

جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الحرف والحرفيون بمدينة

الجزائر 1700-1830.

مقاربة اجتماعية - اقتصادية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث
الجزء الاول

إشراف الدكتور : مولاي بالحميسي

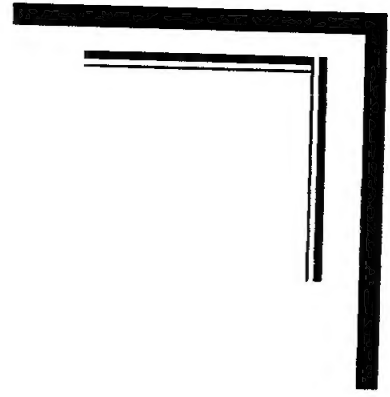
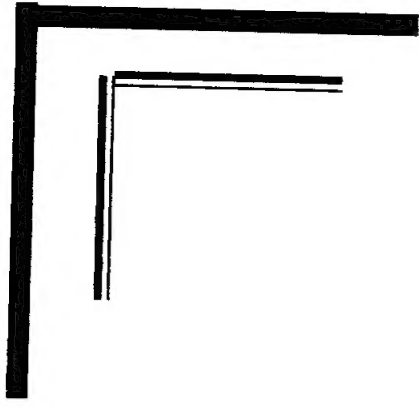
إعداد : عائشة غطاس

2000 م - 2001 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

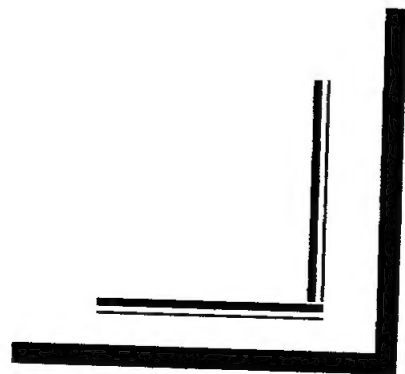
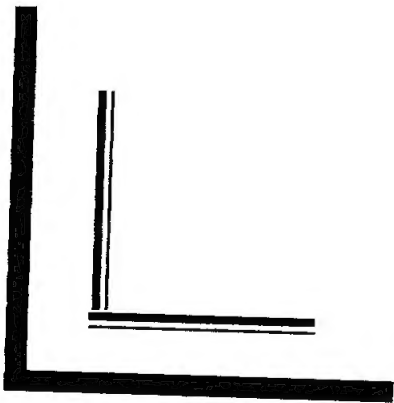
*Le vocabulaire des documents n'est, à sa façon, rien d'autre qu'un témoignage . **Précieux**, sans doute, entre tous; mais, comme tous les témoignages, imparfait; donc sujet à critique .*

Marc BLOCH. Apologie pour l'Histoire.
Paris, Armand Colin, 1974,p138.



الإهداء

إلى روح والدي
إلى والدتي



كلمة شكر

- وإذ أنهى هذا البحث الذي عكفت عليه وقتاً طويلاً ، فإنني أشعر حيال الذين كانت مساعدتهم لي ثمينة بامتنان عميق . وأخص بالذكر :
- أستاذي الفاضل الدكتور مولاي بالحميسي على ما بذله معي من جهد وما قدمه لي من توجيهات سديدة وعلى حرصه الشديد على متابعة خطوات البحث إلى آخر مرحلة ، رغم ظروفه الصحية الصعبة ، وإلى أسرته الكريمة التي فتحت لي بيتها خلال هذه السنوات الطوال .
- أختي شريفة ، التي رافقتني هذا الدرب الصعب ، على تشجيعها المتواصل واهتمامها وعنايتها ورعايتها ، وعلى ما وفرت لي من امكانات مادية ، وعلى صبرها الكبير عليّ خلال مرحلة انجاز البحث .
- أختي الصغيرة وهيبة التي تحملت عناء طبع الرسالة واخراجها اذ اقحمتها في ميدان الإعلام الآلي بينما كان غريباً عليها .
- إخوتي ، وأفراد عائلتي جميعاً الذين انتظروا طويلاً ميلاد هذا العمل .
- صهري الأستاذ مجاجي الجيلالي الذي لم يبخل علي بوقته وجهده كلما طلبت منه يد المساعدة .
- الزملاء والأصدقاء الطاهر ، و عبد القادر وأنيسة ، ، ويوسف وأحمد على ما قدموه من مساعدة مادية ومعنوية .
- إلى الصديق عامر الذي وجدت فيه خير سند ، لما أصبح من الصعب السيطرة على التعب والقلق ، في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة للرسالة ، وعلى ما كلفته به من عناء .
- كما يتجه عرفاني إلى جميع المشرفين على دور الأرشيف والمكتبات داخل الوطن وخارجه . وأخص بالذكر الصديقة تاكور فضيلة بمركز الارشيف الوطني الجزائري ببئر الخادم ، والصديقة ماري تيريز بمركز أرشيف ما وراء البحار وعلى الضيافة المؤثرة التي تلقيتها منها .

ولا يفوتني تقديم جزيل الشكر إلى موظفي مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلوماتي و إلى الأستاذ عبد الجليل التميمي مدير المؤسسة ،وإلى الأساتذة أندري ريمون و راندي ديقيلهم ودانيال بانزاك وجان باسكوال بمؤسستي I.R.E.M.A.M و M.M.S.H وإلى الأستاذ لمنور مروش و الأستاذ ناصر الدين سعيدوني على ما قدموه لي من تشجيعات ومساعدات مادية ومعنوية .
كما أوجه شكري العميق إلى أعضاء اللجنة الموقرة الذين تحملوا عناء قراءة الرسالة ، وليس بالوسع تسمية جميع من شجع بكلمة طيبة أو بلفتة مؤثرة .

عائشة غطاس .

المقدمة

منذ الخمسينيات من القرن العشرين برز توجه جديد نحو الدراسات التاريخية التي تعنى بالحياة الاقتصادية والاجتماعية في الولايات العثمانية وكان منطلقها واعتمادها أساسا على الاصول التاريخية الاساسية ، أي المصادر المحلية بأنواعها .

ومن بين الدراسات التي كان لها قصب السبق في هذا المجال نشير إلى الدراسة المتميزة التي أعدها الباحثان هاملتون جيب وبوون GIBB, H . BOWN, عن البنى الاجتماعية والاقتصادية ، بعنوان " المجتمع الاسلامي والغرب " . ثم أعقبتها دراسات تفصيلية هامة نذكر من بينها على التوالي : دراسة غابرييل بايير . BAER, G عن التنظيمات الحرفية المصرية في العصور الحديثة ، والبحث الذي أعده عبد الكريم رافق عن ولاية دمشق من 1723-1783 ، وتلتها دراسة أندريه ريمون . RAYMOND, A عن الحرفيين والتجار بالمجتمع القاهري خلال القرن الثامن عشر .

ولا يتسع المجال هنا لذكر جل ما ألف عن الموضوع ، لكنه يلاحظ أن مصر وبلاد الشام حظيتا باهتمام بالغ من قبل الباحثين ، في حين ظلت البلاد المغاربية خارج اهتماماتهم .

ولابد من الملاحظة بهذا الصدد أن موضوع البنى الاقتصادية والاجتماعية بكل من تونس والمغرب حظي بأبحاث لكنها لا تخص العهد العثماني تحديدا ، كما أنها لم تستند إلى المصادر المحلية . إذ أعد أتجير ATGER مع مطلع القرن العشرين دراسة بعنوان : " التنظيمات الحرفية التونسية " وفي فترة متأخرة تناول بينيك PENNEC التحولات التي شهدتها التنظيمات الحرفية بتونس بفعل التأثيرات الغربية ثم تلتها دراسة فارشيو FERCHIOU, S وكانت في نفس التوجه .

ونال المغرب قسطا من الاهتمام والدراسة ، حيث أعد ماسنيون MASSIGNON, L الذي انيطت به — مهمة القيام بتحقيق ميداني عن التنظيمات الحرفية المغربية — ، بحثا في ذلك الصدد .

وحظيت قسنطينة باهتمام شبيه بذلك إذ أعد نوشي A. NOUSHI دراسة عن البنى الاقتصادية والاجتماعية بالريف القسنطيني من بداية الاحتلال إلى 1919.

وهذه الأبحاث المشار إليها تناولت بدراجات متفاوتة البنى الاقتصادية والاجتماعية خلال القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين ، وإن لم تتعرض للعهد الحديث الا قليلا لأنها تبقى ذات فائدة كبيرة في الدراسات المقارنة للوقوف عند التطور الذي عرفته المجتمعات المغاربية عندئذ ، بل لقياس درجة تطورها .

غير أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بمدينة الجزائر و بفحصها ظلت خارج اهتمامات الباحثين.على خلاف الغزو البحري والارقاء والعلاقات السياسية مع الدول الأوروبية والصدام العسكري ، التي كانت من الموضوعات المهيمنة على حقل الدراسات الخاصة بالجزائر.ويمكن تفسير ذلك في الدور البارز الذي لعبته البحرية الجزائرية.

وقد روجت هذه الدراسات أفكارا تتلخص في أن الوجود العثماني كان عبارة عن "أقلية تركية عاشت بمنأى عن المجتمع " ولم تكثرث به وانصرفت إلى البحر،وهي فكرة تلخصت في مقولة: " جاء العثمانيون من البحر وظلوا ينظرون إلى البحر" كما كان للصدمة الإستعمارية التي تعرضت لها الجزائر قبل غيرها من الدول المغاربية - والتي نتج عنها تدمير البنى الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع مدينة الجزائر- آثارها الواضحة على عدم المبالاة بتاريخ "الشعب المغلوب " .

وإذا كان الاتجاه الغالب في منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر ، اغفال المجتمع ومايتصل به،فلا بد من استثناء الذين أولوااهتماما بأوجه من الحياة الاقتصادية والاجتماعية.ومع مطلع القرن العشرين أصدرأودال M.EUDEL بحثا تفصيليا عن صناعة المصاغ في كل من الجزائر وتونس .

ثم نشر كلين KLEIN, H جملة من الأبحاث عن تاريخ المدينة وجمعها في مجلد واحد بعنوان "أوراق الجزائر".

وفي عام 1930 ظهرت دراسة ليسبس LESPES, R عن مدينة

الجزائر، وهو كتاب في الجغرافية الحضرية والتاريخية يضم 860 صفحة وذو فائدة كبيرة، إذ يبحث في التحولات التي شهدتها المدينة ابتداء من عام 1830 لكنه خص المرحلة الاستعمارية كما أنه أهمل الاستفادة من المصادر المحلية بأنواعها أثناء تعرضه للتطور الذي عرفته المدينة إبان العهد العثماني. وألف بويي BOYER, P بحثا في الحياة اليومية بمدينة الجزائر عشية الاحتلال تضمن وصفا لمظاهر من الحياة الاجتماعية استقاه مما ورد من أخبار في مذكرات الأرقاء والرحالين، وهي صورة عن المجتمع مثلما أرادها "الأخر". ومن المآخذ التي يمكن تسجيلها عن الدراسات الغربية العائدة إلى العهد الكولونيالي بل وإلى عهد قريب عدم اعتمادها على المصادر المحلية. وهو أمر صادر على ما يبدو من أحكام مسبقة. لقد كتب إمريت مارسيل EMERIT, M

ووصفا المصادر المحلية ما يلي :

L'Algerie du XVIII siècle est fort mal connue. Les sources Arabo - Turques sont de valeurs médiocres et peu d'européens ont réussi à pénétrer dans l'intérieur.*

وعلى خلاف ما ذهب إليه هؤلاء، فإن مدينة الجزائر تتوفر على رصيد وثائقي في غاية الأهمية على، غرار المدن العثمانية الأخرى، كدمشق وحلب، والقاهرة. ولن نجانب الحقيقة إذا قلنا إنه منجم، كفيل بتزويدنا بمعلومات شتى عن مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

* EMERIT M. " Les aventures de Thédénat ", *Revue Africaine*, 1948, p 148.

وخلال العقود المنصرمين يمكن الحديث عن "قفزة نوعية" في حقل الدراسات التاريخية التي تعنى بالولايات العثمانية المغاربية . فهناك تحول تجديدي مثلما نوه به عبد الجليل التميمي . ولابد من الاشارة في هذا الصدد بالجهود المتميزة لمؤسسة التميمي التي احتضنت المؤتمر الخامس للجنة العلمية للدراسات ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية CIEPO عام 1984 . ومن الملتقيات الهامة التي فتحت مسارات جديدة للباحثين ، الملتقى الذي نظّمته المؤسسة نفسها حول الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني عام 1986 .

وارتسم توجه واضح يدعو إلى ضرورة التركيز على واقع المجتمعات العربية بالعودة إلى الوثائق الأصلية . كما أبدى الباحثون إهتماما بالغاً بالوثائق المحلية ، ونشير في هذا الصدد إلى الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر واستندت إلى رصيد الوثائق المحلية .

تناول ناصر الدين سعيدوني بالدراسة "الحياة الريفية بالمنطقة الوسطى 1792-1830 أطروحة دولة . كما أعد فريد خياري دراسة بعنوان التطور التاريخي وتناقضات التكوين الاجتماعي لباشوية الجزائر 1570-1670 وهي مركزة على مدى قرن من الزمن .

كما خص تال شوفال ، مدينة الجزائر بدراسة حصرها في أواخر القرن الثامن عشر . وخصت فاطمة الزهراء قشي مجتمع مدينة قسنطينة بدراسة ، من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر*.

*- SAIDOUNI, N. Le monde rural Algérois de 1792 à 1830, Thèse de Doctorat d'Etat, Aix-En-Provence, 1988.

- KHIARI, F . Développement Historique et contradictions de la formation Sociale du pachalik d'Alger de 1570 à 1670 . Une approche Socio - économique à partir de documents internes et inédits . Diplôme de Doctorat , Paris VII, 1990 .

- SHUVAL, T. La Ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle: population et cadre urbain, Thèse de Doctorat, Univ. Aix-Marseille, 1994. 447p .

— قشي، فاطمة الزهراء . قسنطينة المدينة والمجتمع ، في النصف الأول من القرن الثالث عشر هجري . من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر رسالة دكتوراه دولة في التاريخ . جامعة تونس الأولى ، 1998 .

ويعود اهتمامي بالحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى عام 1980*. فكانت بداية الانطلاق في البحث في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، وبدأت أدرك شيئاً فشيئاً الأهمية التي تكتسيها دراسة المجتمع. ثم غيرت المسار ومن واقع المجتمع إلى البحث في موضوع العلاقات الخارجية. وأتاحت لي هاتان التجربتان التعرف على صورتين للمدينة، ففي التجربة الأولى، اكتشفت المدينة في خضم أزمة ذات جوانب متعددة ابتداء من مطلع القرن التاسع عشر أوبئة و مجاعات و غلاء للأسعار. وفي التجربة الثانية اكتشفت مدينة صامدة في مواجهة الغرب المسيحي.

وظلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية تشغل اهتماماتي. وبرزت فكرة معالجة شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي للمدينة بعد مناقشات عديدة كانت لي مع أستاذاي المشرف الدكتور مولاي بالحميسي الذي شجعني على المضي قدماً في البحث. كما كانت مناقشات مع الأستاذ لمنور مروش مفيدة للغاية إذ وجهت انتباهي نحو الانطلاق من الأصول والاستفادة من الوثائق المحلية، وعلى وجه التحديد من سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر بيت المال.

وفي عام 1989 توجهت إلى مدينة أكس انبروفاس وكانت مناسبة عظيمة الفائدة إذ ألتقيت أثناءها بالأستاذ أندري ريمون، وكان وقتئذ مديراً لمؤسسة IRE-MAM وتشجيعاً لاهتماماتي، دعاني لحضور ندوة علمية حول أهمية دفاتر التركات في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ندوة حضرها جيل فنشتاين، بانزاك، كلاسمان وغيرهم، مما زاد إدراكي لأهمية الموضوع والتمسك به.

* حينما وجهني الدكتور سعيدوني ناصر الدين، أستاذاي المشرف وقتئذ، إلى البحث في الأوضاع الصحية والمعيشية 1792-1830 لتحضير شهادة المنهجية بهدف التسجيل في دبلوم الدراسات المعمقة.

لقد وقع الاختيار على مدينة الجزائر "البهجة سلطنة المدن" مثلما وصفها أحد شعراء القرن الثامن عشر ، لاعتبارات عدة. لقد شهدت المدينة تحولات عميقة، إذ غدت ابتداء من 1519 ، عاصمة البلاد وإحدى المدن المتوسطية الهامة . كما أضحت تلعب دور الجبهة الغربية المتقدمة في الصراع الإسلامي - المسيحي ، فضلا عن ذلك عرفت المدينة ازدهارا اقتصاديا غير معهود .

وسعيا لمعرفة المدينة من الداخل اخترنا البحث في شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي لسكان المدن: التنظيم الحرفي، أو تنظيم الأصناف كما . كان متداولاً في المشرق العربي، بل إن بعضهم يرى أنه كان أهم ظاهرة في حياة المجتمعات المدنية .

و يمتد المجال التاريخي للبحث من 1700م إلى 1830م أي على مدى قرن ونيف من الزمن ، ولم يكن تحديد الفضاء الزمني اعتباطاً إذ ظلت الفترة الممتدة من مطلع القرن الثامن عشر إلى أواخره إحدى الحلقات الغامضة في شتى الجوانب لكونها لم تحظ بدراسة متخصصة .

وتميزت المرحلة مجال الدراسة بعدة خصائص، على الصعيد السياسي خطأ الدايات خطوة حاسمة في مجال تأكيد إستقلاليتهم عن السلطنة العثمانية حينما أعلنوا رفض التبعية المجسدة في الباشا المبعوث من طرف السلطان العثماني . وأضحى الداوي يجمع بين اللقبين باشا - داوي . ونعمت البلاد باستقرار سياسي غير معهود ، إذ حكم الداوي محمد بن عثمان باشا ربع قرن 1766 - 1791 .

غير أنه مع أواخر القرن الثامن عشر عرفت البلاد عدة أزمات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي . إذ اشتدت وطأة الكوارث الطبيعية ، من أوبئة ومجاعات أدت إلى تدني الأوضاع .

والأزمة التي عصفت بالمدينة عام 1805 كانت تجسيدا لذلك ومؤشرا أكيدا عن ذروة الضيم الاجتماعي . وأردت من خلال اختيار موضوع شريحة الحرفيين ، وهي شريحة هامة في المجتمع ، رسم صورة أو لوحة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع مدينة الجزائر من مطلع القرن الثامن عشر إلى غاية الصدمة الإستعمارية عام 1830 .

إن الهدف المتوخى هو البحث في القوى الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة بمدينة الجزائر . أي دراسة ما كان يسمى وقتذاك " الجماعات " ، وهو مصطلح أطلق على التجمعات المهنية ، بمعنى " Corporation " ، وعلى التجمعات البرانية أيضا " Corporations ethniques " وهي التنظيمات التي ضمت العناصر الوافدة على مدينة الجزائر من المناطق الداخلية . فالدراسة لا تستثني أية جماعة ساهمت في الإنتاج أم في الخدمات .

واختيار موضوع التنظيمات الحرفية يؤدي حتما إلى دراسة المدينة بحكم العلاقة الجدلية بينهما ، فالمدينة تركز أساسا على البنى الاجتماعية والاقتصادية .

ولا تركز هذه الدراسة على البنى الفوقية لهذه التنظيمات ، أي الجانب الديني ، كالفتوة وعلاقتها بالجماعات ، لسببين إثنين : الأول يعود إلى المقاربة التي تبينها وهي مقاربة اجتماعية - اقتصادية . والثاني يرجع إلى عدم عثورنا على مصادر تتعلق بالفتوة مثلما هو الشأن بالنسبة لمصر والعراق .

وتسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على دور النشاط الحرفي والتجاري بمجتمع مدينة الجزائر من جهة وعلى الأوضاع المادية لشريحة الحرفيين من جهة أخرى . وفي هذا الصدد جملة من الأسئلة تطرح نفسها : ما هي خصائص النسيج الاجتماعي لمجتمع مدينة الجزائر ، ما هي سمات التركيبة السكانية ؟ ما هي أشكال السلطة القائمة بالمدينة ؟ ما هي آليات تسيير مجتمع المدينة ؟

ما هي ملامح التنظيم الحرفي ؟ فهل تميز بتقاليد راسخة في توريث الحرفة في العائلة الواحدة ؟ ما طبيعة العلاقة بين السلطة والتنظيمات الحرفية ؟

ماهي التوجهات الاقتصادية للمدينة ؟ وما هي الشرائح الاجتماعية التي أسهمت في ذلك ؟

وما هو وضع الحرفيين المادي ؟ وما هي الحرف التي منحت الرفاه وفرص الارتقاء الاجتماعي ؟ ما هي الممارسات والسلوكيات الاجتماعية التي ميزت الحرفيين ؟ للإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا الدراسة إلى أربعة أقسام

القسم الأول الموسوم بعنوان " مجتمع المدينة " آثرت تخصيصه للفضاء الذي تعيش فيه شريحة الحرفيين محل اهتمامنا ، عن تخصيصه لنشأة المدينة وتطورها ، فحوى ثلاثة فصول . تناول الفصل الأول : " التركيبة السكانية " . وكان الهدف منه الوقوف عند التركيبة الداخلية لاعطاء صورة عن النسيج الاجتماعي . فتطرقنا إلى الحضر وإلى العنصر التركي ومكوناته ، وإلى الكراغلة وإلى الدخلاء "العناصر الوافدة " ، ثم انتقلنا إلى الحديث عن أهل الذمة وخصصنا الشطر الثاني منه إلى التنظيم الاجتماعي الساري على العناصر الوافدة.

ولتكتمل صورة الوضع الاجتماعي خصصنا الفصل الثاني للوضع الديموغرافي من خلال البحث في العوامل المؤثرة سلبا في حركة النمو الديموغرافي ، من مجاعات وأوبئة وزلازل . وحاولنا بالاستناد إلى دفاتر المخلفات الخروج بمعطيات ديموغرافية إحصائية جديدة ، تتيح لنا إعادة النظر في البنية الديموغرافية ، انطلاقا منها توقفنا عند مسائل لها علاقة وطيدة بذلك ، حجم الأسرة ، تعدد الزوجات .

وأفردنا الفصل الثالث لمسألة نعتبرها ذات أهمية قصوى ، مسألة طبيعة السلطة المحلية . فتعرضنا إلى المؤسسات القائمة بالمدينة بشقيها الديني والمديني وإلى آليات تسييرها . وهي محاولة للخروج بصورة واضحة عن ذلك لدحض الأفكار التي روجها الاستشراق الغربي ، ومضادها أن المدينة العربية ميزتها الفوضى العارمة وسوء التنظيم وندرة الموظفين .

أما القسم الثاني الموسوم بعنوان : "ملامح التنظيم الحرفي " ، فقد اشتمل هو الآخر على ثلاثة فصول . خُصص الأول : لإعطاء وصف عام طرحنا من خلاله ، موضوع البنية الحرفية ، بوجه خاص مشكل عدد الحرف إحدى المسائل الهامة التي تعكس أهمية البيئة الحرفية بالمدينة. وتعرضنا إلى وراثية الحرفة وفي السياق نفسه تناولنا الاختيارات الحرفية في الأسرة الواحدة

ورغم اقتناعنا بانعدام الطابع الديني في التنظيمات الحرفية المغاربية، مثلما انتهت إليه دراسات عديدة ، إلا أنه كان من المفيد طرح المسألة وإبراز جوانب من الحياة الاجتماعية ، بدت فيها ، ممارسات واعتقادات دينية واضحة. وجاء الفصل الثاني متما للأول إذ تناولنا بالدراسة بنية التنظيمات الحرفية ، فرغم غياب تراث أدبي حرفي سعينا إلى توضيح ذلك إنطلاقاً مما جمعناه من إشارات عابرة و متناثرة في المصادر المتوفرة .

وانتقلنا إلى البحث في طبيعة العلاقة بين السلطة والتنظيمات الحرفية كما تناولنا العلاقات بين الجماعات لإبراز "الجماعة" كإطار للاندماج والالتحام والتآزر والتضامن. وخصصنا الفصل الثالث للنظام الضريبي الذي خضعت له التنظيمات الحرفية ، وكان الإشراف على النظام الضريبي إحدى المسائل التي توقفنا عندها لإبراز دور الأمين الاقتصادي على مستوى الجماعة ودور السلطة في ذلك وطبيعة العلاقة بينهما فتناولنا نظام الالتزام الساري على أمانء الجماعات ، وشيوخ البلد معاً. ورغم شحة الأخبار تعرضنا إلى أنواع الضرائب التي خضعت لها التنظيمات الحرفية .

وأفردنا القسم الثالث للفعاليات الاقتصادية ، لوصف طبيعة النشاط الاقتصادي بالمدينة . مما أدى بنا إلى تخصيص فصل لجغرافية النشاطات الحرفية. وكان سؤالنا كما يلي : هل ما كان ساريا بمدينة الجزائر كان يتماشى والبنية التي ميزت المدينة العربية بوجه عام ؟

فتعرضنا إلى طبيعة التوزيع الطبوغرافي للأسواق من حيث نظام التخصص، كما توقفنا عند مختلف المنشآت ذات الطابع الاقتصادي والتجاري من أسواق وسويقات وفنادق ورحبات وهي كلها مؤشرات عن طبيعة النشاط الاقتصادي بالمدينة . وكانت حراسة الأسواق محل اهتمامنا أيضا .

أما الفصل الموسوم بعنوان الصناعة والصناع فقد أعطينا من خلاله ملامح الصناعة مثلما تبدو من دفاتر المخلفات . كما أولينا عناية خاصة إلى تركيبة فئة الحرفيين . إذ بحثنا في الشرائح التي ينتمي إليها هؤلاء الحرفيون ، حضر ، أتراك ، برانية . ومن خلال ذلك ، تناولنا دور الجيش في التنظيمات الحرفية كما طرحنا مسألة التمييز والفصل في مجال تعاطي النشاطات الحرفية ومسألة الانطواء والانغلاق الحرفي من جهة أخرى ، و دور العناصر الوافدة الدخلاء في حرف الخدمات من جهة أخرى ، وأنهينا الفصل بوقفة عند موضوع المرأة الحرفية .

أما القسم الرابع والأخير فقد أفردناه للحياة اليومية ، بهدف البحث في خصائص نمط حياة الحرفيين "Le vécu des artisans" . وهو قسم يبحث في الممارسات والسلوكات الاجتماعية التي ميزت هذه الشريحة ، ولم ندرسها بمنأى عن المجتمع في شموليته ، للوقوف عند الخصوصيات والمميزات التي انفرد بها الحرفيون .

فخصصنا الفصل الأول لدراسة الثروات ومستويات المعيشة . ولقياس الوضع المادي لشريحة الحرفيين درسنا الثروة وتوزعها عند شرائح أخرى ، كما درسنا الثروة وتوزعها في العالم الحرفي بوجه عام ، وعلى مستوى الجماعة بوجه خاص .

ونظرا لما تحويه دفاتر المخلفات من معطيات عظيمة الفائدة عن شتى مظاهر الحياة اليومية للفرد ، توقفنا عند أوجه من الممارسات اليومية من حيث توظيف الثروة في أثاث البيت والمفروشات والملابس والمصاغ والاستثمار في المجال العقاري .

وخصصنا الفصل الثاني لأماكن الإقامة ، وجاء عبارة عن محاولة في إعادة تركيب توزيع السكان عبر حومات المدينة ، انطلاقاً من البحث عن خصوصية التوزيع السكاني . وحاولنا الإجابة عن التساؤلات التالية : هل خضع التوزيع لثنائية معينة حضر / أترك ، حضر / برانية ، أغنياء / فقراء وما ودور الحرفة في اختيار الموقع ؟ وكذا دور الانتماء الحرفي في خلق علاقات الجوار ؟

وواصلنا في الفصل الرابع والأخير في معالجة موضوع الحياة اليومية والممارسات الاجتماعية من خلال طرح موضوع المصاهرات كمظهر من مظاهر العلاقات الاجتماعية القائمة بالمدينة . وأعرنا عناية خاصة للاعتبارات التي حددت الاختيارات ، أو بتعبير آخر ، لاستراتيجية المصاهرات و دور الحرفة في توجيهها . وأنهينا الفصل بتناول الصداق ومكوناته و الاعتبارات التي حددته . وأنهينا الدراسة بخاتمة جاءت عبارة عن حوصلة لجملة من النتائج المتوصل إليها .

في المصادر والمنهج

تفتقر مدينة الجزائر إلى ما يمكن وصفه بالأدب الحرفي أي مصادر عن الحياة الحرفية مماثلة لما توفرت عليه مدن عربية عديدة . لقد انجز محمد سعيد القاسمي عملا موسوعيا عن الحرف الشامية بعنوان : " قاموس الصناعات الشامية " ، بل إن مدينة بغداد تتوفر على مصادر شتى فهناك دساتير خاصة بكل حرفة تعود إلى القرن السادس عشر وهناك ما ألفه الفقهاء أنفسهم عن الحرف .

وفضلا عن ذلك ثمة مرويّات الاخباريين والرحالين المعاصرين ، كرحلة "ايليا جلبي " إلى عدد من الولايات العثمانية ، وهي رحلة عظيمة الفائدة مثلما نوه بها الباحثون ، وحوادث دمشق اليومية 1741-1762 للشيخ أحمد البديري الحلاق .

وبالمقابل ليس في المصادر الجزائرية و كتب الاخباريين ، ما يلقي الضوء على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الا قليلا . فجل ما وصلنا اعتنى بالحياة السياسية ، مثل غزوات عروج وخير الدين و التحفة المرضية و الزهرة النيرة و دليل الحيران وأنيس السهران وغيرها . أما مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار ،نقيب أشرف الجزائر ، وهي مؤلف يعرض تراجم دايّات الجزائر المتأخرين 1754-1830. لم يهمل الإشارة إلى ظواهر اقتصادية واجتماعية شهدتها البلاد وقتذاك مثل القحط والمجاعات ، والأوبئة وغلاء الأسعار . فالكتاب وإن بدا في الحياة السياسية الا أنه حوى أخبارا ذات فوائد جمة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، أما المصادر عن الحياة الحرفية بمدينة الجزائر فتقتصر على مصدر واحد نادر ذي قيمة بالغة وهو مخطوط بعنوان : " هذا قانون على أسواق مدينة الجزائر " .

وتتوفر المكتبة الوطنية الجزائرية على نسختين خطيتين من هذا المخطوط . تحمل النسخة الأولى رقم : 1607 وهي عبارة عن سجل ذي أوراق من الحجم الكبير ، والنسخة الثانية تحمل رقم 1378 عبارة مجلد من الحجم الصغير . وتتميز النسخة الأولى بتنوع الخطوط المستعملة من جهة و بطريقة خاصة في تسجيل الاحداث ، وتخلو من أي ختم أو امضاء صادر عن السلطة مما يحملنا إلى الاعتقاد أنه كان في حوزة عائلة الشويهد منذ أن تولت أمانة الأمناء . وكان "الخوجات" يسجلون بطريقتهم القضايا المتعلقة بالنشاط الحرفي و حياة الجماعات الحرفية والبرانية . وتعرضت النسخة إلى تلف كبير بحكم توالي السنين المديدة عليها . أما النسخة الثانية فتحمل رقم 1378* . وهي تختلف اختلافا جليا عن الأولى ، ويظهر أنها نسخت عن النسخة الأولى في السنوات الأولى للاحتلال . وسمح الناسخ الثاني لنفسه باحداث بعض التعديلات ليس هذا فحسب بل بعض التغييرات حتى في السنوات . لكننا لم نهتد إلى اسم ناسخ المخطوطة الثانية .

وحيال الافتقار إلى مصادر متنوعة عن الحياة الحرفية بمدينة الجزائر، شبيهة بما سلفت إليه الإشارة أعلاه سعيينا إلى الاستفادة مما توفر من مصادر على اختلاف مشاربها ، على أن الاعتماد الاساسي كان على المخطوطة السالفة الذكر وعلى رصيد الوثائق العائدة إلى العهد العثماني .

رصيد الوثائق العثمانية

تتوفر مدينة الجزائر على غرار المدن العثمانية ، على رصيد زاخر من الوثائق الرسمية المحلية العائدة الى الفترة العثمانية وهي تشمل ما يلي :

* تم التعريف بالمخطوط (النسخة الثانية) من طرف الدكتور . سعيدوني انظر : سعيدوني ناصر الدين ، مخطوط قانون على أسواق مدينة الجزائر "للعبدالله محمد بن الحاج الشويحات ، حوليات

أولاً: سلسلة سجلات المحاكم الشرعية:

وهي رصيد هام حيث يضم ثلاثاً وخمسين ومائة علبة .وتحوي العلبة الواحدة أزيد من مئة وثيقة بل إن بعضها يضم ضعف ذلك ويفوقه .وهي تخص في معظمها مدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها وبعض المدن الأخرى كالبليدة [علبة 104-105] والمدية ومليانة [علبة 34] *.

وتغطي سجلات المحاكم الشرعية فترة زمنية معتبرة حيث تمتد من النصف الأول من القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر .و تعود أقدم العقود الى عام 1525م ،الأ أنه لابد من الإشارة الى أن العقود العائدة الى العهد الأول نادرة.

أما طبيعة وفحوى الوثائق التي اشتملت عليها هذه السلسلة فقد حددهما الدور الذي أصبح يؤديه الحاكم الشرعي أي القاضي بالمدينة . إذ يبدو جليا من وثائق المحكمة الشرعية أن القاضي أضحي يقوم بدور هام في المدينة حيث اتسعت دائرة مهماته .فبالمحكمة يتم تسجيل عقود البيع والشراء والقروض وما الى ذلك ... بل ويتم اضاء الشرعية على تلك المعاملات . وهذا مايفسر ثراء هذا الرصيد وتنوعه .فهو يشمل عقود التحبيس أو الوقف ، والمرافعات وعقود البيع والشراء والقروض وعقود الزواج والطلاق ، والعتق والهبات والوصايا .

وإنه لمن الأهمية بماكان التنويه بالدقة التي روعيت من قبل الموثقين العدول في تحرير العقود مما لايدع مجالا لأي إلتباس أوغموض .

* سنشير إلي هذه السلسلة في متن الرسالة على هذا النحو : م ، ش ، ع .

لكن الباحث في هذه السلسلة يواجه صعوبات جمة في التعامل معها لجملة من الأسباب ، ولعل أهمها عدم خضوع الوثائق لترتيب كرونولوجي وكذا لأي تصنيف حسب طبيعتها وفحواها.

ولاشك أن الطريقة المتبعة من قبل موظفي المحاكم وقتذاك ، والمتمثلة في عدم اعتمادهم الدفاتر - على خلاف مانجده عند موظفي مؤسستي البايليك و بيت المال - واكتفائهم باللفافات (أوراق منفصلة) لتسجيل مختلف القضايا التي عرضت على القضاة *، ويجب التأكيد في هذا المقام على هذا الجانب لأن الصعوبة تكمن هنا بالدرجة الأولى، وهو أمر سهل ضياع عدد هام منها. هذا وتعرضت الوثائق إلى إهمال واتلاف على أيدي السلطات الاستعمارية **

وبخصوص أهمية الرصيد وصعوبة الاستفادة منه كتب سعيدوني ما نصه "... هذه الوثائق الشرعية مصدر لاغنى عنه ، ومادة أساسية للتعرف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والفكرية والشرعية للجزائر في العهد العثماني، شريطة الاعتكاف على قراءتها وبذل الجهد في تحليل مضمونها وهو ليس بالأمر السهل ولا بالمهمة الهينة " ***

* في مدن عثمانية أخرى اعتمد القضاة سجلات وقد أعطى ساحلي أوغلو وصفا خارجيا دقيقا لها (مثال سجلات بورصة). - الساحلي خليل أوغلو : "سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الإقتصادي والاجتماعي" المجلة التاريخية المغربية ، عدد 1 ، 1974

** حول الموضوع انظر:

- سعيدوني ، ناصر الدين . " نظرة حول الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في تاريخ الجزائر الحديث " ، مجلة التاريخ ، عدد 4 ، 1976 ، ص 135-157 .

TEMIMI A . *Sommaire des registres Arabes et Turcs d'Alger* , Publication de la revue d'histoire Maghrébine , Tunis, 1979.p10-11

*** - الفهرس التحليلي للوثائق التاريخية الجزائرية للرصيد العثماني ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، تقديم ناصرالدين سعيدوني . 1987. الجزء الثاني ص 2.

- سعيدوني ، ناصر الدين ، "المصادر المحلية لمدينة الجزائر - الفترة العثمانية الندوة التأسيسية لدراسة مصادر تاريخ العرب الحديث . جامعة آل البيت ، عمان . ص 2 .

إن قراءة منهجية وعميقة في سجلات المحاكم الشرعية ستمكن الباحث من استقاء معطيات في غاية الأهمية حول شتى مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أي التعرف على الحياة الحقيقية للمجتمع وفعالياته. ونظرا لأهمية هذا الرصيد وقع اختيارنا على مجموعة من الوثائق من عقود تحبیس ، وبيع وشراء وعقود زواج وغيرها، أفردنا لها الجزء الثاني من الرسالة

ثانيا :دفاتر بيت المال :

تعد دفاتر بيت المال *مصدرا أوليا لكتابة التاريخ الإقتصادي والإجتماعي ، وهي صادرة عن مؤسسة بيت المال ، إحدى أهم المؤسسات القائمة بمدينة الجزائر وقتئذ. ويتصدرها موظف يدعى " بيت المالجي" تتمثل مهمته مثلما حددتها الوثائق فيما يلي : " الناظر على شغل الموارد المخزنية والبايع ماهو على ملك بيت المال من الدور والأراضي والآجنة داخل الجزائر وخارجها ". ويساعده قاض وموثقان وكاتب ضبط ومسجلون .

وتتولى هيئة بيت المال بوجه عام مراقبة تركات جميع الأشخاص الذين يتوفون أو الذين يطول غيابهم فيُعدون بذلك في عداد الموتى ، فكل من غاب أو أسر لمدة طويلة ، أو توفي ولم يخلف عاصبا تقوم مؤسسة بيت المال بالإشراف على تصفية تركته . فهي تتولى الإشراف على الارث الذي فيه حظ لبيت المال . "هذا السجل المبارك لتقييد متارك المنقورين وحفظ مال الغيب والأسرى " ، حيث نقرأ مثلاً: "متروك الحاج حمودة الحوات أسرجي به من زنقة الخندق" .

* TEMIMI . Sommaire des registres ,Op .cit.

ولابد من الملاحظة أن هناك سرعة فائقة في تسجيل المخلفات وفي تقسيم الإرث *، حيث يتم على ما يبدو في مدة لا تتجاوز الشهر الواحد، مثلما تبينه الأمثلة التالية : إن الداى عمر الذي ثار عليه الجند واغتاله أواخر أوت وأوائل سبتمبر 1817، صفيت تركته في الشهر نفسه، والرايس حميدو الذي استشهد في 16 جوان 1815، صفيت تركته في أوائل جويلية 1815 .
أما عن لغة الدفاتر فقد استعملت اللغة العربية إلى جانب اللغة العثمانية لكن الأولى أكثر استعمالاً.

ولا تختلف هذه الدفاتر من حيث شكلها الخارجي، عما كان ساريا في الولايات العثمانية مثلما وصفها كل من كلاسمان " *Glassman* " وباسكوال " *Pascual* " * . إذ يُذكر الاسم ثم المهنة ثم عدد الزوجات ، وعدد الأولاد إن وجدوا و العنوان ، ثم التاريخ مثال ذلك : "مخلفات أمين الزياتين الذي قطع رأسه عن زوجه وبنت وأبوين ، الأب غايب ، بتاريخ قعدة الحرام 1230 .
وتتميز الدفاتر بكونها وافية ودقيقة في ذكر وجرد محتويات الثروة المخلفة عن الهالك أو الغائب ، إذ تعرضها بدقائقها حيث يُذكر أثاث البيت من أواني : طاوة ، دبسي ، صحيفة ، إبريق ، ومفروشات : زربية ، قطاعية وملابس : قمجة ، سروال ، بدعية . ويذكر المصاغ إن كان ذهباً أم فضة صارمة ذهب ، خاتم جوهر ، وهي معطيات تسمح بمعرفة الممارسات المالية والاجتماعية وكيفية توظيف الثروة .

* على خلاف ما عرفته دمشق . انظر : رافق عبد الكريم ، سجلات التركات (المخلفات كمصدر للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي مثال من دمشق (1205-1209 ، 1791-1795) بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ الدكتور نور الدين حاطوم ، تحرير ناظم كلاس ، دمشق 1992 .

** PASCQUAL, J.P. "Les inventaires après décès : une source pour l'histoire économique et sociale de Damas au XVIIe siècle", in les villes dans l'Empire Ottoman : Activités et sociétés, T.1, pp.17-39.

ثالثا :سجلات البايليك :

تضم سلسلة البايليك دفاتر عديدة تخص قضايا الوقف من إحصاءات وحسابات وما إلى ذلك . وهناك سجلات تخص ما يتحصل عليه الوكلاء من كراء العقارات الموقوفة. ومن أقدم السجلات الخاصة بأوقاف الحرمين سجل يعود إلى عامي 1648-1649 مثلما جاء في فهرس مركز الأرشيف وور ذكره على النحو التالي : " سجل يتضمن بيان كراء الأملاك الموقوفة على فقراء الحرمين " كما تشمل هذه السلسلة ، سجلات وضعت من طرف السلطات الإستعمارية في إطار القيام بإحصاء شامل للعقارات الموقوفة .

العينة

كيف تم الانتفاع من هذا الرصيد الذي يتميز بالغزارة ؟ . كانت هذه المسألة إحدى المشاكل المنهجية التي اعترضت سبيلي حينما بدأت احتك بالرصيد . بالنسبة لسجلات المحاكم الشرعية لم يكن من اليسير الانتفاع منها لطبيعتها مثلما سبقت الإشارة إليه . الأمر الذي جعلني أقوم بمسح شامل للسلسلة وتطلب مني ذلك اعتكافا ووقتا طويلا . واستفدت من الوثائق بأنواعها ، وكان ذلك بدرجات متفاوتة ، وبمستويات مختلفة .

أما بالنسبة لدفاتر بيت المال فهي يسيرة الاستعمال نظرا لطبيعتها ، مما يسهل فرزها وفق المنهجية التي يختارها الباحث ، ويمكن الاستفادة منها في مجالات شتى ، لكن هذه الدفاتر رغم أهميتها البالغة الا أنه من العسير افتكاك رموزها (نظرا لطبيعة الخط و طريقة كتابة الأرقام وما إلى ذلك) .

بالنسبة لدفاتر بيت المال انطلقنا من أقدم دفتر محفوظ بمركز الأرشيف الوطني الجزائري ، يعود إلى أعوام 1111-1114 هـ / 1699-1703 وهو معنون كما يلي : " دفتر المخلفات الموضوعة ببيت المال من الترايك التي لاوارث لها والتي فيها حظ لبيت المال " .

أما الدفاتر الأخرى فإن أقدمها يرجع إلى الثمانينات من 1200 هـ / 1785 م . ولا ريب أن تلك التي تغطي الفترة السابقة قد تعرضت للتلف والضياع على أيدي السلطات الإستعمارية . وتكاد دفاتر المخلفات تغطي الفترة الممتدة من 1785 إلى غاية النصف الأول من القرن التاسع عشر تغطية تكاد تكون كاملة .

واعتمدنا ستة دفاتر: دفتر واحد يخص أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر . والدفاتر الأخرى تغطي المرحلة من 1785 إلى 1826 ، وهي التي سمحت لنا بالخروج بمعطيات شتى في غاية الأهمية ، من احصائية وغيرها . و بالنسبة لسلسلة البايليك ، فقد رجعنا إلى مجموعة هامة من السجلات ، لكن الاستفادة كانت بوجه خاص من السجلات التي وضعت من طرف السلطات الإستعمارية في إطار القيام بإحصاء شامل للعقارات الموقوفة . إذ عهدت السلطات الاستعمارية عقب الحملة مباشرة إلى مجموعة من موظفي الإدارة الجزائرية قبل 1830 ، إلى إحصاء وجرد كل العقارات سواء داخل المدينة أواخرها . وواضح أن العملية تطلبت وقتا طويلا لاعتبارات عدة ، لعل أهمها حالة الوثائق . فعقود المحكمة من عقود بيع وشراء وتحسيس عبارة عن لفافات . ويظهر أن الذين سهروا على العملية لم ينتهوا منها الا في حدود 1250 إذ أن آخر تاريخ وضع على السجلين هو 1251 هـ / 1835 - 1836 .

ففي دراسة التوزع السكاني عبر حومات المدينة اعتمدت سجلين : يضم السجل الأول 109 ورقة ويخص سبع عشرة حومة ، ويشمل واحدا وخمسين وستمئة وقفية . أما الثاني فيشمل 84 ورقة ويضم ثلاثا وستين وسبعمئة وقفية تتوزع على واحد وعشرين حومة . والسجلان يتكاملان ، وفي حالة جيدة . ويعتبران على ما يبدو أهم وأشمل السجلات الخاصة بمرجع الحرمين الشريفين . ويتضمن السجلان معطيات في غاية الأهمية ، من ذلك الشرائح التي أسهمت في الوقف مما يسمح بالتعرف على المالكين و الممتلكات ، مما سمح لنا بتتبع توزع الحرفيين ومختلف الشرائح .

القسم الأول

مجتمع المدينة

الفصل الاول

التركيبة السكانية

1 - كوسموبولية التركيبية

عرفت التركيبية السكانية لمدينة الجزائر تبدلا ملحوظا نجم عن التحولات العميقة التي شهدتها المدينة ابتداء من مطلع العصور الحديثة. فقد كانت الهجرة الأندلسية عام 1492م، التي تلتها هجرة موريسكية عقب صدور قرارات التنصير الإلزامي 1494م⁽¹⁾. ثم تم ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية عام 1519م وما أحدثه من تغيرات⁽²⁾. كما تدفقت سيول من المهاجرين الموريسكيين عقب صدور قرارات الطرد الجماعي 1609-1614 في عهد الملك فيليب الثالث .

(1) حظيت الهجرة الأندلسية ، والقضية الموريسكية بقسط هام من البحث والدراسة ويجب التنويه بهذا الصدد بالجهود المتميزة التي تقوم بها "مؤسسة التميمي" في مجال الدراسات الموريسكية الأندلسية. فقد نظمت ازيد من تسعة مؤتمرات عالمية حول الموضوع ، ولها إصدارات عديدة ومتنوعة. كما استقطبت مأساة الأندلسيين اهتمام الباحثين من أوروبيين و مشارقة ومغاربيين ، ولا يتسع المجال هنا لرصد ما ألف بشأن ذلك ، بل سنقتصر على ذكر مايلي :

-BRAUDEL, F . *La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de philippe II* Paris, Armand Colin, 2° ed .1966 .2T.

-VIDAL, J. *Quand on brûlait les Morisques* , Nimes 1986.

- التميمي عبد الجليل " الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين " . *المجلة التاريخية المغربية* ، العدد 23-24 ، 1981 ، ص 187-293.

- كارديال ، لوي ، الموريسكيون والمسيحيون ، المجابهة الجدلية 1492-1640 ، تعريب وتقديم عبد الجليل ، التميمي ، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب . 1989.

- الببليوغرافيا العامة للدراسات الموريسكية الأندلسية ، جمع وتقديم ، عبد الجليل التميمي ، زغوان ، سيرمدي ، 1995.

- سعيدوني ، ناصر الدين ، " الجالية الأندلسية بالجزائر " ، في دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر ، العهد العثماني ، الجزائر ، ش، و، ن، ت ، 1985.

- سعيدوني ، ناصر الدين ، " الأندلسيون (الموريسكيون) ، بمقاطعة الجزائر، أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر " ، *حوليات جامعة الجزائر*، عدد 7 ، 1993 ، ص 107-129.

لقد غيّرت هذه العوامل وجه التركيبة السكانية وأصبحت تتميز منذئذ بخاصية "الكوسموبولية". وهي ظاهرة لم تعهدها مدينة الجزائر ولا غيرها من المدن المغاربية. وسنحاول فيما يلي إبراز خصائص النسيج الاجتماعي وسماته في الفترة التي نخصها بالدراسة.

انطلقت دراسات عديدة في تناولها للتركيبة السكانية في المدينة العربية "العثمانية" من المنهج الصراعى الذي يكرس الانقسام الاجتماعى : ثنائية الحاكم والمحكوم أي طبقة حاكمة وأخرى محكومة "رعية". كما صُنّف السكان تصنيفاً هرمياً بحسب أهميتهم وموقعهم في الهرم الاجتماعى : الأتراك و الكراغلة والحضر.

1-1 الحضر أو "البلدية" (1)

ليس من اليسير تحديد مفهوم الحضر. لأنه عادة ما يقصد بهم أقدم سكان المدينة ، فهم مثلما يعرفهم نورالدين عبدالقادر : "... الجزائريون أصالة الذين توطنوا المدينة منذ زمان بعيد" (2) لكن لانعرف الشيء الكثير عن هؤلاء في العهد الأول أي قبيل مجيء العثمانيين لندرة المصادر وللدور الثانوي الذي لعبته المدينة في هذه الأثناء. فالرسالة التي وجهها أعيان المدينة عام 1519 إلى السلطان سليم الأول لا تتضمن أسماء العائلات المؤثرة وقتئذ في الحياة السياسية. بل جاءت بصيغة جماعية : "رسالة القاضي والخطيب والفقهاء والائمة والتجار والأمناء وكافة سكان مدينة الجزائر العامرة..." ولم ترد في نص الرسالة سوى عبارة "عرفاء البلدة" (3)

(1) "البلدية" : تنطق بفتح الباء وسكون اللام وكسر الدال .

(2) نور الدين عبدالقادر ، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر ، من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي ، الجزائر ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، 1965 ، ص 138.

لقد أبدى نوشي بعض الملاحظات حول الحضر والحياة الحضرية في البلاد المغاربية انظر :
-NOUSHI, A. " Observations sur les villes dans le Maghreb précolonial " , Actes du
IV congrés international d'Histoire et Civilisation du Maghreb., 1986, pp3-21.

(3) التميمي ، عبد الجليل : " أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى سليم الاول سنة 1519 "

دون الإشارة إلى "شريف أو عريف" !!⁽¹⁾. ويخبرنا الأسير الإسباني "هايدو" أن المصطلح المتداول وقتئذ هو مصطلح بلدية

Ceux qui sont nés dans la ville ; et que dans leur langue ils appellent Baldis , c'est à dire citadins (2)

وضمن البلدية يمكن تمييز ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى وتتكون من العناصر الأصلية ، وتتشكل المجموعة الثانية من الوافدين من المدن الذين أقاموا بالمدينة واندمجوا فيها . أما المجموعة الثالثة فتضم العنصر الأندلسي الذي يعد أحد العناصر الهامة ضمن "البلدية" . وبالنسبة للمجموعة الأولى لا نعرف أخبارا وافية عن أقدم العائلات بالمدينة خلال القرن السادس عشر ما عدا أسماء العائلات البارزة عائلة سيدي عبدالرحمن الثعالبي وسالم التومي وعائلة سيدي محمد الشريف بل هناك من يرى أن تركيبة الحضر كان معظمها أندلسيا . إذ كتب أحدهم ما نصه : "... تحتل طبقة الحضر المرتبة الثالثة في هذا السلم وهي تتكون أساسا من مهاجري الأندلس وتشكل برجوازية الملاكين والتجار ... " (3)

(1) . بينما ورد في الرسالة التي وجهها أعيان قسنطينة إلى السلطان سليمان القانوني في شأن صالح رايس ثلاثون إمضاء ، لكن صعوبة قراءة الخط حالت دون التعرف بدقة على أسماء تلك العائلات . حول الموضوع انظر : ، رسالة من أعيان قسنطينة إلى السلطان سليمان القانوني في شأن صالح رايس 963هـ/1555م . سعيدوني ، ناصر الدين ، ورقات جزائرية ، دار الغرب الاسلامي ، 2000 . ص 115 .

(2) HAEDO, D.D. "Topographie et histoire générale d'Alger", *Revue Africaine* , 1870, p 491.

(3) VATIN, J.C . "L'Algérie en 1830 , Essai d'interprétation des recherches Historiques sous l'angle de la science politique " , *Revue Algerienne des sciences juridiques*, Vol 44, 1970, pp994-995.

ويكشف لنا ملخص الوقفيات لصالح الجامع الأعظم أن من أقدم المالكين بالمدينة السيد بن يحيى عام 1581 و أحمد بن علي الذي كان يملك دارا بحومة كوشة البطحا عام 1593 . لكننا لا نعرف عنهما أزيد من ذلك (1) . كما كان الوافدون من الحواضر الأخرى من المالكين أيضا مثال ذلك السيدة فاطمة بنت عبد الله التلمساني التي كانت صاحبة محل تجاري قرب باب الوادي عام 1574 (2) وكان العنصر الأندلسي من أبرز المالكين أيضا (3) .

-
- (1) التميمي ، عبد الجليل . وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر ، منشورات المجلة التاريخية المغربية ، عدد 5 ، تونس ، 1980 ص 35 .
- (2) نفسه ، ص 37 .
- (3) استاول فكرة الإقامة والتملك بالمدينة في الفصل الخاص بأماكن الإقامة .

1-2 العنصر التركي (1) :

إن السواد الأعظم في " المؤسسة العسكرية " كان تركيا ، لكن الأصول لم تكن تركية بل أصبحوا أتراكا أو "عثمنوا" .

"... Tous ces Turcs ne sont pas Turcs d'origine , mais ce sont turquifiés , plus exactement ottomanisés..." (2)

ففي العهد الأول كانت بلاد الأناضول (3) أهم منطقة يتوافد منها "الأتراك" ولاسيما من أزمير، و بورصة ، و دنيزلي ، ودياربكر، و قازداغ . أما الأتراك "غير الأناضوليين" ، فكانت أصولهم من ألبانيا ، ومنطقة البوسنة ومدينة ادرنة ومدينة اسطنبول ومن جزر بحر ايجة ، ومدلي وكرت وقبرص ورودرس . (4) فما هي خصائص ومميزات التركيبة "التركية" في الفترة التي نخصها بالدراسة؟ لمعرفة التغيرات التي شهدتها النسيج الاجتماعي اعتمدنا دفاتر المخلفات .

لقد شكل العنصر الأناضولي في الفترة مابين 1699-1701م استنادا إلى مجمل عدد التركات نحو 47٪ . وبلغت نسبة المنخرطين في الجيش البري نحو 44٪ . (5)

(1) أثناء عملية حصر الحالات الخاصة بالعنصر التركي أخذنا في الحسبان الأسماء الدالة على ذلك ، توخيا للدقة ، على نحو : مصطفى زميرلي ، و قارة قوقجي ، و بكير التركي وقور مصطفى ، والحاج اسلامبولي ، و كرد أحمد ... وألغينا الحالات التي اكتفت بذكر خوجة وشاوش لعدم تأكدنا منها ، فقد يتعلق الأمر بالعنصر الكرغلي .

(2) SHUVAL , T , *La ville d'Alger vers la fin du XVIII siècle* , Paris , CNRS éd , 1998 , p 60.

(3) العبارة من أصل يوناني ، وتعني الشرق . وه واسم أطلقه البيزنطيون على آسيا الصغرى . وهي شبه جزيرة جبلية في غرب آسيا تشمل معظم الأراضي التركية ، وتحيط بها بحار ايجة ومرمرة والأسود والدرديل والبوسفور .

(4) COLOMBE, M. " Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger", *Revue africaine*, 18 , p172.

(5) SHUVAL . *La ville d'Alger* , Op.cit , p 60.

غير أنه يُسجل في الفترات اللاحقة ، انخفاض محسوس . ففي الفترة ما بين 1799- 1803 بلغ العدد الاجمالي للتركات 639 تركة ، وكان نصيب العنصر التركي فيها 196 حالة ، وهو ما يمثل نسبة 31٪ . و بلغ عدد التركات الخاصة بالجيش 141 حالة أي بنسبة 72٪ وشكل العنصر الكريتلي نسبة 2٪ في التركيبة التركية بينما لم تتجاوز نسبة العنصر الغرناؤوطي نسبة 1٪ . (1)

وفي العشرية الممتدة من 1807- 1817 نجد من جملة 1645 تركة رصدناها (2) 520 جردا كان يخص العنصر التركي بوجه عام ، وهو ما يمثل نحو 32٪ من مجمل التركات التي صفيت أمام بيت المالجي . وبلغ عدد الحالات الخاصة بالمنخرطين في الجيش الانكشاري 474 حالة وهو ما يمثل نسبة 91٪ .

أما في العشرية الأخيرة 1817- 1826 فقد رصدنا ستاً وأربعين وخمسمائة وألف حالة (1546) (3) من بينها 507 حالة تخص العنصر التركي وهو ما يمثل نحو نسبة 33٪ . وشكل الجيش فيها نسبة عالية حيث وصلت إلى 67٪ .

وتبرز لنا المعطيات الاحصائية الآتفة الذكر أن نسبة من العنصر التركي كانت غير منخرطة في الجيش . ومن هؤلاء من مارس مهنا لها علاقة بالجانب العسكري مثل "البونباجية" و"الطبجية" و"وكلاء الحرج" ، بيد أن معظم الحالات سكنت عن أية ألقاب مهنية واكتفت بذكرهم كما يلي : "حاجي الاطراق" و "كرد علي" و "قارة علي" و "كوسة أحمد" و "اوزن احمد" و"مصطفى الزميرلي" و"صاري أحمد" و"يوسف برصالي" وهكذا...

(1) الأرشيف الوطني الجزائري ، سلسلة بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 : من أوائل صفر 1214 هـ إلى أواخر ذي الحجة 1217 / جويلية 1799 إلى أفريل 1803 .

سوف أشير إلى هذه السلسلة فيما يلي على النحو التالي : بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 أو 54 وهكذا

(2) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54 : يمتد من أوائل قعدة الحرام 1221 إلى أواخر حجة 1232 / جانفي 1807 إلى أوائل نوفمبر 1817 .

(3) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 58 : يمتد من غرة محرم 1233 هـ إلى أوائل قعدة 1241 هـ / 11 نوفمبر 1817 إلى جوان 1826 .

ويظهر أن عددهم أصبح في تزايد أكثر فأكثر فبينما لم يشكلوا مع آخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر سوى 10٪ تضاعف بأزيد من ثلاث مرات إذ بلغت نسبته 35٪ . كما أنها تُبين ارتفاعا طفيفا في عدد المتوفين من الأتراك في عشيرة 1817-1826⁽¹⁾؛ لكنه في الوقت ذاته انخفض عدد المتوفين من الجيش بصفة ملموسة بحيث تناقص بنحو 24٪ .

ويفسر ذلك بظرفية تاريخية تحكمت فيها جملة من العوامل أهمها : عاملان إثنان، يكمن العامل الأول في تناقص عدد المجندين في الجيش بوجه عام . فهي المرحلة التي واجهت الجزائر فيها صعوبة كبيرة في عملية التجنيد . إذ شهدت هذه الأخيرة تقلبات خطيرة ابتداء من مطلع القرن التاسع عشر وهو ما تبينه الأرقام التالية ، ففي عام 1800-1801 لم يلتحق سوى سبعة عشر ومائة متطوع من جزيرة رودس وتسعة وسبعين ومئتا متطوع من أزمير على الرغم من أن العملية استغرقت نحو سنة . وفي عام 1816 إلتحق تسعة وأربعون ومائتا ألف متطوع (1249).⁽²⁾

وفيدنا التقرير الذي وجهه الداى عمر⁽³⁾ إلى السلطان العثماني عقب أحداث حملة اللورد إكسماوث أن تجنيد الجيش أصبح يشكل إحدى المعضلات: " ... إن الأوجاق المنصورة كانت في ضيق شديد من حيث الذخائر والعساكر وكانت تنتظر صدور الإذن الهمايوني والفرمان الشاهاني من أجل جلب العساكر ..."⁽⁴⁾ واستمر العدد في التقهقر إذ لم يصل من المجندين سوى ثلاثة وعشرين متطوعا عام 1821.⁽⁵⁾

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 58 ، سبق ذكره .

(2) COLOMBE. " Contribution à l'étude " , Op . cit , p179.

(3) تولى الداى عمر السلطة من 1815-1817 في ظروف عصيبة ، فعلى المستوى الدولي كانت الدول الأوروبية قد تألبت ضد الجزائر . فكانت الحرب الجزائرية - الأمريكية 1815 والحملة الانكليزية - الهولندية 1816 .

(4) الأرشيف الوطني الجزائري ، دفتر خط همايون عدد 22486 ، تاريخ 1231 .

(5) COLOMBE. " Contribution à l'étude " , Op.cit., p179.

أما العامل الثاني فيتمثل في المحاولة الجريئة التي أقدم عليها الداوي "علي خوجة" ⁽¹⁾ من أجل إصلاح الجيش الإنكشاري بل واحلال محله جيشاً محلياً . ولكي يأمن على حياته قرر نقل محل إقامته من قصر الجنيينة إلى القصبة وحرص أن يتم ذلك في سرية تامة وفي الليل أيضا عام 1817 ⁽²⁾ . واستند إلى العناصر المحلية حيث شكل فرقتين واحدة من الكراغلة والحضر و كانت أقوى عددا و الثانية من الزوج وجعل محل إقامتهما القصبة، وحرص على أن تكون الفرقة التركية أضعف الفرق في الجيش وفي الحاميات على حد سواء، للحيلولة دون القيام بأية حركة ضده . وتميزت سياسته بالقسوة والصرامة والعنف إزاء الجيش.

وقد صاحبت محاولة الإصلاح أحداث دموية مثلما جاء في المرويات المعاصرة : "...وأطلق الداوي علي العنان لكراهيته للميليشيات التركية ولم يعد خافيا على الناس أنه كان يريد ان يستأصل شأفتهم ويجعل من الجزائر عرشا وراثيا، وساعده في هذا الأمر صهره الحاج مصطفى، وهو تاجر حضري " ⁽³⁾ . ووصف لنا الإخباري "أحمد الشريف الزهار" تلك الاحداث بدقة "....وقتل منهم خلقا كثيرا بيده ونفى بعضهم . وفي يوم من الايام اخرج محلة ، وبعث فيها كل من رآه شيطانا . وبعث في أثرهم ، فمنهم من قتلوه ومنهم من أجلوه ... " . بل توصل به الامر الى محاربتهم بالقنابل بحرا : " ... فبعث لهم اللنجور في البحر ، ورماهم بالكور ، ونادى مناديه في البلدان من اتاه برأس تركي أوزيتوني من رجال المحلة فله كذا وكذا ... " ⁽⁴⁾

(1) جاء الداوي علي خوجة خلفا لعمر باشا ، ولم يدم عهده أزيد من سنة واحدة 1817-1818 توفي بداء الطاعون . إن أهم ما ميز عهده الوجيز ، المحاولة الجريئة من أجل إصلاح الجيش الإنكشاري ونقل مقر السلطة من قصر الجنيينة إلى القصبة في ديسمبر 1817 .

(2) الشريف الزهار ، أحمد، مذكرات نقيب الاشراف ، تحقيق وتقديم أحمد توفيق المدني الطبعة الاولى ، الجزائر ، 1974 ص 136 - 137 . سوف أشير إليه فيما يلي على النحو التالي ، الشريف الزهار ، مذكرات .

(3) دودو ، ابو العيد ، الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان ، الجزائر ، م وك ، 1989 ص 71 .

(4) الشريف الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 137 .

وقبل الانتقال إلى الحديث عن التركيبة "الإثنية" العرقية *Ethnique* للعنصر التركي لا بد من الإشارة إلى سمة مميزة وبارزة في تركيبة الجيش وهي طغيان عنصر "اليلداش" خلال كل الفترة مثلما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم : 1 تركيبة الجيش بحسب الرتب (1):

الفترة الزمنية	بلد	اوضاباشي	يلكباشي	اياباشي	آغا	منزول آغا	% اليلداش	% أصحاب الرتب
1803-1799	122	5	8	1	0	5	86,52	13,38
1817-1807	448	7	13	3	2	21	90,68	8,50
1826-1817	299	11	16	0	1	14	87,42	12,60

1 - 2 - 1 العنصر الكريتلي :

لقد أصبحت أهمية العنصر الكريتلي في تزايد إبتداء من أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . ففي الفترة الممتدة من 1799م إلى 1803م رصدنا أربع حالات ، لكنها سكتت عن ذكر أي لقب إداري أو مهني ماعدا في حالة واحدة ويتعلق الأمر بسليمان القريتلي/اليلكباشي (2).

أما في عشرية 1807-1817 فقد أحصينا خمس عشرة تركة ، لم تذكر المهنة أو النشاط إلا في سبع حالات فقط ، حيث كان واحد من رياس البحر الاثرياء ، و هو إبراهيم راييس الكريتلي المتوفى عام 1225هـ / 1810م والذي خلف أهم ثروة ضمن الجالية الكريتلية، في هذه الحقبة (3) وكان اثنان منخرطين في الجيش: واحد "يلداش" (4)، وكان افقرهم إذ لم يخلف أزيد من ريالين ، والثاني "يلكباشي" (5).

(1) أعد الجدول استنادا إلى ، دفاتر المخلفات التالية : رقم 49 ، 54 ، 58.

(2) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 ، سبق ذكره .

(3) بيت المال ، دفتر 49 ، سبق ذكره ، و 44.

(4) المصدر السابق ، دفتر 54 ، سبق ذكره و 36 .

(5) نفسه ، و 99.

وحافظ العنصر الكريتلي على الوزن نفسه تقريبا في الفترة اللاحقة،
1817-1826⁽¹⁾، إذ رصدنا 12 تركة⁽²⁾.

1 - 2 - 2 العنصر الغرناؤوطي "الألباني" :

إن انخراط العنصر الغرناؤوطي في الجيش لاسيما البحري يعود إلى العهد الأول ، فمراد رايس الذي ، كان أحد مشاهير رياس البحر في أوائل القرن السابع ، وفي منزلة الحاكم الفعلي للمدينة ، كان من أصل ألباني⁽³⁾ .

ويبدو أن العنصر الألباني استقر بالبلاد وتصاهر مع العنصر المحلي إذ يطلعنا عقد بيع مؤرخ باوآخر جانفي عام 1717م بأن فاطمة بنت سعد بن غرناوط اشترت جنة بفحص الحامة⁽⁴⁾ .

ورغم قدم علاقة العنصر الغرناؤوطي بالبلد فلا نستشف تواجدا هاما في العهد الأول ، إذ إلى غاية القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر يُلاحظ غياب العنصرين الكريتلي والأرناؤوطي في الجيش الانكشاري .
لكنه مع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر أصبح يشكل فيه نسبة هامة .

(1) بيت المال ، د فتر المخلقات رقم 58 ، سبق ذكره

(2) ذكرت الحرفة في خمس حالات ، فقد كان علي الكريتلي بلكباشيا ، وواحد بونباجيا وكان عمر الكريتلي اهجي باشي ، وكان ثلاثة من أهل الحرف : واحد دهاخني ، والثاني خياط والثالث حرار وكان أغنى واحد في هذه الحقبة الجريطلي الحرار الذي خلف ثروة قاربت أربعة آلاف ريال .

انظر ، بيت المال ، د فتر المخلقات رقم 58 ، سبق ذكره ، و 185

(3) BELHAMISSI, M. *Marine et Marins d'Alger 1518-1830* , Alger , B.N, 1996, tome 1 , p 144 .

(4) انظر الملاحق : قسم عقود البيع والشراء ، وثيقة رقم 5: عقد بيع جنة بين محمد السراج صناعة و فاطمة بنت سعد بن محمد بن غرناوط . أواسط صفر 1129 هـ .

وتجسد نفوذه المتزايد في حادثة " تمرد الأرنأؤوط" ⁽¹⁾ ضد الداوي الحاكم "بابا محمد تورتو" واغتالوه ⁽²⁾ وعين إثر ذلك داي جديد وهو الداوي بابا علي بوصبع ⁽³⁾.

غير أنه ابتداء من الثمانينات من القرن الثامن عشر أصبحت أهمية العنصر الأناضولي تسير نحو التلاشي ... والفراغ الذي تركه هذا العنصر سدته جاليتان : الجالية الالبانية والجالية الكريتلية . ⁽⁴⁾

وتزايد عدد الألبان ، حيث بلغ عدد المتوقفين المنخرطين في الجيش الإنكشاري إحدى عشرة حالة كما تزايدت أهميتهم ضمن طائفة رياس البحر . ⁽⁵⁾

(1) يتعلق الأمر بالداوي محمد بكير باشا الذي حكم من 1748-1754 . انظر :

- GAÏD, M. *L'Algérie sous les Turcs*, Alger, Ed, Mimouni, 1991,p159.

(2) وهي مؤامرة دبرها سبعة من اليلداش الأرنأؤوط ، انتهت أحداثها الدموية باغتيال الداوي ووزيره الخزناجي وما إن استولى المتمردون على السلطة حتى تمكن الديوان من إخمادها انظر :

- VENTURE DE PARADIS, *Tunis et Alger au XVIII siècle*, Paris, Sindbad, 1983, p219.

(3) عرف "بعلي باشا نقسيس" حكم أزيد من عشر سنوات 1754-1766 ، تميز عهده بتوتر العلاقات بين الجزائر وتونس .حول موضوع العلاقات انظر :
بن خروف ، عمر ، العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس في عهد الدايات 1671-1830 ، دمشق ، 1996 .

(4)SHUVAL , *La ville d'Alger* , Op.cit ,p 60.

(5) أثناء استقراء تركيبة طائفة رياس البحر في الفترة الممتدة ما بين 1786 و1792 وجدنا من جملة 16 رياسا ثلاثة من العنصر الغرناؤوطي وهم :أحمد رياس غرناؤوط المتوفى عام 1787 وعمر غرناؤوط الوردان المتوفى عام 1787 واسماعيل رياس غرناؤوط المتوفى عام 1788 وهو ما يمثل نحو 17٪ . انظر بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 35 ، سبق ذكره ، أوراق مختلفة .

وفي الفترة الممتدة ما بين 1807 و1827 رصدنا تسع حالات ، وكان ثلث المتوفين من رياس البحر ، وهم ، مصطفى ريس غرناؤوط والحاج علي ريس غرناؤوط وأحمد ريس غرناؤوط ، كما كان واحد من "اليلداش" . (1)

مما سبق ذكره يمكن تمييز ثلاثة مكونات أساسية ضمن العنصر "التركي": العنصر الأناضولي ، والعنصر الكريتلي ، والعنصر الألباني . ويحتل العنصر الكريتلي ، المرتبة الثانية من حيث الأهمية العددية إذ رصدنا سبعة وعشرين تركة (27) في الفترة الممتدة ما بين 1807 و1826 . أما العنصر الغرناؤوطي الذي يأتي في المرتبة الثالثة فيبدو من حيث العدد أقل أهمية إذ لم يتجاوز عددهم تسع حالات .

ورغم أهمية العنصر الكريتلي العددية فإنه لا يبدو مهيمنا على مجال معين ماعدا نزوعه إلى ممارسة أنواع من الحرف كالحفافة والبجاقجية ، على خلاف العنصر الألباني الذي سعى إلى احتكار نشاط هام هو الغزو البحري . ومن الملاحظات الهامة التي تجدر الإشارة إليها أن كلا العنصرين حافظ على وزنه ، إذ ظل العدد هو نفسه تقريبا خلال عقدين متتاليين .

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54 ورقم 58.

تكونت هذه الشريحة نتيجة زواج أفراد الجيش التركي بنساء البلاد .
وظهرت لأول مرة في المدن التي تمركزت بها الحاميات التركية وهي الجزائر
وتلمسان ومعسكر ومستغانم وقلعة بني راشد ومازونة ومليانة والمدينة والقلعة
وبسكرة وقسنطينة وعنابة .⁽¹⁾
كما يبدو أن ظهور العنصر "الكرغلي" كقوة مستقلة ومتميزة "كان متأخرا إذ
تعود أول إشارة رسمية إلى جماعة الكراغلة إلى عام 1596م.⁽²⁾

وساد في العلاقة بين الأبناء والأبأء خوف وارتباب ، فقد تخوف الأبأء من
تزايد عدد الأبناء : "... وهذا ما دفع الحكام الأتراك إلى الاحتراز منهم
والحيلولة دون توليهم الوظائف السامية في الجيش والإدارة ... " كما منع عليهم
الانخراط في الديوان أوفي الأوجاق وكان المجال الوحيد الذي فسخ لهم هو
الغزو البحري في بادئ الأمر.
ويحدد بعضهم ذلك بآواخر القرن السادس عشر (إبتداء من 1596) إذ
وصل بهما الأمر إلى الاصطدام في السنوات التالية : 1626 و
1628 و1633. ويبدو أن وضع الكراغلة تحسن عقب أحداث تلمسان ، فمنذ
الثلاثينات من القرن الثامن عشر اسندت إليهم بعض الوظائف ، وبوجه خاص
على مستوى الإدارة المحلية . حيث تولى بعضهم منصب الباي ففي بايليك
الغرب نجد الباي مصطفى العمر 1736-1748 وفي بايليك التيطري نجد الباي
محمد الذباح 1768-1771⁽³⁾.

(1) سعيدوني ، الجزائر في التاريخ ، الجزء الرابع ، العهد العثماني الجزائر ، وزارة الثقافة ، ص

(2) BOYER, P. "Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger". *revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*. 1970. n°spécial. p80.

وكانت أغلب الوظائف على مستوى الادارة المحلية بل وفي دار السلطان من نصيب الكراغلة . أما فيما بعد فقد بينت دراسة دفاتر المخلفات أنهم انخرطوا في الجيش وكانوا أصحاب رتب. ورغم أن صفة أوتسمية "الكرغلي" قلما ترد في وثائقنا إلا أن بعض العبارات توحى أن الأمر يتعلق بهؤلاء مثل باكير آغا بن حسن (1) و محمد بلكباشي ابن ابراهيم التركي (2).

(1) البايليك ، سجل رقم 13 و 17.

(2) نفسه و 20.

1-4 الأعالج (1):

شكل الاعلاج في العهد الأول ، وعلى وجه التحديد إبان عهد البايلىرات "قوة ضاغطة". ويتجلى ذلك بوضوح في عدد الحكام الذين تولوا سدة الحكم . ففي الفترة الممتدة من 1535 إلى 1586م تعاقب ستة عشر حاكما ، سبعة منهم أتراك ، وسبعة أعلاج . (2)

ويبدو أن نفوذ الاعلاج لم ينحصر على مستوى السلطة المركزية فحسب بل تجاوزه ، فإذا صدقنا رواية "هايدو" فقد هيمن هؤلاء على صف القياد في الحقبة نفسها ، بل تجاوزوا العنصر التركي ، إذ كان أحد عشر قائدا من الأعلاج وثمانية من الأتراك واثنان من العرب وواحد من الكراغلة وواحد "إسلامي" وهومن اليهود اي الذين اعتنقوا الاسلام . (3)

وتوافد عدد هام في العهد الأول من إيطاليا سيما من كورسيكا ، مثل حسن قورصو ، ومراد قورصو ، ومن البندقية مثل حسن فتزيانو . أما في المرحلة التي نخصها بالدراسة فلم يعد الأعلاج يشكلون عنصرا هاما في التركيبة السكانية إذ انخفض عددهم انخفاضاً ملموساً كما تضاعل شأنهم بصفة لافتة للنظر .

ونفتقر إلى معطيات دقيقة لغياب هذا العنصر من سجلات المحاكم الشرعية (4)

(1) "... والعليج :الرجل من كفار العجم ... والأنثى عِلْجة ؛ والعليج الكافر . ويقال للرجل الضخم من الكفار". ابن منظور ، لسان العرب ، المحيط ، معجم لغوي علمي ، إعداد وتصنيف يوسف خياط ، بيروت ، دار لسان العرب ، ج 2 ، ص 858 . وأطلق على المسيحيين الذين اعتنقوا الاسلام "Renégat" .

(2)BOYER. "Le problème Kouloughli ",Op.cit., p81

(3) HAEDO."Topographie "Op.cit., p105

(4) هذه الملاحظة تخص المرحلة التي نخصها بالدراسة . فبالنسبة للقرن السابع عشر عثرنا على حالات لكنها قليلة.

لكنه ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر توفر لنا دفاتر المخلفات معطيات كمية ، ففي الفترة الممتدة من 1799 إلى 1803 م ، لم نرصد سوى حالة واحدة وهي حالة الطبيب العليج⁽¹⁾. أما في الفترة الممتدة من 1807 و 1826 فقد أحصينا سبع عشرة حالة من بينها سبع حالات لسيدات⁽²⁾.

ولعل من بين الأسئلة التي تفرض نفسها ما دور الأعلاج في الغزو البحري في المرحلة قيد الدراسة ؟

نفتقر إلى معطيات إحصائية تغطي المرحلة كلها الا أنه يتبين من استقراء دفاتر المخلفات أن إسهام الأعلاج في نشاط الغزو البحري أضحي منعذما تقريبا . فمن جملة ستة عشر رايسا رصدناهم في الفترة ما بين 1786-1792⁽³⁾ يوجد واحد فقط من الأعلاج وهو عليج والي رايس ، ولم يكن هذا الأخير لا من مشاهير الرياس ولا من أثريائهم حيث لم تناهز ثروته ثلاثة وتسعين ريالا⁽⁴⁾. وفي الفترة الممتدة من 1807 إلى 1826 من جملة سبعة وثلاثين رايسا متوفيا⁽⁵⁾ واحد فقط كان على ما يبدو من الأعلاج وهو الرايس علي الانكليز⁽⁶⁾ مما يسمح لنا بالقول إن هؤلاء فقدوا ثروة وجاه ونفوذ العصر الذهبي للغزو البحري حينما كاد المجال أن يكون حكراً عليهم وهو ما لخصه بروديل في قوله:

Cet Alger des corsaires se confond avec Alger des renégats⁽⁷⁾

وامتهن الأعلاج نشاطات وحرفا متنوعة سيما النجارة ، ففي ثلاث حالات

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 ، سبق ذكره ، و 14.

(2) المصدر السابق ، دفتر رقم 54 ، و 173.

(3) المصدر السابق ، دفتر 35

(4) نفسه ، و 99.

(5) لقد خرجنا بهذا العدد بعد عملية الفرز التي قمنا بها لدفتريين من سلسلة بيت المال وهما : ، دفتر 54 و 58 .

(6) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 ، سبق ذكره ، و 14.

وردت التجارة وهي: العلي النجار، والنجار العلي، وعلج معتق خزندار
نجان⁽¹⁾. وتعاطوا البناء أيضا، العلي البناء. (2)
هذا كما فقد الأعلاج أيضا ما تمتعوا به من نفوذ على مستوى الإدارة
المركزية حيث لم تصادفنا سوى حالة واحدة لموظف كان كاتباً بسيطاً وهو
"الحاج حسن العلي الخوجة". (3)
وقارن "فانتور دي بارادي" بين الحظوظ الممنوحة للكراغلة وتلك الممنوحة
للأعلاج فقال "... إن الأعلاج لهم أمل الوصول! أكثر من الكراغلة، لكن لا يفسح
لهم مجال الوصول إلى سدة الحكم وإلى مناصب سامية أخرى. ووجدنا أحياناً
كثيرة آغوات من الأعلاج يجهلون العربية والتركية معاً... ومنح الأعلاج
حظوظاً واسعة للارتقاء فقد تولى بعضهم منصب الكاهية وآغا القمرين ووكيل
الخرج بينما لم يسمح لهم باعتلاء مناصب الخزانة والداي..." (4)

1 - 5 الوافدون : "الدخلاء" أو "البرانية"

عرفت مدينة الجزائر، ظاهرة وفود سكان المناطق الداخلية إليها من
الجبال والأرياف على غرار المدن العربية الأخرى كبغداد⁽⁵⁾ و تونس
وصفاقص⁽⁶⁾ وغيرها. فمن هم هؤلاء الوافدون وما هو وضعهم آنذاك ؟

(1) بيت المال، دفتر المخلفات رقم 58، سبق ذكره، و 10

(2) نفسه، و 19.

(3) المصدر السابق، دفتر رقم 54، سبق ذكره، و 108.

(4) VENTURE DE PARADIS, *Tunis et Alger*, Op.cit., p181.

(5) انظر: رؤوف، عبدالسلام " الملامح الاجتماعية لنظام الاصناف في العراق إبان العصر العثماني "
«الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، الجزء الأول والثاني،
زغوان. 1986، ص 458.

(6) الزواري علي، « الوافدون على مدينة صفاقس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر » ،
الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، الجزء الأول والثاني، 1988
ص 365-382.

تميزت تركيبة الوافدين على مدينة الجزائر بتنوع كبير ، فهناك الوافدون من المدن القريبة وما جاورها ، كالبليدة وسهل متيجة والقليلة وشرشال ومليانة والمدينة . ونزح آخرون من زمورة ومنطقة سباو وفليسة ⁽¹⁾ . كما قدم آخرون من بجاية وقسنطينة ووهران ومستغانم ومازونة ومعسكر .

وتشير الوثائق إلى الانتماء وإلى النسبة وإلى الجهة بطريقة دقيقة للغاية ، حيث نجد "القبائلي" والعباسي "و"الزموري" و"الجيجلي" و"البسكري" و"الأغواطي" و"المزيتي" و"القسمطيني" ⁽²⁾ و"التلمساني" و"المستغانمي" والقليعي وهكذا ... فهذا محمد البلدي الحوكي ⁽³⁾ وهذا الحاج قدور بن منصور التلمساني ⁽⁴⁾ وهذه امرأة قسمطينية ⁽⁵⁾ .

لكن وضعهم في مجتمع مدينة الجزائر كان مختلفا ، فبينما اعتبرت العناصر النازحة من المناطق الجبلية والصحراوية "برانية" ⁽⁶⁾ تميزا لهم عن سكان المدينة "les citadins" فإن تلك التي وفدت من المدن كالمدينة والبليدة والقليلة وشرشال وقسنطينة وبجاية وعنابة وتلمسان لم تعتبر كذلك .

وهو أمر يعكس نظرة المجتمع البلدي الدزيري إلى هؤلاء وأولئك . فالانتماء إلى المجتمع الحضري كان قاسما مشتركا بينهما إذ هناك تشابه كبير في العادات والتقاليد من حيث الملبس والمأكّل وغيرهما . وإنه لمن الأهمية بما كان ، الإشارة إلى غياب مصطلح " البرانية " في المصادر المحلية ، بما في ذلك الوثائق لقد أسلفنا القول إن هناك تأكيدا على النسبة ليس إلا .

(1) قبائل فليسة ، هي قبائل بريرية ، تقع بين برج منايل ودلس ، عرفت بتمرداتها عن السلطة المركزية . VENTURE DE PARADIS . Alger et Tunis , Op.cit., p 278 .

(2) أي القسنطيني ، لأن العامة تقول باللسان العربي الدارج أو المحلي "قسمطينة" حيث تقلب النون ميما .

(3) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 35 ، سبق ذكره ، و 80 ،

(4) المصدر السابق ، دفتر 58 سبق ذكره ، و 23 .

(5) نفسه ، و 63 .

(6) فهم الذين ينتسبون إلى البر لأنهم جاؤوا من خارج أسوار المدينة

فهل التنظيم الاجتماعي الذي خضعت له العناصر الوافدة من خارج المدن يعود إلى النظرة التمييزية المستندة إلى معايير المجتمع الحضري؟

متى بدأت الهجرات الريفية نحو المدينة ؟ لا نعرف على وجه التحديد متى كان ذلك . إلا أن نزوح القادمين من المناطق الداخلية أثار انتباه الأسير الإسباني هايدو منذ الثمانينات من القرن السادس عشر بقوله :

"...La troisième espèce des Maures sont les arabes qui viennent continuellement à Alger de leurs douars ... Ainsi toute l'année , hommes , femmes , enfants parcourent les rues en grand nombre en mendiant ... " (1)

ولم يكد ينقضي القرن السادس عشر حتى غدت هذه العناصر مهيكلة ضمن جماعات حيث يثبت مخطوط قانون على الأسواق وجودها وانتظامها في شكل جماعات بمدينة الجزائر منذ أوائل القرن السابع عشر (2).

كما أشارت إليها المصادر الغربية العائدة إلى القرن السابع عشر، واعتبرتها أحد مكونات التركيبة السكانية مثل كراماي (3) *Grammaire*

وتحدث مصدر إنكليزي ، عبارة عن رسالة مؤرخة في 29 سبتمبر من عام 1675 عن العناصر الوافدة على المدينة دون أن يطلق عليها تسمية "البرانية" مركزا على جماعتين ، جماعة القبائل وجماعة البساكرة . وأشار أيضا إلى عناصر أخرى أسماهم بالعرب القادمين من الجبال والصحاري ، وأضاف أنهم يشتغلون في الحمالة. (4)

(1) HAEDO , F D " Topographie et Histoire générale d'Alger " Traduit de l'espagnol par MM. Dr Monnereau et A Berbrugger, *Revue Africaine*, 1870, p494.

(2) قانون مدينة الجزائر ، مخطوط ، النسخة الأولى رقم 1607 ، والنسخة الثانية رقم 1378 ، المكتبة الوطنية . الجزائر . لقد تم التعريف بالمخطوط من طرف الدكتور سعيدوني انظر : سعيدوني ناصر الدين ، مخطوط قانون على أسواق مدينة الجزائر "للعبدالله محمد بن الحاج الشويحات ، حوليات جامعة الجزائر ، ص ص 117-126 .
سوف أشير إلى المخطوط فيما يلي على هذا النحو : قانون على الأسواق ن 1 ، و ن 2 .

(3) BEN MANSOUR . *Alger XVI e -- XVII e siècle* , Op cit , p90.

(4) *The present state of Tanger in a letter to his grace the Lord Chancellor of Ireland to which is added the present states of Algiers* . London , 1676 , p90.

ذهبت بعض المروايات إلى أن استقرار أقدم العناصر الجيجلية بمدينة الجزائر يعود إلى عام 1516 م ويتعلق الأمر بالذين رافقوا الإخوة بربروسة عقب استنجد أهل مدينة الجزائر بهم. ومنذ هذا التاريخ أضحي هؤلاء يحظون بمكانة خاصة ذات امتيازات وحظوة ويعزو بعضهم ذلك إلى احتضان سكان مدينة جيجل للإخوة عروج وخير الدين بعد أول اتصال تم بينهما عام 1512 م⁽¹⁾.

وقد أشاد "فانتور دي بارادي" *"VENTURE DE PARADIS"* خلال القرن الثامن عشر بالحظوة التي نالتها جماعة الجيجلية ، بل لقد جعلها في مرتبة جماعة الأتراك نفسها، إذ هم دون سواهم من العناصر "البرانية" لهم حق "حمل السلاح" وإرتداء الملابس المزركشة والمطروزة بخيوط الذهب على الطريقة "التركية"⁽²⁾. وتطلعنا عقود البيع والشراء وكذا عقود التحبيس أن الجيجليين كانوا أقدم المالكين، من الوافدين، بالمدينة⁽³⁾.

1 - 5 - 2 القبائل

اطلقت تسمية القبائل على كل الذين وفدوا من المناطق الجبلية كالبلدة والمدية وتلمسان وبجاية وعنابة وبلاد القبائل⁽⁴⁾ وضمن جماعة القبائل، هناك تمييز بين القبائل والقبائل الغرباء ولعل ذلك يعني القبائل المستقرين بصفة دائمة وأولئك الوافدين لفترات قصيرة المدى .

= يعد أحد المصادر النادرة لكننا نجهل مؤلفه . ويبدو أنه من المصادر التي قلما استعملت !؟

(1) VENTURE DE PARADIS . *Alger et Tunis* , Op.cit., p 14.

(2) نفسه .

(3) سنعالج الفكرة بشيء من التفصيل في القسم الرابع ، الفصل الثاني ، أماكن الإقامة .

(4) MERROUCHE, L. "Les Berranis à l'époque Turque et au début de la période coloniale" in Travaux , Alger, 1979, p6.

وتكاد تنعدم الإشارة إلى "القبائل" في سجلات المحاكم الشرعية ، إذ لا تبرزهم عقود التحبيس ، ولا عقود البيع والشراء وغيرها من العقود ، وتبقى دفاتر المخلفات المصدر الوحيد الذي يفيدنا بمعطيات شتى بشأنهم. (1)

1 - 5 - 3 بنوميزاب

إن حركة هجرة بني ميزاب لها خصوصيتها ولا يمكن مقارنتها بباقي الهجرات ، فقد كانت هجرة منتظمة نظرا لارتباط حياة البلد ارتباطا شديدا بها. فمنطقة الميزاب بمدنها السبع ، "غرداية" "و بني يسقن" ومليكة وبريان والعاتق والقرارة وبونورة ، هي منطقة فقيرة ولا توفر إمكانات العيش ، لذا كانت من "المناطق الطاردة" فالهجرة كانت حينئذ اضطرارية وضرورة (2) . وكان النزوح أساسا نحو مناطق التل والشمال . وذهب بعضهم إلى أن الهجرة انتظمت منذ القرن الرابع عشر (3) .

وإذا كانت مصادرنا لا تخبرنا بالشيء الكثير عن توافد بني ميزاب على مدينة الجزائر قبل الفترة التي نخصها بالدراسة ، فمن المؤكد أن الوجود الميزابي يعود إلى فترة سابقة لعام 1541م ، إذ تطلعنا الرسالة التي وجهتها جماعة بني ميزاب عام 1251 هـ إلى السلطات الفرنسية -حينما قررت تحضير مشروع إعادة تنظيم جماعة بني ميزاب - بأنهم شاركوا في دحر الحملة الإسبانية التي قادها شارل الخامس عام 1541 (4)

(1) سنعود إلى مناقشة الفكرة عند تناول التنظيم الاجتماعي .

(2) AMAT, Ch . *Le M'zab et les Mozabites*, Paris, Challamel et cie éditeurs, 1888, p 333.

(3) HOLSINGER, D.CH. *Migration, Commerce and Community The Mizabis in nineteenth century* Evanston 1979. p 164

(4) A.O.M. F80 / 557 Dossier Concernant les Corporations des berranis : Beni - Mezab , Kabail , Négres et biskris 1832-1841 . Rapport au Conseil d'Administration

وتفيدنا الرسالة بأنهم أصبحوا منذئذ يتمتعون بامتيازات واسعة (1).

وقد وردت أقدم إشارة ، في المصادر المحلية ، إلى جماعة بني ميزاب عام 1018هـ / 1609-1610 حينما كان الحاج يوسف الشويهد على رأس أمانة الأمناء (2).

1 - 5 - 4 البساكرة

ولم يشذ سكان بلاد الزيبان عن القاعدة العامة والمتمثلة في ضرورة البحث عن العمل خارج أوطانهم ، سواء بالتوجه إلى التل أو إلى المدن الساحلية . ومن المناطق التي استقطبتهم بوجه خاص : مدينتا الجزائر وتونس. (3)

لكن بداية قدوم البساكرة واستقرارهم بمدينة الجزائر غير معروفة على وجه التحديد ، إلا أنه من المؤكد أنهم وفدوا عليها آواخر القرن السادس عشر وغدوا يشكلون جماعة ، على غرار الجماعات الأخرى ، يرأسها أمين . يعينه الداي بناء على اقتراح من الخزناجي . (4)

(1) جاء في نص الرسالة ما يلي : "... وبعد أخبركم في شأن عادة أمين بني مزاب وجماعته كانوا سابقا في السالف عن التاريخ اتوا إلينا بالجزائر طايقة السبنيول وارادوا أخذ بلدة الجزائر ، وصلوا ودخلوا ببرج مولاي احسن ولم يقدروا على إخراجه من البرج المذكور ، وخرجوا إليه جماعة بني مزاب وحدهم ، ولبسوا لباس النساء ، وبعد [دخلهم] للبرج المذكور ، ووقع الفتن ، ... ومن أجل شيعتنا التي عملنها مع العسكر وسلطان الجزائر طلب منا لناخذ منه المال ولم نقبلوا ولا نطلب منه سوى الحرم والإحترام ... ، حافظنا على النص الأصلي للرسالة كما ورد . وواضح أن لغتها غير سليمة بل تغلب عليها اللغة الدارجة . بعد دخلهم ، (بعد دخولهم) لم نقبلوا ، لم نقبل .

(2) قانون على الأسواق ، ن 2 ، سبق ذكره ، و 32 .

(3) MARTY, G. "Les Algériens à Tunis" Institut des belles arabes . 3 et 4 trim 19 p301.

(4) سعيدوني ، العهد العثماني ، سبق ذكره ، ص 100 .

أما العناصر المشكلة لجماعة البساكرة فهي متنوعة إذ لا تعكس تسمية البساكرة حقيقة وواقع تشكيلة الجماعة، فهي تضم عناصر عديدة ومختلفة، وفدت من مناطق الزيبان ووادي ريغ وسوف وتوقرت وطولقا⁽¹⁾، فهذا زيان البسكري الطولقي⁽²⁾ وهذا محمد الرحماني البسكري⁽³⁾.

وورد في تقرير فرنسي أن جماعة البساكرة انضوت ضمنها إثننا عشرة قبيلة، لكن التقرير سكت عن تعدادها أو تسميتها. وأضاف أن أهمها احتكر النقل البحري.

وتوزعت باقي القبائل الأخرى في نقاط مختلفة بالمدينة و اشتغلت كلها في الحمالة. واستنادا إلى التقرير نفسه كان لجماعة البساكرة ثلاثة أمناء دائمون واحد مقره البحرية والآخران مقرهما المدنية.⁽⁴⁾

1 - 5 - 5 الأغواطيون

يبدو العنصر الأغواطيني قياسا بالعناصر النازحة من الجنوب أقلها أهمية، حيث شكلوا جماعة ذات حجم صغير. ولم يصبح توافدهم على المدينة ذا أهمية نسبية إلا في عشيرة 1817-1826 حيث رصدنا إحدى عشرة حالة⁽⁵⁾.

(1) سعيدوني، العهد العثماني، سبق ذكره، ص 100.

- PIESSE, L. "Voyages au Ziban" *Bulletin de la société de géographie d'Alger*, T5, 1885, p.101.

(2) بيت المال، دفتر المخلفات رقم 54، سبق ذكره، و 72.

(3) المصدر السابق، دفتر المخلفات رقم 58، و 5.

(4) A.O.M.F80, 557, fol 45

(5) بيت المال، دفتر المخلفات، رقم 54، سبق ذكره.

إن العنصر المزيّتي لا تبرزه وثائقنا بصفة كمية ، ففي دفاتر المخلفات لم نعث سوى على مزيّتي واحد وكان صرافاً⁽¹⁾ لكنهم انضوا ضمن جماعة إذ عثرنا على اسم واحد لأمين مزيتة وهو المكرم مسعود المزيّتي⁽²⁾ . وانطلاقاً من المعطيات الإحصائية نميل إلى الاحتمال أن النزوح من منطقتي بني عباس ومزيتة كان محصوراً للغاية ، فهل طبيعة العلاقة بين السلطة وإمارة بني عباس حددت من النزوح نحو المدينة ؟ تبقى الأخبار بخصوص هذه الجماعة شحيحة جداً .

1 - 5 - 7 القبالة

يطلعنا عقد كراء مؤرخ في ربيع الأول عام 1099هـ / 1687م - 1688م على وجود جماعة عرفت بجماعة "القبالة" أجرت حانوتين يقعان في سوق الدخان ، إذ جاء في الوثيقة ما نصه : "... الحاج عبد الصادق بن محمد أمين جماعة القبالة في التاريخ ببلد الجزائر وعمر بن الحاج يوسف منه وعلى بن محمد وكان التأجير للسيد محمد بن السيد الحاج يوسف الشويهد به شهر والناسك الأبر الحاج محمد بن الحجام عام ربيع الأول تسعة وتسعين وألف ..." (3)

ولم تصادفنا في وثائقنا أية حالة لاسم مصحوب بعبارة قبلي ، فهل هم النازحون من القبلة أي الجنوب ؟ القبالة الذين نشطوا في مجال بيع المواشي بمدينة الجزائر والذين عرفوا بالجلابين أو الوزاعين ؟ أم هم الذين اشتغلوا بالحلقة وشكلوا جماعة فرعية، جماعة الحلفاجية ؟

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 35 ، سبق ذكره ، و 80.

(2) م ش ، ع 59 ، و 143.

(3) المصدر السابق ، ع 140.

وتشير الوثائق إلى شريحة أخرى وهي " الغرباء " . لكنها تكتفي تارة بذكر غريب وتارة أخرى بإضافة النسبة إلى المكان الذي وفد منه هؤلاء إذ نجد مثلاً غريب شرشالي (1) وغريب قبايلي (2) وغريب جيجلي (3) ووصيف غريب (4) .

وفي الحالات التي ترد فيها صفة الغريب مصحوبة بالمكان المنتسب إليه نعتقد أن الأمر يتعلق إما بالعنصر غير المهيكل أي خارج إطار الجماعة أو بالعناصر التي لا تقيم بالمدينة والتي لا وضع لها .

وفي أغلب الأحيان نجهل الأماكن التي نزح منها هؤلاء الغرباء ، فعلى سبيل المثال من جملة ثلاث وثلاثين حالة أحصيناها في الفترة الممتدة من 1787 م إلى 1792 م نجد في ثلاث حالات فقط ذكرت جغرافيتهم واحد كان طرابلسيا ، وآخر شرشاليا ، وثالث دلسيا . هذا كما تشير الوثائق أحيانا إلى مجهول هؤلاء هم في الواقع المهمشون .

ويظهر أن النزوح الريفي اشتدت وطأته إبان القرن الثامن عشر إذ شهدت عدة مدن من غرب البلاد (5) وشرقها الظاهرة نفسها . فقد استقطبت المدن أعدادا من النازحين ، ومن ذلك قسنطينة التي تلقت هجرات عديدة من المناطق الداخلية .

(1) بيت المال . دفتر المخلقات رقم 35 ، و 10

(2) نفسه ، و 5

(3) نفسه ، و 22 .

(4) بيت المال دفتر 54 ، و 20 .

(5) حول موضوع النزوح الريفي نحو حواضر بايليك الغرب انظر :

— LETOURNEAU , R . Les villes musulmanes de l'Afrique du Nord , Alger , Maison du livre , 1957.

— الواليش ، فتيحة ، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري ، خلال القرن الثامن عشر ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر ، 1994 . ص 109-110 .

ويظهر أن الهجرة تميزت بالكثافة مع أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر. وقد عبرت القصيدة الاستصراخية للشيخ الحداد الرحموني عن مدى استياء حضر المدينة وتدميرهم من العناصر الوافدة عليها " الدخلاء " (1)

واش تنظروا فيها هلكت راهي فسدت
ما بقت تسمى بلدة
انحشرت برهوط انعدت فيها سكنت
هذا يجي وهذا يغدا
بالقبائل راهي تحشات والشاوية كلتهم جاءت
بني ميزاب أقوات سلعات الخموس عرات الامات

وعن موقف المجتمع الحضري من النزوح الريفي كتب "أبو القاسم سعد الله" مايلي : " ولكن المجتمع الحضري كان في الغالب ينظر شزرا إلى هؤلاء البرانية ، فهو يريد تجارتهم وأموالهم وبضائعهم ويدهم العاملة ولكنه لا يريد بقاءهم في المدينة ومنافستهم وعاداتهم الخشنة التي لا تتفق مع عاداتهم الرقيقة ... " (2)

(1) القصيدة من الشعر الشعبي أي "الملحون" وتضم ثمانية وستين بيتا . واخترنا منها الأبيات التي تعرضت إلى موضوع النزوح الريفي أو الدخلاء على المدينة . ولابد من الإشارة إلى أنها لم تنظم في موضوع النزوح الريفي بل تعرضت إلى أحوال قسنطينة في مجالات شتى . فقد تناولت مظاهر الفساد، وما إلى ذلك انظر :

- COUR , A . " Constantine en 1802 . D'après une chanson populaire du cheikh Belgacem Er-rahmouni ... " *Revue Africaine* , 1919 pp225-226 .

(2) سعد الله أبو القاسم ، "مجتمع قسنطينة في كتاب منشور الهداية للفكون القرن 17 عشر" الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني . الجزء الأول والثاني ، زغوان 1986 ، ص 458 .

الجوار والعلم والتجارة كانت كلها عوامل وراء تنقلات متواصلة بين سكان الأقطار المغربية (1) وبمدينة الجزائر يبدو تأثير التواجد المغربي جليا ، في المرحلة قيد الدراسة ، إذ أخذت عدة مواقع بالمدينة أسماء مغربية ، كحومة سيدي علي الفاسي وحرارة السلاوي ومدفع جربة وزنقة الجرابية .

وفد المغاربة من مدن مختلفة من فاس وتيطوان وتازة وطرابلس و تونس لكنه يظهر أن هذه العناصر لم تتأطر ضمن جماعات خاصة باستثناء العنصر الجربي . ويبدو أن العناصر الوافدة من بلاد المغرب ، في المرحلة مجال الدراسة استقطبها بوجه خاص النشاط التجاري ، إذ لعب التجار المغاربة دورا مميزا في التجارة الدولية.

لقد سجل هؤلاء التجار في الفترة الممتدة من 1686 إلى 1791 أربعة وخمسين عقد استتجار (2) . واستنادا إلى معطيات وثائق القنصلية الفرنسية كان التجار الطرابلسيون أكثرهم نشاطا حيث استحوذوا على نصف النشاط التجاري المغربي بمدينة الجزائر (3) . إذ سجلوا اثنين وعشرين عقدا ، ثم يليهم التونسيون بخمسة عشر عقدا وأخيرا المغاربة بستة عقود ، وكان نشاطهم في التجارة عبر مدينة الجزائر ، سابقا لعام 1688 (4) .

(1) عن موضوع المغاربة الذين زاروا الجزائر إبان العهد العثماني انظر:

- بالحميسي مولاي . الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر . 1981 .

(2) استنادا إلى سجلات القنصلية الفرنسية وهي تضم أزيد من أربعين سجلا على شكل ميكروفيلم

- A . O . M - Archives du consulat de France à Alger , 45 Mi 1 à 24.

(3) نذكر من بين الأسماء : علي الطرابلسي 1705 ، مولاي العربي الطرابلسي 1707 ،

سيدي محمد طيجي 1742 .

(4) تاريخ توفر سجلات القنصلية الفرنسية ذلك أن السجلات السابقة لهذا التاريخ قد أُلغيت أثناء

القصف الفرنسي لمدينة الجزائر عامي 1682 - 1683 .

واحتمل التجار التونسيون المرتبة الثانية (1) من حيث العقود المسجلة ، وكان سوادهم من جزيرة جربة إذ رصدت لنا الوثائق ثلاثة وعشرين تاجرا من جربة وهم بذلك يمثلون أزيد من النصف (2) . ولابأس أن نشير إلى أن النشاط المتميز الذي عرف به الجربة بمدينة الجزائر عرفوا به في أماكن أخرى . ففي مدينة عنابة ونظرا لأهميتهم شكلوا جماعة يرأسها أمين . كما لعب الجربة دورا متميزا ضمن الجالية المغاربية بمصر (3) . ولعل هذا ارتبط بدور جزيرة جربة في النشاط التجاري وبخاصة في مجال تصدير الزيت والشمع وهو ما أشاد به الضابط الروسي الذي ترك لنا وصفا عن سواحل بلاد المغرب خلال القرن الثامن عشر : " يتعاطى سكان جزيرة جربة صناعة الزيت ، ويصل إلى الجزيرة ، في فصل الصيف ، عدد من السفن الأوروبية لشحن الزيت والشمع المتوفرين بكثرة (4) .

بينما كان العنصر المغربي على ما يبدو أقلها نشاطا مع الموانئ الأوروبية . وكان هؤلاء من فاس ومراكش وتازا وتيطوان وطنجة وسلا (5) .

(1) نذكر من بين هؤلاء: الحاج سليمان الين التونسي 1707 ، صالح بن تابت الجربي 1727 ، الحاج قاسم بن مشيش 1772 .

(2) تخص هذه الملاحظات واثائق القنصلية .

(3) كانت جزيرة جربة من المراكز التجارية النشطة ، كما لعب الجربة ضمن الجالية المغربية دورا هاما في النشاط التجاري . فمن البيوتات المغربية بيت مفار التي كان على رأسها الخوجة عمر بن مفار الجربي الذي كان أحد أبرز تجار الزيت بالقاهرة إبان القرن الثامن عشر . لمزيد من التفاصيل

انظر :

- RAYMOND, A. "Tunisiens et Maghrebins au Caire au XVIII siècle" *Cahiers de Tunisie* N°26-27. 1959.

- عبد الرحيم عبد الرحمن ، المغاربة في مصر في العهد العثماني 1517-1798

(5) ومن بين التجار المغاربة نذكر : سيدي عبد الوهاب بن زاكور الفاسي 1731 ، والحاج أحمد الافراني المراكشي 1732 وعمر المغربي 1816 .

واستنادا إلى دفاتر المخلفات ، وإلى ما ورد من ملاحظات سجلها الساهرون على تصفية التركات ، لم يكن هؤلاء الوافدين من المقيمين الدائمين بالمدينة . إذ توفي عدد بالفنادق مثال ذلك توفي مغربي بفندق باب عزون وتوفي تونسي بفندق الشماعين . ويتعلق الأمر في هذه الحالات بالتجار الذين يعبرون بميناء الجزائر (1) . بينما جاء البعض الآخر طلبا للعلم مثل الطالب التونسي المتوفى "بزاوية بن عبد الله" . كما كانت الرحلة إلى الحجاز أحد أسباب توقف بعضهم بمدينة الجزائر فقد توفي "مغربي فيلالي" في طريقه إلى البقاع المقدسة (2) . كما يلاحظ كذلك غياب العنصر النسوي بوجه عام .

(1) حول التجارة عبر ميناء الجزائر والتجار الجزائريين إبان العهد العثماني انظر:

- AMINE , M. Commerce extérieur et commerçants d'Alger à la fin de l'époque ottomane(1792-1830), Thèse de Doctorat, Univ. Aix-Marseille, 1991.

(2) بيت المال ، دفاتر المخلفات التالية 35 ، 49 ، 54 ، 58

تعود أصول أغلبهم إلى السودان حيث كان التجار التوارق يقومون بشرائهم مقابل بضائع معينة مثل الشواشي والأحذية والأقمشة الحريرية ، وكان يصل إلى مدينة الجزائر سنويا ما بين خمسين ومائة وخمسمائة عبد (1).
وعقب حملة صالح رايس (2) إلى الجنوب أصبح يصل إلى مدينة الجزائر سنويا ، ثلاثون عبدا من ورقلة وخمسة عشر من توفرت ، بمقتضى الاتفاق الذي تم مع شيوخ المنطقة. (3) ويظهر من إشارات وردت في دفاتر بيت المال أن الاتفاق ظل ساريا لسنوات مديدة ، ففي رمضان 1201 وصل إلى دار الإمارة عدد من العبيد نعتتهم الوثيقة بعبيد الهدية : "... الحمد لله بيان عبيد الهدية اللتي (كذا) أتت بها إلى دار الإمارة حسبما العادة القديمة ..." (4) ويشرف الناظر على بيت المال على عملية البيع .

(1) SHUVAL , *La ville d'Alger* , Op.cit , p 60.

(2) يعد صالح رايس من أبرز رياس البحر ابان القرن السادس عشر . ولم يكن أحد أقطاب الجهاد البحري فحسب بل كان أحد البايلىريات البارزين . تولى السلطة خلفا لحسن بن خير الدين . ودامت عهده أربع سنوات (1552-1556) . من أهم الأحداث التي ميزت حكمه الحملة التي وجهها إلى منطقتي ورقلة وتوفرت في أوائل أكتوبر 1552 م . وإذا صدقنا رواية الأسير الأسباني هايدوفقد جلب إثر تلك الحملة غنائم وفيرة منها خمسة عشر جملا محملا بالذهب !! وما ينيف عن خمسة آلاف عبد .

(3) BEN MANSOUR . *Alger XVI^e - XVII^e* . Op.cit., p 120

وعن العبيد وغيرهم من العناصر الوافدة انظر :

- BOYER, P . *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française*, Paris, Hachette , 1966 .

- GOLVIN, L. "Alger à la période Ottomane (rythmes de vie)", *Les Cahiers de Tunisie*, 1986.n°137-138.n°spécial.pp.165-174.

(4) بيت المال ، دفترالمخلفات رقم 35 ، سبق ذكره ، و 77.

وبخصوص شريحة العبيد كتب وليام شالر بصدد ما نصه : "...والزواج يشكلون جزءا آخر من السكان ولو أنه صغير فهؤلاء في الأصل من العبيد الذين اشتراهم أسيادهم من داخل القارة أو من طرابلس... " (1).

ووظف العبيد داخل الأسرة والمجتمع فالأسر الثرية كانت حريصة على امتلاك العبيد ويتبين من دراسة عقود الزواج أن الأسر الارستقراطية كانت تشتترط في صداق بناتهن الإمام لتشرف على راحة بناتهن: "...عبدة من رقيق السودان صالحة للخدمة ... " (2)

وامتلكت الطبقة الحاكمة من حكام وموظفين ساميين كالوزراء وموظفي الإدارة من خوجات وغيرهم العبيد (3) فهذه أمة عثمان باشا وهذا عبد أحمد باشا (4) وهذه معتقة حسن باشا وهذه أمة خوجة الدفتر وهذه أمة خوجة الرحبة ومعتقة عباس خوجة وهذه أمة وكيل أوقاف الحرمين (5). وامتلكت نساء وبنات الطبقة الحاكمة الإمام (6). لكن هل كان ذلك مقصورا على الخاصة ؟ لقد كشف استقراء مجموعة من عقود العتق من جهة و دفاتر المخلفات من جهة أخرى أن امتلاك العبيد، لم يكن في الواقع ،مقصورا على الخاصة ، بل

(1) شالر، مذكرات ،سبق ذكره، ص 92 .

(2) غطاس ، عائشة : "الصداق في مجتمع مدينة الجزائر 1672- 1854 من خلال سجلات المحاكم " إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الإجتماعية، مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية ، وهران ، عدد 3، ص 28-29 .

(3) تضم سجلات المحاكم الشرعية مجموعة من عقود العتق انظر على وجه التحديد العلب التالية: ع 53 وع 59 وع 81. كما يفيدنا استقراء التركات بمعطيات هامة في هذا الشأن .

(4) وهو ما جاء في عقد عتق السيد أحمد باشا لعبد : "...الحمد لله اشهد المعظم الهمام الامجد الانجد السيد احمد باشا في التاريخ انه اعتق جميع عبده المسمى سالم ...عتقا جايزا . انظر: الملاحق ، قسم عقود مختلفة ، وثيقة رقم 5 ، ص 208.

(5) استنادا إلى مجموعة من عقود العتق ، انظر: م . ش ، ع 59 .

(6) م . ش ، ع 53 .

شاركهم في ذلك رياس البحر والتجار والحرفيون الأثرياء وغيرهم ، كمظهر من مظاهر ، الثراء والانتماء إلى الطبقة الأرستقراطية ومن الأمثلة عن كبار التجار حمدان بن عثمان خوجة ، وأمناء التنظيمات الحرفية والعرقية مثل أعراب أمين البنائين وأمين البحارين وأمين الجيجلية. (1)

وفي العينة التي أشرف على بيعها الناظر على مؤسسة بيت المال مثلما سلفت الإشارة إليه ، من جملة إحدى وعشرين حالة ذكرت فيها أسماء الذين اشتروا العبيد ، في ثلاث حالات كان الملاك من أصحاب الصنائع والحرف : أمين الصابونجية ، وقارة محمد الحداد وميزابي . أما باقي الملاك فكانوا من العنصر التركي ومن موظفي الإدارة مثلما تبينه الأسماء : أمة عند الصطنبولي (كذا) وججان عند اسماعيل التركي (كذا) وصيف عند عثمان أودة باشي (كذا) ، وكان الآخرون من فئة الخوجات والشواش . (2)

ومما يدعو للاستغراب أن فئة المعتوقين هي الأخرى امتلكت العبيد ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ، حالة "مبروكة" معتقة فاطمة وكانت معلمة حمام سركاجي أوصت بعثت أمتها المسماة زيد المال (3) وحالة "مبروك" معتق حسين باشا الذي أعتق بدوره عبده المسمى "مرزوق" (4) .

(1) سيأتي الحديث عن امتلاك العبيد في القسم الرابع ، الفصل الأول ، الشروات ومستويات المعيشة .

(2) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 35 ، سبق ذكره ، و 77.

(3) م ش ، ع 59 ، و 25.

(4) المصدر السابق ، ع 81.

جدول رقم 2 :عدد المتوفين من الوافدين على المدينة "البرانية"⁽¹⁾ .

المصدر: بيت المال	الغرياء				العبيد				المزيتون				العباسيون				الأغواطيون				البساكرة				القبائل				الجيولوجيون				العدد الإجمالي		عدد المتوفين
رقم الدفتير	أ	ب	م		أ	ب	م		أ	ب	م		أ	ب	م		أ	ب	م		أ	ب	م		أ	ب	م	للبرانية	التوزيع حسب الجنس						
35	1	32	33						0	0	0	0	0	0	2	0	2	1	7	8	5	20	25	1	20	21	(2) 89	الفترة الزمنية							
49	1	2	3			17	47	0	0	0	1	4	5	0	0	0	0	1	1	1	5	6	0	0	12	74									
54	0	15	15	13	25	138	0	1	1	1	0	1	0	3	3	3	8	11	1	18	19	0	0	33	218										
58	0	17	17	57	35	92	0	2	2	0	1	1	1	0	11	11	2	29	31	4	34	38	3	38	41	233									

(1) أخذنا في الحسبان العناصر المهيكلية ضمن الجماعات بما في ذلك العبيد ، وكذا الوافدين الذين تعتهم الوثائق بالغرياء ، والجدول مثلما هو واضح لا يتعرض للعنصر الميزابي

لغيا به من دفاتر المخططات . ولم ندرج ضمن الجدول العنصر الجرجي .

(2) لم نأخذ في الحسبان العبيد .

واختلفت أهمية العنصر النسوي من جماعة إلى أخرى، إذ نجده بوجه خاص في العنصرين القبائلي و الجيجلي بينما انعدم في جماعة مزيتة⁽¹⁾ مثلما يبينه الجدول رقم 2 . لكن شريحة العبيد طغى عليها العنصر النسوي ،وهو أمر ارتبط بحاجات ومتطلبات المجتمع "الذيري" وقتذاك .ففي الفترة ما بين 1807م إلى 1817 م من جملة ثمانٍ وثلاثين ومائة حالة توفى أصحابها نجد ثلاث عشرة ومائة امرأة وهو ما يمثل نسبة 81,89٪⁽²⁾ . وفيما بين 1817 إلى 1826 من جملة إثنتين وتسعين نجد سبعا وخمسين امرأة أي ما يمثل نحو 62٪⁽³⁾

إن قراءة بسيطة لهذه المعطيات الإحصائية تبين أن العنصر النسوي طغى على تشكيلة العبيد حيث قاربت نسبته بوجه عام 70٪ . وفي ختام هذا العرض نخلص إلى القول إن أحد الملامح المميزة لتركيبه الوافدين على المدينة ندره العنصر النسوي .

(1) ويمكن ابداء الملاحظة نفسها بشأن جماعة بني ميزاب إذ طغى عليها العنصر الرجالي نظرا لحياة العزوبية التي فرضت عليهم خارج أوطانهم حيث لم تكن تنظيمات وقوانين بني ميزاب تسمح إطلاقا بإصطحاب النساء من زوجات وبنات وغيرهن خارج قصورهم . حول الموضوع انظر:

- MILLIOT, L. "Recueil de délibérations des Djem'a du M'zab", *Revue des études Islamiques*, 2, 1930, p 219 .

(2) بيت المال ، دفتر المخلقات رقم 54 .

(3) المصدر السابق ، دفتر رقم 58 .

شكل اليهود في مجتمعات بلاد المغرب العربي أهم ملة . ويعود وجودهم إلى عصور غابرة ، غير أننا نجهل أهمية العنصر المحلي العددية . وعرفت المدينة استنادا إلى بعض المرويات هجرات يهودية من مناطق أوروبية عديدة ، من ذلك هجرة من إيطاليا عام 1342، وأخرى من الأراضي المنخفضة عام 1350، ومن فرنسا عام 1403 ثم من انكلترا عام 1422.

لكن أهم هجرة يهودية كانت من شبه الجزيرة الإيبيرية وجزر البليار وارتبطت بحروب الاسترداد . فقد نزحت جماعة من يهود مايورقة عام 1287 بعدما استولى المسيحيون على الجزيرة (1).

وابتداء من 1391 شهدت المنطقة نزوح اليهود الفارين ، اللاجئين ، . وأضحت الهجرة اليهودية نحو بلاد المغرب أكثر كثافة عقب سقوط غرناطة . فكانت هجرة إسبانية عام 1492 م ، وتلتها أخرى برتغالية عام 1496 م.

وكان هؤلاء في البداية يتميزون تميزا واضحا عن يهود الجزائر لاختلاف اللغة والتنظيمات والعادات والطقوس (2). أما يهود ليفورن فقد بدأ توافدهم على بلاد المغرب خلال القرن السابع عشر.

(1) MAINZ, E. "Les juifs d'Alger sous la domination Turque", *Journal Asiatique* , 1952, 201-202

- ALLOUCHE, J. et BENSIMON, D. *Juifs d'Algérie, hier et aujourd'hui* , Paris , Bibliothèque historique Privat , 1990 . p 15 .

(2) BEN MANSOUR . *Alger XVI e -- XVII e siècle* , Op.cit , p111.

وتفيدنا سجلات القنصلية الفرنسية بوجود "جالية ليفورنية " بمدينة الجزائر مع أواخر القرن السابع عشر، ومن أبرز الأسماء نجد "بن جامان ساكوتو" و"إسحاق كوهين" و "صموئيل هنريكاز" و"موسى كوهين" و"باروخ" و"لوصاد" و"موسى قابيسون" و"يعقوب ماخيور" و"هارون دي باز" وقد كان هؤلاء من أبرز التجار وقتئذ. (1)

ومع مطلع العشرينات من القرن الثامن عشر توافدت عائلات أخرى من مدينة ليفورن ، ومنها "نافتالي بوشناق" و "ابراهيم بوشناق" و"بوشعرة" (2) .

وعرف هؤلاء بالقرنية "Grana" ولا نملك أخبارا وافية عن الطائفة اليهودية في القرنين السادس عشر والسابع عشر لغياب المصادر (3).

ومن أقدم الأخبار بشأن طائفة اليهود ما يطلعنا به عقد معاوضة مؤرخ بـ 1102 هـ/ مفاده أن أمين بيت المال "أحمد آغا بن علي التركي" الناظر على شغل الموارد المخزنية عاوض جماعة اليهود رقعة وبحيرة من أحباس الجامع الأعظم بدار ليحول ذلك الى مقبرة بعد ما ضاق الحال عليهم في مقابرهم وهذا في عهد القاضي الذمي ياسف معطي . (4)

ولولا العلاقات القائمة بينهم وبين بقية شرائح المجتمع والتي تثبتتها وثائق المحكمة الشرعية ، لما استطعنا اكتشاف بعض الجوانب، كالوقوف عند الأسماء التي تولت مناصب هامة من مقدمين وقضاة (5).

(1) AOM , Archives du Gouvernement Général , Serie A 1, Consulat Général de France à Alger 1685-1832. 45MI1.

(2) EISENBETH, M. " Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque Turque ". *Revue Africaine*, 1952. p343

(3) أعني في المقام الأول المصادر المحلية واليهودية .

(4) م ش ، ع 39

(5) انظر قائمة قضاة الطائفة اليهودية ، أدناه .

مما سبق نخلص إلى القول إن النسيج الاجتماعي لمجتمع مدينة الجزائر حافظ طيلة سنوات مديدة على خصوصية الكوسموبولية . فالمدينة كانت بحق عبارة عن *Mégapolis* ، لكن هناك تفاوتاً جلياً من حيث أهمية كل عنصر⁽¹⁾ .

(1) انظر : الفصل الموالي ، الوضع الديموغرافي .

2 - التنظيم الاجتماعي

خضعت العناصر الوافدة من المناطق الداخلية لتنظيم شبيه إلى حد بعيد بالتنظيم الساري على الجماعات الحرفية بمدينة الجزائر . حيث انتظمت في شكل جماعات حسب أصولها الجهوية ⁽¹⁾ . وأطلق عليها هي الأخرى مصطلح "جماعة" . ولم يكد ينقضي القرن السادس عشر حتى غدت هذه العناصر مهيكلية ضمن جماعات . حيث يثبت مخطوط قانون على الأسواق وجودها وانتظامها في شكل جماعات بمدينة الجزائر منذ أوائل القرن السابع عشر ⁽²⁾ .

والجماعات التي رصدناها هي : بني ميزاب ، والجيجلية ، والقبائل ، والبساكرة ، والأغواطية ، وبني عباس ⁽³⁾ ، ومزيتة ⁽⁴⁾ ، وجماعة القبالة التي ورد ذكرها في إحدى وثائق المحكمة الشرعية على النحو التالي : "جماعة القبالة القاطنين بمحروسة الجزائر" .

لقد جاء في عقد كراء أن جماعة "القبالة" التي كان على رأسها الحاج الصادق بن محمد وقتئذ أجرت حانوتين يقعان بسوق الدخان عام 1099 هـ / 1687-1688 م من محمد بن السيد الحاج يوسف الشويهد والحاج محمد بن الحجام والسيد الحاج عبدالرحمان ، وتعد الإشارة الوحيدة التي صادفتنا حيث لم يرد ذكر لها في المصادر الأخرى بأنواعها ⁽⁵⁾ .

ونستبعد أن تكون هي نفسها جماعة القبائل أي الذين وفدوا من المناطق الجبلية ومن بلاد القبائل أو زواوة وغيرها ، إذ تشير الوثائق إلى هؤلاء على النحو التالي : جماعة القبائل ، والقبائلي ، والقبائل الفحاميين ، وسوق القبائل وهلم جرا .

(1) سعيدوني ، العهد العثماني ، سبق ذكره ، ص 100

(2) قانون على الأسواق ، ن 2 ، و 32 .

(3) المصدر السابق ، دفتر 54 ، و 63 .

(4) م . ش ، ع 59 .

(5) المصدر السابق ، ع 145 .

ويبدو أن هناك اختلافا وتباينا في الرؤى بشأن وضعية العنصر القبائلي، إذ يشير دفتر التشريفات تارة إلى أمين القبائل⁽¹⁾ وتارة أخرى إلى أمين سوق القبائل⁽²⁾.

بينما جاء في تقرير "فارنيي" "... إن القبائل لم يتهيكلا ضمن الجماعات البرانية ولم يخضعوا في يوم ما لسلطة أمين ". ولم ينتظموا في جماعة خاصة بهم إلا بمقتضى مرسوم 4 جوان 1837 الذي نص على إنشاء جماعة القبائل وعين على إثر ذلك "عمر بن محمد الحمزاوي" أمين .

ويضيف التقرير أن السلطات الفرنسية واجهت صعوبات جمة في تحقيق ذلك⁽³⁾. وذهب ابن حموش نفس المذهب حيث كتب ما يلي :

"...Les Kabyles formaient aussi une exception dans la population algéroise . Ils étaient de par leur résidence considérés comme partie intégrante des bal-dis ..." (4) "

وكان يتصدر الجماعات "البرانية" أمين ،يقع تعيينه من طرف الداي . وخضعت الوظيفة إلى نظام الالتزام مثلها في ذلك مثل التنظيمات الحرفية ، حيث كان الأمناء يدفعون ضريبة عرفت بضريبة "البشماق أو الصباط" ، فقد قدم أمين الجيجلية عام 1691م 200 صايمة وقدم أمين الجرابة إلى خزينة الدولة ما قدره خمسمائة صايمة⁽⁵⁾ . وللأمين مهمات متعددة فهو بمثابة القاضي

(1) TACHRIFAT .Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, Traduit par DEVOULX ,Alger, Imp du Gouvernement , 1852 p 23

سأشير إليه فيما يلي على النحو التالي : DEVOULX. Tachrifat .

(2)DEVOULX.Tachrifat , Op.cit., p 44 .

(3) A.O.M . F 80 , 933 Impôts Arabes Mémoires et projets 1838-1849, Rapport Warnier.

(4)BEN HAMOUCHE, N . La gestion urbaine de Dar Es-Sultan . Alger 1516-1830, Essai de ressourcement, Thèse de Doctorat,Paris , VII , I.F.V.1993 T 1, p 204

(5) DEVOULX.Tachrifat , Op.cit., pp 44-45.

والمدير المسير لشؤون الجماعة ، إذ يقوم مقام قائد الشرطة على مستوى أعضاء جماعته. وهو المسؤول عن أفرادها أمام السلطة بحيث يتحمل ما يرتكبه هؤلاء من مخالفات ويحملهم هو بدوره مسؤولية ذلك. وهو ما يبرزه مثال أمين جماعة البساكرة الذي خضع له البساكرة المشرفون على الحراسة الليلية للمدينة ، فعند حدوث أية جناية من نهب أو سرقة يفرض على الجماعة برمتها تعويض ذلك ، ماعدا في حالة ثبوت المجرم وللأمين أيضا صلاحية فرض الضرائب على أفراد جماعته إذا اقتضت الضرورة .

ويتمتع أمين الجماعة بصلاحيات واسعة ، إذ لا تتدخل السلطة إلا في القليل النادر، حينما يتعلق الأمر بارتكاب جريمة مامن قبل أحد أعضاء الجماعة، أو إذا رغب الأمين في تسليط عقوبة قاسية . (1)

وامتدت صلاحيات وسلطات أمناء الجماعات إلى العناصر المقيمة في المدن الأخرى ، فأمين جماعة الجرابة بعنابة كان خاضعا وتابعا لأمين الجماعة بمدينة الجزائر (2). وخضع بنو ميزاب المقيمون سواء بعنابة أم بوهران لأمين بني ميزاب بمدينة الجزائر وهو ما تؤكد الرسالة : "... وعادة الأمين ، يأخذ عاداته من الجماعة سواء كان حانوتا أو حماما أو غيره من بني مزاب الذي هنا أو في عنابة أو في بوهران كلهم بيده ولا يتعرضوا (كذا) له احد في حكمه ولا يدخل أحدا (كذا) لدار السلطان من غير إذنه ، والذي يدخل (كذا) غير إذنه تلزمه العقوبة الشديدة من الأمين المذكور..." (3)

ولم يقتصر دور الأمين على الفصل في الخلافات ، أو على " دور الشرطي " بل هو ملزم بتكريس مبدأ التكافل والتآزر الاجتماعي بتقديم يد العون والمساعدة للمعوزين وذوي الحاجة مما كان يحصل عليه من عوائد ، ذلك أن السلطة لم تتكفل بأي عضو من أعضاء الجماعة (4)

(1) LESPES, R. "Quelques documents sur la corporation des Mozabites dans les premiers temps de la conquête (1830-1838)" , *Revue Africaine*, 1925, p.199 .

(2) DEVOULX. *Tachrifat*, Op. cit. p 45 .

(3) انظر النص الكامل للوثيقة ضمن الملاحق .

(4) LESPES "Quelques documents" , Op. cit. p 200 .

ويعد الأمين المسؤول الأول والأخير عن جميع أفراد جماعته فلا يأذن بدخول أحد أو خروجه ما لم يمثّل أمامه لمعرفة أسباب ذلك. وحينما يتعلق الأمر بتنفيذ عمل أو مشروع للصالح العام ويطلب من الأمين تجنيد الجماعة فإنه يلقي الاستجابة الفورية والكاملة (1).

ويساعده في مهمته عادة شواش يقومون بتنفيذ الأحكام التي تقضي بالجلد أو بالسجن . أما أمين بني ميزاب ففضلا عن الشواش فقد وجدت هيئتان لمعاضدته في تسيير شؤون جماعته ، هيئة المقدمين وهيئة العلماء ورجال الدين، فالأولى تساعده في مجال القضاء ولها صوت استشاري فقط أما الهيئة الثانية فتسجل العقود وما إلى ذلك من مسائل بل هي التي تفصل في جل النزاعات وفقا لتشريعهم الخاص (2). ويبدو أن وظيفة الأمين على مستوى الجماعات البرانية ، لم تكن وراثية .

ولا يتقاضى أمين البساكرة راتبا شهريا من جانب السلطة ، بل يحصل عليه من مصادر عدة ، إذ يأخذ ثلاثة "بوجو" على أربعة وعشرين حانوتا وخمسين "بوجو" على كل بسكري يحل بمدينة الجزائر حديثا. كما يتلقى أيضا ثمانية بوجو عند تعيينه للبساكرة الثمانية لوظيفة الدلالة في الأسواق .

(1) LESPES "Quelques documents , Op. cit., p 200 .

(2) A.O.M. F80 . 557, fol 4.

أمناء الجماعات البرانية

أمناء جماعة بني ميزاب

مقننين	1182\1
عيسى المصابي	1193
إبراهيم بن موسى	1219
سعد الله بن أحمد	1243
أحمد القهواجي	1253
بكير	1266

أمناء جماعة الجيجلية

يحيى بن محمد	1126
مبارك الجيجلي بن علي	1131
الحاج سعيد الشريف	1147
يوسف	1156
العربي بن شعبان	
الحاج محمد المقياسي	

أمناء جماعة البسكرة

أحمد البسكري الخالدي بن سليمان	1221
محمد بن علي الطولقي	1229
الحاج مسعود	1830
حرز الله	
أحمد بن شودة ؟	1839
سعد بن جدو	1841

استندنا في اعداد قائمة أمناء الجماعات البرانية على أخبار جاءت متناثرة هنا وهناك ، ويوجه خاص على سجلات المحاكم الشرعية .

هذا كما يمنحه البايليك قلة ملح من خمسين لترا وقطعة قماش شهريا وأربع خبزات يوميا⁽¹⁾ واستنادا إلى سعيدوني فإن أمين جماعة البساكرة كان يدعى من طرف العامة " بالبسكري سيدنا " ⁽²⁾

وقياسا على وضع أمين البساكرة يبدو أن باقي أمناء الجماعات البرانية لم يخصص لهم راتب شهري .

ولقد حافظت السلطات الفرنسية على جماعة البساكرة نظرا لحاجتها الماسة إلى خدماتها. ففي قرار مؤرخ به 14 جويلية 1830⁽³⁾ ، واستجابة لاحتجاج تجار مدينة الجزائر ، الذين طالبوا بالابقاء على أمين البساكرة احتفظ بالمنصب، وأبقى على الأمين السابق وهو الحاج مسعود ⁽⁴⁾ . ثم تولاه حرز الله في السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال ثم خلفه أحمد بن شودة عام 1839 . ولم يبق هو الآخر وقتا طويلا على رأس الأمانة إذ وافته المنية بعد سنتين من توليه المنصب عام 1841 . فجاء خلفا له سعد بن جدو الذي شغل وظيف حارس بالقصبة قبل 1830. ⁽⁵⁾

(1) PIESSÉ. "Voyages aux Zibans " Op .cit , p 102.

(2) سعيدوني ، العهد العثماني ، سبق ذكره ، ص100 .

(3) وفي 14 نوفمبر من السنة نفسها صدر قرار ينص على إبقاء جماعة البساكرة ونصت المادة الأولى على إبقاء البساكرة أو الحمالين . أما المادة الرابعة فقد بينت مسؤولية البساكرة عن ضياع أو سرقة الحاجات المودعة لديهم . كما نصت المادة الخامسة على أن البساكرة مكلفين بتنظيف شوارع المدينة ، وساحتها ، وحراسة الحوانيت والبيوت مقابل مبلغ يدفعه ملاك أو مستأجرو تلك المحلات .

(4) COLLECTION DES ACTES DU GOUVERNEMENT depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1 oct . 1834 Alger . Imp . du Gouvernement . 1834.p 3.

(5) انظر قائمة أمناء الجماعات .

لقد انضوت العناصر الوافدة من جزيرة جربة ضمن جماعة خاصة بهم يتصدرها أمين الجراحة على غرار الجماعات المهنية والعرقية القائمة بمدينة الجزائر . أما عن عوامل نزوحهم فيبدو أن الاعتبارات الدينية كانت لها دورها . كما أن منطقة الشمال كانت ولا تزال من المناطق الجاذبة .

وتعد جماعة الجراحة الجماعة المغاربية الوحيدة التي صادفناها ، فالعناصر المغاربية الأخرى كالتوانسة ، والفاسيين ، والتطوانيين والطرابلسيين الذين تثبت وثائقنا وجودهم بمدينة الجزائر كما أسلفنا القول ، وأقاموا بالمدينة وتعاطوا نشاطات مختلفة مثلما سيأتي ذكره ، والبعض عرف بنشاط تجاري كبير ، لم تتأطر ضمن جماعات . ولعل ما دعا الجراحة إلى الانضواء ضمن جماعة خاصة عاملان ، أولهما اعتناق الجراحة المذهب الإباضي وثانيهما الأهمية العددية .

لكن الأخبار بشأن جماعة الجراحة شحيحة للغاية فدفترا التشريفات الذي يثبت وجودها "كتنظيم قائم بذاته " لا يفيدنا بآية أخبار عنها عدا المبلغ الضريبي الذي دفعه أمين الجماعة إلى الخزينة عام 1691.⁽¹⁾

غير أن مصدرا انكليزيا يطلعنا بأخبار نادرة عن الجراحة المتواجدين بمدينة الجزائر ، حيث ذكر أنهم عنصر سكاني هام ، فهم ثلاثة مائة عائلة (؟) جلهم من التجار أو الباعة المتجولين . هذا وميَّز صاحب المصدر تمييزا واضحا بين القاطنين بصفة دائمة وبين الوافدين لتعاطي التجارة مؤقتا⁽²⁾ . وهناك مؤشرات عدة عن أهمية الجراحة بالمدينة إبان القرن السابع عشر ، من ذلك مبلغ ضريبة "البشماق" الذي دفعه أمين الجراحة إلى خزينة الدولة عام 1691م وقدره خمسمائة صايمة .

(1) DEVOULX. *Tachrifat*, Op. cit. p 45 .

(2) *The present state of Tanger in a letter* , Op.cit., p 90.

وهو مبلغ ضخيم حيث يعادل خمسة أضعاف ما دفعه عدد من أمناء التنظيمات الحرفية ، كأمين الصباغين وأمين الخياطين ، بل يعادل ما دفعه شيخ البلد في السنة نفسها .⁽¹⁾ والسؤال المطروح هو هل ذلك ناتج عن نشاط تجاري هام أم ناتج عن ثراء ضخم ؟ أم أنه كان لقاء امتيازات معينة ربما تجارية ؟

ومن الدلالات عن أهمية العنصر الجربي بمجتمع مدينة الجزائر إسهامهم في تسيير المدينة وإدارتها ، حيث كان مجلس المدينة يضم من بين أعضائه الحاج قاسم بن زكري الجربي ، وكان أحد الأطراف التي شاركت في تعيين أمين العساسين بالسوق الكبير عام 1057 هـ / 1647-1648⁽²⁾ .

كما تولى بعضهم مهام إدارية كمهمة المزوار فقد كان حمدان الجربي مزوارا في فترة سابقة لعام 1793 م⁽³⁾ . ووجد بمدينة الجزائر نهج عرف باسمهم ، "زقة الجرابية" قبل 1623 م⁽⁴⁾ كما نسب إليهم أيضا سوق "الجرابية" وفندق "الجرابية" ، وهي مؤشرات عن وزن العنصر الجربي بالمدينة . كما صنف "فانتور دي بارادي" ، عند حديثه عن تركيبة سكان مجتمع مدينة الجزائر وتعدادها ، الجرابية بعد زاوية ويني ميزاب⁽⁵⁾ .

وتصدر أمانة جماعة الجرابية مع مطلع القرن الثامن عشر 1703 م محمد بن شوش الذي كان من المتعاملين مع العنصر الأندلسي⁽⁶⁾ وخلفه السيد الحاج

(1) DEVOULX. *Tachrifat*, Op. cit. pp44- 45 .

(2) م ش ، ع 55 .

(3) توفي عام 1207 هـ . انظر : بيت المال دفتر المخلفات ، رقم 35.

(4) م ش ، ع 6 و ع 11 .

(5) VENTURE DE PARADIS . *Alger et Tunis* , Op.cit., 109.

(6) انظر الملاحق ، قسم التركات ، وثيقة رقم 1 : تصفية تركة الحاج ابراهيم الفكاه الاندلسي ، ص

عبد العزيز عام 1704⁽¹⁾، ثم الحاج قاسم بن هندة⁽²⁾ و في فترة لاحقة
الحاج عمر الجريبي بن قاسم عرف يانس 1785 م⁽³⁾ ثم بوعزيز بن سليمان⁽⁴⁾

2 - 3 تنظيم طائفة اليهود

وأما طائفة اليهود فكانت وضعيتها في الجزائر غير مختلفة عن وضعيتها
في البلدان الإسلامية وهي تلك التي منحها الإسلام لأهل الكتاب سواء أكانوا
مسيحيين أم يهوداً . فقد خضع هؤلاء لنظام الملل الذي سرى على أهل الذمة
في مختلف الولايات العثمانية . "أما بالنسبة لرعايا الدولة العثمانية غير المسلمين
فكانوا يخضعون لنظام الملل الذي صنف هؤلاء الرعايا تصنيفاً لا يقوم على أساس الجنس
أو القومية أو اللغة بل على أساس المذهب الديني الذي يدينون به..."⁽⁵⁾

وانطلاقاً من ذلك تمتع اليهود في الجزائر باستقلال تام في المجال الديني
والاجتماعي والثقافي "....واليهود يتمتعون بحرية تامة في ممارستهم لعقائدهم الدينية
..." ويوصفهم رعايا جزائريين يتمتعون بحرية في التنقل والإقامة حيث يرغبون، وبممارسة
المهنة التي يرونها في حدود القانون في جميع أنحاء المملكة..."⁽⁶⁾ وكان يتصدر
الطائفة، موظف يدعى المقدم ، يرعى شؤون الجماعة ، ويقع تعيينه هو الآخر من
طرف الداي.

(1) م ش ، ع 2/20 .

(2) المصدر السابق ، ع 13/2 و 15.

(3) انظر الملاحق ، قسم عقود البيع والشراء ، وثيقة رقم 27 ص 137.

(4) م ش ، ع 140 و 47 . وكان يملك داراً بسباط العرص .

(5) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، ص 74.

(6) شالر ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 90.

وكان له أربعة مساعدين ، وباعتباره المسؤول الأول عن الطائفة فمن
صلاحياته تعيين مساعديه الأربعة بل جل الموظفين من قضاة وحاخامات ...
وتصدر الطائفة عام 1754 حليم "يوسف بوشارة" أو بوشعرة (1) ثم خلفه
المعلم يعقوب بن إبراهيم عام 1757م (2) ولسناندي إن كان هو نفسه الذمي
يعقوب المدعو عقيبات الذي نجده على رأسها عام 1764م أم لا. (3)
وتولى منصب المقدم في فترة لاحقة ، جلبي بن يعقوب عام 1799م (4).
وكان هذا المنصب الحساس محل تنافس شديد بين العائلات اليهودية الطامحة
إلى النفوذ والسلطة ، وكان في الفترة الأخيرة حكرا على بعض العائلات الثرية
من ذلك عائلة "بوشارة" ، و "باكري" و "بوجناح" و "بن الطيب" و "دوران" . فعقب
أحداث 1805 (5) أبعدت عائلة "باكري" وأسندت إلى عائلة " دوران " . وأدى
التنافس بشأنه إلى عدم الاستقرار . وبعد مناورات ودسائس عديدة نجحت عائلة
"باكري" في استرجاعه حيث آل إلى جوزيف ثم إلى يعقوب باكري حيث بقي فيه
إلى غاية 1830 . (6)

(1) A. O. M. Archives du Consulat, IA 63 .

(2) م ، ش ، ع 82 و 28 .

(3) وهو ما يتبين مما جاء في اثبات ملكية "...الحمد لله الذي يشهد به ... وبمعرفة
الذمي يعقوب المدعو عقيبات مقدم جماعة اليهود في التاريخ ابن الذمي ابراهيم
اليهودي ... وان له مالا و ملكا صحيحا ... جميع الدويرة بالسوق الكبير داخل محروسة
الجزاير... بتاريخ اوائل ربيع الثاني عام سبعة و سبعين و مائة و الف ... " م ش ، ع 88
18-29 .

(4) م ش ، ع 41 و 29 . وكانت له دار بعطارين اليهود (كذا).

(5) تمثلت أحداث 1805 في اغتيال ولد بوجناح رئيس الطائفة اليهودية ، وتلاه اغتيال الداي
مصطفى باشا . وكانت نتيجة سخط عام وضم اجتماعي أفرزته أوضاع اقتصادية واجتماعية عصبية
فقد كانت تعبيرا عن أزمة اجتماعية عميقة .

(6) تابليت علي ، "يهود الجزائر في العهد العثماني 1516- 1830 " المجلة العربية للدراسات
العثمانية، عدد 11 ، 1995 . ص 183-184 .

وكان للطائفة اليهودية قضاؤها الخاص ومحاكمها الخاصة . ويعضد قاضي الطائفة مجلس يتألف عادة من أعضاء منتخبين . وأشار " شالر" إلى وجود ثلاثة قضاة ، لكن مصادرها لا تذكر سوى قاضيين يسهران معا على رعاية شؤون رعاياهم ويحضران جنبا إلى جنب لاسيما في الإشهاد . ومن بين العائلات التي تولت القضاء عائلة "معطي" و"مرتخاي" و"دوران" و"بن شالوم" و"بن ميمون". (1)

هذا وتطلعنا وثائقنا بأسماء لعائلات يهودية بارزة كعائلة سرفاطي وعائلة بن بويضة وعائلة بن عزرة وعائلة حانون . وهي عائلات كانت محلاتها السكنية بمثابة دلالات عمرانية بالمدينة ، حيث نقرأ في عقود البيع والشراء وغيرها ما يلي: مجاورة لدار سرفاطي" (2) ، و"الدار المعروفة بدار بن عزرة" و"الدار الشهيرة بدار بن بويضة " وهكذا... (3) لكننا نجهل الدور الذي أدته هذه الأسر.

(1) انظر : قائمة قضاة الطائفة اليهودية في الصفحة الموالية.

(2) بيت المال والبايليك ، سجل 98 ، علبة 61 ، ميكروفيلم 13/0 . سيأتي الحديث عن السجل في القسم الرابع ، الفصل الثاني : أماكن الإقامة .

(3) عقد بيع لخطوط من دار "سبع لويات " عام 1175 . م . ش . ع 39 ، و 27 .

قضاة الطائفة اليهودية (1)	
1777	ياسف معطي
1776	إبراهيم بن ميمون
1774	الذمي يعقوب
1774	الذمي ابراهيم
1791-1782	يعقوب بن شلومو
1792	يوسف بن جلابي عرف أزيينا
1803-1799	سميح بن دران
1802-1800	إسحاق بن شمول
1803	سميح بن يمين دران
1803	نيطوا بن دالية اسحاق اليهودي بن مرتخاي { بن شمول
1803	اسحاق بن مرتخاي بن شمول ينطوب بن داير بن مصطفى {
1814-1813	اسحاق بن مرتخاي يعقوب بن دايد معطي {
1826	اسحاق بن هارون اسحاق بن مرتخاي بلخير به عرف {
	دايد بن شلومو يعيش اسحاق بن شمتل طيار {

(1) أعدت قائمة القضاة استنادا إلى ما ورد من معطيات متناثرة هنا وهناك في سجلات المحاكم الشرعية .

ومن العناصر التي كانت مهيكلة العبيد وعلى رأسهم قائد العبيد⁽¹⁾ وكان يدعى أحيانا شيخ العبيد "أو قائد الوصفان". وانضوى تحت هذه الشريحة أيضا العبيد الذين أعتقوا ونالوا حريتهم فشكّلوا "فئة المعتوقين" بيد أنها ظلت خاضعة لسلطة قائد العبيد ؟! .

ولم يكن التنظيم الاجتماعي الساري على الوافدين على مدينة الجزائر مقصورا عليها ، بل عرفته الولايات العثمانية الأخرى . ففي المدن العربية كبنغداد والقاهرة وتونس خضعت العناصر النازحة من المناطق الداخلية إلى تنظيم شبيه بتنظيم الجماعات البرانية ، مع خصوصية كل مدينة.⁽²⁾

ولا يعود هذا التنظيم الاجتماعي إلى النظرة التمييزية المستندة إلى معايير "المجتمع الحضري" بل هو أحد مظاهر تسيير وإدارة المدينة . ويعبر عن حرص السلطات على التحكم في النظام العام بالمدينة للحيلولة دون ظهور أية فوضى . ونظرا للدقة والصرامة التي ميزته فقد احتفظت أحيانا السلطات الفرنسية في التنظيمات التي أحدثتها في شأن الجماعات العرقية بما كان ساريا خلال العهد العثماني.

ورغم مساعي الغزو الفرنسي الرامية إلى تدمير البنية الاجتماعية برمتها فقد ظلت تلك المبادئ والتقاليد راسخة لسنوات . حيث اعترف تقرير فرنسي إلى مجلس الإدارة في السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال ، بأن التنظيمات الفرنسية جاءت لقلب التنظيمات السائدة برمتها من ناحية ، كما أقر أن الإدارة الفرنسية عجزت عن تحقيق ذلك من ناحية أخرى، حيث جاء مانصه : "... لم نُقدر جيدا بأن إخضاع الأفراد إلى عاداتنا وتنظيماتنا أعسر من الانتصار عليهم " ثم يضيف " إن الشعب الجزائري أكثر الشعوب تمسكا بتنظيماته وتقاليده وإني لعاجز على فرض أو ممارسة نظام آخر على نظامهم الساري على الجماعات الموجودة بمدينة الجزائر أم بالفحص "⁽³⁾ .

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54 ، سبق ذكره ، و 63-64.

(2) خضعت جميع العناصر الوافدة على مدينة تونس إلى سلطة موحدة ، على رأسها أمين واحد .

(3) A.O.M , F 80 , 556:Corporation des berranis , 1850-1856.

الفصل الثاني

الوضع الديموغرافي

1 - ملاحظات عامة

تكتسي عملية تعداد السكان أهمية قصوى حيث اتخذت صبغة سياسية فقد سعى الاستعماريون إلى التقليل من عدد السكان لإظهار دور فرنسا "الحضاري" وإبرازه ولتبرير العملية الاستعمارية في حين ضخم معارضو الاستعمار العدد. لذا يتعين علينا التوقف عند هذه التقديرات التي تفتقد إلى الموضوعية والواقعية .

وهو أمر يؤكد إغفال منظمي الحملة للتقدير الذي أورده الجاسوس "بوتان" نفسه ، على الرغم من أن منظميها استندوا إليه بوجه خاص عليه ، لكنهم سكتوا عن التقدير وهو بمثابة إحصاء عام . وتراوح العدد الاجمالي للسكان بين ثمانمائة ألف ومليونين وثلاثة ملايين . بينما ورد في الكتاب الدليل : " لمحة تاريخية وإحصائية وطوبوغرافية عن حكومة الجزائر موجهة للحملة ... "تعداد تراوح ما بين ثمانية عشر ألفا وتسعة عشر ألفا أي أقل من مليونين .⁽¹⁾ بل إن بعض العسكريين أمثال "بوري" *"Borru"* ⁽²⁾ الذي كان على رأس اللجنة العلمية ، ذهبوا إلى أن العدد الإجمالي لسكان الجزائر لا ينيف عن أربعمائة ألف نسمة !!! وهو ما جاء في تصريح عام 1841 "... ما رأيكم لو أثبتت لكم اللجنة العلمية أن الجزائر بأكملها ، من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية لاتضم سوى أربعمائة ألف نسمة... أما " *Juchereau Saint Denis* " فقد ذكر أن العدد الاجمالي للسكان لا يتجاوز ثمانمائة ألف نسمة .⁽³⁾

(1) YACONO, X. "Peut-on évaluer la population de l'Algérie vers 1830", *Revue Africaine* , 1954, p.277.

(2) وهو أحد القادة العسكريين عين عام 1839 على رأس اللجنة العلمية التي كانت تضم من بين أعضائها بربروجر وكاريت وبيليسي وغيرهم .

(3) JUCHEREAU, A. *Considérations statistiques, historiques et politiques sur la régence d'Alger*, Paris, Delaunay ,1831.

بينما قدر القائد الفرنسي "بيجو" عدد السكان بأربعة ملايين وهو تقدير يتناقض تماما مع ما ذكر سلفا ، بل ويُنسَب إليه تقدير ثمانية ملايين !!! . وكان يهدف من وراء ذلك الحصول على أعداد هائلة من الجيش . (1)

وبوجه عام إن تقديرات العسكريين الفرنسيين تدعو للحذر منها ، فالبعض قلّل من العدد حتى لا يظهر إمكانيات المقاومة والبعض الآخر ضخّمه للحصول على إمدادات أهم . (2)

لذا فإن البحث في الجانب الديموغرافي في الفترة التي نخصها بالدراسة ليس من الهين الخوض فيه لجملة من الاعتبارات ، ولعل أهمها قلة المعطيات الإحصائية الدقيقة التي تسمح بالخروج بنتائج جديدة من جهة وقريبة من الواقع من جهة ثانية .

(1)YACONO . "Peut-on évaluer" , Op.cit ., p 285.

(2)WEILLER, H. " L'Algérie d'aujourd'hui , peuplement et démographie " in . ALAZARD, J. *Initiation à l'Algerie* , Paris, Adrien Maisonneuve, 1957. p 142.

2- وطأة الكوارث الطبيعية

"...الكوارث الديموغرافية هي الحرب والمجاعة والوباء : وباء الطاعون... فكلها أصابت الدولة العثمانية لكن بصفة متفاوتة . ولابد من التنبيه إلى أن السلم العثماني كان حقيقة و واقعا ، حيث عاشت معظم الولايات العثمانية بمنأى عن الهجومات الخارجية والثورات الداخلية المحلية إلى غاية القرن التاسع عشر ..."(1) . وهو قول ينطبق تماما على الجزائر في هذه الحقبة ، بحيث أخطر الكوارث وأعظمها كانت المجاعة والوباء وهما كارثتان ترتبط احدهما بالأخرى .

2-1- المجاعات والأوبئة والصراع من أجل البقاء

2-1-1 المجاعات .

من خصائص المناخ الجزائري قلة الأمطار وسوء توزيعها خلال الموسم الزراعي . إذ غالبا ما تنعدم الأمطار في فصل الخريف فيتعذر بذلك الحرث والبذر .(2) ومما زاد في حدة الأزمة أن الجفاف كثيرا ما كان مصحوبا بآفة غزو الجراد . وكان كلما أصاب البلاد ألحق أضرارا جسيمة بالإنتاج . مثلما حدث في السنوات التالية عام 1710 ، و 1716 و 1724 و 1760 و 1794 و 1799 و 1804 و 1813 و 1816 و 1822 .(3)

PANZAC,D. *La population de l'empire ottoman cinquante ans (1941-1990) de publications et de recherches* , Aix-En-Provence. I.R.E.M.A.M.1993, P23.

-DEMONTES (V), *L'Algérie économique*, T I, Alger, Gt. Général, 1922, P242.

-DESPOIS (J), *Géographie de l'Afrique du Nord*, 3° Ed. Paris, P. U. F, 1964, P29.

(3) سعيدوني ،ناصر الدين . " الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي في الجزائر أثناء العهد العثماني " ،
المجلة التاريخية المغربية، عدد 39-40، 1986، ص 436 . وانظر أيضا : غطاس عائشة :
« أوضاع الجزائر المعاشية والصحية آواخر العهد العثماني : المجاعات والأوبئة 1787-1830 » .
المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 17/18، 1998، ص 361-362 .

وهي ظاهرة لفتت انتباه "بوتان جاسوس نابوليون" حيث تعرض في تقريره الشهير إلى غزو الجراد الذي صاحب القحط العظيم عام 1794م⁽¹⁾ فأتلفت الغلات والمنتوجات وارتفعت الأسعار ارتفاعا فاحشا. وعاصره الشريف الزهار الذي أشار إليه : " بعد ذهاب الإصبانيول في المرة الأخيرة لسنة 1184 وقع الغلاء في القمح مدة ست سنوات ، وأعطى الله القحط، وهو الجوع في الناس حتى صارت قيمة الصاع الجزائري أربع بجة والناس يموتون جوعا في الأسواق..."⁽²⁾

وكانت مدينة الجزائر والبليدة والمدينة أكثر المناطق تضررا⁽³⁾. كما تعرضت الناحية الغربية من البلاد الي مجاعة رهيبة . حيث ذهب الإخباري مسلم بن عبد القادر إلى أن شدة المجاعة أدت بالسكان إلى أكل : "... الميتة والدم و لحم الإنس والخنزير والعياذ بالله من ذلك ... " !!!⁽⁴⁾. ولجأ الباي محمد الكبير إلى استيراد القمح من كل من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وأشرف بنفسه على عملية توزيعه على السكان.⁽⁵⁾

(1) BOUTIN, C . *Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger*, Paris, Champion, 1927 Pub. par G. Esquer .p67-58 .

(2) الشريف الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص31.

(3) FERAUD, CH.L. "Ephémérides d'un secretaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805", *Revue.Africaine* ,T18,p308.

(4) مسلم بن عبد القادر الوهراني ، خاتمة أنيس الغريب والمسافر ، تحقيق وتقديم رابع بونار ، الجزائر ، ش و ن ت ، 1974 ص ، 64 .

(5) FEY H. L, *Histoire d'Oran, avant, pendant et après la colonisation espagnole*, Oran, P270.

-KEHL, "Oran et l'Oranie avant la colonisation française", *Bulletin de la société de géographie d'Oran*, T 63, 1942, P52.

ومع آوائل القرن التاسع عشر تعرضت البلاد الى مجاعة أخرى قام الداي على إثرها باستيراد الحبوب من موانئ البحر الأسود .⁽¹⁾ وكان مرد هذه المجاعة القحط الشديد الذي أصاب البلاد و غزو الجراد الذي اكتسح بايليك الغرب في عهد عثمان باي . وكان لسوء الحالة الصحية أثرها الواضح على الحياة الاقتصادية إذ حال وباء 1799 دون حصاد الحقول و جني المحصولات الزراعية .

وقد عبر "الشيخ بلقاسم الرحموني الحداد" عن مدى يأس السكان وبؤسهم، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بمدينة قسنطينة ، في قصيدة ألفها عام 1800م جاء فيها :

عام مبكرا هاي سيدي	بالكساد وغللات النعما
الأسعار راه غلات	وفي أمطار الصيف أدفاقوا
الحرث راه صعب نبته	اليبس والحجر يكثروا ⁽²⁾

أمام مجاعة عام 1805م فقد إشتدت وطأتها على السكان في مختلف أرجاء البلاد ، لاسيما في الجهة الشرقية حيث عانى منها السكان أزيد من ثلاث سنوات متتالية .⁽³⁾ وتعود أسباب المجاعة إلى عاملين أساسيين أولهما غزو الجراد وثانيهما الاضطرابات الناجمة عن ثورتي الشريف بن الأحرش وعبدالله الدرقاوي بشرق البلاد وغربها . وهو ما لخصه صالح العنتري بقوله : "...إن سبب القحط مركب من أمرين أحدهما نزول الجائحة في السنة الأولى و بقيت مستمرة في السنين بعدها والثاني أعظمها ترادف الأفئتان والأهوال التي لا تطمئن نفوس الناس فيها للحراثة..."⁽⁴⁾

(1) حمدان خوجة ، المرأة ،لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر ، تعريب وتحقيق العربي الزبيري ، الجزائر ، ش و ن ت ، 1964 ، ص 64 .

(2)-COUR . " Constantine en 1802" Op.cit., pp 227-228.

(3) غطاس ، " أوضاع الجزائر المعاشية " ، سبق ذكره ، ص 362 ، 363 .

(4) العنتري ، صالح ، مجاعات قسنطينة ، تحقيق وتقديم رابح بونار ، الجزائر ، ش و ن ت ،

1974 ص 32

ووصف "مسلم بن عبدالقادر" الآثارالناجمة عن الثورات المحلية على الناحية الاقتصادية بقوله: "... وما من موضع يمر به تلك المجموع المفسدة الا تركته أوحش من قفرة وأغبر من سبخة وكان ذلك الوقت وقت حصاد ... " (1).

إن لم تدركونا عزمنا	فاقطعوا منا الاياس
فالزاد قد انقضى	ومات كثير الناس
والحرب في كل يوم	والجوع قد ضر الناس (2)

إذ ارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعا فاحشا ، وبيع صاع القمح بمدينة قسنطينة بخمسة عشر ريالا بينما لم يتجاوز سعره قبل ظهور المجاعة ريال ونصف الريال (3). وكان من شدة وطأتها أن هلك عدد كبير (4). ونتج عن ندرة القمح أن أصبح الناس يتغنون به :

القمح يا باهي اللون	من شبعتك لازيادة
أنت قوت كل مسكين	بك الصلاة والعبادة (5)

ولعل أخطر ما تعرضت فيها البلاد لغزو الجراد كانت عام 1813 إذ استوطن البلاد لسنوات عديدة متسببا في إتلاف المنتوجات وارتفاع الأسعار . وأشرف الداوي عمر باشا على توزيع القمح على الخبازين لتوفير الخبز لجميع السكان ، كما أمر بالابقاء على الأسعار القديمة . ولم تحل هذه الإجراءات دون حدوث اضطرابات " ... لكن صار الناس يقتتلون ... " (6) .

(1) مسلم بن عبدالقادر ، خاتمة أنيس ، سبق ذكره ، ص ص 71-72.

(2) نفسه ، ص 87.

(3) العنتري ، مجاعات ، سبق ذكره ، ص 34 .

(4) VALENCI, L. *Le Maghreb avant la prise d'Alger, 1790-1830*, Paris, Flammarion, 1969, P24.

(5) العنتري ، مجاعات ، سبق ذكره ، ص 43 .

(6) الشريف الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 117 .

كما اجتاحت الجراد منطقة التل عام 1816 وأتلف الإنتاج الفلاحي. وللحد من حدة الأزمة أصدرالداي قرارا يقضي بمنع تصدير الحبوب في كل من قسنطينة ووهران ، ليس هذا فحسب بل استورد كميات هائلة لتموين مدينة الجزائر ولم يمنع ذلك من وقوع اضطرابات في هذه المرة أيضا . (1)

وتعرض سكان مدينة الجزائر إلى مجاعة رهيبة عام 1819. وقامت الحكومة على إثرها باستيراد خمسين ألف صاع من القمح لسد حاجات السكان. ثم اجتاحت الجفاف البلاد عامي 1826 و 1827 فقلت المحاصيل ، وعرفت هذه السنوات "بعام خبز الباشا" (2).

لقد كان العامل المناخي أحد الأسباب الأساسية التي تحكمت في انعدام الإنتاج وظهور المجاعات . وأسهمت الأوضاع المعاشية المتدنية بدورها في تردي الأحوال الصحية . إذ يرى بعض العلماء أن هناك علاقة وطيدة بل جدلية بين ظهور المجاعات وانتشار وباء الطاعون . فحسب "بهرل" الذي يرى أن ظهور وباء الطاعون في بلد ما ليس نتيجة حادث عارض وإنما مرده سنوات عديدة صعبة ، ويعني بذلك المجاعة ، الشيء الذي يجعل السكان في وضعية غير ثابتة وأكثر حساسية وقابلية لداء الطاعون (3)، بحيث يتعاقب عليهم : الجفاف — المجاعة — الوباء — المجاعة (وهكذا) . فالمجاعات المهلكة التي عرفتھا البلاد ساعدت على تردي الأوضاع الصحية وعلى اشتداد وطأة الأوبئة الفتاكة التي كانت لها أسوء الآثار على البلاد والعباد على حد سواء .

(1) VALENCI, *Le Maghreb*, Op.cit., P24 .

(2) BODIN (M) "La brève chronique du Bey Hassan..;" *Bulletin de la société de géographie d'Oran*, 1923.p47 .

(3) BIRABEN, J. N. *Les hommes et la peste en France et dans les pays européens et méditerranéens*, T I, Paris, 1975, P147.

يعد وباء الطاعون أخطر الأوبئة التي عانت منها الدول المتوسطية والمغاربية على حد سواء (1). وكان يظهر بصفة دورية مرة كل خمس عشرة سنة أو خمس وعشرين سنة (2). وسنكتفي بذكر أخطر الأوبئة التي أصابت البلاد في هذه الحقبة إذ يبدو أن أخطرها كان عام 1740. (3) ظهر في شهر يونيو وحال دون توجيه الحملة ضد تونس وأصاب ثكنات الجيش نفسها وكان يحصد يوميا ما بين أربعين إلى خمسين شخصا واشتدت ضراوته في الشهر الأول حيث كان يحصد في اليوم الواحد ما بين ثلاثمائة (300) وأربعمائة (400) نسمة ، ودام ثلاث سنوات متعاقبة (4).

(1) BIRABEN , *Les hommes et la peste* , Op. cit p147-148 .

حول وباء الطاعون في الدولة العثمانية انظر :

-PANZAC , D . *La peste dans l'empire Ottoman 1700-1850*, Louvain, Ed. Peaters, 1988.

(2) MARCHIKA, J . *La peste en Afrique septentrionale , histoire de la peste en Algérie 1363 à 1830*, Alger , 1927 . p 182

وتباينت آراء المهتمين بشأن مصدر الداء إذ اعتبر بعضهم بلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية ومصر مهدا له . بينما رجح البعض الآخر إستيطان الداء ببلاد المغرب ، منبها إلى خطورة الجراثيم المستوطنة به . حول الموضوع انظر:

RAYNAUD, L . *Marches et Origines des grandes épidémies de l'Afrique du nord*, Bougie , 1902 . p 2 .

(3) سعيدوني ناصر الدين "الأحوال الصحية" سبق ذكره ، ص 434. وذهب بعضهم إلى أن البلاد تعرضت لأوبئة عديدة في الأعوام التالية 1700 ، 1732 ، 1738 ، 1757 إلى 1783 لكنها كانت أقل حدة وخطورة .

(4) SPEZIALE , S. "La longue trêve épidémiologique : La Tunisie entre 1705 et 1784" *Arab Historical Review For Ottoman Studies* , n° 17-18 , 1998 . p98.

وبعد مضي نحو عشر سنوات ظهر الوباء من جديد عامي 1752-1753 ثم كان وباء 1756. أما آخر وأخطر وباء أصاب الجزائر إبان النصف الثاني من القرن الثامن عشر فكان وباء 1787 أو "الوباء الكبير".⁽¹⁾ وظهر متأخرا بنحو ست سنوات، إذ أن بلاد المغرب بوجه عام أصبحت إبتداء من 1781 تحت وطأة موجة جديدة من وباء الطاعون⁽²⁾. ويبدو أن العدوى نقلتها سفينة قدمت من أحد الموانئ العثمانية⁽³⁾ وعرف "بالوباء الكبير" لما أزهق من ضحايا، ففي مدينة الجزائر وحدها وصل أحيانا عدد الأموات إلى خمسمائة جنازة في اليوم الواحد⁽⁴⁾. ونجم عنه حسب القنصل الفرنسي المعتمد بمدينة الجزائر وقتذاك عدد مهول من الوفيات حيث خلف بمدينة الجزائر وحدها واحدا وعشرين وسبعمائة وستة عشر ألف ضحية⁽⁵⁾. وفي ضواحي المدينة أودى بحياة خمس السكان. وذكر "L'abbé Raynal" أن عدد الضحايا كان كما يلي : 14334 مسلما و1774 يهوديا و613 مسيحيا دون ضواحي المدينة.⁽⁶⁾

(1) غطاس : « أوضاع الجزائر المعاشية ، سبق ذكره ، ص 365.

(2) SPEZIALE . "La longue trêve, Op. cit.,p98.

(3) غطاس : "أوضاع الجزائر المعاشية " ، سبق ذكره ، ص 365.

(4) الشريف الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 51.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي عرفت فيها الجزائر وباء يمثل هذه الضراوة . فقد كان وباء 1676 من أخطر الأوبئة التي شهدتها البلاد ، إذ كان يحصد يوميا ما بين 200 إلى 300 شخص بمدينة الجزائر . حول الموضوع انظر :

VIDAL J.J. " Le commerce du blé en Majorque et Afrique du Nord au XVI et XVII siècles " *Actes du 1^{er} Congrès d'Histoire et civilisation du Maghreb* , T2 , p153.

(5) BELHAMISSI, M. " Une lettre inédite

(6) نقلا عن :

LESPEDES, R. "Les variations de la population d'Alger avant 1830". *Armée d'Afrique*, n°112 Janv.1925, p 28.

واستنادا إلى "الشريف الزهار" دام الوباء الكبير عشر سنوات (1). وانتشر في معظم أرجاء البلاد (2).

وكان آخر وباء أصاب مدينة الجزائر في الفترة التي نخصها بالدراسة، وباء سبع سنوات 1816-1822. وظهر الداء في شهر يونيو 1816 نتيجة وصول سفن أهداها السلطان العثماني للجزائر (3). وكان أول من أصيب البساكرة الذين يشتغلون في الحمالة، بالميناء (4).

وهاجرت على إثره أعداد هائلة من سكان المدينة نحو المناطق الداخلية. وكادت المدينة أن تصبح خالية، وشل النشاط التجاري وأصبح بعضهم يتوقع استيلاء المسحيين عليها. وأسهمت تنقلات المصابين في تسريته وانتشاره في المناطق الداخلية. وعانى السكان من شدة وطأته إلى آخر عام 1822. (5)

ويعد وباء 1816-1822 أعظم كارثة أصابت الجزائر في هذه الفترة، إذ لم يقتصر على منطقة دون الأخرى بل اكتسح أرجاء البلاد وبلغ مشارف الصحراء. (6)

وبوجه عام كان وباء الطاعون أحد العوامل الأساسية في تراجع حركة النمو الديموغرافي بوجه عام حيث كان يحصد من سكان المدينة الواحدة عددا مهولا من الضحايا ففي بضعة أسابيع كان يزهد ما بين 10٪ إلى 20٪ (7).

(1) الشريف الزهار، مذكرات، سبق ذكره، 51.

(2) BERBRUGGER (A), *D'un mémoire sur la peste en Algerie depuis 1552 jusqu'en 1819*, Exploration Scientifique de l'Algerie. T 2. Paris, 1847. p 1

وعن انتشار الوباء في الناحية الشرقية من البلاد، انظر: - موساوي القشاعي، فلة. "الوضعية الديمغرافية والصحية بالأرياف القسنطينية نهاية العهد العثماني (1771-1837)" المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 17-18، ص 443-448.

(4) GUYON, L. " Sur la peste d'Alger 1817-1818", *Moniteur Algerien*, 1834, n° 106.

(5) نفسه

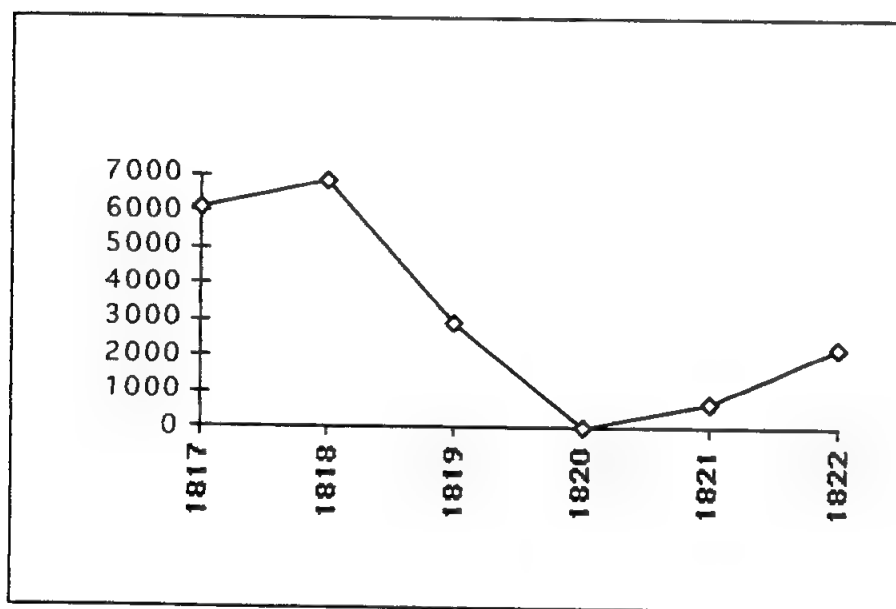
(6) MARCHIKA. *La peste en Afrique* Op.cit., p 167, 169.

(7) PANZAC. *La population*, Op. cit., P23.

جدول رقم 3: عدد الوفيات الناجمة عن وباء 1817 إلى 1822 بمدينة الجزائر (1)

السنة	عدد الوفيات
1817	6095
1818	6844
1819	2927
1820	41
1821	721
1822	2262

منحنى رقم 1: الوفيات من 1817 إلى 1822.



(1) أعد الجدول استنادا إلى الإحصاءات الواردة في المرشد الجزائري .

لعل أهم سؤال يفرض نفسه علينا ونحن بصدد الحديث عن آفة وباء الطاعون وما خلفته من وفيات هل طبق نظام "الحجر الصحي *La quarantaine*" باعتباره أحسن وسيلة وقائية لتفادي انتشار العدوى على غرار ما كان ساريا بأوروبا ؟ استنادا الى ابن حمادوش وهو صاحب دراية كبيرة في هذا المجال ، فإن نظام الحجر الصحي كان معمولا به. إذ جاء في رحلته أن أحد الدايات منع دخول سفينة قدمت من الإسكندرية كان على متنها حجيج موبوؤن . وأمر بعدم السماح لها بالدخول الا بعد التأكد من براء من على متنها (1) . لكن حمدان خوجة وكان مطلعا على أحوال عصره ، وبخاصة على ما كان جاريا بأوروبا ، عاب على المسلمين تعصبهم لما اكتشفه الأوروبيون ، وعدم اقتدائهم بهم "لدفن المضرة" (2).

لكن يبدو أن نظام الحجر الصحي لم يعتمد كقاعدة صحية أووسيلة وقائية ثابتة التزم بها الحكام طيلة العهد العثماني ، بل توقف الأمر على مدى وعي كل حاكم بخطورة الكارثة وما ينجم عنها من عواقب وخيمة على البلاد والعباد .

(1) ابن حمادوش الجزائري ، عبد الرزاق ، رحلة لسان المقال في النبأ عن النسب والحال ، تحقيق وتقديم ، أبو القاسم سعد الله ، الجزائر ، 1983 ، ص 122 .

(2) حمدان خوجة ، اتحاف المنصفين والأدباء بمباحث الاحتراز من الوباء ، تحقيق وتقديم محمد ابن عبدالكريم ، الجزائر ، 1968 ص 45-46 .

وتطرق حمدان بن عثمان خوجة في مؤلفه السالف الذكر، إلى إحدى القضايا الهامة وهي موقف المجتمع إزاء كارثة الوباء أوعبارة أخرى الذهنية السائدة وقتذاك مما جعل بعضهم يقلل من شأن الإجراءات الوقاية . وتناول أيضا موقف الفقهاء وانقسامهم الى فريقين : فريق يرى بوجوب اتخاذها وفريق قلل من شأنها شعاره في ذلك : لا يغني حذر من قدر .

وحول الذهنية السائدة في بلاد المغرب ويوجه خاص في تونس ، وموقف الفقهاء من وباء الطاعون ، انظر : "الحداد محمد ، " صورة الوباء في الوعي الاسلامي من خلال المخطوطات التونسية " المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد 17-18 ، ص 179-202 .

وفضلا عن كارثة وباء الطاعون كانت البلاد عرضة لأمراض أخرى من أهمها داء "الجذري" و"حمى المستنقعات" و"حمى التيفوس" (1).

وكان داء "الجذري" يظهر مرة كل أربع سنوات (2). ففي عام 1804 أودى بنحو ثلاثة آلاف شخص (3). وكان القاطنون بجوار المستنقعات أكثرهم تعرضا " لحمى المستنقعات " فقد عانى سكان سهل عنابة و متيجة من ذلك بوجه خاص . وذكر العالم النباتي دي فانتان "Desfontaine" الذي زار المنطقة خلال القرن الثامن عشر أن هواء متيجة مضر للغاية في فصل الصيف نتيجة تراكم المياه خلال فصل الشتاء. وأضاف أن السكان يعانون من الحمى التي يجدون صعوبة جمة في معالجتها (4). وظل السكان يعانون من ذلك الى غاية القرن التاسع عشر وهو ما أكده حمدان خوجة حيث كتب ما يلي : "... فهذه الأرض لا تعدو أن تكون أرض أوحال ومستنقعات ومحط ضرروأذى... لقد استولت على السهل الحمى... " (5).

وبصورة عامة إن الرعاية الصحية تركت للمبادرات الفردية لكن ما يشير الدهشة أنه لم تصادفنا في وثائقنا أية إشارة الى حبس أو وقفية لصالح مؤسسة صحية سواء من طرف الحكام أم باقي الشرائح الاجتماعية (6).

(1) غطاس ، «الوضع الصحي ، سبق ذكره ، ص 24 .

(2) لقد أرجع المؤرخون وجود داء الجذري الى ثلاثة آلاف سنة ماضية وإعتبروه من أخطر الأمراض التي كانت تفتك بالسكان .

(3) LAMARQUE, L. *Recherche historique sur la médecine dans la régence d'Alger* , Alger ,Baconier , 1951,P67.

(4) DESFONTAINE et PEYSSONEL, *Voyages dans les Régences de Tunis et d'Alger* Paris , 1838.

(5) حمدان خوجة ، المرأة ، سبق ذكره ، ص 63.

(6) أشارت قشي فاطمة إلى وقفية لصالح دار المرضى المخصصة للجيش . انظر : قشي، فاطمة الزهراء، قسنطينة المدينة والمجتمع ،في النصف الأول من القرن الثالث عشر هجري .من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ . جامعة تونس الأولى : 1998 .الجزء الثاني . ص 525 .

وفضلا عن الآفات الطبيعية التي سلف ذكرها ، فقد كانت مدينة الجزائر عرضة لهزات أرضية عنيفة ⁽¹⁾. ويبدو أن أخطر الزلازل في النصف الأول من القرن الثامن عشر، زلزال عام 1716م الذي ضرب المدينة في أوائل فبراير . وقد أودى بحياة ما لا يقل عن عشرين ألف نسمة، ثم أعقبته زلازل أخرى كزلزال عامي 1723 و 1724، والزلزال الذي ضرب في بداية شهر نوفمبر عام 1755 و تزامن مع زلزال لشبونة، واستنادا إلى شاهد عيان ، فإنه لم تسلم منه دار. وتواصلت الهزات الأرضية على مدى شهرين ⁽²⁾. وبعد نحو خمس سنوات شهدت المدينة زلزالا آخر عام 1760م ⁽³⁾ وكان آخرها وأخطرها الزلزال الذي ضرب مدينة البليدة عام 1825 " ... الزلزلة التي تصدمت منها البليدة ومات فيها خلق كبير.... وعندما وصل البلد وجده خربة فأمر الرعية بالبحث عن الناس الذين تحت أنقاض البناء، فمنهم من وجلوه حيا وأكثرهم ميتا..." ⁽⁴⁾ و تضررت منه مدينة الجزائر حيث تواصلت الهزات الأرضية على مدى ثمانية عشر يوما وكانت تشتد في الليل أكثر من النهار وفي ليلة من الليالي تكررت الهزات الأرضية آزيد من عشر مرات ⁽⁵⁾.

ومامن شك في أن هذه الزلازل أزهدت أعدادا هائلة من سكان المدينة. ولم يجانب حمدان خوجة الحقيقة حينما وصف آثار تلك الأحوال المتردية على البلاد بقوله "...فشوهت خلقة الجزائر عذراء مستحسنة فأفقرت معالم البلاد وتشوشت أحوال البلاد ...". ⁽⁶⁾

(1) حول ظاهرة الزلازل، انظر، غانم ، محمد ، " ظاهرة الزلازل في الاسطوغرافيا الجزائرية التقليدية" إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجية والعلوم الاجتماعية ، مركز البحث في الأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية ، وهران ، عدد 3 ، ص 47-67.

(2) LESPES. " Les variations de la population", Op. cit. P28.

(3) سعيدوني ، "الأحوال الصحية"، سبق ذكره، ص 435.

(4) الشريف الزهار، مذكرات، سبق ذكره ، ص 155.

(5) نفسه .

(6) حمدان خوجة ، المرأة ، سبق ذكره ، ص

2-3 قراءة في تعداد سكان المدينة

إن المصادر الإسلامية لا توفر أخبارا جديرة بدراسة إحصائية علمية . فالجغرافيون العرب أمثال "البكري" و"ابن حوقل" و "الادريسي" عزفوا عن ذكر أي تقدير أو تعداد واكتفوا بوصف المدينة "بالعامرة" . ويعود أول تقدير إلى العشرية الثانية من القرن السادس عشر، وهو ما أورده حسن بن محمد الوزان الزياتي إذ يفيدنا بأن المدينة اشتملت على أربعة آلاف "كانون"⁽¹⁾. وتبقى عبارة "كانون" *Fayer* هي الأخرى غير دقيقة إذا ما أردنا ترجمتها أو تأويلها ديموغرافيا فهل الكانون الواحد يتناسب وخمسة أفراد ؟

ونتعرض فيما يلي إلى التقديرات الخاصة بمدينة الجزائر استنادا إلى المصادر الغربية . لقد قدر بعض الرحالين عدد سكان مدينة الجزائر في المنتصف الأول من القرن السادس عشر، بين عشرين ألفا وخمسة وعشرين ألفا فالتزايد السكاني كان مذهلا حيث قفز العدد إلى عشرين ومائة ألف نسمة عام 1620.⁽²⁾ وبذلك يكون عدد السكان قد تضاعف بنحو ست مرات خلال مائة سنة. غير أنه ابتداء من الثلاثينات أصبح يسير نحو التراجع ، إذ قدر الراهب دان عدد سكان المدينة بمائة ألف نسمة حوالي سنة 1634.⁽³⁾ وحافظت مدينة الجزائر على هذا العدد إلى غاية الثلاثينات من القرن الثامن عشر، إذ قدر "تولو" عدد السكان آنئذ بخمسين ومائة ألف نسمة !!⁽⁴⁾

(1) الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا ، سبق ذكره ، ص 408.

(2) لقد عالج تقلبات الوضع الديموغرافي للمدينة كل من:

- LESPES, R. "Les variations de la population d'Alger avant 1830. *Armée d'Afrique*, n°112 Janv.1925, pp.26-30..

- CRESTI, F. "Quelques observations et hypothèses sur la population et la structure sociale d'Alger à la période Turque", *Cahiers de Tunisie*, 1986.n° 137-138.pp.151-161

— سعيدوني. "الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي ، سبق ذكره .

(3) DAN , le père. *Histoire de la Barbarie et de ses corsaires* , Paris, Pierre Rocolet, MDCXLIX

لكن حركة النمو السكاني بدأت في التراجع بصفة ملموسة ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث انخفض العدد ليصل إلى نحو خمسين ألف نسمة حسب التقدير الذي أورده كل من "خوان كانو ألنزو" ⁽¹⁾ و "فانتور دي بارادي" ⁽²⁾ .

وبلغ عدد سكان المدينة في العشرية الأولى من القرن التاسع عشر حسبما جاء في تقرير جاسوس نابوليون ،المهندس بوتان ،ثلاثا وسبعين ألف نسمة ⁽³⁾ لينخفض في العشرية الثانية إلى خمسين ألف نسمة مثلما ذكره القنصل الأمريكي شالر ⁽⁴⁾

ويرى الباحثون أن التقديرات الغربية بوجه عام مبالغ فيها ،فتقدير مائة ألف نسمة الذي أشرنا إليه ، شككوا فيه لعدم قدرة و امكانية احتواء واستيعاب المدينة مائة ألف نسمة لأنه بذلك تكون الكثافة السكانية في الهكتار الواحد عالية جدا ⁽⁵⁾ .

ويمكن تلخيص النمو الذي شهدته المدينة على هذا النحو : نمو مذهل ابتداءً من النصف الثاني من القرن السادس عشر ، وبلغ ذروته في الربع الأول من القرن السابع عشر. ويفسر ذلك بتدفق المهاجرين الموريسكيين عقب صدور قرارات الطرد الجماعي، ثم أصبح يسير نحو التراجع والانكماش.

(1)CANO , A. *Histoire d'Alger et de la Régence en 1769. Traduction et étude critique* D.E.S. présenté par Maryse Gabrielle Bounaure, Aix-En- Provence .

(2)VENTURE DE PARADIS. *Tunis et Alger au XVIII siècle* . Paris, Sindbad, 1983.

(3)BOUTIN, C . *Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger*, Pub. par G. Esquer, Paris, Champion, 1927 .

(4) شالر ، مذكرت ، سبق ذكره ،

(5)LESPES, R. *Alger, etude de géographie et d'histoire urbaines* ,1°Ed, Paris, Alcan, 1930.

4 - من أجل إعادة النظر في البنية الديموغرافية

ليس من الهين دارسة البنية الديموغرافية إبان العهد العثماني ذلك أن الباحث يجد نفسه أمام تقديرات عديدة ومتضاربة مما يجعله لا يجني منها الشيء الكثير بسبب غياب إحصاءات رسمية سابقة لـ 1830 . فالتقديرات التي بحوزتنا ، تقديرات غربية صادرة إما عن رحالة أو رجال الدين أو عن الجواسيس الذين طلب منهم إعداد تقارير في ذلك الشأن . ويرى الباحثون اليوم، وفي طليعتهم "أندري ريمون" أنه لا يمكن الأخذ بها

"La non fiabilité des sources de l'époque"

لذا يتعين العودة إلى وقائع البنية الحضرية ، فدراسة تركز المساجد والحمامات العمومية والعيون تعطينا أخبارا عن تطور البنية الديموغرافية . كما أن توسع المدينة من المؤشرات التي من اليسير ملاحظتها ⁽¹⁾ وتسمح بمعرفة التطور الديمغرافي . ولحسن الحظ تتوفر مدينة الجزائر على مصادر أساسية تسمح برصد المنشآت العمرانية من حمامات وأفران و" كوش" في سنوات معينة بل و تسمح لنا بالوقوف عند التطور الذي عرفته هذه الأخيرة . ويتعلق الأمر بسجلات الأوقاف .

ويرى "ريمون" أن أحسن دلالة عمرانية تعتمد في دراسة البنية الديموغرافية هو عدد الحمامات لأن الذي يفرض بناء الحمام مهما كانت الغاية من بنائه دينية أم شخصية هو ما يدره من أرباح . لذا يجب التوقع بل الاحتمال بأن هناك علاقة بين عدد الحمامات وأماكن وقوعها من جهة ، وعدد توزع السكان بالمدينة من جهة أخرى ⁽²⁾ . وبوجه عام فإن الحمام ، في المدن العثمانية الكبرى

(1) RAYMOND, A. *Grandes villes Arabes à l'époque ottomane* , Paris, Sindbad, 1986.p60.

(2) RAYMOND, A. "Signes Urbains et études de la population des grandes villes Arabes à l'époque Ottomane", *Bulletin d'études Orientales* , n ° 27, 1974.pp.183-193

كان يتناسب مع أربعة آلاف (4000) ساكن ،وهو المتوسط ، في الفترة ما بين القرن السادس عشر والسابع عشر⁽¹⁾ . فما هو عدد الحمامات بمدينة الجزائر؟ تشير معظم المصادر إلى ضخامة عددها. ففي آواخر القرن السادس عشر وإستنادا إلى "هايدو" ،احتوت المدينة على حمامين كبيرين فضلا على ما يربو من ستين حماما وهي ملك للخواص⁽²⁾ .بينما ارتفع عددها في فترة لاحقة إذ بلغ 74 حماما منها اثنا عشر حماما عاديا واثنا وستون بخاريا.⁽³⁾

بينما ذهب "مانتران" الى اعتبار عدد العيون أحسن الدلالات ،إذ تعد من المؤشرات الهامة التي تبرز بوضوح الأهمية العمرانية للمدينة .في حين ذهب البعض الآخر الى اعتبار الفضاء المخصص للعبادة ، ولاسيما المساحة التي تشغلها أهم مؤسسة دينية ممثلة في الجامع الأعظم دلالة عمرانية ،نظرا للعلاقة القائمة بين الفضاء المخصص للعبادة و عدد السكان .فقد أعد لازين في الستينات من القرن الحالي دراسة خصصها لمدينتين مغربيتين LEZINE متبنيا ذلك⁽⁴⁾ .

(1) RAYMOND . "Signes urbains " ,Op. cit . , p

(2) HAEDO." Topographie " , Op .cit . , p

(3) سعيدوني ،ناصر الدين . " من المظاهر الاثرية المندثرة بفحص مدينة الجزائر في العهد العثماني " ، بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ نورالدين حاطوم ، تحرير ناظم كلاس ، دمشق ، دارشمال للطباعة والنشر ، 1992 . ص 169 . ويلاحظ الدكتور سعيدوني بأن هذا العدد يخص الحمامات التي تم التعرف عليها.ومن بين هذه الحمامات نذكر حمام كتشاوة وحمام الخضارين وحمام سركاجي وحمام سوق السمن وحمام كوشة النصاري وحمام الصغير المعروف بحمام سيدي عبد الرحمن الثعالبي وحمام باب دزيرة وحمام حمام الحمير وحمام القصبة الجديدة . وحمام المالح وحمام قايد موسيو حمام جلابي وحمام سبوعة وحمام فويطة وحمام بن كاور علي وحمام باب الوادي وحمام المقرون وحمام ميزومورطو وحمام العروسة وحمام عبدي باشا وحمام الجنينة وحمام حمزة خوجة .انظر سجلات البايليك من ذلك 75/2 غلبة 13 سجل مقيد فيه الأملاك الموقوفة من حوانيت وأحواش وجنات وفنادق سجل 98/11 غلبة 13 . سجل مقيد فيه ديار وكوشات .

RAYMOND ,Grandes villes Arabes , Op.cit.,p60.

(4) نقلا عن :

وسعيا إلى الوصول إلى نتائج أكثر واقعية ودقة ظهر مع بداية التسعينات توجه يدعو إلى الاستناد إلى دفاتر المخلفات لما توفره من إحصاءات كمية ودقيقة في آن واحد . (1)

4- 1 معطيات جديدة:

لقد سمح لنا المسح الشامل لسلسلتين : الأولى سجلات المحاكم الشرعية والثانية بيت المال بالخروج بمعطيات إحصائية في غاية الأهمية . وهي نتائج نعتبرها أولية في انتظار أن تحظى باهتمام الديموغرافيين .
إن دفاتر المخلفات الصادرة عن مؤسسة بيت المال ، تكتسي أهمية بالغة من حيث ما توفره من معطيات ديموغرافية ، كعدد المتوفين و عدد الزوجات (2)
غير أنها تبقى ناقصة فيما يخص حجم الأسرة . ذلك أنها لاتضم سوى الحالات التي ينعدم فيها العاصب . مما جعلنا نعتمد على التركات التي صفيت تحت إشراف القاضي مثلما سيأتي ذكره .

(1) استهل الأستاذ عبد القادر حليمي الفصل الذي خصه للسكان بما يلي : " ... من المعروف أن دراسة النمو السكاني تعتمد على الإحصائيات التي تعتمد في الدرجة الأولى على الإحصائيات التي تعد أساس البحث والمناقشة وهي قليلة في عهد الأتراك الذين لم يعتنوا بهذه الناحية ولم تكن لهم سجلات خاصة بالحالات الاجتماعية بل أهملوها تماما ... " حليمي عبدالقادر ، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها ، ص 250.

(2) لقد سبق التعريف بدفاتر بيت المال في مقدمة الرسالة .

تباينت التقديرات الواردة في المصادر الغربية حول أهمية عنصر الحضر "البلدي" بالمدينة. إذ ذكر "گراماي" في العقد الثاني من القرن السابع عشر أنه كان أقلية : "... فهذه الأقلية التي تشكل نحو 10٪ من مجموع سكان مدينة الجزائر كانت محل خوف وحسد نظرا للمكانة التي كانت تحتلها في البنى الاقتصادية من حيث القوة الاقتصادية التي كانت تمثلها ومن حيث قدراتها التنظيمية ...".⁽¹⁾ لكن "فانتور دي بارادي" المستشرق المتميز بدقة الملاحظة اكتفى بإعطاء تقدير شامل للسكان الأصليين للمدينة بلغ إثني وثلاثين ألف نسمة ولم يستثن منه حتى الوافدين من جربة⁽²⁾. بينما يخبرنا مصدر ألماني أن الحضر شكلوا أهم عنصر في المدينة مع نهاية العهد العثماني⁽³⁾. أما روزي Rozet فقد قدر العنصر المحلي والكرغلي بثمانية عش ألف نسمة من جملة ثلاثين ألفا مما جعلهم يشكلون 60 ٪⁽⁴⁾.

ويتبين من الإحصاءات التي استقيناها من دفاتر المخلفات أن فئة الحضر شكلت وزنا ديموغرافيا هاما ، وهو ما يمثل نحو نصف العدد الإجمالي للسكان. وظل وزنهم من الثمانينات من القرن الثامن عشر إلى نهاية العهد تقريبا نفسه رغم الانخفاض الطفيف الذي سجلناه في المرحلة الأخيرة. لقد بلغت نسبة الحضر من 1799 إلى 1803 50,05 ٪ وفي الفترة ما بين 1807 و 1817 قاربت 47٪ أما في العشرية الأخيرة فقد بلغت 45,34 ٪. فهل انخفاض نسبة المتوفين من الحضر دلالة على تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ؟

(1) BEN MANSOUR . *Alger XVI e -- XVII e siècle* , O p .cit., p98.

(2) VENTURE DE PARADIS . *Alger et Tunis* , Op.cit., p109.

(3) دودو أبو العيد ، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855 ، الجزائر ، المؤسسة

الوطنية للكتاب ، 1989 ص 12.

(4) ROZET, M. *Voyage dans la Régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique du Nord*, 3T, Paris, Bertrand, 1833.

واحتل الأتراك المرتبة الثانية من حيث القوة العددية ، حيث شكلوا نحو الثلث ، فمن الثمانينات من القرن الثامن عشر إلى 1826 تراوحت النسبة ما بين 30,67 ٪ إلى 32,79 ٪ مثلما يبينه جدول رقم: 4 .

جدول رقم : 4 البنية الديموغرافية من خلال دفاتر المخلفات

1826 - 1817		1817 - 1807		1803 - 1799		الفترة الزمنية التركات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
32,79	507	34,46	567	30,67	196	الأتراك
45,34	701	46,74	769	50,07	319	الحضر
1,94	30	1,21	20	3,6	23	الكراغلة
9,12	141	4,86	80	4,21	27	البرانية
3,23	50	2,79	46	3,91	25	الوافدون من المدن
1,29	20	0,79	13	0,15	1	المغاربيون
5,59	92	8,38	138	7,35	47	العبيد
0,32	5	0,66	11	0,15	1	الأعلاج
1546		1645		639		مجموع التركات

4 - 1 - 1 - 2 الوافدون على المدينة و وزنهم الديموغرافي.

ما وزن العناصر الوافدة في التركيبة الديموغرافية بمجتمع مدينة الجزائر؟ في الواقع ليس من الهين الإجابة عن هذا السؤال في غياب المعطيات العلمية. وما بحوزتنا يتصف بالشمولية ويفتقد الدقة .فالتعداد الذي أورده فانتور دي بارادي ورغم أهميته لا يفيدنا بالشيء الكثير مثلما سبقنا إليه الإشارة .ولاشك أن صعوبة تعداد هذه الفئة البشرية يعود إلى طبيعتها فهي تتميز بعدم

الاستقرار الدائم بالمدينة ،فتواجدها مؤقت وموسمي أحيانا أخرى
وتتحكم فيه ظرفيات معينة ، كفرص العمل المتاحة بالمدينة . لذا سنحاول
الاجابة عن السؤال استنادا الى المعطيات الاحصائية التي توفرها لنا دفاتر
المخلفات . (1)

في الفترة ما بين 1799 و 1803 بلغ عدد المتوفين الوافدين الذين انتظموا
ضمن جماعات خاصة سبعة وعشرين حالة وهو ما يمثل 4,22٪⁽²⁾. بينما ارتفع
عدد البرانية إلى ثمانين حالة أي بنسبة 4,86 ٪ وتضاعف عددهم في العشرية
حيث بلغ واحدا وأربعين ومائة حالة وهو ما يمثل نسبة 9,12 ٪ (3) .

في العينة الأولى وهي تخص أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع
عشر نلاحظ أن العناصر الوافدة من المدن وتلك التي اعتبرت "برانية" أو
"دخيلة" شكلت كلتاهما نفس الوزن .بينما تضاعف عددهم في العقدين
1807 إلى 1826 .

وارتفعت النسبة من 4,22٪ مع أوائل القرن التاسع عشر إلى 9,12٪ مع
نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر. وارتبط ذلك بظرفية تاريخية ، إذ
شهدت الأرياف الجزائرية اضطرابات خطيرة انعكست سلبا على الأوضاع
الاقتصادية و الاجتماعية ولاريب أنها كانت وراء هذا النزوح الريفي الكثيف ،
سعيًا للحصول على فرص العمل ولقمة العيش (4) .

(1) بيت المال ، الدفاتر التالية ، دفتر 35 ، دفتر 49 ، دفتر 54 ، دفتر 58 .

(2) استثنينا العبيد .

(3) لقد بلغ عدد المتوفين الوافدين من المدن الجزائرية في الفترة ما بين 1799 و 1803 خمسا
وعشرين حالة وهو ما يمثل نسبة 3,91 ٪ من مجمل الحالات . أما في الفترة الممتدة من
1807 إلى 1817 فقد بلغ عدد المتوفين من الوافدين من المدن ستاً وأربعين حالة أي بنسبة
2,79 ٪ . ووصل إلى خمسين حالة في الفترة الممتدة من 1817 إلى 1826 أي بنسبة 3,23 ٪
(4) ونعني بذلك الثورات المحلية التي تزعمتها الطرق الصوفية ، الطريقة الدرقاوية ، والتي
ظهرت في شرق البلاد وغربها .

ولنعد الآن إلى السؤال التالي : ماهو العنصر المهيمن في مجموعة الدخلاء " البرانية " ؟ يبدو أن العنصر الغالب هو الجيجلي ما عدا في عينة 1787 إلى 1792 حيث رصدنا خمسة وعشرين قبايليا مقابل واحد وعشرين جيجليا (1) . ففي عينة 1799-1803 كان عدد المتوفين من الجيجلية ضعف عدد القبائل (2) . وفي الفترة الممتدة من 1807-1826 وصل عدد المتوفين من الجيجلية إلى أربع وسبعين حالة بينما لم يتعد عدد القبائل سبعا وخمسين حالة وتأتي جماعة البساكرة في المرتبة الثالثة وجماعة الأغواطية في المرتبة الرابعة ، بينما شكل أهل مزيتة وبني عباس أصغر الجماعات حجما (3) .

كما شهدت هذه الفترة تدفق عدد من النازحين "الغرباء" الذين وفدوا من المناطق الداخلية (4) بحثا عن فرص العمل وعن كسب الرزق وكان عددهم هاما بل فاق العدد الإجمالي للأغواطية وأهل مزيتة وبني عباس في هذه الحقبة (5) . وفيما يلي ترتيب للعناصر الوافدة بحسب الأهمية العددية : (1807-1826)

الجيجلية	أربع وسبعون حالة
القبائل	سبع وخمسون حالة
البساكرة	إثنان وأربعون حالة
الأغواطيون	أربع عشرة حالة
المزيتون	ثلاث حالات
العباسيون	حالتان
الغرباء	ثلاث وثلثون حالة

(1) بيت المال ، دفتر 35.

(2) المصدر السابق ، دفتر 49 .

(3) المصدر السابق، دفتر 49 .

(4) استنادا إلى دفتر 54 ، و 58 .

(5) بالنسبة للوافدين من المدن يظهر من خلال عدد المتوفين في الفترة ما بين 1807 و 1827 أن العنصر القسنطيني كان أهمها ، حيث أحصينا ستة عشرة حالة ويليها العنصر المستغانمي بتسع حالات والعنصر البليدي بسبع حالات ثم كل من العنصر البجائي والعنابي بخمس حالات .

إن المعطيات الديموغرافية التي خرجنا بها بعد استقراء دفاتر المخلفات تسمح لنا بإعادة النظر في التقديرات العائدة إلى السنوات الأولى من الاحتلال والواردة أيضا في بعض الدراسات الحديثة والخاصة بالوزن الديموغرافي للعناصر البرانية من ذلك : " وشكل القبائل في أغلب الأحيان أكبر نسبة من جماعة البرانية . ولا سيما ضمن الخلامين ، والعمال الأجراء والبحارين .. " (1)

ففي الواقع لم يشكل القبائل أكبر جماعة من حيث العدد ، لكنهم شكلوا فعلا أكبر نسبة ضمن البحارين (2) . وقدر بعضهم عدد القبائل في العشرية الأولى من سنوات الاحتلال ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف (3)

أما بخصوص شريحة العبيد " الزنوج " توحى لنا المعطيات الإحصائية التي انتهينا إليها أنها شكلت نسبة هامة وهو ما تبينه الأرقام حسب الفترات . لقد أحصينا في الفترة ما بين 1799 و 1803 سبعا وأربعين حالة (4) وفي الفترة الممتدة من 1807 إلى 1817 ، ثمان وثلاثين ومائة حالة (5) ورصدنا اثنتين وتسعين حالة فيما بين 1817 إلى 1826 (6) وشكل العبيد النسب التالية حسب الفترات .

1799 إلى 1803 7,35 %

1807 إلى 1817 8,38 %

1817 إلى 1826 5,95 %

واستنادا إلى ما سبق ، يظهر أن عدد العبيد كان هاما ، وفي الواقع لا بد من تسجيل ذلك بكل تحفظ ، فالعدد الكبير من العبيد المتوفين ، يعكس بلا شك

(1) MERROUCHE. "Les berranis, Op.cit ., p6.

(2) سنعود إلى معالجة الفكرة بشيء من التفصيل في الفصل الخاص بالصناعة والصناع .

(3) MERROUCHE. "Les berranis , Op.cit ., p 7.

(4) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 .

(5) المصدر السابق ، دفتر 54 .

(6) المصدر السابق ، دفتر 58 .

الأوضاع المادية الصعبة والمتدنية التي كان يعيشها هؤلاء . كما أن" وليام شالر" أشار الى أن الزوج شكلوا أحد عناصر التركيبة السكانية لكن حجمها كان صغيرا (1) وهي تركيبة يغلب عليها العنصر النسوي مثلما سلف ذكره (2) وعلى خلاف العناصر البرانية التي لاحظنا تزايدها ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر فإن عدد العبيد بعد التزايد الذي شهده في 1807 إلى 1817 أصبح في تناقص مع أواخر العقد الثاني قدر ب 2,43 ٪ وارتبط ذلك بظرفية تاريخية تمثلت في إلغاء الرق .

وبخصوص النتائج التي انتهينا إليها فرغم أهميتها و الطابع الكمي الذي يميزها الا أنها تبقى تقريبية ، إذ يتعلق الأمر بشريحة معينة من المجتمع ، وهم المتوفون الذين لم يخلفوا عاصبا . كما تبقى النتائج ناقصة لغياب عناصر معينة ، فصفة "الأندلسي" منعومة وصفة "الكرغلي" شبه منعومة مماصعب عملية التمييز بل والتأكد من ذلك . وهناك أيضا غياب مطلق لبني ميزاب ونعتقد أن اعتناق المذهب الإباضي لم يكن السبب الأساسي وراء ذلك ، فالجربة الذين كانوا على المذهب نفسه صادفناهم في وثائقنا .

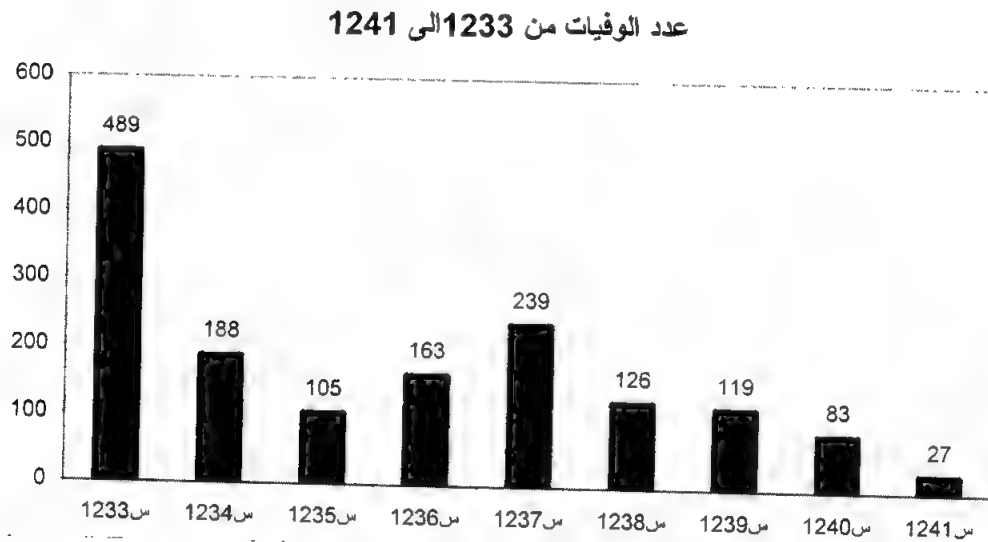
(1) شالر ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 90 .

(2) انظر ، الفصل الأول ، التركيبة السكانية .

4 - 1 - 2 عدد الوفيات بمدينة الجزائر : دراسة لعينة 1817 إلى 1826.

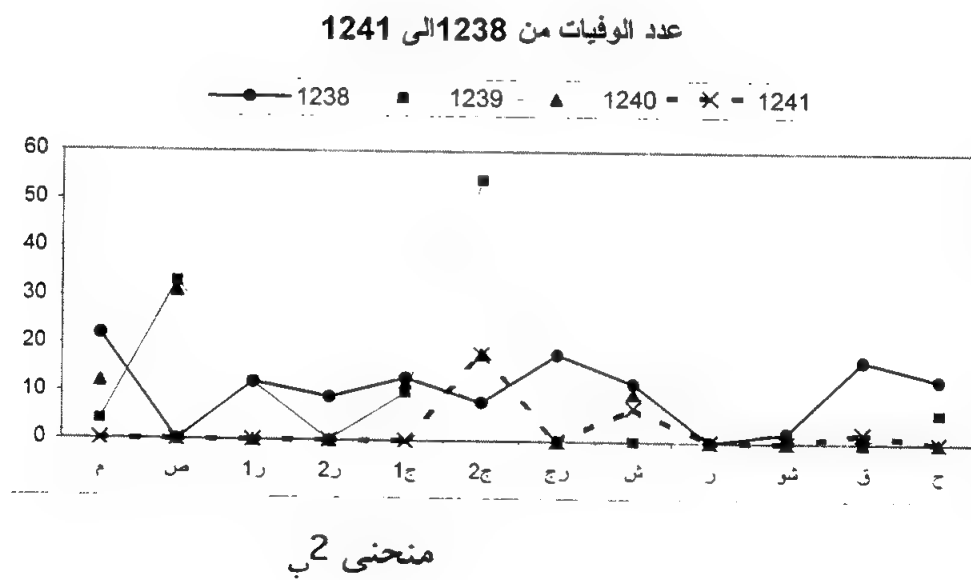
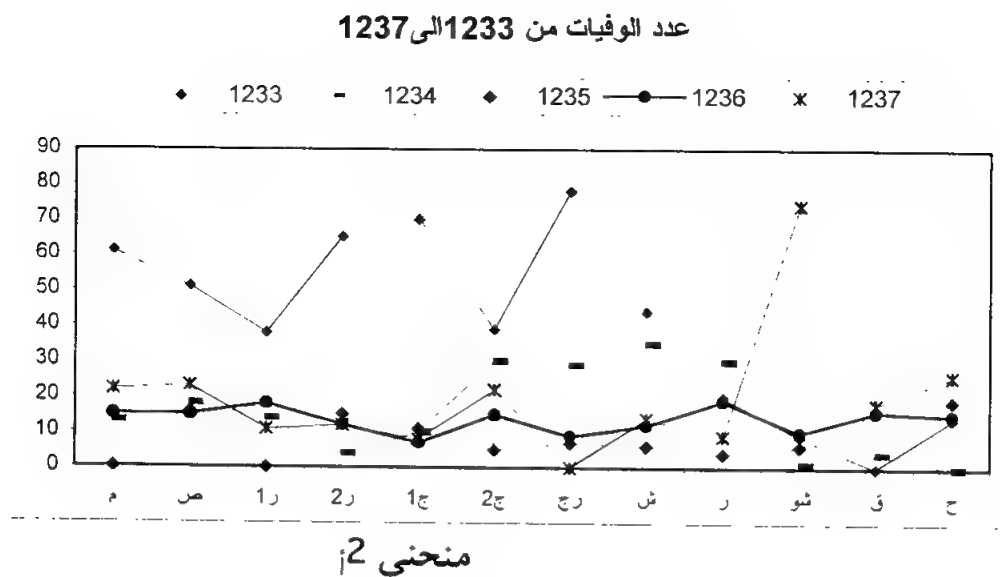
وقع الاختيار على هذه العينة لاعتبارات منها أنها تغطي فترة زمنية هامة نحو عشر سنوات ، كما أنها شهدت وباء 1817- 1822. لقد سُجل أهم عدد من التركات عام 1233 هـ ⁽¹⁾ إذ أحصينا تسعا وثمانين وأربعمئة حالة (489) ثم يليه عام 1237 هـ ⁽²⁾ حيث بلغ عدد الحالات تسعا وثلاثين ومائتين . ثم يليه عام 1234 ⁽³⁾ بثمانين وثمانين ومائة حالة ثم يليه عام 1236 هـ ⁽⁴⁾ بثلاث وستين ومائة حالة . بينما انخفض عدد الوفيات انخفاضا ملموسا عام 1241 هـ حيث هبط إلى سبع وعشرين حالة ⁽⁵⁾

رسم بياني رقم 1 : عدد الوفيات من عام 1233 هـ إلى 1241 هـ



- (1) من غرة محرم إلى نهاية السنة/ الموافق ل 17 نوفمبر 1817 إلى نهاية أكتوبر 1818.
- (2) من غرة محرم إلى نهاية السنة/ الموافق ل 28 سبتمبر 1821 إلى 17 سبتمبر 1822.
- (3) من غرة محرم إلى نهاية السنة/ الموافق ل 31 أكتوبر 1818 إلى 19 أكتوبر 1819.
- (4) من غرة محرم إلى نهاية السنة/ الموافق ل 9 أكتوبر 1820 إلى 27 سبتمبر 1821.
- (5) من غرة محرم إلى نهاية السنة/ الموافق ل 16 أوت 1825 إلى 4 أوت 1826.

منحنى رقم 2: عدد الوفيات بحسب الأشهر و السنوات .



فكيف يمكن تفسير تزايد عدد التركات في سنوات معينة وتراجعها في سنوات أخرى ؟ بالعودة إلى عدد الوفيات الناجمة عن وباء 1817-1822 نجد أن الفترة التي تفاقم فيها الداء تمتد من نوفمبر 1817-إلى نهاية أكتوبر 1818، حيث بلغ عدد الوفيات مثلما مرّ بنا 6095 حالة عام 1817 ليرتفع إلى 6844 وفاة عام 1818. وإذا أردنا التوقف عند سنة 1233 نجد أن أهم عدد من التركات سجل في الأشهر التالية : محرم 61 حالة وصفر 51 حالة ورجب 65 حالة وج 70 حالة ورجب (7ماي - 5جوان) 78 حالة (انظر منحني رقم 2) .

إن الأخبار الاحصائية التي توفرها لنا دفاتر المخلفات تؤكد ما أورده كل من " كيون" و"مارشيك" من أن داء الطاعون بلغ ذروته في صائفة (جويلية-أوت) 1817 كما اشتدت وطأته عام 1818 في الربيع من فبراير إلى ماي ولم يبدأ في التراجع إلا بحلول شهر جوان ليتلاشى خلال شهري أوت وسبتمبر (1)

وعرفت حركة تسجيل التركات (الوفيات) التقلبات نفسها ففي فترة تراجع الوباء تناقص عدد التركات بأزيد من أربعة أضعاف فمن 489 حالة عام 1233 إلى 105 حالة عام 1235، وتراوح المتوسط الشهري للمتوفين ما بين 7 إلى 41 حالة .

ويتضح من هذه المقارنة أن هناك توافقا واضحا بين اشتداد الوباء وتزايد حالات تصفية التركات المعروضة أمام بيت المالجي . وقد لاحظ حمدان خوجة أن الفترة التي تشهد فيها مؤسسة بيت المال نشاطا كثيفا هي تلك التي تتزامن والوباء . ولن نجانب الحقيقة إذا قلنا إن وباء الطاعون كان العامل الأساسي في تراجع حركة النمو الديموغرافي .

تتضمن سجلات المحاكم الشرعية عددا هاما من التركات (عقود تقسيم الارث) . وتخيرنا تصفية التركة بمعطيات عن عدد الزوجات و الاولاد . إذ يتعلق الامر بتقسيم الارث ومن ثمة وجب مراعاة الدقة في ذكر عدد الورثة ووضعيتهم (1) لكن سجلات المحاكم الشرعية لا تتضمن مجموعة متسلسلة ومتناسقة . لذا وقع اختيارنا على عينة تضم واحدا وستين ومائة حالة . فما مواصفاتها؟ تتميز العينة بتنوع كبير ، إذ تخص شرائح عدة ، فهناك الجيش ، وهناك الموظفون السامون ، والحرفيون ، والوافدون من جيولوجية ويساكرة . ويتعلق الأمر في هذه العينة بالمتوفين من الرجال دون النساء . ولا بد من الإشارة إلى ملاحظة هامة وهي أننا لانتوفر على عدد الحالات نفسها بالنسبة للفترات الزمنية التي سندرسها . وتتوزع حسب الفترات كما يلي :

- خمسون حالة بالنسبة للنصف الأول من القرن الثامن عشر.
- تسعون حالة بالنسبة للنصف الثاني من القرن الثامن عشر.
- احدى وعشرون حالة 1800-1830.

(1) فعلى سبيل المثال: نقرأ في تصفية تركة المكرم محمد الشبارلي بن الرايس به عرف بتاريخ اوائل ذي قعدة الحرام 1185هـ/اوائل فيفري 1772 م . : "...الحمد لله بعد أن توفي وصار إلى عفو الله وغفرانه المكرم محمد الشبارلي بن الرايس عن زوجه الوليه خديجة بنت محمد بن عمار وشقيقته الولية فاطمة وعصيه ولدا عمه وهما عبدالرحمن بن علي ومحمد بن ابراهيم لاغير في علم من علم ... " وتخيرنا وثيقة ثانية بما يلي : "...وتوفي الحاج سليمان المذكور عن زوجه الولية خديجة بنت محمد وأولاده من غيرها عزيزة وآمنة ونفيسة المالكات أمر أنفسهن ، وعن أولاد ابنه محمد وهم حسين وخديجة المالكان أمر أنفسهما وأحمد الصغير إلى نظر المكرم محمد أمين جماعة الحدادين في التاريخ ابن موسى وعويشة المرشدة الآن... " انظر: الملاحق ، قسم التركات ، وثيقة رقم 5، وثيقة رقم 13.

وسنحاول دراسة حجم الأسرة انطلاقاً من هذه المدونة. لكن العدد المشار إليه أعلاه هو عدد الأسر المرصودة ولا يعني بالضرورة عدد الأسر التي خلفت أولاداً عند وفاة الوالد ، (رب الأسرة) مثلما سنرى.

بالنسبة للنصف الأول من القرن الثامن عشر رصدنا خمسين حالة أي بمعدل حالة لكل سنة . وفي تسع وثلاثين حالة خلف المتوفون أولاداً . وفي إحدى عشرة حالة لم يخلف المتوفون وريثاً من الأولاد . ويتوزع عدد الأولاد حسب الأسر على النحو التالي:

عدد حالات الأسر	عدد الأولاد	النسبة
1	8	2,56%
1	7	2,56%
5	6	12,82%
4	5	10,25%
4	4	10,25%
7	3	17,94%
11	2	28,20%
6	1	15,38%

يتبين لنا من الجدول أدناه أن ظاهرة الأسرة ذات الحجم الكبير أي التي تراوح عدد الأولاد فيها ما بين سبعة إلى ثمانية تبقى قليلة إذ لا تمثل سوى 5,12% من مجمل الحالات . ولا تمثل الأسر التي تراوح فيها عدد الأولاد ما بين أربعة إلى خمسة سوى 20,51% . أما عدد الأسر التي تراوح فيها عدد الأولاد ما بين واحد إلى ثلاثة ، فقد بلغ خمساً وعشرين حالة وهو ما يعادل نسبة 64,10%.

أما بالنسبة للنصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فقد رصدنا تسعين حالة . وفي خمس وخمسين حالة فقط خلف المتوفون ورثة وهي العينة التي سنقوم بدراستها .
جدول رقم 6 : عينة عن حجم الأسرة في النصف الأول من القرن الثامن عشر .

عدد حالات الأسر	عدد الأولاد	النسبة
1	10	٪1,81
2	7	٪3,63
3	5	٪7
11	4	٪20
6	3	٪12,72
17	2	٪36,36
7	1	٪18,18

يتبين لنا من الجدول رقم:6 أن عدد الأسر ذات الحجم الكبير يبقى ضئيلا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر أيضا. فقد إرتفع عدد الاولاد إلى عشرة في أسرة واحدة فقط⁽¹⁾ . وفي حالتين فقط وصل عدد الأولاد إلى سبعة . بينما بلغ عدد الأسر ، التي تراوح فيها عدد الأولاد ما بين أربع إلى خمسة ، أربع عشرة أسرة ، وهو ما يمثل نسبة 27,27 ٪ .
بينما تشكل الأسر ذات الحجم الصغير من (1-3 أولاد) ، غالبية العينة و لا تمثل الأسر ذات الحجم الكبير اي تلك التي تراوح فيها عدد الاولاد ما بين سبعة الى ثمانية سوى 3,62 ٪ .

(1) يتعلق الأمر باسما علي الصبان الذي توفي عن زوجه الولية الزهرة وأولاده منها وهم محمد ومحمد وحسين وأبومدين وعبد القادر وأسيا ونفيسة وديدومة وخديجة ومريم . م . ش . ع 39 .

ولابد من الإشارة إلى ان مجتمعات عربية أخرى شهدت الظاهرة نفسها وتوصل الباحثان " باسكوال " و " استابلي " بخصوص التركيبة الديموغرافية لمجتمع مدينة دمشق عام 1700 إلى نتائج مشابهة : "...إن ظاهرة الأسرة الكبيرة تعد استثناء ، فالقاعدة هي ولد واثنان وثلاثة في الأسرة الواحدة...".⁽¹⁾ كما انتهى الباحث عبد الكريم رافق في الدراسة التي خص بها المجتمع الدمشقي في الفترة 1791-1795 إلى نتائج مماثلة حيث كتب مانصه: "...تغلب الأسرة ذات الولد الواحد بين المتوفين والمتوفات من المسلمين على حد سواء ، على ما عداها ، وتشكل الأسر ذات الولد أو الولدين أو الثلاثة أعلى النسب... 76,55٪..."⁽²⁾

4 - 1- 3 - 2 قراءة في وسطي (معدل) الأولاد

بلغ معدل الأولاد في الأسرة الواحدة ، في النصف الأول من القرن الثامن عشر 3,33 ، بينما انخفض في النصف الثاني إلى 2,45. أما في النصف الأول من القرن التاسع عشر فقد بلغ (وسطي) 2,66. فهناك تراجع واضح في وسطي الأولاد في النصف الثاني من القرن الثامن إذ يقدر بـ 0,88 . إن معدل حجم الأسرة من 1702 إلى 1750 يدنو من ثلاثة أولاد ونصف وهو حجم متوسط . ولم تحافظ الأسرة على المعدل السالف الذكر بل انخفض بصفة ملموسة بحيث أصبح ولدين ونصف . ويعود هذا التراجع إلى جملة من العوامل أهمها تدني الأوضاع الصحية مثلما مرّ بنا ، صحيح أن البلاد كانت عرضة لوباء الطاعون بين الفترة والأخرى ، لكن وطأته كانت أكثر ضراوة في

(1) ESTABLET ,C., PASCUAL,J.P, " Famille et démographie autour de 1700 : quelques données nouvelles " *Actes du sixième congrès intrnational . Histoire économique de l'empire Ottoman* , 1995 , p428.

(2) رافق عبد الكريم " سجلات التركات (المخلفات) كمصدر للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي ، مثال من دمشق 1791-1795م " ، منشور في بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ الدكتور نورالدين حاطوم ، تحرير ناظم كلاس ، دمشق ، دار شمال للطباعة والنشر، 1992، ص 173.

النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ومن أخطر الأوبئة ، الوباء الكبير ، الذي دام نحو عشر سنوات ، وكان عائقا كبيرا في سبيل حركة النمو الديموغرافي أو التزايد السكاني. أما في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فرغم وباء 1816 ، يسجل نمو بطيء في وسطي الأولاد يقدر بنحو 0,21، ونحتمل أنه حدث في المرحلة الأخيرة وعلى وجه التحديد ابتداء من 1820 إلى 1830 مع فترة انكماش قصيرة عام 1822 نتيجة اشتداد وطأة وباء الطاعون . وبوجه عام يمكن اعتبار السبع سنوات الأخيرة (1823 إلى 1830) فترة هدوء واستقرار انعكست إيجابا على حركة النمو الديموغرافي . ونخلص إلى القول إن حركة وسطي الأولاد ابتداء من أوائل القرن الثامن عشر كانت على النحو التالي : فمن 3,33 انخفض إلى 2,45 ثم نمو تدريجي بلغ 2,66. لكن ما ميز حركة النمو الديموغرافي بوجه عام هو التراجع لاسيما إذا قارنا النتائج المتوصل إليها بتلك التي انتهى إليها "خيارى" ⁽¹⁾ بخصوص حجم الأسرة في مجتمع مدينة الجزائر إبان القرن السابع عشر، وهي أن معدل الأولاد خلال النصف الأول من القرن السابع عشر وصل إلى 4,15 بينما ارتفع ارتفاعا طفيفا خلال النصف الثاني بلغ 4,22. ⁽²⁾ واتسمت حركة النمو الديموغرافي إبان القرن السابع عشر بالاستقرار بل هناك اتجاه نحو الزيادة على خلاف القرن الثامن عشر .

(1) تعد دراسة فريد خيارى من الأعمال الحديثة الجادة التي استندت إلى الوثائق الأصلية . غير أنه يلاحظ أن الباحث لم يبين المدونة ولا العينة التي اعتمدها .

(2) KHIARI , F . *Développement Historique et contradictions de la formation Sociale du pachalik d'Alger de 1570 à 1670 . Une approche Socio - économique à partir de documents internes et inédits* . Diplôme de Doctorat , Paris VII, 1990 .T1.pp49-50.

لقد جعلت الدراسات السوسولوجية والانثروبولوجية الغربية من ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع العربي احدى السمات المميزة له . وظلت الصورة التي تركتها هذه الأدبيات لاصقة بالمجتمع العربي ، بحيث كل ما ذكر المجتمع العربي ، ذكر الحريم معه .

"...L'existence de la polygamie , du harem a particulièrement été source de fantasme ..." (1)

تري مامدى صحة ماذهبت اليه الادبيات الغربية بل الدراسات الاستشراقية؟ حينما شرعنا في المسح الشامل لسجلات المحاكم الشرعية سيما التركات ، أول مالفت انتباهنا ، عبارة تكررت مرات عديدة وهي " توفي عن زوجه . . . " وهو الأمر الذي شجعنا على طرح موضوع " تعدد الزوجات " . وفكرنا في طرح المسألة لكن بحذر شديد ، بحيث طرحنا على أنفسنا السؤال التالي، فهل الحالات التي عرضت أمام القاضي ، يمكن اعتبارها ممثلة للمجتمع بمختلف شرائحه ؟

بالنسبة للعينة التي وقع عليها الاختيار ، هي نفسها التي استفدنا منها في دراسة حجم الأسرة . بلغ الحد الأقصى لعدد الزوجات أربعاً ، وهي على ما يبدو ممارسة قليلة الشيوع. حيث لم نرصد سوى حالة واحدة لأربع زوجات ويتعلق الأمر بباش سايس المتوفى عام 1704م . (2) و أحصينا حالتين لثلاث زوجات، في الحالة الأولى يتعلق الأمر بمحمد الحرار المتوفى عام 1242 (3) وفي الثانية يتعلق الأمر بمحمد البناء . ولم تتجاوز حالات المتوفين الذي جمعوا بين زوجتين عند الوفاة سبع حالات . وبلغ عدد الذين تزوجوا مرتين ستاً عشرة حالة .

(1)ESTABLET . , PASCUAL. " Famille et démographie" , Op.cit, p428.

(2) م . ش ، ع 1 / 14 و (68) .

(3) المصدر السابق ، ع 27 .

وتتيح لنا دفاتر المخلفات وهي سلسلة منسجمة ومتناسقة دراسة ظاهرة تعدد الزوجات في شموليتها أي لدى مختلف شرائح المجتمع بما في ذلك الجيش. ففي عينة 1787م - 1792م رصدنا تسعا وعشرين ومائة حالة لمتوفين متزوجين، لم نسجل أي حالة لتعدد الزوجات (1).

أما في عينة 1799-1803 فقد بلغ مجمل عدد المتزوجين من النساء والرجال ثمان وأربعين ومائة حالة وهي تتوزع على النحو التالي :

113 حالة خاصة بالرجال .

35 حالة خاصة بالنساء .

وألغينا حالات وفاة الزوجة قبل الزوج لعدم وضوحها، وبلغ عددها أربع عشرة حالة حينئذ سندرس تسعا وتسعين حالة أو أسرة . فما هو عدد الزوجات ؟ إن الاتجاه الغلب هو الاكتفاء بزوجة واحدة حيث كان الجمع بين زوجتين في حالتين فقط .

أما في عينة 1807-1817 فمن جملة 263 متوف . في ست حالات فقط كان الجمع فيها بين أكثر من زوجة ، في خمس حالات كان الجمع بين زوجتين ، وارتفع عدد الزوجات إلى أربع في حالة واحدة، فظاهرة تعدد الزوجات لم تتعد نسبة 2,28 % (2) .

(1) لا بد من الإشارة إلى أننا لم نأخذ في الحسبان سوى الحالات الواضحة في هذه العينة .

(2) لقد توصل الدكتور عبد الكريم رافق في دراسة خص بها مجتمع مدينة دمشق الى نتائج متقاربة، بلغت نسبة الذين خلفوا زوجة واحدة 72,44 % . ص 177 .

4-1-4-1- تعدد الزوجات في المجتمع الحرفي.

بعد تناول ظاهرة تعدد الزوجات في مجتمع مدينة الجزائر بوجه عام ، نركز فيما يلي على المجتمع الحرفي ، وسندرس ذلك حسب العينات . (1)

بلغ عدد المتوفين من الحرفيين في عينة 1799-1803 م واحدا وخمسين حرفيا . فما هي وضعيتهم العائلية ؟ بلغ عدد المتزوجين واحداً وثلاثين بينما كان عشرون حرفيا غير متزوجين . و خلف سبعة وعشرون حرفيا عند الوفاة زوجة واحدة . وهوما يمثل نسبة 87 ٪ . وأما في الحالات الباقية التي توفيت فيها الزوجة قبل الزوج ، فهي غير واضحة بحيث يشار إلى الأولاد دون ملاحظات أخرى . أما في العينة الثانية 1807-1817 فمن جملة ثلاث وخمسين حالة ، في ثلاث حالات فقط كان الجمع بين زوجتين وهوما يمثل نسبة 5,76 ٪ .

و في العينة الثالثة انعدمت ظاهرة الجمع في مجمل الحالات المرصودة والتي بلغت سبعا وخمسين إذ كانت وفاة الزوج عن زوجة واحدة . وفيما يلي جدول ملخص للنتائج المتوصل إليها :

الفترة الزمنية	واحدة	النسبة	زوجتان	النسبة	ثلاث	مجموع
1803-1799	27	٪ 87	0	0	0	31
1817-1807	50	٪ 94,23	3	٪ 5,76	0	53
1826-1817	57	٪ 100	0	0	0	57

(1) تتوفر على عدد من التركات الخاصة بالحرفيين ضمن سلسلة سجلات المحاكم الشرعية أي يتعلق الأمر بالتركات التي صفت بالمحكمة تحت إشراف القاضي ، واستندنا إليها في دراسة المصاهرات ، وفي دراسة مستويات الثروة ، وفضلنا الاعتماد على دفاتر المخلفات ، لأن العينة أهم من حيث العدد . ومن المفيد الإشارة إلى أن التركات التي صفت بالمحكمة تبرز لنا هي الأخرى أن الاتجاه الغالب هو الاكتفاء بزوجة واحدة انظر الملاحق ، قسم التركات .

فكيف يمكن تفسير الاتجاه الغالب ، وهو الاكتفاء بزوجة واحدة ؟ فهل كان العائق هو غلاء المهر ؟ أم أن الذهنية السائدة كانت مناوئة ؟

يبدو أن أحد الأسباب التي حدثت من الرغبة في تعدد الزوجات غلاء المهر ولاشك أن ما رواه " الزهار " بخصوص زواج الداي محمد باشا المجاهد يكشف عن جانب من الحقيقة : "... فنأدى خزن دار متاعه⁽¹⁾ فأحضر له مالا كثيرا ، فأمره أن يضعه بين أيدي الوزراء ، وقال لهم : أنظروا هل هذا يكفي لصداق المرأة التي أتزوجها ؟ قالوا نعم . فقال ما هو الأفضل هل أتزوج بهذا المال أو نضعه في الخزانة ونجاهد به ويكون لنا عوناً في دفع العدو قالوا له نظرك أصلح..."⁽²⁾ كما حرصت بعض النساء ، لاسيما بنات الفئة الأرستقراطية بشقيها الديني والمدني على رفض الزوجة الثانية. مثلما يتبين من نصوص عقود الزواج .

و ظاهرة تعدد الزوجات على قلة شيوعها تستوقفنا . فما الدافع الى الجمع بين عدة زوجات فهل ارتبط ذلك بالشراء أم بعدم الإنجاب أم بأسباب أخرى ؟ . إن السبب الأساسي ، مثلما نستشفه من استقراءنا للعينات السالفة الذكر يكمن في عدم الإنجاب . فالرغبة في الإنجاب تبدو غالبة في توجيه الاختيار التعددي ويمكن الإشارة إلى بعض الحالات لها دلالة خاصة ، "فالباش سايس" المتوفى عام 1116 هـ عن أربع زوجات لم يخلف ، وقائد العبيد المتوفى عن أربع زوجات لم يخلف ومحمد الحرار المتوفى عن ثلاث زوجات ، لم يخلف . هذا كما رصدنا عدة حالات لمن تزوجوا مرتين لكنهم لم ينجبوا .

لكن هل هناك علاقة بين ظاهرة التعدد تلك والشراء ؟ أو بعبارة أخرى هل الشراء كان حافزا على الجمع بين عدة زوجات . لقد تراوحت ثروات الذين جمعوا بين عدة زوجات بين أربع وثلاثين ريالا وخمسة عشر وثمانمائة وأربعة عشر ألف ريال . وفي أربع حالات كان الأزواج من الأثرياء . و سجلنا حالة فريدة كان المتوفى فيها يعيش فقرا مدقعا حيث لم تتجاوز تركته أربعة وثلاثين ريالا .

(1) عبارة خزن دار متاعه عبارة عامية وتعني خزن داره أي الخزانة وقتئذ .

(2) الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 24

ووقفنا عند حالة غريبة هي حالة المعتق المتوفي عن زوجتين . ولابد من التأكيد على ظاهرة في غاية الأهمية تتمثل في أن عددا هاما ممن لم ينجبوا لم يتزوجوا مرة ثانية . ولانلمس حقيقة العلاقة بين تعدد الزوجات والشراء . إذ رصدنا عددا من الأثرياء لم يتزوجوا مرة ثانية كأمين التجار وأمين السكاكرية رغم عدم إنجابهم مما يؤدي بنا إلى طرح موضوع آخر وهو الرضا بعدم الانجاب.

ثروات الذين جمعوا بين عدة زوجات في عينة 1807-1817 (1)

الاسم	الثروة بالريال
رجل	34
معتق	575
الحاج سالم القهواجي	3189
محمد التركي	3541
الحاج مولود	7478
القايد عثمان	11531
محمد بن الحاج محمد البسكري	12954
التلمساني	14815

ومما مرّ بنا نخلص إلى القول إن ظاهرة تعدد الزوجات قليلة الشيوع في مجتمع مدينة الجزائر إذ لم نرصد سوى حالات قليلة قياسا بمجمل الحالات المرصودة . كما أنه لابد من التأكيد على أن الرغبة في الإنجاب حددت ، في المقام الأول ، ظاهرة تعدد الزوجات . ومن هنا نرى أن ما ذهبت إليه الدراسات الغربية من أن أحد الملامح المميزة للمجتمع العربي "الشرقي" المسلم وهو تعدد الزوجات لم يكن مبنيا على أسس علمية أو موضوعية وإنما مجرد افتراضات .

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم ، 54 .

الفصل الثالث

المؤسسات و التسيير

ذهبت بل أجمعت الدراسات الغربية على أن المدينة الإسلامية تفتقر إلى تنظيمات "بلدية" حضرية وأن الفوضى كانت تُميز الحياة الحضرية ولم تستثن من ذلك حتى المدن الهامة ، كالقاهرة و إسطنبول (1).

وهو ما أكد عليه " فريد خياري " بقوله : " ...إن الدراسات حول التنظيم الداخلي للمدينة الإسلامية وإلى وقت غير بعيد ، أكدت على انعدام وجود بنى حضرية جديدة بمثل هذه التسمية وكذا غياب تسيير حقيقي للمدينة . وإذا اختلفت حقا تسيير المدينة الإسلامية تحت الحكم العثماني عما شهدته بعض المدن بأوروبا في نفس الحقبة لأسباب تاريخية فهذا لا يعني إطلاقاً أنها غير موجودة " (2).

لكنه يلاحظ في العشرية الأخيرة ، عدول بعضهم عن تلك الأحكام التقييمية المبنية في الواقع على رؤى غريبة . إذ نبه " ريمون " إلى شحة الأخبار وندرتها بخصوص تسيير وإدارة المدينة العربية ، و نوّه في ذات الوقت ، بالأهمية البالغة التي تكتسيها سجلات المحاكم الشرعية في الكشف على هذا الجانب وتبسيط الضوء عليه بصورة دقيقة (3)

(1) هذه النظرة حملتها الدراسات الاستشراقية بوجه عام وظلت مهيمنة على انتاجهم إلى وقت غير بعيد.

(2) KHIARI , F . " L'organisation marchande de la cité d'Alger 1570-1670 " *Arab Historical Review For Ottoman Studies* , n 9-10, 1994. p136

(3) RAYMOND, "Grandes villes " , Op. cit., p 122.

1 - السلطات المدنية

توحي لنا المصادر ولاسيما الغربية منها أن التسيير السياسي والإداري للمدينة كان تحت الرقابة الكلية للحكومة . فالإشراف على إدارة المدينة وتسييرها من صلاحيات أعلى سلطة ممثلة في الباشا أو الداي ، إذ يعد هذا الأخير السلطة العليا المشرفة على جل الوظائف الحضرية والمراقبة لها حيث إن تعيين الموظفين المشرفين على إدارة المدينة من صلاحيات الحاكم وتحت رقبته أيضا .

والواقع أن تسيير المدينة خضع لسلطتين ، سلطة سياسية من جهة وسلطة تجارية - دينية من جهة أخرى وهو ما يفسر الوقوع في اللبس أو الغموض الظاهري بمجرد التطرق للموضوع. ولم يكن ، على ما يبدو ، أي تعارض أو تداخل بين هذين المستويين من السلطة الحضرية . فالمهام ذات العلاقة بالنظام العام من قمع وحماية هي إحدى الأسس التي تقوم عليها المدينة . وكذا شبكة الطرق وتزويد المدينة بالمياه التي تشكل البنى الحضرية أوكلت بإدارة الديوان ، أما تنظيم المدينة الاجتماعي والاقتصادي - التجاري فخضع للمبادرات الفردية وللسلطة الدينية .⁽¹⁾

ومن بين الأسئلة التي تطرح نفسها في هذا المقام : ترى ما مدى استقلالية سكان المدينة في التسيير السياسي والإداري للفضاء حيث يعيشون. وهل وجدت مؤسسات منتخبة تسمح بمساهمة مؤسساتية للأهالي في الشؤون الحضرية "البلدية" ؟.

(1) KHIARI . " L'organisation marchande " , Op. cit . , p 138.

إن تنظيم الحياة الحضرية وتنظيم مجتمع المدينة والسهر على السير الحسن لها، وكذا رعاية الحقوق " المدنية " للفرد ، كلها قضايا شكلت حيزا هاما من انشغالات رجال القضاء وغيرهم . فالأدب الأندلسي -المغربي ترجم ذلك بجلاء ودقة . إذ أولى أهمية قصوى إلى منصب "شيخ البلد " أو "صاحب المدينة" مثلما كان يسمى وقتذاك . كما عبرت رسائل ابن عبدون والسقاطي أحسن تعبير عن ذلك⁽¹⁾. وإذا كانت تعوزنا الأخبار عن وجود منصب " شيخ البلد " في مجتمع مدينة الجزائر إبان القرن السادس عشر . حيث نفى "هايدو" وجود أية مؤسسة بمدينة الجزائر تسهر على المصلحة العامة وكذا وجود أي سلطة شبيهة بسلطة شيوخ البلد، أو رؤساء النقبات أو أي نوع من الإدارة المدنية كمصلحة الشرطة⁽²⁾ فذلك لا يعني إطلاقا انعدام وجودها. فمصادر القرن السابع عشر سواء كانت رسمية أم غيرها تؤكد وجود المنصب ، من ذلك "دفتر التشريفات"⁽³⁾ و"قانون على الأسواق"⁽⁴⁾ وسجلات المحاكم الشرعية⁽⁵⁾ وسجلات البايليك وبيت المال .

وعن مؤسسة مشيخة البلد يقول القنصل الأمريكي "وليام شالر": "...توجد حكومة محلية تشمل شيخ البلد، أو الحاكم المدني وكاهية أو قائد المليشيا في المدينة ... وجميع الموظفين في هذه الادارة من الأهالي..."⁽⁶⁾

(1) ابن عبدون ، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب ، اعتنى بتحقيقه ودراسته الأستاذ ليثي بروغنسال ، القاهرة ، مطبعة المعهد العلمي للآثار الشرقية ، 1955 .
وانظر أيضا :

ARIE , R. "Traduction annotée et commentée des traités de Hisba d'In Abd al Raûf " , *Hesperis Tamuda* , 1960.

(2)HAEDO." Topographie et histoire", p 468 .

(3)DEVOULX. *Tachrifat* , p 19, 23.

(4) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 و 19 ، 20 .

(5) العلب التالية ، 41 ، 50 ، 129 . وانظر أيضا الملاحق قسم عقود التحبيس ، وثيقة رقم 6

(6) شالر، مذكرات سبق ذكره ، ص 77 .

أما أول إشارة إلى منصب شيخ البلد صادفتنا ، فقد وردت في مخطوط " قانون على الأسواق " . إذ جاء ذكر شيخين في آن واحد ، وهما سي محمد الفقير والحاج محمد بن النيا في الصلح الذي تم بين أمين التبانين وأمين الصباغين عام 1695⁽¹⁾ . كما ورد في المصدر السالف الذكر وفي الفصل الخاص بالضرائب المستحقة على الصنائع ذكر شيخين آخرين وهما " سليمان " و " سي أحمد بن الفاسية " ⁽²⁾ .

وتسترعى ظاهرة الشيخين كل الاهتمام ، لاسيما أن دراسات عديدة ركزت على افتقار المدينة العربية الى تنظيمات مدنية - حضرية محكمة مثلما أسلفنا القول . واللافت للانتباه أن مدينة الجزائر عرفت دون غيرها من المدن العربية ازدواجية التسيير على مستوى هذه البنية الحضرية ⁽³⁾ . ولم يقتصر ذلك على حقبة زمنية بلاستمر طيلة العهد ، فمن ما قبل 1695 م وإلى 1830 م ⁽⁴⁾ لكن مامرد هذه الإزدواجية؟ فهل كان لكل واحد منهما مجال معين ومحدد بصلاحياته واختصاصاته . أم أنهما مارسا معا ، جنباً إلى جنب ، مهامهما ؟ .

يتبين من استقراء اتفاقات ومحاضر الجماعات الحرفية التي تضمنها القانون ، وغيرها أن الشيخين اشتغلا سويا . فقد أسهما معا في البت في النزاعات والخلافات التي كانت تنشب بين الجماعات الحرفية بين الفينة والأخرى .

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 ، و 9 .

(2) تولى سي احمد بن الفاسية عهده في فترة سابقة 1696م و إلى ما بعد 1708م .

وجاء في عقد تحبيس ما نصه : " ... الحمد لله بعد أن تقرر الاشتراك السوي بين الزوجين المكرمين وهما المعظم الأجل السيد أحمد شيخ البلد في التاريخ ابن السيد محمد عرف ابن الفاسية وزوجه الحرة الاصلة مريم بنت حبيب في جميع الدار بحومة باب السوق ... 1119هـ

(3) غير أن المصدر المحلي: دفتر التشرifications ذي الأهمية البالغة لم يشر سوى إلى شيخ واحد كان تحت إشرافه ورقابته عددا من الجماعات الحرفية . وإننا نعزو غياب الإشارة الى الشيخين معا الى الترجمة الجزئية التي قام بها ألبير دي فو "DEVOLX" في القرن الماضي .

(4) انظر قائمة شيوخ البلد .

كما قاما معا بجباية الضرائب المستحقة على الحرف. وامتدت صلاحيات شيخ البلد إلى المجال العقاري أحيانا حيث شارك في ذلك رفقة عدد من الموظفين. (1)

ونعتقد أن مؤسسة مشيخة البلد مِيَزها تسيير ثنائي -جماعي مع صلاحيات محددة لكل شيخ منهما. ولعل أحدهما له صلاحيات اقتصادية وثانيهما له صلاحيات إدارية - اجتماعية ممثلة في السهر على الخدمات العمومية وما يتصل بها. وما يسمح لنا باحتمال ذلك هو التعريف الذي أعطاه دفتر التشريفات لشيخ البلد: "... يشرف على جميع الهيئات والتنظيمات الصناعية مثل الجزارين القصابين وأصحاب الحمامات والمشرفين على المطاحن ..." (2)

وما هي المعايير التي يخضع لها اختيار شيخ البلد (3)؟ وما ظروف تعيينه، وهل تساهم في ذلك كل القوى الفاعلة والمؤثرة في مجتمع المدينة؟ وضمن أي الشرائح يتم ذلك؟. يخضع تعيين شيخ البلد لأعلى سلطة ممثلة في الباشا أو الداى كما يقع اختياره من العنصر المحلي "البلدي".

(1) جاء في إحدى الوثائق تخص اثبات ملكية عقارات خارج باب عزون ما يلي: "... كان وقف عليها وكيل الحرمين المعظم السيد عمر بن المرحوم السيد محمد والسيد الصادق شيخ البلد في التاريخ بن السيد الحاج مسعود والسيد ابراهيم أمين الجيارين كان والسيد عبد الحق أمين الجيارين في التاريخ.... 1208 " ، م ش ، ع 26 .

(2) DEVOULX. *Tachrifat* .Op. cit. , p 23.

(3) ونظرا للمهام العديدة والحساسية المنوطة به فقد روعي في اختياره التحلي بصفات وخصال نبّه إليها ابن عبدون حيث يقول: "... ويجب أن يكون صاحب المدينة إلا رجلا عفيفا ، ققيها وشيخا لأنه في موضع حساس ومغري ... الرشوة وأخذ أموال الناس وربما فجر إن كان شابا شريبا..." ابن عبدون ، ثلاث رسائل في الأدب ، سبق ذكره ، ص 16.

ومن مهام شيخ البلد أيضا السهر على الجانب الأخلاقي فهو الذي يعاقب المستهترين ، ووضع تحت إشرافه سجن خصص لذلك الغرض (1) .

وقد امتدت صلاحياته إلى المجال الاقتصادي أيضا، بل إن "دفتر التشريعات مثلما أسلفنا، حصر دوره في مراقبة الحرف والصنائع وجباية الضرائب المستحقة على أصحاب الجماعات الحرفية مرة كل شهرين (2) .

كما يفصل شيخ البلد في قضايا الحرفيين من نزاعات وغيرها، مثلما حدث في النزاع الذي وقع بين جماعتي القزادرية (كذا) والصفارين : "رفعوا أمرهم إلى المكرم سيدي أحمد شيخ البلد وصالح بينهم " (3) وفي قضايا الحرفيين العالقة ، كوفاة هؤلاء قبل تسديد الضرائب ، فعلى سبيل المثال لما توفي المهدي السكاكري ، وبقيت في ذمته ضرائب إلى " دار الإمارة " قام شيخ البلد بمعية أمين جماعة السكاكيرية ببيع جلسة الحانوت لتصفية الديون (4) .

إن مهمات شيخ البلد واسعة ، فهل كان له من يعاضده فيها؟ وجد موظف مساعد لشيخ البلد عرف "بالشاوش" يقوم مقام الكاتب العام بل وينوبه أحيانا . ويقع اختياره من عالم الأسواق أو خارجه، كأحمد الكواش الذي كان شاوشا في عهد الحاج أحمد شيخ البلد حيث جاء في الوثيقة : على لسان شاوشه المكرم أحمد الكواش (5) ، و "المكرم علي شاوش شيخ البلد في التاريخ بن محمد" (6) .

(1) SHAW, Voyage, Op. cit., p167.

(2) م ، ش ، ع 32 و 42 .

(3) المصدر السابق ، ع 94 و 17 .

(4) ابن عبدون ، ثلاث رسائل في الأدب سبق ذكره ، ص 16 .

(5) انظر الملاحق م ، ش ، ع 32 و 42 .

(6) لقد حدد ابن عبدون أعضاء الهيئة المساعدة لصاحب المدينة بعشرة أعوان كحد أقصى، تفاديا للفوضى : " ففي كثرة العدد سوء التسيير والتدبير... " . وخضع هؤلاء الأعوان هم أيضا إلى أوامر القاضي بحيث لا يحق لهم دخول بيت ما سواء بالليل أم بالنهار إلا بعد إذن القاضي .

ويبدو أن شيخ البلد لم يكتف ، بشخص واحد يؤازره في مهمته المتعددة الجوانب ، فاستنادا إلى ما ذكره حمدان خوجة فقد وجدت بمدينة الجزائر هيئة مساعدة لشيخ البلد ، تدعى "المجلس البلدي" (1) . ومن المحتمل أنها كانت تضم ممثلين عن أعيان المدينة وأمناء الجماعات الحرفية البارزة وأمناء الجماعات البرانية. لكن دورها كان استشاريا، كما يبدو أنها ظهرت في فترة متأخرة (2).

و روعي في اختيار مقر شيخ البلد القرب من أهل الصنائع والحرف حتى يتابع عن كثب ما يجري في عالم الأسواق فكان له مكتب خاص ، عبارة عن حانوت بأحد الأسواق (3) ، فعلى سبيل المثال كان مقر إبراهيم شيخ البلد بحانوته بسوق الشبارلية (4) .

وكانت علاقة شيخ البلد بالسلطة العليا أي الداي علاقة مباشرة ، فلا وجود لوسيط بينهما ولا سيما أنه يقوم مقام الناطق الرسمي له أحيانا ، وهو ما يوحي لنا به ما جاء في الوثيقة التالية: "... طلب السيد الحاج أحمد شيخ البلد على لسان الأمير السيد علي باشا ... " . (5)

وحتى يبقى شيخ البلد على اتصال دائم بالسلطة وجد مقر سكناه علي مقربة من دار الإمارة فهو بمثابة همزة وصل بين سكان المدينة والسلطة ، وتقع تحت إشرافه مختلف المصالح المدنية من نظافة المدينة ، وصيانة الطرقات وتوفير المياه وما إلى ذلك . إذ خضع لسلطته جميع الموظفين الساهرين على تلك المصالح والذين عرفوا عادة "بالقياد" ، كقائد العيون وقائد الشوارع وقائد الزيل

(1) خوجة حمدان ، المرأة ، سبق ذكره ، ص 109

(2) لقد أوضحت مؤسسة "المجلس البلدي" تلعب دورا بارزا في الحياة الإقتصادية بالمدن العثمانية لاسيما في عهد السلطان عبد المجيد حول الموضوع انظر :

TOMICHE N , "La situation des artisans et des petits commerçants en Egypte de la fin du XVIII^e jusqu'au milieu du XIX siècle " *Studia islamica* , MCMLX,n°XII, p85.

(3) م . ش . ع 129 ، و 11 .

(4) المصدر السابق، ع 87، و 15

(5) المصدر السابق ، ع 13/2 و انظر الملاحق: قسم المرافعات إلى المجلس العلمي، وثيقة رقم

1 ص 168.

وبوجه عام فإن لشيخ البلد اختصاصات وصلاحيات واسعة فهو صاحب المدينة مثلما يعرفه البعض و المسؤول عن كل ما يحدث فيها ،والمشرف الأعلى على شؤونها.

ورغم صعوبة جمع الأخبار المتناثرة الا أنه يمكن القول إن المنصب أصبح وراثيا منذ 1708-1709 في أسرة الشيخ إبراهيم التمام ،فقد دامت عهدة هذا الأخير ما يربو عن ربع قرن أي من 1708 إلى 1729⁽¹⁾. وعقب وفاته مباشرة تولاهما أخوه المهدي أما ابنه أحمد فلم تسند إليه الا بعد مرور نحو عشرين سنة على ذلك وطال عهده هو الآخر حيث ظل على رأس المؤسسة من ما قبل 1756 إلى غاية 1775 م⁽²⁾. وآل الأمر بعد وفاة أحمد شيخ البلد إلى ابنه محمد ، وكان ذلك في حدود 1779⁽³⁾. واحتكرت عائلة إبراهيم التمام مشيخة البلد لازيد من إثنين وسبعين سنة (1120-1192) هـ .

مشيخة البلد في عائلة التمام (4)

الشيخ إبراهيم التمام 1709-1729.

||

المهدي

||

الحاج أحمد بن إبراهيم 1755-1775

||

محمد بن الحاج أحمد 1779

(1) اعتمدنا في هذه المحاولة على ما ورد من أخبار متناثرة في سجلات المحاكم الشرعية.

(2) م ش ، ع 29-30 .

(3) المصدر السابق ، ع 61 و 23 ؛ ع 94

(4) المصدر السابق ، ع 71-72 و 48

ولم تكن على ما يبدو مشيخة البلد وراثية في كل الأسر التي تولتها ؛
فمحمد بن السيد محمد بن الطبال به عرف ، المعاصر لمحمد بن أحمد ، وهو خال
هذا الأخير ، لم يرث المنصب عن والده . لكن يجب ألا ننسى أن عائلة ابن
الطبال كانت تربطها صلات مصاهرة مع عائلة أحمد شيخ البلد . فخدوجة بنت
محمد بن الطبال كانت زوجة لأحمد شيخ البلد ، وأختا لشيخ البلد محمد بن
محمد بن الطبال وأما لأحمد شيخ البلد ⁽¹⁾ . ومارس محمد بن الحاج أحمد
عهدته مع خاله محمد بن محمد بن الطبال سوية ، ولاشك أن هذا المثال يبين
مال مؤسسة مشيخة البلد من أهمية .

وتولتها أسرة عاشير الأندلسية لفترة وجيزة حيث أسندت إلى محمد بن
الحاج عبد الرحمن بن الحاج عاشير العطار بن علي المتوفى قبل 1158 هـ /
1745 م ⁽²⁾ .

ومن الأسر التي اسندت إليها مشيخة البلد ، نجد أسرة بوضربة الأندلسية
التي تعد إحدى العائلات البارزة والثرية في مجتمع مدينة الجزائر . ومارست
التجارة الدولية على نطاق واسع سيما مع أوروبا ⁽³⁾ . الأمر الذي فسح لها المجال
لتبوء مؤسسة حضرية في هذه الأهمية ⁽⁴⁾ . إذ كان السيد الحاج محمد ابن السيد
مصطفى بوضربة على رأس المشيخة عام 1756 م ⁽⁵⁾ وتولاها في السنوات
الأولى التي أعقبت الاحتلال السيد الحاج مصطفى بن محمد بوضربة 1834 -
1835 ⁽⁶⁾ .

(1) الوثيقة مدرجة ضمن الملاحق عقد هبة .

(2) انظر الملاحق قسم عقود البيع ، وثيقة رقم 11 : عقد بيع دار وعلوي بين ورثة الحاج عاشير
العطار ومحمد المقياسي صناعة بن الحاج محمد .

(3) غطاس ، عائشة ، " التجار الجزائريون من خلال سجلات القنصلية الفرنسية 1686 - 1830 " *المجلة التاريخية المغاربية* ، عدد 61-62 ، 1991 . ص 131 و 135 .

(4) م ش ، ع 140 و 67 .

(5) المصدر السابق ، ع 90 . وانظر أيضا ، ع 62/2 و 36 . لقد تولى الحاج مصطفى بن المرحوم
السيد محمد بوضربة وكالة أوقاف الحرمين الشريفين عام 1250 هـ /

(6) م ش ، ع 141 و 33 .

كما تولتها أيضا عائلة بن الطبال الأندلسية إذ نجد المكرم الأجل الزكي الأفضل محمد بن السيد محمد بن السيد محمد بن الطبال به عرف .ومارس هذا الأخير عهده في الفترة الممتدة من 1778-1780م بمعية ابن أخته محمد بن الحاج أحمد مثلما سبقت الإشارة إليه (1) .

وتولتها عائلة المدني في العشرية الثانية من القرن التاسع عشر (2) وكانت عائلة ابن السمان آخر من تولى المشيخة إذ عاصرت أحداث الحملة الاستعمارية استنادا إلى ما سجله الفرنسيون في السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال (3) .

ومن خلال وقوفنا عند أسماء العائلات التي تولت هذه المهمة و الألقاب المهنية التي صاحبها يظهر أن التجارة فسحت مجال الارتقاء الاجتماعي، فالثروة حينئذ كانت سبيلا للوصول إلى السلطة .

لقد لعب الأندلسيون دورا مميزا في الوظائف الحضرية بمدينة الجزائر حيث تقاسموا الإشراف على أهم هيئة في تسيير المدينة مع العنصر الجزائري القح أي " الدزيري " بل يبدو أن الغلبة كانت للعنصر الأول .ويحق لنا أن نتساءل عن غياب الأسر البارزة كأسرة سالم التومي والشعالبي وأسرة سيدي السعدي وكيوان ومحمد الشريف الزهار وغيرها .

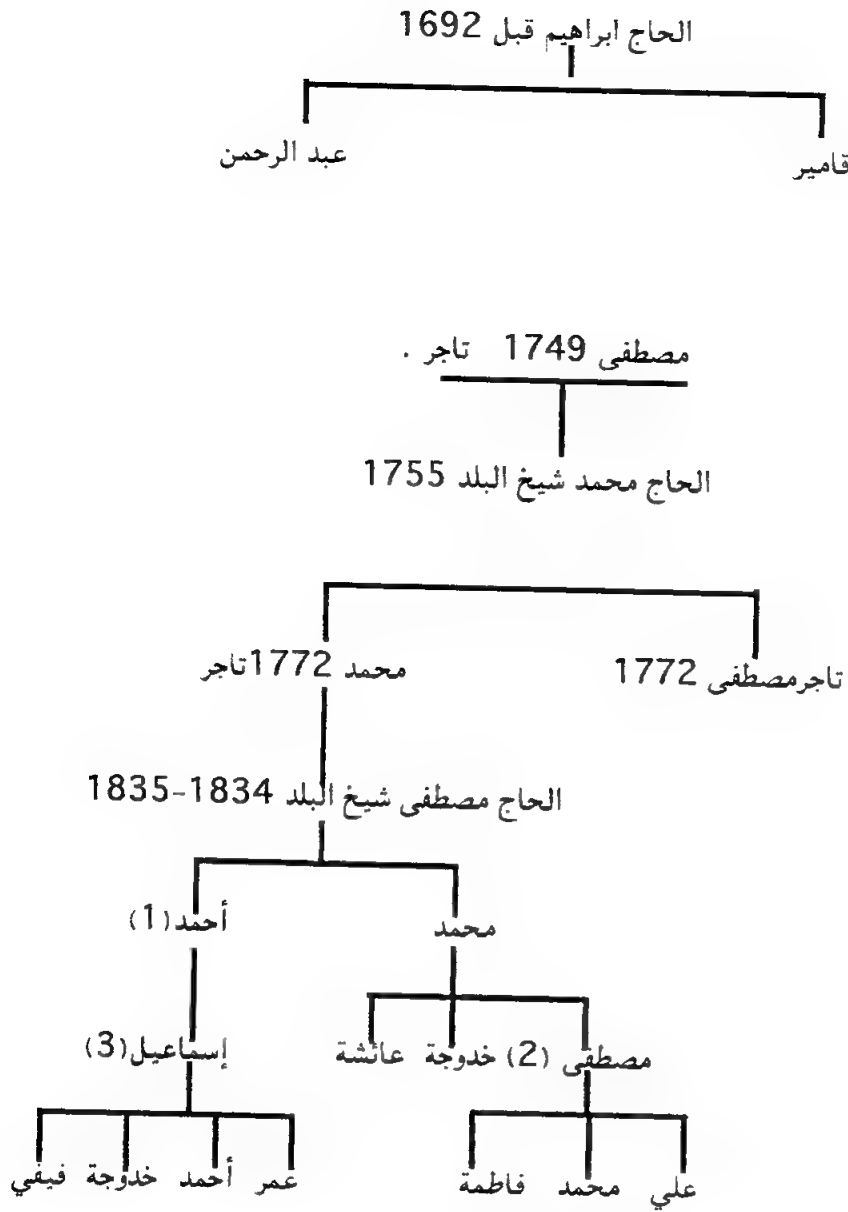
ومما سبق يمكن القول إن تسيير مؤسسة مشيخة البلد ميزته الثنائية مع صلاحيات محددة لكل شيخ منهما ، أحدهما له صلاحيات اقتصادية وثانيهما له صلاحيات إدارية - اجتماعية ممثلة في السهر على الخدمات العمومية وما يتصل بها .

(1) م . ش ع 2 / 62 و 36 .

(2) وذكر الشيخ أحمد توفيق المدني -عرضا- أن جده الحاج محمد بن أحمد المدني القبي كان شيخا للبلد عام 1817 في ولاية الداوي علي باشا . انظر ،الشريف الزهار ، مذكرات ، تعليق في هامش ، ص 140 .كما جاء في إحدى الوثائق أن عائلة المدني كانت عائلة تجارية وتربطها علاقات مالية مع الأسر الثرية وقتئذ .

(3) Le Moniteur Algérien, 1840.

عائلة بوضربة



-
- (1) يتعلق الأمر بسي أحمد بوضربة الذي فاوض معاهدة الاستسلام عام 1830.
- (2) ابن محمد بوضربة وحفيد الترجمان العام . تلقى تعليمه في المدرسة العربية ثم انتقل إلى الثانوية . اشتغل في المصالح الإدارية بمدينة الجزائر توفي عام 1895 م .
- (3) ولد عام 1823 م بمدينة مارسيليا حيث كان والده مكلفا بمصالح الداي . تلقى تعليمه بمدينة باريس . وفي عام 1853 أصبح ترجمانا عسكريا ثم ترجمانا عاما سنة 1872 وتوفي بمدينة قسنطينة .

قائمة شيوخ البلد 1695-1830

1695	سي محمد الفقير
1696	الحاج محمد بن النيا
	{ أحمد بن محمد بن الفاسية
1730-1708	سليمان
	{ الشيخ إبراهيم التمتام
1716	الشيخ محمد بن محمد
قبل 1746	محمد بن الحاج عبد الرحمن بن الحاج عاشر
1750	العطار بن علي المتوفى قبل 1158
1756-1755	{ السيد الحاج أحمد بن إبراهيم
1775-1755	الشيخ المهدي ق 1153
1769-1756	الحاج محمد بن السيد مصطفى بوضربة
	أحمد بن إبراهيم
1770	الحاج أحمد
1794-1778	
1804	محمد بن محمد بن الطبال
	محمد بن الحاج أحمد
	{ السيد الصادق بن السيد الحاج مسعود
1822	السيد قدور
1830	الحاج على
	ابن السمان

1 - 2 الموظفون الحضريون والنظام العام

1 - 2 - 1 الشرطة

أشاد القنصل الأمريكي "شالر" كل الإشادة بفعالية نظام الشرطة الذي جعل المدينة تعيش في آمان واطمئنان حيث كتب واصفا ذلك : " لا توجد مدينة في العالم تبدي فيها الشرطة نشاطا أكبر مما تبديه الشرطة الجزائرية التي لا تكاد تفلت عنها رقابة جريمة. كما أنه لا يوجد بلد يتمتع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر" (1).

وتحدث عن مدير أو رئيس الشرطة الذي تمتد صلاحياته إلى مراقبة الحمامات وأماكن الدعارة (2) ولعله الكاهية الذي كان بمثابة المحافظ العام للشرطة *La haute surveillance de la police* وكان تابع للداي مباشرة (3).

أما كاهية الخزناجي فتحت إشرافه الرقابة العامة للشرطة النهارية بينما أنيطت الشرطة الليلية بالمزوار. ويساعده قائد زواوة الذي أسند إليه جانب منها. ولم يكن هذا الأخير من العنصر الزواوي بل كان تركيا (4).

وتعود أصول التنظيم إلى العهد الأول لتأسيس الدولة العثمانية حيث أوجد منصب "السوباشي" أو قائد الشرطة. إذ أولى السلطان محمد الفاتح عناية خاصة لتنظيم الحراسة الليلية. وعرف الموظف الذي أنيطت به المهمة بعساس. باشي (5).

(1) شالر ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 77 - 78.

(2) نفسه

(3) DEVOULX. *Tachrifat* , Op . cit., p20.

(4) م ش ، ع 45/1 و 38 .

(5) BEHRNAUER, W. "Mémoire sur les institutions de police chez les Arabes, les persans et les turcs", *Journal Asiatique*, T16, 1860.p 115.

وكان التنظيم نفسه ساريا بمدينة الجزائر إذ تؤكد الوثائق وجود منصب سوباشي الذي أسند إلى أعضاء الجيش الانكشاري⁽¹⁾

ووجد موظف آخر وهو "قول آغا" أو "آغا القل" وهو مدير الشرطة الذي شملت دائرة اختصاصاته مراقبة الحمامات ومنازل الدعارة، وكان يشرف على نحو أربعين شخصا مكلفين بالشرطة الداخلية للمدينة أثناء الليل ويخضع للخناجي مباشرة⁽²⁾. وبمدينة قسنطينة وجد قائد القصة الذي كان يقوم مقام المزوار ويعاضده موظف يدعى خليفة الليل⁽³⁾.

1 - 1 - 2 - 1 المحتسب⁽⁴⁾

ارتبطت مهام المحتسب بالحسبة وهي في الأصل وظيفة دينية بحتة نابعة من الأمر القرآني القاضي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ قال عز وجل في محكم تنزيله « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر »⁽⁵⁾.

وعرف أبو الحسن علي بن محمد الماوردي الحسبة بقوله : " الحسبة هي أأمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله⁽⁶⁾ .

(1) إذ جاء في الوثيقة ما نصه : "... المعظم السيد حسين الانكشاري سباشي في التاريخ ابن بابا ابراهيم به عرف أوائل شوال 1200هـ لكن الوثيقة لم تشر إلى مهماته وصلاحياته . م ش ، ع 39 و 14 .

(2) MONITEUR ALGERIEN. 1844 .

(3) VAYSETTES. " Histoire de Constantine " Op.cit., p225.

(4) لقبال موسى ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ، نشأتها وتطورها ، الجزائر ، ش.و.ن.ت ، 1971 .

(5) آل عمران ، آية 110 .

(6) الماوردي ، أبو الحسن علي ، الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، ط 2 ، 1966 .

أما ابن عبدون فقد تحدث عن الاحتساب وعرفه بقوله : " ..الاحتساب أخو القضاء ، فلذلك يجب أن يكون الا من أمثال الناس وهو لسان القاضي وحاجبه وخليفته ووزيره . وإن اعتذر القاضي فهو يحكم مكانه فيما يليق به وبخطته " (1) .

فالمحتسب بمثابة الناطق الرسمي للقاضي ، ويستمد سلطته من مصلحة الدين العليا . وهو الحارس والمسؤول عن السير الحسن للمدينة على المستويين المادي والأخلاقي . ولقد أضحي للمحتسب في العصر الوسيط دور بارز ، واتسعت صلاحياته حيث ارتبطت وظيفته في الدولة الإسلامية في جميع عصورها بوجود الأسواق ... إن السوق بما يتضمنه من بضائع وأسعار ومعاملات يدخل في دائرة مسؤولية المحتسب . فهو صاحب السوق و المهمة الأولى المنوطة به ، مراقبة المكايل والموازين والنشاط التجاري والحرفي كالتأكد من جودة البضائع ومن مطابقة المواد المصنوعة للقواعد المرسومة والمتعارف عليها ، و تسجيل وتقييد الأسعار للحيلولة دون أي تلاعب فعمله عمل ميداني . لذلك تراه يجوب الشوارع حيث تقام الأسواق ، بل إن إحدى المهام المسندة إليه هي تنظيم السوق " (2) . يجب على المحتسب أن يرتب الصانع ويجعل كل شكل مع شكله في مواضع معلومة فهو أجل " (3) .

فما الدور الذي أضحي يلعبه المحتسب بمجتمع مدينة الجزائر في الفترة التي نخصها بالدراسة ؟ إن ما يؤسف له حقا هوسكوت سجلات المحاكم الشرعية عن مهامه إذ لا تشير إلى ذلك البتة ، مما لا يعيننا على إبراز دوره و مهامه . فكل مانعرفه عنه أنه كان يعرف بأمين الحسبة إلى غاية أواخر القرن السابع عشر (4) .

(1)IBN ABDUN ,*Traité sur la vie urbaine* , Op. cit., p 20.

(2)IBN ABDUN ,*Traité sur la vie urbaine* , Op . cit ., p43 .

(3)MARCAIS, G. "Considération sur la ville Musulmane et le Muhtasib". *Recueil de la société Jean Bodin*, Vol.6,1954.p259.

- GAUDEFRY - DEMOMBYNES , " Mélanges sur quelques ouvrages de la hisba", *Journal Asiatique* , 1938.p451.

ويبدو من إشارات جاءت متناثرة في مصادرنا أن المحتسب قام بدور بارز في مسألة التسعير ، إذ ورد في "قانون على الأسواق : " الحمد لله أمرنا صاحب السعادة ،بابا حسن (1) على شأن الصابون وشيخ البلد وسليمان محتسب(كذا)". (2)

وحضر المحتسب جلسة تسعير الزلابيا مع أمين الأمناء والمعلم مسعود وتم ذلك تحت إشراف سلطة الداي . كما أسهم في تسعير بضائع معينة وتحديد اوزان ومكاييل عديدة وعلى وجه التحديد المواد التي كانت من احتكار الدولة كالزيت والصابون (3) .

وكانت بعض من حرف الخدمات كالحمالة والسقاية ، تحت إشرافه المباشر. (4) وحصر دفتر التشريفات صلاحيات المحتسب في السهر على تنفيذ أسعار الأسواق و مراقبة جودة الخبز ، و معاقبة المخلين بالنظام بالجلد على الفور (5) .

وابتداء من الثمانينات من القرن الثامن عشر أضحت سلطته مقيدة لخضوعه لسلطة وكيل الخرج الذي كان يشرف على تثبيت الأثمان ومراقبة الإنتاج فكان "... يطوف المدينة يوميا ويزن الخبز ويراقب الأسعار . وإذا صادف خبازا أخل بالوزن المحدد للخبز ، يستولى عليه ويوزعه على الفقراء ، ويسلط على الخبازين عقوبة الجلد... ". (6)

(1) بابا حسن من الدايات الأوائل ، جاء خلفا للداي الحاج محمد التريكي ، حكم سنة واحدة .

(2) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 و 39-40.

(3) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 و 45-46.

(4) DEVOULX . *Tachrifat* , Op.cit., p22.

VENTURE DE PARADIS , *Alger au XVIII siècle* , p

(5) PICHON , *Le baron. Alger sous la domination française, son état présent et son avenir*, Paris ,Barrois, 1833 ,p168.

(6) VENTURE DE PARADIS , *Alger au XVIII siècle* , p

كما يسهر المحتسب على المصلحة العامة لسكان المدينة ، كصيانة الشوارع ومنع كل ما من شأنه إعاقة حركة المرور وعرقلتها بالمدينة حيث يحضر على الحمالين حمل الأثقال ، وتواجد الدواب بكثرة و اكتظاظها⁽¹⁾ وله صلاحيات الأمر بتدمير البنايات القديمة المهددة بالانهيار ويسهر أيضا على إنارة المدينة. ⁽²⁾

وحافظ المحتسب على بعض المهمات كمراقبة الأسواق من عمليات بيع ، وجودة البضائع ، رغم تعاظم دور شيخ البلد في المدينة ، فالتقارير الفرنسية العائدة إلى السنوات الأولى للاحتلال تخبرنا بأنه : "... يراقب الأسواق ويستفسر المارة عن أسعار المواد والسلع وله أعوان يتفقدون ويفحصون الموازين . ولاداعي إلى القول بأن عقوبات الجلد بالعصا تعقب مباشرة أي جناية يُكتشف صاحبها ... " ⁽³⁾

ويعود تقلص مهامه بمدينة الجزائر إلى دور كل من القاضي وأمين الأمناء و شيخ البلد. فوظيفة الحسبة وإن ظلت قائمة لم تعد منوطة بشخص المحتسب وحده بل أصبح يشاركه فيها أطراف عديدة ، مما قلل من شأنه.

وفي المدن العثمانية ، بوجه عام ، عرفت مهام المحتسب تقلصا ملموسا حيث اقتصر دوره في معظم الأحيان على الإشراف على عدد محدود من الحرف ولاسيما المتعلقة منها بالتغذية ، كالقصابة والفرانين والكواشين ورقابة الأسواق المتصلة بتلك الحرف ⁽⁴⁾ .

لكن ما البيوتات التي أسندت إليها هذه المهمة ؟ وهل كان المنصب وراثيا ؟ لقد تولتها عائلة بن الفراسدي ، كالحاج أحمد بن محمد الفراسدي وعائلة بوطالب التي يظهر أنها توارثتها ، إذ أوكلت إلى عبد الرحمن بن محمد بوطالب به عرف 1719-1730.

(1) PICHON . *Alger* ,,Op.cit., p168.

(2) COLLECTION DES ACTES DU GOUVERNEMENT depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1 oct . 1834 Alger . Imp . du Gouvernement . 1834.

(3) ABRIBAT . " Notes sur la hisba ", *Revue Tunisienne* , 1960 p22.

(4) RAYMOND . *Grandes villes arabes* , Op.cit. , pp 122-123.

وبعد نحو أربعين سنة آل المنصب الى أحمد بن الحاج محمد بوطالب به
عرف 1768. ⁽¹⁾ وكان الحاج علي الجكيكن متوليا للحسبة عام 1222هـ/
1808 ⁽²⁾.

1 - 1 - 2 المزوار

يرجعنا الحديث عن المزوار إلى العهد الموحي وتحيدياً إلى عهد عبد
المؤمن بن علي الذي أحدث تنظيمًا يقضي بجعل علي رأس كل قبيلة شخصين،
عرف كل منهما بالمزوار. وتمتد صلاحيات الأول إلى العناصر الموحدية، أما
الثاني فيشرف على العناصر الدخيلة. وهو نظام سري على جل القبائل ماعدا
القبيلة الأم "هرغة" التي كان على رأسها مزوار واحد. ⁽³⁾

وكان المزوار في العهد الموحي يقوم مقام المحتسب، إذ كانت مهماته
وثيقة الصلة بالحسبة وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والسهر على
الجانب الأخلاقي. وعقب انهيار دولة الموحدين، ظل المنصب قائماً حيث ورثه
الحفصيون والمرينيون والزيانيون. غير أن وظيفته تغيرت تماماً إذ تحول المزوار
إلى حاجب لكنه ظل يقوم بدور المنفذ للأوامر والقرارات الصادرة عن الأمير
والقاضية بمعاقبة المخلين مما جعله يحافظ على جانب من مهام المحتسب التي
كان يؤديها المزوار في العهد الموحي ⁽⁴⁾ وقد أبقى العثمانيون على المنصب،
واستناداً إلى ما ذكره الأسير الإسباني "هايدو" فقد كانت هذه الوظيفة في
الثمانينات من القرن السادس عشر عظمة الشأن. إذ أن تسيير المدينة وإدارتها
خضع لسلطتي المحتسب والمزوار ⁽⁵⁾

(1) م ش، ع 63.

(2) بيت المال، دفتر المخلقات رقم 54، و 9.

(3) DHINA, A. *Les états de l'occident musulman aux XIII - XIV et XV siècles*. Institutions Gouvernementales et administratives, Alger, O. P.U., ENAL, 1984. p148.

(4) Ibid, p149.

(5) HAEDO. "Topographie et histoire", Op. cit., p 469.

أما سجلات المحاكم الشرعية فلا توحى بأي دور بارز للمزوار ، حيث لم نعرش على أية وثيقة تعرضت إلى مهامه أو صلاحياته . فالأسماء التي وقفنا عندها وردت عرضاً في قضايا تعنيهم هم مباشرة ، كتسجيل عقود تحبيس أو عقود بيع وشراء ، أو كشهود في قضايا غيرهم . ورغم الغموض الذي يكتنف دوره ومهامه في العهد الأول ، فإن دفتر التشريفات يخبرنا أنها تقلصت وأضحت في العهد الأخير ، مقصورة على الحراسة الليلية .

وغدا المزوار ، منذ نذ يعرف بقائد الليل وتحت أوامره مساعدون يلقبون "بالحرس" ، بينما يدعى مساعده الأول "باش ساقجي" .⁽¹⁾ " كما يعاضده في هذا الشأن ، قائد يدعى "قائد زاوة" . وأضحى المزوار القائد الأعلى للشرطة الليلية ، ويطلع علي ما يجري بالمدينة نهاراً بواسطة مساعديه . وفي كل صباح يعرض تقريره للدائي ، عما شهدته المدينة خلال الأربع والعشرين ساعة المنصرمة .⁽²⁾ وكان له سجن خاص يقع بسوق المقفولية⁽³⁾ . يزج فيه من يقترب أخطاء كالخروج إلى شوارع المدينة بعد صلاة العشاء دون استعمال الإنارة⁽⁴⁾ ، كما ينيط به الدائي تنفيذ عقوبة الإعدام والجلد على جميع مرتكبي المخالفات من الأهالي .

لكن مع نهاية القرن الثامن عشر قل شأن وظيفة المزوار وغدت غير مستحبة لما أنيطت به مراقبة نساء الدعارة . وتكاد المصادر الغربية كلها تركز على أن هذه الوظيفة القليلة الشأن لم توكل سوى للعناصر المحلية . وفي الواقع فإن الإدارة المحلية بوجه عام أنيطت بالعنصر المحلي .

ومن بين الذين تولوا مهمة المزوار نذكر إبراهيم بن الحاج يحيى عام 1748 الحاج إبراهيم المزوار عام 1780⁽⁵⁾ والحاج محمد العباسي المزوار 1801 وحمدان الجري المزوار 1804⁽⁶⁾

(1) DEVOULX . *Tachrifat* , Op. cit, p22.

(2) Ibid, p23.

(3) SHAW. *Voyage dans la régence* , Op. cit., pp 175 - 176.

(4) م . ش . 45/1 و 38 .

(5) بيت المال دفتر 46 ، و 112 .

(6) المصدر السابق ، دفتر رقم 10 و 135 - 136 .

وفي ظل نظام ميزته ثنائية المدني - العسكري وطبعته الصرامة عرف الوضع العام الهدوء وعاش المواطن راحة واطمئنانا. ولم تشهد المدينة اضطرابات أو قلاقل "... ولا وجود للصووص إلا نادرا، والجرائم والاعتصاليات تكاد تكون منعدمة ولا يمكن أن تفلت أية جريمة. وتنير المدينة مصابيح خافتة قليلة، وهي بعيدة بعضها عن البعض وتغلق كل الشوارع تقريبا بباب وهو الشيء الذي وفر الأمن والراحة للمواطن في منزله..." (1)

وعقب الاحتلال الفرنسي نوه "Genty de bussy" وروزي "Roze" " بنظام الشرطة وفعاليتها حيث كتب يقول: "لقد كانت الشرطة قبل الاحتلال نشيطة، وحازمة ومهابة، الشيء الذي جعل الناس لا يعرضون أنفسهم لتحمل مثل تلك العقوبات إلا نادرا (2).

وفي ختام الحديث عن النظام العام يمكن القول إن السهر على السير الحسن للمدينة وتحقيق الأمن غير مقصور على شخص معين، إذ لا أحد له الإشراف المباشر على ذلك. وتقاسم مهام الشرطة موظفون مدينيون وآخرون عسكريون، حيث أداها البعض عن طريق الالتزام وأداها البعض الآخر في إطار انتمائه للجيش كالكاهية و الخزناجي والآغا .

(1) VALLIERE, C.Ph. . *Mémoire sur Alger 1781*, publié par L. chaillou . Toulon , Impnouvele 1974, p 14.

(2) GENTY DEBUSSY, (M.P). *De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger*, 2T, 2 Ed, Paris 1839. T2,p404.

- ROZET, M. *Voyage dans la Régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique du Nord*, 3T, Paris, Bertrand, 1833.T3,p11.

خضع تنظيف شوارع المدينة إلى تنظيم محكم و دقيق للغاية . وهو تحت الإشراف المباشر لقائد الزبل الذي يعود إلى عام 1597⁽¹⁾ وخضع رأسا لسلطة الداي . ويعاضده في مهمته عدد من الموظفين . وكان النظام يقضي بإلزام السكان قواعد وضوابط محددة . وتفيدنا المصادر الغربية بأنه كان لقائد الزبل في الفترة المتأخرة فريق مساعد ، قوامه ثلاثون شخصا مكلف بمهمة تنظيف شوارع المدينة . (2)

وكان تنظيف المدينة ، عملية يومية ، إذ يمر الساهرون على ذلك في كل صباح بالبغال " أو الحمير " وعلى ظهرها " الشواري " ، ثم يحملون ما جمعوه من قمامات الى خارج المدينة حيث يتم تفريغها في موضع عرف "برج الزوبية" أو البرج الجديد الواقع شمال المدينة . (3)

وتميز النظام بالصرامة حيث فرض على السكان الإلتزام بقواعد وضوابط معينة مثل وضع القمامات في كوات أعدت للغرض خصيصا . وكان يسلط على كل متهاون عقوبات صارمة تختلف طبيعتها ، من غرامة مالية الى عقوبة الجلد . واكتست عملية تنظيف الشوارع بصورة منتظمة أهمية بالغة . (4) ويبدو أنها أنيطت بالعنصر التركي دون سواه . فكل الأسماء التي رصدناها كانت تركية فهذا حسن التركي الذي تولى المهمة في فترة سابقة لعام 1220⁽⁵⁾ وذاك خليل التركي جقباقي الذي تولى الوظيفة في 1230⁽⁶⁾

(1) م ش ، ع 140

(2) MONITEUR ALGERIEN. 1844

(3) RAYMOND. Grandes villes ,Op.cit.,p149.

(4) نفسه .

(5) بيت المال ، دفتر رقم 10 و 135 .

(6) المصدر السابق ، دفتر رقم 42 ، الدفتر غير مرقم .

وقد انعكس ذلك التنظيم المحكم على واقع المدينة فأضحت نظافة المدينة محل تنويه وإشادة من عدد من المعاصرين ممن زاروا المدينة ، بل إن بعضهم اعتبرها "أنظف مدن بلاد المغرب"
(1) " *L'Hygiène urbain était précaire sauf à Alger* ."

وتشير الوثائق إلى موظف آخر يدعى قائد الشوارع كالمكرم أحمد قايد الشوارع بن عبدالله (2) ولسنا ندري ما العلاقة بين قائد الزبل وقائد الشوارع ؟ فهل كانت مهمة قائد الشوارع تتمثل في السهر على مراقبة نظافة الشوارع ؟ وهل خضع الأول للثاني ؟ أم أن هناك تكاملا في المهام ؟.

1 - 2 - 2 - 2 تزويد المدينة بالمياه.

تعد مدينة الجزائر إحدى المدن العربية الثلاث التي زودت بالمياه عن طريق نظام القنوات الموصلة للمياه داخل المدينة . وإذا كانت كل من حلب وتونس قد استفادت من تجهيزات سابقة للعثمانيين فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمدينة الجزائر التي لم تكن تتوفر علي أي نظام يضمن توفير المياه بها قبل مجيء العثمانيين (3) .

أولى الحكام عناية خاصة لمسألة توفير المياه بالمدينة منذ العهد الأول فلم يكفد ينقضي النصف الأول من القرن السادس عشر حتى أنشأ حسن بن خيرالدين قناة بلغ طولها 3800 م أضحى تمويل عدة مرافق منها تسعة وعشرون سبيلا والشكنة الجديدة أو "التحتانية" فضلا عن قصر الجينية (4) .

(1) ARNOULET, F. " Structure urbaine et essai démographique de Tripoli de barbarie, de Tunis et Alger au XVIII Siècle", *Arab Historical Review For Ottoman Studies*, n° 9-10, 1994, p19.

(2) م ش ، ع 2/6.

(3) RAYMOND. *Grandes villes* ,Op.cit.,p150.

(4) Ibid , p163.

وتواصلت المجهودات إذ بنى أعراب أحمد باشا قناة ساقية بير طريلية
وقصد هذا الحاكم من إنشائها تأمين مياه الشرب للجزء الشمالي من المدينة
المهددة آنذاك من طرف الاساطيل الإسبانية و بلغ طولها 1700م . (1)

وإذا كانت مسألة توفير الماء إحدى المسائل التي أولاها الحكام عناية
قصوى فلا بد من الإشادة في هذا الصدد بالدور المميز للداي علي باشا
نقسييس الذي يعود له الفضل في إنشاء ثلاثة عشر سبيلا عقب الزلزال الرهيب
الذي تعرضت له المدينة.. وقد نوه بمجهودات الرجل وبعظمة الإنجاز، الإسباني
"كانو ألنزو" Cano Alonzo بقوله "... فيما مضى لم يكن عدد العيون بالمدينة
كافيا لسد حاجات سكانها لكن اليوم تتوفر المدينة على مياه أوفر وأنقى مما
تتوفر عليه مدينة مادريد ..." (2)

كما قام الداي محمد باشا المجاهد ببناء قناة الحامة ، وكان ذلك أحد
المآثر العمرانية الهامة التي حققها لصالح سكان المدينة : "... ومن خيراته انه
أتى بماء الحامة للبلاد (للمدينة) وبنى له ساقية ، وأوقف عليه أوقافا لخدمة
مجرى الماء إن فسد ، وأمر بتفريقه على أبراج باب الجهاد ، وعلى المساجد
والقشل العسكرية ، والمضات للوضوء ، ومابقي فرقه على العيون بزقاق البلاد ،
يملاء الناس منه للديار، وهذا الماء كان يأتي من قبل للبلاد، إنما كان
ضعيفا..." (3)

وأخذت الاحتياطات بشأن تزويد المدينة بالمياه في الفترات الصعبة أيضا
كحدوث الزلازل أو وقوع هجومات أوروبية ، أي تحسبا لأي حصار يُضرب على
المدينة من طرف الأعداء .

(1) سعيدوني ،ناصر الدين . " من المظاهر الاثرية المندثرة بفحص مدينة الجزائر في العهد
العثماني، بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ نورالدين حاطوم ، تحرير ناظم
كلاس ، دمشق ، دارشمال للطباعة والنشر ، 1992 . ص 169 .

(2) CANO ,A. *Histoire d'Alger et de la Régence en 1769*. Traduction et étude critique
D.E.S. présenté par Maryse Gabrielle Bounaure, Aix-En- Provence .p101.

(3) الشريف الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 24 .

فطلب من السكان إنشاء أحواض منزلية "Citerne" واستنادا إلى تقدير يعود إلى 1840م فقد توفرت مدينة الجزائر على مئة وألف 1100 حوض توزعت على ألفي (2000) منزل أي أن نسبة 55٪ من المنازل كانت لها أحواضها الخاصة وكان معدل استيعابها *Contenance* سبعين مترا مكعبا (1).

كما تميزت المدينة بوفرة العيون. إذ أكدت دراسات عدة على أن عدد العيون بالمدينة تجاوز "المائة" (2). من ذلك عين عبدالله العليج ، وعين شاه حسين ، وعين مراد قورصو، والعين المزوقة والعين الحمراء . وقد أشاد العديد بأهميتها العددية وبجمالها سواء داخل المدينة أم خارجها (3) ونوه دي لاماي في مذكراته بعذوبة مياه المدينة :

Ce qu'il ya de mieux à Alger , c'est la qualité de l'eau (4)

وأحدثت مصلحة خاصة للإشراف على القنوات والعيون وكل ما يتصل بها، يتصدرها موظف يدعى قائد العيون. وتشير الوثائق إلى موظف آخر وهوناظر الماء ولسنا ندري ما العلاقة بينهما . وقد أوقفت لصالحها ممتلكات عديدة. (5)

(1) RAYMOND , Grandes villes ,Op.cit,p164.

-DALLONI, M." Le problème de l' alimentation en eau potable de la ville d'Alger " *Bulletin de la société de géographie d'Alger*, 1928 .

(2) بالحميسي ، مولاي ، مدينة الجزائر من خلال مياهها من القرن 16 إلى القرن 19، الجزائر ، م ، و ، ن ، 1998 ، ص 13.

(3) نفسه .

- سعيدوني " من المظاهر الاثرية"، سبق ذكره ، ص 169 .

(4) EMERIT, M. " Alger en 1800 d'après les mémoires inédits de la Maye", *Revue d'Histoire Maghrébine*, 1974.p175

(5) AUMERAT , A F. "la propriété urbaine et le bureau de bienfaisance musulman", *Revue Africaine* , 1897, p175.

يظهر مما سبق ان تزويد المدينة بالمياه ووفرتها كان إحدى الانشغالات الأساسية للحكام الشيء الذي جعل مدينة الجزائر، عام 1830، إحدى المدن ذات موارد مائية معتبرة بل فاقت متطلبات وحاجات السكان .⁽¹⁾ وأدت هذه الشبكة المائية دورا خاصا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمدينة نظرا لتلبية حاجة الأفران والحمامات والفنادق والقشلات والدكاكين.⁽²⁾

(1) RAYMOND , Grandes villes ,Op.cit,p164.

(2) سعيدوني "من المظاهر الاثرية ، سبق ذكره ، ص 169 .

2_ 1 جهاز القضاء : ثنائية النظام

لقد أضحي القاضي يلعب دورا هاما في المدينة حيث يبدو جليا من وثائق المحكمة الشرعية أن دائرة مهماته اتسعت فهو قاضي الأحوال الشخصية والمشرف على الأوقاف والأحباس وعلى البيع والشراء، فبالمحكمة يتم تسجيل عقود البيع والشراء والقروض وما الى ذلك "... بل ويتم إضفاء الشرعية على تلك المعاملات (1).

وإذا كانت وظيفة القاضي وظيفه دينية في الأساس فإن صلاحياته امتدت إلى مختلف مجالات الحياة . فهو لا يعاقب المخلين بالقانون فحسب بل يفصل في الخلافات ، وينظر في الاحتجاجات ، ويراقب ويرعى شؤون القاصرين ويسهر بنفسه على النساء الأراامل واليتامى .

ولم يكن القاضي مجرد حكم ، بل هو موظف سامي له مسؤوليات ادارية واقتصادية فالقرارات الصادرة عن السلطة المركزية أي عن الباب العالي والمتعلقة بالحياة الاقتصادية كانت توجه إلى القضاة (2) .

لقد اتسعت إدارة اشرافه لتشمل جميع خصوصيات المجتمع في مختلف المدن العربية . ويمكن تصوير العلاقة بين القاضي والطوائف من خلال دوره البارز في عملية تعيين شيوخ الحرف المختلفة ، فقد كان لا يتم اختيار الشيخ من قبل أعضاء الطائفة إلا بعد موافقة القاضي والشيء نفسه ينطبق على العزل، وكانت فعاليات الطوائف وممارساتها المختلفة من تحديد أسعار وعزل أعضاء

(1) غطاس ، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر ، العهد العثماني ، انسانيات وهران عدد 3، 1997 ، ص 71 .

(2) MANTRAN, R. "Règlements fiscaux Ottomans. La province de Bassora J.E.S.M.O. TX. 1967, pp 216-217.

من الطائفة وتعيين أعضاء لممارسة المهنة ،وتحديد قواعد ومواصفات محددة وغير ذلك تتم تحت اشراف القاضي ومراقبته .⁽¹⁾ وفي نزاعات وخلافات التنظيمات الحرفية فبمقر المحكمة الحنفية يتم الفصل في النزاعات والخلافات المتعلقة بالحرف والصنائع كالخلاف الذي وقع بين جماعات القزازين والحرارين والصباغين⁽²⁾.

وتميز القضاء بمدينة الجزائر بالازدواجية . فثمة قاضي حنفي وآخر مالكي . إذ بارتباط الجزائر بعاصمة الخلافة عام 1519 أضحي المذهب الحنفي المذهب الرسمي⁽³⁾ وغدا منذئذ تعيين الهيئة الدينية المشرفة عليه أمرا ضروريا لتسيير ومعالجة قضايا وأمور الطبقة الحاكمة في بادئ الأمر ثم الأهالي فيما بعد، إذ كشفت لنا وثائق المحكمة الشرعية على أن عددا هاما من سكان مجتمع مدينة الجزائر فضل المذهب الحنفي في قضايا الوقف لما تميز به من مرونة⁽⁴⁾ وكلاهما ينظر فيما يعرض عليه من قضايا يوميا . وكانت المحكمتان متساويتين في اختصاصاتهما⁽⁵⁾ . واشتملت كل واحدة منهما على عدد من العدول والخوجات . ولم يكن لهؤلاء القضاة سلطة قضائية على جميع أفراد المجتمع ، فالمؤسسة العسكرية كانت لها محكمتها الخاصة .

(1) مثلما يبدو من الاتفاقات الواردة في قانون على الأسواق .

(2) انظر الملاحق : قسم عقود مختلفة ، وثيقة رقم 2 ، ص 203 .

(3) في مصر مثلاً أحدث التغيير في نظام القضاء عقب دخول العثمانيين مباشرة حيث ألغي نظام القضاة الأربعة الممثل للمذاهب الأربعة واستبدل بنظام قاضي القضاة . وغدا تعيين قاضي القضاة يتم رأسا مناسطنبول ، وحددت ولايته بسنة أو سنتين .

(4) غطاس ، القضاة ، سبق ذكره ، ص 374 .

(5) كانت جلسات القاضي الحنفي تعقد بجامع السيدة في العهد الأول ثم أنشأت المحكمة الحنفية في حدود عام 1758 حيث وجد مقرها بالرحبة القديمة مثلما يطلعنا به ما جاء في أحد العقود : " ... بعد صدور التحبيس من الولية عايشة بنت اوسطى مصطفى الأندلوسي لجميع الدار مع علويها المستخرج منها الكاينة بالرحبة القديمة التي هي الآن معدة لجلوس القضاة الحنفية ... " أما جلسات القاضي المالكي فكانت تتم بالجامع الأعظم .

ويظهر من خلال تتبعنا لنشاط القضاة ان ولايتهم كانت غير محددة . وسرى ذلك على القضاة الأحناف أيضا على خلاف ما وجد بمدن عربية أخرى فبالقاهرة مثلا، حددت الولاية ما بين سنة وستين .

وعرف المنصب بمدينة الجزائر استقرارا إذ طالت ولاية بعضهم كالقاضي "محمود بن أحمد" إذ دامت أزيد من عقدين (1731-1750) ، بيد أن ولاية البعض الآخر كانت وجيزة جدا إذ لم تتجاوز السنة الواحدة كما هو حال القاضيين محمود بن عيواض و"حسين بن فضلي" .⁽¹⁾ وليس من الهين معرفة أسماء الأسر التي تولت القضاء المالكي على نحو دقيق حتى نعرف فيما إذ كان مبدأ توريث المنصب هو السائد . إذ عسرت الطريقة المعتمدة في تسجيل العقود من متابعة ذلك ، لاكتفائها في أغلب الأحيان بذكر عبارة : "...الشيخ الامام العالم العلامة الهمام قاضي المالكية ومحرر القضايا الدينية الواضع اسمه فيه معقودا بعلامة.." .⁽²⁾

ومن بين العائلات التي تولت القضاء المالكي في المرحلة مجال الدراسة نذكر ، عائلة المانجلاتي وعائلة بن مالك . ووقفنا عند أسماء أخرى مثل القاضي مصطفى 1162 ، والقاضي الطاهر بن محمد بن علي 1177-1179 والقاضي محمد بن أحمد 1222 ، والقاضي محمد بن ابراهيم 1234-1249⁽³⁾

لكن منصب القاضي الحنفي لم يتحول على ما يبدو إلى منصب وراثي في أسر معينة على غرار المناصب الحساسة الأخرى ، حيث توارثت بعض الأسر الجزائرية الإفتاء الحنفي كأسرة "ابن العنابي" والأفتاء المالكي ، كعائلة قدورة ، وعائلة بن الأمين . كما توارثت عائلة بن عمار الأندلسية النظر على أوقاف الحرمين الشريفين . وأسرة سيدي محمد الشريف الزهار نقابة الأشراف .⁽⁴⁾ وهو أمر يدعو إلى التساؤل .

(1) غطاس ، القضاة ، سبق ذكره ، ص 374 .

(2) انظر الملاحق : قسم المرافعات .

(3) م ش ، علب مختلفة .

(4) سيأتي الحديث عن نقابة الأشراف .

إن إحدى المؤسسات العليا التي وجدت بمدينة الجزائر غير أنها ظلت مجهولة رغم الدور البالغ الذي قامت به في المدينة "مؤسسة المجلس العلمي"⁽¹⁾. إن بدايات إنشاء هذه المؤسسة غير معروفة على وجه التحديد لكن أحد العقود يخبرنا بأن جلساته كانت تعقد في العهد الأول بضريح الولي الصالح سيدي عبد الرحمان الثعالبي⁽²⁾ ثم انتقل مقرها إلى دار الإمارة العلية قبل 1036هـ / 1636م⁽³⁾ وظلت الجلسات تعقد بدار الإمارة لما يقرب من خمسين سنة أي ما بعد 1082هـ. وفي الثمانينات من القرن السابع عشر انتقل مقره إلى الجامع الأعظم 1099هـ⁽⁴⁾ وظل كذلك حتى السنوات الأولى من الاحتلال⁽⁶⁾.

ويخبرنا فانتور دي بارادي أن جلسات المجلس كانت تعقد يوم الخميس وهي دورية أسبوعية⁽⁷⁾. ويضم المجلس على التوالي ممثلي الهيئة الدينية بشقيها الحنفي والمالكي، فهناك المفتي والقاضي لكل مذهب .

(1) لقد سكنت عنها المصادر المحلية نفسها ، "كالمرآة" و "مذكرات الشريف الزهار". غير أن "فانتور دي بارادي"، الذي تعد الأخبار التي وافانا بها عن مجتمع مدينة الجزائر جديرة بالثقة، أشار إلى دوره وسماه "المجلس الشريف" وهو المصدر الأوروبي الوحيد الذي تعرض إلى ذلك .

- VENTURE DE PARADIS . Alger Tunis ,Op . cit. p 25 .

(2) جاء في نص الوثيقة ما يلي : " ... وعقد لها بسبب ذلك مجلس علمي بجامع الشيخ البركة المتبرك به وبضريحه السيد عبد الرحمن الثعالبي ... " م ش ، ع 119-120

(3) م ش ، ع 119 - 120 .

(4) المصدر السابق ، ع 47/2 و 4 .

(5) المصدر السابق ، ع 1 .

(6) المصدر السابق ، ع مختلفة ، 53 ، 69 ، 101 ، 135 ...

(7) VENTURE DE PARADIS . Alger et Tunis ,Op. cit., p 25 .

كما يحضره أحد رجال الجيش الانكشاري برتبة باش آياباشي . أما عن صفة حضور هذا الأخير والداعي الى ذلك ، فهو بمثابة الممثل للهيئة العسكرية وهو ما توضحه الوثائق بجلاء حيث نقرأ ما يلي : "... باش آياباشي الموجه من قبل العسكر المنصور لحضور المجلس المذكور ... " . (1)

وظلت التشكيلة نفسها ، حيث لم يطرأ عليها أي تغيير خلال هذه السنوات المديدة . وما يشد الإنتباه هو غياب ممثلي الفعاليات الاقتصادية في هذا المجلس ، ويلاحظ أيضا غياب أمين البنائين الذي لعب دورا بارزا في المدينة ، ولاسيما وأن بعض القضايا المطروحة على المجلس وطيدة الصلة بصلاحياته واختصاصاته . فالطابع الغالب هو الطابع الديني - العسكري .

والمجلس بمثابة محكمة عليا أو محكمة استئناف ، أو "ديوان للمظالم" إذ يسند إليه الفصل في الخلافات والنزاعات العالقة التي عجز عن الفصل فيها القاضي . ويظهر من خلال تشكيلته ومن خلال القضايا المعروضة عليه أنه هيئة دينية ومدنية وعسكرية في آن واحد (2) . إذ تفيض وثائق المحكمة الشرعية بالمرافعات التي قدمت سواء من طرف الرجال أو النساء حول قضايا عديدة ، كالوقف و البيع والشراء والإرث (3) بل وتعرض على مستوى المجلس حتى القرارات المتخذة على مستوى أعلى سلطة ، ولو كانت ذات طابع اقتصادي - تجاري . فلما جدد "الداي علي باشا" سوق الدخان عام 1764م وحدد أسعار كراء حوانيت السوق المحبسة ، عن طريق شيخ البلد عرض ذلك على المجلس الذي أعطى موافقته واقراره للقرار (4) .

(1) ذكر فريد خياري ان المجلس يتشكل من أعضاء من الديوان يرد ذكرهم في البداية . لكننا في الواقع لم نعثر على أية وثيقة تثبت ذلك . بينما ذكر د سعد الله أن الباشا كان يحضره أو نائبه . حول هذا الموضوع انظر الملاحق ، قسم المرافعات .

(2) م ش ، ع مختلفة .

(3) غطاس ، القضاة ، سبق ذكره ، ص .

(4) انظر الملاحق ، قسم المرافعات وثيقة رقم 1 ، ص 168-169

لكن الدكتور "سعيدوني" ينعتها "بالهيئة التشريعية لمؤسسة الأوقاف" (1).
صحيح أنها هيئة علمية لها حق مراقبة وإقرار ما تراه ضروريا للمحافظة على
الوقف من الضياع أو الإلغاء لكن صلاحياته لم تقتصر على قضايا الوقف (2).
وقد أشاد الفرنسيون في السنوات الأولى من الاحتلال بأهمية هذه الهيئة
ومقدرة العلماء الجزائريين وكفالتهم (3)، مما جعل البعض يقصدهم من تونس
ومن المغرب للنظر في قضاياهم (4).

(1) انظر ، الملاحق ، قسم المرافعات ، وثيقة رقم 2 ، وثيقة رقم 5 ، وثيقة رقم 6 .
(2) سعيدوني ناصر الدين ، موظفو مؤسسة الاوقاف بالجزائر آواخر العهد العثماني من خلال وثائق
الارشيف الجزائري ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد 57-58 ، 1990 . ص 177 .

(3) ROZET, M. *Voyage dans la Régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique du Nord*, 3T, Paris, Bertrand, 1833.

(4) لسنا ندري إن وجدت هيئة مماثلة لها في المدن العربية الأخرى ؟

2-2 مؤسسة بيت المال

تعد مؤسسة بيت المال إحدى المؤسسات الهامة بمدينة الجزائر. يتصدرها موظف يقع اختياره من العنصر التركي يدعى بيت المالجي . وتمثلت مهمته مثلما حددتها لنا الوثائق فيما يلي : " النظر على شغل الموارد المخزنية وبيع ما هو على ملك بيت المال من الدور والأراضي والأجنحة داخل الجزائر وخارجها " . ويساعده قاض وموثقان وكاتب ضبط ومسجلون .

أحدث الحكام مؤسسة بيت المال منذ العهد الأول . فمنصب الناظر على شغل الموارد المخزنية سابق لفترة 971هـ / 1563-1564 ومن الأسماء الأولى التي أطلعنا بها وثائقنا يمكن الإشارة إلى " القايد عادل بن خضر التركي ⁽¹⁾ والقايد سعدي خوجة والقايد صفا بن عبد الله 989هـ / 1581-1582 ⁽²⁾ .

وتتولى هيئة بيت المال مراقبة تركات جميع الأشخاص الذين يتوفون أو الذين يطول غيابهم فيُعدون بذلك في عداد الموتى . ولا يؤذن بدفن أي ميت إلا بأمر من بيت المالجي . ويقوم الأولياء بتقديم جل المعلومات المتعلقة بالميتوفى .

وحينئذ تحدد مؤسسة بيت المال حقوق الورثة . وفي حالة غياب الورثة فإن القاضي الخاص يقوم ، صحبة أحد المسؤولين السامين ، بتعيين وكيل يمثلهم . كما يقوم بتعيين أوصياء على القاصرين إن وجدوا . وإذا كانت هناك وصية ما ينفذ محتواها بعد تسجيلها والتأكد من صحتها .

عندئذ يؤذن بحمل الميت إلى مثواه الأخير . ويتوجه الموثقان إلى مقر سكن المتوفى لإحصاء وجرد ما اشتمل عليه البيت . بينما تحفظ الأشياء الثمينة من مجوهرات وغيرها ، خشية ضياعها الى أن يحضر كل الورثة ⁽³⁾ .

(1) م ش ، ع 10 ، 23 ، 41

(2) المصدر السابق ، ع 74/75 .

(3) حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة ، سبق ذكره ، ص 134 .

ثم تلي ذلك عملية بيع المخلفات بالمزاد العلني بسوق الدلالة كما يبينه نص تصفية التركة التالية : "... ثم بيعت جميع الأسباب والقش والأواني والخزانتين والكتب المذكورة بسوق الدلالة من بلد الجزائر المحروسة على يد المقدم والوكيل المذكورين وبحضور شهيديه بعد النداء على كل فرد من أفرادها عينا عينا ووقوفه على آخر مزايد فيه ... " (1) ويفهم من العديد من الحالات أنه لا تتم تصفية التركة قبل الأربعين إذ يقطع منها مصاريف وتكاليف الأربعين .

وإذا لم يترك الشخص المتوفي وارثا حاضرا أو غائبا ، تحسم المصاريف المترتبة عن دفنه وتدفع ديونه إذا كانت عليه ديون ، ثم تنفذ رغباته الأخيرة إذا كانت لا تتجاوز المقدار الذي ينص عليه الشرع لأنه لا يملك التصرف إلا في ثلث أملاكه ، هذا حتى ولو ترك أقرباء أما الثلثان الباقيان فيضمان إلى أملاك الدولة .

وإذا كان الميت غريبا ، أو أجنبيا ، أو مجهولا أو كان أهله غائبين فإن هذه الهيئة تمثلهم ، إذ تبيع التركة بالمزاد العلني وتحتفظ بالقيمة "كوديعة مقدسة" بعد أن تخصم منها المصاريف التي يجب ألا تتجاوز نسبة سبعة بالمائة لتدفع كأجور لكاتب الضبط والموثق من جهة ومصاريف البيع بالمزاد العلني إلخ من جهة أخرى . . . ويودع المبلغ في صندوق عمومي ، ويسجل مقداره في ثلاث سجلات (2) ، وليس في إمكان أحد التصرف فيه إلا بإذن شرعي .

وتعرف مؤسسة بيت المال في الفترات الصعبة ، لاسيما عند ظهور وباء الطاعون وما يخلفه من وفيات ، نشاطا كثيفا يفوق نشاط باقي المؤسسات إذ تقوم بإحصاء الموتى وتسهر على تجنب الفوضى التي قد تنجم عن كثرة الوفيات كما أنها هي التي تتولى التركات المهملة وتقوم بعمليات تقسيم الميراث . (3)

ولم تشكل " المصادرات " بأي حال من الأحوال ، مصدر دخل أساسي لمؤسسة بيت المال مثلما روجت ذلك بعض الكتابات . ويظهر أنها مست بوجه خاص الطبقة الحاكمة ، من دايات ، وبايات ، الذين يتعرضون إلى غضب الجيش

(1) انظر الملاحق ، القسم الخاص بالتركات

(2) وهي دفاتر المخلفات التي اعتمدها مصدرا أساسيا في هذه الدراسة .

(3) حمدان ، المرأة ، سبق ذكره ، ص 134 .

من ذلك مصادرة أملاك اهجي مصطفى بلكباشي الدولاتلي (1) وأملاك الداى عمر (2) وصالح باي (3). كما تعرض عدد من الأثرياء من أعيان التجار إلى المصادرة إذ جاء في إحدى الوثائق ما نصه : "...الحمد لله جملة ما دخل لدار الإمارة من أثاث البربري والترجمان وغيرهما فما بيع بـدكان بيت المال على يد السيد محمد بيت المالجي... وذلك أحد وسبعون ألف ريال وستمئة ريال دراهم صغار..." (4)

ويعد منصب "بيت المالجي" من أهم وأخطر المنصب في الحكومة الجزائرية. نظرا للصلاحيات الممنوحة له. ويوحى لنا ما جاء في المرأة أنه خضع لنظام الإلتزام حيث يدفع صاحبه إلى بيت المال مبلغا يتجاوز بثلاثين المبلغ المفروض دفعه على الباى. "وكانت سلطته تبعث الرعب في النفوس بحق". ويضيف حمدان خوجة أن إحدى الأسباب التي دفعت بالأهالي إلى وقف أملاكهم لصالح المؤسسات الدينية هو التهرب من سطوة بيت المالجي : "...وقد جرت العادة في هذا البلد أن يقوم الأشخاص الذين يريدون التهرب من سطوته بوقف أملاكهم على الحرميين الشريفين، متى لم يكن لديهم مال شرعي. وهذا الترتيب يحرم بيت المال من أي قسط من التركة..." (5)

وقد أسندت هاته المهمة الحساسة والخطيرة في آن واحد للعنصر التركي فالوظيفة رغم طابعها المدني تولاه رجال من الجيش الإنكشارى، وكانوا يختارون في العهد الأول من صنف الأغوات القائد رمضان آغا بن عبد الله، والحاج مصطفى آغا ابن محمد التركي 1082 و الحاج مرتضى آغا بن علي

(1) يتعلق الأمر بالحاج مصطفى باشا الذي تولى السلطة فيما بين 1700-1705. انظر الملاحق، قسم عقود مختلفة، وثيقة رقم 1: : مصادرة أملاك اهجي مصطفى بلكباشي الدولاتلي، أواخر حجة الحرام 1117 هـ / افريل 1706.

(2) بيت المال،، دفتر 54، و 207

(3) المصدر السابق، دفتر 35، و

(4) المصدر السابق، دفتر 54، و 24

(5) حمدان بن عثمان، المرأة، سبق ذكره، ص 134

التركي 1085 و الأمين المعظم الحاج محمد آغا عرف كوكجي ابن عبيد
التركي 1123 ومع نهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر أصبح المنصب في
صنف البلكباشية ، كالحاج أحمد بلكباشي بن ولي التركي 1747 م و الحاج
علي البولكباشي بن رمضان التركي 1786 م و كادت أن تكون مقصورة عليهم ،
بل وظلت حكرا عليهم لأسباب عديدة ولعل أهمها عدم اقتصار صلاحياته على
تصفية أملاك الأهالي فحسب بل امتدت إلى كل فئات المجتمع بما في ذلك
الفئة الحاكمة والجيش الانكشاري .

فعدم التمييز أو الفصل في مجال الإشراف على تصفية مخلفات وتركات
الجيش وبقية الشرائح الاجتماعية وإناطتها كلها بشخص واحد ، جعل المنصب
حكرا على العنصر التركي .

بينما في بعض المدن العربية كان الفصل بينهما واضحا ، حيث خصص
لشأن تصفية تركات المتوفين من العسكر موظف يدعى "القسام العسكري" (1) .
و فضلا عن ذلك فإن الأمر على جانب من الأهمية ، فهو يخص حفظ
وصيانة أموال القاصرين والغائبين . ولم تكن ولاية بيت المالجي محددة بفترة
معينة . فالقائد رمضان آغا بن عبدالله تولاهما لماتربو عن سبع سنوات 1045هـ -
1052هـ (2) والسيد الحاج حسين بن محمد التركي (3) والحاج علي البولكباشي
بن رمضان التركي نجده من ما قبل 1195 إلى 1206 (4) . لكن السلطة لم تكن
ترى بعين الرضا إلى مسألة البقاء لمدة طويلة في هذا المنصب الحساس . ففي
أحيان كثيرة كانت الولاية قصيرة .

وكان المنصب يدر أموالا طائلة على أصحابه فقد خلف الحاج علي بيت
المالجي المتوفى قبل شهر قعدة 1206هـ / ثروة مذهلة بلغت 13343 ريالاً .

(1) رافق ، عبد الكريم ، سجلات التركات (المخلفات) كمصدر للتاريخ الاجتماعي و الاقتصادي
مثال من دمشق 1205-1209 1791-1795 . بحوث ودراسات في التاريخ العربي دمشق ،
1992 . ص 173 .

(2) م ش ، ع 106-107 ع 76 ،

(3) المصر السابق ، ع 16

(4) بيت المال ، دفتر المخلفات ، رقم 35 و 200 .

أما حسين بيت المالجي المتوفى فقد كان أغنى واحد في الفترة ما بين 1817-1826. (1)

وصفوة القول تقوم مؤسسة بيت المال مقام صندوق عمومي، فما تجنيه من أموال يستخدم في الأعمال الخيرية كدفن الفقراء والأجانب الذين لا مأوى لهم، وفي مساعدة المعوزين ودفع أجور الأساتذة وتقديم المساعدات للمؤلفين والطلبة المعدومين، وفي دفن الفقراء والأغراب إلخ (2). فمؤسسة بيت المال تساهم في مجالات شتى، ومن ثمة يعد صندوق بيت المال أحد مصادر الانفاق (3).

(1) انظر القسم الرابع، الفصل الأول، الثروات ومستويات المعيشة.

(2) حمدان بن عثمان، المرأة، سبق ذكره، ص 134.

(3) لمزيد من الأخبار عن دور مؤسسة بيت المال في الجزائر في العهد العثماني: راجع: سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر. 1979. الفصل الخاص بمصادر الانفاق.

2- 3 مؤسسة الأوقاف

ارتبط جزء هام من الخدمات العمومية ، والمرافق القائمة بالمدينة ارتباطا وثيقا بمؤسسة الأوقاف .⁽¹⁾ حيث شكلت مداخيل الاملاك الموقوفة المصدر المالي الوحيد للإنفاق على تلك المؤسسات إذ لم تخصص السلطة ميزانية معينة لذلك . فاستمرار المؤسسات الثقافية بأنواعها من مساجد وزوايا وغيرها⁽²⁾ في تأدية وظائفها الدينية والثقافية طيلة تلك الفترة خضع لما كان يجنى من مداخيل الأوقاف ، فهي المصدر الأول الذي حافظ على بقائها وهو تقليد رسخه الحكام الأوائل وسار عليه سائر الحكام .⁽³⁾

(1) حظي موضوع الوقف بدراسات عديدة نذكر منها :

MERCIER , HABOUS OU OUAKAF ses règles et sa jurisprudence Alger 1895 .

TERRA , J . ESSAI sur les Biens Habus en Algérie et en Tunisie Lyon 1899 .

ومن الدراسات الحديثة نشير إلى :

— التميمي عبد الجليل ، وثيقة عن الاملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر . منشورات المجلة التاريخية المغربية عدد 5 . تونس 1980 .

— ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية العقارية ، الجزائر ، 1986 .

YIDIVILDIS : Institution du Waqf au XVIII siècle en Turquie, Etude Socio-Historique An C N R S . 1985 . Paris .

DEGUILHEM, R . *Le waqf dans l'espace Islamique*, outil de pouvoir socio économique, Préf, A. Raymond, Damas, IFEA 1995.

(2) بلغ عدد المؤسسات الدينية القائمة بمدينة الجزائر عام 1830 ست وسبعين ومائة مؤسسة ، ثلاثة عشر جامعا وتسعة ومائة مسجدا صغيرا وإثنين وثلاثين ضريحا وإثنين عشر زاوية أما بيليسي فقد أورد عدد ثمانين عشرة زاوية لها أحباسها الخاصة ، وبلغ عدد المساجد المالكية تسعة وثمانين مسجدا ، أما المساجد الحنفية فقد بلغت أربع عشر مسجدا . حول هذا الموضوع انظر : PELLISSIER DE REYNAU , *les Annales Algériennes* , T3 , Paris , 1839 , p 458.

DEVOULX . " Les édifices religieux " Op.cit., p 2

(3) سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزء الأول ، ص 231-232 .

فمن أقدم الواقفين من الحكام في الجزائر، خير الدين بربروس وخادمه الذي أعتقه ، وهو عبد الله صفر ، فقد بنى هذا الأخير الجامع المعروف بجامع صفر عام 940هـ / 1534 م وأوقف عليه وقفا بلغ عشر زويجات ، وهي تقدّر بحوالي مائة هكتار من الأرض .⁽¹⁾ وكذلك أوقف عليه خير الدين نفسه مزرعة بسيدي يخلف قرب اسطاوالي⁽²⁾ . وأوقف الداوي حسين جنة عام 1242هـ / 1826م ويتبين من إستقرائنا لعقود التحبيس أن أغلب الواقفين لصالح جامع صفر كانوا من العنصر التركي بل ومن الطبقة الحاكمة .⁽³⁾

وعندما أسس الباشا الحاج حسين ميزمورطو جامعا أوقف عليه أراضي ودكاكين وسوقا ؟ وأوكل عليه مجلس إدارة مكة والمدينة ، كما نص على أن يستعمل باقي دخل الوقف في شراء حاجات الجامع ، أما الفائض منه فيعود إلى أملاك مكة والمدينة . وبنى الداوي عبدي باشا أيضا مسجدا جامعا وأوقف عليه أوقافا جعلها تحت إدارة أملاك مكة والمدينة كما نص في وقفيته على أن الفائض من وقف الجامع يؤول إلى هذه الأملاك .⁽⁴⁾

ومن الباشوات الذين اشتهروا بالوقف على المساجد والمدارس ونحوها : محمد بن بكير ، والحاج محمد بن محمود ، ومحمد بكداش الذي بنى زاوية للأشراف وأوقف عليها عقارات ،

(1) سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزء الأول ، سبق ذكره ، ص 231 .

(2) نور الدين ، صفحات ، سبق ذكره ، 159 .

(3) سجلات البايليك ، سجل رقم 29 .

وتعود أقدم وقفية نسائية إلى عام 1031هـ / وهي لنفيسة بنت محمد باي . واشتملت على حانوت ونصف حانوت . كما حبست "ميمي بنت السيد حميدة" زوجة الداوي حسين باشا شطرا من حانوت في سوق الحاشية عام 1242-1826 . بل ما يلفت الانتباه أن معتقات الطبقة الحاكمة أسهمن أيضا في تحبيس أملاكهن على جامع صفر فمباركة معتقة السيد حسين باشا حبست جلسة الحانوت بسوق الكبير 1827م ، وعائشة معتقة الحاج محمود منزل آغا . حول الموضوع انظر :

غطاس عائشة ، "إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني" ، م ت م . عدد 85-86 - 1997 .

(4) سعد الله ، أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزء الأول ، سبق ذكره ، ص 232 .

ومحمد باشا الذي جدد جامع السيدة ، وخضر باشا الذي بنى مسجدا يحمل اسمه، والداي علي باشا (1) وكذلك حسين باشا آخر دايات الجزائر الذي بنى جامع خطبة خاصا به . (2)

ومن أشهر مؤسسات الوقف ، مؤسسة سبل الخيرات . وكانت مؤسسة شبه رسمية . إذ كانت تشرف على جميع الأوقاف الخاصة بخدمة المذهب الحنفي من زوايا ومساجد ومدارس وموظفين وفقراء . (3) وكان يتم تعيين المشرفين على إدارتها من طرف الباشا نفسه . وقد كان على رأسها ، حوالي سنة 1108 هـ ، الحاج حسن آغا بن محمد التركي والحاج إبراهيم بن الحاج حميدة الأندلسي . ومن بين المشرفين عليها سنة 1209 هـ الحاج خليل معزول آغا .

وكانت مؤسسة سبل الخيرات تقبل الأوقاف الموجهة لخدمة الفقراء والعلماء والطلبة والعجزة ، كما كانت تقوم بإنشاء المؤسسات الجديدة لنفس الغرض وتشرف عليها وتوجهها وتنميها . ذلك أن كثيرا من الواقفين كانوا يعهدون بوقفهم إلى إدارة سبل الخيرات . (4) أما الجامع الأعظم ، ويعد وقتئذ أهم مؤسسة دينية ، فهو الآخر شكلت الأوقاف المورد المالي الوحيد الذي ينفق على تسييره ، (5) حيث خصصت المداخل لخدمة المسجد من صيانة ، وشراء الحصائر والزيت للإنارة ودفع رواتب الموظفين وما إلى ذلك (6) .

(1) سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، سبق ذكره ، ص 232 .

(2) انظر الملاحق عقود التحبيس ، وثيقة رقم 11 : رسم تحبيس بحيرة للسيد ابراهيم باشا داي الجزائر على الحزابين بالجامع الأعظم أواخر رجب 1153 / 11-21 أكتوبر 1740 و وثيقة رقم 16 : رسم تحبيس السيد علي باشا لعلوي على مسجد سيدي الاكلحل أواخر جمادى الثانية 1173 هـ / 20-27 فيفري 1759 .

(3) من بين المساجد التي كانت تابعة لسبل الخيرات جامع خيضر باشا و جامع كجاوة والجامع الجديد .

(4) سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، سبق ذكره ، ص 234 .

(5) التميمي عبد الجليل ، "وثيقة عن الأملاك المحبسة بإسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر" منشورات المجلة التاريخية المغربية ، تونس ، عدد 5 .

(6) انظر الملاحق ، قسم عقود التحبيس ، عدة وقفيات لصالح الجامع الأعظم من بينها وثيقة رقم 24 و 25 و 27 .

ونظرا لأهمية أوقاف مؤسسة الجامع الأعظم أسند الإشراف عليها لثلاثة وكلاء ، وكيل يشرف على أوقاف المسجد بوجه عام ، وهو يخضع مباشرة إلى المفتي المالكي الذي كان مقره بالجامع الأعظم ، ويدير الوكيل الثاني أوقاف المؤذنين ، أما الوكيل الثالث فتحت إشرافه « أوقاف الحزابين » أي الذين يقرأون الحزب بالجامع الأعظم . فكل واحد منهم يشرف على مجال محدد ، ومستقل عن الآخر .

وكان الإشراف على مؤسسة الجامع الأعظم يتطلب تنظيما وتسييرا دقيقين ، نظرا لأهمية عدد الموظفين الذين يديرونها ، ونذكر منهم ، إمامين وثمانية عشر مؤذنا وتسعة عشرة أستاذا وثمانية حزابين⁽¹⁾ .

كما خصصت أوقاف للمدارس والأضرحة والزوايا والعيون .⁽²⁾ لكن لا بد من الإشارة إلى أن الأوقاف الخاصة بالعيون تبقى قليلة مقارنة بالمرافق الأخرى⁽³⁾ .

وإذا كانت الرعاية الصحية قد تركت للمبادرات الفردية فإن ما يشير الدهشة أنه لم تصادفنا في وثائقنا أية إشارة إلى حبس أو وقفية لصالح مؤسسة صحية سواء من طرف الحكام أو باقي الشرائح الاجتماعية⁽⁴⁾ .

(1) التميمي ، وثيقة عن الأملاك ، سبق ذكره ، ص وانظر أيضا :

DEVOULX , " Les édifices religieux " , Op.cit , 1870 , P102.

(2) سجلات البايليك ، سجل 29 .

(3) انظر الملاحق ، قسم عقود التحبيس ، وثيقة رقم 2

(4) إن ملاحظتنا هذه تخص الوثائق المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري . ويتعلق الأمر بسجلات المحاكم الشرعية ، وسجلات البايليك وبيت المال . ولم يسعنا الحظ في العثور على أية وثيقة تحبيس أو سجل يخص المستشفيات . ولانستبعد وجود أفعال البر في هذا المجال علي غرار ما كان ساريا في بعض المدن المغاربية لكنها كانت قليلة ، حول الموضوع انظر: قاسم ، أحمد : " أحباس العثمانيين الأوائل بتونس وجمعية الأوقاف والإنزال " في : الحياة الاقتصادية للولايات العربية في العهد العثماني ، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، زغوان ، 1986 .

إذ اقتضت على بعض المصحات والملاجيء ، وتشير وثائقنا إلى وجود مارستان أي مستشفى⁽¹⁾ ويبدو أنه كان أهم المرافق الصحية التي توفرت عليها المدينة .بينما خصصت أوقاف لصالح الجيش الإنكشاري ورغم قلتها فهي تنم عن تآزر أفراد الجيش بل والحكام أيضا مع فقرائهم وذوي الحاجة ممن يقيمون بالثكنات ، إذ نجد بعضهم يوقف أملاكه لصالح المنتسبين إلى أوجاق معين والقاطنين بغرفة معينة أيضا⁽²⁾.

وكان الموظفون في مؤسسات الأوقاف في أغلب الأحيان من العنصر الأندلسي والتركي⁽³⁾ ولعل التدخل المباشر للسلطة في تعيين المشرفين على مجال يمكن وصفه بمجال مستقل عنها ، إذ يتعلق الأمر بأفعال خيرية فردية ،يفسر بحرصها على تجنب الفوضى من جهة و الاستناد إليه كقوة مؤثرة في تسيير المدينة .

فمؤسسة الأوقاف أسهمت في الحياة الاجتماعية والثقافية بفضل ما أوقفته مختلف الشرائح الاجتماعية من عقارات وغيرها لصالح المساجد والزوايا والفقراء كفقراء الأندلس وغيرهم.ولولا ذلك ما استطاعت تلك المؤسسات الاستمرار في تأدية وظائفها الدينية والثقافية⁽⁴⁾.

(1) بيت المال ، الدفاتر التالية : 35 ، 46 ، 49 ، 54 ،

(2) انظر الملاحق ، قسم عقود التحبيس ، وثيقة رقم 2 : وقفية مشتركة ، ووثيقة رقم 26 .

(3) سعيدوني ناصر الدين "موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري " المجلة التاريخية المغربية ، عدد 57-58 ، 1990 ، ص 182 .

(4) التميمي ، وثيقة عن الأملاك ، سبق ذكره ، ص

ومن التنظيمات الاجتماعية التي لعبت دورا بالغا في تسير المدينة " تنظيم الأشراف . إذ انتظمت العائلات ذات النسب الشريف منذ القديم في أطر من علاقات ذات القربى . وبمدينة الجزائر انتظم الأشراف على غرار ما كان ساريا في المدن العربية في تنظيم خاص ، يتصدره نقيب . لكننا لانملك أخبارا وافية عن أصول هذا التنظيم في الفترة السابقة للوجود العثماني .

وحدد الدكتور سعد الله تاريخ ظهور فئة الأشراف بمطلع القرن الحادي عشر⁽²⁾ واستنادا إلى وثيقة ، هي بمثابة ملخص لوقيات لصالح زاوية الشرفه الخاصة أقدم وقفية وتعود إلى عامي 1612-1613 ففي هذه السنة اشترى محمد الكاتب بدار الإمارة بن السيد الحاج محمد بن سعيد عرف البونصي : علويا وحنوتا بحومة كجاوة⁽³⁾ وإذ سكنت الوثيقة عن علاقة هذا الأخير بجماعة الأشراف فلاحتمال الوارد أنه كان ناظرا على أوقافها . وحسب حمدان بن عثمان خوجة فقد وجد في كل مدينة نقيب للأشراف وهو بمثابة الحاكم الثاني «ويوجد في كل مدينة حاكم ثان يختار من بين الأسر الشريفة التي تنتمي إلى أحد المرابطين ويسمى هذا الشخص نقيب الأشراف وواجبه كلما حدث أمر هام أن يجمع في بيته شيخ البلد وسائر الأمراء التابعين له للبحث عن التدابير التي يجب اتخاذها...»⁽⁴⁾

(1) أشرف الناس في الأمة نسبا الحسن والحسين عليهما السلام ، رسول الله صلى الله عليه وسلم جدهما ، وفاطمة بنت رسول الله أمهما وخديجة بنت خويلد جدتهما . أشرف النساء في النسب والصهر فاطمة . انظر : القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا الجزء الأول، القاهرة ، 1963 ، ص 439.

(2) سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، سبق ذكره ، ص 239.

(3) سجلات البايلك ، سجل رقم 13 ع 76/8 . سجل مقيد فيه مجموعة من الأحناس الخاصة بالعديد من الجوامع والمساجد . و 8 .

(4) حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة ، سبق ذكره ، ص 125 . والفقرة نفسها وردت في لوحة المؤسسات ، الفرنسية عند التعرض لإدارة بمدينة الجزائر، انظر: .

T.E.F.1837,P186 .

ويبرز لنا هذا التعريف طبيعة السلطة الأهلية التي كانت لنقيب الاشراف .
لكننا لانعرف عن ذلك سوى النزر القليل ، فقد وجد بمدينة قسنطينة تنظيم خاص
بالأشراف كان يتصدره "مزوار الشرفاء" .

فمن كان يعين " نقيب الأشراف " وما العائلات التي تولت هذه المهمة ؟
كان تعيينه يتم عادة من قبل نقيب اسطنبول .⁽¹⁾ ومن أبرز العائلات التي تولت
نقابة الأشراف نجد عائلة المرتضى ، حيث تولاهما أحمد الشريف المرتضى ثم
خلفه ابنه عبد الرحمن ⁽²⁾. لكن الأخبار بشأن هذه العائلة تبقى شحيحة ، ماعدا
أنها كانت من الأسر العلمية التي توارثت القضاء المالكي بمدينة الجزائر .⁽³⁾
ومن عائلة المرتضى آل المنصب إلى عائلة الزهار ⁽⁴⁾. لكننا لا نعرف على وجه
التحديد متى انتقلت النقابة ولا أول من تولاهما من العائلة . غير أنه من الأخبار
التي بحوزتنا بخصوص ذلك أنه كان على رأس النقابة عام 1228هـ/
1813 م الحاج محمد الشريف الزهار الذي جاء خلفا لوالده محمود نقيب
الأشراف نجل الولي الصالح سيدي محمد الشريف ⁽⁵⁾.

(1) التميمي ، عبد الجليل ، " دور السادات الأشراف في الدولة العثمانية " . المجلة التاريخية
المغاربية ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات - زغوان العددان 92.91 ماي
1998 ، ص 379 .

(2) ابن حمادوش الجزائري ، عبدالرزاق ، رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة " لسان المقال في
النبأ عن النسب والحسب . تحقيق وتقديم سعد الله ابو القاسم ، الجزائر ، الشركة الوطنية للفنون
المطبعة ، 1983 .

(3) نور الدين ، صفحات ، سبق ذكره ، ص 183-184 .

(4) تنحدر العائلة من سيدي محمد الشريف الزهار وهو ولي كبير وقطب شهير له كرامات معروفة ،
توفي عام 948 هـ انظر : الحفناوي ، ابو القاسم محمد ، تعريف الخلف برجال السلف ، مؤسسة -
موفم ، الجزائر 1991 ج 2 ، ص 322 .

وانظر أيضا

GONZALEZ D .J. *Essai chronologique sur les Musulmans Célèbres de la ville*
d'Alger , Alger, Victor Peze, 1886, p 5-6.

(5) م ش ، ع 50 : 129 .

وأُسند المنصب في فترة لاحقة إلى علي الشريف الزهار ومنه انتقلت إلى ابنه الحاج أحمد الشريف الزهار⁽¹⁾ .

وظلت النقابة العائلة نفسها إلى غاية 1830 وكان علي رأسها وقتئذ سي محمود الذي عاصر أحداث الحملة الفرنسية . ويبدو أن الحاج أحمد الشريف أسندت إليه النقابة تحت الإدارة الفرنسية عام 1843 م وهو في الثالثة والستين من عمره .(2)

نقابة الأشراف في عائلة الزهار

محمود ؟
||
محمد 1813
||
علي
||
الحاج أحمد الشريف
||
سيدي محمود 1830.
||
الحاج أحمد الشريف . 1843

(1) ولد الحاج أحمد الشريف الزهار عام 1181 هـ / 1768 م و تولى النقابة عقب وفاة والده وهو جد محمود الشريف الزهار آخر من تولى المنصب . حول الموضوع أنظر : الزهار، مذكرات... ص 5 .
(2) سعيدوني ناصر الدين ، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الاسلامي ، بيروت دار الغرب الاسلامي ، 1999، ص 515 .

ماعدد العائلات الشريفة ؟ لقد ذكر الأسير "الفلمنكي قراماي" أن عددها بمدينة الجزائر بلغ ستا وثمانين أسرة . واكتفى بهذا الإحصاء دون ذكر إسم واحد منها لكنه أضاف : «... إنه لمن اليسير تمييزهم عن غيرهم لارتدائهم لعمامة خضراء من الحرير وهم وحدهم لهم حق ارتداء اللون الأزرق فوق رؤسهم وفي أرجلهم (1) .

بينما ذكر الدكتور سعيدوني في سياق حديثه عن أوقاف الاشراف أن عدد الأسر بمدينة الجزائر وضواحيها بلغ نحو 300 أسرة . (2)

ومن بين الأسماء التي رصدناها عائلة "البونسي" و "عائلة أكليل" و "عائلة المرتضى" و "عائلة التواتي" و "عائلة الزهار" و "عائلة ابن حمادوش" .

وإن استقراءنا للعقارات الموقوفة لصالح زاوية الأشراف يسمح لنا بالقول إن عددها كان قليلا إذ اشتملت على أربعة دور ، وثلاث علويات وحنوتين .

وأسهم فيها بوجه خاص الأشراف . حيث نعت أربعاً من المحبسين "بالشريف" . كما لم يسهم على ما يبدو الحكام أنفسهم في ذلك حيث لم نعثر على أية وقفية من قبل أي حاكم بل وحتى الداوي محمد بكداش نفسه ؟ . الذي يأتي اسمه مقرونا بعبارة "الشريف" الحسنی . (3) فهل شكّل الأشراف قوة مؤثرة "un contre pouvoir" ؟

(1) BENMANSOUR. *Alger XVI -XVII Siècle* , Op.cit , p 105.

— وانظر أيضا التميمي ، : "دور السادات الأشراف ، سبق ذكره ، ص 379 .

(2) سعيدوني ناصر الدين ، :موظفو مؤسسة الاوقاف" ، سبق ذكره ، ص 177 .

(3) الداوي محمد بقطاش أو بكداش يقال إنه ينحدر من أصل عربي .حكم مدة وجيزة 1707-

1710 . ومن أهم الأحداث التي ميزت عهده فتح وهران الأول عام 1707م . ورغم الانتصار

العظيم الذي حققه فقد دبر الجند مؤامرة واغتاله . للمزيد من الأخبار انظر :

— ابن ميمون محمد ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ، تحقيق

وتقديم محمد بن عبدالكريم ، الجزائر ، ش ون ت ، 1969 .

يكتنف طبيعة العلاقة بين السلطة و نقابة الأشراف الغموض. فلقد سعى الداي محمد بن بكطاش الى كسبهم والتقرب منهم فأنشأ زاوية خاصة بهم بسوق الجمعة (1) .

وعين كلاً من السيد أبي عبدالله السيد محمد بن المرحوم السيد الحاج محمد بن علي بن السعيد الشريف الحسني شهر البونصي ، والشريف الحسني أبو العباس السيد أحمد بن أكليل ، وكيلين يشرفان على تسييرها .

ويتضح من استقراء شروط العقد التأسيسي أن تأسيس الزاوية وإن حددته الرغبة في الظهور بمظهر الحامي والمتقرب من الأشراف ، فإن هناك نية صريحة من قبل الحكام في عزل تلك المؤسسة الخيرية عن نفوذ وسلطة نقابة الأشراف ونفوذها إذ نص الشرط الخامس على عدم السماح لنقيب الأشراف بالتدخل في شؤون الزاوية ، ولا يتعدى اعتباره من أعيان الأشراف .

كما أكد الشرط السادس على أن أي تعيين أو تنحية من صلاحيات ذرية المؤسس وبموافقة جمعية أعيان الأشراف. كمانص العقد أيضا على بقاء الوكالة في ذرية الوكيل الأول وهو أبو عبد الله السيد محمد بن الحاج محمد بن علي بن سعيد البونصي. (2)

أما الحاج أحمد الشريف الزهار الذي سجل أخبار الدايات المتأخرين فليس من اليسير التمييز بين مواقفه كإخباري ومواقفه كنقيب للأشراف . فهو تارة ناقد على بعض الحكام ، ومعجب بالبعض الآخر تارة أخرى. لكنه لم يقف مليا عند بعض القضايا الهامة ، كعلاقة السلطة (الحكام) بالأطراف الفاعلة في مجتمع مدينة الجزائر ، من علماء ، وأشراف ، وهلم جرا . (3) ففي ثنايا حديثه عن الداي حسين آخر دايات الجزائر وصفه قائلا : " وكان رجلا عاقلا متدينا محبا للعلماء و الأشراف والصالحين ... "

(1) يفيدنا عقد تحبيس لصالح زاوية الشرفة أن هذه الأخيرة كانت تقع بحومة باب السوق : "... جميع الدار الكائنة بحومة باب السوق المجاورة من بعض جهاتها لدار أحمد باشا ومن أخرى لزاوية الأشراف . البايليك ، سجل 13 . و 8 .

(2) DEVOULX. " Les édifices religieux " Op.cit., p103-105.

(3) الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 142 .

وعن الحاكم نفسه أخبرنا بأنه قام بسجن السيد الحاج مصطفى بن الشيخ بن مالك وسلط عليه معاملة قاسية !! ولولا وساطة الحاج أحمد الشريف الزهار، نزولا عند طلب أهله وذويه لما أفرج عن الشيخ العالم (1).

وكان نقيب الأشراف يتمتع بمكانة مرموقة لدى رجال الدولة والمجتمع . ومن مظاهر ذلك أنه لا تتم مبايعة الباشا إلا بحضوره إلى جانب العلماء والديوان (2) مثلما يتبين من وصف الزهار لمراسيم تعيين أحد الدايات "...ومن الغد يوم الاثنين قدم الدولا تلي اعني آغا العسكر، وكاهيته وكافة الديوان والمفتيين، والقضاة، ونقيب الأشراف، وأعيان الناس، واجتمعوا به بدار الامارة فجلس محمد باشا على كرسي الملك، وبايعه العلماء، ثم نقيب الأشراف، ثم الوزراء وكافة الديوان وجميع الناس، ولبس الخلعة السلطانية، واطلقت المنافع ثم انفض الموكب، وصعد الى بيته بالسراية..." (3). وهو تقليد سار عليه السلاطين العثمانيون أنفسهم بإسطنبول .

نستخلص مما سبق أن منصب نقيب الأشراف يلي مباشرة منصب القاضي و له الصدارة على الوزراء أنفسهم من الناحية الشرفية والتشريفية. لكننا لم نجد له أثرا في الاجتماعات كالتى كانت تعقد من أجل توزيع الصدقة الموجهة الى الحرمين الشريفين . كما لم تسند إمارة ركب الحج الى العائلات البارزة كعائلة المرتضى وعائلة الشريف الزهار. (4)

ولا يمكن الحديث عن وزن سياسي "لأشراف مدينة الجزائر" . لأنه بوجه عام لم يشكل الأشراف قوة ضاغطة في مختلف المدن العربية . ومن ثمة فإن الدور الذي قام به هؤلاء مع أواخر القرن الثامن عشر ارتبط بلاشك بأسباب محلية وأخرى ظرفية . إذ أن عددهم الهام وتشتتهم عبر مختلف شرائح المجتمع جعل منهم جماعات قوية ذات نفوذ وفي ذات الوقت جعلها غير مهيكله ؟ (5)

(1) الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 141.

(2) سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزء الأول ، ص 238.

(3) الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 23.

(4) من العائلات التى أسندت إليها إمارة ركب الحج عائلة بوطيبة اللمداني . كما تولتها أيضا

عائلة عبدالمؤمن القسنطينية لمدة طويلة ثم تولتها عائلة الفكون .

(1) RAYMOND . *Grandes villes arabes* , Op.cit. , p 85-86.

الأمر الذي أدى بالأشراف إلى الاكتفاء بالتمتع بالامتيازات التي أكدها ودعمها العثمانيون ، ولاسيما في المجال الضريبي (الإعفاء من الضرائب). وفي الواقع فحتى تلك الامتيازات كانت غير واضحة في أغلب الأحيان . (1) وبشأن سلطة الأشراف المحلية كتب "وجيه كوثراني" - : " . . . واللافت للنظر في طبيعة السلطة الأهلية التي كانت للأشراف هو في ارتكازها محليا إلى هياكل إجتماعية واقتصادية تؤطر المجموعات السكانية في المدينة . . . سمحت بإيجاد نوع من الهياكل التنظيمية والقواعد الاجتماعية السياسية التي كانت في أساس ممارسة السلطة المحلية (2) .

أما "ألبرت حوراني" فيرى أن الأشراف لم يلعبوا الدور المنتظر منهم حيث كتب : "كان في مستطاع أشراف المدن أن يمارسوا شيئا من الضغط على حكامهم ففي أيديهم مفاتيح مشروعية الحكم " . (3)

يتبين مما سبق عرضه أن إحدى الخصائص البارزة لتسيير مدينة الجزائر هي ذلك التداخل الظاهري بين تدخل السلطة السياسية من جهة والأفعال الفردية الخيرية على شكل هبات والتي تشرف عليها مؤسسة الأوقاف من جهة أخرى وفي الواقع لا يمكن الحديث عن تداخل بين السلطات بل عن تكامل بينها .

وفي الختام فاذا كانت المصادر الغربية - قد ركزت على أن التسيير السياسي والإداري للمدينة تحت الرقابة الكلية للدولة بحيث تخضع المؤسسات الإدارية مباشرة للسلطة . ففي الواقع المؤسسات والعملية هناك عدة مستويات من السلطة : السلطة السياسية و السلطة الدينية - والسلطة التجارية - وهي أشكال تنظيمية ومؤسسية .

(1) RAYMOND . *Grandes villes arabes* , Op.cit. , p 85-86.

وانظر أيضا : سعد الله ، "مجتمع قسنطينة في كتاب " سبق ذكره ، ص 391.

(2) كوثراني وجيه ، العلماء وطرق الصوفية والتنظيم الحرفي . معطيات من تاريخ السلطة والمجتمع في ولاية سورية ، أعمال الملتقى حول الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني . جزآن ، زغوان ، ص 624 - 625 .

(3) نقلا عن سميليانسكايا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، نقله إلى العربية يوسف عطالله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، بيروت، دار الفرابي

كما تبرز المساهمة المحلية فيها بجلاء فالعنصر المحلي بما في ذلك الاندلسي أسهم إسهاما فعليا في تسير المدينة ، و في هذا الصدد يبرز دور القوى المحلية إذ يقول وجيه كوثراني : " . . . ومهما يكن من أمر ، فإن العرب المسلمين وجدوا في الولايات العربية في العهد العثماني مجالاً لهم في قطاع الوظائف الدينية ، فهذا القطاع شكل عبر مراتب الإقتاء والقضاء وأمانة المساجد . . . أحد مجالات التعبير عن السلطة المحلية . . . إذ كان المفتون والقضاة في أغلبهم وفي أكثر الأحيان من السكان المحليين . " ويخلص كوثراني إلى القول : « . . . هذا ما سمح بقيام تنظيم للمدينة الإسلامية يوازن ما بين " المؤسسة العسكرية " و " المجتمع الأهلي " » (1)

كما يجب تفنيد الرأي القائل بأنه إحدى خصائص المدينة العربية هو ندرة الموظفين الحضريين . فهناك مجموعة واسعة من الموظفين الحضريين بمهام معينة ومحددة . ولعل الفوضى العارمة التي تحدثت عنها المصادر الغربية والتي تبنتها الدراسات الغربية ، فيما بعد ، تفسر بأمرين اثنين :

الأمر الأول : النظرة الخارجية التي تظل ناقصة وغريبة بل وبعيدة عن الواقع المادي الذي كانت تحياه المجتمعات العربية بوجه عام .

الأمر الثاني : عدم انتفاعهم من رصيد هام من التراث المتمثل في الوثائق المحلية التي تعبر في واقع الأمر عن علاقة الفرد بمؤسساته وبمدينته .

(1) كوثراني ، السلطة والمجتمع ، سبق ذكره ، ص 43 .

القسم الثاني

ملاحق التنظيم الحرفي

الفصل الاول

وصف عام

1 - مصطلح وتعريف

استُعملت في أدب الأصناف مصطلحات عديدة للدلالة على التجمعات الحرفية عبر فترات زمنية مختلفة ، كمصطلح " طريق " أو "طريقة" ومصطلح "سياج" ، وهما مصطلحان باتا غير مستعملين ابتداء من القرن الثامن عشر (1) . أما "الجبرتي" فقد استعمل مصطلح " حرفة " عند ذكره محاولة أحد القضاة فصل الحرفيين عن الأوجاق عام 1708 م حيث جاء ما نصه : "... أرسل القاضي فأحضر مشايخ الحرف ... " (2) .

كما وجد في هذه الفترة مصطلح "الصنعة" وكان متداولاً أيضاً في القاهرة ، غير أن المصطلح الغالب كان هو "الحرفة" ؛ واستعمل المصطلحان تبعاً إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر في القاهرة (3) .

أما في الجزائر فإن المصطلح الشائع وقتئذ هو " الجماعة " . ويكاد يكون الاستعمال الوحيد سواء للدلالة على التنظيمات الحرفية ، أم التنظيمات " البرانية " حيث نجد جماعة بني ميزاب وجماعة الجبيلية وجماعة الحرارين وجماعة البنائين وهلم جرا (4) .

هذا كما سرى مصطلح "جماعة" على تنظيمات أخرى ، من ذلك جماعة الصبايحية ، وجماعة الطبجية (5) ، وجماعة زواوة (6) ، وجماعة بوزريعة

(1) BAER (G) *The Egyptians guilds in modern times, Jérusalem* , , the Israel oriental society ,1964,p16.

(2) الجبرتي ، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار ، الجزء الأول ، ص 104 .

(3) RAYMOND (A) *Artisans et commerçants au Caire au XVIII Siècle* DAMAS , Institut Français ,1972 , p241 .

(4) م . ش . علب مختلفة .

(5) نفسه ، ع 80 .

(6) نفسه ، ع 62 .

وجماعة الأندلسيين (1) بل وكان ساريا حتى على أهل الذمة ، ويتعلق الأمر بجماعة اليهود وهو ما يفيدنا به نص أحد العقود " . . . الذمي يعقوب المدعوعقيات مقدم جماعة اليهود في التاريخ . . . " (2) .

ولابد من الإشارة في هذا الصدد ، إلى أن مصطلح الجماعة كان متداولاً على نطاق واسع في مصر وسوريا إبان العهد المملوكي ، واقتصر على الجماعات الحرفية دون سواها ، غير أنه أضحي غير مستعمل في العهد العثماني لأسباب مجهولة وغير واضحة . (3)

وبدل مصطلح الجماعة على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي بمعنى : "CORPORATION" أما مصطلح الصنعة أو الحرفة فيقاله : "METIER" حيث أشارت إليها الوثائق هكذا : "... أن يجمع أمناء الصنائع والحرف مع أمين الأمناء . . . " وكان نقرأ أيضا : "... وكل أمين أتى معه بكبراء أهل صنعتة ... " (4) وعرف بعضهم الجماعة على أنها "... تنظيمات اقتصادية واجتماعية ذات أسس أخلاقية خاصة ، تحمي أصحاب كل حرفة من التعدي وتضمن مستوى مقبولا للحرفة وتحدد أسعار منتجاتها وتنظم العلاقة بين الدولة وأرباب الحرف " (5) "أما" بيير " BAER فقد عرف الجماعة كما يلي :

A group of town people engaged in the same occupation and headed by a shaykh . (6)

(1) م ش ، ع 106-107 (8) .

(2) م ش ، ع 78 و 28 انظر الملاحق ، عقود البيع والشراء .

(3) RAYMOND , Artisans . . . OP . cit P 505 .

(4) م ش ، ع 6 ، الوثيقة ضمن الملاحق .

(5) عبد السلام رؤوف « الملامح الاجتماعية لنظام الأصناف في العراق إبان العهد العثماني » الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، زغوان 1986 ، الجزء الثاني ص 446 .

(6) BAER , The Egyptians guilds , Op.cit , p 18

فالجماعة ليست إطار عمل فحسب ، بل إطاراً للحياة الاجتماعية بجميع
جهاز الالتحام والاندماج الضروريين .⁽¹⁾

وفيما يتعلق بالاختلاف القائم بين الصناعة والحرفة ، فقد عرف "ابن خلدون
"الصناعة في الفصل الذي خصّه للصنائع كما يلي: «...اعلم أن الصناعة هي
ملكة في أمر عملي فكري ويكونه عملياً هو جسماني محسوس . والأحوال الجسمانية
المحسوسة فنقلها بالمباشرة أو عبثاً لها وأكمل لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة
أتم فائدة . والملكة صنعة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى
ترسخ صورته... » .⁽²⁾

بينما ميز بعضهم تمييزاً واضحاً بين الصناعة والحرفة حيث جعل مفهوم
الصناعة أضيق ، وحصره فيما هو مكتسب بالممارسة والتمرّن ، ومن ثم فالحرفة
أشمل . والصناعة عند هؤلاء ، هي كل عمل يقتضي استعمال الأيدي "الأعمال
اليديّة" ⁽³⁾ وعرف صاحب "قاموس الصناعات" "الدمشقية" الصناعة كما يلي:
" وأما الصنائع فهي ثانیتها ومتأخرة عنها أي عن الفلاحة لأنها مركبة
وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار . وهي لا توجد غالباً إلا في أهل الحضر ،
ومن هذا المعنى نسبت إلى نبيّ الله إدریس الأب الثاني للخليقة فإنه
مستنبتها لمن بعده من البشر بالوحي من الله تعالى " وعرف الجرجاني الصناعة
على أنها " ملكة نفسانية " .⁽⁴⁾ ويخصوص الفرق بين "الصناعة" و"الحرفة"
يرى "القاسمي" أن الصناعة هي كل ما اشتغل به الإنسان ومارسه حتى صار
ملكة فيه ، فالصناعة هي العمل المتعلق بكيفية العمل . والملكة هي الكيفية
الراسخة في الذهن . ومن أسمائها "الحرفة" لأن الإنسان ينحرف إليها أي
يميل " ⁽⁵⁾ .

(1) TOUATI, H . "les corporation s de métiers à Alger à l'époque ottomane " *Revue
d'Histoire Maghrébine* , 1987, P 129 .

(2) ابن خلدون عبد الرحمان ، المقدمة ، دار الفكر ، بدون تاريخ ، ص 400 .

(3) القاسمي ، محمد سعيد ، قاموس الصناعات الشامية ، حققه ، وقدم له طاهر القاسمي ، جزاءن ،
باريس ، 1960 ، ص 12-13 .

(4) نفسه ، ص 10 .

(5) نفسه .

فمثلما هو واضح من التعريف لا فرق بين الأمرين ، وعليه "فالصناعة والحرفة مصطلحان يرمزان إلى شيء واحد."

2 ... مشكل العدد

إن إحدى المشاكل التي اعترضت سبيلنا أثناء هذه الدراسة هو "مشكل العدد" ذلك أن دراسة الفعاليات الاقتصادية يستلزم الوقوف عند عدد الحرف . فالمشكل الذي يطرح بالنسبة للعدد هو هل يمكننا تتبع تطور عدد الحرف حتى نخرج باستنتاجات عن تطور البنية الحرفية . الأمر الذي يؤدي بنا إلى طرح التساؤل التالي : هل اندثرت حرف معينة وهل ظهرت حرف جديدة ؟ . وهل يمكننا تحديد عدد الجماعات الحرفية من شأنه أن يعكس بصدق طبيعة النشاط الاقتصادي للمدينة ؟ . إن محاولة كهذه تصطدم بندرة المصادر التي تعطينا إحصاء شافيا وكافيا .

فنحن نفتقر إلى مصادر شبيهة "بالرحلة التي قام بها إليا جلبي " إلى بعض الولايات العثمانية خلال القرن السابع عشر⁽¹⁾ - أو بالدراسة التي أعدها الفرنسيون عن حرف مدينة القاهرة عقب احتلال "بونابارت" لمصر⁽²⁾ . أو بكاموس شبيه بكاموس الصناعات الشامية⁽³⁾ . وقد حاولنا تذييل هذه الصعوبات بالاعتماد على :

1- المصادر :

أ - دفتر التشريفات ؛ وهو سجل رسمي أفادنا بقائمة الأمناء وبقيمة الضرائب المفروضة على بعض الحرف .⁽⁴⁾

(1) التعريف بالياجلبي .

(2) عنوان الكتاب

(3) القاسمي ، قاموس الصناعات ، سبق ذكره .

(4) DEVOULX , Tachrifat , Op.cit , p23.

بـ - مخطوط «قانون على الأسواق»؛ وهو مخطوط نادر، يتناول جانباً هاماً من حياة الحرف والجماعات بمدينة الجزائر من 1608م إلى 1756م⁽¹⁾.

2- الوثائق : اعتمدنا على:

أ - سجلات البايلك .

ب - سجلات بيت المال .

ج - وثائق المحكمة الشرعية .

وتجدر الملاحظة إلى أن اعتمادنا الأساسي كان على وثائق المحكمة الشرعية وعلى سلسلة بيت المال ، وبوجه خاص على دفاتر التركات ، نظراً لما تحويه وتنقله من أخبار عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ويقدم لنا كل من "دفتر التشريفات" و"قانون على الأسواق" ، قائمة الجماعات الحرفية بمدينة الجزائر في أواخر القرن السابع عشر. و يطلعنا المصدر الأول بقائمة الأمناء التي اشتملت على سبعة وعشرين أميناً ، فضلاً عن أمناء التنظيمات العرقية⁽²⁾ ، وهي مرتبة مثلما وردت في المصدر :

1 - أمين البنائين

2- أمين الفرانين « أفران الجير »

3- أمين الخياطين

4- أمين القزازين⁽³⁾

5- أمين الطرازين

(1) مخطوط عن حياة الجماعات الحرفية بمدينة الجزائر ، سبق التعريف به .

(2) وهم على التوالي : أمين بني ميزاب ، أمين الأغواطية ، أمين القبائل ، أمين البساكرة ، أمين الجيجلية .

(3) أطلق لفظ "قزاز" في "ج" قزازون " في المشرق العربي على صانعي الزجاج ، وتعادل عبارة قزاز المتداولة في الجزائر - العقاد . إن الاختلافات الموجودة في بعض التسميات جعلت بعضهم يخلط بين الأمرين .

- 6 - أمين السراجين
- 7 - أمين القندقجية
- 8 - أمين الجقماقجية
- 9 - أمين الصفارين
- 10 - أمين الحدادين
- 11 - أمين الدباغين
- 12 - أمين الخرازين
- 13 - أمين البلاغجية
- 14 - أمين البرادعية
- 15 - أمين الصباغين
- 16 - أمين النجارين
- 17 - أمين المقايسية
- 18 - أمين الفخارين
- 19 - أمين السمانين
- 20 - أمين العطارين
- 21 - أمين الشواشية
- 22 - أمين étameur
- 23 - أمين الكواشين
- 24 - أمين الصبانين
- 25 - أمين الحصارين
- 26 - أمين الحواتين
- 27 - أمين الدالين

(1)DEVOULX. *Tachrifat*, Op. cit., p23-24.

وواضح أن هذه القائمة أهملت عددا لا يستهان به من الجماعات الحرفية. إلا أنه يفهم من الإشارات التي صاحبته أن الأمر يتعلق بالحرف الخاضعة رأسا لسلطة شيخ البلد . وبناءً على هذا فإن باقي الجماعات الحرفية الأخرى خضعت لسلطة أمنائها ، الذين كانوا بدورهم يبدون التزاما وخضوعا لأعلى سلطة ممثلة في سلطة أمين الامناء . (1)

بينما يفيدنا "قانون على الأسواق " بقائمة الجماعات الحرفية التي قدمت الضرائب المستحقة عليها عام 1112هـ/ 1700-1701 م . وهي تشمل ثماني وستين جماعة ، وهي فيما يلي مرتبة كما جاءت . (2)

12- الفراصدية	1 - الحدادون
13 - الحواكة	2 - الخراطون
14- المكاحلية	3 - الحفافون
15 - الجقماقجية	4 - العطارون
16 - الخياطون	5 - الساغ (كذا) (3)
17 - البابوجية	6 - الدباغون
18 - الفخارون	7 - الغمادون
19 - المقفولوجية	8 - المقاييسية
20- التماقون	9 - السفاجون
21 - الحرارون	10 - القوقاجية
22 - القزازون	11 - الحمايمية

(1) سنعود إلى الموضوع في الفصل الخاص بالنظام الضريبي .

(2) قانون على الأسواق ، ن 2 ، سبق ذكره ، و 57.

(3) يتعلق الأمر على ما يبدو بصناع المصوغ أو المصاغ . ولاشك أن عددهم كان هاما ، وإلا كيف نفسر تأطيرهم ضمن جماعة خاصة بهم . لكن سجلات المحاكم الشرعية لا توجي بذلك بحيث من النادر العثور على عقد يخص صايغا ، ولا تخص هذه الملاحظة الحرفيين اليهود .

23 - الحلواجية	46 - البنائون
24 - القنداقجية	47 - الفرانون
25 - الخرازون	48 - الجزارون
26 - الجلابون	49 - الحمامجية
27 - البراملية	50 - اللبلاجية
28 - الحصارون	51 - الوزاعون
29 - الحلفاوية	52 - الرتايعية
30 - التبانون	53 - الصباولجية
31 - اللبانون	54 - الصباغون
32 - الصقاطون "الحجامون"	55 - البنائون
33 - الصبانون	56 - الفرانون
34 - الجواجية	57 - الوزاعون
35 - بائعوالخضر والفواكه	58 - الحمامجية
36 - الكواشون	59 - اللبلاجية
37 - السمانون	60 - الحلواجية
38 - الصفارون	61 - الهرقمجية
39 - القزادرية	62 - الداخنية
40 - السمارون	63 - البرادعية
41 - الشرباتجية	64 - الفحامون
42 - الجزارون	65 - الشواشية
43 - الرتايعية	66 - حمالين ⁽¹⁾ مخزن الزرع.
44 - الصباولجية	67 - حمالين الرمانة
45 - الصباغون	68 - حمالين الجير

(1) حمالين : تقابلها " لفظة " عتال في المشرق .

وإذا قابلنا العدد الأول بالثاني ، فإننا نندهش للفارق الموجود بينهما سيما أن المصدرين يعودان إلى الحقبة الزمنية نفسها ، فبالنسبة لدفتر التشریفات وكما أسلفنا القول ، اكتفى بذكر الحرف الخاضعة لسلطة شیخ البلد. أما القائمة الثانية التي أوردها القانون ، فرغم أهميتها النسبية إلا أنها أهملت عددا من النشاطات الحرفية .

Taxinomie des Métiers

1 - 2 قائمة الحرف

وفيما يلي قائمة الجماعات الحرفية التي أعدناها اعتمادا على ما جمعناه من مصادر مختلفة وهي مرتبة ترتيبا هجائيا :

- | | |
|-------------------------------|-------------------------|
| 1 - البابوجية | 16 - الجلابين |
| 2 - البجاقجية (البوجاقجية) | 17 - الجيارين |
| 3 - البحارين | 16 - الحاكة " الحواكة " |
| 4 - البرادعية | 17 - الحجارين |
| 5 - البراملية | 18 - الحدادين |
| 6 - البشماقجية | 19 - الحرارين |
| 7 - البقارين | 20 - الحرازين |
| 8 - البلاغجية | 21 - الحصارين |
| 9 - البنايين | 22 - الحلاطجية |
| 10 - البياضين | 23 - الحفارين |
| 11 - التبانين | 24 - الحفاين |
| 12 - الترايين | 25 - الحلفاجية |
| 13 - التماقين | 26 - الحلوجية |
| 14 - الجقماقجية " التقمقجية " | 27 - الحمارين |
| 15 - الجواجية | |

28 - الحمالين (1)	50 - السمارين
29 - الحمايمية	51 - السمانين
30 - الحواتين	52 - السنتاجية
31 - الخبازين	53 - الشبارلية
32 - الخراطين	54 - الشرباتجية "الشربتجية"
34 - الخياطين	55 - الشماعين
35 - الدباغين	56 - الشواشية
36 - الدخاخنية	57 - الصباغين
37 - الدلالين	58 - الصبانين
38 - الرتايعية	59 - الصباولجية
39 - الرصايصية	60 - الصفارين
40 - الرقاقين	61 - الصقاطين
41 - الزبالين	62 - الأطباء
42 - الزواقين	63 - الطباخين
43 - الزياتين	64 - الطرازين
44 - الصياغين	65 - العساسين (2)
45 - السراجين	66 - العطارين
46 - السعاجية	67 - الغرابلية
47 - السفاجين	68 - الغمادين
48 - السكاكنية	69 - الفخارين
49 - السكاكرية	70 - الفرارين

(1) تفرعت إلى جماعات ثانوية على أساس جغرافي ومهني.

(2) تفرعت إلى جماعات أخرى على أساس جغرافي. وكان لكل جماعة أمينها مثلما يؤكدده قرار

تعيين أمين العساسين بالسوق الكبير . م . ش . ع . 58 . و 35 .

86- الكباطية	71- الفنارجية
87- الكفكجية	72- قرارطية
88- الكواشين	73- قرطالجية
89- اللبانين	74- الفراصدية
90- اللبلاجية	75- الفرانين
91- اللحامين	76- بائعى الخضروالفواكه
92- المقايسية	77- الفنداقجية
93- المقفولجية	78- الفلكجية
94- المكاحلية	79- القرارطية
95- المسامعي	80- القزادرية
96- النجارين	81- القزازين
97- النشارين	82- القندقجية
98- الهرقمجية	83- القوندقجية
99- الوزاعين	84- القهواجية
	85- القوقجية

شملت القائمة تسعا وتسعين حرفة مما يؤدي بنا إلى مراجعة عدد ثلاث وثلاثين حرفة⁽¹⁾ كما أجمالها خيارى فى نحو أربعين حرفة⁽²⁾ . ومن خلال قائمة الجماعات الحرفية التى حصرناها يمكن القول إنها اشتملت على أغلب ماتحتاجة المدينة ، من منتجات ، وخدمات مختلفة

(1)RAYMOND .*Grandes villes arabes* , Op.cit , p130.

- TOUATI . "les corporation s de mètiers" Op.cit , p129.

(2)KHIARI , F . *Développement Historique et contradictions de la formation Sociale du pachalik d'Alger de 1570 à 1670* . Une approche Socio - économique à partir de documents internes et inédits . Diplôme de Doctorat , Paris VII, 1990 .T1 .p303.

ورغم صعوبة التمييز بين الجماعات التي عنيت بالإنتاج وتلك التي عنيت بالتسويق لأن بعضها قام بالعملين معا ، في حين يسهل فرز الجماعات التي اقتصت في الخدمات كالدلالين و الحمّالين والعسّاسين ، إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من الجماعات الحرفية المتخصصة وذلك من حيث وظيفتها :

- جماعات متخصصة في الإنتاج
- جماعات متخصصة في الخدمات
- جماعات متخصصة في التسويق

ويمكننا تصنيف هذه الصناعات من حيث مجموعها على النحو التالي :

- حرفة إنتاجية
- حرفة تخص الخدمات
- حرفة تخص التجارة والتسويق.

ويظهر أنه لم يطرأ على عدد الحرف خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تغير كبير حيث تحكمت أسباب تقنية وأخرى اقتصادية - اجتماعية في تطور البنية الحرفية . بل نشاهد تدهور بعض الصناعات مثل صناعة الشاشية . كما نلاحظ غياب بعض الصناعات الكمالية حتى في مجال صناعة الحلويات والسكريات إذ لم نرصد سوى حرفة واحدة وهي الحلواجية ⁽¹⁾ . كما تزايد عدد الجماعات الفرعية التي عنيت بالخدمات .

(1) في القاهرة مثلاً لم يطرأ على عدد الحرف خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تغير كبير بل نشاهد تدهور بعض الصناعات الكمالية كالحلويات والسكريات فقد انخفض عددها من خمس عشرة حرفة خلال القرن السابع عشر إلى حرفة واحدة في الفترات اللاحقة . انظر :

- RAYMOND . *Artisans et commerçants* , Op.cit., p 455 .

وليس من اليسير اجراء مقارنة بين البنية الحرفية بمدينة الجزائر وباقي المدن الجزائرية لاسيما الحواضر التي نالت شهرة عريضة في مجال النشاط الحرفي مثل تلمسان وقسنطينة ، لقلة المعطيات العائدة إلى تلك الفترة. يطلعنا مخطوط عن الحرف بمدينة قسنطينة يعود إلى ما قبل عام 1830 ، بقائمة اشتملت على أربع وثلاثين حرفة وهي : القشابون والفكاهون (باعة الخضر والفواكه) والجلابون (تجار المواشي) ، والنجارون والحدادون والصفارون والقزادرية (معظمهم من اليهود) ، والجقماقجية (وهم صانعو الأسلحة) ، والسرارون (وهو فرع يختص بصناعة الأسلحة) ، وهو صناعة الخشب الموجه لصناعة البنادق والمسدسات ، والسمارون ، والسراجون ، والبرادعية ، والحزازون ، والحواكه ، والخياطون ، والحفافون ، والغرابليون ، والدباغون ، (صناعة الدباغة من الصناعات الرائجة والمريجة) والرقاقون ، والبنائون ، والقلالون ، والكواشون ، والجزارون ، والصوابنية أو الصابونجية والقهواجية ، والطباخون ، والفطايرون ، واللبابية ، والحلواجية ، والصياغون ، والزواقون ، والدلالون ، والكنافيون ، والحجامون . (1)

وإذا عرجنا على المغرب الأقصى وجدنا عددا لا بأس به من الحرف فقد بلغ عددها بمدينة فاس وحدها أربعاً وستين ومائة حرفة (2)

(1) FERAUD (Ch . C), "Les Corporations de métiers à Constantine avant 1830". *Revue . Africaine*, 1872. PP 299-315.

من التقاليد الراسخة لدى التنظيمات الحرفية ، وراثية الصنعة في الأسرة الواحدة على امتداد جيلين على الأقل . وقد كانت الأسر شديدة الحرص على أن تظل أسرار الصنعة وتقنياتها محصورة في نطاقها ، وهو ما يترجمه المثل الشعبي العامي والمتداول الى يومنا هذا : " وشكون⁽¹⁾ عدوك ؟ صاحب حرفتك " (2).

ونص "قانون على الأسواق" بكل جلاء ووضوح على ذلك : " وابن المعلم معلم في مضرب أبيه ، هذا هو القانون بين الجماع (3) (كذا) " . (4)

وإنه لمن الصعوبة بمكان تتبع وراثية الحرفة في الأسرة الواحدة بالاستناد إلى الوثائق التي عدنا إليها لسببين اثنين ، على الأقل : أولهما ، وكثيرا ما تكرر تأكيدنا عليه ، يكمن في الحالة التي عليها الوثائق ، ثانيهما غياب أدب حرفي . ومن بين الصعاب التي واجهتنا أيضا ، صعوبة التعرف على المصطلح الدال على وراثية الحرفة . ففي وثائق المحكمة الشرعية توجد صيغتان صاحبتا الحرفة أو النشاط الممارس وهما : "حرفة" و " صنعة " ، فتارة نجد العبارة الأولى وتارة أخرى الثانية ؛ كأن نقرأ : " يوسف الصباغ حرفة ابن عبد الله (1104) و الحاج محمد الصباغ حرفة (1233) ، والسيد محمد بن الجيد الأندلسي (كذا) النجار حرفة (1184) ، و محمد الإنكشاري القزاز صناعة ابن الحاج محمد أمين الخياطين (5) .

(1) كلمة عامية تقابلها في الفصحى إيش يكون ، من يكون ؟

(2) وهناك صيغة أخرى لهذا المثل الشعبي : قالو وشكون عدوك ؟ قالو صاحب حرفتك .

(3) عبارة بين الجماع تعني بين الجماعات وهو المصطلح الساري على التنظيمات الحرفية بمدينة الجزائر مثلما سبقت الإشارة إليه.

(4) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 ، و 113.

(5) م ش ، ع 16 و 18

وتجدر الإشارة إلى أن الصيغة الأكثر ترددا واستعمالا هي "صناعة". فما الفرق بين الأمرين ، وبصيغة أخرى ما الفرق بين "صاحب الصنعة" و"صاحب الحرفة" ؟.

لقد بدا لنا للوهلة الأولى أن المصطلحين يرمزان إلي أمرين مختلفين ، غير أنه بعد حصرنا لحالات عديدة ومقارنة بعضها ببعض تبين أن كلا المصطلحين يدلان على أمر واحد ، ويطلقان على "ممارس الحرفة" ، ولا تدل عبارة صنعة أو حرفة على وراثية الحرفة بأي حال من الأحوال .

هذا وقد أتاحت لنا عملية الفرز الكاملة التي قمنا بها ، لسجلات المحاكم الشرعية تتبع وراثية الحرفة ، عليامتداد جيلين أي انتقال الصنعة من الأب إلى الابن وهو أمر يكاد يكون طبيعيا . ومن النتائج التي خلصنا إليها هي أن الحرفة أو الصنعة تكاد تكون متوارثة في كل الأسر الحرفية التي تولت أمانة الصنعة . فلا شك أن وصول بعض أفراد الأسرة إلى أعلى سلم في هرم التنظيم الحرفي يعود إلى اكتسابهم مهارة ودراية وتقاليد حرفية ، لذا سعت تلك الأسر إلى العمل على استمراريتها على امتداد عدة أجيال في الأسرة الواحدة ، والأمثلة في هذا الصدد كثيرة : فهذا قدور العطار حرفة ابن السيد الطيب أمين جماعة العطارين ،⁽¹⁾ وهذا مصطفى الخياط بن السيد عبد الرحمان أمين الخياطين⁽²⁾ ، وهذا الحاج مصطفى الحداد صناعة ولد السيد محمد أمين جماعة الحدادين⁽³⁾ . كما يبدو أيضا أن الحرفة لا تؤخذ عن الوالد فحسب بل عن الأخ الأكبر وهي ظاهرة واسعة الانتشار ومن الأمثلة عن ذلك "الحاج إبراهيم أمين الجيارين وأخوه مصطفى الجيار"⁽⁴⁾ و"الحاج عبد القادر أمين النجارين وأخوه محمد النجار"⁽⁵⁾ .

(1) م ش ع 48/1 .

(2) المصدر السابق ، ع 6/1 .

(3) المصدر السابق ، ع 47/1 .

(4) المصدر السابق ، ع 50 .

(5) المصدر السابق ، ع 3 .

وبوجه عام يُلاحظ أن كل أسرة ارتقى أحد أفرادها الى أعلى سلم في الجماعة حرصت حرصا شديدا على إبقاء واستمرارية النشاط الحرفي نفسه ، فإذا لم ينتقل ذلك من الأب الى الابن فإنه ينتقل من الأخ الأكبر الى الأخ الأصغر: *le savoir faire est transmis de génération en génération*

فإحدى مميزات المجتمع الحرفي هي الحفاظ على التقاليد الموروثة في صناعة معينة. *Hérédité du savoir faire* وتنتقل الحرفة من الجد إلى الحفيد دون مرورها بالأب كما تنتقل الصناعة عن طريق الخال مثل ذلك عائلة ابن حمادوش . وتبدو هذه الخاصية مميزة في صناعة الحرارة كما تبينه هذه الحالة : السيد الحاج محمد الحرار بن قاسم وحفيده الشاب أحمد الحرار بن علي والحاج محمد بن عبد الرحمن بن امين الحرارين . (1)

(1) م ش ، ع 60 . حول وراثية صناعة الحرارة انظر : الملاحق ، قسم عقود البيع ، وثيقة رقم 15 : عقد بيع دار بين الناظر على شغل الموارث المخزنية وأحمد المكا حلي .

3-1 عائلات حرفية .

بعد جهود مضيئة توصلنا إلى رصد عدد من العائلات التي توارثت النشاط الحرفي أبا عن جد عبر سنوات مديدة أشهرها :

* عائلة بوعينين وصناعة الحرارة 1770-1826:

إن إحدى العائلات التي امتهنت صناعة الحرارة عبر سنوات مديدة هي :
"عائلة بوعينين". وتعود أول إشارة إلى الوالد محمد "بوعينين به عرف" إلى عام 1770م حينما حضر شاهداً في إثبات ملكية عقارية لأحد الحرفيين ، رفقة عدد من الحرارين .⁽¹⁾ وبعد نحو ربع قرن تولى ابنه محمد أمانة جماعة الحرارين في حدود عام 1793م وتصدر لما يربو من خمس عشرة سنة⁽²⁾ أما ابنه الثاني الحاج علي الحرار ، فقد اسندت إليه بعد أخيه في الفترة ما بين 1820 و 1826⁽³⁾.

ويعد الجمع بين وراثية الحرفة ووراثية منصب الأمانة من الحالات النادرة . وهو أمر يفسر بطبيعة النشاط الممارس ، فصناعة الحرارة من الصنائع المعتبرة والمربحة لذا حرصت بعض الأسر على احتكار الحرفة و الأمانة معا حتى تحول دون أية منافسة . ويمكن القول إن عائلة بوعينين توارثت أمانة الجماعة والحرفة لأزيد من خمسين سنة .

(1) م ش ، ع 42

(2) المصدر السابق ، ع 101

(3) المصدر السابق، ع 38 و (45)

* عائلة ابن المليح وحرفة العطارة :

إن أول اسم عثرنا عليه هو الحاج إبراهيم بن المليح العطار الذي كان يملك حانوتا لبيع العطرية في سوق العطارين عام 1709 م.⁽¹⁾
وتظهر عائلة ابن المليح في وثائقنا ثانية بعد مضي أزيد من نصف قرن عام 1787. حيث عثرنا على عبد الرحمان العطار ابن السيد ابن المليح به عرف.⁽²⁾ وظلت عائلة ابن المليح تتعاطى حرفة العطارة لما يربو مائة سنة .

* عائلة البربري وصناعة القزازة :

تعد عائلة "البربري" إحدى أبرز العائلات التجارية في مجتمع مدينة الجزائر ، وتعاطت صناعة القزازة وتوارثتها ، فمن بين الأسماء نجد عبدالقادر القزاز بن محمد البربري⁽³⁾ وحسن القزاز بن أحمد الخياط 1220 هـ .⁽⁴⁾ وأحمد القزاز بن أحمد⁽⁵⁾. كما احترفت عائلة البربري "الخطاطة" أيضا وهي صناعة قريبة جدا من "القزازة" فقد اختارت عائلة البربري الخطاطة والقزازة وهي صنائع متكاملة كما اختارت التجارة وبيع السكر حيث عثرنا على حسن السكاكري بن أحمد البربري⁽⁶⁾ بل وتعاطى أفراد عائلة البربري صنائع بعيدة جدا عن مجال احتكارهم أو تخصصهم ، فهذا أحمد المقياسي بن الحاج محمد البربري⁽⁷⁾ .

(1) م ش ، ع 50

(2) نفسه

(3) المصدر السابق ، ع 109-110

(4) المصدر السابق ، ع 132-133

(5) المصدر السابق ، ع 44 .

(6) م ش ، ع 39 .

(7) المصدر السابق ، ع 18 .

* عائلة المسطول وصناعة السراجة (1)

احترفت عائلة "المسطول" صناعة السراجة حيث عثرنا على سليمان السراج ابن الحاج محمد المسطول وعلى محمد السراج ابن الحاج علال المسطول (2) ومحمد السراج بن الحاج على المسطول (3).

* عائلة بن مهران وصناعة الصفارة

لقد تصدرت عائلة ابن مهران آمانة جماعة الصفارين مرتين إذ تولاهما الطاهر ابن محمد بن مهران والحاج عبد الرحمن الصفار بن مهران (4).
فاختيار الصناعة في العائلات الثرية اختيار استراتيجي فهناك توجه نحو الصنائع المربحة من جهة و نحو احتكار مجال تكاملي معين .

* عائلة ابن حمادوش (5) وصناعة الدباغة :

تعود أول إشارة إلى عائلة "ابن حمادوش" إلى عام 1108/1694-1695 وهي تخص: "الناسك الأبرالسيد الحاج محمد الدباغ صناعة بن حمادوش به شهر حبس جميع الدار الكاينة بزنقة بن فارس ... على زوجه الولية قامير بنت عبدالله وعلى بناته فاطمة الزهراء وآمنة وخديجة ...".

(1) عائلة المسطول موجودة إلى يومنا هذا بمدينة الجزائر ، ومازال بعض أفرادها يقيم بالمدينة العتيقة ، القصبة .

(2) م ش ع 27

(3) المصدر السابق ، ع 108-109.

(4) انظر الملاحق ، قسم التراكات وثيقة رقم 20 : تصفية تركة الحاج عبد الرحمان أمين الصفارين كان ابن محمد ابن مهران به عرف .

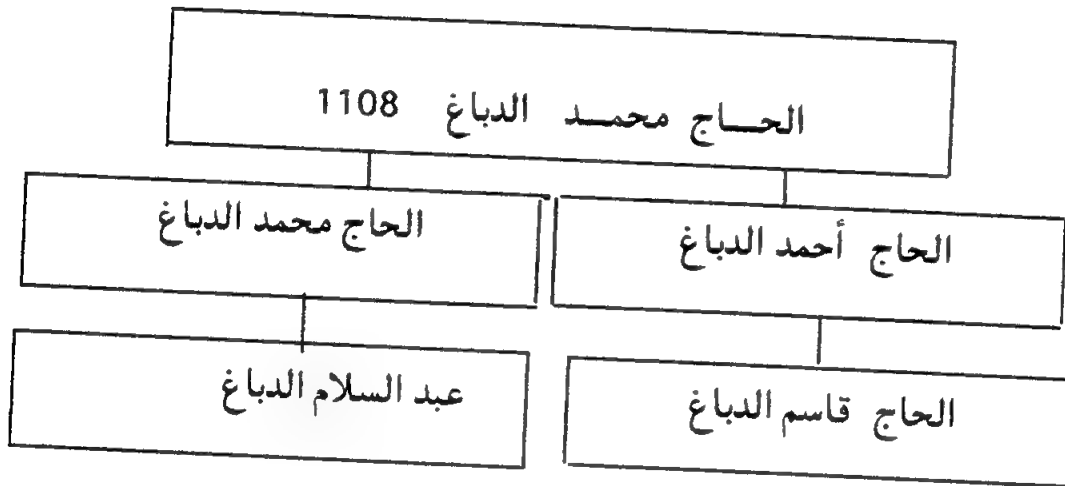
(5) ومن أبرز الأسماء في عائلة ابن حمادوش عبد الرزاق بن حمادوش الطبيب الرحالة .لمزيد من الاخبار انظر : سعدالله ، رحلة ابن حمادوش ، سبق ذكره.

و استنادا إلى وثائقنا استطعنا تتبع ممارسة عائلة "ابن حمادوش" للدباغة إنطلاقا من الجد السيد الحاج محمد الدباغ صناعة بن حمادوش و انتقلت الصنعة إلى ولديه وهما الحاج أحمد و الحاج محمد (1) .

ومن هذا الأخير انتقلت إلى ابنه عبد السلام ومن الحاج أحمد انتقلت إلى ابنه الحاج قاسم (2) . لقد توارثت عائلة ابن حمادوش الدباغة على مدى ثلاثة أجيال.

لكن عائلة ابن حمادوش تعاطت نشاطات أخرى كالعطارة وهي بعيدة كل البعد عن الحرفة التي اشتهرت بها .

حرفة الدباغة في عائلة ابن حمادوش



(1) م ش ، ع 1/6 .

(2) المصدر السابق ، ع 25 .

4 - الاختيارات الحرفية في الأسرة الواحدة

لقد تعاطى الإخوة في الأسرة الواحدة حرفا مختلفا، فهذا الأخ خياط، وذاك قهواجي، والآخر كواش وغيره حرار: فعلى سبيل المثال وجدنا في الأسرة نفسها حرفتين متباعدتين تماما، فقد مارس أخوان الحرفة نفسها وهي حرفة "الكواش"، بل إن أحدهما ارتقى إلى منصب الأمانة، بينما الأخ الثالث اختار صناعة الحرارة. الحاج أحمد الكواش بن حمزة وأخوه محمد الحرار بن حمزة والحاج عبدالقادر أمين الكواشين بن حمزة الذي نجده على رأس الجماعة عام 1138/ 1725-1726 (1).

وتخبرنا إحدى الوثائق أن عائلة "كلاطو الأندلسية" التي كانت من العائلات الكبيرة وذات النفوذ بالمدينة -وجّهت اختياراتها المهنية بكيفية تسمح لها بالسيطرة على ثلاثة مجالات في غاية الأهمية وهي: الحدادة والخياطة والعطارة. فمحمد كلاطو الذي كان حدادا وجه ابنه علي إلى الخياطة وابنه عبدالرحمن إلى العطارة. (2) كما وجدنا حالات أخرى مارس فيها أبناء العم النشاط الحرفي نفسه، ومثال ذلك عائلة المسطول التي احترفت صناعة السراجة فقد عثرنا على سليمان السراج بن الحاج محمد المسطول وعلى محمد السراج بن الحاج علال المسطول مثلما ذكر آنفا.

ويلاحظ أن اختيار الحرف في بعض الأسر اختيار استراتيجي، فقد وجهت الأسر الحرفية أبناءها إلى حرف ذات صلة وطيدة أو قريبة جدا من الحرفة التي تعاطاها الوالد، (كالصمارة و الحدادة و القزاة والخياطة) ومثال ذلك فقد كان ابن الحاج محمد أمين الخياطين، قزازا. (3)

(1) م ش، ع 36

(2) انظر الملاحق، قسم عقود البيع: وثيقة رقم 6: عقد بيع دار بين ورثة محمد الحداد ابن كلاطو و الشاب الزروق ابن محمد المدعو ابن الصوفي. أوائل جمادى الاولى عام 1129 / افريل 1717 م.

(3) م ش، ع 16 و 18.

وفيما يلي أمثلة عن اختيار الحرفة في الأسرة الواحدة :

المعلم يوسف الصمار صناعة بن قاسم الحداد

الحاج أحمد الدباغ بن النجار .

محمد الجيار ابن محمد المقايسي

الحاج محمد الخياط ابن المقفولجي

الحاج محمد الخياط ابن علي الحجام

الحاج علي العطار حرفة ابن السيد أحمد الفخار

محمد الحفاف ابن محمد السفاج

الحاج علي العطار حرفة ابن السيد أحمد الفخار

محمد الحرار ابن محمد الفخار

محمد الحوات ابن الحاج محمد الحداد

محمد النجار ابن الحاج المهدي العطار

محمد القزاز ابن محمد الدباغ

علي الخياط ابن محمد الحداد

عبد الرحمن العطار ابن محمد الحداد

محمد السكاكري ابن الوزان

السيد عبد الرحمن صانع الشواشي ابن محمد العطار .

حسن القزاز ابن أحمد الخياط .

مما سبق يمكن القول إن هناك نزعة أو توجهها واضحاً في وراثة الحرف
المعتبرة والمربحة كالعطارة والحرارة والقزازة والصفارة والدباغة .

(1) هذه الأمثلة مستقاة من سجلات المحاكم الشرعية .

كما يتبين أيضا أن هناك نزعة جلية داخل الأسرة الواحدة إلى تنوع الاختيارات المهنية بل نلاحظ تباينا كبيرا بين النشاطات الممارسة في الأسرة الواحدة من حيث موقعها الجغرافي ومن حيث طبيعتها ، فالعطار أنجب فخارا والفخار أنجب حرارا [لقد كانت صناعة الفخار من الصنائع الممارسة خارج أسوار المدينة] ، والحفاف أنجب سفاجا والنجار دباغا و المقاييسي جيارا والخياط حجاما وهكذا .

وتوصلت الباحثة "سيمونة سيروتي" في الدراسة التي خصصتها للحرف بمدينة «تورينو» الإيطالية إلى نتيجة مماثلة حيث كتبت : "...إن الدراسة التحليلية تظهر بوضوح نزعة هذه الجماعات إلى تنوع إختياراتها المهنية ضمن العائلة الواحدة كما أنها ، فضلا عن ذلك ، أظهرت أن بنية التركيبات العائلية تتعايش فيها توجهات مهنية متضادة على امتداد محيط المدينة الواحدة..." (1)

5_ المحافظة على الموروث

في غياب المصادر الوصفية ، سعيانا إلى استجلاء خصائص ومميزات التنظيم من خلال دراسة الاتفاقات التي جاء ذكرها في مخطوط "قانون على الأسواق"

تبدو خاصية المحافظة على الموروث والحرص الشديد على عدم ادخال أو إحداث أي تغيير على التقاليد الموروثة إحدى الخصائص البارزة . ففي جل الاتفاقات التي عدنا إليها ترددت عبارة "لا يبدل ولا يغير " أو عبارة : "... هذا ما وجدنا (كذا) في الزمام القديم وربنا يسهل ... " أو عبارة "... على العادة القديمة..." و عبارة "... قانون العادة القديمة ... " (1)

وهذا الموروث هو بمشابة "المرجعية" أو "العرف" الذي يُسير التنظيم الحرفي مثلما نص عليه أحد الاتفاقات : «...والعادة حسبما كان اتفق على ذلك العلماء والولاة والباشلار الماضيين...وعقدوا ذلك وجعلوه حجة لمن احتج به من أهل الصنائع وغيرهم قاطعا لجميع الدعاوي كلها وحاسما لمادة النزاع بأسرها ...»

ونستنتج مما جاء في الفقرة السالفة الذكر أن عدة مستويات من السلطة أسهمت في وضع ذلك فهناك السلطة السياسية والدينية . ونقرأ أيضا في اتفاق آخر : " الحمد لله " قانون عملوه الولانيين (2) الله يرحمهم " (3) فالمرجعية مثلما يتبين لنا من النص هي " الحكم " ، أو " مصدر الاحتكام " .

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ن 2 و 24 ، و 31 و 35.

(2) الأوائل - ويعني بهم في النص " السلف " .

(3) قانون وضعه الأولون رحمهم الله .

6 - الدقة المتناهية في تقسيم العمل

ومن الخصائص التي تبدو بارزة للتنظيم الحرفي تقسيم العمل . إذ نجد الجماعة الواحدة تتفرع إلى عدة جماعات كجماعة "الحمالين" التي انضوت تحتها أربع جماعات : وهي حمالو الرمانة ، وحمالو الجير ، وحمالو مخزن الزرع وحمالو باب البحر (1).

وانضوت ضمن جماعة الدلالين ، جماعتان أساسيتان ، واحدة يبدو أنها اقتصرت على العنصر التركي وكان على رأسها باش دلال ، وأخرى اقتصرت على العنصر المحلي ، وكان على رأسها أمين . وضمنها وجدت جماعات فرعية عديدة مثل " دلالين " سوق الخياطين و دلالين باب عزون و دلالين الحوائج و دلالين سوق الكبير و دلالين الديار (2) و الدلالين البساكرة (3).

وتفرعت صناعة الجلد إلى نحو عشر جماعات وهي : الدباغون والشبارلية و البرادعية والبابوجية والتماقون والرقاقون و البلاغجية والحرازون والخرازون . أما بخصوص صناعة الدباغة فنحتمل وجود جماعتين ، نظرا لوجود مشغلين أو ورشتي عمل ، ورشة وجدت داخل المدينة ، عرفت بدار الدباغة ، للعناصر البلدية أما الثانية فكانت خارج أسوار المدينة وكانت خاصة بالعناصر التركية . كما تفرعت صناعة الأسلحة إلى ثلاث جماعات : الجقماقجية و القنداقجية و المكاحلية . وكذا الحال بالنسبة لصناعة الخشب حيث نجد النجارين والخراطين والنشارين .

ولم تشمل هذه الخاصية على ما يبدو جل الصنائع ، فبالنسبة لصناعة الصباغة مثلا لم نعثر سوى على جماعة واحدة وهي جماعة "الصباغين " ، بحيث لم نرصد جماعات متخصصة بحسب الألوان إذ يفيدنا الاتفاق الذي وقع بين ثلاث جماعات كانت نشاطاتها ذات صلة وطيدة بعضها ببعض ، وهي جماعة

(1) قانون على الأسواق ، ن 1 ، و 1

(2) تفرعوا عن الجماعة الأم " أي جماعة البساكرة "

(3) م . ش ، ع 90 .

الحرارين وجماعة القزازين وجماعة الصباغين ويفهم من نص الاتفاق أن هناك جماعات فرعية كالجماعة المتخصصة في اللون القرمزي... إلى غير ذلك⁽¹⁾

كما شهد مجتمع مدينة الجزائر ظاهرة التخصص في العمل على أساس جغرافي ، وهذا مانجده ، لاسيما في الحرف التي عنت بالخدمات كالدلالة والحماله ، والحراسة⁽²⁾.

و بمجتمع مدينة قسنطينة كان التخصص في العمل أحيانا أكثر دقة سيما في مجال صنائع معينة كصناعة الجلود والخشب⁽³⁾. كما تفرعت جماعة الكواشين إلى جماعة أخرى عرفت بالبشماطية كانت من أهم الجماعات بالمدينة⁽⁴⁾.

7 _ حرف جلييلة - حرف وضيعة

استعملت مصطلحات عدة للتمييز بين الحرف فمنها ، رفيعة وشريفة وجلييلة وهي صفات أطلقت على الحرف المعتبرة ، وبالمقابل استعملت مصطلحات أخرى : دنيئة وسفيلة ورذيلة للدلالة على المهن ذات الدخل المحدود وعلى المهن غير النظيفة _ كمهنة الدلالة ، والمهن المنافية للأخلاق⁽⁵⁾.
ويظهر أن هذا التمييز المعيارى يعود إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حيث نسبت إليه عدة أحاديث ابتداء من القرن الثاني للهجرة تستنكر وتحرم

(1) انظر الملاحق ، قسم عقود مختلفة .

(2) قانون على الأسواق ، ن 2 ، و 35 ، و 57

(3) حول الموضوع انظر :

- LECUYER, E. "Les métiers constantinois à l'époque des beys", IBLA. XIII, pp341-357.

(4) A.O.M . F 80 - 933 Impôts Arabes Mémoires et projets 1838-1849 Rapport Warnier .

(5) RAYMOND, *Artisans* , Op .cit., p 527

مثلا: كسب الحجام ، ولاريب أن هذا الاستنكار أوالتحريم ارتبط بعملية بيع الدم الذي كان ممارسا رغم أنه كان محرما (1) .

أماالحرف الدنيئة أوالخسيصة فهي في المقام الاول ؛ الحرف اليدوية أو القريبة منها ، على الرغم من أن العمل اليدوي في حد ذاته لاينظر إليه نظرة احتقار بل على العكس من ذلك فإن الاسلام يجلها ويرفع من شأنها (2) .

وقد اختلفت مواقف المذاهب بشأنها ؛ فالمذهب الحنفي - واستنادا إلى أحد مصادره وهو "الاكتساب في الرزق المستحب" يبرز بكل جلاء أن مبدأ التفضيل يقوم على " المنفعة العامة " فهذه الحرفة أفضل لأنها " (أعم نفعا) .

وينسب إلى الامام الشافعي أنه قال في الصنائع التي يجب تحاشيها

مايلي :

تجنب عشرة الانذال تنجو *** لتصحبك السعادة في أولئك

فستليس يصحبهم ليبب *** فإن عددتهم فهم أولئك

فجزار و بواب وعبد *** وحجام واسكاف وحائك(3)

وفي هذا السياق نبهت " ليلي الصباغ" إلى مدى تأثير نظرة الفقه الشاجبة أو المحبذة لبعض الحرف دون الأخرى ، على ممارستها وإزدهارها . وانعكس ذلك على صناعة الصياغة والجواهرجية، وفسح المجال لغير المسلمين . ففي مصر مثلا جل الذين تعاطوا هذه الحرف كانوا من الأرمن والأقباط واليهود .(4) وبمدينة الجزائر كانت صناعة المصاغ حكرا على اليهود (5)

(1) MASSIGNON, L. " Métiers vils en Islam " , *Studia Islamica*, T XVI 1962. p149.

(2) نفسه .

(3) نقلا عن ، القاسمي ، قاموس الصناعات ، سبق ذكره ، ص 80.

(4) الصباغ، ليلي ، " ملاحظات حول دراسة الاقتصاد العربي " الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، تونس ، 1986. ص 107-108.

(5) سنأتي على معالجة الفكرة في الفصل الخاص بالصناعة والصناع .

لاتسلم ولدك في صنعتين : " أن يكون جزارا فإن صنعته تقسي القلوب ،
وصواغا فإنه يزخرف الأسباب بالذهب والفضة وكل هذا حرام ، والمنع من فعل
الحرام واجب " (1) ..

وكان موقف المذهب المالكي متشددا إزاء بعض الحرف كالديباغة
والحياكة والحجامة معتبرا إياها رذيلة . (2)

أما ابن خلدون فقد اكتفى بالإشارة إلى الصنائع الضرورية والصنائع
الشريفة ، فالفلاحة والبناء والخياطة والتجارة والحياكة ضرورية أما الصناعات
الشريفة فهي التوليد والكتابة والوراقة والغناء والطب (3) .

غير أنه مع مرور الزمن ، حدث تطور في الرؤى بحيث عُدت عوامل أخرى
تتحكم في تصنيف الحرف إذ أضحي عامل الرفاهية والازدهار عاملا أساسيا
فكتاب " الذخائر في بر الصنائع والحرف " يصنف بعض المهن من بين المهن
المعتبرة " بينما لم تكن كذلك في سالف الأيام كالسقاية ، والحلاقة
والحياكة ، أي أن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية هي التي أضحت تحدد
وضعية الحرف . (4)

وكتب صاحب " قاموس الصناعات الدمشقية " عن حرفة الحياكة ما يلي :
" الحياكة هي من ضروريات البشر كالخياطة وهذه الصنعة دنيئة غير شريفة " (5)
ويكشف مخطوط عن الحرف يخص مدينة قسنطينة إبان العهد العثماني أن
صناعة الديباغة كانت " صنعة ذات اعتبار ومحل احترام " . (6) وعلى الرغم من
التطور الذي نلمسه فإنه ظل ينظر الى بعض الحرف ، على أنها حرف دنيئة إلى
غاية أوائل القرن العشرين .

(1) الصباغ ليلي ، " ملاحظات حول دراسة الاقتصاد ، سبق ذكره ، ص 107 - 108 .

(2) نقلا عن : القاسمي ، قاموس الصناعات ، سبق ذكره ، ص 80 .

(3) ابن خلدون ، المقدمة ، دار الفكر ، بدون تاريخ ، ص 405 .

(4) نقلا عن : RAYMOND . Artisans , Op. cit., p 527

(5) القاسمي ، قاموس الصناعات ، سبق ذكره ، ص 76 .

(6) FERAUD . " Les corporations de métiers " , Op.cit., pp 451 - 454

8 - الجماعات الحرفية والطرق الصوفية

عالج بعض الباحثين طبيعة العلاقة بين التنظيمين الاجتماعيين في الولايات العثمانية كمصر وسوريا والعراق على ضوء ما تزخر به من تراث في هذا الشأن وأكدت كلها على التأثيرات الموجودة و المتبادلة بينهما⁽¹⁾ .

"....فبينما نجد أن الطرق الصوفية تحت أتباعها على امتهان الحرف وإتقان الصنائع وتجعل من العمل قيمة أساسية من قيمها وتضفي عليه عمقا روحيا خاصا فإننا نجد الأصناف تتجه لأن تكون طرقا بذاتها مستعيرة من الطرق الصوفية أغلب شعائرها وتقاليدها المميزة لها مثل المواكب الخاصة باتباعها ومواسمها في قبور مؤسسيها ... " .⁽²⁾ ففي مدينة بغداد عرفت طريقة صوفية "بالشاكردية" وهو الاسم الذي يطلق على المبتدأ بالحرفة . ويعود هذا التداخل والتشابه بين النظامين الاجتماعيين الى تأثير كليهما بنظام الفتوة . ومن الدلالات البسيطة عن تأثير التنظيمات الحرفية بحركة الفتوة ، انتساب كل صنف إلى ولي أو إلى "مرقد البير" باعتباره حامي الحرفة وشيخها الأول . ففي المشرق استمدت الحرف قوتها من الفتوة ، بل إن التداخل بينهما كان جليا⁽³⁾ .

وبمدينة القسطنطينية اصطبغت التنظيمات الحرفية بالطابع الديني فمن بين الممارسات التي تبرز ذلك فرض إقامة صلوات جماعية على أعضاء الجماعة برمتهم وهي احتفالات وطيدة الصلة "بتنظيم الدراويش" .

(1)BAER. *The Egyptians guilds* , Op.cit,p16.

-MASSIGNON,L. " La futuwwa ou pacte d'honneur artisanal " entre les travailleurs Musulmans au Moyen -Age " in *Opera - Minora* , T1 , pp171-198.

-MASSIGNON, L." Shadd ou Rabt Al -Mihzam" *Encyclopédie de l'Islam* , TIV, CAHEN, C. "Mouvements et Organisations populaires dans les villes de l'Asie Musulmane au moyen âge : Milices et Associations de Foutouwwa " ,*Recueil de la société Jean Bodin*, Bruxelles, T.VII, 1955, ,pp.273-286.

(2)عبد السلام رؤوف : " الملامح الاجتماعية ، سبق ذكره ، ص 447 .

(3)نفسه ، ص 448 .

وكانت كل الطوائف ترجع أصولها إلى شخصية دينية بارزة ، و تحتفل بعيدها بل نجد من مظاهر ذلك أيضا علاقة الجيش الانكشاري بالطريقة الصوفية المعروفة "بالبكداشية" . كما كانت تؤدي جميعا احتفالات دينية عند الارتقاء إلى رتبة المعلم وظلت هذه الممارسات سائدة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية (1) .

وتستغرق مدة " تعلم المتعلم " ألف يوم ويوم وهي نفس المدة التي ينص عليها تنظيم الدراويش . ولما يلتحق شاب للتعلم بالورشة ، لدى أحد المعلمين يصبح مرتبطا بموقعه في الورشة وبجماعته . وإذا بارح المتعلم ورشة معلمه ، فلا يجوز لأي معلم آخر تشغيله ، بل يجبر على العودة إلى معلمه (2) . وينجز "المتعلم " أثناء مرحلة اكتساب الحرفة ، أعمالا عدة دون أن يتقاضى جراها شيئا لكنه يمنحه بين الفينة والأخرى ، مكافآت متواضعة بينما يسمح له قبول ما يعطى له من قبل الزبائن مما يتيح له فيما بعد بإعداد وتحضير مأدبة أو وليمة الارتقاء .

وبخصوص التنظيمات الحرفية ببلاد المغرب اكدت دراسات عديدة على غياب تأثير مذهب القرامطة ، ويمكن تفسير ذلك بالاختلافات الموجودة بين التنظيمات الحرفية المغربية ومثيلاتها المشرقية (3) .

فحفل المتعلم " الشد " غير ممارس على الاطلاق ، بينما ظل معمولا به لدى التنظيمات الحرفية القائمة ببلاد الاناطول وسوريا ، إلى وقت غير بعيد . كما أنه لم يتم بعد العثور على كتاب واحد حول "الفتوة" ورغم ماتمعت به الطرق الصوفية من قوة ونفوذ في بلادالمغرب فإنه لم يحدث أي تدخل بينهما . فالاختلاف قائم بينهما مما يفسر دون شك عدم عشورنا على أية خلافات أو صراعات بين السلطة والتنظيمات الحرفية في بلاد المغرب (4) .

(1) VADJA, G. "Corps des métiers en Turquie", *Revue des Études Islamiques*, 1934, pp79

(2) Ibid, p85.

(3) PENNEC , P. *Les transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste* , Tunis , 1964 ., P93-94

(4) Ibid, p95.

حيال غياب تراث صوفي — حرفي جزائري يسمح لنا بتسليط الضوء عن هذا الموضوع وحيال الافتقار إلى وصف شبيه بما تركه اليا جلبي بشأن طوائف الحرف بالقسطنطينية ، سعيينا لاستجلاء العلاقة بين الأمرين ، إلى البحث في الممارسات السائدة وقتئذ. لقد كانت كل مدينة تحتفي بولي صالح ، من العين ، ومن الغارات ، ومن نكبات الطبيعة (1) . فمدينة تلمسان كانت تحتفي بسيدي أبي مدين (2) ومدينة الجزائر بسيدي عبد الرحمن الثعالبي "فهو السيف وسور حرمها" ، بل وكانت المدنية في حمى "الرجال السبعة" . مثلما يتجلى من القصيدة الشعبية التي خلدت انتصار الجزائريين على الحملة الدانماركية على المدينة عام 1770م (3) . وفيما يلي مقتطفات منها :

كيفاش الكفار يطمع في البهجي سلطنة المدن
من فيها رجال يدفعوا عنها كل بلا من الفتن

أولهم سيدي الثعالبي هو السيف وسور حرمها
في حماه البهجي مشرفة وبجاه مصطفى نسا

والرجال السبعة اتفقوا جاوا في غيظ شحان

(1) سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، سبق ذكره ، ص 262 .

(2) هو أبو مدين شعيب بن الحسين الأنصاري الملقب "بالغوئي" ولد باشبيلية عام 1126م . انتقل إلى مكة المكرمة حيث التقى بالولي الصالح سيدي عبد القادر الجيلالي ، وبعد رحلته إلى المشرق عاد إلى بجاية وأقام بها ثم انتقل إلى تلمسان إلى أن وافته المنية عام 1198م حيث دفن بمنطقة العباد . وأصبحت قرية سيدي أبي مدين قبلة للزوار .

(3) VENTURE DE PARADIS , " Un chant Algerien au XVIII siècle" *Revue Africaine* , 1894 , pp336 et sq .

ولم تكن كل مدينة تحتّمى بولي فحسب بل كانت كل جماعة تحتّمى بولي صالح ، فحضر مدينة الجزائر كانوا يحتّمون بحامي المدينة سيدي عبدالرحمان الثعالبي (1)، وجماعة بني ميزاب بسيدي بنور والقبائل بسيدي عبد الرحمان بوقبرين ، وجماعة الوصفان بسيدي بلال الحبشي وهكذا (2) .

وكانت الجماعات الحرفية هي الأخرى تحتفل بالعيد السنوي للولى الصالح حامى المدينة من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت كل حرفة تحتّمى بولي وتقيم عيده السنوي الذي يشارك فيه أعضاء الجماعة بقوة (3) .

ومن بين الشعائر التي كانت تمارسها الجماعات الحرفية ، ما كانت تقوم به جماعة الدالين . فلا يباشر الدالون نشاطهم إلا بعد التوجه الى الجامع الذي عرف بنشاطهم ، أي جامع الدلالة حيث يقوم أفراد الجماعة بتلاوة سورة الفاتحة ثم يرددون (4)

يا فتّاح يارزّاق يارب

العمل عليك والشهادة

الطلبة فيك

ياربى

(1) هو عبد الرحمان بن محمد بن مخلوف الثعالبي . من رجال التصوف ومن أعيان وعلماء مدينة الجزائر ، ولد حسبما ورد عند بعضهم ، بناحية يسر ، عام 1384م وانتقل إلى مدينة بجاية حيث أخذ عن علمائها ، ثم إرتحل إلى تونس ومنها توجه إلى المشرق ، فتوقف بمصر ، ثم قصد البقاع المقدسة فأدى فريضة الحج . اشتهر بثقافته الغزيرة حيث ينسب إليه ما ينيف عن تسعين مؤلف ، منها على سبيل المثال لا الحصر " كتاب الأنوار في آيات النبي المختار " ، " وجامع الأمهات في أحكام العبادات .

نويهض ، عادل ، معجم أعلام الجزائر، من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر، بيروت ، مؤسسة نويض ، ط 3، 1983، ص90.

(2) TOUATI . "Les corporations de métiers , Op.cit,p289

(3) STAMBOULI, F. et ZGHAL, A. " La vie urbaine dans le Maghreb précolonial", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 11, 1972, PP.p 202 .

وحيثما ينتقل الدلالون إلى السوق يرددون وهم يطوفون عارضين بضائعهم :

باب الله من يستفتح يارياح

ومن يصلي على النبي يسعد ويربح ومن المؤكد أن جماعات أخرى مارست شعائر مماثلة لها. فبمدينة تلمسان التي عرفت بنشاطها الحرفي المتميز كان الحارون يمارسون شعائر من ذلك (1)

الصلاة على النبي

الله ينعل الشيطان.

ويرد عليه المعلم :

ياسيدنا شعيط ؟

بحرم الكعبة والبيت

صلي لنا فيما بديت

ثم يرددون ثانية:

لف ربي يخلف

وعقل الشيطان يتلف (1)

= (4) TOUATI . "Les corporations de métiers ,, Op.cit,p286-287.

-(1) DESPARMET, J .L' Arabe dialectal d'après la méthode directe . Alger , 1907.

- TOUATI . "Les corporations de métiers ,, Op.cit,p286-287.

هذا وذهب "ريمون" إلى حد القول بأنه وجد بمدينة الجزائر مرقد البير أو الولي الحامي لصناعة الشواشي⁽¹⁾. وهو أمر يدعو للاستغراب سيما وأن صناعة الشاشية لم تبلغ مابلغته مثيلتها بمدينة تونس .

ولم تقتصر تلك الممارسات على الجماعات الحرفية فحسب بل تعدتها إلى طائفة رياس البحر ، فلا ينطلق هؤلاء في غزواتهم البحرية الا بعد زيارة ضريح سيدي عبدالرحمان الثعالبي والتبرك به مرددين :

يا لاسا ! يا لاسا ! خرجت ليلة من الجزائر

يا لاسا ! يا لاسا ! بحر كبير أوريح فجيع أو عقلي مخبل⁽²⁾

كما كانت كل السفن تتمركز في اتجاه الضريح و لا تنطلق الا بعد تحية "ضريح الولي" سيدي بتقة ".بل إن رياس البحر كانوا يصطحبون معهم رايات بعض الأولياء الصالحين و ينصبونها فوق سفنهم كلما شعروا بالخطر⁽³⁾. وذهب بعضهم الى أن الولي الحامي لطائفة الرياس كان يدعى "سيدي إبراهيم البحري"⁽⁴⁾ بل وكان قبلة للذين يتوجهون الى البقاع المقدسة .⁽⁵⁾

(1) RAYMOND . *Artisans* , Op.cit , p 537

(2) TOUATI. " *Les corporations de métiers* , Op. cit p 287

(3) BELHAMISSI, M. *Histoire de la marine Algérienne 1516-1830* ,Alger, ENAL, 1986

(4) يعرف بسيدي ابراهيم البحري السلامي ، غادر مدينة السلام بغداد آواخر القرن الرابع عشر الميلادي ليستقر بمدينة "أزمير التركية" ومنها انتقل الى مدينة الجزائر رفقة سيدي محمد بوفالة؟ وسيدي والي دادة.

(5) ZAHAR CHERIF , *Sidi Brahimi patron des marins , repose au port d'Alger*

أما عن إسهام أصحاب الصنائع والحرف في الاحتفال بالمواسم الدينية وغيرها وهو مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية له دلالة فإننا نفتقر إلى وصف حي بشأن ذلك ⁽¹⁾ ما عدا الوصف الذي تركه لنا "أحمد الشريف الزهار" والخاص بمساهمة سكان مدينة الجزائر ولاسيما عالم الأسواق في الاحتفال بميلاد ابن للسلطان مصطفى عام 1761م "... جاءت البشارة من عند السلطان مصطفى خان بزيادة مولود اسمه سليم... أمر الباشا أهل البلاد بجعل الزينة بالأسواق سبعة أيام يزنون الدكاكين بأنواع الفرش والتحف ويجعلون الآلات الفاخرة وأنواع الفرش . ثم وقع التنافس بين أهل الأسواق فبالغوا في الإحتفال وأتوا بضروب الأمتعة الرفيعة من الستائر المذهبة وصنوف الديباج وكسوا بذلك الدكاكين والحيطان ، وعلقوا المرايا وقناديل كثيرة وثريات واستمر ذلك سبعة أيام بلياليها عام 1761 ... " ⁽²⁾

وما عرفت مدينة الجزائر كان شبيها بما كان سائدا في المغرب الأقصى ولاسيما في النمط الفاسي حيث كانت كل حرفة أو صناعة تحتمي بولي . فجماعة الدباغين ترى في سيدي يعقوب حاميتها .

وبمدينة مراكش احتمت جماعات عديدة بسيدي بلعباس السبتي صاحب المدينة ⁽³⁾ بل إن تأثيره، على ما يبدو ، بلغ مدينة الجزائر نفسها ، إذ احتمت به عدة جماعات ⁽⁴⁾.

(1) لا تشير جوسلين داخلية في المقال الذي خصصته للاحتفال بعيدي الأضحى والمولد النبوي ببلاد المغرب والدولة العثمانية إلى إسهام عالم الحرفيين في ذلك . انظر:

- DAKHLIA ,J."Une légitimité flotante : Fête du Sacrifice et Mawlid au Maghreb et dans l' Empire Ottoman "

(2) الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 15 .

(3) لمدينة مراكش سبعة أولياء وحينما كان يقال : أنا متوجه إلى الرجال السبعة يعني أنا متوجه إلى مدينة مراكش . غير يبدو أن سيدي أبا العباس السبتي كان يحظى بمنزلة خاصة. ولد بمدينة سبتة عام 1130 م ثم انتقل إلى مراكش عام 1146 م ، وبها توفي عام 1205 م . لمزيد من الأخبار انظر :

DERMENGHEM, E. *La vie des saints Musulmans* , Paris, Sindbad, 1981.p 265 et sq

(4)TOUATI , "Les corporations de métiers , Op.cit, p 287.

وكانت التأثيرات متبادلة ، بحيث اشتقت بعض الزوايا تسميتها من نشاطات حرفية ، كزاوية الشبارلية بمدينة الجزائر كما نجد زاوية الخرازين والنجارين والرقاقين بقسنطينة .

لكن الجماعات الحرفية بوجه عام لم تصطبغ بالصبغة الدينية فهي مثلما وصفها " Lecuyer " عند تناوله للتنظيمات الحرفية بقسنطينة:

*"La corporation ne semble pas avoir présenté de caractère religieux :
C'est une communauté d'origine coutumière hiérarchisée fortement commandée ..."* (1)

(2) LECUYER, E. "Les métiers constantinois" , Op.cit., p345

الفصل الثاني

البنية التنظيمية

1 - بنية الحرفة

1 - 1 أمين الأمناء

تتميز الجماعات الحرفية بشكلها الهرمي المحكم التنظيم الذي يتصدره أمين الأمناء . ويعود إنشاء هذا المنصب ، استنادا إلى "ابن المفتي" صاحب تاريخ باشوات الجزائر إلى عهد التنظيمات الإدارية الأولى التي أحدثها العثمانيون منذ بداية عهدهم بالجزائر (1) .

و قد وردت أول إشارة إلى المنصب في "قانون على الأسواق" في الفصل الخاص " بعادة أسواق الدلالين " حيث جاء ذكره مع عدد من الموظفين العسكريين و المدنيين وهم على التوالي الأياباشي (2) وكاهية البايليك والمحتسب : "... إذ يخرج آياباشي (كذا) وكاهية البايليك وأمين الأمناء والمحتسب..." (3) .

وفيدنا المصدر السالف الذكر بأخبارنادرة عن المنصب . فاستنادا إليه نستطيع الجزم بأنه وجد بمدينة الجزائر في فترة سابقة لعام 1608 م . (4) كما يثبت لنا بقاءه واستمراره إلى غاية آخر القرن الثامن عشر هذا فضلا على أن وثائق المحكمة الشرعية تؤكد وجوده الى غاية أوائل القرن التاسع عشر . لكن بعض المؤرخين ممن لم يهتدوا إلى المصادر المحلية نفوا وجود المنصب بمدينة الجزائر . (5) ويكمن تفسير ذلك في سكوت "دفتر التشرifications" عن ذلك ، وهو مصدر أساسي نهل منه كل الذين كتبوا عن الجزائر في هذه الحقبة

(1) DELPHIN J, " Histoire des Pachas d'Alger " *Journal Asiatique* , 1922 , p 219.

(2) إحدى الرتب العسكرية السامية وتلي مباشرة رتبة آغا الجيش أو آغا الإنكشارية الذي يعد القائد الأعلى للقوات البرية .

(3) القانون ن 1 ، سبق ذكره ، و 4 ، 5 .

(4) نفسه ن 2 ، و 37 و 38 .

(5) RAYMOND . *Grandes Villes Arabes* , Op.cit , p132.

وتبقى مسألة عدم ذكره مطروحة (1). وجاء ذكر "أمين الأمناء" أحيانا مباشرة بعد كاهية البايليك ، فهو يحظى بمنزلة خاصة . كما يفهم أيضا من العبارات التي وردت في المصدر الآنف الذكر، أنه يقوم بدور الكاتب بل كاتب الداي الخاص وهو ما نقرأه في اتفاق يعود إلى 1164هـ / 1750 م "...وبهذا أمرنا مولانا السيد أحمد باشا وكاتبه أمين الأمناء مصطفى بن أحمد بن محمد الشويهد ..." (2) .

أما مصدر "ابن المفتي" فقد ذكر أن "الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة به تتمثل في مراقبة الأسواق وكل ما يتصل بها من أوزان ومكايل" (3). ويصبح حينئذ دوره شبيها بدور "المحتسب" .

ولعلنا لن نجد تعريفا أدق وأشمل من التعريف الوارد في إحدى وثائق المحكمة الشرعية . وهي وثيقة تخص الفصل في النزاع بين ثلاث جماعات، وهي جماعة القزازين وجماعة الحرارين وجماعة الصباغين ، فقد بينت الصلاحيات التي أسندت إليه كما يلي : "...تحت يده دفاتر قوانين البلد والرسوم المسطرة على حرف وصنائع البلد" (4) .

فوظيفته ، وظيفة حكومية يجمع فيها بين عدة سلطات إذ هو المشرف والمسؤول عن سجلات الحكومة الخاصة بالنشاط الحرفي وهو المسؤول أيضا عن النظام الضريبي الذي تخضع له الجماعات الحرفية .

ويظهر من خلال استقراء مجموعة الاتفاقات والعقود الواردة في القانون أن سلطة أمين الأمناء هي السلطة العليا المشرفة على الجماعات الحرفية ، وكذا على العناصر الوافدة على المدينة تلك العناصر التي انتظمت في شكل جماعات وعرفت "بالجماعات البرانية" .

(1) لعل ذلك يعود الى الترجمة الجزئية التي قام بها دوفولكس لدفتر التشرفات .

(2) قانون ، سبق ذكره ، ن 2 و 41 ، و 56 .

(3) DELPHIN J, " Histoire des Pachas ", Op.cit , p 220.

(4) م. ش ، ع 6 . تعد هذه الوثيقة نادرة ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الجماعات وهي مدرجة ضمن الملاحق ، انظر عقود مختلفة ، وثيقة رقم 2: اتفاق بين جماعة الصباغين والقزازين والحرارين 1169 هـ / ص 202.

وهي مماثلة لسلطة شيخ المشايخ بمدينة دمشق⁽¹⁾ وحدد "وجيه كوثراني" سلطة شيخ المشايخ كما يلي: "...وكانت مهمة شيخ مشايخ الحرف تشمل الإشراف الكلي على كل طوائف الحرف ومشايخها ويقوم بصلة الوصل ما بين الوالي والقاضي من جهة وهذه الطوائف من جهة أخرى ولا يتم أي تغيير فيها إلا بعلمه ورأيه وكان مشايخ الحرف كلهم ينتخبون بحضوره..."⁽²⁾.

لكن مدينة القاهرة رغم أهمية نشاطها الاقتصادي ، لم تعرف المنصب إلامع أواخر القرن الثامن عشر⁽³⁾، في حين لم تشهد مدينة بغداد نهائيا_مثل هذه السلطة العليا المشرفة على الصنائع والحرف ؛ ⁽⁴⁾ كما لم تعرفه مدن عثمانية عديدة ⁽⁵⁾. وكان المنصب منصبا في غاية الأهمية؛ فهل كان وراثيا ؟

1 - 1 عائلة الشويهد

لقد توارثت "منصب أمين الامناء" عائلة الشويهد ⁽⁶⁾منذ أوائل القرن السابع عشر إلى نهاية النصف الأول من القرن الثامن عشر .

(1) كوثراني وجيه " العلماء والطرق الصوفية والتنظيم الحرفي " الحياة الاجتماعية للولايات العربية . زغوان 1988 . الجزء الأول ، ص 625 .

(2) نفسه .

(3) RAYMOND . *Artisans*, Op.cit. ,p.

(4) عبد السلام رؤوف : " الملامح الاجتماعية "، سبق ذكره ، ص 447 .

(5) RAYMOND . *Grandes villes Arabes* ,Op.cit. ,p 132 .

(6) كتب اسم هذه العائلة في النسخة الأولى من مخطوط قانون على الأسواق على النحو الذي ذكرناه أعلاه . أما في النسخة الثانية فقد حُرِف الاسم الى الشويحات . وبعد عشورنا على عدة وثائق تخص العائلة يمكن الجزم أن الكتابة الصحيحة للاسم هي الشويهد وليست الشويحات فناسخ النسخة الثانية وقع في هذا الخطأ إذ إستبدل الدال بالحاء وأضيفت الألف الممدودة فتحول الاسم إلى "الشويحات" .

و يبدو أن أول من تولاه هو سليمان الشويهد في الفترة الممتدة ما بين 1609-1626 حيث حضر عام 1609 اتفاقا بين جماعتي "بني ميزاب" والكواشين "مع كل من كاهية البايليك وضابط من الجيش برتبة آياباشي رغم أن الاتفاق لم يصفه بأية صفة . (1)

ولنعد الآن إلى البحث عن الظروف التي أهلته ليتصدر إدارة وتسيير العالم الحرفي ، بل والحياة الإقتصادية بالمدينة ، فهل كان من عائلة امتهنت حرفة معينة عبر سنوات مديدة ؟ وهل تعاطى هو الآخر حرفة ما ؟ إذ من المعروف أن مثل هذه المناصب لا تسند الا لأصحاب النفوذ الاقتصادي أو لمن كانت لهم دراية وخبرة بعالم الاسواق . ففي تونس ، مثلاً ونظراً لما بلغته صناعة الشاشية من أهمية في تلك الأثناء ، أصبحت أعلى مرتبة في السلم الهرمي المهني بالمدينة لأمين الشواشية حيث أضحي مع أوائل القرن الثامن عشر يرأس مجلس الأمناء العشرة الكبار (2) .

أما بالنسبة لسليمان الشويهد فتخبرنا إحدى وثائق المحكمة الشرعية أنه كان تاجراً وأن والده سعيداً كان من رياس البحر حيث جاء في الوثيقة ما نصه: "...التاجر الزكي السيد الحاج سليمان بن المرحوم الرئيس سعيد الشويهد الأنصاري..." (3)

ولم تتعاط أسرة الشويهد ، التي اسندت إليها هذه المهمة البالغة الأهمية والمتمثلة في الإشراف المباشر والمراقبة الشاملة للحياة الاقتصادية بالمدينة نشاطاً حرفياً بالمفهوم الضيق ، لكن ما سمح لها بالوصول الى هذه الوظيفة الهامة هو الجاه العريض والثروة الطائلة الناتجة عن نشاط الوالد سعيد الذي كان من رياس البحر. فلا ننسى أن طائفة الرياس في هذه الحقبة ، تمتعت بحظوة خاصة وأن الغزو البحري عرف عصره الذهبي الأول في الثمانينات من القرن السادس عشر .

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 و 32 .

(2) هنية ، عبد الحميد ، "وثيقة حول مدينة تونس في نهاية القرن السابع عشر" الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، 1986 ، ص 576 .

- RAYMOND . Grandes villes Arabes ,Op.cit. ,p133

(3) م .ش. العلب التالية : 5 و 10 و 19 و 26 و 50 و 75 و 89 .

مما جعلها وقتئذ تحظى بالشعبية العريضة وتعيش الثراء المذهل . لقد فسح هذان العاملان المجال لسليمان بن الرايس سعيد أن يصبح تاجرا بارزا بل وأن يتولى الإشراف الأعلى لجميع الفعاليات الاقتصادية بمدينة الجزائر حينئذ . فما حصده الوالد من ثروة طائلة من نشاط الغزو البحري ، استثمره ابنه سليمان في التجارة . ورغم جهلنا لطبيعة النشاط التجاري الذي تعاطاه هذا الأخير فإنه كان دون شك من أعيان التجار⁽¹⁾ ويظهر من خلال ما نعت به من صفات أنه كان يحظى بتقدير واحترام كبيرين: "الناسك الأبرالحاج سليمان الشويهد"⁽²⁾ وقد ظل هذا الأخير على رأس الأمانة ما ينيف عن العقدين منذ ما قبل 1609م وإلى غاية 1626م . وانتقلت منه إلى ابنه الحاج يوسف⁽³⁾ . وأشارت إليه إحدى وثائق المحكمة الشرعية "كأمين للحرف"⁽⁴⁾ . ويؤكد لنا أحد سجلات بيت المال أن محمد بن الشويهد كان على رأس أمانة الأمناء عام 1736م ، حيث حضر جلسة بشأن جمع الأموال العائدة من كراء الأملاك الموقوفة لصالح الحرمين الشريفين⁽⁵⁾ . أما آخر من تولى المنصب على ما يبدو فهو مصطفى بن أحمد بن محمد الشويهد في حدود عام 1750⁽⁶⁾ هذا ورغم أهمية المنصب البليغة لا يرد ذكره في وثائق المحكمة الشرعية إلا عرضا كمحمد أمين الأمناء ابن محمد الذي حضر شاهدا في ملكية حوش بوطن حجوط لمحمد بن عثمان⁽⁷⁾ .

(1) ذكر نور الدين عبدالقادر ، في كتابه صفحات من تاريخ مدينة الجزائر ، أن عبارة "التاجر" كانت تطلق وقتئذ على مجهزي السفن ؟!

(2) م ش ، ع 50 .

(3) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 و 74، 75 .

(4) م ش ، ع 9

(5) بيت المال ، سجل خاص بمداخل الحرمين الشريفين ، مؤرخ ب 1149-1736 ، سجل رقم

19 ،

(6) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 و 41 .

(7) م ش ، ع 19 / 2 و 17 - الوثيقة مؤرخة باواسط رجب عام 1125 هـ .

عائلة الشويهد*

الرئيس السعيد الشويهد (1)
 ||
 الحاج سليمان التاجر (2) 1609-1626
 || || || ||
 عيشوشة آمنة فاطمة يوسف 1697 (3) محمد البكوش
 ||
 محمد
 ||
 أمين الأمناء عام 1714-1736 محمد
 ||
 أحمد
 ||
 أمين الأمناء عام 1750 مصطفى (4) آمنة محمد (5)

* إعتمدنا في هذه المحاولة على أخبار جاءت متناثرة هنا وهناك في سجلات المحاكم الشرعية .

وانظر الجزء الخاص بالملاحق ، قسم عقود التحبيس وثيقة رقم 1 .

(1) لابد من التنبيه الى أننا لم نعثر على أي خبر بشأن الجد الأكبر السعيد الشويهد ماعدا أنه كان

من رياس البحر ؛ هذا كما تضي عليه وثائقنا صفة الأنصاري .

(2) أن الأخبار بشأنه هو الآخر قليلة ، فهل كان من تجار الحرير ؟ لكنه يتجلى لنا من وثائقنا أن

الحاج سليمان كان يحظى بمكانة متميزة إذ نعت بألقاب تفخيمية ، قلما حظي بها الموظفون السامون

وكان يحظى بها على وجه التحديد أحد الوزراء البارزين وهو بيت المالجي ، وكان من المناصب

الهامة والخطيرة . إذ جاء في إحدى الوثائق مايلي : " ... المعظم الوجيه المفخم الثقة الارضى

الامين المرتضى السيد الحاج سليمان بن المرحوم الرئيس سعيد عرف ابن الشويهد ... " رغم أنه ليس

هناك ما يوحي أنه تولى المنصب . ونحن نستبعد ذلك ، إذ كان المنصب حكرا على العنصر التركي .

(3) حظي يوسف هو الآخر بمكانة متميزة ، لقد حضر شاهدا في إحدى القضايا رفقة سبعة شهود وهو

الوحيد الذي لقب بأربعة ألقاب تفخيمية ، المعظم ، الأجل ، الزكي ، الأفضل الحاج يوسف الشويهد .

(4) كان على رأس أمانة الأمناء فى عهد القاضي محمود أفندي .

(5) وهو معاصر لمصطفى . وشغل منصب شاوش بيت المال في نفس الفترة التي كان فيها أخوه

محمد على رأس أمانة الأمناء . وتولت عائلة الشويهد وكالة الحرمين الشريفين إذ كان المعظم

محمد بن الشويهد وكيلا لفقراء الحرمين الشريفين .

واستنادا إلى المصادر المتوفرة بين أيدينا ، يبدو أن عائلة الشويهد فقدت احتكارها للوظيفة مع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، حيث آل الأمر إلى عائلة " ابن حساين " ، فقد كان أحمد بن حساين أمين الأمناء عام 1752م⁽¹⁾.

وإذا كنا نجهل كم دام احتكار العائلة للوظيفة ، حيث تخلو وثائق المحكمة الشرعية من الإشارة إليها ، فإنه من المؤكد أن الوظيفة أضحت بعد نحو ثلاثين سنة من ذلك ، محصورة في عائلة أخرى .

1 - 2 عائلة ابن عمار⁽²⁾

كان "سيدي أحمد بن الحاج عمار" على رأس الأمانة عام 1778. ⁽³⁾ وتطلعنا إحدى وثائق التحبيس أن ابنه محمد خلفه في فترة لاحقة : " ...السيد محمد أمين الأمناء في التاريخ بن أحمد بن الحاج عمر به شهر ، وأخر حجة الحرام عام ثمانية عشر ومائتين والف 1218 هـ / 1 - 11 أبريل 1804 " ⁽⁴⁾ . لكن الإخباريين " كأحمد الشريف الزهار " الذي كان نقيباً للأشراف و " حمدان بن عثمان خوجة " الذي كان مطلعاً على الأوضاع لم يشيرا إليه بتاتا . و المصادر الغربية وتقارير اللجنة الإفريقية ومؤلفات الفرنسيين خلال السنوات الأولى للاحتلال تخلو هي الأخرى من الإشارة إلى المنصب . ولاشك أن سكوت مصادرها بأنواعها عنه ، يفسر بتضاؤل شأنه أو باندثاره في فترة سابقة . مما يدفعنا إلى الاعتقاد أن ذلك تم في العشرة الثانية من القرن التاسع عشر وهي الفترة التي شهدت اتساع وتعاضم مهام شيخ البلد في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

(1) قانون ، سبق ذكره ، و

(2) عائلة بن عمار إحدى العائلات الأندلسية ولسنا ندري ما علاقتها بعائلة ابن عمر الأندلسية

التي تولت النظر على أوقاف الحرمين .

(3) DEVOULX , " Les édifices " , Op.cit. , 1866 . p 227.

(4) م ش ، ع 88 و 25 .

وما يؤكد ذلك ما ذكره "حمدان خوجة" : " . . . ولكل حرفة أمين أو مفتش ويسمى رئيس كل هؤلاء الأمناء شيخ البلدة أو والي المدينة " (1) .

وصفوة القول فإن وظيفة أمانة الأمناء (2) احتكرتها عائلات ثلاث وهي "الشويهد" و"ابن حساين" و"ابن عمار" من العشرية الأولى من القرن السابع عشر الى العشرية الأولى من التاسع عشر. واللافت للانتباه أن العائلات الثلاث تولت مناصب في غاية الأهمية في مؤسسة الأوقاف ومؤسسة بيت المال.

كما يتبين أن العائلات التي أوكل إليها الإشراف الأعلى على الحياة الحرفية بمدينة الجزائر، كانت من العائلات الثرية، فعائلة الشويهد تعاطت الغزو البحري والتجارة (3) وهو ما يبرز مدى سيطرة فئة التجار على السوق المحلية ، وعلى وضع الحرف الاقتصادي وهي ظاهرة اشتركت فيها الجزائر مع ولايات عربية أخرى ، كمصر وسوريا والعراق .

1 - 2 الأمين

يمثل الأمين السلطة العليا للحرفة ورمز وجودها . وقبل البدء في الحديث عن ظروف تعيينه ، والصلاحيات المنوطة به ، لابد من الوقوف عند المصطلحات المتداولة في المغرب والمشرق في الحقبة نفسها .

(1) ابن عثمان خوجة ، حمدان ، المرأة ، سبق ذكره ، ص 125 .

(2) التقيت بمحض الصدفة بتاجر كان ينحدر من أسرة تولت أمانة الأمناء في العهد الفرنسي . وكانت في حوزته الشهادة التي منحت لجده من طرف السلطات الإستعمارية . ولما رجعت إليه ثانية لأحدث معه حول عائلته وحول المنصب كان قد نقل محله التجاري الى موضع آخر مما حال دون الاستفادة منه . لكنه بعد القيام ببعض التحريات إكتشفنا أن هناك عائلة "دزيرية" تحمل إسم أمين الامناء الي يومنا هذا وهي متصاهرة مع عائلة ابن السمان وهي عائلة "دزيرية" أيضا .

(3) تخبرنا إحدى وثائق التحبيس عن جانب من الثروة العقارية التي كانت بحوزة الحاج سليمان بن الرئيس سعيد الشويهد " ... بلاد بفحص بير الرمانه بجنتها وبحايرها خارج باب عزون وحمام بحومة حارة الجنان ... ؛ انظر الملاحق ، قسم عقود التحبيس ، وثيقة رقم 1 .

إن الاستعمال الشائع في المدن العربية كالقاهرة ودمشق وبغداد هو مصطلح الشيخ (1). ومن بين التسميات المتداولة في أواخر القرن الثامن عشر نجد : "كبير الحرفة" و "رئيس الحرفة" بيد أن تداولهما كان على نطاق ضيق للغاية (2). وفي المدن التركية استعمل مصطلح كاهية (3).

ويفسر بعضهم استعمال مصطلح "شيخ" بالتداخل والتأثر اللذين وجدا بين الجماعات الحرفية أو الأصناف من جهة، وحركة الفتوة من جهة أخرى (4).

كما أن مصطلح "عريف" الذي ورد عند "المقريري" وفي مصادر الحسبة أضحى غير مستعمل، على خلاف مصطلح "كبير الحرفة" الذي كان متداولاً في المصادر التاريخية المصرية لكن في نطاق محدود (5).

أما مصطلح "الأمين" المستعمل بمدينتي الجزائر وقسنطينة وغيرها فهو سابق للعثمانيين وهو ما تؤكد أول رسالة بعث بها سكان مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول عام 1519 ، حيث نقرأ : "رسالة القاضي والخطيب والائمة والفقهاء والتجار والأمناء" (6).

وعلى خلاف الجماعات الحرفية الأخرى فإن بعضها اختار بدل تسمية الأمين، تسمية "باش" أي رئيس ، كحرفة السنتاجية ، "السنتاجي باشي" (7) حرفة الحمارين : "المكرم السعدي باش حمار في التاريخ ابن أحمد" والدلالة أيضاً ، علي قوقجي كان باش دلال الآن (8) وباش تارزي (9) وباش جراح .

(1) RAYMOND. *Grandes villes arabes* .Op .cit., p 130.

(2) BAER . *The Egyptiens Guilds*, Op .cit., p18.

(3) FERCHIOU, S. *Techniques et société* . Paris , Inst d'Ehnologie, 1971, p106

(4) عبد السلام روؤف : « الملامح الاجتماعية » سبق ذكره ، ص 448.

(5) RAYMOND. *Artisans* .Op .cit., p 553 .

(6) التميمي ، : " أول رسالة من أهالي " ، سبق ذكره ، ص 120.

(7) م ش ، ع 37/1 .

(8) التميمي ، وثيقة عن الأملاك ، سبق ذكره ، ص

(9) باش تارزي وهو رئيس الطرازين لم نعثر عليه في وثائقنا ، رغم ما نالته بعض المدن الجزائرية

من شهرة في هذا الميدان . والى يومنا هذا مازالت بعض العائلات تحمل الاسم .

ومن الخطأ الاعتقاد أن تلك الجماعات كانت مقصورة على العنصر التركي، فجماعة الحمارين علي سبيل المثال كانت تضم الوافدين على المدينة سيما العنصر القسنطيني والقبلي والتلمساني .

واطلق مصطلح أمين ، خارج إطار التنظيم الحرفي، من ذلك أمين الفحص فقد كان السيد أحمد بن محمد الفراخي يقوم بمهمة أمين الفحص عام 1173هـ. وكان له هو الآخر النظر على الأملاك الموجودة بالفحص ويتوجه رفقة أمين البنائين إلى معاينة الضيعات والبساتين (البهاير والجناين) وغيرها⁽¹⁾ ولعله كان تابعا لقائد الفحص⁽²⁾، الذي كان منوطا به الاشراف الكلي على الفحص⁽³⁾.

(1) م . ش . ع 32

(2) م ش ، ع 39.

(3) حول فحص مدينة الجزائر ، انظر:

SAIDOUNI, N. Le monde rural Algérois de 1792 à 1830, Thèse de Doctorat d'Etat, Aix-En-Provence, 1988. 2T.

وإذا كنا لم نعثر على دستور يقنن النظام الداخلي للحرفة لمعرفة الأسس المعتمدة لاختيار الأمين .

فإنه يظهر ، من وثائق المحكمة الشرعية ، أن اختياره يتم من قبل رفقاءه وضمن المعلمين المهرة ، وعلى من يتوسمون فيه الأمانة مثلما يتجلى في الصفة المعطاة لصاحب المنصب ، وحسن الأخلاق ومعرفة أصول الحرفة . ويختار أيضا من الهيئة المساعدة له ، حيث رصدنا عدة حالات ارتقى فيها الشواش وغيرهم إلى منصب "الأمين" ، فأحمد البناء ابن محمد الذي كان كنيخة الأمين الحاج محمد بن محمد عام 1239م أضحي أميننا بعد نحو خمس سنوات (1) ، و سليمان الشريف بن محمد ، شواش جماعة الكواشين عام 1774م أضحي أميننا للجماعة نفسها عام 1190م (2) ، والسيد مهدي خوجة العطارين عين على رأس الجماعة نفسها (3) . وقياسا على ما وجد في بعض المدن العربية ، فإن تحديد السن لم يكن شرطا قارا ضمن شروط الاختيار . ففي مدينة دمشق ، واستنادا الى ما أورده "إليسا قدسي" ، لم يكن السن دائما من الشروط الأساسية ، عند اختيار من يدير شؤون الحرفة ، حيث يقول : «... فيجوز أن يكون حديث السن الى حد معلوم...» وأورد ثلاث حالات لم يكن فيها عمر شيخ يتجاوز ثلاثا وعشرين سنة (4) وصادفتنا حالات قليلة نعت فيها الأمين بالشاب " كالشاب محمد بن اليعلاوي الذي تولى أمانة البنائين " (5) . كما أن الشراء هو الآخر لم يكن شرطا أساسيا لاختيار الأمين ، فشراء بعض الأمناء لا يرتبط بالوظيفة بقدر ما يرتبط بالنشاط الحرفي الذي مارسه هؤلاء . (6)

(1) م . ش ، ع 26 .

(2) المصدر السابق ، ع 47

(3) المصدر السابق ، ع 101

(4) قدسي ، الياس ، "نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية" المؤتمر الدولي السادس للمستشرقين ، لندن ، 1883 ، ص 14 .

(5) م . ش ، ع 2/6

(6) وهي ظاهرة أكدتها دراسة مستويات الثروة ، انظر فصل الثروة ومستويات المعيشة وانظر أيضا : RAYMOND, Artisans , Op.cit, p555 et s q

ورغم الغموض الذي يكتنف ظروف التعيين مثلما أوضحناه آنفاً، فإنه لا يصبح نافذاً إلا بعد موافقة وإقرار أعلى سلطة ممثلة في "الباشا" أو "الداي" وبحضور القاضي . ويؤكد ما ذهبنا إليه عثورنا على وثيقتين فريدتين . تتضمن الأولى قرار تعيين الداي أحمد باشا⁽¹⁾ للمكرم الحاج سعيد أميناً للكواشين بمدينة الجزائر عام 1807، وتخص الثانية تعيين الباي أحمد لأمين النجارين عام 1818م⁽²⁾ ونورد فيما يلي قرار تعيين أمين الكواشين كاملاً لما له من أهمية بالغة :

"الحمد لله ... ليعلم من يقف على هذا الأمر الكريم والخطاب الواضح... فإن حامله المكرم الحاج سعيد قد أنعمنا عليه وولينا أميناً مرضياً وثقة (كذا) محظياً على جماعة الكواشين ينظر في جميع أمورهم وكافة أسبابهم وشؤونهم جارياً في أموره وأحواله عادة الأمناء المتقدمين أمثاله .⁽³⁾ ماي 1807 .

وواضح بجلاء أن قرار التعيين قد حدد الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بالأمين وهي النظر في جميع المسائل والأمور المتعلقة بالحرفة من ناحية . كما ألزمه أدبيا باحترام التقاليد والعرف بحيث لا يجوز له الحياد على مرجعية محددة ورأسخة من جهة أخرى . وتضمن القرار تنبيهها لأعضاء الجماعة بعدم معارضته أو الاختلاف حوله ، فضلاً عن ذلك أكد على أن مسألة التعيين قد بُت فيها .

هذا و كفل القرار لصاحبه حقوقاً معنوية كوجوب الاحترام من قبل الآخرين بل يخصّه بمكانة مميزة ، فهو "لا يقاس بما يقاس به غيره" .

(1) جاء الداي أحمد باشا خلفاً لمصطفى باشا ، حكم مدة وجيزة 1805-1808 . وأهم ما ميز عهده الاضطرابات الداخلية ، نتيجة الثورات المحلية ، أما على المستوى الخارجي فقد توترت العلاقات بين الجزائر وتونس في عهد حمودة باشا . كما كانت العلاقات الجزائرية - الفرنسية متوترة مما جعل الداي أحمد يمنح امتياز صيد المرجان إلى الانكليز لمدة عشر سنوات .
(2) BRESNIER, L. J. *Chrestomatie arabe, lettres, actes*, Paris, Challamel, 1867

(3) م . ش . ع 36 .

وعرفت مدينة قسنطينة الممارسة نفسها ، حيث خضع تعيين الأمناء أيضا إلى سلطة الباي باعتباره أعلى سلطة إذ عين السيد أحمد باي "علي بن الزمورلي" أمينا على جماعة النجارين عام 1818 م وهذا نصه :

" الحمد لله ، أمرنا هذا السعيد المبارك بحول الله وقوته الحميد بيد حامله السيد "علي بن الزمورلي" على أننا أنعمنا عليه وولينا أمينا على جماعة النجارين لينظر في أمورهم ويتعرف في شأنهم على عادة من كان قبله مع ما أوصينا عليه بالحرمة والاحترام والرعي والاكرام بحسب الواقف على هذا أن يعمل ولا يخالف عليه ومن خالف استوجب العقوبة والسلام ، من الأسعد السيد أحمد باي أعزه الله بمنه آمين ، أواسط جمادى الثانية 1233 هـ (1) الموافق لأفريل 1818 م .

وما يلفت الانتباه في القرارين غياب أعضاء الجماعة ، إذ لم يرد ذكر لأي كواش أو نجار على خلاف ما كان ساريا في مدن عربية أخرى. ففي مدينة القدس مثلا واستنادا الى مجموعة قرارات التعيين ، فإن التعيين يتم من قبل أعضاء الجماعة ،الذين ينتقلون الى المحكمة الشرعية حيث يتم اقرار التعيين. فقد أسهم في تعيين شيخ جماعة الدباغين إثنا عشر دباغا ، و يصل عددهم أحيانا إلى ثلاثين حرفيا بل و يفوق ذلك أحيانا أخرى (2) .

و يقوم القاضي بالمحكمة بإضفاء الشرعية على قرار التعيين مثلما يبينه القرار التالي: "... بالمجلس الشرعي ... لدى مولانا وسيدنا قدوة القضاة والحكام حضر لدى مولانا الحاكم الشرعي كل واحد ... واتفقوا ورضوا بأن يكون الأوسته محمد بن الحاج رمضان الخطابي الدباغ ، متكلما عليهم يرضون بأقواله وأفعاله في صنعته وأن يساوي بينهم في تقسيم البضائع ... " (3) .

(1) محمود علي عطا الله ، وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي ، الجزء الأول ، ط1 ، نابلس 1991 . ص 140 ، 141 .

(2) نفسه ، ص 362 .

(3) BRESNIER. *Chrestomatie* , Op.cit,p322

وفي جل قرارات التعيين هناك تأكيد على أن الشيخ هو المتكلم باسم الجماعة من ناحية ، وعلى أنه ملزم بتطبيق مبدأ المساواة بين أعضاء جماعته في " المغنم والمغرم " من ناحية أخرى .

يوشي لنا الغياب الكلي لأعضاء الجماعتين ، من كواشين ونجارين وكذا عبارة " أنعمنا عليه وولينا " انعدام اسهام أفراد الجماعة الأمر الذي قد يؤكد غياب الطابع الانتخابي للمنصب ، وأن وظيفة الأمين كانت وظيفة شبه حكومية "تعيين". لكننا نميل إلى الاعتقاد أن الحرفيين كانوا يسهمون في تعيين أمناء التنظيمات الحرفية رغم عدم ظهورهم في القرارات . إذ تخبرنا وثيقة تكاد تكون فريدة من نوعها ، وهي بمثابة محضر جلسة تعيين أمين جماعة العساسين عام بإسهم أعيان التجار وكبار الحرفيين في ذلك وهم المعظم الناسك الأبر التاجر الأرفع الحاج سليمان بن الرئيس سعيد الشويهد والمكرم السيد علي بن العداد والمكرم الحاج قاسم بن زكري الجربي والمكرم الحاج حسن العطار بن عاشير الأندلسي ، والمكرم الحاج علي كلاطو الأندلسي⁽¹⁾ أن يجعلوا محمد بن الزناقي الزابي أمينا على جماعة العساسين بالسوق الكبير ...⁽²⁾ وتم ذلك بالمحكمة المالكية حيث أضاف القاضي الشرعية على قرار التعيين .⁽³⁾ ولم يكن الأمناء دوما من الجماعة نفسها فقد تولى محمد الخياط أمانة جماعة "البرادعية " ⁽⁴⁾ وتولى موسى الحداد أمانة جماعة "الحواتين"⁽⁵⁾ .

(1) كلاطو أسرة أندلسية ، أشرنا إليها في القسم الثاني ، الفصل الأول : وصف عام ، وراثية الحرفة .

(2) م ش ، ع ، 58 .

(3) وهو تقليد كان ساريا على الجماعات الحرفية بمدن عربية أخرى مثل القدس مثلما يبينه القرار التالي: "... بالمجلس الشرعي ... لدى مولانا وسيدنا قدوة القضاة والحكام حضر لدى مولانا الحاكم الشرعي كل واحد... واتفقوا ورضوا بأن يكون الأوسته محمد بن الحاج رمضان الخطابي الدباغ ، متكلم عليهم ، يرضون بأقواله وأفعاله في صنعته وأن يساوي بينهم في تقسيم البضائع ... " انظر : علي عطا الله ، وثائق الطوائف ، سبق ذكره ، ص 263 .

(4) م . ش . ع 87

(5) التميمي عبد الجليل : وثيقة عن الاملاك المحبسة باسم الجامع الاعظم : .

وتولى الحاج محمد العطار آمانة الخراطين (1). كما لم يكونوا دائما من الأسر ذات خبرة ودراية في الحرفة نفسها ، أو بالأحرى لم يرثوا الحرفة عن آبائهم : كمحمد أمين جماعة الخياطين ابن السيد الحاج أحمد المقفولجي (2) والسيد محمد أمين السراجين بن أحمد بن النجار (3) .

1 - 2 - 1 - حفل الشد

وكان الارتقاء إلى منصب الشيخ ، يقتضي إقامة حفل الشد (4) ، حيث يتم عقد العقدة الثالثة باسم حسن البصري الذي يعد أب المشايخ .

وإذا كانت مصادرنا تخلو من الحديث عن ظروف تعيين الأمين وضروب الاحتفالات التي ترافقه ، كاحتفال بتقليد "الشد" أو شد المنزر الذي كان ساريا في الولايات العثمانية كمصر وسوريا ، فإننا لانستبعد العمل به في المدن المغاربية .

وحفل الشد الذي هو حفل ترقية المبتدئ إلى صانع أو الصانع إلى المعلم (5). ويشرف عليه أمين الحرفة والهيئة المسيرة للجماعة من شاوش وجوجة وكيفية وغيرهم .

كما يشارك فيه أهل الحي والأقارب وأهل الحرفة. وهو حفل يرتسم فيه الطابع الديني والذي يبدو في التشديد على قراءة الفاتحة والأدعية والأناشيد المدائح النبوية التي تتخلل الحفل واسباغ جومن الورع والتقوى على المشدود والحاضرين كلها أمور تشدد على العهد والميثاق والأخوة أمام الله وأمام الجماعة . (6)

(1) م ش ، ع 2-133 .

(1) المصدر السابق ، ع 121 .

(1) المصدر السابق ، ع 63 .

(4) حول موضوع الشد انظر:

MASSIGNON, L. " Shadd ou Rabt Al -Mihzam" *Encyclopédie de l'Islam* , T IV, Paris , Klincksieck , 1964.pp254-255.

(5)MASSIGNON, L. " Shadd" Op.cit.,255.

(6) كوثراني ، "العلماء والطرق " سبق ذكره ، ص 628 .

وفي مدينة دمشق وعقب اختيار الجماعة للشيخ أي الأمين يأتي التصديق عليه من قبل شيخ المشايخ (1) وفي هذا الشأن ترك لنا إلبا قدسي وصفا دقيقا: "...ويذهب أهل الحرفة من الشيوخ والمعلمين وبعض الصناع المشدودين ، فيدخلون عليه ويقولون: إننا عيننا فلانا شيخا علينا ، فيأخذ

شيخ المشايخ بأن يتلو عليه بعض الآيات القرآنية ، ثم يقدم له النصائح اللازمة لإدارة حرفته ، ثم يبسط أمام الشيخ الجديد بساطا أخضر تذكارا ببساط النبي (ص) ، وعليه يسلم العهد الى شيخ الحرفة الجديد أمام الحضور . (2)

ورغم غياب مصادر تثبت ممارسة حفل الشد ، فإننا نرجح شيوعه وقتذاك . إذ ثمة ممارسات مماثلة ، شائعة إلى يومنا هذا ، على مستوى الأسرة حينما تضم عضوا جديدا من بين أعضائها ويتعلق الأمر " بالعروسة " حيث يقام حفل " شد المحزم " وهو عادة قديمة مازالت ممارسة ولكنها على نطاق ضيق نظرا للمتغيرات الاجتماعية التي عرفتتها المجتمع .

وهو حفل شبيه إلى حد بعيد " بحفل الشد " وهو الاحتفال " بيوم الحزام " أو " حزام العروسة " الذي يقام في اليوم الثالث أو الخامس أو السابع (3) وهو حفل يدعى إليه عادة الأقارب فقط ويحضر أهل البنت على شرف ابنتهم الغداء لكل المدعوين . وما يهمنا في هذا الحفل نهايته الشبيهة بحفل شد المثزر . حيث تقدم خلاله الحلويات وهي إحدى الطقوس المعمول بها في حفل شد المثزر و يسمى " التمليح " في الحفل الأول ، ثم تُشد العروسة " بالشنتوف " أو يمنديل عادي من طرف أحد صبايا أهل الزوج لا يتجاوز سنه عادة الخمس عشرة سنة ، بل وفي بعض المناطق لاسيما وهران ومستغانم فإن حفل الشد شبيه ببعض الطقوس الممارسة من قبل الطرق الصوفية نفسها ، بحيث يقوم عدد من النساء بكساء العروسة " بحائك " وتلف فيه بطريقة خاصة ، بل ويتم عقد العقدة .

(1) قدسي ، "نبذة تاريخية في الحرف " سبق ذكره ، ص 14

(2) نفسه .

(1) DESPARMET , *coutumes institutions croyances des indigènes de l'Algerie , tome I - l'enfance , le mariage et la famille , traduction annotée par Henri Perés, p 202*

فهو حفل مماثل للباس "الخرقة". ثم يُسلم للعروسة قطعة سكر وتقوم بدورها بتقديم وتوزيع قطع منه لكل الحاضرين .
ويختتم الحفل برقصة تفتتحها العروسة و تشارك فيها كل المدعوات عقب الحفل مباشرة ⁽¹⁾ وهو شبيه " بالتمليح ⁽²⁾، وهي آخر مرحلة في طقوس الترقية أو الترفيع "

2 - 2 - 2 عهدة الأمين

إن البقاء على رأس الجماعة غير محدد بمدة معينة ، ففي استطاعة الأمين البقاء في منصبه مدى الحياة ما لم يصدر منه ما يوجب الاستغناء عنه أو استبداله وإقالته .
فمن خلال تتبعنا لنشاط بعض الأمناء وجدنا أن هناك من دامت عهده مدة طويلة . ولم يسعفنا الحظ في العثور على قرارات التعيين أو قرارات التنحية أو العزل ما عدا قرارين سبق أن أشرنا إليهما .
فأسماء الأمناء التي رصدناها وردت عرضا في وثائقنا . فقد توجه هؤلاء إلى المحكمة لقضايا تعنيهم هم مباشرة ، كتسجيل عقود تحبيس ، أو بيع ، أو هبة أو إثبات ملكية ، ونادرا ما توجهوا لقضايا تخص الجماعة نفسها ، ما عدا أمناء جماعة البنائين .
لقد تصدر المكرم الحاج محمد بن الحاج عبد القادر أمانة جماعة الحفافين أزيد من ست عشرة سنة 1769 - 1784 م . ⁽³⁾ وتصدر علي بن راشد أمانة جماعة العطارين من 1750 إلى 1774 .

(1) DESPARMET, *Coutumes* . Op. cit., p202.

(2) من الاعتقادات الشعبية السائدة في بلاد المغرب أنه إذا أردت تجنب أذى شخص ما قاسمه الملح ، ولو دون علمه لأن فذلك يكفي لدفع المضرة أو الأذى .

(3) المصدر السابق ، ع27.

وبقي الحاج عمر على رأس أمانة الحرارين نحو عشر سنوات من 1200 إلى 1210 أما الحاج سعيد الذي عين على رأس أمانة الكواشين عام 1807م⁽¹⁾ فقد شغل المنصب لما يربو عن ثلاث عشرة سنة إلى مابعد.

ولأخذ فكرة تتميز بالدقة أخذنا مثال جماعة البنائين . . . نظرا لغزارة الأخبار بشأن الذين تصدروها . لقد تولاهما المعلم أحمد بن علي عرف بن تعابست في الفترة مابين 1691م-1700م⁽²⁾.

وزاول المعلم علي بن حميدة مهامه في الفترة ما بين 1718م-1733م⁽³⁾ وتولاها محمد بن أحمد القشطولي من 1720-1727م⁽⁴⁾ والمعلم سعيد البناء بن علي من 1776م إلى 1788م وبقي الحاج علي بن محمد العطوي زهاء أربع عشو سنة .

على أن أكثر الأمناء نشاطا وحضورا هو الحاج محمد بن محمد أمين البنائين الذي يظهر أنه تولي الأمانة ثلاث مرات ، في المرة الأولى لم يبق أزيد من سنة 1789م إلى 1790م ثم تخلى عن منصبه بمحض إرادته حيث توجه في هذه الفترة إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج وخلفه في فترة غيابه الأمين مولود البناء .

ثم عاد فتولاها ثانية من 1795م إلى 1812م وبعد انقطاع قصير تولاها للمرة الثالثة والأخيرة من 1813م إلى 1819م ، وبذلك يمكن القول إن الحاج محمد بن محمد تصدر جماعة البنائين نحو ربع قرن⁽⁵⁾.

(1) م . ش ، ع 39

(2) المصدر السابق، ع 145

(3) المصدر السابق ، ع 130-131

(4) المصدر السابق ، علب مختلفة .

(5) المصدر السابق ، ع 50 .

ولم تصادفنا أية وثيقة تخص مسألة تنحية الأمناء أوظروف وأسباب ذلك ،
سواء كان من قبل أعضاء الجماعة التي نصب عليها أم من طرف السلطة .
ماعدا إشارات وردت عرضا هنا وهناك ، إذ يطلعنا أحد دفاتر المخلفات
أن أحد أمناء جماعة الزياتين كانت نهايته شنقا عام 1814م⁽¹⁾ .
وتفويض الوثائق بأسماء الذين لم يعودوا يزاولون مهامهم ، إلا أنه كان
يستعان بهم لحل النزاعات والخلافات التي كانت تحدث بين أعضاء الحرفة أو
الجوتمييزا لهم عن غيرهم ممن يمارسون المهنة أطلقت عليهم عبارة "أمين
كان" مثال ذلك الحاج محمد أمين الحفافين كان⁽²⁾ وعبد الرزاق أمين السمارين
كان⁽³⁾ .
مما سبق يمكن القول إن أمانة الجماعة عرفت استقرارا ، الشيء الذي ينم
دون شك عما سادها من انسجام وتراض ووفاق . وواضح أيضا أن نظام الإلتزام
الذي كان ساريا لم يحل دون استقرار الجماعة .

(1) بيت المال ، دفترالمخلفات رقم 54 ، و 34 .

(2) م ش ، ع 88 .

(3) المصدر السابق ، ع 105

من الأسئلة التي تطرح نفسها علينا بالحاح ، هل تميزت أمانة الجماعة بالطابع الوراثي ؟ بالرجوع الى الوثائق على إختلاف أنواعها ، كرسوم التحبيس، وعقود البيع وعقود المعاوضة ، ومحاضر جلسات الجماعات التي وردت في "القانون " ، نجد أنها لاتفيدنا كثيرا في الموضوع بسبب سكوتها عن وظيفة الوالد ، كأن نقرأ في وثيقة تحبيس : " عقد الحانوت (كذا) الحرار قرب الجامع الأعظم ، تحبيس الحاج عمر أمين الحرارين ". كما نقرأ في رسم معاوضة حضره أحد الأمناء كشاهد : " بشهادة الحاج محمد أمين البنائين بن محمد " .

ومن بين ما يربو عن أربعين ومائة أمين رصدناهم ، لم نجد سوى حالات قليلة جداً توارث فيها الأبناء الأمانة عن الآباء . فما التنظيمات التي تحول فيها المنصب إلى منصب وراثي ؟

1 - 2 - 3 أمانة جماعة البنائين (1) :

لقد تولت أمانة جماعة البنائين عائلات عديدة ، منها عائلة "الشغري" و"اليعللاوي" و"بن تعابست" و"الديلمي" و"بوزوزو" و"القشطلولي" و"العطوي" و"العيشاوي" . فما الأسر التي توارثت الامانة ؟ إن إحدى أقدم الأسر، أسرة الشغري، حيث ترشدنا وثائقنا الى أن الحاج إبراهيم بن علي الشغري تولاه من 1653م إلى 1691م. (2) ثم آل المنصب إلى أخيه المعلم علي بن علي الشغري (3). هذا وأشار فريد خياري إلى عائلة أندلسية (دون ذكر لاسمها) تصدرت الأمانة في الفترة الممتدة ما بين 1646م إلى 1656م (4)

(1) رصدنا أمينين لجماعة البنائين خلال عام 1106هـ فهل هناك جماعتان واحدة أندلسية وأخرى محلية؟

(2) م ش ، ع 32، 14/2

(3) المصدر السابق ، ع 141 .

(4) KHIARI .Développement Historique, Op.cit,p307 .

فهل يتعلق الأمر بالعائلة نفسها؟ كما توارثت أسرة اليعلاوي المنصب ، فقد تصدره الحاج سليمان بن محمد اليعلاوي 1679 - 1681 م⁽¹⁾ ثم خلفه ابنه محمد في فترة سابقة لعام 1694م إذ نعتته الوثائق في هذه السنة بأمين كان. لكننا لانعرف على وجه التحديد كم دامت عهده⁽²⁾ .

وتحول المنصب إلى منصب وراثي في جماعة العطارين إذ تولاه الوالد مهدي ثم خلفه ابنه محمد . مثلما يظهر مما جاء في إحدى الوثائق : "...السيد محمد أمين العطارين بن مهدي أمين الجماعة كان 1220هـ /" ⁽³⁾ . كما وجدناها أيضا وراثية في جماعة البحارين أيضا وهو ما يطلعنا به أحد العقود : "المكرم السيد محمد أمين جماعة البحارين بن السيد محمد أمين الجماعة المذكورة كان ⁽⁴⁾ . وقد مرّ بنا ، عند حديثنا عن وراثية الحرفة ، أن أمانة جماعة الحرارين احتكرتها "أسرة بوعينين" لسنوات مديدة . ⁽⁵⁾

أما في الجماعات البرانية التي كان تنظيمها شبيها إلى حد بعيد بالتنظيمات الحرفية فيبدو أن المبدأ السائد كان عدم وراثية المنصب ، فالأسماء العديدة التي رصدناها سواء في جماعة الجيجلية ، أم بني ميزاب أم البساكرة أم الأغواطية لا توحى بذلك . إذ نقرأ على سبيل المثال "المكرم المعظم السيد الحاج الشريف أمين الجيجلية بن موسى 1107هـ / . والمكرم عمر أمين جماعة بني ميصاب (كذا) كان بن الحاج إبراهيم .

مما سبق يمكن القول إنّ أمانة الجماعة لم تكن دائما متوارثة أو على الأقل لم يكن مبدأ وراثية المنصب قاعدة ثابتة ، بحيث لم تتحول بوجه عام إلى منصب وراثي محض تتولاه في كل حرفة أسرة معينة . مثلما هو الحال في مدن عربية أخرى. فهل يفسر ذلك بالطابع الانتخابي للمنصب ، أم بنظام الالتزام الذي حال دون ظهور أسر توارثت هذا المنصب ؟

(1) م . ش ، ع 2/6 و ع 1/45 .

(2) المصدر السابق ، ع 1/22 و 18

(3) المصدر السابق ، ع 84

(4) المصدر السابق ، ع 44

(5) انظر، الفصل السابق ، وصف عام .

يمارس الأمين على مستوى الجماعة ، مهام عديدة فهو المسؤول الأول عن الجماعة ورمز وجودها . ومهامه شبيهة بمهام المحتسب ، ففي المجال الاقتصادي يقوم بدور الرقيب على الصناعة جودة البضائع ، فهو " حامي الصناعة وحارسها " . وتمتد عملية الرقابة من أول مرحلة أي بدءا باستخدام المواد الخام إلى غاية آخر مرحلة ، وهي انجاز البضاعة . وتهدف مهمته إلى حماية الصناعة من جهة وإلى حماية المستهلك من جهة أخرى (2) .

ويؤدي الأمين دورا بالغا في النظام الضريبي ، وإذا ظلت المستحقات عالقة بذمة الحرفيين بعد وفاتهم ، يشرف على تصفية تلك الديون ، فمثال ذلك حين توفي محمود العطار مخلفا مغرما ، قام السيد علي بن راشد أمين الجماعة ببيع جلسة الحانوت على يد سماسرة البلد لاقتطاع المبلغ (3) .

مما جعله يتدخل في عملية بيع الحوانيت وشرائها ، حيث لا يأذن ببيع حانوت مالم يؤد صاحبها ماعليه من ديون ، وهذا ما يبرزه نص الوثيقة : "... بعد أن أذن للبائع المسطور في بيع ماذكر أمين جماعة الحرارين في التاريخ عام 1181 وهو المعظم السيد مهدي بن أحمد لكونه لا مطلب له عليه في جميع المطالب المخزنية في السالف عن التاريخ " (2) . وله مهام اجتماعية إذ يرعى مصالح أفراد جماعته حتى خارج اطار القضايا ذات العلاقة الوطيدة بالجماعة . إذ يقوم مقام الوصي ويرعى حقوق القاصرين . فلما توفي الحاج سليمان الحداد بن علي ، وقسم الإرث بين الورثة قام الأمين بدور الوصي " وأحمد الصغير إلى نظر المكرم محمد أمين الحدادين " وحافظ بعضهم على مكانتهم ، حتى بعد تخليهم على المنصب إذ كثيرا ما كان يلجأ إليهم لحل النزاعات والخلافات القائمة في الجماعة التي كانوا على رأسها .

(1) FERCHIOU. *Techniques* , O p .cit .p106

- PENNEC , *Les Transformations* , O p .cit .p46.

(2) م ش ، ع 4 ، و 47

(3) المصدر السابق ، ع 87.

أطلق على مكتسب الحرفة ومتقن الصنعة ورئيس الورشة الذي يشتغل تحت أوامره الصانع مصطلحان ، مصطلح " المعلم " ومصطلح الأوسط. و كان الأول متداولاً من قبل العناصر المحلية . أحمد ومحمد ولدى المعلم علي الكواش 1659 م . (1) والمعلم أحمد البناء . (2) كما ورد استعماله في مخطوط "قانون على الأسواق " . أما المصطلح الثاني فقد استعمل من قبل الأتراك والكراغلة والأندلسيين على حد سواء ، حيث تفيض الوثائق بذلك فمثلاً: أسطه (كذا) أحمد البراملي المدعو شلبي بن أوسطا محمد (3) وأوسطا أحمد الحفاف صناعة الانكشاري (4) والمكرم أوسطا حسين منزول آغا أمين جماعة الخياطين ابن مصطفى التركي (5) . ونجده أيضاً عند الأندلسيين " المكرم أوسطا عبد الله النجار بن محرز الأندلسي و أوسطا محمد الصبان وأوسطا أحمد الصباغ ولدى الحاج أحمد الأندلسي . واستعمل المصطلح عند الجماعات البرانية سواء تلك التي عنت بالإنتاج أم بالخدمات . فنجد معلم سفاج ، و ابراهيم المصابي معلم حمام يطو " ، والمكرم مولود الحمايمي المصابي معلم حمام . (6)

وتداول المصطلح أيضاً في مجالات أخرى كصناعة السفن "معلم السفن" حيث نقرأ الحاج حميدة بن مصطفى رئيس معلم السفن (7) وفي صناعة العيون المعلم علي صانع العيون (8)

(1) م. ش ، ع 45

(2) المصدر السابق ، ع 27 - 2 .

(3) المصدر السابق ، ع 122

(4) المصدر السابق ، ع 54 .

(5) المصدر السابق ، ع 133 - 134 .

(6) المصدر السابق ، ع 32 .

(7) المصدر السابق ، ع 89 .

(8) المصدر السابق ، ع 41 .

وإذا كان من اليسير الاستنتاج بأن مصطلح "أوسطا" استعمل بقدم الأندلسيين والعثمانيين فالأمر ليس كذلك بالنسبة لمصطلح "المعلم" الذي كان متداولاً أيضاً في بعض المدن العثمانية .

لقد سمح لنا المسح الشامل لوثائق المحكمة الشرعية بالعثور على وثيقة تعد من أقدم وثائق الرصيد على ما يبدو . وهي مؤرخة بأواسط جمادى الأخيرة /1525م ورد فيها مصطلح المعلم حيث نقرأ ما نصه : "اشترى سعيد بن المعلم أبي عبد الله محمد بن جعد الحداد بن المعلم يحيى بن المعلم سعد جميع الدار الكاينة بحارة الجنان داخل بلد الجزائر"(1) .

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة النادرة تلقي الضوء على حقائق تاريخية هامة هي :

أولاً : إن التنظيم الحرفي بمدينة الجزائر سابق للعثمانيين فلا يمكننا تصور تحقيق تنظيمات اقتصادية واجتماعية خلال مدة وجيزة كهذه ، لاسيما الإشارة إلى ثلاثة أجيال ألصق بها مصطلح "معلم" .

ثانياً : وجود عائلات حرفية ، إذ أن كلا من الأب والنجل والحفيد مارسوا نشاطاً حرفياً لكننا نجهل طبيعة النشاط الحرفي الذي مارسته هذه العائلة فهل الحرفة نفسها جرى توارثها؟ ويعد المعلم على مستوى الورشة أو الحانوت بمثابة الركيزة .

فهو وحده الذي له حق إقامة مشغل خاص به يشغل فيه عدداً من الصناع والأجراء تحت سلطته ، أو إشرافه .

غير أننا لم نعثر على أخبار وافية حول كيفية الارتقاء من رتبة المتعلم إلى رتبة المعلم . فبمدينة تلمسان لا يحصل المتعلم على الاجازة الا بعد إنجازه " لتحفة فنية " "*Chef d'oeuvre*" (2)

(1) م . ش ، ع ، 68 ، و 20

(2) TOUATI, H. "Note sur l'organisation des corporations de métiers à Alger au XVIIe et XVIIIe siècle", *Les Cahiers de Tunisie*, 1986, T, 34. 3/4°trim, n°137-138.

وتبقى معرفتنا للنظام الداخلي الذي كان يسير الجماعات و تحتكم إليه ناقصة ، في غياب دساتير خاصة بالحرف ، حيث نجهل مثلاً المدة التي يقضيها المتعلم كي يرتقي إلى رتبة المعلم . لكن القانون نص على أنه إذا التحق متعلم بورشة أو بحانوت ، فلا يبرحه إلا بعد تمكنه من الصنعة وارتقائه ، وهو ما يؤهله إلى رتبة المعلم : "والمتعلم إذ ادخل للhanوت حتى يتعلم فيها على العادة القديمة كيف هو القانون حتى يخرج معلم" (1) .

1 _ 4 الصانع

وهو الذي يحسن الصنعة ولكنه لم يكتسب مهارة المعلم . وقد شكل الصانع أعلى نسبة من المشتغلين في الورشة ، فهم أكثر عدداً من المعلمين والمتعلمين أو المبتدئين .

ولانعلم ما القواعد والضوابط التي خضع لها الصانع كي يرتقوا الى رتبة المعلم ، فهل حددت فترة التعلم بمدة زمنية " معينة " للارتقاء إلى رتبة المعلم وهل فرض عليهم إنجاز عمل معين . ؟

إن شرط إنجاز تحفة فنية " *Chef - d'oeuvre* " لم يظهر بمدينة تورينو الإيطالية الا مع الثلاثينات من القرن السابع عشر . فإلى غاية هذا التاريخ كان للالتحاق أو للانخراط في جماعة معينة يكفي دفع مبلغ مالي زهيد للحصول على حق ممارسة الحرفة . (2)

ويبدو أنه فسح المجال للصانع لممارسة الحرفة في ورشات قبل الارتقاء إلى رتبة المعلم ، فقد كان لمصطفى صانع الحاج حميدة حانوت بالبادستان ، وكان لمحمد صانع الحاج علي القزادري حانوت بالصفارين عام 1149 هـ (3) .
فهل يتعلق الأمر بحالات استثنائية ؟

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 ، و 65 .

(2) CERUTI . *La naissance d'un métier* , Op . cit . p 37 .

(3) بيت المال ، سجل 19 ، سبق ذكره .

وهو المبتدئ بالصنعة ويأتي في أسفل الهرم ، وفي بعض المدن العربية كدمشق وحلب مثلا كان المتعلمون يستخدمون بعقد رسمي فنجد مثلا النص التالي :

"... استأجر السيد محمد الحلبي الطباع لدى القاضي الشافعي بدمشق ابن أخيه البالغ عبدالرحمن ، فأجره نفسه بإذن الحاكم ليشغل عنده في صناعة الطباعة لعقدين كاملين ..."

وقد يبقى الأجير مستخدما في الورشة مدة خمس سنوات (1). ويتقاضى خلالها أجرا معيناً . كما يقوم المعلم بالانفاق عليه من حيث المأكل والمشرب وسائر لوازمه التي يحتاجها في المصنع .

وبوجه عام فإن التنظيم الحرفي بمدينة الجزائر من حيث البنية شبيه إلى حد بعيد ، بالتنظيمات السائدة في المدن العربية . فبمدينة دمشق مثلا اتخذت الحرف الترتيب الهرمي التالي : شيخ المشايخ - النقيب وهو بمثابة همزة وصل بين شيخ المشايخ وشيخ الحرفة - شيخ الحرفة - الشاوش - المبتدئ (2). وعرف الموظف المساعد للشيخ بالشاوش كما هو الحال بالجزائر . بينما عرف في مدينة بغداد بالخليفة أو الخلفة (2) .

(1) رافق ، " مظاهر التنظيم الحرفي " ، سبق ذكره ص 37 .

(2) عبد السلام روؤف : " الملامح الاجتماعية " ، سبق ذكره ، ص 449 .

الهيكل التنظيمي للجماعة

أمين الأمناء

الأمين

الشاوش

الخوجة

الصايحي

الرفقاء

السلم الهرمي للحرفة بمدينة الجزائر

الأمين

المعلم

الصانع

المتعلم

2 - التنظيم الداخلي للجماعة

2 - 1 الشاوش

يفيدنا كل من "قانون على الأسواق" وكذا "وثائق المحكمة الشرعية" بوجود مساعدين للأمين ، عرفوا "بالشاوش" . وهم في الغالب أعضاء من الجماعة يختارون من فئة المعلمين .

وكان لسائر الجماعات شاوشها حيث رصدنا أسماء عديدة نذكر منها على سبيل المثال : "... معلم سفاج شاوش الأمين" عام 1245 (1) . و محمد بن محمد شاوش الخياطين (2) و محمد البناء بن سعيد شاوش الجماعة و محمد الإنكشاري بن حسين شاوش جماعة البابوجية (3) . وهكذا

والشاوش بمثابة الناطق الرسمي للجماعة ويقوم مقام الأمين في حالة غيابه . وكان للأمين حرية اختيار مساعديه من الجماعة نفسها مثلما حدث مع جماعة الشواشية عام 1689 (4) و محمد البناء ابن اسماعيل شاوش جماعة البنائين . (5)

(1) انظر الملاحق ، قسم عقود البيع والشراء وثيقة رقم 33 عقد بيع إرث تحت إشراف القاضي أواخر شعبان 1207 / 2-11 أبريل 1793 . حيث جاء فيها "... بشهادة الكرام وهم السيد احمد الانجشاري امين جماعة القنداقجية في التاريخ ابن الحاج مصطفى ... ابراهيم القنداقجي شاوش الجماعة المذكورة ..."

(2) م . ش ، ع 51

(3) المصدر السابق ، ع 23 .

(4) المصدر السابق ، ع 71-72 .

(5) المصدر السابق ، ع 29.

ووجد مساعد آخر عرف بالخوجة، مثل محمود خوجة الحرارين 1181 والسيد أحمد العطار خوجة العطارين 1161هـ /، ومحمد البابوجي بن أسطه أحمد خوجة البابوجية عام 1207هـ /⁽¹⁾. ولا شك أن الخوجة كان بمثابة الكاتب فهو الذي يسجل كل القضايا التي تتعلق بالجماعة. ولم يكن خوجة الجماعة بالضرورة من الجماعة نفسها بل يقع اختياره أحيانا من جماعة أخرى، يكون نشاطها ذائلة بنشاط الجماعة التي ينصب عليها مثال ذلك: السيد محمد البابوجي بن أسطة حميدة الذي كان خوجة أمين الخياطين عام 1217هـ .

2 _ 3 الكيخية أو الكاهية

ويلاحظ تطور في تنظيم جماعة البنائين إذ ابتداء من النصف الأول من القرن الثامن عشر أضحى للأمين مساعد خاص لقب بالكاهية . "و أول كاهية أشارت إليه وثائقنا ، هوالمكرم "مسعود كاهية البنائين " عام 1173هـ / إذ جاء في نص الوثيقة ما يلي: " ... كما وصل أيضا المعلم عبدالرحمن أمين البنائين ورفقاه وهم السيد عبدالقادر البناء بن مخلوف والمكرم الحاج مبارك بن مخلوف والمكرم الحاج مبارك البناء بن محمد والمكرم مسعود كاهية البنائين بن سليمان ... " (2) .

(1) م . ش ، ع 9/2 .

(2) الكتخدا وتخفيفه كهية ، وكهيا وكاهية وهو اصطلاح فارسي مركب بمعنى صاحب الدار ، ويطلق على وظائف متعددة و متنوعة منها مساعد الوالي ومعاونه . . واستعمل المصطلح بمجتمع مدينة الجزائر في مجالات عدة ، فقد عثرنا على كيخية الخزناجي وكيخية البلد . وهو من المناصب السامية. إذ كان بمثابة الكاتب الأكبر ، فهو الشخصية الأولى التي كانت تقوم بمساعدة الداي في إدارة شؤون الدولة .

لقد حضر سليمان كيخية البلد بن أحمد عام 1139 هـ الاجتماع الذي تم فيه توزيع الصدقة على فقراء الحرمين الشريفين :انظر م ش ، ع 29-30 .

وظل النظام ساريا على جماعة البنائين الى نهاية العهد وهو ما تؤكد وثيقة مؤرخة في 1249 هـ / "...السيد محمد كيخية أمين الجماعة بن سي عمرو والسيد محمد البناء شاوش الجماعة بن سعيد ... " (1)

ويظهر من استقراء الوثائق أن جماعة البنائين انفردت - دون غيرها - بهذا المنصب ، وهذا يعود الى النشاط الكثيف و المتميز الذي كان يقوم به الأمين بالمدينة .

فطيلة القرن السابع عشر وإلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان يعاضد الأمين عدد من المعلمين المهرة تنعتهم الوثائق "بالرفقاء " . ورغم أحداث وظيفة الكاهية ، فقد حافظت جماعة " الرفقاء " على دورها في تسير جماعة البنائين . ولعب الكاهية في جماعة البنائين دور المساعد الأول للأمين، وهو ينوب عنه " بشهادة الكرام وهم محمد البناء كيخية أمين البنائين في التاريخ بن محمد ، ومحمد البناء بن سعيد شاوش أمين البنائين في التاريخ 1234 (2) وبمدينة حلب ، انفردت طائفة الدالين بهذا المنصب (3) .

ويُبرز وجود منصب الكاهية ، في التنظيمات الحرفية الجزائرية ، مدى تأثرها بالنمط الشرقي ، إذ كان هذا الأخير ، من المناصب التي أدت دورا هاما في إدارة وتسيير الجماعة . ففي المدن العثمانية الأخرى تشرف اللجنة المديرة على الاتحادات المهنية وهي منبثقة من الجماعة نفسها ، وتشكل من الشيخ ويقابله "الأمين" في المثلال الجزائري والكاهية واشجني باشي أو رئيس المتعلمين، وتضم ستة أشخاص .

ويؤدي الكاهية والمتعلمون دورا بالغا في إدارة الجماعات : إذ يقومون بتفتيش الأسواق ومراقبة الموازين والمقاييس، وكذا جودة المصنوعات . ولهم سلطة معاقبة المخلين بالجلد أو بفرض غرامة مالية أو بغلاق الدكان أو بالسجن أو بالتشهير به .

(1) م ش ، ع 32 و 39 .

(2) المصدر السابق ، علب مختلفة .

(3) رافق ، "مظاهر من التنظيم الحرفي " سبق ذكره ، ص 39 .

إن تطبيق قواعد الانضباط في أسواق الحرفيين من قبل ممثليهم وهذا في شكل حصانة قانونية وخاصة ، وقدرة الشيخ على الفصل في الخلافات بين الحرفيين وكذا امتلاك راية أو علم وموسيقى يُظهر أن الجماعات الحرفية حافظت على امتيازات إدارية ومالية وعلى استقلال وهي الخاصة التي ميزت الحرف بأوروبا الغربية في العصور الوسطى (1) . وقياسا على ما وُجد في الدولة العثمانية يمكن اعتبار كل من الأمين والكاهية والشاوش والرفقاء بمثابة "اللجنة المديرة" .

2 _ 4 الصايحي

وللجماعة موظف يشرف على الجانب المالي من حسابات ومصاريف وغيرها وهو المسؤول على صندوق الجماعة عرف تارة " بالعداد " وتارة أخرى " بالصايحي " ، مثال ذلك الحاج محمد صايحي جماعة الدباغين (2) .

2 _ 5 الرفقاء

من خلال تتبعنا لنشاط أمناء جماعة البنائين في الفترة الممتدة من 1064هـ الى غاية 1256هـ أي بدءا بأول أمين وهو المكرم الحاج ابراهيم بن علي الثغري إلى آخرهم وهو عمر البناء ابن محمد الحمزاوي . يظهر أن أمين جماعة البنائين كان أكثر الأمناء نشاطا بالمدينة نظرا للمهام المنوطة به ، فهو بمثابة "المعمار باشي بمدينة القاهرة" . ونظرا لأهمية نشاطه كانت تعاضدته جماعة من المعلمين تنعتهم الوثائق " بالرفقاء " . تراوح عددهم بين ثلاثة وخمسة أعضاء .

(1) BARKAN, Omer -Lutfi . " Quelques Observations sur l'organisation économique et sociale des villes ottomanes des XVI et XVII siècles". *Recueil de la société- Jean Bodin* , B . M . S . H . TVII . 1955.Bruxelles , p305.

(2) م ش ، ع 134-135 .

وهم يرافقون الأمين إلى معاينة الأمكنة ،إما لإثبات صحة ملكية ،أو التأكد من حالتها وطبيعتها بل ولتقييمها و تقدير سعرها (1) .وهؤلاء من أصحاب الخبرة والمعرفة مثلما نستشفه من الوثائق "... خبرة بقسمة الدور والأراضي والمرجع إليه في ذلك وهم المكرّم الحاج ابراهيم أمين البنائين حيث أوتي(كذا) ورفقائه منهم المعلم علي بن هشام والمعلم الحاج محمد بن علي والمعلم علي بن سعيد فكيل الأمناء المذكورون ساحة الدار ... عام 1064هـ" وظل هذا النظام ساريا إلى آخرالعهد(2) .

2 _ 6 كبراء الحرفة أو " جمعية الحرفة "

وإذا كان المنتمون للجماعة متساوين مبدئيا إلا أنه وجدت داخل الجماعة، جماعة ، لعبت دورا مميزا ، وهم الذين تنعتهم الوثائق "بكبار الحرفة العارفين بها " فهم -بلاريب -المعلمون ذوو التجربة والحكمة . و"شكل الكبراء " هيئة مساعدة للأمين في التسيير الجماعي " للجماعة " دون أن يكون لها وجود قانوني على ما يبدو.

ويستنتج مما ورد في محاضر جلسات الجماعات الحرفية ، أن هاته الهيئة طرف في الجلسات التي تعقد للفصل في النزاعات القائمة بين أهل الصنائع ، وقد كانت تتم بمقر قاضي القضاة أو قاضي الحنفية . إذ جاء في الاتفاق الذي تم بشأن ثلاث جماعات ، وهي جماعة القزازين، وجماعة الحرارين و جماعة الصباغين " ...أمين الأمناء وأمناء الصنائع وكل أمين أتى بكبراء أهل صنعته العارفين بها يطول ذكرهم ... " (3)

(1) تفيض سلسلة سجلات المحاكم بمثل هذه الحالات.

(2) م . ش ، ع 108-109 : وع 148

(3) المصدر السابق ، ع 6 ، والوثيقة مدرجة ضمن الملاحق، انظر، قسم عقود مختلفة ، وثيقة رقم 2.

3 _ السلطة والتنظيمات الحرفية

تخلو مصادر الاخباريين من أية إشارة إلى طبيعة العلاقة بين الطرفين .
لكن الاتفاقات ، التي لحسن الحظ ، تضمنها قانون على الأسواق ، تتيح بإبداء
جملة من الملاحظات .

وقبل البدء في دراسة وتحليل الاتفاقات لابد من الإشارة الى أن جلسات
الفصل في النزاعات كانت تعقد تارة " بجامع السيدة " القريب من دار الإمارة
قبل 1817 ، وتارة أخرى بمقر جلوس قضاة الحنفية الذي كان بالرحبة القديمة
وكانت الاتفاقات الخاصة بالجماعات الحرفية تسجل وتحفظ بالمحكمة مثلما
يفيدنا به أحد العقود : " جماعت (كذا) الفخارين مكتوب عليهم عقد بالعدالة
وراه مع العقود .. " (1) وفي أحيان أخرى كانت الاتفاقات تتم بقصر الداوي .

وكثيرا ما تطلعتنا الاتفاقات على أن الداوي نفسه يقوم بدور الحكم ،
أوالقاضي ، فقد أشرف كل من الداوي باباحسن (2) والباشا (3) المعصار له ، على
اتفاق بشأن تسعير الخبز الموجه للجيش الانكشاري عام 1109 هـ - 1697 -
1698 م . (4) كما فصل الداوي مصطفى (5) عام 1114 هـ / 1702-1703 في
نزاع ظهر بين جماعة الصباغين والوزان في مسألة تحديد الأسعار الملزمة
للطرفين ، وقام بتحديدتها بنفسه . وفي حالة غياب الداوي تنوبه جماعة تضم كلاً
من الآياباشي وكاهية البايليك والشاوش مثلما وقع في اتفاق يتعلق بتسعير
التمر عام 1082/1671 وحضر ممثل عن أعيان المدينة وهو عبد الله محمد
البليدي كما حضره الحاج يوسف الشويهد .

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، و35 .

(2) حكم الداوي بابا حسن فترة وجيزة جدا (1682-1683)

(3) عاشت الجزائر في هذه المرحلة ازدواجية الحكم فهناك الباشا ممثل السيادة العثمانية والداوي
المنتخب محليا .

(4) نفسه ، و23 .

(5) حكم الداوي مصطفى باشا من 1700-1705 .

ودعا إلى عقد الاجتماع الداي بابا حسن⁽¹⁾ واللافت للانتباه غياب كل من قاضي الحنفية والمحتسب وهو صاحب السوق، وشيوخ البلد في هذه الاتفاقات.

ونخلص مما سبق، إلى أن قضايا التسعير حظيت بعناية خاصة من قبل السلطة، فشمة تدخل واضح و رقابة دائمة. ولاغربة أن تحظى مسألة التسعير بمثل هذه العناية في الجزائر. فتحدد الحد الأقصى للأسعار إذا كان إحدى الإجراءات الأساسية لتفادي حدوث أزمات التمويل بالمدن .

فإلى غاية منتصف القرن التاسع عشر كانت أسعار مختلف البضائع ومواد الاستهلاك وأسعار الخدمات محددة ومراقبة من طرف أعلى السلطات باعتبارها من قضايا السلطة الهامة. وهو ما وصفه بركان : "...لقد أصبح معتادا لدى سكان مدينة اسطنبول، مشاهدة الصدر الأعظم رفقة القاضي والمحتسب في موكب متوجهين لمراقبة الأسعار ومعاقبة الحرفيين المخلين بذلك، بالجلد أو بتسليط عقوبات أخرى، كل يوم أربعاء عقب جلسات الديوان ... " (2). وفي الجزائر يفيدنا عدد من الاخباريين أن الحكام كانوا يتوجهون إلى الأسواق، فقد توفي الآغا الحاج علي وهو يتوجّل في الأسواق (3).

ورغم ما نلاحظه من هيمنة السلطة المركزية على الحياة الحرفية ومن ثم على الحياة الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يبلغ دور أطراف أخرى، من أعيان المدينة وأمناء التنظيمات الحرفية. فقد حضر أمناء الحرف وأعيان المدينة جلسات عديدة تخص التسعير، مثل تسعير الخبز الموجه للجيش إذ أعيان المدينة وهم الحاج علي الهبيط والحاج علي كلاطو. وعن جانب العالم الحرفي حضر علي العداد أمين الخياطيين. وفي اتفاق آخر حضر ممثل عن الأعيان عبدالله محمد البليدي. وحضر المحتسب اتفاقات أخرى بشأن تسعير الزيت مثلما وقع عام 1674.

(1) قانون على الأسواق، سبق ذكره، و 24.

(2) BARKAN, O.L. "quelques observations sur l'organisation économique et sociale des villes ottomanes, des XVIe et XVIIe siècles", Recueil de la société Jean Bodin, T.VII, 1955, Bruxelles, p299.

(3) DELPHIN. " Histoire des Pachas ", Op.cit ,p 223.

وتتدخل السلطة في مسألة ضبط قواعد ممارسة الصنعة مثلما حدث مع جماعة الشواشية آواسط جمادى الأولى عام 1110 هـ / نوفمبر 1698. ويبدو من فحوى الاتفاق أن الداى بابا حسن هو الذي دعا إلى عقد الاجتماع ، وكان الداعي إلى ذلك هو حماية صنعة الشاشية من أي تدهور : "... على شان الصنعة ما يقع فيها فساد ...".

وأسهمت في وضع الاتفاق السلطة المحلية الممثلة في شيوخ البلد وأمين الأمناء . كما شارك فيه عدد من أعيان المدينة وهم محمد بن الدباغ والحاج محمد السنتيني (كذا) والحاج عبدالرحمن بن القبري وابن الطالب سي مصطفى وابن العطار . كما شارك عدد من المعلمين من الجماعة نفسها غير أن الاتفاق سكت عن ذكر أسمائهم . وتمحور الاتفاق ، وهو بمثابة دستور ، حول ثلاث مسائل أساسية ، أولهما تحديد أسس صنعة الشاشية⁽¹⁾ ، (نوع الشاشية) ، وثانيهما شروط التعلم وثالثهما تسيير الجماعة إذ انتهى الاتفاق إلى تعيين أربعة مساعدين للجماعة وكانوا على ما يبدو خارج إطار الجماعة ولعلمهم الرفقاء الذين أسلفنا الإشارة إليهم.

هذا كما تتدخل السلطة في تحديد شروط تمويل الحرفيين والتجار مثلما يبينه اتفاق يخص جماعة الفاكهالين يعود إلى عام 1109 / 1697-1698

وقع الاتفاق تحت رعاية الداى الحاج أحمد⁽²⁾ وأمين الأمناء محمد بن الحاج يوسف الشويهد وشيوخ البلد سي سليمان وسي أحمد بن الفاسية ، وجاء في شقين ، أولهما حدد شروط معاملات البيع والشراء . وثانيهما حدد كيفية جباية الضرائب⁽³⁾.

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، و 37 .

(2) الداى الحاج أحمد 1695-1698 وعنه يقول أحمد توفيق المدني : "... لم يقع في أيامه ما يستحق الذكر سوى وباء اتلف كثيرا من الناس . المدني ، محمد عثمان باشا ، سبق ذكره ، ص 46.

(3) المصدر السابق ، و 110 ،

ونص على أن الترخيص بالبيع في المحلات التجارية ، الحوانيت ، يتم من طرف أعضاء الجماعة من جهة ومن طرف شيوخ البلد من جهة أخرى . كما حدد كيفية البيع والشراء على النحو التالي : عند وصول البضائع يتوجه الأمين رفقة أعضاء جماعته الى عين المكان ، ويتمتع الحرفيون أثناء عملية الشراء بالحرية التامة (لاقيود) (1).

هذا ونبه الاتفاق ،إلى أن عملية شراء البضائع لايسمح باجرائها الا بحضور الطرفين معا ، وهما الأمين وأعضاء جماعته ، وإذا ما حدث الاخلال بذلك تعتبر العملية باطلة . إذ لا يحق لأحدهما شراء البضائع في غياب الطرف الثاني .وهو مانص عليه الاتفاق: "...إذا يمشي لمين وحده ما يحضرشي الجماع الظلم (2) في الامين ، واذا مشاوا الجماع بلا لمين ظالمين ..."(3).

وواضح ان الاتفاق حرص على وجوب حضور أمين الجماعة لتفادي المنافسة بين أعضاء جماعته حول الحصول على أجود البضائع وأكبر كمية ، كما حرص على تفادي أية ممارسة تخل بأخلاقيات معينة ، كالرشوة والمحاباة وما إلى ذلك .

ومن المجالات التي كان تشرف عليها السلطة حرف الخدمات مثل الحمامات إذ يخبرنا اتفاق بشأنها أن الإشراف الأعلى أنيط بالجيش الإنكشاري كما حدد الاتفاق كيفية استعمال الحمامات من طرف سكان المدينة من حيث مواقيت الاستعمال من طرف سكان المدينة بهدف ضمان السير الحسن للحمامات وفرض أخلاقيات معينة، إذ جاءت الإشارة صريحة إلى نساء الدعارة ونقرأ في نص الاتفاق "الحمد لله صارت المواقع على الحمامات بإذن العسكر الله ينصرهم ويصلح حالهم وبابا محمد خوجة باش على الدينين يدخلون الحمام من الظهر إلى العصر... ربيع الأول 1155 هـ / " (4)

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره، و110 .

(2) في النسخة الثانية جاءت كلمة صلح ! لعلها هفوة من الناسخ .

(3) النص الكامل للاتفاق مدرج ضمن ملاحق الجزء الأول من الرسالة .

(4) قانون على الأسواق ، سبق ذكره، و93

كما نستشف من الاتفاقات ومحاضر الجلسات (1) أن مجال التفاوض بين أرباب الحرف والسلطة كان قائما ، دون المرور بأية وساطة ، مثلما حدث مع جماعة القبائل الفحامين الذين توجهوا إلى الداى بابا حسن قره بغلى ورفعوا تظلما عقب ما وقع من خصام بينهم ، وبين القايد بونك المشرف على رحبة الفحم .

ووقع الصلح بين الطرفين بعدما أعطى الداى أمرا إلى أمين الأمناء . وتم تحديد قيمة الضريبة التي يقوم باستيفائها قائد الرحبة على النحو التالي ، فإذا كان الفحم محمولا على البغال يقدم القبائل الفحامون عشرين درهما في الشهر الواحد وإذا كان على الحمير يدفعون ستة عشر درهما ، شعبان 1111 هـ (2) .

وتدخل الداى مصطفى في تسعير القمح ، حينما تظلم صانعو الفطائر المقلية "السفاجون" من غلاء سعر القمح ، والتمسوا منه تخفيضا ، فخفض سعره بحضور المحتسب (3) .

(1) للمزيد من الأخبار حول ما تضمنه قانون على أسواق من اتفاقات انظر : سعيدوني " مخطوط قانون أسواق " سبق ذكره ، ص 119-120 .

(2) القانون ، سبق ذكره ، و 30 .

(3) المصدر السابق ، و 72

4 _ العلاقات ما بين الجماعات

4 _ 1 التضامن والتكافل

تفرعت جماعة بني ميزاب إلى عدة جماعات فرعية وعنيت كل واحدة منها بمجال معين . لكن مجال التخصص لم يحل دون ضرورة تكريس مبدأ التكافل . ويبدو أن جماعة بني ميزاب كانت شديدة الحرص على تطبيق مبدأ التكافل والتآزر . حيث يطلعنا قانون على الأسواق باتفاقين في هذا الشأن .

الاتفاق الأول كان مع الجماعة الفرعية التي كان لها النظارة على الحمامات "الحمايمية" بمدينة الجزائر إذ نص الاتفاق على ما يلي " ... وهم ضامنون بعضهم بعضا فمن غاب منهم عن البلد وبقي بذمته كراء لرب الحمام يؤدي عليه البقية في الجزائر... 1111هـ" (1)

أما الاتفاق الثاني فيخص جماعة الفرانين ، التي عنيت بأحد مجالات الخدمات وهو العمل في الأفران الذي كان حكرا على العناصر الميزابية . يعود الاتفاق إلى عام 1749 م ويبدو من النص أنه جاء بعد خصام طويل وعقب خسارة لحقت بجماعة الفرانين ، وإن كنا نجهل أهمية الخسارة وطبيعتها على حد سواء ، فإن فحوى الاتفاق جدير بالاهتمام ، إذ نص على وجوب تحمل الخسارة من قبل جل عناصر الجماعة "الأم" أي بني ميزاب والتي تشمل الجزارين والحمامجية والحلوجية واللبلاجية والهرقمجية وهي أهم الجماعات المنضوية تحت الجماعة الأم . لقد حدد الاتفاق إسهام جل العناصر الميزابية في الخسارة على النحو التالي : " ... فتكون الخسارة (كذا) على الأشخاص بحيث كل صنعة تعطي ما ينوبها من الخسارة الكاينة في الصنعة الأخرى... " (2) .

(1) القانون ، سبق ذكره ، و 30 .

(2) المصدر السابق .

وقع الاتفاق في عهد الداى أحمد باشا وكان بحضور شيخ البلد السيد المهدي و أمين الأمناء السيد مصطفى بن أحمد بن محمد الشويهد (1) وهو الهيئة العليا المشرفة على الحياة الحرفية بالمدينة ومثلما نلاحظ كرس الاتفاق إلزامية التكافل ضمن الجماعة الواحدة "العصبية"؟.

لكن التضامن والتكافل تعدى نطاق الجماعة الواحدة كماتعدى العصبية. وهوما يبرزه الاتفاق الذي أبرم مع جماعة الحمايمية عام 1111 هـ / 1699-1700م (2) تحت رعاية أعلى سلطة في الهيئة الدينية ، شيخ الاسلام، وهو الشيخ سيدي مصطفى العنابي بن رمضان من جهة ، والسلطة المشرفة على الحياة الاقتصادية ، أمين الأمناء ، وأمين الجماعة السعيد الشريف الحمايمي ابن محمد اليعلاوي من جهة أخرى (3). ونص على مايلي : "... من خرج من حمام من الجماعة المذكورة وتولى غيره كراء الحمام الذي خرج منه وكان المتولي من غير جماعة بني ميزاب فلا يخرجون (كذا) الطيابين الذي به ولا يفسدونهم عليه ليبطل كراء الحمام الذي خرج منه ويكسد ويبخس..." (4).

لقد تم الاتفاق مع إحدى الجماعات الفرعية التي كانت لها النظارة على الحمامات . ويبرز حرص السلطة الشديد على عدم تجاوز أية جماعة مجال الاحتكار الممنوح لها بحيث منع علي الميزابيين - إذا ما تخلوا عن تسيير الحمام ، وآل كراؤه إلى غيرهم - اخراج القائمين على خدمته وسيما الذين يشتغلون بالقاعة الجوانية وهم الذين عرفوا " بالطيابين " حتى لا يلحق الضرر بالأطراف الأخرى . فالاتفاق حدد مجال الامتيازات الممنوحة لبني ميزاب . كما يوحي لنا أن تمتع بني ميزاب بالإشراف على الحمامات لم يكن مطلقا بل سمح

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره، ن 2 و 38 .

(2) كان السعيد الشريف الحمايمي علي رأس جماعة الحمايمة أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر . ولايوجي الاسم انتسابه إلى جماعة بني ميزاب . ويطلعنا ملخص لعدد من الوقفيات أنه كان من الأثرياء ومن الملاك العقاريين البارزين بالمدينة .

(3) النص الكامل للاتفاق مدرج ضمن ملاحق الجزء الأول من الرسالة .

(4) TOUATI . "Les corporations de métiers" , Op.cit,p275.

لغيرهم بذلك أيضا. هذا وكرس الاتفاق التضامن والتآزر المهني على حساب التضامن العرقي " العصبية " (1)

4_ 2 العلاقات بين جماعتي بني ميزاب والجيجلية

عرفت مدينة الجزائر مثلما أسلفنا تفصيل ذلك جماعات "برانية" عديدة . لكن الاتفاقات التي احتفظ لنا بها قانون على الأسواق لاتخص سوى جماعتين بني ميزاب والجيجلية . ويتعلق الأمر في الواقع بجماعتين أساسيتين كانت كل واحدة منهما شديدة الحرص على الحفاظ على امتيازاتها ونفوذها الاقتصادي .

يعود أقدم اتفاق بين جماعتي الجيجلية وبني ميزاب إلى عام 1609-1610 م وكان ، بشأن الإشراف على الطحونات المخصصة لطحن القمح الموجه للجيش . إذ جاء في نص الاتفاق مايلي : " الحمد لله . . . ما وقع مع بني ميزاب والكواشين . . . على شأن الرحا يعطوا...

وكان هذا المجال محل تنافس شديد واختلاف كبير بين الطرفين ، حيث تجدد الخلاف بينهما ورفعت جماعة بني ميزاب تظلمها إلى الداي بابا حسن عام 1109-1697-1698

حيث اشتمل مطلب بني ميزاب على مايلي : "...شرع الله نرحيو (كذا) للعسكر العادة المعلومة اللي (كذا) يكفي وزيادة الذي نخدموا (كذا) للبيع أو بشماط ..."

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره، ن 2 و 32، 33 .

ولابأس أن نشير إلى أن مصادرها تخلو من أية إشارة إلى خلافات أو صراعات داخلية ضمن الجماعة نفسها سواء بين فئة المعلمين أم المتعلمين أم المبتدئين وأرجع بعضهم ذلك إلى الدور الذي لعبه الأمين على مستوى الجماعة.

يمكن القول إنها

وفي ختام حديثنا عن البنية التنظيمية للحرف كانت دقيقة التنظيم. وخضعت رقابتها لعدة مستويات من السلطة ، فهناك رقابة الحكام السلطة السياسية ، وهناك السلطة الدينية التي كانت بمثابة وصية على شؤون الحرف ، والسلطة المحلية ، شيوخ البلد وأخيرا سلطة أمين الأمناء وأمين الجماعة . ونستشف من الاتفاقات التي وقفنا عندها أن هناك تكاملا وتعاوناً بينها مما يؤدي بنا إلى نفي مقولة "...لم يكن التنظيم الحرفي تعبيرا عن قوة التنظيمات الحرفية السياسية بل كان في واقع الأمر تحت الرقابة الشديدة لسلطة البايليك ، كما كان محل استغلال من طرف السلطة التي استندت في ذلك على وساطة الأمين، لتحقيق رغبات وطلبات البلاط وحاشيته فوريا وبإبّخس ثمن..." (1)

(1) MERAD -BOUDIA , La Formation sociale Algérienne précoloniale Alger, O.P.U, 1981, p173

الفصل الثالث

النظام الضريبي

لمعالجة النظام الضريبي رجعنا إلى الدفاتر الصادرة عن السلطة وهي السجلات المعروفة بسجلات البايليك وبيت المال . فضلا عن ذلك رجعنا إلى قانون على الأسواق ودفتر التشريفات .

إن سجلات البايليك وبيت المال تضم ،سجلات حسابية تخص مباشرة النظام الضريبي . وقد اعتمدنا بوجه خاص على ثلاثة سجلات هي :

- (1) سجل يخص الضرائب على الكوش ما بين 1143-1155 هـ
- (2) سجل يخص الضرائب على الكوش ما بين 1163-1169 هـ
- (3) سجل غرامة الجماعات الحرفية ما بين 1206-1210 هـ

كما أن الاشارات التي جاءت عرضا في دفاتر التركات ،على قلتها ، أفادتنا إفادة بالغة الأهمية حيث سمحت لنا بإزالة الغموض حول دور الأمناء وشيوخ البلد في النظام الجبائي وهوما سيأتي تفصيله .

وتضمن كل من مصدر قانون على الأسواق و دفتر التشريفات فصلا خاصا بالضرائب المستحقة على بعض الجماعات الحرفية وغيرها . كما استفدنا أيضا مما ورد من أخبار في هذا الشأن في كتب ومؤلفات الأسرى والرحالين الذين أقاموا بمدينة الجزائر (4).

(1) بيت المال ، سجل رقم 64 .

(2) المصدر السابق ، سجل رقم 25 جديد .

(3) صنف هذا السجل ضمن سلسلة بيت المال والبايليك تحت رقم 36 .

(4) من بينها نذكر : ما ألفه شاو وكانو ألنزو و فانتور دي بارادي وشالر وغيرهم .

1 - الإشراف على النظام الضريبي

من كان له صلاحيات الاشراف على النظام الضريبي الساري على الاتحادات المهنية ؟ فهل خضع لاشراف أمناء التنظيمات الحرفية مباشرة أم أنه خضع لاشراف شيوخ البلد ؟ سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات على ضوء الاشارات التي وردت في المصادر التي بين أيدينا.

1 - 1 ثنائية الإشراف

1 - 1 - 1 إلتزام الأمناء

يفيدنا دفتر التشريفات بمبلغ ضريبي قدمه أمناء الجماعات الحرفية في محرم عام 1103 هـ الموافق لآواخر سبتمبر - وأوائل أكتوبر 1691 إلى خزينة الدولة . وعلى خلاف الضرائب الأخرى التي لم تعرف بأية تسمية فقد عرفت هذه الأخيرة بضريبة البشماق أو "الحذاء" (1).

شملت ضريبة البشماق الصناعات والحرف التالية : صناعة الشاشية والخياطة والطرز وصناعة الفوطة والعطارة والحدادة والنجارة والحلاقة والصباغة والدباغة والجقماقجية وبيع التبغ والأسماك وصناعة وبيع الحصير وصناعة الفخار.

وتعد ضريبة "البشماق" التي دفعها خمسة عشر أمينا ، فضلا عن أمين الجرابية ، وحمالي رحبة الزرع وقائدي الفحم وفندق الزيت (2) ، بمثابة ضريبة الإلتزام .

(1) DEVOULX .Tachrifat, Op.cit, p p 43-45.

(2) لم يكن نشاط الفندق مقصورا على صنع الزيت وبيعه.

واستنادا إلى نفس المصدر فإن نظام الالتزام لم يقتصر على التنظيمات الحرفية فحسب بل شمل أطرافا أخرى من ذلك المحلات ، وهي الحملات العسكرية الموجهة لجباية الضرائب أو لفرض الأمن ولمعاقبة القبائل المستعصية .

كما يدفعها أيضا القادة العسكريون المعينون على رأس الحاميات العسكرية كقائد قسنطينة ، وورقلة ، والمدية ، وقائد سوماتة بوطن بني خليل. ويدفعها أيضا مقدم اليهود بمدينة الجزائر ، وشيخ البلد والمحتسب .⁽¹⁾

وإذا كنا لانعرف على وجه التحديد متى بدأ العمل بنظام الالتزام فإنه يعود دون شك إلى سنوات مديدة إذ ورد المبلغ الضريبي مصحوبا بعبارة "حسب العادة القديمة" أي حسب جري العادة .

وواضح من كيفية تأدية الضريبة أن نظام الالتزام كان سنويا وخاضعا للتجديد ، ولم يكن عائقا دون استقرار منصب أمين الجماعة. لقد مرّ بنا أن البقاء على رأس الجماعة لم يكن محددًا بمدة معينة ، إذا دامت عهدة بعض الأمناء ما يربو من ربع قرن⁽²⁾.

ونستنتج مما سبق أن نظام الالتزام كان شائعا بل يكاد يكون النظام السائد وقتئذ بمدينة الجزائر .

وفيما يلي ضريبة الالتزام التي دفعه أمناء الجماعات الحرفية في محرم عام 1103 هـ / أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر 1691 .⁽³⁾ ورتبت القائمة بحسب أهمية المبلغ .

(1) DEVOULX .*Tachrifat*, Op.cit, p p 43-45.

(2) انظر: البنية التنظيمية، عهدة الأمين .

(3) DEVOULX .*Tachrifat*, Op.cit, p p 43-45.

ضريبة التزام أمناء الجماعات الحرفية ، محرم عام 1103 هـ / آواخر
سبتمبر 1691⁽¹⁾.

1-أمين جماعة صانعي الشواشي	600 صايمة ⁽²⁾
2-أمين الخياطين	500 - - -
3-أمين العطارين	500 - -
4-أمين الحدادين	500 - - -
5-أمين الطرازين	500 - -
6-أمين سوق القبائل	500 - - -
7-أمين الحواتين	400 - -
8-أمين النجارين	200 ---
9-أمين التبانين	116 ---
10-أمين الصباغين	100 - - -
11-أمين الحصارين	100 - -
12-أمين الدباغين	100 - - -
13-أمين صانعي الفوطة ⁽²⁾	100 - - -
14-أمين الجقماقجية	100 - - -
15-أمين -الفخارين	100 ---
16-قايد الفحم	300 - - -
17-قايد فندق الزيت	4640 - -

(1) DEVOULX. *Tachrifat* , Op. cit. , 45 .

(2) عملة حسابية جزائرية ، انظر ، سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830 ، الجزائر ش ، ون ، ت ، ط 1 ، ص 209 .

يتبين مما سبق أن المبلغ الضريبي الذي قدمه الأمناء الملتزمون أو الضامنون تراوح بين مائة وستمئة صايمة . وأضحى مبلغ قدمه أمين واحد ، وهو أمين تنظيم جماعة الشواشية ⁽¹⁾ وهذا دون شك أحد المؤشرات على إزدهار صناعة الشاشية في هذه الحقبة بينما تضاءلت أهميتها وانكمشت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. إذ رصدنا عددا قليلا من صانعي الشواشي ، كما لم نعث سوى على اسم واحد لأمين الشواشية . ⁽²⁾

كما دفع ستة أمناء نفس المبلغ وهو خمسمائة صايمة ، وهم أمين الخياطين والعطارين والحدادين والطرازين والحواتين والحفافين . أما مبلغ مائة صايمة فقد شمل الأمناء المشرفين على الصنائع التالية : الدباغة والصباغة والحصارة وصناعة الفخار والنجارة وصناعة القوطة وصناعة الأسلحة "الجقماقجية" . وما يشد الانتباه في المبالغ المقدمة ، ما قدمه أمين الجقماقجية، فهذه الصناعة وإن كانت قليلة الانتشار إلا أنها كانت تدر الربح الوفير . ⁽³⁾ فهل روعي في تحديد المبلغ عدد الحرفيين الذين يتعاطون الصنعة أم هناك اعتبارات أخرى ؟ أما على مستوى النشاطات الممارسة في الفنادق ، فقد قدم قايد فندق الزيت أضخم مبلغ على الإطلاق حيث بلغ أربعين وتسعمائة وأربعة آلاف صايمة (4640) وارتبط ذلك بطبيعة النشاطات الممارسة في الفندق وماتدره من أرباح .

كما يجب ألا ننسى أن الزيت من المواد الأساسية التي شملها احتكار الدولة ومن النشاطات التي كانت ممارسة في فندق الزيت ، الحرارة والصباغة وهي صنائع مربحة . إذما قدمه قايد فندق الزيت تجاوز ما دفعه خمسة عشر أمينا .

(1) DEVOULX . *Tachrifat* , Op. cit., p 45 .

(2) على خلاف ما عرفت تونس ، إذ سبق وأن أشرنا إلى المكانة التي تصدرها أمين الشواشية بتونس . انظر القسم الأول ، الفصل الثاني : البنية التنظيمية . ووجدت بمدينة الجزائر صناعة أخرى عرفت بالقوقجية .

(3) انظر الملاحق ، قسم التراكات ، وثيقة رقم 4 : تصفية تركة محمد بلكباشي الجقماقجي ، وانظر أيضا عقود التحبيس ، وثيقة رقم 23 ، عقد تحبيس حوش حسين الانكشاري بن الزروق .

إن قراءة متأنية لهذه القائمة تبين أنه إلى غاية عام 1691 على أدنى تقدير كان أمناء الحرف السالفة الذكر يؤدون دور الجبابة ،أي حافظوا على مهماتهم الاقتصادية . لكن القائمة لم تشمل سوى خمس عشرة حرفة أما باقي الفعاليات الاقتصادية الأخرى فكانت خاضعة وقتئذ لأطراف أخرى تؤدي دور الجبابة .

عرّف دفتر التشرّيفات مهام شيخ البلد كما يلي : " إنه مكلف بمراقبة الحرف الصناعية كالخياطين والحاكة والمقفولجية الإسكافيين... ويقوم شيخ البلد بجباية الضرائب المستحقة على الجماعات ويقدمها الى الخزينة مرة كل شهرين . وله لهذا الغرض سجل بيد "خوجة" و يقتطع شيخ البلد راتبه من ذلك... " (1). وفي الواقع فإن هذا التعريف لا ينطبق على مهام شيخ البلد في القرنين السادس والسابع عشر .

ويفيدنا المصدر نفسه بقائمة الأمناء الخاضعين لسلطة شيخ البلد والتي إشتملت على إثنين وثلاثين أمينا ، خمسة أمناء لجماعات برانية ، وهم أمين بني ميزاب وأمين الجيجلية ، وأمين البساكرة ، وأمين الأغواطية وأمين القبائل ، أما أمناء الجماعات الحرفية فهم سبعة وعشرين أمينا .

وعلى الرغم من أن الوثيقة التي اعتمدناها غير مؤرخة ، الا أنه يمكن القول أنها متأخرة عن قائمة الأمناء الذين كانوا يقومون بدور الملتزم عام 1691م .

وفيما يلي قائمة الأمناء الخاضعين لسلطة شيخ البلد :

- 1 - أمين البنائين
- 2 - أمين الفرانين
- 3 - أمين الخياطين
- 4 - أمين القزازين
- 5 - أمين الطرازين (2)
- 6 - أمين السراجين

(1) لم نعثر في الوثائق التي عدنا إليها على أمين الطرازين بينما فيه إشارة الى باش "تارزي".
انظر ، التميمي ، وثيقة باسم الجامع الاعظم ، سبق ذكره

(2) DEVOULX. *Tachrifat* , Op. cit., p 45 .

- 7- أمين الجقماقية
- 8- أمين القنداقية
- 9- أمين القزادرية
- 10- أمين الحدادين
- 11- أمين الدباغين
- 12- أمين الخرازين
- 13- أمين البلاغية
- 14- أمين البرادعية
- 15- أمين الصباغين
- 16- أمين المقايسية
- 17- أمين النجارين
- 18- أمين الفخارين
- 19- أمين السمانين
- 20- أمين العطارين
- 21- أمين صانعي الشواشي
- 22- أمين الصفارين
- 23- أمين الكواشين
- 24- أمين الصبانين
- 25- أمين الحصارين
- 26- أمين الحواتين
- 27- أمين الدلايين (1)

(1) يشير دفتر التشريرات إلى أمين واحد ، بينما تخبّر دفاتر بيت المال بوجود ، أمين آخر عرف بباش دلال (رئيس الدلايين) . وتفرعت هذه الجماعات إلى عدد من الجماعات الفرعية بحسب التوزيع الجغرافي والمهني .

ويلاحظ في هذه الحقبة اتساع المجال الجبائي لشيخ البلد الذي تحول إلى ملتزم على عدد معتبر من الحرف، وغدا المشرف الأول على إثنتين وثلاثين أمينا.

تبرز لنا القائمة السالفة الذكر أن أحد عشر أمينا فقد حق الالتزام . وأضحى هؤلاء تابعين لسلطة شيخ البلد ، في فترة لاحقة مثلما تخبرنا به الوثائق التي أصبحت تشير إلى "مغرم لشيخ البلد". ففي عام 1175هـ/1761-1762م بيعت حانوت فخار " لترتب المغرم المخزني على يد شيخ البلد كما هي عادة البلد ⁽¹⁾ وفي عام 1178هـ / 1764-1765 حينما توفي يوسف الفكاه بن محمد مخلفا ديونا متراكمة لأطراف عدة ، من ذلك مغرم لشيخ البلد، كان السبيل الوحيد لتصفيتها بيع جلسة الحانوت . ⁽¹⁾

مما يسمح بالاستنتاج بأنه مع الستينات من القرن الثامن عشر غدا شيخ البلد المسؤول الأول عن النظام الضريبي . وظل محافظا علي ذلك إلى غاية القرن التاسع عشر ، وهو ما تؤكد المصادر العائدة الى تلك الفترة فوليام شالر أشار إلى ضريبة واحدة يقدمها شيوخ البلد وبلغت ثلاثة آلاف دولار ⁽²⁾.

أما حمدان خوجة فقد ذكر أن شيخ البلد هو المسؤول عن جباية الضرائب المفروضة على الحوانيت مرة كل شهر حوالي ست سوردي من سوارد فرنسا ⁽³⁾ ولا بد من الإشارة الى أن الأمناء بقوا محافظين على التسيير الإداري والمالي لجماعاتهم .

فيألى غاية عام 1691م ، كان نظام الالتزام الساري على النظام الجبائي الذي خضعت له التنظيمات الحرفية بيد الأمناء . وكان هؤلاء عبارة عن ملتزمين أو ضامين ، وهم وحدهم يقومون بجباية الضرائب، وفي آن واحد أدى شيوخ البلد دور الملتزمين على عدد من الحرف .

(1) م ش ، ع 16

(2) شالر ، مذكرات ، سبق ذكره، ص 60 .

(3) حمدان، خوجة ، المرأة ، سبق ذكره ، ص 109

مما يبرز بوضوح ثنائية النظام الجبائي . لكن بعد نحو نصف قرن من ذلك تحول نظام الالتزام إلى شيوخ البلد وأصبحت جباية الضرائب عن طريق أمناء الجماعات محصورة في عدد من الحرف .

مما يفسر تضائل الدور الاقتصادي لأمين الجماعة . ويبدو أن التغيير الذي طرأ على النظام الجبائي لم يحدث دفعة واحدة ، وإنما وقع تدريجيا . ودليلنا في ذلك بقاء نظام الالتزام بيد بعض الأمناء ، كأمين الحفافين وأمين الحواتين وأمين السراجين الذي بقي ملتزما إلى غاية العشرينيات من القرن التاسع عشر . فما الأسباب التي أدت إلى الإبقاء على نظام الالتزام بيد أمناء بعض الجماعات بينما أصبح شيخ البلد الملتزم الأول على عدد هام من الجماعات الحرفية؟ إن تفسير هذه الظاهرة مرتبط بعاملين:

العامل الأول : أهمية دور شيخ البلد في الحياة الاقتصادية

أما العامل الثاني : طبيعة النشاط الممارس

ونلاحظ أن الأمناء الذين ظلوا يقومون بدور الملتزم كانوا يشرفون على الحرف التي لا تمارس نشاطها في حوانيت خاصة بالأسواق ، بل كانت تمارسها في الفنادق و الورشات الواقعة خارج المدينة ، أو الحرف والصنائع التي كانت ممارسة من طرف جماعة "البرانية" ⁽¹⁾ . وإذا قارنا هذه القائمة بقائمة القانون فإننا نجد خمسة وثلاثين حرفة غير خاضعة لسلطة شيخ البلد .

وما يلاحظ على هذه المهن أنها مهن متواضعة ذات علاقة بالتغذية وهي ثانوية السفاج اللبلابي الهرقماجي والشرباجي واللبان الخ ... وهي مهن تعاطتها العناصر البرانية تركت لأشراف أمنائها .

لكن عددا من الأمناء واصل في أداء مهام اقتصادية واجتماعية على مستوى اتحاداتهم المهنية ، مثلما يظهر من سجلات المحاكم الشرعية . ففي حالات عديدة أشرف الأمناء على تصفية القضايا العالقة للحرفين التابعين لهم ، مثلما هو حال أمين العطارين ، وأمين الحرارين .

(1)HOEXTER, M. "Taxation des corporations professionnelles d'Alger à l'époque Turque". *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*. 1983.p35

وهو ما توضح لنا حالة التاجر "الحاج محمد باجيكو" به شهر الذي كان مؤجرا الحانوتين، واحدة لبيع العطرية والثانية لصناعة الحرير. فلما توفى ولم يسدد مغرم الحانوتين. قام كل من أمين العطارين و أمين الحرارين باقتطاع المبلغ الضريبي من تركة الهالك ، غير أن الوثيقة سكنت عن المبلغ (1).

وفي عام 1186هـ / 1772-1773 م قام أمين العطارين السيد أحمد بن راشد ببيع الحانوت التي كانت في امتلاك وحالة السيد الحاج محمد بن السيد علي بولحناش العطار على يد سماسرة البلد ، بسبب دين عليه في مغرم الحانوت وفي حالات أخرى أسهم كل من شيخ البلد وأمين الصناعة في تصفية ديون الحرفيين . فقد قام السيد الصادق شيخ البلد والسيد الحاج عمر أمين الحرارين ببيع حانوت مصطفى الحرار المؤذن بالجامع الأعظم عام 1210 هـ لإخراج المغرم (2).

بينما ذكر " فانتور دي پارادي " " VENTURE DE PARADIS " أن الحوانيت والصنائع تقدم أسبوعيا ضريبة تقدر بـ 20 پايسترا أو ما يعادل 700 "بدقة شيك" (3) في الثمانينات من القرن الثامن عشر على يد شيخ البلد . أما الاسباني " كانو " " CANO " الذي زار مدينة الجزائر قصد مفاداة الأرقاء عام 1769 ، فقد ميز بين نوعين من الضرائب تلك الخاصة بالحوانيت وتلك التي يقدمها أمناء الصنائع . حيث قدم أصحاب الحوانيت ستة آلاف وستمائة، بينما قدم أمناء الحرف أربعة آلاف (4).

(1) م ، ش ، ع 37.

(2) المصدر السابق ، ع 105

(3) VENTURE DE PARADIS, Tunis et Alger , Op.cit . , p245.

(4) CANO , A. Histoire d'Alger et de la Régence en 1769. Traduction et étude critique D.E.S. présenté par Maryse Gabrielle Bounaure, Aix-En- Provence . p37 - 38

- بينما استنادا الى محاضر اللجنة الإفريقية ، فإن الجماعات الحرفية كانت تدفع ضريبة سنوية إلى خزينة الدولة ، وهي مثلما يبدو ضريبة جماعية يساهم فيها كل أفراد الجماعة ويقوم الأمين بتوزيعها على أفراد جماعته .

2 - الضرائب وأنواعها

إن ما ميّز النظام الضريبي هو انعدام الدقة في التسمية ، حيث لم تعرف الضرائب بأسماء خاصة ما عدا بعضها. وأطلقت عبارة "المغرم" للدلالة على الضرائب بوجه عام (1) .

2-1 ضريبة "الغرامة" "المغرم" أو "مغرم المخزن" :

لقد خصص قانون على الأسواق فصلا بعنوان : " زمام الجموع (2) متع المدينة (3) التي يغرم من الراتب إلى الراتب " . وهو عبارة عن جرد أو إحصاء لما دفعته الجماعات الحرفية وغيرها . غير أن القانون لا يورد أية أخبار عن كيفية جباية الضرائب ولا عن الأسس أو الكيفية المعتمدة في تحديد كل حصة كما أن عبارة من "الراتب إلى الراتب" هي الأخرى يكتنفها الغموض (4) .

وعلى الرغم من هذه الملاحظة فالأمر مثلما يبدو يخص وقتا معيناً ومحدداً . فهل نظام الدفع كان أسبوعياً أم شهرياً أم مرة كل شهرين ؟

يطلعنا القانون بملغ دفعته الجماعة برمتها في وقت معين حدد بعبارة " من الراتب إلى الراتب " وقياساً بالنظام الساري على الجيش الإنكشاري والقاضي بدفع الرواتب مرة كل شهرين يمكن القول أن النظام نفسه كان سارياً على الجماعات وما يؤكد ذلك هو استمرارية العمل بنفس الأسلوب بعد نحو قرن استناداً إلى دفتر التشريرات (5) .

(1) HOEXTER . "Taxation des corporations" Op,cit,p 19

(2) الجموع ، العبارة بالعامية وتعني هنا الجماعات .

(3) يغلب على مصدر قانون علي الأسواق أسلوب العامية وعلى وجه التحديد اللغة العامية السائدة وقتئذ في مجتمع مدينة الجزائر . فعبارة زمام الجموع متع المدينة تعني بالعربية الفصحى : دفتر جماعات المدينة .

(4) ذهب الأستاذ جمال قنان إلى أن عبارة "من الراتب إلى الراتب" تعني مرة كل شهرين قياساً بالنظام الساري على الجيش الإنكشاري انظر :قنان جمال ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحدي 1830-1500 ، الجزائر ، 1987 ، ص 150 ، هامش 2 .

وخصت "ضريبة الغرامة" ثمانية وعشرين جماعة لكن المصدر لا يوضح لنا كيفية تحديد كل حصة .

وفيما يلي قائمة الجماعات التي دفعت "ضريبة الغرامة" مرتبة حسب أهميتها⁽¹⁾ . و هي غير مؤرخة الا أننا نرجح أنها تعود الى أوائل السبعينات من القرن السابع عشر حيث جاءت في المصدر مباشرة بعد اتفاق بشأن تسعير الزيت تم عام 1671 م وخصت الجماعات التالية⁽²⁾

1- جماعة الدلايين بسوق الخياطين⁽³⁾

2- جماعة الكواشين

3- جماعة الحدادين

4- جماعة الدباغين

5- جماعة الخياطين

6- جماعة المقفولجية

7- جماعة الجلابين

8- جماعة الفحامين (بالرحبة)

9- جماعة البابوجية

10- جماعة الصبانين

11- جماعة الحلواجية

= (5) DEVOULX. *Tachrifat* , Op. cit., p 45 .

(1) تبدأ القائمة في القانون بالحداد وليست هناك أية إشارة إلى أي أمين .

(2) القائمة غير مؤرخة إلا أننا نحتمل أنها تعود إلى 1083 - 1671 . لاعتبارات عدة مثل نوع الخط المستعمل بل يبدو أنها كتبت من طرف نفس الكاتب الذي سجل الاتفاق الخاص بتسعير الزيت والمؤرخ بـ 1671 م . كما أن قائمة الضرائب جاءت مباشرة بعدها .

(3) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 1 ، و 9-10 .

- 12- دلال مركاض
- 13- التماقين
- 14- الصاغ (كذا) .
- 15- البراملية
- 16- الحفافين
- 17- العطارين
- 18- فندق الزيت
- 19- اللبانين
- 20- القنداقجية
- 21- التبانين
- 22- الفخارين
- 23- القوقجية
- 24- الغمادين
- 25- المقايسية
- 26- الحصارين
- 27- السفاجين
- 28- بوناطور
- 29- الحلفاوي
- 30- الحمايمي
- 31- الفراضدي
- 32- السمان
- 33- حمالين الرمانه
- 34- حمالين باب البحر

ويظهر من استقراء مبالغ المستحقات ، أن أهم مبلغ ما دفعته جماعة الفكاهين ، وهم بائعو الخضر والفواكه ، إذ بلغ إثنين وخمسين ومائتي ريال، ثم يليه مادفعه الدلالون بسوق الخياطين وهو سبعة عشر ومائة ريال 117 . أما أدنى مبلغ فكان من نصيب جماعة الحلقاوية وهو أحد عشر ريالاً بينما دفعت خمس جماعات وهي، القوقجية والمقاييسية والغمادين والحصارين والسفاجين المبلغ نفسه وقدره ثمانية وعشرون ريالاً 28 . كما دفعت جماعتا الحفافين والعطارين المبلغ نفسه وهو سبعة وثلاثون ريالاً⁽¹⁾ .

ونعود الآن إلى أهم مبلغ دفعته جماعة الفكاهيين، فهل يفسر ذلك بشرائهم أم بكثرة عددهم؟⁽²⁾ . ولا شك أن طبيعة النشاط وحاجة السكان اليومية إليه جعل عددهم معتبراً وقد مرّ بنا أنهم توزعوا في المدينة عبر أحد عشر موقعا، فضلا عن سوق خصصت للغرض "سوق الفكاهين".

2 2 بشماق القشتولة⁽³⁾ أو ضريبة التعيين

ضريبة " بشماق القشتولة " ، وهي مثلما يفهم مما ورد في دفتر التشريفات ضريبة التعيين : "عندما يعين شيخ ويخلع عليه القفطان يقدم الى الخزينة ...⁽⁴⁾ .

(1) قانون على الأسواق ، ن 2 ، و75.

(2) حول ثروات الفكاهين انظر الفصل الموسوم بعنوان : الثروة ومستويات المعيشة .

عن التوزيع الجغرافي للفكاهيين انظر الاتفاق الخاص بجماعة الفكاهين وانظر أيضا التوزيع الجغرافي للأسواق .

(3) بشماق القشتولة ، يكتنف العبارة الغموض ، ولاسيما أننا عثرنا على شيخ عرف بشيخ القشتولة . وهو الآخر دفع ضريبة الالتزام أو حق البشماق الذي بلغ 2000 صايمة التي يقوم

بجبايتها على الخاضعين له .
(4) DEVOULX . Tachrifat, Op.cit, p 43 .

ويبدو مما جاء في المصدر السالف الذكر، أن أربعة أمناء فقط خضعوا لهذه الضريبة ، وهم : أمين البحارين الذي سدد مستحقا قدره أربع وستين أربعمئة صايمة وأمين فندق الجعلولة الذي قدم ثلاثمئة صايمة⁽¹⁾ و أمين القبائل الذي أنيطت به تجارة الحبوب الزرع سدد 200 صايمة وأمين الجيجلية الذي سدد المبلغ نفسه⁽²⁾ كما شمل نظام الإلتزام قائد الفحص والمزوار.

وسكوت المصدر على باقي أمناء الفعاليات الاقتصادية يحملنا على الاعتقاد أن بعضها كان تابعا لسلطات أخرى، لعلها سلطة شيخ البلد وكذا المحتسب الذي كان له النظر على عدد من الحرف⁽³⁾.

2 - 3 غرامة العسة⁽⁴⁾

من بين القضايا التي حظيت باهتمام بالغ هي فرض الامن والحفاظ عليه . وحرصت السلطة على تحديد المسؤولية من جهة وعلى إشراك الأهالي في ذلك من جهة أخرى . وهو ما يتجلى بوضوح في الإسهام الإلزامي الذي فرض على الحرفيين والتجار في الحراسة الليلية للأسواق .

ويساهم الحرفيون فيها بالرجال -مثلما سيأتى تفصيله - فضلا عن مبلغ مالي إلزامي يختلف من جماعة الى أخرى . ويبقى الحرفي مطالباً به حتي بعد وفاته ،حيث يقتطع من التركة : " خرج في عسة الدكان ريال واحد من تركة الحاج جلول التماق⁽⁵⁾ ويظهر أن الإسهام لم يكن واحدا بالنسبة لكل الجماعات، فقد روعي حجم وأهمية كل جماعة إذ اختلف عدد المساهمين من جماعة إلى أخرى ، واختلف المبلغ أيضا .

(1)DEVOULX .Tachrifat, Op.cit, p 43 .

(2)Ibidem

(3)Ibid,p

(4)وهي الحراسة الليلية .

(5) بيت المال دفتر المخلفات ، رقم 10.

ومن الضرائب التي فرضت على الجماعات الحرفية ، ضريبة عرفت "بالوطق"⁽¹⁾. ويفهم من القانون أنها خصت عددا من الجماعات التي عنيت بالخدمات وهي خاصة بالحراسة الليلية كجماعات البرادعية ، والدخانية والفحامين والفخارجية ودلالي الحوائج ووزاعي البقر⁽²⁾.
ويطلعنا أحد سجلات بيت المال أنها فرضت أيضا على الكوش حيث قدمت خمسون كوشة عام 1168 هـ "ضريبة الوطاق". لكننا لانعرف قيمتها حيث اكتفى السجل بذكر ملاحظة "الوطاق خالص"⁽³⁾.
ولا نتوفر على أخبار وافية بشأن كيفية جباية الضرائب ما عدا ما تضمنته بعض الاتفاقات ،

مثل اتفاق حول تقديم ضريبة جماعة الفكاهين عام 1109 هـ / 1697 م .
ويعد هذا الأخير بمثابة مصدر ضريبي ، رغم خلوه من المعطيات الاحصائية حيث كشف لنا عن جوانب هامة ، منها الظروف المحيطة بعقد الاتفاق حيث جاء الاتفاق عقب ما لوحظ من خلل وتهاون في تقديم ضريبة المغرم "أو مغرم المخزن" ومنها أيضا دور أعلى سلطة في النظام الجبائي ، فهناك تدخل مباشر إذ وقع الاتفاق تحت رعاية الداوي الحاج أحمد وأمين الأمناء محمد بن الحاج يوسف الشويهد وشيوخ البلد سي سليمان وسي أحمد بن الفاسية .⁽⁴⁾

(1) الوطق جمع وطاقات كلمة تركية وتعني الخيمة واقامت الوطاقات خارج المدينة .
(2) الجباجية هم جباة الضرائب بالمناطق الداخلية ويخضعون للأغا وكان هو الآخر من الملتزمين حيث يدفع 2000 صايمة انظر .

- DEVOULX .Tachrifat, Op.cit, p 44.

(3) سجل يخص الضرائب على الكوش ما بين 1163-1169 هـ

(4) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، و110.

وتميزت عملية جباية الضرائب بتنظيم محكم ودقيق . وللحيلولة دون حدوث أي تسبب أو فوضى أثناء جباية المستحقات ، سهرالاتفاق على تنظيمها حسب التوزيع الجغرافي للفكاهيين .وانتهى إلى انتداب رجل واحد، عن كل تجمع ، توكل إليه الجباية .

ولم يغفل تحديد أسماء المشرفين على ذلك مع تحديد الفضاء الجغرافي (أسماء المواقع) ، فهناك دقة وضبط وتحديد للمسؤولية⁽¹⁾.

سوق الكبير	عبد القادر
سوق السمن	الحاج قاسم
سويقة عمور	بن مغل الحاج محمد
عند دار الإنكشارية	عبد الرحمن بن عان
باب الجزيرة	سي محمد الجيجلي
سوق باب الوادي	سي محمد الزواوي
الرحبة القديمة	يحي
كجاوة	عبد القادر
سيدي محمد الشريف	الجعدي
سوق الخضارين	قاسم الحصار
باب عزون	الخريف الفكاي

(1) ، قانون على الأسواق ن 1 اتفاق 113 ون 2 و 110.

خضعت التنظيمات الحرفية والبرانية إلى ضرائب أخرى ويتعلق الأمر بتبرعات إجبارية ، اتخذت طابع الضريبة ، مثل ضريبة " ضيفة رأس العام " وكان شيوخ البلد يشرفون على استيفائها (1)

ويطلعنا القانون بقائمة الأطراف التي أسهمت فيها دون ذكر للتاريخ . وتقدم هذه المساهمة سنويا مع حلول العام الجديد . ويستنتج من القائمة أن الجماعات البرانية وعددا من الجماعات الحرفية لم يكن معنيا بها . وهي كما يلي مرتبة حسب أهميتها :

64.5	- رجة الزرع
64.5	- دلال (2) سوق الخياطين
33	- الفكاي
23	- الصفار
23	- القزدار
13	- الفحام
17	- الجلاب
12.5	- الحمامات
12	- الحوكي
8.5	- سوق القبائل

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، و 76 .

(2) العملة المتداولة هي الريال .

6	- الجواج
5.5	-التبان
5.5	-اللبان
5.5	- الخراز
5	-الجراية
4.5 (1)	- حمال الرمانه

وعلاوة على ضيفة رأس العام ، فرض على الجماعات ولاسيما الإنتاجية منها إسهامات اجبارية لخدمة البايليك وبطريقة مباشرة ، فجماعة البرادعية تزوده مجانا بكل ما يحتاجه من " بردهات " وتبن وجوخ .

أما جماعة الجزارين فتقدم أسبوعيا كل يوم خميس ، خروفين ونصف إلى كل سفرة من الحامية العسكرية ونصف خروف إلى الطباخين ، كما تزود سفرة الآغا بخروف كامل كل يوم أربعاء . (2)

ويُعد أمين الدباغين الجلود الى البايليك ، لصنع الموائد الخاصة بالمحلات ولصناعة السفن أيضا ، مقابل مبالغ مالية تحددها السلطة مسبقا . (3) كما تزود جماعة الحدادين هي الآخري البايليك بكل ما يحتاجه في مجال الحدادة . وفرضت نفس الإلتزامات على الجماعات الحرفية بمدينة قسنطينة ، حيث كان على جماعة البشماطية تحضير الخبز الموجه لإستهلاك الجيش المرابط بالحاميات ، و اعداد نوع آخر من الخبز يوجه أيضا إلى الجيش ، عرف "بالبشماط" . كما تقوم جماعة الدباغين بتوفير " القرب " و الأكياس الجلدية لدارالباي و لحامية قسنطينة ، وتزود أيضا "الباش خزناجي" و "الباش سراج" بالجلود الضرورية لصنع سروج البايليك (4).

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، و63

(2)DEVOULX .Tachrifat, Op.cit, p 61.

(3)Ibid , p44.

(4)A.O.M , F 80 933 Impôts Arabes, Mémoires et projets 1838-1849 Rapport Warnier .f 92

أما جماعة الفرانين ، فكان عليها طحن القمح الموجه لاستهلاك النوبة ودار الباي⁽¹⁾. وكانت أنظار السلطة تتوجه للجماعات الحرفية كلما تعلق الأمر بإصلاح القنوات والطرق وأسوار المدينة أو بناء منشآت أخرى من مرافق عمومية ذات المصلحة العامة .

ولقد أشار "فانتور دي بارادي" إلى أن سكان المدينة يتحملون ثلاثة أرباع ويتحمل أهل الذمة أي طائفة اليهود الربع الباقي⁽²⁾ .

وعلاوة على الإسهامات المادية والعينية ، فقد أسهمت الجماعات في الحراسة الليلية للمدينة ، بل إن إسهامها يعد أهم إسهام . ففي عام 1692 ، وفي عهد الداوي شعبان ، من بين ستين شخصا أنيطت بهم حراسة المدينة ، نجد ثلاثين شخصا من الجماعات الحرفية⁽³⁾ وعشرة من الصبايحية وعشرة من زاووة وخمسة من العرياجية وخمسة من الجباجية⁽⁴⁾ .

ويظهر أن الإسهام لم يكن واحدا بالنسبة لكل الجماعات ، فقد روعي حجم وأهمية كل جماعة إذ اختلف عدد المساهمين من جماعة إلى أخرى .

ويتم الفصل في القضايا ذات العلاقة بالنظام الضريبي ، بجامع السيدة ، بحضور أمناء الجماعات وشيوخ البلد ، من ذلك تصفية الحسابات .

وحينما يتعلق الأمر بالجماعة نفسها تختار الجماعة المسجد الذي تراه مناسبا إما لقربه أو لاعتبارات أخرى ، فقد اجتمع أعضاء الحواجية بجامع الرابط إتفاق (79) وقد تحصل بيد شيوخ البلد من الضرائب عام 1111هـ 1699 مآقدره: 14948

ويظهر أن عددا من الجماعات الحرفية عجز عن تسديد ما عليه من مستحقات .

(1) F 80. 933 Impôts Arabes Rapport Warnier .f 99.

(2) حمدان خوجة ، المرأة ، سبق ذكره ، ص 109 .

(3) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، و 53 .

(4) نفسه .

وكانت السلطة تتدخل مباشرة في حل مثل هذه المسائل مثلما يظهره نص الاتفاق إذ جاء فيه : " عيط لنا باب (كذا) أحمد على عبدالله محمد بن الحاج يوسف الشويحت وسليمان شيخ البلد وسي أحمد بن الفاسيا ولمين (كذا) وقال اتجمع في الجماع وأفرضوهم على الصنائع وحد المر (كذا) ثم انجمعنا الجماع في جامع السيدة الكبير والصغير وكان اتفاقهم عام 1108 "

ووزعت المستحقات بالتساوي ونظرا لأهمية الوثيقة نوردتها كاملة: "أفرضوهم على اللي ابقاو (كذا) من الصنائع القوي بقوت (كذا) والضعيف بضعفه و عمل على العطار ثلاث ريات .

على الخياط ثلاث ريات

سوق القبائل ثلاث ريات

السبّاع ثلاث ريات

الخرّاز ثلاث ريات

البابوجي ثلاث ريات " 3

الفراصي ريات واحد " 1

دلال بسوق الخياطين ثلاثة ريات " 3

حمال الزيت ريات واحد " 1

الحمايمي ثلاث ريات " 3

طايح على الصنائع

ثم علمنا الدولاتلي باب أحمد بهذاو السلام عليكم والرحمة والبركة . وقال باش يتنهنا من الحساب كل عام تبق معينا وربنا يوفق ويصلح الحال وكان تاريخ عام 1108 . (1)

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 ، و 55 .

ويظهر من خلال دراستنا لتركات الحرفيين التي صفيت في المحكمة أمام القاضي ، وتلك التي صفيت أمام بيت المالجي، أن شيخ البلد يشرف على تصفية الديون المخزنية المترتبة على الحرفيين . ويبدو أن هذه الضريبة لم تعرف باسم خاص . حيث نقرأ في وثائقنا ما يلي : " خرج مغرم لشيخ البلد 45 ريالاً " عام 1201 . (1)

واستناداً إلى سجل ضريبي يخص التنظيمات الحرفية ، يعود تاريخه إلى ربيع الأول من عام 1210 الموافق لسبتمبر 1795 (2) فإن تسعة عشر جماعة حرفية دفعت ماعليها من ضرائب في ربيع الأول من عام 1210 / 1795 علي يد أمنائها وبمساهمة المحتسب ، في حين لا يشير الدفتر إلى شيخ البلد لكن السجل رغم أهميته الإحصائية البالغة لا يشير إلى كيفية جباية الضريبة على الحرفيين . فهل تقدم مرة كل شهر أم مرة كل شهرين ؟ والجماعات هي : جماعات الدلالين، والتماقين ، و الصفارين و الخياطين والدباغين والبابوجية والفكاهين والحدادين و الكواشين والقزازين و الحفافين والمقفلجية والبلاغجية والغمادين والصباغين والخراطين و بحاري الحامة .

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره .

(2) بيت المال ، سجل رقم 36 .

وبلغ مجموع ما دفعته هذه الجماعات 23512 ريال . وتراوحت قيمة الضريبة الشهرية بين ريال واحد وعشرين ريالاً وأدنى مبلغ دفعته جماعة المقفولجية . وأهم مبلغ دفعته جماعة الخياطين . وبلغ المبلغ الإجمالي الذي دفعته جماعة المقفولجية 332 ريالاً . وبلغ ما دفعته جماعة الخياطين 3400 رياً . ويمثل ما دفعته هذه الأخيرة 14.46٪ مما دفعته باقي الجماعات 23512 . وفي نفس الحقبة الزمنية كان شيخ البلد يشرف على جباية الضرائب تخص جماعات أخرى .

جدول رقم 8:

الجماعة	المبلغ بالريال	المبلغ الإجمالي
الخياطون	20	3400
الدالون	15	2685
الدباغون	14	2366
الحدادون	12	1826
التماقون		1968
الحفافون	12	1678
الكواشون	8	1102
البلاغجية	6	1690
الصباغون	10	888
الصفارون	6	1012
البابوجية	6	1012
القزازون	4	676
الغمادون	6	644
الفكاهيين	1	6680
المقفولجية	2	332
بحارو الحامة		1970
الخراطون	3	499

ولم يشر السجل إلى جماعات أخرى ، كانت خاضعة لأمنائها كجماعة السراجين والحفافين على سبيل المثال . حيث تخبرنا إحدى الوثائق أن أمين الحفافين حافظ على حق جباية ضريبة ، وكانت الجباية شهرية عام 1212هـ 1797-1798 (1) .

ومن خلال الحالات العديدة التي صادفتنا أثناء تصفية تركات الحرفيين ، يظهر أن عددا من الأمناء حافظوا على الإشراف المباشر على جباية الضرائب على الجماعات الخاضعة لهم . حيث قام الأمناء بأنفسهم بإقتطاع ما على الحرفيين المتوفيين من مغرم . ففي عام 1201 هـ / 1786-1787م قبض الحاج حميدة أمين السراجين تسعة وثلاثون ريالا دراهم صغار مغرما من متروك قارة علي السراج (2)... وفي تصفية إرث الحاج أحمد بوحوف السراج عام 1242هـ، قبض أمين الجماعة أربعة ريالات

"... غرامة لأمينهم قدرها 4 ريالات " (3). وظل أمين السراجين المشرف على جباية الضرائب الى غاية 1242هـ / 1826-1827م . تفيدنا الإشارات التي وردت في وثائقنا لاسيما التركات منها سواء تلك التي صفيت "أمام القاضي" أم "أمام بيت المالجي" أن بعضا من الأمناء ظلوا يقومون بدور الملتمزم إلى فترة متأخرة .

(1) م ش ، ع 130-131.

(2) سجلات بيت المال ، سجل 35 ، ص 108.

(3) نفسه ، سجل 67 ، ص 16.

2 - 6 ضريبة على الكوش أو الأفران

تكشف لنا سجلات البايليك أن المحلات ذات الطابع التجاري خضعت لضريبة هي أيضا . حيث يطلعنا سجل رقم : 18 ، بالضرائب المستحقة على " الكوش " بمدينة الجزائر. ولم تعرف هذه الضريبة هي الأخرى باسم خاص بها بل عرفت بالغرامة أيضا .
وفيمايلي ما قدمته الكوش من ضرائب في أعوام 1731م-1736م 1743م

-كوشة سوق الجمعة	ريالان بوجو
-كوشة عبدالله العليج	ريالان بوجو
-كوشة بولعبه	ريالان بوجو
-كوشة سباط العرص	7/4 بوجو

-كوشة المهجر	ريالان بوجو
-كوشة بن مريم	ريال ونصف بوجو
-كوشة زيان	ريال ونصف بوجو
-كوشة علي	ريالان
-كوشة الخندق	ريال ونصف بوجو

وفيدنا سجل آخر بما دفعته الأفران المعدة لطهي الخبز الكوشات عام
1164هـ / 1751م

- كوشة الكعك	ريالان ونصف بوجة
- كوشة المهجر	ريالان ونصف بوجة
- كوشة حوانيت زيان	ريالان ونصف بوجة
- كوشة القصبة	خمسة أرباع بوجو

- كوشة الوقيد ريال ونصف بوجو
- كوشة بن كاور على ريالان بوجو
- كوشة سوق الكتان ريالان بوجو
- كوشة سيدي محمد الشريف زوج بوجو
- كوشة الخضارين ريال ونصف
- كوشة شعبان ريالان ونصف بوجو
- كوشة الدروج ريالان ريال بوجو
- كوشة سبع لويات ثلاثة بوجو
- كوشة سوق السمن ثلاثة بوجو
- كوشة مسيد الدالية ريالان ونصف
- كوشة جامع البلاط ريالان وربع بوجو
- كوشة زيان ريالان ونصف بوجو
- كوشة سوقة عمور ريالان ونصف ريال .

يتبين لنا من الجدول أن المبلغ الضريبي تراوح ما بين خمسة أرباع بوجو وثلاثة بوجو. وقد قدمت خمسة أفران "كوش" المبلغ نفسه وقدره ريالان ونصف الريال. وقدمت كوشتان ثلاثة بوجو. أما أدنى مبلغ فقد دفعته كوشة الوقيد ولا شك أن القيمة المدفوعة تنم عن أهمية النشاط التجاري.

ويحدث أن تتنازل السلطة عن حقوقها الجبائية ففي قائمة المستحقات الجبائية اعفيت ثلاث جماعات من الضريبة وهي جماعة الدالين والتماقين والصفارين " الحمد لله الدلال ما عليه غرامة قديمة سمح له فيها سيدنا نصره الله " الحمد لله الفكاه صافي من الغرامة القديمة " .

على ضوء ما مر بنا يمكن القول إن الجماعات الحرفية خضعت إلى نظام جبائي من نوع الإلتزام يتميز بالثنائية . إلتزام بيد شيخ البلد ، وآخر بيد أمناء الجماعات ، بحيث خضعت بعض الجماعات لسلطة شيخ البلد ، وخضعت جماعات أخرى إلى سلطة أمنائها مباشرة.

ويظهر من خلال تتبعنا للإشارات التي وردت هنا وهناك في وثائقنا ، أن شيخ البلد أصبح ملتزماً على بعض الجماعات الحرفية منذ الستينات من القرن السابع عشر ، إلا أن مجال الإلتزام لم يتسع إلى عدد كبير من الجماعات، إلا مع أوائل القرن التاسع عشر . بينما حافظت بعض الجماعات بل أمنائها على إشرافهم المباشر على الجماعات الخاضعة لهم .

القسم الثالث

الفعاليات الاقتصادية

الفصل الأول

جغرافية النشاطات الحرفية

إن إحدى الخصائص البارزة لطوبوغرافية المدينة هو ذلك التمييز الواضح بين قسمين اثنين . عرف القسم الأول بالجبل ويبدأ من المنحدرات الأولى إلى غاية حصن القصبة وهو خاص بالإقامة . أما القسم الثاني وهو السفلي فعرف بالوطا وهو المنبسط المحاذي للبحر *front de Mer* وتتمركز به المؤسسات الهامة التابعة للدولة والمعبرة عن السلطة ، حيث نجد ثكنات الجيش الإنكشاري ، والمنازل الفخمة كدار عزيزة ودار حسن باشا ، وبها يقيم رياس البحر ، بل ويوجد بهامقر السلطة : قصر الجنيينة الذي يقع في ملتقى الشارعين الرئيسيين ، وهما شارع باب عزون وشارع باب الوادي . وبالقرب منه تقع دار السكة التي فيها يتم ضرب العملة ، وكذلك مقر بيت المال (1) .

وبهذا الجزء من المدينة توجد أهم المساجد كجامع السيدة والجامع الجديد والجامع الأعظم . ويعد تجمع جميع الأجهزة والمؤسسات من سياسية واقتصادية خاصة مميزة لمدينة الجزائر عن باقي المدن العربية الأخرى مثل حلب ودمشق والقاهرة حيث نجد الفصل بين الفضاءين واضح المعالم ، فهناك فصل بين الحياة السياسية والعسكرية والحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ولم يحدث هذا الفصل بمدينة الجزائر إلا عام 1817 حين قام الداوي علي خوجة بنقل المقر إلى القصبة ، قصد الابتعاد عن سيطرة الجيش الإنكشاري والتخلص منه . (2) فهي إذن مركز إداري وتجاري وثقافي وديني ، إن هذه العوامل مجتمعة تبرز بجللاء الأهمية البالغة لهذا القسم من المدينة (3) .

(1) RAYMOND, A . " Le centre d'Alger en 1830 " *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, n° 31, 1981 , p73

- KADDACHE , M . " La Casbah sous les Turcs " *Documents Algériens* , Janv 1951 p 210

(2) لقد سبقت الإشارة إلى الداوي علي خوجة ومحاولة الإصلاح في الفصل الخاص بالتركيبة السكانية .

(3) RAYMOND " Le centre d'Alger", Op.cit., p 74 .

وما يهمننا بوجه خاص في هذا القسم هو تركز الفعاليات الاقتصادية المختلفة . وتتمركز منطقة النشاطات حول محورين أساسيين هما :

- شارع باب عزون الذي يمتد إلى باب الوادي .
- شارع باب "الذيرة" الذي يمتد إلى رصيف خيرالدين .

ويؤدي هذان المحوران بدورهما إلى البابين الرئيسيين :

- باب عزون الذي يربط المدينة بالمناطق الداخلية ، فعن طريقه تدخل المواد الأولية الموجهة للاستهلاك . و عبر باب الذيرة يتم الاتصال بالعالم الخارجي ، ومنه تدخل البضائع المستوردة (1). إن الشريابين الأساسيين هما أولا شارع السوق الكبير - مثلما يبينه مخطط أطلس براون العائد إلى 1575 - الرابط بين باب الواد وباب عزون (2). أما الثاني فيربط باب الوادي بشارع البحرية ولم يكن اتساعه يتجاوز ثلاثة أمتار . إن ثنائية الوظائف المميزة لمدينة الجزائر تستجيب للتناقض الصارخ بل البارز في البنية الجغرافية .

1 - التوزيع الطبوغرافي للأسواق

ما الأسس التي ارتكز عليها التوزيع الطبوغرافي للأسواق ؟ فهل خضع توزيع الحرف لنمط المدينة الإسلامية ؟ إذ من المعروف أنها تميزت بنمط خاص فيما يتعلق بتمركز الأسواق وتوزعها بحيث نجد بنية الأسواق هي نفسها في كل البلاد الإسلامية .

(1) KADDACHE . " La Casbah ", Op.cit., p211.

(2) نقلا عن :

- EUDEL, M. *l'orfèvrerie algérienne et Tunisienne*, Alger, Jourdan, 1902. p69.

- CRESTI, F. "Situation et Transformation urbaines d'Alger au XVIe siècle d'après les descriptions littéraires et l'iconographie de la ville" *Sciences Sociales, Panorama*, n°10, 1983. pp. 59-93.

وقد روعي في هذا الشأن معايير، منها معيار التفضيل بين الحرف :
فهناك الحرف الرفيعة أو الجليلة والحرف الدنيئة أو الرذيلة .

لقد تجمعت الفعاليات الاقتصادية وفق نسق يعكس بوجه عام أهمية كل نشاط فالحرف ذات شأن وهى الحرف الرفيعة أو الجليلة تقع بالقرب من المركز أو القطب . ويقوم الجامع الأعظم " مقام المركز الظاهر ، أو "القطب" الذي تتجمع بالقرب منه النشاطات الأساسية ، من ذلك سوق الصاغة على غرار ما وُجد بمدينة "حلب" و"دمشق" ، في حين لانجد هذه الظاهرة في المدن الأخرى كالقاهرة ، وبغداد . (1)

وكان "سوق الصاغة" ملاصقا للجامع الأعظم وهو بمثابة النقطة المركزية الأولى التي تجمعت حولها الأسواق . أما النقطة الثانية ، فهي " القيسارية " ، وهي أهم مركز مخصص للتجارة الدولية . وعرفت القيسارية " بالبادستان" لتخصصها في بيع الأقمشة المعروفة بالباز ، ومنه اشتقت الكلمة . (2)

ويعود تاريخ إنشاء البادستان بمدينة الجزائر الى فترة سابقة لعام 1573 ، لقد أسسه الباشا حسن على أنقاض فندق صغير وارتبط تأسيسه بنشاط الغزو البحري ، إذ كان في بادىء الأمر سوقا لبيع كل ما يجلب من الغزو البحري ، من غنائم وما اشتملت عليه من أرقاء وبضائع (3) وبالقيسارية يوجد الذين يحيكون أو يصنعون البرانس ، وناسخو الكتب ومجلدوها ، وبها يقيم الطلبة ، ولم تكن القيسارية "بازارا" بل كانت عبارة عن شارع ذي بوابتين.

(1) RAYMOND. *Grandes villes arabes* ,Op cit. , p 234.

(2) DEVOULX ,A . T opographie de la ville d'Alger ,f 160.

(3)Ibid , f

إن مراعاة نظام التخصص ، الذي يعد إحدى الخصائص المميزة للمدينة العربية ، كان إحدى القواعد السارية على النشاط الاقتصادي . وهو ما انعكسه بجلاء الأسماء المعطاة للأسواق لكن بصفة غير صارمة . إذ تطلعنا وثائق المحكمة الشرعية بوجود نشاطات بأسواق لا تمت لها بصلة والأمثلة عن هذا كثيرة ، فقد وجد حانوت لبيع الخضر بسوق الكتان (1) ، وحنوت للحفافة بسوق الشماعين 1190 (2) ، وحنوت لصناعة القنداقجية بسوق الشماعين أيضا 1184 (3) . كما نجد حانوتا معد لصناعة المقاييسية 1229 (4) غير أننا عثرنا على حالات كانت فيها النشاطات متقاربة ، من ذلك وجود حانوت لصناعة البابوجية بسوق الشبارلية فالأمر يتعلق بصناعة واحدة ، وهي صناعة الأحذية . وبسوق الفرارية وجدت حانوت لصناعة الحدادة . (5)

وتطلعنا إحدى الوثائق عن طبيعة النشاط الممارس بسوق الدخان قبل إعادة تجديده من طرف الداى علي باشا عام (6) حيث نجد حانوتا معد لبيع الشحم والإمعاء ، وحنوتا معد لبيع البديان ؟ بيد بني ميزاب ، وحنوتا معد للتزليف ، وهي نشاطات متقاربة ويظهر من استقراء الوثيقة أنه خصص لبيع اللحوم بوجه . وآخر شعبان 1178 هـ / فبراير 1765 . وبعد تجديده تغيرت النشاطات الممارسة وأصبحت تزاوّل به الخياطة والقزاة (7)

(1) م . ش ، ع 151 - 152 .

(2) المصدر السابق ، ع 63 .

(3) المصدر السابق ، ع 24 / 1

(4) المصدر السابق ، ع 105

(5) المصدر السابق ، ع 26 / 1 .

(6) حكم الداى علي باشا الفترة الممتدة من 1754-1766 . ووصفه الزهار بما يلي : "... وكان عارفا بأحوال البلاد وأهلها ..."

(7) انظر : الملاحق ، قسم المرافعات ، وثيقة رقم 1 : مرافعة لتحديد عناء حوانيت سوق الدخان

"السوق الجديد آخر شعبان 1178 هـ / فبراير 1765 .

ومن المتعارف عليه أن النشاطات التي تنتج عنها أضرار مهما كانت طبيعتها كالروائح الكريهة والضجيج ، كانت كلها تقع خارج المدينة. فالدباغة وتعد النشاط الأساسي لصناعة الجلود ، خضع تمركزها إلى شروط في غاية الدقة ، منها حاجة المدايق لوفرة المياه ، وضرورة قربها من المسالخ وكذا إبعاد الروائح الكريهة الناجمة عنها . وهي عوامل تحدد عادة موقعها ، بحيث يحرص على إبعادها إلى أقصى حد عن المدينة ⁽¹⁾ لكنه وجدت داخل المدينة وتحديدا بحومة سيدي رمضان "دار الدباغة" ⁽²⁾.

وهذا الاستثناء يفسر بتساهل السلطات العسكرية المرتبط بالأوضاع السياسية وقتئذ . إذ وجهت عدة فرامانات سلطانية تقضي بمنع انتشار تجمعات سكانية . وهو أمر ناتج عن تخوف واضح من العدو الإسباني خلال القرن السادس عشر ⁽³⁾.

وأقيمت بربض باب عزون على مقربة من دار الدباغة ، ورشات لصناعة الاغطية الصوفية المعروفة بالفرصادة . وهذا يفسر ارتباط النشاط الثاني بالأول . وهوما تطلعنا عليه الوثيقة التالية: "...المكرم محمد الفراسدي صناعة ... جميع الحانوت المعدة للبطانين الكاينة قرب دار الدباغة خارج باب عزون ...". كما نجد من بين الأنشطة التي أقيمت بربض باب عزون ، صناعة وبيع الفخار ⁽⁴⁾ وصناعة السبسجية ، هي الأخرى ، خارج أسوار المدينة ⁽⁵⁾ والحدادة والبرادعية وصناعة الصباغة ، حيث يطلعنا أحد العقود بوجود حانوت للصباغة عام 1193 هـ ⁽⁶⁾. كما تمركزت نشاطات مماثلة لها بربض باب الوادي حيث نقرأ " فخارين باب الوادي ، كما نجد أيضا صناعة البرادعية ⁽⁷⁾

(1) م ش ، ع 85 ، 62 ، 140 .

(2) المصدر السابق ، ع 145

(3) BEN HAMOUCHE . *La gestion urbaine* , Op.cit , p 236

(4) م ش ، ع 45/1

(5) المصدر السابق ، ع 132 - 133

(6) المصدر السابق ، ع 20.

(7) المصدر السابق ، 27 .

والدباغة وأفران الجير لكن الأنشطة، بربض باب عزون ، كانت أكثر كثافة مما هو الحال عليه بباب الوادي ، مما جعله أكثر أهمية .

1 - 2 في عدد أسواق المدينة

لم تستقطب حركة النشاط الحرفي والتجاري ، أنظار الأوروبيين ، حيث انصب اهتمامهم على الغزو البحري ووضع الأرقاء المسيحيين بالمدينة ، مما جعل مؤلفاتهم تخلو من أي وصف . وما وصلنا من أخبار ، عبارة عن إشارات عابرة وردت في مصادر الرحالين العرب بوجه خاص .

لقد أشاد "الحسن بن محمد الوزان " الذي نزل بالمدينة عام 1516 م بأهمية الأسواق العمرانية والاقتصادية قائلا: " الجزائر وهي كبيرة جدا ، أسوارها رائعة وقوية للغاية ، وتتألف من بيوت جميلة وأسواق جيدة التنسيق لكل منها مكانها الخاص⁽¹⁾ وعرفت مدينة تلمسان التنظيم نفسه في الحقبة نفسها " ... تتوزع في تلمسان كل المهن وكل أصناف التجارة بين مختلف الأمكنة والشوارع ... " ⁽²⁾

وترك لنا الرحالة والسفير المغربي "التمقروتي" هو الآخر وصفا " ... الجزائر عامرة كثيرة الأسواق ... فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقيا وأعمار وأكثر تجارا وفضلا وأنفذ أسواقا و أوجد سلعة حتى يسمونها " إسطنبول الصغرى " . ⁽³⁾

(1) الزياتي ، الحسن بن محمد الوزان، وصف إفريقيا ، ترجمة حميدة ، عبد الرحمن ، مراجعة ، عبد الواحد علي ، الرياض ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية 1399هـ / 1979 م ، ص 408.

(2) المرجع السابق ، ص 391 .

(3) نقلا عن : بالحميسي ، الجزائر من خلال رحلات المغاربة ، سبق ذكره ، ص 57-58

وعلى ما يبدو فإن أسواق المدينة لم تستقطب في الفترات اللاحقة اهتمام الذين نزلوا بها أو زاروها . لكن بعد عملية التدمير التي أقدم عليها الفرنسيون ترك لنا الرحالة الألماني " فاغنر " (1) وصفا "... وكانت للجزائر أسواق تحتوي على أكثر من أربعين محلا ، إلا أن القسم الأكبر منها بل أجملها وأجدرها بالاعتبار قد هدم ، وقامت في مكانها محلات ودكاكين تجار أوروبيين ولا تقل جمالا عن دكاكين من الدرجة الثانية مثل طولون ونيس ... أما دكاكين التجار من الأهالي فهي عبارة عن ثقب مربعة ، تغلق في الليل باب خشبي ... (2) "

وفي موضع آخر وصفها قائلا "... لا تشبه أسواق بغداد ولا أسواق مدينة القسطنطينية . فقد قضى الفرنسيون على الأسواق الجميلة وأقاموا مكانها دكاكين ومخازن أوروبية . أما محلات العرب فهي صغيرة جدا وأغلب أصحابها من الكراغلة . وتباع فيها البلغ ومحافظ النقود وما الى ذلك وتشمل البضائع على الأكثر العطور مثل الورد والياسمين والمصنوعات الحريرية وهي جميلة الى حد بعيد على الرغم من أنها مصنوعة يدويا ... " (3) .

ورغم شحة الأخبار في المصادر الآتفة الذكر عن طبيعة النشاط الحرفي وأهميته فالمدينة توفرت استنادا إلى الوثائق التي عدنا إليها على واحد وأربعين سوقا ذات اختصاصات متعددة ، مثلما تبينه فيما يلي قائمة الأسواق التي أعدناها انطلاقا من الوثائق :

(1) وهو رحالة ألماني وعالم طبيعي (1813-1887) زار الجزائر في السنوات الأولى للاحتلال 1835 ، 1836 وألف كتابا بعنوان : " رحلات في ولايات الجزائر ... " انظر :
-دودو أبو العبيد ، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855 ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989 ، ص 83 .

(2) نفسه ، ص 78 .

(3) نفسه ، ص 111 .

- 1- سوق البابوجية
- 2- سوق البرادعية
- 3- سوق البشماقجية
- 4- سوق البلاغجية
- 5- سوق التماقين
- 6- سوق الجديد - (سوق الدخان سابقا)
- 7- سوق الجمعة
- 8- سوق الحصارين
- 9- سوق الحلفاوين
- 10- سوق الخراطين
- 11- سوق الخرازين
- 12- سوق الخضارين
- 13- سوق الخياطين
- 14- سوق الدباغين
- 15- دار الدباغة
- 16- سوق الديوان
- 17- سوق الذكير
- 18- سوق السراجين
- 19- سوق السرارية
- 20- سوق السمارين
- 21- سوق الشبارلية

- 22- سوق الشماعين
- 23- سوق الصاغة
- 24- الصباغين
- 25- الصفارين
- 26- سوق العطارين
- 27- عطارين اليهود
- 28 - الغرابلية
- 29-سوق الغزل
- 30- سوق الفرارية
- 31- سوق القبائل
- 32- سوق القزازين
- 33- القنذاقية
- 34- سوق القيصرية
- 35- الكباطية
- 36- سوق الكبير
- 37- الكساكسية
- 38- الملاحين
- 39- المقايسية
- 40-سوق المقفولية
- 41- سوق اللوح

وفضلا عن الأسواق الهامة والمتخصصة أقيمت أسواق صغيرة عرفت "بالسويقة" ، وقد أحصينا ثلاث سويقات وهي : سويقة عمور و سويقة باب الوادي ، وسويقة سيدي محمد الشريف . وعادة ماتضم السويقة نشاطات متنوعة لإن الهدف من إقامتها ، هو تلبية حاجات الأهالي دون عناء كبير . فبسويقة باب الوادي مثلا نجد حانوت لبيع الدخان وأخرى لبيع الخضر⁽¹⁾

وإلى جانب هذه التجمعات التجارية الصغيرة وجدت تجمعات أخرى بالمدينة العليا ، خارج الفضاء المخصص للأسواق ، من ذلك "حوانيب بابا أحمد القسنطيني" ، و"حوانيت جلبي" و"حوانيت الغريبة" و"حوانيت سيدي عبدالله"⁽²⁾ لكننا نفتقر إلى أي وصف أو أخبار بشأنها . ويخبرنا قانون على الأسواق بأن إدارة وتسيير السوق كانت من صلاحيات قائد السوق وهو منصب لم يرد ذكره في وثائقنا .

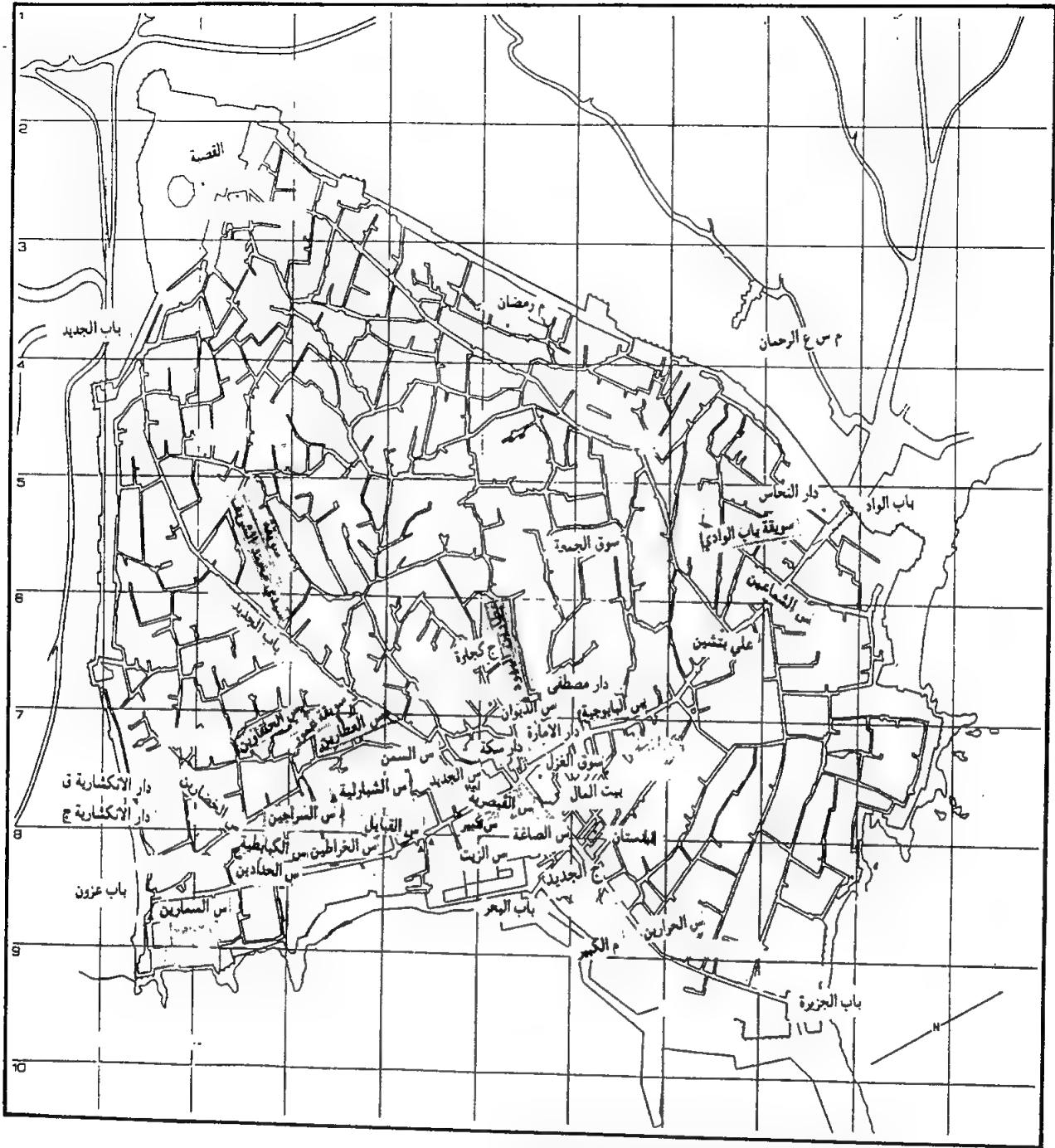
(1) م ش، ع 10.

(2) استفدنا من سجلات البايليك التي تسمح لنا بالتعرف على المرافق العمومية القائمة بالمدينة . وانظر ايضا

- التميمي " وثيقة عن الأملاك "، سبق ذكره ، ص 24-25،

- RAYMOND . *Grandes villes* , Op.cit., p 251 .

خريطة الأسواق (1)



(1) استندنا إلى الخريطة التي وضعها اندري ريمون وأضفنا إليها الأسواق التي تعرفنا على مواقعها من خلال الوثائق التي سلف ذكرها. والمواقع الملونة تم التعرف عليها انطلاقاً من الوثائق.

- RAYMOND, A. "Le centre d'Alger en 1830", *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*, 31, 1981, pp73-81.

- RAYMOND, A. *Grandes villes Arabes à l'époque ottomane*, Paris, Sindbad, 1986, p333.

* حوانيت العطارين

فضلا عن سوق العطارين حيث تركزت الحوانيت الخاصة بحرفة العطار ، توزع عدد من الحوانيت خارج فضائهم الجغرافي، مثلما يطلعنا بذلك أحد سجلات الأوقاف :

حانوت بيدالحاج عبد الرحمان العطار بالقرب من مجزرة اليهود	1116
حانوت بيد الحاج حميدة بعطارين اليهود (1)	1116
حانوت بيد الحاج إبراهيم بن المليح قرب ضريح سيدي علي الفاسي	1149
حانوت بيد عطار قرب	1149
حانوت أحمد الشريف العطار قرب حمام السبوعة	1149
حانوت الحاج محمد بن الفتال عطار بكتشاوة	1149
حانوت سي عبدالرحمان بن الحاج ساعد بسوق السمن	1149
حانوت الحاج أحمد بن ساعد العطار قرب جامع خيضر باشا (2)	1149
حانوت لبيع العطرية قرب حمام السبوعة	
حانوت لبيع العطرية قرب حمام الديوان	1211
حانوت لبيع العطرية قرب حمام عين كتشاوة	1214
حانوت لبيع العطرية قرب حمام أعلى سوق السراجين	1214

(1) بيت المال ، سجل رقم 11 سجل الحوانيت الموقوفة على الحرمين الشريفين

(2) بيت المال ، سجل رقم 19 ، أوقاف جامع حسن باشا بباب عزون

أما حوانيت العطارين اليهود فيكشف لنا أحد سجل يعود إلى عام 1736 عن تمركزها بكجاوة على ما يبدو ، حيث أحصينا بها أربعة حوانيت وهي كمايلي :

- 1 - حانوت مخلوف الذمي العطار
- 2 - حانوت محبوب الذمي العطار
- 3 - حانوت يوسف الذمي العطار
- 4 - حانوت زنودة الذمي العطار (1)

ويلاحظ تمركز حوانيت العطارين اليهود بمنطقة كجاوة ، فهل يتعلق الأمر بسوق خصص لهم ، وهو "سوق عطارين دار اليهود" الذي تشير إليه سجلات المحاكم الشرعية .

ويخبرنا السجل نفسه بتموقع العطارين اليهود في الفترة نفسها أي عام 1736م ، في مواقع أخرى ، خارج السوق المخصص لهم وهو ما تؤكد الأمثلة التالية :

- 1 - حانوت بسوق الذكير للذمي العطار
- 2 - حانوت قرب الجامع الأعظم بيد الذمي العطار
- 3 - حانوت قرب باب عزون بيد الذمي العطار
- 4 - حانوت قرب دار اللحم بيد الذمي العطار
- 5 - نصف حانوت قرب الجامع الأعظم بيد موسى الذمي العطار
- 6 - حظ من حانوت بسوق الذكير لموشي سرور العطار .

يتبين من مثال توزع العطارين ، بما في ذلك أهل الذمة ، أن هناك تعايشا بين المسلمين واليهود ، حيث وجد اليهود بالقرب من مواقع هامة مثل الجامع الأعظم ، ووجد المسلمون بمواقع كانت خاصة باليهود مما يدفعنا إلى القول إن الفضاء الجغرافي للنشاط الحرفي لم يكن فضاء مغلقا .

(1) بيت المال ، سجل 19 ، سبق ذكره .

تؤكد لنا إحدى وثائق المحكمة الشرعية أن حوانيت الحفافين أو الحلاقين تجمعت بالقرب من "جامع علي بتشين" حيث جاء في الوثيقة مانصه : " جلسة الحانوت الكاينة بالحفافين جامع علي بتشين (كذا) عام 1194 " (1)

كما أشار " شالر" الى أن دكاكين الحلاقين تركزت بالشارع الرئيسي باب الوادي - باب عزون قرب المقاهي الرئيسية حيث تكثر حركة المارة ، وهذا مايفسر وجود تجمع للحلاقين . (2)

كما توزعت حوانيت للغرض نفسه في مواقع مختلفة من المدينة ، لكي يتيسر للسكان العثور على حلاقين في مواقع مختلفة وقريبة منهم وهو ما تبينه الأمثلة التالية : (3)

- 1178 - حانوت بالصفارين
- 1186 - حانوت قرب باب عزون ملاصقة لدار الإنكشارية
- 1190 - حانوتان بالشماعين
- 1190 - حانوت قرب جامع علي بتشين
- 1197 - حانوت باب عزون قرب دار الإنكشارية
- 1203 - حانوت قرب باب عزون أسفل جامع ميزومورطو
- 1213 - حانوت قرب ضريح سيدي محمد الشريف
- 1149 - حانوت أسفل جامع علي بتشين

(1) م ش ، ع 24/1

(2) شالر ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 97

(3) اعتمدنا في هذه المحاولة على وثائق المحاكم الشرعية .

* توزع حوانيت الخياطين

1065	البادستان (1)	حانوتان
1116	البادستان	حانوتان
1116	سويقة عمور	حانوت
1116	ق - جامع خضر باشا	حانوت
1140	سبع لويات	حانوت
1149	البادستان	حانوت
1149	البادستان	حانوت
1149	البادستان	حانوت
1149	البادستان	حانوت
1158	قرب القهوة الكبيرة	حانوت
1168	البادستان	حانوت
1193	البادستان	حانوت
1195	البادستان	حانوت
1228	البادستان	حانوت
1231	قرب باب البحر	حانوت

ومنذ القرن السابع عشر نلاحظ تركز حوانيت الخياطين بالبادستان ، كما وجدت بالبادستان نشاطات أخرى قريبة من صناعة الخياطة ، كالقرازة .

(1) لقد تحول البادستان مع تضائل نشاط الغزو البحري إلى نشاطات أخرى مثلما يبينه تركز حوانيت الخياطين .

2 _ حراسة الأسواق

لقد أولى الحكام عناية بالغة بتنظيم الأسواق وتسييرها ، وهو ما نوهت به مؤلفات الأجانب الذين زاروا المنطقة وقتئذ . وتميزت حراسة الأسواق بدقة متناهية فقد أنيطت بموظفين عرفوا بالأمناء . ويبدو أن مهام الأمناء ومسؤولياتهم كانت منظمة على أساس جغرافي . كما يطلعنا عقد سجل بالمحكمة المالكية ، وهوفريد من نوعه ، يخص تعيين أمين العساكين بالسوق الكبير مؤرخ بـ 1057هـ / 1647-1648 .

ويخبرنا فحوى العقد بمعطيات في غاية الأهمية ففضلا على أن مهمة حراسة الأسواق تخضع للأمناء . فهو يكشف لنا عن جانب هام من علاقة السكان بمدينتهم من ناحية وبالسلطة من ناحية أخرى ⁽¹⁾ . إذ يتم تعيين أمين العساكين من قبل "أعيان البلد " دون سواهم . حيث لا يشير العقد إلى أي طرف ممثل للسلطة سواء كان المحتسب أم شيخ البلد ، رغم أننا نعلم جيدا الدور المنوط بكل واحد منهما في تسيير المدينة . ⁽²⁾

واستنادا إلى وثيقتنا فإن أصحاب المحلات التجارية أي الحوانيت هم الذين يتحملون العبء المالي للحراسة ، حيث يساهمون في ذلك شهريا . وتختلف مساهمة الحرفيين من سوق لآخر ، إذ يساهم أصحاب الحوانيت بسوق الكبير بخمسة وعشرين درهما شهريا ، بينما يساهم أصحاب الحوانيت بسوقي العطارين والسمن بعشرين درهما . ولعل تحديد القيمة ارتبط بنشاط كل سوق وحركته وأهميته وبموقعه الجغرافي أيضا . ولم يقتصر إسهام الجماعات الحرفية في الحراسة الليلية على الإسهام المالي فحسب بل فرضت عليهم مساهمة بالرجال أيضا . ⁽³⁾

(1) م ش ، ع 55 .

(2) لقد سبقت الإشارة إلى هذه الوثيقة النادرة في الفصل الخاص بالبنية التنظيمية عند الحديث عن الأمن .

(3) قانون علي الأسواق ، سبق ذكره ، و

وهذه المساهمة التي أوردتها وثيقتنا السالفة الذكر ظلت سارية عبر سنوات مديدة . وهو ما يتبين من استقراء دفاتر المخلفات العائدة الى الفترة المتأخرة حيث وجدنا ضريبة خاصة بالنشاط الحرفي عرفت "بغرامة العسة" أو "أجرة العسة" (1).

2 _ 1 البساكرة والحراسة الليلية

إن الدور الذي يكاد ينوه به جل الباحثين بشأن " جماعة البساكرة " هو مساهمتها في الحراسة الليلية للمدينة أو "العسة". لقد اسندت الحراسة الليلية إلى البساكرة ، ولاسيما العناصر الكفيفة منها وقد تطرق إلى هذا الجانب عدد من الأوروبيين ممن زاروا الجزائر إبان القرن الثامن عشر .

يقوم الأمين كل مساء بتوزيع أفراد جماعته في الأزقة ، وفي الأحياء التجارية ، وعند أبواب المدينة ، و أبواب الأحياء السكنية ، المعروفة "بالدرب " وتسلم لهم المفاتيح (2). وتبدأ الحراسة الليلية " العسة " للأحياء التجارية عند الغروب ، أي عقب انسحاب التجار والحرفيين إلى الأحياء السكنية . ويذكر مصدر ألماني -وهو على ما يبدو المصدر الوحيد الذي ترك لنا وصفا يكاد يكون كاملا لهذا الموضوع - أن عدد الحراس المنتصبين أمام الحوانيت " بلغ خمسين ومئة شخص فهذه الحوانيت كانت تحت حراستهم الخاصة وإذا حدثت سرقة أو نهب فإنهم يعرضون قيمة ما نهب ويسلط عليهم عقاب شديد بل إن أمين الجماعة نفسه يسأل عن أي سرقة أو شغب من قبل الداي نفسه. ففي إحدى المرات طلب من أمين البساكرة الامتثال أمام الداي رفقة جماعته الساهرة على حراسة المدينة .

(1) بيت المال ، دفتر رقم 10 ، سبق ذكره .

(2) نقلا

- HOEXTER . "La Shurta à Alger ",Op.cit. , p123.

أما المنشآت الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والتجاري فهي الفنادق والرحبات .

3 - الفنادق

إنها منشآت متخصصة في التجارة الكبرى ، وفي البيع بالجملة ، وغالبا ماتكون متخصصة في بيع مادة بعينها . وهي تتميز بتنظيم شبيه الي حد ما بتنظيم الطوائف والحرف ، حيث وجد على رأسها هي الأخرى شيخ ⁽¹⁾ في المدن العرية . ومدينة الجزائر ، وجد قائد فندق الزيت ، وأمين فندق الجعلولة ⁽²⁾ .

ويعد عدد الفنادق أو الخانات مؤشرا أكيدا للنشاط الاقتصادي لمدينة ما فقد ضمت مدينة القاهرة 360 فندقا ⁽³⁾ ، بينما رصدت لنا وثائقنا نحو أربعين فندقا بمدينة الجزائر.

وتجدر الإشارة الى أن هذه المنشآت عرفت بتسميات لاتعكس دائما النشاط الممارس بها ، ففندق الزيت مورست الحرارة والصباغة . ويخبرنا روزي بأنه وجدت به عدة ورشات للصباغة .

On fabriquait aussi au deuxième étage des tissus en fil d'agave teint dans les teinturerie qui se trouvaient elle aussi dans le même établissement

بل إن بعضها عرف بأسماء أصحابها ، كفندق علي بتشين وفندق بن تركية ، وفندق بن الزرقى ، وفندق الجرابية . غير أننا نفتقر إلى إي وصف دقيق للفنادق ، باستثناء ماورد في مصادر الرحالين الغربيين وهي قليلة ، من ذلك الوصف الذي تركه لنا الرحالة "شاو" الذي أقام بمدينة الجزائر نحو إثنتي عشرة سنة والذي جاء فيه : .

(1) DEVOULX *tachnifat* , Op cit , p44-45.

(2) RAYMOND *grandes villes* , Op cit , p251.

(3) ROZET (M), *voyage dans la Régence d'Alger ou description du pays occupé par l'anne française en Afrique du Nord*, 3T, Paris, Bertrand, 1833. pp 66-67.

Il ya plusieurs fonducs ou auberges : ce sont de grands corps de batiments appartenants à des particuliers et qui renferment plusieurs cours, des magasins et des chambres à louer . C'est là que vont loger les marchands Turcs du Levant et autres qui arrivent à Alger avec des marchandises et qui y trouvent toutes les commodités nécessaires pour leur commerce

أما الأسير الأمريكي "كاثكارت" فقد اكتفى بالإشارة إلى توفر المدينة على عدد من الفنادق يقيم بها بعض الأتراك المتزوجين والمتقاعدين ممن لا مال لهم.⁽¹⁾

وتفيدنا الاشارات التي وردت عرضا في سجلات الأوقاف بعدد الغرف التي اشتملت عليها بعض الفنادق .فعلى سبيل المثال ، اشتمل فندق بني مسلمان ، الذي كان وقفا على " مسجد عبدي باشا " ، على سبع غرف وستة بيوت. وضم فندق كتجاوة المعروف بفندق "المراجني" ست عشرة غرفة . أما فندق المحتسب فقد اشتمل علي أزيد من أربع غرف و أربعة بيوت .⁽²⁾ والفندق الواقع أسفل جامع حسن باشا الذي كانت تمارس فيه نشاطات تجارية اشتمل على ثلاثة عشر حانوت كانت وقفا على مسجد حسن باشا . أما الفندق الصغير فقد ضم ستة حوانيت وعلويا .

ويظهر من خلال عدد حالات المتوفين بالفنادق في الفترة ما بين 1807-1817 أن أكثرها أهمية فندق كجاوة بـ 12 حالة ، ثم كل من فندق القهوة الكبيرة و فندق العسل بسبع حالات ، ثم فندق باب الوادي بست حالات⁽³⁾ . وكان يقيم بها الوافدون من المناطق الداخلية من قسنطينة وتلمسان وغيرهما . واتخذها عناصر الجيش الإنكشاري مأوى لهم أيضا ، ففندق المراجني الواقع بكجاوة كان عام 1736 في اكترائهم دون غيرهم .

(1) SHAW . Voyage dans la Régence, Op cit ,p291 .

(2) كاثكارت ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 62 .

(3) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54 ، سبق ذكره

وكانت إحدى عشر غرفة بفندق المحتسب في اكترائهم أيضا (1). وكان يقيم بها أيضا الذين يتعاطون مهنا متواضعة وبصفة غير دائمة كالحمالين وبعض الجيجلية وغيرهم. وتختلف أسعار الغرف في الفندق الواحد فعلى سبيل المثال تراوحت أسعار كراء غرف المرجاني بين ثمانية وأربعة عشر ريالا (2). وخصصت بعض الفنادق لأغراض محددة كفندق المكاويين الذي كان مخصصا لإقامة الحجيج الذين يتوقفون بمدينة الجزائر أثناء رحلتهم إلى البقاع المقدسة. (3)

وفيما يلي قائمة الفنادق داخل المدينة وخارجها (مرتبة أبجديا) :

- 1- فندق أعلى القهوة
- 2- فندق أهجي لار
- 3- فندق باب عزون
- 4- فندق باب الوادي
- 5- فندق البايليك
- 6- فندق البرادعية
- 7- بن تركية (خارج المدينة)
- 8- بن الزرقي
- 9- فندق الجديد

(1) بيت المال ، سجل 19 ، سبق ذكره

(2) نفسه

(3) DEVOULX. *Topographie* , Op.cit., f

- 10- فندق الجرابة
- 11- فندق الجعلولة
- 12- فندق الحاج حسين
- 13- فندق الحاوي
- 14- فندق الحوات (1)
- 15- فندق الخطيب
- 16- فندق الدخان
- 17- فندق الدروج
- 18- فندق الديوان
- 19- فندق الذهب (خارج باب عزون معد لدبغ الجلود 1111هـ)
- 20- فندق الروز
- 21- فندق الزيت
- 22- فندق سالم (ويعرف أيضا بالحاج سالم)
- 23- فندق السراجين
- 24- فندق السوق الجديد
- 25- فندق الشبارلية
- 26- فندق الشطبة (ويعرف أيضا بفندق شطوبة)
- 27- فندق الشماعين
- 28- فندق العسل
- 29- فندق العزارة
- 30- فندق على بتشين

- 31- الفندق الصغير
- 32- فندق فرن الجمال
- 33- فندق الفكاهيين
- 34- فندق القشاش
- 35- فندق قرب الصفارين
- 36- فندق القهوة الكبيرة
- 37- فندق كشاوة
- 38- فندق الكرموس
- 39- فندق الكنيسة
- 40- فندق لالهم
- 41- فندق المارستان
- 42- فندق المحتسب
- 43- المذبح
- 44- فندق المرجاني
- 45- فندق المكاوين

4 _ الرحبات

وهي ساحات عامة مكشوفة مخصصة لنشاطات معينة . ومن بين الرحبات التي رصدتها لنا وثائقنا: رحبة الزرع و رحبة الفحم ، ورحبة الشعير ، والرحبة القديمة و رحبة الدواب . ويبدو أن أقدمها رحبة الفحم التي تعود إلى فترة سابقة لـ 956هـ / (1) .

وخضع تسييرها إلى موظف يدعى " قائد الرحبة " (2) . ولسنا ندري ما إذا امتدت مسؤولياته الى جميع الرحبات التي وجدت بالمدينة . ويساعده عدد من الموظفين على رأسهم خوجة أنيطت به مهمة جباية الضرائب على ما يجلب إلى المدينة من حبوب .

وبعاضده هو الآخر في مهمته أعوان ، من بينهم وكيل الحرج ، والصايجي وهو العداد ، وعدد من الوزانين لمراقبة الأوزان والمكاييل (3) ولم تقتصر النشاطات الاقتصادية على داخل المدينة فحسب بل امتدت الأنشطة خارج أسوارها ، حيث وجدت المحاجر وأفران الجير ومصانع القرميد . فبريخ باب عزون أقيمت " دار الدباغة " وهذا قبل 1068هـ / 1657-1658 (4) ويبدو أنها كانت في فترة سابقة خاصة بالأتراك ، بينما وجدت دار الدباغة الخاصة بالأهالي داخل المدينة . وقد ذكر " روزي " أنه وجدت ورشتان للدباغة بباب عزون (5) وأقيم فرن خارج باب عزون ، سمي بفرن الشعبه ، خصص لرحي الدباغة الموجهة للاستخدام في صناعة الجلود وكان من جملة أوقاف سيدي رمضان (6)

(1) م . ش ، ع 140 .

(2) DEVOULX.Tachrifat , Op.cit, p

(3) Ibid , p

(4) م . ش ، ع 1/16 .

(5) ROZET. Voyage dans la Régence, Op.cit, p

(6) م . ش ع 32 و 26 .



الفصل الثاني

في الصناعة والصناع

1 - في الصنائع

1 - 1 أمهات الصنائع : الحرارة

لأنطمح من خلال تخصيص هذا العنصر إلى الاحاطة بشتى خصائص الصناعة لشحة الأخبار ، بل نهدف إلى إظهار السمات البارزة مثلما نستشفه من دفاتر بيت المال .

يتبين من خلال مسح دفاتر المخلفات أن الغلبة العددية كانت للحرارة في مختلف العينات ونقتصر على عينة 1807-1826 (22 حالة)، الحفافون (21 حالة) والقهواجية (18 حالة) والحواتون (16 حالة) والدخاخنية (13 حالة) والدباغون (12 حالة) الحاكة (11 حالة) الخياطون (8 حالات) البجاقجية (6 حالات) البابوجية (4 حالات) .

مما يسمح بالقول أن صناعة الحرارة كانت أكثر فروع الإنتاج إزدهارا ورواجا . ويفسر ذلك بالتحويلات التي شهدتها المبادلات التجارية الدولية ابتداء من القرن السابع عشر حيث حلت مادة الحرير ، محل بضائع أخرى كانت رائجة مثل الذهب . وأضحت تجارة المواد النسيجية وما يتصل بها محورا أساسيا في العلاقات التجارية الدولية على المستوى المتوسطي والعالمي على حد سواء⁽¹⁾. وكان للعنصر الأندلسي دور متميز في إزدهار ورواج عدد من الحرف وبوجه خاص كل ما يتعلق بصناعة الحرير من نسيج وغيره⁽²⁾. لقد ضمت مدينة عام 1619 ألفي موريسكي أثروا المدينة بصناعاتهم الحريرية والصوفية⁽³⁾.

(1) BRAUDEL, F. "L'économie de la Méditerranée au XVII siècle ", *Cahiers de la Tunisie*, n° 14 , p 191.

(2) انظر - سعيدوني ،، " الجالية الاندلسية بالجزائر، سبق ، ذكره

(3) DAPPER, O . *Description de l'Afrique* contenant les noms et la situation . . . Avec des cartes des états des provinces et des villes , traduite de flamand, Amsterdam , wolfgang , 1686. p 175-177.

وظلت صناعة الحرير مزدهرة مثلما تبرزه المعطيات الاحصائية لكنه في العقد الأخير يلاحظ أنها بدأت تعاني من مشاكل وهو ما تجلى في تناقص نسبة الحرارين في العشرية الأخيرة 1817-1826. ورغم ما طرأ عليها الا أنها ظلت إحدى أهم الصناعات الجزائرية مثلما أشار إلى ذلك شالر : "...هي وأهم الصناعات الجزائرية صناعات الحرير والصوف والجلود المدبوغة..." وكانت مادة الحرير الخام تستورد في معظمها من سوريا⁽¹⁾ ومن البندقية⁽²⁾.

وتعاطى الحرارون نشاطهم في سوق الحرارين الواقع بشارع البحر وكان تقريبا مقابلا للجامع الأعظم⁽³⁾، وهو تركز خضع لمبدأ التفضيل بين الحرف الذي سبق التعرض له . واستقروا في مواقع أخرى بفندق الزيت وبالقرب من باب الوادي مثلما يبدو من سجلات المحاكم الشرعية⁽⁴⁾ .

ومن بين الأسماء التي تولت أمانة الحرارين نذكر الحاج علي وحسين ابن محمد بن غزالة وعبد القادر بن برناز والحاج علي الشريف بن عبد الله وسي المهدي والحاج عمر . كما تبوأ عائلة بوعينين إحدى أبرز العائلات أمانة جماعة الحرارين لسنوات مديدة⁽⁵⁾.

ونالت مدينة الجزائر شهرة واسعة في مجال المنسوجات الحريرية . إذ أشاد العديد بمهارة وحذاقة حرفيي المدينة في صنع المناديل والأحزمة الحريرية الحمراء ذات الحواشي المزينة بالألوان اللامعة⁽⁶⁾.

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54 و 58 .

(2) شالر ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 93 .

(3) وهو ما يبدو من استقراء تركات تجار الحرير .

(4) م ش ، ع 16 وغيرها .

(5) لقد سبقت الإشارة إليها في القسم الثاني ، الفصل الأول .

(6) VENTURE DE PARADIS, *Tunis et Alger* , Op.cit., p121.

- EUDEL, M. *l'orfèvrerie algérienne et Tunisienne*, Alger, Jourdan, 1902.p201.

ومن المنتوجات التي اشتهروا بها نجد الأحزمة الحريرية ، والأحزمة المرصعة بالذهب والفضة التي عرفت "بالحزام الشاوشي" و"الحزام الكريتلي" و"البنيقة" و"القشوشة" و"المنتقة" و"المناديل الحريرية" و"الفوطة" ولاسيما الفوطة المعروفة "بالسفيحة" المنسوجة بخيوط الذهب والفضة (1).

وكانت المنتجات الرئيسية من الحرير هي الشالات والمناديل والأحزمة و العمامات والقماش الذي يطرز بالذهب وغير ذلك من المنتجات التي تستهلك محليا (2). واكتسب بعضهم شهرة عريضة في بعض فروع هذه الصناعة "كحايك الحرير" الذي كانت ترتديه النساء في المناسبات ، كالأفراح وغيرها . ونذكر من هؤلاء محمد الطرابلسي وأبو برنسة الذي أظهر مهارة فائقة إلى حد إبداع نوع خاص من الأحزمة عرف "بحزام الدامة" ؟

وظلت صناعة الحرير قائمة إلى ما بعد الاحتلال . ففي السنوات الأولى التي أعقبت ذلك نجد "عمر القبائلي" و"محمد ماتقي" و"الحاج رايس" و"الحاج إبراهيم" و"أحمد شيكو" و"أحمد السمين" . وبعد مادم الفرنسيون أجبر الحرارون على مغادرة مقراتهم .

وتخصص البعض الآخر في فروع أخرى كنسج المناديل مثل أولاد شيكو وفي نسج القطيفة مصطفى المقتنج والحاج الصغير وفي صناعة الفوطة الدزيرية مصطفى الدباغ والفوطة القبائلية الحاج الدلسي وفي صناعة البنيقة والقشوشة التي مهر فيها محمد الزيتوني والتي كان يصدرها إلى جميع أنحاء البلاد (3) ويظهر أن حرفة الحرارة حافظت على ازدهارها خلال السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال .

(1) EUDEL. *l'orfèvrerie algérienne* , Op.cit., p 204.

(2) شالر ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 93 .

(3) EUDEL. *l'orfèvrerie algérienne* , Op.cit., p207-208.

بينما كانت الصنائع الأخرى بعيدة عن المكانة التي احتلتها الحرارة فالدباغة لم تبلغ مابلغته مثيلتها بمجتمع مدينة قسنطينة ⁽¹⁾، إذ احتلت المرتبة السادسة والحياسة المرتبة السابعة والخياطة المرتبة الثامنة والبابوجية المرتبة العاشرة .

في حين تظهر لنا المعطيات الاحصائية أن حرفة الحلاقة كانت رائجة إذ احتلت المرتبة الثانية ، ونالت حرفة القهوة المرتبة الثالثة . كما أن صيد السمك وبيعه كان حرفة أساسية حيث احتلت المرتبة الرابعة . وفي نفس المنزلة كانت حرفة بيع الخضر والفواكه ، وهذا كان لتلبية فئات واسعة من سكان المدينة . وقد سبقت الإشارة إلى أن الفكاهين ، توزعوا في عدة مواقع من المدينة . مما يبرز التفوق الواضح للنشاط التجاري ولحرف الخدمات بالمدينة .

لكن هل ما خرجنا به من معطيات استنادا إلى دفاتر بيت المال يعكس حقيقة التوجهات الاقتصادية للمدينة ؟. يلاحظ من المسح السالف الذكر أن صنائع نالت وقتئذ شهرة عريضة تكاد تكون غائبة مثل صناعة الطرز . إذ شكل هذه الصناعة إحدى الفروع التشكيلية الهامة وقد أشادت جل المصادر الغربية بذلك كما أكدته الكتب العائدة إلى بداية الاحتلال : "وتطريز الجزائريين بارع ويدل على ذوق رفيع ، والطلب على منتجاتهم قوي في الخارج" ⁽²⁾ وتفرعت صناعة الطرز إلى فرعين أساسيين الطرز على القماش والطرز على الجلد . وقد أرغم هؤلاء الطرازون عقب الاحتلال على مغادرة مواقعهم الأولى . فتوزعوا في كامل أنحاء المدينة ، وبقي عدد من الحرفيين بالحي الفرنسي مثل وليد لكحل مصطفى ومحمد بلعباس ، واستقر البعض الآخر في قلب القصبة .

(1) FERAUD. "Les corporations de métiers à Constantine "Op.cit , pp. 451-454.

- LECUYER. "Les métiers constantinois ,"Op.cit , pp341-357.

— قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع ، سبق ذكره .

(2) PELLISSIER, de R . *Annales Algériennes*, , Alger, Anselin et Gautier, T2, 1836.p336.

كما أن صناعة البابوجية احتلت هي الأخرى مكانة معتبرة في الصناعة المحلية⁽¹⁾ وكان البابوجيون يتمركزون بالقرب من قصر الجينية ، وحول جامع السيدة⁽²⁾ . وتميزوا بمهارة فائقة في تصميم الأشكال واعدادها . وقد حمل جمالها واتقانها ، البعض على التفكير في وضع مصنفات لها على غرار مصنفات الطرز التي نشرت بالبندقية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.⁽³⁾

1 - 2 الصنائع النادرة

كما يلاحظ أن بعض الصنائع كانت قليلة الانتشار ، مثل بيع الساعات وإصلاحها إذ لم نسجل بشأن ذلك إلا عددا قليلا ممن تعاطوا هذه الصناعة وصناعة الصياغة و الجواهر . ولم نسجل إسهام العناصر الحضرية في الصنائع "الراقية" كالصياغة و"صناعة الجواهر" ، رغم وجود سوق عرفت بسوق الصاغة . وقد رصدنا حالة واحدة تخص امتلاك عدد هام من الحوانيت بسوق الصاغة لغير اليهود ، ويتعلق الأمر بأحد أعيان التجار وهو الحاج منصور بن عمر.⁽⁴⁾

(1) EUDEL. *l'orfèvrerie algérienne* , Op.cit., p 204.

(2) سنأتي على تفصيل ذلك في عنصر الجيش والحرف .

(3) لقد دمرت حوانيت البابوجية بأمر من الجنيرال برتيزين BERTHEZENE ، فانتقل عندئذ البابوجيون واستقروا في أسفل شارع Medee ثم توزعوا في معظم أنحاء المدينة انظر: - BERTHEZENE, B.P . *Dix huit mois à Alger ou récit des événements qui s'y sont passés, Montpellier* , 1834 .

(4) لا تتوفر لدينا أية أخبار أخرى ما عدا الثروة المذهلة التي خلفها ، وهي في مجملها ممتلكات عقارية داخل مدينة الجزائر ، مثلما جاء في الوثيقة " . . . دار سكناه الكاينة بكتشاوة شهيرة مع علوبها ومخزن وكوشة أسفلها واثنى عشر حانوتا بالصاغة وتحتها مخزن وفوقها عليوان وحانوتا لصيقة بحوانيت الصاغة وحانوتا تقابلها وحانوتا بالملاحين وحانوتا بالخضارين ونصف حانوت بالملاحين ونصفها الآخر عند دار الاندشارية بالخضارين وحانوتا بالحدادين بشارع باب عزون وثلاثة أرباع في فرن عند دار الإنجشارية المذكورة كل الأماكن المذكورة داخل الجزائر المحروسة شهيرة بمحلها بالهالك المذكور شهرة كافية تغني عن تحديدها وزيادة التعريف بها . . . آخر صفر من عام خمسة وألف . . . م . ش . ع . 88 .

ونعتقد أن صناعة الصياغة كانت رائجة قبل توافد العنصر اليهودي من مدينة ليفورن ، أما بعد ذلك فلم تقدر الصناعة المحلية الدزيرية على منافسة الصناعة اليهودية . وتشير المصادر الغربية العائدة إلى سنوات الاحتلال الأولى إلى وجود عدد من صناع المصاغ من غير اليهود .

ونميل إلى الاعتقاد أن الصناعة ظلت قائمة ، فالمرأة الدزيرية اشتهرت بولوعها بالمصاغ والجوهر وشكل عنصرا هاما في ملابسها ⁽¹⁾ . وكشف استقرار التركات أن المرأة ملكت مصاغها باهضا ومتنوعا . إذ من المعلوم أن التخصص الحرفي يتوقف أيضا على تطور الذوق المحلي وكذا متطلبات الحياة الاجتماعية .

ومن الصنائع التي تبدو أيضا نادرة صناعة الفنارات رغم استعمالها الواسع فهناك غياب كلي في دفاتر المخلفات وهو أمر يدعو إلى التساؤل ⁽²⁾ .

وفي ختام التعليق على المعطيات الاحصائية التي خرجنا بها من دفاتر بيت المال يمكن القول ان الصناعة الجزائرية أصبحت ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر تعاني من جملة من المشاكل ولم تحافظ على ما اكتسبته طيلة القرن السابع عشر بوجه خاص .

(1) حول المصاغ انظر :

-EUDEL, M. *Dictionnaire des bijoux de l'Afrique du Nord*, Paris, Ernest Leroux, 1906 .

(2) لقد صادفتنا حالات قليلة في سلسلة سجلات المحاكم الشرعية ، من ذلك العقد الذي أوردهنا ضمن الجزء الخاص بالملاحق . انظر ، قسم عقود البيع والشراء : وثيقة رقم 13 : عقد بيع حانوت بين يمونة بنت علي و السيد حسين الانكشاري ابن حسن ، تحت اشراف القاضي .

2 - أهل الحرف

2 - 1 - الحرف المعتبرة : الشرف والانتماء

كتب كولفان واصفاً المهن الحضرية بالجزائر قبل عام 1830 ما يلي :

Avant la conquête Française , les métiers urbains d'Algérie se trouvaient composés en majeure partie de barranis (1)

إن ما كتبه كولفان في الواقع لا يعكس الحقيقة . فالعناصر الوافدة وإن أدت دوراً هاماً في حياة المدينة ، فإن مجالات الانتاج والتسويق ، أسهمت فيها شرائح أخرى من المجتمع .

وبوجه عام تميزت التركيبة البشرية للجماعات الحرفية بالكوسموبولية إذ ضمت التركي والبلدي والوافد من المدن الداخلية . لكن عدداً من الجماعات تميزت بالانطواء بحيث لم يكن على ما يبدو من اليسير الانتساب إليها إذا لم يتوفر أحد المعيارين ، الانتساب إلى المدينة "الحضر" أو إلى الأشراف وهي إحدى خصوصيات جماعات العطارين والحرارين والخياطين .

لقد كان على رأس تنظيم جماعة العطارين مع أوائل القرن الثامن عشر السيد ابراهيم بن أحمد البليدي⁽²⁾ ويظهر أن العنصر البلّدي نشط في هذا المجال إذ عثرنا على عدة حالات مثال ذلك الحاج عبدالرحمن بن محمد البليدي العطار⁽³⁾ وممارستها الأسر الشريفة وتولت إشراف الجماعة وتسييرها إذ تولى المعظم المحترم السيد علي بن راشد به عرف الشريف أمانة العطارين⁽⁴⁾

هذا وبينت دراسة تركيبة العطارين في مختلف العينات التي درسناها أن حرفة العطارة أن هناك نزعة إلى احتكار الحرفة من قبل العائلات الشريفة والبلدية في آن واحد ؟ ففي عينة 1699-1702 رصدنا ثلاث حالات : إثنان كانا من الأشراف وهما الحاج محمد الشريف البجائي العطار والحاج سليمان الشريف العطار 1112 هـ والثالث كان من الحضر ؟ الحاج علي العطار⁽⁵⁾ وتخلو جماعة العطارين من أية إشارة إلى العنصر التركي أو البراني فالعطارة احتكرتها الأسر " البلدية " والأسر الوافدة من الحواضر . أما في تركيبة الحرارين فإن

(1) GOLVIN , L. *Aspects de l'Artisanat en Afrique*, p24 .

(2) م ش ، ع 9 الوثيقة مدرجة ضمن الملاحق ، انظر عقود البيع والشراء وثيقة

(3) المصدر السابق ، ع 22

(4) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 10 و 106

(5) المصدر السابق ، و 107

السواد الأعظم كان من البلدية أيضا فمن جملة أربعة وأربعين حرارا ،إثنان كانا من العنصر التركي ولد كلاجي ؟وسي باكير الحرار .وفي جماعة الخياطين من جملة إحدى عشرة حالة ، حالة واحدة كانت لغير الحضر ،و تعاطتها الأسر الشريفة مثل أسرة سيدي محمد الشريف الزهار (1) .

2 - 2 انتساب أهل الحرف إلى الجيش أو الأوجاقات

إن الصعوبة التي واجهتنا بهذا الصدد ، تكمن في التمييز بين ظاهرتين الأولى هي حركة إنضمام الحرفيين والتجار إلى المؤسسة العسكرية أي الجيش الانكشاري والثانية انضمام أفراد الجيش إلى التنظيمات الحرفية ،على الرغم من أنه أصبح اليوم مؤكداً أن معظم الولايات العثمانية عرفت الظاهرتين معاً .(2) ويكتنف بداية حركة انضمام الحرفيين إلى "الأوجاق" الغموض ، إذ لا نكاد نعرف عنها شيئاً ، فنحن نفتقر إلى أي مصدر بهذا الشأن يخص الحقبة الممتدة من القرن السادس عشر إلى أواخر القرن السابع عشر. ويلاحظ أن انتساب أهل الصنائع والحرف إلى الجيش تبرزه دلائلتان، الأولى ، عبارة الإنكشاري غير المقرونة بالألقاب العسكرية ، أما الثانية فهي ذكر رقم الأوجاق المنتسب إليه (3) . فمنذ أي تاريخ أصبح أصحاب الحرف والصنائع ينخرطون في الجيش لكسب حمايتهم أو الدخول في "نظام الحماية" ؟. إن التأكيد على الانتساب إلى الجيش بذكر رقم الأوجاق المنتسب إليه يرد متأخراً في سجلات المحاكم الشرعية إذ تعود الحالات الأولى إلى الثمانينات من القرن الثامن عشر (4) .

(1) هذه المعطيات استقيناها من سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر بيت المال

(2) RAYMOND . *Grandes villes arabes* , Op.cit , p. 99-100

(3) RAYMOND , *Artisans* , Op.cit , p.663 .

- عبد الوهاب بكر ، «ملاحظات على الحياة الاقتصادية بولاية مصر خلال القرنين الثامن والتاسع عشر» في الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقنا في العهد العثماني ، زغوان ، 1986 . الجزء الأول ، ص 307 - 308

- الجبرتي ، عجائب الأسفار ، سبق ذكره ، الجزء الأول ، ص 104 .

(4) م ش ، ع 26

بينما هناك انتساب إلى الجيش دون ذكر لرقم الأوجاق كمحمود الإنكشاري الحوكي صناعة⁽¹⁾ والحاج حسن الإنكشاري البابوجي صناعة ابن محمد⁽²⁾ ولايتعلق الأمر دائما بأبناء الجيش الإنكشاري ، مثال ذلك مصطفى الإنكشاري بن مامي الأياباشي⁽³⁾ ومحمد الإنكشاري البابوجي صناعة بن سليمان آغا .⁽⁴⁾

لكن سجلات الأوقاف تثبت لنا أن تاريخ انخراط الحرفيين في الجيش يعود إلى فترة سابقة لأوائل القرن الثامن عشر ، حيث عثرنا على أحد الخياطين وهو علي الخياط وكان منتسبا إلى أوجاق 1402 ، وكان في إكترائه حانوتا بسويقة عمور⁽⁵⁾ .

وتبقى حالات الانتساب بذكر رقم الأوجاق في هذه الحقبة قليلة ، حيث رصدنا ثلاث حالات تعود إلى الثلاثينات من القرن الثامن عشر وهي :

-محمد الحفاف أوجاقه 1218

-التارزي خليل بن أحمد أوجاقه 395

-المهدي القزاز أوجاقه 276⁽⁶⁾

وحضر في إثبات ملكية عقار لأحد المقفولية أربعة شهود ثلاثة ينتمون إلى الجماعة نفسها و واحد إلى جماعة الحفافين وكانوا جميعا منخرطين في الجيش . وحرص الموثق على ذكر رقم الأوجاقات المنتسبين إليها على النحو التالي :

(1) م ش ، ع 150 .

(2) المصدر السابق ، ع 23 الوثيقة مؤرخة بأوائل صفر مائة وألف .

(3) المصدر السابق ، ع 132 وثيقة رقم 7 .

(4) المصدر السابق ، ع 106 - 107 . الوثيقة مؤرخة في 1095 هـ / 1683 .

(5) سجلات البابليك ، سجل رقم 11 ، سجل مقيد فيه الأملاك المحبسة على مسجد الحاج حسن

باشا ، مؤرخ في 1116 / 1705 .

(6) م ش ، ع 26

- محمد الإنكشاري المقفولجي الذي أوجاهه ستة وسبعون (1)
 - محمد الانكشاري المقفولجي الذي أوجاهه 28
 - محمد الانكشاري المقفولجي الذي أوجاهه 62
 - محمود الانكشاري الحفاف المقفولجي الذي أوجاهه 401 (2)
- ونقرأ في وثيقة أخرى أيضا مصطفى الانكشاري الحفاف الذي أوجاهه بذكره 77 (3).

ويبدو أن الحرف التي سمح لأصحابها بالانخراط في الجيش لم تخرج عن الحفافة والبابوجية والخياطة والحيافة والقزاة والمقفولجية والقوقجية وهي حرف تعاطاها عناصر الجيش الإنكشاري مثلما سيأتي ذكره .

والسيد محمد الانكشاري 1202 (4) وانتسب أمين الجقماقجية محمد الانكشاري الجقماقجي بن إبراهيم 1199 (5). وعبد الرزاق الانكشاري أمين السمارين عام 1202 (6)

والجدير بالذكر أن الصنائع التي حرص أمناؤها على الاحتماء بالجيش هي صنائع كانت محل استقطاب من الجيش نفسه . ويلاحظ أن انتساب الأمناء إلى الجيش لم يشمل عددا كبيرا من التنظيمات الحرفية بل اقتصر على بعضها كالبابوجية والخياطة والجقماقجية والسمارة والقزاة . بينما في مدينة القاهرة مثلا نجد عدد شيوخ الحرف المنتسبين إلى الأوجاقات هاما جدا (7) .

(1) م ش ، ع 25

(2) المصدر السابق ، ع 41 و 31

(3) المصدر السابق ، ع 13 / 2 توفي 1203

(4) المصدر السابق ، ع 62

(5) المصدر السابق ، ع 82

(6) المصدر السابق ، ع 39

(7) الجبرتي ، عجائب الأسفار ، سبق ذكره ، الجزء الأول ، ص 104 .

وشهدت ولايات عربية الظاهرة نفسها لكنها كانت أكثر حجما وأهمية ، فبمصر واستنادا إلى " الجبرتي " حينما أقدم قاضي القاهرة على تنفيذ أمر سلطاني يقضي بمنع أية علاقة بين أرباب الحرف والصنائع ، و الانتساب إلى الأوجاقات ، اضطر إلى التراجع عن قراره نتيجة التهديد الذي لقيه من طرفهم : " ... فأجابوه بأن غالبهم عسكري وابن عسكري وقاموا علي غير امتثال ، فخافهم و ترك ذلك وتغافل عنه ... " (1) .

وفي المدن العراقية انظم الحرفيون الى فرق الجيش وتسلطوا على العامة. " ... فمنهم من كان يمنع حقوق العوام ، وبطل بينهم الشرع ، وحكم الحكام وصاروا كأنهم عمالقة من بني حام ... وقتلوا الحاكم وخزينة داره حتى لبس أهل الأسواق ببغداد سلاحهم وعزموا على قتل قائمقام المدينة ... " (2) .

2 - 3 حركة انضمام أفراد الجيش إلى التنظيمات الحرفية

على خلاف ظاهرة انتساب أهل الحرف والصنائع إلى الجيش التي بداياتها غير واضحة ، فإن حركة دخول أفراد الجيش إلى الحرف والصنائع وتعاطي التجارة ، يمكن تحديدها . إذ شهدتها الجزائر قبل الثمانينات من القرن السادس عشر . وهو ما أثار انتباه الأسير الإسباني " هايدو " فكتب .

"... Parmi les artisans indigènes, il ya des janissaires qui suivant leur tour vont à la guerre, ou en course . ces hommes tantôt soldats, tantôt ouvriers, ne partagent point sous le rapport de l'amour-propre et du point d'honneur les idées des chrétiens qui considèrent avec juste raison le service militaire comme une noblesse, et aurait honte d'être en même temps soldats et artisans" (3)

(1) الجبرتي ، عجائب الأسفار ، سبق ذكره ، الجزء الأول ، ص 104 .

- RAYMOND, *Artisans et commerçants*. Op.cit ,p 663.

(2) عبد السلام ، رؤوف ، " الملامح الاجتماعية ، سبق ذكره ، ص 456 .

(3) HAEDO. " Topographie " Op.cit., p

أما في الفترات اللاحقة فإن كتب الاخباريين والرحالين الأجانب لاتسعفنا كثيرا في هذا الشأن ، الشيء الذي جعلنا نعتمد إعتماذا كليا على سجلات المحاكم الشرعية ، ودفاتر البايليك وبيت المال .

لقد رصدنا في القرن السابع عشر، حالات عدة لإنخراط أفراد الجيش في التنظيمات المهنية ، حيث سمحت لنا الألقاب والرتب العسكرية التي صاحبت الصنعة من الوقوف عند ذلك ، والأمثلة بهذا الشأن كثيرة ، إذ نجد محمد بلكباشي الدباغ بن علي 1068هـ/ (1) وآياباشي البابوجي (2) ، وأحمد بلك باشي الصمار صناعة 1092هـ/ (3) والحاج محمد آغا السمار صناعة بن عبدي التركي . (4)

وكان المنخرطون من أفراد الجيش في التنظيمات الحرفية من رتب مختلفة من صنف الآياباشية والبلكباشية والاوزاباشية فضلا عن المتقاعدين أي صنف المعزول آغا ، بل وانخرط حتى المجندين الجدد وهم اليلداش (5) . ومن الأمثلة عن ذلك حسين يلداش السمار صناعة ابن مصلي التركي الذي أحدث بناء حانوت بسوق البابوجية عام 1689م (6) ومصطفى يلداش البابوجي صناعة ابن عمار التركي وكان في إمتلاكه حانوت بسوق الشبارلية (7) . وفي بادىء الأمر سمح بالانخراط لأصحاب الرتب لاسيما من رتبة البلكباشي. غير أنه يتبين من إستقراء دفاتر المخلفات أنه مع أوائل القرن التاسع عشر تزايد "نفوذ اليلداش" بحيث أصبحوا يشكلون نسبة هامة من عناصر الجيش المنخرطين في التنظيمات الحرفية .

(1) م ش ، ع 26.

(2) المصدر السابق ، ع 140

(3) المصدر السابق ، ع 80- 81

(4) المصدر السابق ، ع 61

(5) م ش ، ع 106- 107 .

(6) المصدر السابق ، ع 24 و 16.

(7) المصدر السابق ع 99- 100 و 65

ففي الفترة الممتدة من 1807 إلى 1817 من جملة أربعة وعشرين متوف
نجد احد عشر من اليلداش وهو ما يمثل نحو 46٪⁽¹⁾. وفي الفترة ما بين
1817 - 1826 من جملة أحد وعشرين متوف نجد أربعة من اليلداش أي
نحو 19٪⁽²⁾. ولعل مرد ذلك إلى أهمية عنصر اليلداش وإلى حالة التساهل التي
أصبح عليها الجيش الانكشاري في هذه الحقبة⁽³⁾.

وما يلفت الانتباه في تركيبة العنصر التركي الذي تعاطى الحرف ، العنصر
الكريتلي ، مثل مصطفى الكريتلي الحوات وعلي الكريتلي البجاقجي ومحمد
الكريتلي الحفاف⁽⁴⁾.

وتعاطى أبناء العسكر أيضا النشاطات الحرفية فهذا محمد الانكشاري
البابوجي صناعة عام 1095 كان والده سليمان قائدا أعلى للجيش أي برتبة
آغا⁽⁵⁾ والشاب محمود الانكشاري الجقماقجي كان والده إبراهيم حفافا برتبة
منزول آغا عام 1777م⁽⁶⁾.

(1) بيت المال ، دفتر المخلقات ، رقم 54.

(2) المصدر السابق ، دفتر رقم 58 .

(3) إن عهد الأمان وهو النظام السياسي والعسكري الذي تم سنة في عهد الباشا ابراهيم . عام
1657 ، من طرف الجيش الانكشاري والذي حرر بحضور خليل آغا ، ودرويش اياباشي ومصطفى
بلكباشي ومنصور صاري اوضة ؟ وضع الأسس التي يركز عليها النظام الداخلي في هذه المؤسسة
الهامة لم يشر على الاطلاق إلى هذا الجانب أي السماح للجيش بممارسة الحرف بل وحتى حينما تم
تجديده في عهد الباشا محمد عام 1748. انظر

DEVOULX, fils. "AHAD AMAN ou règlement politique et militaire" *Revue Africaine*,
1859 - 60, pp 211-219 .

(4) م ش ، علب مختلفة .لقد تعاطى العنصر الكريتلي حرفا مختلفة بما في ذلك الغزر البحري ،
لكنه كان أقل أهمية من العنصر الغرناؤوطي .

(5) م ش ، ع 26

(6) المصدر السابق ، ع 107.

لكن السؤال الجوهرى هو: ما وزن العنصر العسكرى فى التنظيمات الحرفية ؟

فى الفترة ما بين 1699 - 1702 من جملة إثنين وعشرين حالة لأصحاب الحرف، ست حالات كان أصحابها من العنصر التركى وحالة وضمنها كانت حالة واحدة لغير الجيش مثلما تبينه الحالات التالية : الحاج محمد التركى النجار وحسين وكيل الحرج الدباغ ومصطفى بلكباشى تارزى ومحمد يلداش تارزى وتارزى محمد يلداش وكبابى محمد يلداش البابوجى أى أن نسبة الجيش كانت عالية⁽¹⁾.

ففى ما بين 1799-1803 من جملة واحد وسبعين حرفيا ، خمسة كانوا من العنصر التركى وهو ما يمثل نسبة 7,04٪ ومن بينهم ثلاثة من الجيش ، مثلما يظهر من الأسماء : بابا يوسف القهواجى؛ وبابا محمد الحوكى؛ وىلداش حوكى؛ وىلكباشى حفاف؛ وىلداش صانع التكمك⁽²⁾.

وفى عشرية 1807-1817 من جملة سبعة وعشرين ومائة حرفى ، أربعة وعشرين كانوا من العنصر التركى، وفى تسع حالات كانوا من الجيش ، أى مايدنو من الثلث . وكان سوادهم من اليلداش (سبع حالات) إذ شكلوا نحو 78٪ وواحد كان من نصف منزل آغا وهو خليل منزل آغا الحفاف⁽³⁾ أما فى العشرية الأخيرة 1817-1826⁽⁴⁾ فقد بلغ عدد هم واحدا وعشرين من جملة أربعة وثلاثين ومائة حرفى أى نحو 15,70٪⁽⁵⁾ وهو ما يلخصه الجدول الآتى :

(1) بيت المال ، دفتر المخلقات ، رقم 10.

(2) المصدر السابق، دفتر المخلقات ، رقم 49.

(3) المصدر السابق، دفتر المخلقات ، رقم 54.

(4) المصدر السابق، دفتر المخلقات ، رقم 58.

(5) وهم :كرد سليمان الدخاخى وكيل حرج دخاخى ابن الحاج مصطفى شاب باب ابراهيم الرتايعى باب ابراهيم الدخاخى يلد والى سبساچى بابا قدور النجار سلا مبولى جلاقچى على الدخاخى التركى قهواجى منصالى أحمد قارة قوقچى بابا مصطفى أوضاباشى الباشماقچى .

عدد العنصر التركي في الحرف

الفترة الزمنية	العدد الاجمالي للحرفيين	العنصر التركي	اصحاب الرتب في الجيش
1792-1787	96	21	7
1803-1799	71	5	1
1817-1807	127	24	0
1826-1817	134	21	4

لكن ما هي الصنائع التي امتهنها العنصر التركي المدني منه والعسكري؟ بالنسبة للمرحلة الأولى استندنا إلى سجلات المحاكم الشرعية بوجه خاص . أما في المرحلة الثانية فقد إستندنا إلى سجلات المحاكم الشرعية وإلى دفاتر البايليك وبيت المال . ولندرة المعطيات سنحاول الإجابة من خلال دراسة بعض العينات التي نراها ممثلة .

2 - 3 - 1 هيمنة العنصر التركي على صناعة البابوجية

في الفترة الممتدة من 1648 م إلى 1700 رصدنا ثلاثة عشر حالة . فإلى أي الشرائح ينتمي هؤلاء البابوجية؟ لقد كان واحد أندلسيا وهو أبو العباس الحاج أحمد بن محمد الأندلسي ، وكان ثلاثة من المنتسبين إلى الجيش وكان ستة من العنصر التركي والجيش أي بنسبة 46,15 ٪. والبقية القليلة كانت من الحضر . وفيما يلي قائمة بأسمائهم .

قائمة بأسماء صانعي البابوج أو البابوجية 1648-1700 م

1058	أبو العباس الحاج أحمد بن محمد الاندلسي
1080	أوسطا محمد
1090	محمد بن الحاج محمد
1095	محمد الإنكشاري بن سليمان آغا
1099	مصطفى بلكباشي بن حسن
1100	حسن الإنكشاري بن محمد
1100	أحمد التركي آباباشي بن خليل
1104	الحاج محمود آغا بن مصطفى
1107	حسين الآباباشي
1109	الحاج حسين الإنكشاري الآباباشي
1110	الحاج محمد بن بادر بن علي
1111	مصطفى يلدش بن عمار التركي

وتؤكد لنا الحالات التي أحصيناها خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، وعلى قلتها، أن جماعة البابوجية حافظت على نفس التركيبة الإثنية . ففي الحالات السبعة التي رصدناها ، حالة واحدة كانت لغير الجيش وهو ما توضحه القائمة التالية .

قائمة بأسماء صانعي البابوج أو البابوجية (1)

1702-1701	الحاج حسن الإنكشاري
1704-1703	حسن يلدش بن محمود
1717-1716	المعظم محمد أودة باشي بن أحمد
1723-1722	المكرم محمد الإنكشاري بن أحمد بن طاباق (2)
1739-1738	المعظم حسين بلكباشي البابوجي
1751-1750	الشاب محمد الإنكشاري بن علي

(1) استنادا الى سجلات المحاكم الشرعية . بالنسبة لهذه المرحلة نفتقر الى دفاتر المخلفات .

(2) اشتهرت عائلة طاباق أيضا بممارستها لنشاط الغزو البحري .

ونلاحظ الظاهرة نفسها خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وما بعده إذ كان الذين احترفوا صناعة البابوجية استنادا ،إلى الحالات المرصودة ، جميعا من الجيش ماعدا واحدا كان تركيا غير منخرط في الجيش .

وتتجلى هيمنة و نفوذ العنصر التركي على صناعة البابوجية في استئثار العنصر التركي المدني منه والعسكري بأمانة البابوجية ، دون سواه ،خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر . فقد تولاها المعظم السيد صاري محمد بن حسين عام 1773 ⁽¹⁾ ثم أسندت إلى الحاج محمد التركي أدباشي البابوجي بن حسن عام 1778 ⁽²⁾ و انتقلت إلى أحمد التركي آياباشي البابوجي بن خليل عام 1791 ⁽³⁾ وأخيرا خليل بن خليل عام 1797 ⁽⁴⁾ ولاشك أن النزوع إلى السيطرة على صناعة البابوجية يعود إلى كون الصناعة جلبها الأتراك لذا ظلوا حريصين على احتكارها وعلى الإستئثار بها .

2 - 3 - 2 صنائع القوقجية والقنداقجية

ومن الصنائع التي تبدو فيها هيمنة الجيش وأبناء الجيش أي العنصر الكرغلي واضحة نجد : القوقجية والقنداقجية . ففي الصناعة الأولى وفي عينة تشمل ست حالات، نجد ثلاثا من العنصر الكرغلي مثلما توحى به الأسماء ، مصطفى القوقجي بن آغا 1104 ومحمد الإنكشاري القاقوجي بن محمد آغا 1136 ومصطفى الإنكشاري القاقوجي بن مامي الاياباشي وإثنين من الجيش ، الأول محمد منزل آغا 1199 والثاني خليل بلكباشي القوقجي 1233

(1) م ش ، العلب التالية : 9-19-21-45-60-101-123 - وغيرها

(2) المصدر السابق ، ع

(3) المصدر السابق ، ع 36 .

(4) المصدر السابق ، ع 80 و 7.

وكادت صناعة الجقماقجية والقنذاقجية وهي صنائع ذات صلة وطيدة ببعضها البعض تكون حكرا على المنتسبين إلى الجيش وعناصر الجيش مثلما تبينه الحالات التالية :

صناعة القنذاقجية

1153	جلابي الإنكشاري القنذاقجي بن محمد
1182	مصطفى الإنكشاري القنذاقجي
1188	محمد الإنكشاري البلكباشي بوشلاغم
1188	أحمد الإنكشاري بن محمد
1207	الحاج محمد الشريف القنذاقجي صناعة بن سليمان
1207	أحمد الانكشاري أمين جماعة القنذاقجية ابن الحاج مصطفى
1207	أحمد الانكشاري القنذاقجي ابن عبد القادر
1207	أبراهيم القنذاقجي
1228	محمد الإنكشاري القنذاقجي بن سليمان

انظر السلاحق قسم عقود البيع والشراء ، وثيقة رقم 33 : عقد بيع إرث تحت إشراف القاضي .

على أنه تجدر الإشارة إلى أن جماعة الحفافين التي طغى عليها العنصر الإنكشاري، ليس هناك في وثائقنا ما يوحي، بانتماء أمنائها إلى العنصر التركي أو الجيش الإنكشاري على السواء.

وقد بلغ نفوذ الجيش الإنكشاري على الحرف درجة أن أصبحت أمانة بعض الجماعات الحرفية حكرا عليهم، كجماعة البابوجية التي أسلفنا ذكرها، والخطاطين والقزازين والجقماقية.

وتعود أقدم حالات تولي عناصر الجيش أمانة الجماعات الحرفية إلى عام 1722 حينما كان حسين بلكباشي الخطاط ابن حسين التركي على رأس جماعة الخطاطين⁽¹⁾ ومن بين عشرة أمناء تولوا تنظيم الخطاطين في الفترة الممتدة من 1626 إلى 1791⁽²⁾، إثنان كانا من ضباط الجيش الإنكشاري، وهما حسين بلكباشي الخطاط بن حسين التركي⁽³⁾ والمكرم أوسط حسين منزول أغا بن مصطفى التركي 1727. ⁽⁴⁾ أما الباقيون فكانوا من المنتسبين إلى الجيش أو من العنصر البلدي مثل سي علي العداد 1653⁽⁵⁾ وعلي الخطاط 1710⁽⁶⁾. إذ من المؤكد أن جماعة الخطاطين لم تكن مقصورة على العنصر التركي وحده، بل هناك العنصر الأندلسي الذي لعب دورا مميزا في حرف عديدة، كما ساهم العنصر المحلي ولاسيما الحضرا والبلدية في ذلك أيضا. وانتسب آخرون إلى الجيش للحصول على حمايته كالحاج أحمد الإنكشاري المتوفى قبل 1780⁽⁷⁾

(1) م ش، ع 33.

(2) لم يقع الاختيار على هذه الحقبة الزمنية وإنما خضع لما توفر لدينا من معطيات.

(3) م ش، ع 60

(4) المصدر السابق، ع 133

(5) قانون على الأسواق ن 2، و 25

(6) م ش، ع 62

(7) المصدر السابق، ع 47.

وجلبي بن باكير الانكشاري الذي كان على رأس جماعة الخياطين من 1777 إلى 1789⁽¹⁾. وبالنسبة لآمانة جماعة القزازين رصدنا ثلاثة أمناء كانوا إما أتراكا أو من المنتسبين إلى الجيش، وهم و الحاج مصطفى الانكشاري المتوفى عام 1767⁽²⁾ السيد محمد الانكشاري عام 1788⁽³⁾ والسيد محمد بن حسين به عرف⁽⁴⁾. والحاج محمد بن السيد علال بن حبيب به عرف عام 1795⁽⁵⁾ وفي جماعة الجقماقجية من جملة خمسة أمناء أربعة كانوا من العنصر التركي محمد بن أحمد بن باكير عام 1742⁽⁶⁾ ومصطفى التركي بن حسن 1785⁽⁷⁾ ما يمثل نسبة 80 ٪

كما كان أمناء جماعة السمارين من أصل تركي مثل قارة أحمد أمين السمارين⁽⁸⁾ أو من المنتسبين إلى الجيش مثل السيد عبد الرزاق الإنكشاري أمين جماعة السمارين عام 1741 .⁽⁹⁾

(1) م ش ، ع 26

(2) المصدر السابق ع 47

(3) المصدر السابق، ع 82

(4) المصدر السابق، ع 23

(5) المصدر السابق ، ع 92-93

(6) المصدر السابق ، ع 62.

(7) المصدر السابق، ع 62.

(8) المصدر السابق ، ع 63

(9) المصدر السابق ، ع 142.

وواضح أن هؤلاء الأمناء مارسوا النشاطين في آن واحد ، حيث كانوا يؤدون مهامهم العسكرية من جهة ، ويشرفون ويرعون ويديرون شؤون الجماعة من جهة أخرى . ولعل تفسير احتكار الأمانة من طرف عناصر الأوجاق كان بهدف مراقبتها . أما المنخرطون من أهل الحرف في المؤسسة العسكرية فكانوا يهدفون إلى الانتماء بعناصر الجيش الإنكشاري .

وعبرت أغاني الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر عن الواقع الذي أصبح يعيشه هذا الأخير والحالة التي آل إليها . فالقصيدة الموجهة إلى السلطان العثماني بعنوان : " شكوى الجندي " " *COMPLAINTE DU SOLDAT* " تبرز التغيرات والانحرافات التي عرفت المؤسسة العسكرية .

عساكرك تحولوا الى باعة للمربي

عساكرك تحولوا الى باعة للرائب

عساكرك أصبحوا عطارين (1)

وتصور لنا قصيدة أخرى بعنوان " القهواجي " الوضع المادي الممتاز الذي كان عليه بائعو القهوة من العسكر أو " القهواجية " بمدينة الجزائر . إذ تخبرنا أن تسعة صناع يشتغلون في محله التجاري " المقهى " ومهمتهم طحن القهوة ، كما يتوفر على عدد آخر من الصناع ينتظرون تلقي أوامر المعلم . ولم يغفل الشاعر التنويه بما كانت تدره هذه الحرفة من مال وفير . فلقد جمع القهواجي في كيسه ألف "دوقة زنجولي" (2) . وكان من المستثمرين في المجال العقاري أي من المالكين إذ تشير القصيدة الى أنه كان في حوزته مزرعة يشتغل فيها نحو سبعمائة فلاح (3) !

(1) DENY, J. "Chansons des Janissaires turcs d'Alger " *Melanges René Basset*, Paris 1925, pp 82-83

(2) لم تصادفنا هذه الكلمة على الإطلاق ، فهل كانت عملة متداولة في بعض المدن العثمانية ؟

(3) واضح ان الشاعر سمح لنفسه بذكر رقم خيالي ، بهدف إبراز الشراء المذهل الذي كان يعيشه هؤلاء (حسب القصيدة)

(3) DENY. "Chansons des Janissaires" Op.cit.,p 87.

وفعلا كانت مهنة القهوجي من المهن المربحة ، فقد كان همات القهوجي من أثرياء المدينة في الفترة 1807-1817 إذ خلف ثروة بلغت 13278 ريال دراهم صغار⁽¹⁾ وكشفت عقود البيع والشراء أن عددا هاما من عناصر الجيش الانكشاري تعاطى أنواعا مختلفة من النشاطات الحرفية والتجارية.⁽²⁾

كما أكد ذلك "روزي" إذ ذكر أنه كان في امتلاك عناصر الجيش المحلات التجارية لبيع الأقمشة والحلي والعمود وبعض المواد الكمالية⁽³⁾.

وبوجه عام ، لقد تعاطى عناصر الجيش مختلف أوجه النشاط الحرفي والتجاري . غير أنهم إستأثروا بعدد من الصنائع والحرف مثل ، البابوجية و الحفافة و الجقماقجية و القنداقجية والحيافة والقزاة والخياطة والصمارة والقوقجية والداخنية مثلما سبقت الإشارة إليه.

وشهدت ولايات عربية عثمانية نفس الظاهرة بل كانت أكثر حدة في بعضها ، فبمصر إستطاع رجال الأوجاق إحكام قبضتهم على الأسواق المصرية وأصبحوا هم الذين يتحكمون في تحديد أسعار السلع والبضائع. كما تولوا إلزام الأسواق ، وقد أدى نفوذهم المتزايد إلى إلغاء دور المحتسب⁽⁴⁾.

وإذا كنا لم نعثر على أي مؤشر يسمح بالقول بأن نفوذ الجيش الإنكشاري على الصنائع والحرف بالجزائر بلغ ما بلغه نظيره بمصر أو بالعراق ، فإنه من المؤكد أن الجيش لعب دورا بارزا في الحياة الاقتصادية لاسيما في مسألة التسعير . إذ يطلعنا قانون على الأسواق بأن سعر الصابون لعام 1111هـ

(2) ROZET. *Voyage dans la Régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique du Nord*, 3T, Paris, Bertrand, 1833. T 2 p 277.

(2) انظر الملاحق ، قسم عقود البيع والشراء .

(3) DENY. "Chansons des Janissaires, p 82

(4) بكر ، ملاحظات ، سبق ذكره ، ص 307-308 .

حددته ثلاثة أطراف وهي: العسكر والمحتسب وأمين الأمناء . وتم الاتفاق تحت سلطة ورعاية " الكاهية " : " ... وأمرهم الكاهية الحاج أحمد ببيع الصابون بإثنين وثلاثين ريالاً... " (1) وفي عام 1112 هـ قام الكاهية (2) بتحديد سعر الصابون لأمين الصبانيين: " ... الحمد لله عيط (3) الكاهية على أمين الصبانيين "بن وز" وسرح لهم (4) الصابون بإثنين وثلاثين للرتل ... " (5)

كما تدخل الجيش أيضا في الأوزان والمكاييل : " الحمد لله عبرت التمر بمحضر العسكر المنصور بالله ، آياباشي ، كاهية البايليك ... " (6)

نستشف مما سبق أن أفراد الجيش الإنكشاري مارسوا سلطتهم علي الحياة الاقتصادية ، غير أن هذه الممارسة لا توحى بالتسلط كما هو الحال في مصر والعراق . كما أنه لم تصادفنا أية إشارة سواء في مصادر الإخباريين أم في الوثائق إلى أي إصطدام بين أهل الحرف من جهة والجيش من جهة أخرى .

صفوة القول لقد عرف مجتمع مدينة الجزائر الظاهرتين معا أي انتساب أهل الحرف إلى الجيش ، وانخراط الجيش في التنظيمات الحرفية . ويلاحظ أن ظاهرة إنخراط الجيش الإنكشاري في التنظيمات الحرفية في مدينة الجزائر لها خصوصيتها، إذ أن نفوذ وسيطرة الجيش لم يشملها جل الحرف بل نلمس نزعة ورغبة في الاستئثار بحرف دون الأخرى ، وهي حرف جمع بينها التقارب من جهة كالبابوجية ، والخياطة ، والقزازه والحيافة والريح الوفير كالحفافة والسمارة من جهة أخرى (7) .

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 و 42، 44 .

(2) الكاهية وهو من ضباط الجيش الساميين .

(3) العبارة تعني نادى ..

(4) العبارة تعني أذن لهم ببيع ...

(5) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، ن 2 و 27 .

(6) نفسه ، و 42، 44 .

(7) ان هذه الملاحظات التي خرجنا بها مستقاة من سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر المخلفات . ونعتقد أن دراسة دقيقة لدفاتر جريات الجند المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية - من قبل الباحثين الذين يتقنون اللغة التركية - ستسمح بتسليط الضوء على هذه الجوانب الهامة . . .

2 - 4 صناعة الصياغة حكر على اليهود

أما عن النشاطات التي مارسها اليهود فيمكن القول أنهم مارسوا جميع فروع التجارة واحتكروا السمسرة وأعمال المصارف والصيرفة ؟ واحتكروا صناعة الذهب والفضة . ومن بين المجالات التي كانت مقصورة عليهم صك النقود .⁽¹⁾ ولخصها شالر في قوله : "...وكما هي عادتهم في بلدان أخرى ، يمارسون جميع فروع التجارة ، وهم يحتكرون في هذا البلاد السمسرة وأعمال المصارف وتبديل العملة وكذلك يوجد عدد كبير من الصيارفة بينهم ، وذلك في الذهب والفضة على السواء . والحكومة لا توظف سوى اليهود لصك النقود .."⁽²⁾.

تؤكد لنا الوثائق أن جل صناع المصاغ كانوا يهودا . ومنذ العشرينات من القرن السابع عشر على أقل تقدير وجد سوق لصناعة الجواهر خاص باليهود عرف "بصاغة اليهود"⁽¹⁾ مما يحملنا على الاعتقاد أنه وجد في هذه الأثناء سوق للصاغة لغير اليهود . لكن مع توافد العنصر الليفورني على مدينة الجزائر تضاءلت أهمية الصناعة المحلية على ما يبدو . وأصبح تعاطي الصياغة من قبل العناصر المحلية أمرا نادرا .⁽²⁾

ويطلعنا سجل خاص بالأموال الموقوفة لصالح الحرميين الشريفيين عام 1737 أن الحوانيت الواقعة بسوق الصاغة كانت في إكتراء اليهود دون سواهم . وهي كما يلي⁽³⁾ :

- حانوت بيد بن عابد الذمي
- حانوت سميح الذمي الصايغ
- حانوت مخلوف الصايغ
- حانوت الذمي اسحاق الصايغ
- حانوت الذمي شنطوب الصايغ

(1) م ش ، ع 6 .

(2) كمصطفى خوجة بن المرحوم شعبان الصايغ م ش ع 82

(3) البايليك . سجل 19 .

هذا وبالعودة إلى سجلات المحاكم الشرعية نلاحظ الظاهرة نفسها، فجمل صناع المصاغ الذين رصدناهم كانوا يهودا.

- المعلم ميير الصايغ بن إبراهيم (1) 1170

- الذمي دايد الصايغ 1181

- مرتاخ بن الصايغ بن دايد 1217

- مسعود اليهودي الصايغ بن دايد بن سرور (2) 1222

ومن النشاطات الحرفية التي تعاطاها اليهود بعد الصياغة نجد بوجه خاص العطاراة حيث وجد سوق عطارين اليهود⁽³⁾ والقزاة والخياطة مثلما تبينه الحالات التي رصدناها :

- هارون الخياط 1243

- المعلم موشى القزاز 1243

- موسى اليهودي القزاز

- شلوموا القزاز

وكان في اعتماد بعضهم محلات حرفية - تجارية بمشابة ورشات ضخمة، فقد كان في اكتراء اليهودي نطاق سرور مخزن أسفل فندق يني مسلمان لقتل الحرير وكان مخزنا ضخما مثلما يتبين من مبلغ العناء الذي بلغ خمسين ريالاً ، بينما لم يتجاوز عناء الكوشة الواقعة قرب فندق العزارة ثلاثين ريالاً ، و عناء حمام أسفل جامع حسن باشا ثلاثة وثلاثين ريالاً.⁽⁴⁾ هذا ولعب اليهود دورا هاما في بيع الغنائم ولاسيما الأرقاء .

ولابد من الإشارة إلى أنه لم يرد ذكر لمساهمة المرأة اليهودية في النشاطات الحرفية . وبوجه عام يمكن القول إن اليهود تعاطوا صنائع تستلزم خبرة ودراية من ناحية وتدر الربح الوفير من ناحية أخرى كالصياغة والخياطة والقزاة وقتل الحرير .

(1) شالر ، مذكرات ، سبق ذكره 90 .

(2) م ش ، ع 88.

(3) المصدر السابق ، ع 82 .

(4) المصدر السابق ، ع 53 .

2 - 5 حرف الخدمات : انغلاق حرفي ؟

منذ أواخر القرن السادس عشر أصبح نظام التخصص ساريا على العناصر الوافدة أي الجماعات البرانية حيث حددت مجالات النشاط الاقتصادي لكل جماعة مثلما يؤكد ذلك الاتفاق الذي وقع بين جماعتي بني ميزاب والجيجلية عام 1609⁽¹⁾.

2 - 5 - 1 مجالات الاحتكار

لقد تميزت جماعة بني ميزاب بنشاط اقتصادي متميز مما جعلها منذ مطلع القرن السابع عشر تتفرع إلى عدة جماعات فرعية أهمها الفرانين والحمامية والهرقمجية واللبلاجية والسفاجين⁽²⁾

وتخبرنا سجلات البايليك أن العمل في الأفران كان مقصورا على بني ميزاب . ففي عام 1681-1682 كان الحاج عيسى المزابي أمين جماعة الفرانين مستأجرا لفرنين واحد بسوق السمن والثاني بسوقة عمور . وكان بونوة الميزابي مستأجرا لفرن بكتشاوة⁽³⁾ . وظلت نفس الأفران بيد عناصر ميزابية فبعد مضي نحو خمسة عقود على ذلك أي عام 1722م

(1) قانون على الأسواق ، سبق ذكره ، و 32 .

(2) المصدر السابق ، و

إن نظام التخصص الساري على العناصر الوافدة عرفته مدن عربية عديدة فمثلا عشيرة "البومفرج" تخصصت في الحمالة ، شأنها في ذلك شأن البساكرة في مدينة الجزائر والحماميون عشيرة البوعجيل ، جماعة بني ميزاب ، والقاصيون عشيرة المهدي ، والفحامون عشيرة جميلة . كما عرفته تونس أيضا .

أصبح فرن أعلى سوق السمن بيد داود المزابي ، وفرن سويقة عمور بيد رحمو المزابي وفرن كتشاوة بيد يحي المزابي⁽¹⁾ واستأثرت جماعة بني ميزاب العمل طيلة العهد العثماني كله .

كما احتكر بنو ميزاب النظارة على الحمامات ، فالحمام الذي كان يقع أسفل مسجد الحاج حسن باشا كان بيد ابراهيم "المصابي" ، ونصف حمام الذي كان بباب الوادي كان بيد أحمد بن ابراهيم الميصابي ، وحظ من حمام طاق طاق كان بيد مصابي آخر عام 1705م .

ويطلعنا سجل خاص بأوقاف جامع حسن باشا عام 1149هـ/ أن الحمامات ظلت هي الأخرى بيد بني ميزاب . لم تكن تلك المحلات بالضرورة ملكية لبني ميزاب وإنما كانت في أغلب الأحيان في اعتمادهم فقط ويقومون باستئجارها من أصحابها ويقدمون مبلغ الكراء شهريا . فالحمام الواقع أسفل جامع حسن باشا كان بيد أحمد الميصابي الذي كان يدفع كراء قدره ثلاثة وثلاثون ريالاً بينما الحمام الواقع قرب القصبة كان بيد باكير الحفري الميزابي ولم يتجاوز مبلغ كرائه اثني عشر ريالاً ونصف الريال .

كما احتكر بنو ميزاب القصابة أو الجزارة إذ جاء في أحد سجلات البايليك مانصه : " الحمد لله تحاسب يوسف الميصابي مع صاحب بيت المال بشأن اللحم الذي يأخذه وعلى رؤوس الضأن الذي هم يأخذونهم ... عام 1200هـ ... ثم تحاسب الأمين بيت المالجي مع جماعة بني ميصاب على ماوصل إليهم من اللحم ثم قبض أمين بني ميزاب تسعة رؤوس ضأن ... من خليفة باي الغرب ، ثم عنه أيضا ثلاثة وعشرين كبشا ... " وبوجه عام يمكن القول إن العناصر الميزابية احتكرت ثلاثة مجالات أساسية هي : العمل في الأفران ونظارة الحمامات والقصابة .

أما جماعة الجيجلية فكانت تشرف على أفران البايليك المخصصة لإعداد الخبز لليلدش والأرقاء (2)

(1) البايليك سجل 19

A.O.M. 15MI V 13

(2) م ش ، ع 1/14 و 37 .

وتفيدنا دفاتر المخلفات أن عددا هاما من الجيجلية استثمر أمواله في شراء "الكوش". أما غير المالكين فكانوا يستأجرون تلك المحلات التجارية من ملاكها، "فالكوشة" الواقعة بسوقة عمور، كانت في إكتراء إبراهيم الجيجلي بإحد وعشرين ريالا شهريا. "وكوشة" بكتشاوة بيد قاسم الجيجلي بخمسة وعشرين ريالا شهريا و"كوشة" قرب حمام المالح بيد موسى الجيجلي بثلاثة وعشرين ريالا عام 1116م⁽¹⁾ ومارس الجيجليون حرفا متواضعة كصناعة نوع من الاواني المنزلية، فهذا محمد الكساکسي بن خلفون الجيجلي⁽²⁾

2 - 5 - 2 الحرف والخدمات المتواضعة

تؤكد دفاتر بيت المال أن الحرف والخدمات المتواضعة تركت للعناصر الوافدة "الدخلاء". فقد مارس القبائل نشاطات تجارية وحرفية مثل العمل في ورشات الحرفيين، فهذا قبايلي صانع عند حسين النجار⁽³⁾، وذاك صانع في دار الصابون في سيدي هلال⁽⁴⁾. وكان العمل في هذه الورشات لقاء أجر يومي. ومن ذلك أيضا بيع الأعشاب ومنتجات الحليب والزيت. بيد أنه يتبين من استقرار التركات أن تعاطي القبائل للحرف كان محصورا للغاية فمن جملة أربع وثلاثين حالة، إثنان كانا حرفيين واحد حوات والثاني حمال الشطبة.

وحظي بعضهم بثقة البلدية الذين استخدموهم في الخدمات المنزلية فقد توفي أحدهم بدار وكيل باي التيطري⁽⁵⁾ وتوفي آخر بدار الجقماقجي⁽⁶⁾، بل وجدنا بعضهم يشتغل على مستوى القصر كمحمد القبايلي المتوفى أوائل صفر عام 1235 والذي كان في خدمة الباشا وكان يعيش وضعا ماديا ممتازا.

(1) البايليك سجل 19

(2) م ش، ع 53 و 31.

(3) بيت المال، دفتر المخلفات رقم 58، و 130.

(4) نفسه، و 50.

(5) نفسه و 86.

(6) نفسه و 152.

ويعود استخدام القبائل من طرف الأرستقراطية الحضرية سواء داخل المدينة في الأعمال المنزلية وغيرها أوبالفحص ،إلى فترة سابقة للقرن الثامن عشر فقد ذكر كراماي GRAMMAYE عام 1620 أن السواد الأعظم من القبائل كان في خدمة الأتراك والأثرياء من البلدية ⁽¹⁾ ،فالبعض يقوم بالخدمات المنزلية بالمدينة والبعض الآخر يشتغل في الجنائن في زراعة الكروم بالفحص ⁽²⁾ .

مما يفند ما ذهب إليه وليام شالر : "... والحكومة التركية التي يغار رجالها من ذكاء القبائل وشجاعتهم تعارض في استخدام هؤلاء في أي عمل منزلي كان..." ⁽³⁾

كما اشتغل القبائل في منازل القناصل ، لكنه يبدو أن العمل هناك لا يتجاوز مدة طويلة : "... والقبائلي يتعلق بمسقط رأسه الى حد بعيد بحيث أن القناصل يجدون صعوبة في الاحتفاظ بواحد منهم أكثر من ستة أشهر دون أن يراودهم الحنين لرؤية جبالهم مخاطرين بذلك بفقد مورد رزقهم ... " ⁽⁴⁾

ومن النشاطات التي مارسها القبائل والتي كانت على ما يبدو حكرا عليهم صناعة الفحم وبيعه حيث شكلوا جماعة فرعية عرفت "بالقبائل الفحميين" . وهو ما يكشفه لنا الاتفاق الذي تم بينهم وبين قائد الرحبة عام 1699-1700م .

"...الحمد لله على برك الله امشاوا القبائل الفحميين شاكين لباب حسن قريعلى وابعت لي ومشيت لعندو قلتله على العادة القديمة وأمر الكاهية وصلح بين بونك قايد الرحبة والفحامين يعطيو (كذا) في الشهر البغل ثمانية وعشرون لشبك وحمل الحمار ستة عشر درهم في كل شهر ثم كتب عبد الله محمد بن الحاج يوسف الشويحت تاب الله عليه . شعبان 1111هـ ...

(1) BEN MANSOUR . Alger XVI^e - XVII^e , Op.cit., p 120

(2) حول الفحص والحياة الريفية بدار السلطان أنظر :

(3) شالر ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 107 .

(4) قانون على الأسواق ، سبق ذكره

وواضح أن صناعة الفحم ارتبطت بالنشاط الذي تميز به القبائل وهو العمل الفلاحي بالفحص . هذا كما ساهم القبائل في الحراسة الليلية للمدينة بفرقة عرفت بفرقة زواوة. *patrouille*

وبالنسبة للعنصر العسكري ثمة مروييات وشهادات عديدة تشير إلى أنهم أوكلت إليهم المهنة الأكثر تواضعا فاستنادا إلى وصف الفرنسي "لوماي" عام 1800 م فإنهم كانوا يقومون بالأعمال الأكثر قذارة وشقاء " (1)

فهل ما ورد في تلك المروييات يتطابق مع وضعهم مثلما نستشفه من دفاتر المخلقات بوجه خاص ؟ تؤكد لنا دفاتر المخلقات أن البسكريين تعاطوا نشاطات متواضعة كبيع الخضرو الفواكه وبيع المشروب المحلي المعروف "بالشربة" . واستطاع بعضهم تبوأ التنظيمات الحرفية التي عنيت بذلك ، فقد كان الحاج محمد بن محمد البسكري على رأس أمانة جماعة الفكاهين عام (2) . كما تعاطى هؤلاء مهنا متواضعة كحراسة الغنائم ، والحماله ، أو العتالة، والاستخدام في المنازل (3) وتحضير الخبز (عجن الخبز) . وقد وصف وليام شالر البسكريين بقوله : " والبسكريون قوم مسالمون ومخلصون وكثيرا ما يستخدمون في المنازل حيث يتمتعون بالثقة ، وهم الذين يحتكرون صناعة الخبز وهم الذين يحملون الخبز في الجزائر... " (4)

و اشتغل بعضهم في الأفران ، والحمامات العمومية لاسيما مهنة طياب الحمام ، وهي مهنة تقتضي جهدا عضليا . كما أن السلطة لم تكن تستخدم سواهم في إنجاز الأشغال العمومية .

(1) EMERIT, M. " Alger en 1800 d'après les mémoires inédits de la Maye", *Revue d'Histoire Maghrébine*, 1974. pp.171-176 .

(2) م ش ، ع 108-109 و 4

(3) سعيدوني ، الجزائر في العهد العثماني ، سبق ذكره ، ص 100 .

(4) شالر ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 107

هذا واستخدم البسكريون كنوتية في البحر . وركبوا السفن ذات الحجم الصغير المعروفة "بالفلوكة" . وشكل هؤلاء جماعة حيث وجدنا عبد القادر البسكري على رأس أمانة الفلكاجية عام 1231هـ/1816م⁽¹⁾ . وامتهن بعضهم حرفة بيع الأسماك وهو نشاط مرتبط بالأول.

وعهدت الحراسة الليلية أي مراقبة الشوارع وبيوَاب الأسواق والحومات ليلاً للبسكريين العمي .⁽²⁾

وتجدر الملاحظة إلى أنه لم يكن من نصيب جميع البسكريين عملاً قاراً وهوما تبينه الحالات المرصودة . فمن جملة سبع حالات في الفترة الممتدة من 1787 إلى 1792 أربع حالات ذكرت فيها المهنة وهي : سليمان البسكري الحوات و البسكري شرباجي والبسكري سبساغي⁽³⁾ وأحمد البسكري الدلال⁽⁴⁾ أما في الفترة الممتدة من 1807م إلى 1817 م من جملة ثماني حالات في حالة واحدة ذكرت الحرفة وهي حرفة الحراسة ويتعلق الأمر بالجيلالي البسكري العساس⁽⁵⁾

وفي الفترة الممتدة من 1817م إلى 1826م من جملة تسع وعشرين حالة⁽⁶⁾ ، في ست حالات فقط ذكرت الحرفة أو النشاط وهي كما يلي :الحاج محمد البسكري خديم عبد اللطيف ، ومحمد الرحمانى البسكري السبساغي وبسكري حوات والجيلالي البسكري العساس وبسكري شرباجي وبسكري نوتي⁽⁷⁾ .

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54 ، و 92 .

(2) شالر ، سبق ذكره ص 110 . سيأتي الحديث عن دور البساكرة في الحراسة الليلية في الفصل الخاص بجغرافية النشاطات الحرفية.

(3) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 35 . و 10 ، و 60 .

(4) نفسه و 58

(5) المصدر السابق، دفتر 54 و 125 .

(6) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54

(7) نفسه ، و 92 .

وهي نفس النشاطات التي أشرنا إليها في الفترة السابقة . أما العناصر الأغواطية فكان من نصيبها احتكار تجارة الزيت دون سواها (1) . كالشباب الحاج بركان الزياد الأغواطي وابن حسن بن ساعد الأغواطي الذي كان يشتغل بفندق الزيت .

وتعاطى المزيطيون والعباسيون نشاطات مختلفة كوزانين برحبة الزرع وحمالين الماء أو السقاؤون (2) ، مثال ذلك المزيطي التاجر برحبة الزرع وسعيد الحمال بن السيد معمر المزيطي وأحمد بن علي كيال بالرحبة المزيطي نسباً (3) .

واشتغل المزيطيون في الحمامات مثلهم مثل البسكريين . وامتحن بعضهم صناعة الحصير بالحلفة "حلفويين" ، واشتغل البعض الآخر في البناء كعمال أجراء "خدامين" . أما ^{إستناداً إلى}الأدفاثر المخلفات فلم نرصد سوى مزيطي واحد وكان صرافاً (4) .

ومن بين حرف الخدمات التي كانت أساسية للمدينة حرفة توفير وسائل نقل البضائع وغيرها وهي حرفة الحمارة . وكان الحمارة يقوم ببيع الدواب بالمدينة ، ويتأجيرها للغير (5) .

ويبدو من استقراء تركيبة الحمارين أن حضر المدينة "البلدية" عزفوا عن تعاطي هذه الحرفة ، وترك المجال للعناصر الوافدة من المدن وغيرها . وهو مجال على ما يبدو اقتسم احتكاره العنصر التلمساني والقسنطيني والمغربي .

(1) DEVOULX . *Tachrifat*, Op.cit, p22-23

(2) MERROUCHE. " Les Berranis " ,Op.cit, p9.

(3) م ش ، ع

(4) بيت المال ، دفتر المخلفات ، رقم 35

(5) جاء في وثيقة ما يلي : "... المكرم محمد الحمارة بن عبد الرحمن قسنطيني أن عليه ويماله وذمته للمكرم محمد باش حمارة في التاريخ بن الحوكي ... من ثمن بغلة حمراء في لونها ابتاعها منه عام 1234 ... " م ش ، ع 130-131 .

لقد تعاطاها التلمسانيون مثل أحمد بن دحو التلمساني المتوفى عام 1792⁽¹⁾ والتلمساني المتوفى عام 1818⁽²⁾ والتلمساني متعلم باش حمار⁽³⁾ ومن بين العناصر القسنطيني نذكر محمد الحمار بن عبدالرحمن القسنطيني 1819⁽⁴⁾ والحاج أحمد الحمار بن الحاج سليمان القسنطيني 1827⁽⁵⁾ والحمار القسنطيني بن عمار 1830 المكرم محمد الحمار بن عبدالرحمن القسنطيني 1830. وتصدر تنظيم الحمارين "باش حمار" السعدي القسنطيني عام 1830⁽⁶⁾. كما مارسها العنصر الوسلاتي مثل عمارة الحمار الوسلاتي. أيضا الحاج محمد الحمار بن عمر التيطواني نسبا 1819⁽⁷⁾.

كما وفد على المدينة عدد من الغرباء جاؤوا بحثا عن فرص العمل ، غير أنه لانعرف بدقة طبيعة النشاط المنوط بهم. ففي معظم الحالات التي رصدناها لاترد الأسماء مقترنة بنشاط أو حرفة ما. فمن جملة ثلاث وثلاثين حالة من 1787 م إلى 1792 م في أربع حالات فقط ذكرت النشاطات ، واحد كان طبالا، والثاني بناءً ، والثالث قهواجيا والرابع حواتا⁽⁸⁾. وأحصينا في الفترة ما بين 1807 م إلى 1817 م ستة عشر حالة بين مجهول وغريب في حالة واحدة ذكر النشاط : غريب حجار وفي حالة أخرى ذكرت النسبة غريب جيجلي⁽⁹⁾.

إن سكوت الوثائق عن النشاطات التي تعاطاها هؤلاء يسمح لنا بالقول أنهم اشتغلوا في المحاجر (حجار) وفي البناء وفي بعض الخدمات الأخرى لاسيما في الفترات التي تشهد فيها حركة البناء نشاطا كثيفا ، عقب الكوارث الطبيعية أو الحملات الأوروبية التدميرية ، أو بناء قنوات المياه ، فهي يد عاملة رخيصة .

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات ، رقم 35 ، و 187.

(2) المصدر السابق ، دفتر ، رقم 58 ، و 5.

(3) نفسه ، و 124.

(4) م ش ، ع 130-131 .

(5) المصدر السابق ع 39

(6) المصدر السابق ، ع 74-75

(7) المصدر السابق ، ع 130-131 .

(8) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 35 .

(9) المصدر السابق ، دفتر المخلفات رقم 54 .

وكان عدد هام من القبائل يشتغل بالفحص⁽¹⁾ خارج أسوار المدينة ، وأطلق على هؤلاء تسمية البحارين وخضعوا رأسا إلى سلطة أمين البحارين . وهي ظاهرة تؤكد دفا تر المخلفات ، ففي الفترة ما بين 1787-1793 أحصينا عشرين حالة متوفي من القبائل ستة كانوا يشتغلون بالفحص وثلاثة من بينهم بفحص الحامة⁽²⁾ . وفيما بين 1807-1826 أحصينا أربعاً وثلاثين حالة ، في إحدى عشرة حالة كانوا كان يشتغلون بالفحص ، أي ثلثهم⁽³⁾ . واشتغل هؤلاء في جناين الأثرياء من حكام وموظفين ساميين وموظفين إداريين وحضر المدينة وغيرهم⁽⁴⁾ فمثلا وجدنا واحدا في جنة موسى خوجة⁽⁵⁾ وآخر في جنة قنصل أمريكا⁽⁶⁾ .

لكننا نجهل طبيعة العلاقة التي كانت تربط هؤلاء المستخدمين بمالكي الجناين والبحاير فهل كان العمل بمقتضى عقد سنوي أم عملا موسميا ؛ إن وثائقنا تخلو من الإشارة إلى ذلك . وظل هؤلاء يتعاطون نفس النشاطات حتى عقب الاحتلال الفرنسي فالرحالة الألماني فيلهلم شيمبرالذي زار مدينة الجزائر بعد نحو عشرة أشهر على احتلالها كتب يقول : "... إنهم (أي القبائل) يتميزون بالجد والنشاط ويشتغلون في البساتين وحقول الحنطة ... ففي بستان أحد القناصل يشتغل أزيد من ثلاثين عاملا ... " ⁽⁷⁾ .

(1) الفحص هو : "... ما استوى من الأرض والجمع فحوص ..." انظر ، ابن منظور ، لسان العرب ، اعداد وتصنيف ، يوسف خياط ، بدون تاريخ ، المجلد الثاني ، ص 1057 .

(2) بيت المال ، دفترالمخلفات ، رقم 35.

(3) المصدر السابق ، دفتر رقم 54 و 58 .

(4) المصدر السابق ، دفتر رقم 58

(5) نفسه

(6) نفسه

(7) دودو أبو العيد،الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855،الجزائر.1989ص 18

واضح أن حرف الخدمات والمهن المتواضعة مارسها "الدخلاء" ، مما يبين الانطواء أو الانغلاق الحرفي القائم لكن هذا الانطواء الحرفي لم يكن من الصرامة بحيث لم يفسح المجال لتعاطي حرف أخرى خارج الفضاء المخصص لهم

إذ مارس بعض البساكرة صنائع كانت مقصورة على شرائح معينة كصناعة السبساجية التي تبدو محتكرة من قبل العنصر التركي . وما يدعو للاستغراب عشورنا على حالات انخراط البسكريين في الجيش الإنكشاري فهذا مصطفى الإنكشاري السكري⁽¹⁾ وهذا السكري وكيل الحرج⁽²⁾ وفضلا عن احتكار العناصر الجيجلية لحرف الخدمات التي أشرنا إليها أعلاه فقد اقتحموا مجالات لم يكن من اليسير اقتحامها كصناعة الحرارة مثل علي الحرار بن سعد الله الجيجلي بن أحمد⁽³⁾ وصناعة الدباعة كالمعلم الدباغ ابن محمد الجيجلي⁽⁴⁾ وصناعة المقاييسية ، فالسيد الحاج محمد بن زغودة الذي كان على رأس أمانة جماعة الجيجلية عام 1793 م كان يمارس في ذات الوقت حرفة المقاييسية⁽⁵⁾.

وفسح المجال لبعضهم لتعاطي التجارة مثل حمود التاجر ابن السيد الحاج محمد أمين جماعة الجيجلية⁽⁶⁾.

(1) م ش ، ع 1/14 و 37 .

(2) المصدر السابق ، ع 79 و 14

(3) بيت المال ، دفتر 35 و 31 .

(4) م ش ، ع 17 .

(5) المصدر السابق، ع 53 و 31 .

(6) المصدر السابق، ع 17 و 80 .

ومن النشاطات التي استقطبت العناصر الجيجلية الغزو البحري حيث يطلعنا كل من سجل الغنائم وسجلات المحاكم الشرعية بحالات عديدة . وأقدم الحالات التي رصدناها تعود الي الثمانينات من القرن الثامن عشر ، فقد كان صالح الجيجلي يقود رفقة ابراهيم رايس سفينة الحاج عثمان ويطلعنا دفتر المخلفات بحالة واحدة الرايس الجيجلي المتوفى عام 1787م (1) . وأصبح البعض الآخر من ملاك السفن ومؤجريها " Armateur " كالرايس عيسى بن زايد الجيجلي (2)

وقد رصدنا عددا من الرياس مثلما تبينه الحالات التالية الرايس صالح الجيجلي ؛ الرايس الجيجلي ؛ الرايس يحيى الجيجلي الجزيري (3) ؛ الرايس سعيد بن رابح الجيجلي (4) .

مما سبق يتبين أن مجال الغزو البحري لم يكن حكرا على الاعلاج ولاعلى الأتراك ولا على العناصر " البلدية " بل نرى أن الثروة فسحت المجال للعناصر البرانية لاقتحام هذا المجال الهام .

وبعد هذا أحد مظاهر الاندماج الاجتماعي . إن هذه الحالات التي صادفتنا تبين أن الأثرياء من الجيجلية عملوا أيضا على استثمار أموالهم في مجال مريح وهو الغزو البحري .

(1) بيت المال دفتر المخلفات رقم 35 .

(2) م ش ، ع 51 .

(3) المصدر السابق ، ع 150

(4) المصدر السابق ، ع 88

2 - 6 المرأة والنشاط الحرفي

إذا صدقنا رواية الأسير الإسباني "هايدو" فإن المرأة في مجتمع مدينة الجزائر تعاطت نشاطات حرفية خارج بيتها حيث إشتغلت في ورشات لصناعة الأنسجة الحريرية منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر (1) .

ويتعلق الأمر في المقام الأول بالنساء الأندلسيات اللواتي جلبن معهن خبرة ودراية في مجالات مختلفة كالغزل والخياطة والطرز وما نأسف له هو خلو الوثائق العائدة الى تلك الفترة من الإشارة إلى ذلك .

لكن دفاتر المخلفات أو التركات العائدة إلى أواخر القرن الثامن عشر كشفت لنا عن أن المرأة تعاطت نشاطات حرفية إختلفت عن تلك التي تعاطتها في الثمانينات من القرن السادس عشر (2) ، فالحرف التي رصدناها تندرج كلها ضمن حرف الخدمات كالبيع خارج البيت، أو الدلالة ، وإقامة الأفراح من أعراس وإختتان "المسمعة" و"المداحة" والتمريض والتوليد " القابلة "والاشتغال في الحمامات سواء من حيث تسييرها " معلمة الحمام "أو تقديم خدمات داخل الحمام " الطيابة "، والتجميل " الماشطة " : *"La Dame d'atours"* لكن نشاطها لم يقتصر على "المهن النسائية" بل وجدناها تحترف مهنا كانت نادرة حتى في عالم الرجال كصناعة الشمع ، حيث رصدنا حالة واحدة وهي عويشة الشماعة . وكان الشمع حينئذ من المواد التي شملها احتكار الدولة (3) . كما وجدنا إحداهن "بجاقجية" .

(1) HAEDO, "Topographie et histoire..." Op .cit., p63.

(2) بيت المال ، دفاتر المخلفات التالية : 35 و 49 ، و 54-58 .

(3) أشار عبد الكريم رافق ، في مظاهر من التنظيم الحرفي ، الى سيدة تدعى فاطمة عين لها القاضي " نصف حصة من قسم الشحم المعد لعمل الشمع الشحمي ، تاخذه من المسلخ ، اسوة بافراد طائفة الشماعين الذين يشتغلون في الشمع الشحمي " . وكان ذلك بحضور شيخ طائفة الشماعين الذي، حدد لها بناء على أمر من القاضي ، حصتها اليومية ، لكنها لم تنل نفس الكمية التي كان يتزود بها الشماع ، بحيث نالت نصف ذلك . رافق ، مظاهر من التنظيم الحرفي ، سبق ذكره، ص 34 .

كما عثرنا على سيدة أخرى وهي موني " الماشطة " ، وكانت نشيطة ، اذ كانت تربطها علاقات مالية وتجارية بكبار موظفي الدولة .⁽¹⁾ وكانت سيدة أخرى وكيلة لضريح سيدي سالم .⁽²⁾

ومن المهن التي تعاطتها المرأة في مجتمع مدينة الجزائر نجد أيضا تحضير الخبز حيث كانت إحدى الأطراف التي شملها الاتفاق الذي تم مع جماعة الكواشين بشأن سعر طهي الخبز يعود إلى 1627 م .

وجاء ذكرهن في قانون على الأسواق⁽³⁾ على النحو التالي : "و الخبزات متع الشوارع يتهاودوا في الجملة ويتراضوا في نصف عاشورا " ⁽⁴⁾ . ولسنا ندري ما طبيعة النشاط المنوط بهن ؟ هل كن يقمن ببيع الخبز في الشوارع أم كن يعرضن خدماتهن من أجل صنع الخبز ؟

ويظهر من خلال الاسماء ، ومن خلال ماورد في بعض المصادر الغربية أن المعتقدات هن اللائي كن يقمن بهذا النشاط .

ومن المناصب النادرة التي تولتها المرأة بعض الوظائف الدينية كالإشراف على الأضرحة ، فالسيدة عائشة تولت وكالة ضريح الشيخ القطب سيدي عبد الرحمن الشعالبي فهل كانت من أحفاد الولي ؟ ووجدنا سيدة أخرى تدعى خدوجة أسندت إليها المهمة نفسها في فترة لاحقة .

ونعتقد أن هاتين السيدتين كانتا من ذرية الولي الصالح سيدي عبد الرحمن ذلك أن الوكيل كان يختار عادة من بين أفراد أسرة الولي . كما أن الوكالة كانت وراثية في أسر معينة ، مثلما هو حال مناصب دينية عديدة ⁽⁵⁾

(1) م . ش ، ع 2/37 و 41 ، و 91 .

(2) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54 ، و 140 .

(3) قانون ، سبق ذكره ، و 32 .

(4) يطغى على لغة مخطوط قانون على الأسواق طابع "العامية الدزيرية" المتداولة وقتئذ في مجتمع مدينة الجزائر . والعبرة تعني : "خبازات الشوارع يتهاودن في الجملة ويتراضين في منتصف عاشوراء .

(5) م . ش . ع 1/37

ومادامت المهن التي تعاطتها المرأة تندرج ضمن مهن الخدمات ، فثمة عدة أسئلة تطرح نفسها علينا لاسيما بالنسبة لنشاط الدلالة وهو نشاط يقتضي الخروج من البيت والإحتكاك بعالم الأسواق . فبأي كيفية مارست المرأة نشاطها ، فهل قامت بالدلالة في الأسواق مثلها مثل الرجل ؟ وهل إنخرطت هي الأخرى ضمن جماعة الدالين التي كان على رأسها أمين الدالين ؟ أو هل شكلت جماعة فرعية اقتصرت على العنصر النسوي ؟. لا نملك أية معطيات في هذا المضمار . أما بالنسبة للكيفية التي مارست بها المرأة نشاطها فنرجح أنهم كن يقصدن البيوت حاملات وعارضات لبضائعهن ولاسيما الملابس النسائية من أقمشة حريرية ومصاغ ، وهي ممارسة ظلت سائدة الى وقت ليس ببعيد .

وكانت مهنة الدلالة من المهن المربحة ، فعويشة الدلالة المتوفاة عام 1792م خلفت ثروة قدرت بـ ثمانية عشر وخمسمائة وألف ريال (1518). (1) أما مهنتا "الطيابة" و"معلمة الحمام" فتتعلقان بتسيير الحمام . إذ تتمثل مهمة الأولى في تسيير الحمام بوجه عام ، أما الثانية أي "الطيابة" فتعلب دورا أساسيا في الحمام ، ولاسيما في القاعة الجوانية . فهي المشرفة على السير الحسن داخلها كما تقوم بغسل المغتسلات . وعلاوة على ذلك تقوم بتنظيف الحمام عقب خروج النساء من الإستحمام . وهي ترعى أيضا كل صغيرة وكبيرة داخل القاعة الجوانية .

فإلى أي الشرائح الإجتماعية كن ينتمين ؟ إن اللواتي كن يشرفن على الحمامات سواء اللواتي قمن "بمهنة معلمة الحمام" أم "طيابة" كن من الإماء إذ كثيرا ما وردت أسماءهن مقرونة بعبارة "أمة معلمة حمام" . (2) أو من الإماء اللواتي حُررن وهن "المعتوقات" أو "المعتقات" . وتؤكد ما ذهبنا إليه الأسماء المعطاة لهن ، وهي شوشان ومسعودة وسعادة ومباركة وهي أسماء إقتصرت على المعتوقات .

(1) سلسلة بيت المال ، دفتر 35 ، سبق ذكره ، و101.

(2) نفسه ، و37.

ثم إن مهنة الطيابة مهنة متعبة وشاقة و تتطلب جهدا عضليا ، ولذا فإن اللواتي قمن بها كن من الشرائح الدنيا أو الفقيرة (1) . وهذا خلافا لما كان سائدا لدى الرجال فالذين كانوا يشرفون على الحمامات في مجتمع مدينة الجزائر ، كانوا من جماعة بني ميزاب : فهذا الميزابي معلم حمام يطو . وانتظم الحمايمية أو مسيرو الحمامات ضمن جماعة خاصة على رأسها أمين يعرف "بالحمايمي" .

أما اللواتي مارسن الغناء وعرفن بالمسمعات ، فقد كن هن أيضا من المعتقدات "شوشان المسمعة" . وفيما يلي حالات تعاطي المرأة للنشاط الحرفي من خلال الفرز الشامل لدفاتر المخلفات .

في الفترة الممتدة من 1786 إلى 1792 أحصينا خمس حالات وفي 1799-1803 أما في الفترة الممتدة من 1807 / 1826م فقد رصدنا عشر حالات (2) وكانت كلها ضمن حرف الخدمات باستثناء حالة عويشة الشماعة .

وإذا كنا قد سلطنا الضوء على جانب من نشاط المرأة الحرفي ، فإن جوانب أخرى تبقى مجهولة كصناعة "الطرز" ، والشبيكة وهي نوع من الدنتيل "Dentelle" ، والغزل وهي نشاطات مارسنها المرأة في بيتها ونالت شهرة عريضة وقتذاك .

هذا وتعاطت المرأة التجارة لكن بوجه مباشر أمر نادر . لكن يظهر أن النساء الأندلسيات تعاطين التجارة . فقد توفيت تاجرة أندلسية عام 1619 مخلفة ثروة هامة بلغت ثلاثا وثلاثين وتسعة وخمسين ألف دينار (59033) (2) . وتكشف لنا تصفية التركة أنها كانت من المستثمرين في المجال العقاري حيث بلغت نسبته 37,44٪ . ومن الأثرياء حيث شكلت قروضها لغيرها 13,55٪ . وكان في امتلاكها عدد من العبيد الذين شكلوا ما يمثل 5,63٪ من مجمل ثروتها وتعد هذه السيدة من أثرياء مجتمع مدينة الجزائر وقتئذ .

(1) سلسلة بيت المال ، دفتر 35 ، سبق ذكره ، و101 . وانظر أيضا سجلات المحاكم الشرعية . إذ رصدنا عددا هاما من عقود العتق وتتضمن هذه الأخيرة أخبارا هامة ، الإسم ، والوصف الخارجي واللغة المستعملة من طرف الإماء كأن نقرأ مثلا ، عريبة اللسان ...

(2) كانت زوجة لأحد عناصر الجيش الإنكشاري برتبة بولكباشي . انظر

-KHIARI. Développement Historique, Op .cit., T1. p244.

أما تعاطي المرأة للتجارة عن طريق طرف ثالث فهي ممارسة كانت سائدة، إذ تفيدنا القروض التي سجلتها النساء في المحكمة على أنهن استثمرن أموالهن في التجارة .

لقد أقرضت عويشة بنت قدور البربري ⁽¹⁾ عام 1819 ابن عمها حسن بن محمد البربري التاجر الشهير مبلغا ضخما قدره أربعة عشر ألف ريال . واشترطت في نص العقد أن يكون من أجل الاستثمار في المجال التجاري " ... وما أفاد الله به من الربح بعد نهوض رأس المال يكون أنصافا بينهما واعتدالا ... " ⁽²⁾ .

ولم تكن مثل تلك المعاملات محصورة في نطاق الأسرة فحسب بل تعدته فقد أقرضت نفيسة بنت السيد عبدالرحمن الشوفي به عرف السيد مصطفى القزاز مبلغا ماليا قدره : "... مائتا ريال ثنتان (كذا) كلها دورو فضة صرف كل ريال سبعة ريال (كذا) ونصف الريال دراهم صغار ليعمل بجميع العدد بدكانه على وجه القراض وما أفاد الله به من الربح بعد نهوض رأس المال يكون أنصافا بينهما سوية واعتدالا ... " ⁽³⁾ .

و يطلعنا دفتر محكمة مدينة المدية ⁽⁴⁾ أن السيدة فاطمة زوجة خوجة الزرع أقرضت تاجرا ميزابيا مبلغا قدره ألفا وثلاثمائة ريال على أن تكون الفائدة متساوية بينهما ⁽⁵⁾ وفي الحالتين نجد تأكيدا على إقتسام الربح بالتساوي. وأقرضت السيدة حسنى بنت عبد الله محمد جلبي بن يوسف كخية مبلغا ضخما قدره ثلاثة آلاف دينار كلها جزائرية خمسينية العدد . ويظهر أنه حينما عجز عن تسديد ه رهن الكوشة والفرن المعد لطهي الخبز.

(1) عائلة البربري إحدى العائلات التجارية البارزة وقتئذ في مدينة الجزائر .

(2) م ش ، ع 46 .

(3) المصدر السابق ، ع 31 .

(4) عاصمة اقليم بايليك التيطري خلال العهد العثماني ، وهي اليوم عاصمة ولاية المدية . تبعد عن مدينة الجزائر بنحو ثمانين كيلومترا .

(5) سعد الله ، أبو القاسم ، دفتر محكمة المدية آواخر العهد العثماني 1821-1839 . أعمال الملتقى حول الحياة الاقتصادية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، الجزء الأول ، ص 149

وأصبحت تتمتع بحق استغلال المتجر لمدة عشرين سنة ، وعقب وفاته أرغم الورثة على التنازل لها على الكوشة ، وأصبحت بذلك السيدة حسنى مالكة للكوشة الواقعة قرب باب الوادى ونجehl طبيعة العلاقة بينهما حيث لم يرد في الوثيقة ما يسمح لنا بمعرفة ذلك . (1)

وكانت السيدة موني بنت الحاج محمود - التي خلفت الثروة الثانية في 1807-1817 ويوحى لنا اسمها أنها كانت من حضر مدينة الجزائر- كانت تتعاطى التجارة إذ كانت تربطها علاقة مالية بأحد أعيان المدينة سي حمدان بن عثمان خوجة الذي كانت لها في ذمته مبلغا ماليا ضخما (2) .

على ضوء المعطيات الآتفة الذكر يمكن القول إن جل الشرائح الاجتماعية أسهمت في الحياة الحرفية بالمدينة وفي شتى المجالات ، الانتاج والتسويق والخدمات . غير أنه يلاحظ أن ثمة نوعا من الانغلاق الحرفي ، فالصنائع "الراقية" مثل الحرارة والعطارة والخياطة كادت تكون مقصورة على حضر المدينة البلدية ، أو الوافدين من الحواضر . واستأثر العنصر التركي بما في ذلك الجيش أوجه من النشاط الحرفي . أما حرف الخدمات المتواضعة وعلى وجه التحديد الحمالة ، والخدمة في المنازل والحراسة الليلية ، وحرفة توفير وسائل النقل فقد تركت للعناصر الوافدة .

(1) م ش ، ع 39 .

(2) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54 ، و 110 .

الفصل الاول

الثروات ومستويات المعيشة

1 - مستويات الثروة

1 - 1 حدة التفاوت بين الثروات

حينما نقارن بين التركات التي صفيت أمام بيت المالجي ؛ نجد ما يشير الدهشة لأول وهلة ذلك التفاوت الصارخ بين مستويات الثروة وهو ما يجسده التباين الشاسع بين الحدين الأدنى والأقصى ، وهي ظاهرة ميّزت مختلف المراحل . واتسمت الفروق بالحدة ، لأن الأمر لا يخص المداخل وإنما يخص الثروات. (1)

في عينة 1787-1792 (2) اقتصرت أدنى ثروة على ريال واحد خلفها يلدش توفي بالحمامات عام 1787 (3) بينما قفزت أضخم ثروة إلى خمس ومائة وأربع وعشرين ألف ريال (24105) وكانت من نصيب ولد كلاجي تاجر في الحرير (4) .

أما في عينة 1799-1803 فاقصرت أدنى ثروة على ريال واحد ، خلفها جيجلي ، في أواسط ربيع الأول 1217هـ / جويلية 1802 (5) و يلدش المتوفى بدار فركاطة أوائل صفر 1216 / جوان 1801 (6) . بينما بلغت أقصى ثروة تسعمائة وستة وستين ألف ريال (66900) ، خلفها موظف سام على مستوى الإدارة المحلية وهو قائد "منطقة سباو" في شعبان 1215 / جانفي 1801 (7) .

(1) RAYMOND , *Artisans* , p373 .

(2) ولا بد من الإشارة الى الانتقال من عام إلى عام 1786 تحديدا لم يصدر عن اختيار وإنما فرضه توفر المادة . ذلك أن سجلات بيت المال الخاصة بالقرن الثامن عشر والتي بحوزتنا تبدأ من التاريخ المذكور أعلاه وتكاد تغطي كل المرحلة الى غاية 1830 وتمتد الي ما بعد 1830 .

(3) بيت المال ، دفتر 035 ، و 14 .

(4) نفسه ، و 106 .

(5) بيت المال ، دفتر 049 ، سبق ذكره ، و 38 .

(6) نفسه ، و 78 .

(7) نفسه ، و 4 .

وفي الفترة مابين 1807-1817 لم تناهز الثروة الدنيا ريالاً واحداً خلفها يلدش توفي قرب زاوية شيخ البلد عام 1222هـ / 1807-1808⁽¹⁾ والتركة نفسها خلفها قبائلي توفي ببئر مراد راييس 1221هـ / 1806-1807⁽²⁾ . وكانت أضخم تركة للحاج عبد الغني الفاسي ، أوائل شعبان 1225هـ / سبتمبر 1810م قدرت بواحد وثمانمائة وخمس وأربعين ألف ريال (45801)⁽³⁾ . بلغت أدنى ثروة في عشرية 1817-1826 ثلاثة ريالات ، خلفها كل من اليلدش المستوفى بدار الخراطيين ، أواسط ربيع الثاني 1233هـ / فبراير 1818⁽⁴⁾ ، والسلامي السوسي المغربي ، أواسط شعبان 1233 / جوان 1818 ، بينما قفزت أضخم ثروة إلى عشرة وخمسمائة وستة بعد مائة ألف ريال (106510) خلفها الوزير حسين بيت المالجي . وتعد أضخم ما وجدناها على الإطلاق ، عبر مختلف المراحل!!!⁽⁵⁾ . ولاشك أن هذا الثراء المذهل بل الخيالي يعود في المقام الأول إلى المنصب ، وقد سبقت الإشارة إلى أهميته⁽⁶⁾ . وفيمايلي جدول موضح لنسبة التفاوت حسب مختلف العينات .

جدول رقم 9 : نسبة التفاوت بين الثروات

الفترة الزمنية	نسبة التفاوت
1792-1787	24105
1803-1799	66900
1817-1807	45801
1826-1817	35503 ⁽⁷⁾

-
- (1) بيت المال ، دفتر المخلقات رقم 54 ، و 7 .
(2) نفسه ، و 20 .
(3) نفسه ، و 37/2 .
(4) بيت المال ، دفتر المخلقات رقم 58 ، و 18 .
(5) نفسه ، و 139 .
(6) لقد سبقت إلى أهمية المنصب انظر : القسم الأول ، الفصل الثالث : المدينة ، المؤسسات والتسيير . ويظهر من سجلات المحاكم الشرعية أن الحاج حسين بن محمد التركي تصدر مؤسسة بيت المال مرتين 1768-1773 و 1799-1803 .
(7) أعد الجدول إستناداً إلى دفاتر المخلقات .

ويتجلى من المعطيات الاحصائية المذكورة في الجدول أعلاه أن التباين الحاد بين الحدين الأدنى والأقصى لتركات المتوفين ، ميّز مجتمع مدينة الجزائر عبر مختلف المراحل .

كما يبرز لنا أيضا أن التفاوت تفاقم بشكل حاد فيما بين 1799-1803 بوجه خاص. ونجم عن ذلك شرح اجتماعي عكسته أحداث 1805 بمدينة الجزائر⁽¹⁾ والمناطق الداخلية أيضا⁽²⁾. وظاهرة التفاوت الصارخ بين مستويات الثروة بمجتمع مدينة الجزائر مست مختلف الشرائح الاجتماعية ، كما ميّزت مختلف أوجه الفعاليات الاقتصادية .

كما عكس الحد الأدنى للثروات ، انتشار الفاقة ، والفقر المدقع لدى شرائح واسعة بما في ذلك الجيش .

1 - 1 - 1 التفاوت ضمن أهل الصنائع والحرف

تميزت الثروات المخلفة عن أهل الصنائع والحرف هي الاخرى بتفاوت حاد وهو ما نلاحظه في مختلف العينات. إذ نجد في الفترة الممتدة بين 1699-1703 التباين هاما ضمن عينة شملت احدى وعشرين تركة صفيت أمام بيت المالجي صاري مصطفى آغا .

إذ كانت أدنى ثروة أربعة ريالات خلفها الحاج محمد التيطواني السمار 1112هـ / 1700-1701⁽³⁾. بينما وصلت أضخم ثروة إلى واحد وثمانين ومائة وثلاثة عشر ألف ريال (13181) وهو ما خلفه السيد علي الخياط صناعة المتوفى في السنة نفسها⁽⁴⁾.

(1) حول أحداث 1805 انظر الزهار

(2) حول التمردات الداخلية أي بالمناطق الريفية انظر: سعيدونني ، الغربي الغالي

(3) بيت المال ، دفتر رقم 10 ، و 82 .

(4) نفسه ، و 138 .

مستويات ثروات الحرفيين 1699-1703

عدد التركات	الحد الأدنى	وسطي الثروة	الحد الأقصى	مجموع الثروة
21	4	2386	13281	50117

وفي الفترة ما بين 1787 إلى 1792، كانت أدنى تركة لعللي الحلاطجي أبريل 1787 قدرت بريالين ⁽¹⁾، بينما قفزت أضخم ثروة إلى خمس ومائة وأربع وعشرين ألف ريال (24105) وهي ثروة ولد كلاجي، جويلية 1788. و كان هذا الأخير تاجرا في الحرير مثلما سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن التفاوت بين مختلف شرائح المجتمع ⁽²⁾.

وفي الفترة الممتدة بين 1799 - 1803، تراوح الثروات بين أربعة ريالات، و ستة وأربعين وثمانمائة وثمان وأربعين ألف ريال (48846) الأولى خلفها مقطف البحار، أوائل صفر 1216 / جوان 1801 ⁽³⁾ والثانية خلفها الحاج عثمان، تاجر في الحرير ⁽⁴⁾.

وتراوح فيسما بين 1807-1817 بين أربعة ريالات وهي تركة مقفولجي ⁽⁵⁾، وواحد وثمانمائة وخمس وأربعين ألف ريال (45801) التركية المخلفة عن التاجر عبد الغني الفاسي ⁽⁶⁾.

(1) بيت المال، دفتر رقم 35، و 72.

(2) نفسه، و 106-107.

وانظر أيضا :

- SHUVAL. *La ville d'Alger*, Op.cit, pp 141 - 142.

(3) بيت المال، دفتر رقم 49، و 36-37.

(4) نفسه، و 35

(5) بيت المال دفتر 54 و 133.

(6) نفسه، و 37

وفي العينة الأخيرة بلغ الحد الأدنى ريالين ، وهي تركة خلفها محمد الحفاف أواخر شوال 1236 / جويلية 1821⁽¹⁾ . بينما قفز الحد الأقصى إلى أربع وأربعين وتسعمائة وسبع وثمانين ألف ريال (87944) وهي التركة المخلفة عن الحاج محمد القصيصر الطرابلسي تاجر في الحرير . وكان متخصصا ، على ما يبدو من استقراء التركة ، في استيراد الحرير البندقي⁽²⁾ . ولا يمكن تفسير ظاهرة التفاوت الصارخ بين مستويات الثروة بمجتمع مدينة الجزائر بطبيعة النشاط فقط ، ذلك أنها ميزت أيضا الجماعة الواحدة أي تلك التي تعاطى أفرادها النشاط الحرفي نفسه كما نوضحه فيما يلي .

1-1-2 التفاوت ضمن الجماعة الحرفية الواحدة

في الفترة الممتدة بين 1699-1703 كان التباين واضحا بين أفراد الجماعة الواحدة ، إذ تراوحت الثروة في جماعة البابوجية بين ستة ريالات (6) المخلفة عن أحمد البابوجي⁽³⁾ وستة وثمانمائة ريال (806) المخلفة عن محمد البابوجي⁽⁴⁾ كما نجده أيضا في جماعة الطرازين ، إذ خلف محمد يلداش تارزي أدنى ثروة قدرت بثمانية وستين ومائة ريال (168)⁽⁵⁾ بينما بلغت تركة مصطفى بلكباشي التارزي ثمانية وأربعين وتسعمائة وألفي ريال (2948) وهي أضخم ثروة⁽⁶⁾ .

وفي عينة 1799-1803 نجد التفاوت بين أفراد جماعة الحرارين حادا إذ تراوحت الثروة بين أربعة عشر ريالا و 48846 .

(1) ، بيت المال ، دفتر المخلفات 58 و 109 .

(2) نفسه ، و 123

(3) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 10 ، سبق ذكره ، و .

(4) نفسه

(5) نفسه

(6) نفسه

كما كان التباين حادا في عينة 1807-1817 إذ بلغ الحد الأدنى في جماعة الحفافين ثلاثة وتسعين ريالاً وهي التركة المخلفة عن علال بن سالم الحفاف المتوفى عام 1230 / 1814-1815⁽¹⁾ في حين ارتفع الحد الأقصى بشكل مذهل إذ وصل إلى سبعة وأربعين وتسعمائة وثلاثة عشر ألف ريال 13947 وهي التركة التي خلفها مصطفى بابا صالح⁽²⁾. وفي جماعة القهواجية بلغت أفقر تركة ثلاثين ريالاً وكانت من نصيب إسماعيل القهواجي⁽³⁾ بينما وصلت أضحى ثروة إلى ثمانئة وسبعين ومائتين وثلاثة عشر ألف ريال (13278) وهي تركة همت القهواجي 1225 هـ / 1810-1811⁽⁴⁾.

ولم يناهز الحد الأدنى في جماعة الحرارين خمسة وتسعين ريالاً (95)، وهو ما خلفه الشنشوني الحرار 1232 هـ / 1816-1817⁽⁵⁾ بينما بلغت الثروة القصوى خمسة وتسعين وثلاثمائة وثمانية عشر ألف ريال (18395)، وهو ما خلفه الحاج محمد بوشمايم الحرار⁽⁶⁾. والأمثلة التي أوردناها تعكس اشتداد حدة التفاوت بل تفاقمه.

(1) بيت المال ، دفتر رقم 54، سبق ذكره ، و 83 .

(2) نفسه ، و 75 .

(3) نفسه ، و 20 .

(4) نفسه ، و 39-40 .

(5) بيت المال ، دفتر رقم 58 ، و 67 .

(6) نفسه ، و 123 .

2 - كبار الأثرياء

" مجد التاجر في كيسه ومجد العالم في كراسه "

صنفنا ضمن فئة كبار الأثرياء الحالات التي فاقت فيها قيمة التركة عشرة آلاف ريال دراهم صغار. فمن هم هؤلاء الأثرياء ؟ وإلى أي الشرائح الاجتماعية ينتمون ؟ بتعبير آخر ما سبل الارتقاء الاجتماعي والرفاه الاقتصادي ؟ في العينة الأولى 1787-1792 لم نرصد سوى أربعة أثرياء ، يتصدرهم تاجر في الحرير وهو ولد كلاجي بأربع ومائة وأربع وعشرين ألف ريال (24104) (1)، ثم علي بيت المالجي (2) و ابن عواز خوجة الصلواجي (3) وأخيرا صاري محمد الرايس (4).

وفي العينة الثانية 1799-1803 بلغ عدد كبار الأثرياء ثمانية مما جعلهم لا يمثلون سوى نسبة 1,35 ٪ (5). واستحوذت هذه القلة القليلة على ما ينيف عن 61,11 ٪ من مجمل الثروة. وارتفع عدد كبار الأثرياء في العينة الثانية 1807-1817 إلى ثمانية وعشرين فشكّلوا بذلك نسبة 1,81 ٪ ، أما في العينة الأخيرة 1817-1826 فقد هبط عددهم إلى ستة عشر ولم تعد نسبتهم تتجاوز 1,10 ٪.

جدول رقم 10: مستويات الثروة ضمن فئة كبار الأثرياء (من خلال دفاتر المخلفات)

الفترة الزمنية	عدد التركات	الحد الأدنى	المعدل الوسطي	الحد الأقصى	مجمّل الثروة
1792-1787	4	10027	14892	24105	59568
1803-1799	8	10576	32403	66900	259229
1817-1807	27	10441	17542	45801	473646
1826-1817	16	10913	34451	106510	551225

(1) بيت المال ، دفتر 35 ، و 106.

(2) المصدر السابق ، و 200.

(3) المصدر السابق ، و 90.

(4) نفسه ، و 2.

(5) لم نأخذ في الحسبان شريحة العبيد .

ويتبين من الإحصاءات السالفة أن "ظاهرة الثراء المذهل" اقتضت على فئة قليلة ، وأن الرفاه الاقتصادي كان محصورا للغاية ، مقارنة بما ميّز المجتمع القاهري في الفترة ما بين 1776-1798. إذ بلغ عدد كبار الأثرياء عشرة أضعاف ما عرفه مجتمع مدينة الجزائر ، حيث شكلوا نحو 10٪⁽¹⁾ .

وهذه الشريحة التي استطاعت جمع الثروات الطائلة ، تميزت بتفاوت جلي بين مستويات ثرواتها . إذ تراوحت فيما بين 1787-1792 بين 10027 و 24105 .

وفيما بين 1799-1803 تراوحت الثروة بين ستة وسبعين وخمسمائة وعشرة آلاف ريال (10576) ، وهي المخلفة عن الخوجة ، وأائل صفر 1216/جوان 1801 وثروة الحاج عثمان جانفي 1801⁽²⁾ . أما فيما بين 1807-1817 ، فقد بلغت أدنى ثروة واحدا وأربعين وأربعمائة وعشرة آلاف ريال (10441) وكانت لمصطفى شاوش⁽³⁾ وكانت أقصاها للحاج عبد الغني الفاسي وقدرت بواحد وثمانمائة وخمس وأربعين ألف ريال (45801)⁽⁴⁾ .

وفي العشرية الأخيرة 1817-1826 كانت أدنى ثروة من نصيب الحاج يوسف التاجر إذ بلغت ثلاثة عشر وتسعمائة وعشرة آلاف ريال (10913) أما أقصاها فقد بلغت عشر وخمسمائة وستة آلاف بعد مائة ألف ريال (106510) وهي المخلفة عن أحد الوزراء مثلما سلفت الإشارة إليه ، وهي "ثروة طائلة بل خيالية " .⁽⁵⁾

كما اختلف وسطي الثروة من فترة إلى أخرى ، فقد بلغ إثنين وتسعين وثمانمائة وأربعة عشر ألف ريال (14892) فيما بين 1787-1792 وارتفع إلى ثلاثة وأربعمائة وإثنين وثلاثين ألف (32403) فيما بين 1799-1803 ثم انخفض إلى إثنين وأربعين وخمسمائة وسبعة عشر ألف ريال (17542) فيما بين 1807 - 1817 وقفز إلى واحد وخمسين وأربعمائة وأربعة وثلاثين ألف ريال (34451 ريال) فيما بين 1817-1826 .

(1) RAYMOND . *Artisans* , Op . cit, p 374 .

(2) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 ، سبق ذكره ، و 36-37 .

(3) المصدر السابق ، دفتر 54 ، سبق ذكره ، و 47/2 .

(4) نفسه ، و 37 .

(5) نفسه ، و 137 .

ويظهر مما سبق أن هناك تفاوتاً واضحاً " ضمن شريحة كبراء الأثرياء " حيث بلغت نسبة التفاوت بين الحدين الأدنى والأقصى في العينة الأولى 2,4 وارتفعت في العينة الثانية إلى 6,32 في حين انخفضت في الثالثة إلى 4,38، وبلغت في العينة الرابعة 9,75. فكلما تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي ازدادت الهوة عمقا واتساعا بين الشرائح الاجتماعية ، بل ضمن الشريحة الواحدة .

فإلى أي الشرائح ينتمي " كبار الأثرياء ؟ في عينة 1787-1792 : إثنان كانا من موظفي الإدارة ، وواحد كان تاجرا والثالث كان رايسا مثلما تظهره القائمة .

قائمة بأسماء كبار الأثرياء 1787-1792 (الثروة بالريال دراھم صغار) (1)

24105	ولد كلاجي
13343	علي بيت المالجي
12094	ابن عواز خوجة الصلواجي صاري
10027	محمد الرايس

(1) عرف الريال دراھم صغار في بادىء الأمر بـ *La piastre courante d'Alger* ثم أضحي يعرف على التوالي بـ *La pataque Chique* ثم *La pataque*. وأشار القنصل الفرنسي إلى التحولات الجديدة التي عرفها النظام النقدي بقوله: "...إن الودعتين النقديتين اللتين تضربان بالجزائر هما الريال "دراھم صغار" والسلطاني...." نقلا عن :

- MERROUCHE. " Les fluctuations de la monnaie ", Op.cit ,p611-612.

و في الفترة ما بين 1799-1803 اقتسمت ، الثراء المذهل ، مجموعتان أولهما مجموعة المنخرطين في الادارة المركزية من ذلك ، "شاوش العسكر" و"علي شاوش" ، شكل هؤلاء نسبة 62,5٪ ، وثانيهما أعيان التجار وكانوا ثلاثة وهما الحاج عثمان (1) ، ومل سليمان (2) والحاج محمد الفروي "التمساني" .

كبراء الأثرياء 1799-1803(الثروة بالريال دراهم صغار) .

66900	قايد سباو
48846	الحاج عثمان تاجر
36614	مل سليمان تاجر
27527	علي شاوش
27352	سليمان خوجة الخيل مصطفى
19089	شاوش العسكر
10576	الخوجة
22325	الحاج محمد الفروي تاجر

أما في عينة 1807-1817 فقد شكل الموظفون الإداريون على المستويين المركزي والمحلي نسبة 35,71 ٪ ، وضمنها شكلت شريحة القيادة (3) ما يدنو من الثلث وبلغت نسبة التجار والحرفيين الكبار 28,57 ٪ وما يدعو للدهشة أن بعض الوافدين " الدخلاء " عن المدينة نجحوا في الصعود الاجتماعي . إذ رصدنا حالتين ، حالة محمد بن الحاج محمد البسكري الذي احتل المرتبة الثامنة عشرة ضمن كبار الاثرياء ، وسليمان الجلاب ، الذي يأتي تقريبا في أسفل الهرم .

45801	الحاج عبد الغني الفاسي
38243	موني بنت الحاج محمود
24863	مصطفى كاتب مخزن الزرع
22438	الحاج الزروق
20995	القايد بكير
22307	الاصباحي قوقاش - الأوضباشي قوقاش
21807	احمد بن ابراهيم الفاسي الزرهوني
18595	راضية
18851	الحاج ابراهيم المزوار
18385	الحاج محمد بوشمايم بن الحاج محمد
16143	اهجي محمد طباح
17239	الحاج علي بن الشيخ الصفار

14815	علي بن محمد التلمساني
15701	محمد بن مصطفى وكيل الحرمين
14769	وكيل باي الغرب
13947	مصطفى بن بابا صالح الحفاف
13278	همات القهواجي
13000	ولد اهجي محمد
12954	محمد بن الحاج محمد البسكري
12609	ولد خوجة الاجنة
11531	القايد عثمان
11464	موسى السكاكري
11013	سي أحمد بن عبد الرزاق الحرار
10987	سليمان قايد شرشال
10957	سليمان الجلاب .
10503	القايد ابراهيم
10441	مصطفى شاوش

وتميزت هذه المجموعة بوجود العنصر النسوي إذ رصدنا حالتين وهما حالة موني بنت الحاج محمود وراضية ، ليس هذا فحسب بل إن الثروة الثانية كانت للسيدة الأولى، وكان من نصيبهما 12٪ من مجمل ثروة أثرياء 1807-1817

= وهي " الوطن " انظر:

- BONTEMS, C . *Manuel des institutions Algériennes de la domination Turque l'indépendance, T. 1. La domination Turque et le régime militaire*, Paris, Ed Cujas, 1976.p57.

وانظر سعيدوني ،ناصر الدين . " موظفو الايالة بالجزائر في أوائل القرن التاسع عشر ، المؤرخ العربي، عدد 31، 1987.

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 58 ، سبق ذكره ، و 113 .

(2) نفسه ، و 137 .

وفي المرحلة الأخيرة كانت أدنى ثروة للحاج يوسف تاجر في الأقمشة ،
المتوفى أوائل محرم 1237/أواخر سبتمبر - أوائل أكتوبر 1821 ، أما
أضخمها فكانت من نصيب السيد حسين بيت المالجي وهي تمثل عشرة
أضعاف الثروة الدنيا اذ قدرت بعشر وخمسمائة وستة آلاف بعد مائة ألف
ريال(106510). (2)

كبراء الأثرياء 1817-1826.

106510	السيد حسين بيت المالجي
87944	الحاج محمد اقصيصر الطرابلسي الحاج محمد (بيت المال)
55971	الحاج دالي شوش
32939	محمد خوجة
32486	مصطفى آغا
31850	بكير خوجة
30157	الحاج مصطفى
23246	أعراب أمين البنائين
25378	الحاج عمر وكيل باي الشرق
23038	ابن علي خوجة مصطفى
14830	الحاج محمد بن الحاج بوجمعة الكواش
11668	بابا ابراهيم التركي
10937	الحاج مصطفى الزواق
10913	الحاج يوسف [تاجر في الأقمشة]

2 - 1 الهيمنة الاقتصادية للتجار الكبار

ضمن فئة التجار الكبار ، ثمة نزعة نحو التخصص في تجارة الحرير مثل ولد كلاجي و الحاج محمد بوشمايم بن الحاج محمد وسي أحمد بن عبد الرزاق الحرار والحاج محمد الطرابلسي اقصيصر .

وهناك من يمكن تسميتهم بتجار الجملة وهي ظاهرة نلمسها في العنصر الفاسي ، فالتاجر أحمد بن ابراهيم الفاسي الزرهوني كان يتاجر في بضائع متنوعة . إذ شكلت المواد الحريرية (أحزمة وحرير) نحو 30 ٪ والعبيد أزيد من 12 ٪ والعطر نحو 6 ٪ . كما احتوت التركة على بضائع أخرى (1) . بينما بمدينة القاهرة تميزت فئة التجار الكبار باحتكارها لمجالين حيويين ، تجارة الحرير وتجارة البن (2) .

ومن الخصائص المميزة لهذه الشريحة الدور البارز الذي لعبه الأجانب في الهيمنة الاقتصادية ، ففي عينة 1807-1817 رصدنا تاجرين من مدينة فاس ، الحاج عبد الغني الفاسي الذي جمع أضخم ثروة والتاجر أحمد بن ابراهيم الفاسي ، وفي عينة 1817-1826 ، كان من مدينة طرابلس وهو الحاج محمد الطرابلسي اقصيصر .

وشهد المجتمع القاهري الظاهرة نفسها ، حيث كانت الغلبة "للتجار المغاربة" ، وتميزت الظاهرة بالغلبة العددية من جهة وبالتفوق الاقتصادي من جهة أخرى ، لقد شكل العنصر الاجنبي ما يقرب من نصف مجموعة التجار الكبار فيما بين 1776-1798 (3) .

(1) انظر قوائم كبار التجار

(2) بيت المال ، دفتر 54 ، سبق ذكره ، و 83 .

(3) RAYMOND. Artisans ,Op.cit , p401.

ويبدو من استقراء التراكبات أن المناصب الإدارية السامية كانت سبيلاً أساسياً لكسب الثروة وجمعها وهو ما يبرزه مثال الناظر على مؤسسة بيت المال والقايد على مستوى الوطن. مما يؤكد العلاقة الوطيدة بين السلطة السياسية والتملك الاقتصادي. وصفوة القول إن الثراء المذهل انحصر في شريحتين هما شريحة الموظفين الساميين وشريحة أعيان التجار. فخارج إطار الفئة الحاكمة والتي تبدو فئة متميزة على المستوى الاقتصادي أيضا "Caste Privilégiée"، تعد التجارة المجال المتميز الذي أتاح فرص الصعود والارتقاء الاجتماعي. وبوجه عام تبقى ظاهرة الثراء الفاحش قليلة الانتشار.

3 - وسطي ثروات الحرفيين

قبل البدء في دراسة مستويات الثروة نتوقف عند توزيع وسطي الثروة العام وتوزيع وسطي الثروة بحسب شريحتي المدنيين والعسكريين لقياس المستوى المعيشي للشريحة محل اهتمامنا وهو ما يلخصه الجدول رقم 11.

جدول رقم 11: وسطي الثروة العام .

الفترة الزمنية	وسطي الثروة العام	وسطي الثروة المدني	وسطي الثروة العسكري	وسطي الثروة دون اليلداش
1803-1799	673	896	166	1256
1817-1807	875	1228	259	1259
1826-1817		1344	243	1592

لدراسة مستويات ثروات الحرفيين ، اخذنا في الحسبان ، كل جماعة فاق عددها ثلاث حالات .ففي أقدم عينة بحوزتنا أحصينا إحدى وعشرين تركة تخص أهل الحرف ، بلغ مجموعها 50117.73 (1).

وكانت أضخم ثروة للسيد علي الخياط قدرت بواحد وثمانين ومائة وثلاثة عشر ألف (13181)مما جعله يستحوذ على أزيد من 26 ٪ من مجموع ثروة الحرفيين .

وبلغ وسطي الثروة في المجتمع الحرفي في هذه الحقبة ستا وثمانين وثلثمائة وألفي ريال (2386) ، وكان خمسة عشر حرفيا دون ذلك .ويتجلى من دراسة جل تركات الحرفيين أن مصدر الثراء بعد الخياطة كان الدباغة ثم يليها ، العطارة، إذ تجاوزت ثروات العطارين "وسطي الثروة المسجل خلال هذه الحقبة. أما أفقر تركة فكانت لمحمد التيطواني السمار واقتصرت على أربعة ريالات .وكانت الثروة الثانية من حيث الأهمية لحسين وكيل الحرج الدباغ وقدرت بتسع وتسعين وستمائة وسبعة آلاف ريال (7699).

وتتضمن عينة 1799-1803 ثماني جماعات وهي: الحرارين (سبع حالات) جماعة البحارين (ست حالات) والسبساجية (أربع حالات) والحفافين (أربع حالات) وبائع الخضر والفواكه (أربع حالات) والبنائين (ثلاث حالات) والحواتين (ثلاث حالات) .

بلغ المعدل الوسطي سبعا وتسعين ومائة وألفي ريال 2197 . وكان أدنى معدل وسطي من نصيب جماعة الحواتين ، إذ لم يناهز خمسة عشر ومائتي ريال (215) بينما كان الحد الأقصى من نصيب الحرارين وقدره 8457. أما الجماعات الأخرى فكانت كلها دونه مثلما يبينه الجدول رقم : 12 .

جدول رقم 12 :مستويات ثروات الحرفيين 1799-1803(الثروة بالريال دراهم صفار)

الحرفة	عدد التركات	الحد الأقصى	المعدل	الحد الأدنى	مجموع الثروة
لبحارون	6	756	307	4	1845
لحرارون	7	48846	8457	14	59186
لحفافون	5	550	227	49	1138
لسبساجية	4	1604	1019	12	4077
لفكاهون	4	1284	340	8	1363
لبنأون	3	1563	686	225	2060
لحواتون	3	550	215	26	646

أما في عينة 1807-1817 ، فقد بلغ عدد الجماعات الحرفية الممثلة ، ست عشرة حرفة .وهي الحفافون (أربع عشرة حالة)و الحرارون (إثنتا عشرة حالة) بائعي الخضر والفواكه (إثنتا عشرة حالة) القهوةجية (إثنتا عشرة حالة) الحدادون (ثمانى حالات) الدباغون (ثمانى حالات)الحاكة (خمس حالات) الحواتون (سبع حالات)المقفولجية (خمس حالات) النجارون (خمس حالات)، البحاقجية (ثلاث حالات) ، الخياطون (ثلاث حالات) الدخاينية (خمس حالات) ، السبساجية (اربع حالات)السراجون (ثلاث حالات)الصفارون ،(ثلاث حالات) بلغ المعدل الوسطي سبعا وأربعين ومائتين وألف ريال (1247).

المصدر : بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 .

جدول رقم 13: مستويات ثروات الحرفيين فيما بين 1807-1817 الثروة بالريال

الحرفة	عدد التراكات	الحد الأقصى	المعدل	الحد الأدنى	مجموع الثروة
الحفافون	14	13947	1428	13	19992
الحرارون	12	18395	3219	95	38636
الفكاهون	13	1945	663	13	8628
القهواجية	12	13278	2616	30	31393
الحدادون	8	1757	528	5	4229
الدباغون	8	3768	970	23	7779
الحواتون	7	3452	725	51	5095
البحارون	6	270	88	23	527
الحاكة	5	2633	1124	87	5622
الداخنية	5	4114	1451	387	7259
المقفلجية	5	445	179	4	896
النجارون	5	1840	838	23	4190
السباجية	4	1162	487	71	1949
الصباغون	3	319	261	168	783
البجاقية	3	718	560	148	1682
الخطاطون	3	726	259	23	777
السراجون	3	236	885	184	2655
الصفارون	3	9162	3355	115	10067

وشكل وسطي الثروة المخلفة عن المقفلجية الحد الأدنى ، اذ لم يتجاوز تسعة وسبعين ومائة ريال ، بينما شكل الصفارون أغنى مجموعة ، اذ وصل وسطي الثروة إلى خمس وخمسين وثلاثمائة وثلاثة آلاف ريال (3355). وتقدر نسبة التفاوت بينهما بـ 18,74 واحتل الحرارون الرتبة الثانية بتسعة عشر ومائتي وثلاثة آلاف ريال (3219) وفاق المعدل الوسطي في أربع حالات وهي جماعة الصفارين والحرارين والقهواجية والداخنية ويعكس الرفاه الاقتصادي النسبي ، الذي ميّز هذه الجماعات ، التفوق الاقتصادي للتجارة .

المصدر : بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54 .

جدول رقم 14: مستويات ثروات الحرفيين فيما بين 1817 - 1826 (الثروة بالريال
دراهم صفار)

الحرفة	عدد التراكات	الحد الأقصى	المعدل	الحد الأدنى	المجموع
بائعو الفواكه	10	1008	377	23	3767
الحرارون	9	6169	2104	22	19264
الحواتون	9	111	24	6	220
الداخنية	8	2630	628	7	5024
الحدادون	7	4293	714	7	5003
الحفافون	7	2699	640	2	4480
الحاكة	6	4028	787	13	4722
القهاجية	6	1359	575	65	3455
الخياطون	5	3541	1014	103	5072
البابوجية	4	4291	1219	7	4878
الدباغون	4	1171	369	15	1476
الحمارون	4	412	119	20	477
النجارون	4	1808	720	138	2880
البجاقجية	3	718	398	106	1196
البنائون	3	5379	1982	22	5947

المصدر : بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 58 .

3-1 أمناء التنظيمات الحرفية : فئة متميزة اقتصاديا ؟.

لمعالجة مستويات الثروة ضمن شريحة أمناء التنظيمات الحرفية والعرقية اعتمدنا تقسيما زمنيا ، غير المعتمد في دراسة مستويات الثروة بوجه عام . فصغر حجم العينة حملنا على تناول ذلك على النحو التالي :

الفترة ما بين 1754 و 1767 ، لاتضم العينة سوى حالتين ، وهي صغيرة للغاية لكن الحالتين تكتسيان أهمية قصوى حيال شحة الأخبار عن الحياة المادية ومستويات الثروة الخاصة بهذه الشريحة . كما تكمن أهميتهما أيضا في طبيعة النشاط الاقتصادي .

فالحالة الأولى ، تخص تركة الحاج محمد أمين الخياطين ابن الحاج سليمان المتوفى قبل نوفمبر 1754. ⁽¹⁾ أما الحالة الثانية فتخص الحاج مصطفى أمين القزازين المتوفى 1767-1768 ⁽²⁾ بلغ مجمل التركة الأولى واحدا وثمانين وسبعمائة ريال ، بينما قدرت التركة الثانية بتسع وأربعين وثمانمائة ريال (6849) . ورغم تقارب النشاطين الحرفيين ، وارتباطهما ببعض ، فالتفاوت بينها واضح ، اذ بلغت نسبته 8,76 .

وفي الفترة الممتدة من 1787 إلى 1803 ، وهي مرحلة تتميز بغزارة الوثائق أحصينا سبع ترككات ، وتراوحت الثروة ما بين أربع وثلاثين وسبعمائة ريال (734) ، وهي الثروة المخلفة عن أمين الدباغين المتوفى عام 1201 هـ وتسع وعشرين وتسعمائة وأربعة آلاف (4929) وهي تركة جلابي الانكشاري أمين الخياطين المتوفى في مركب الحجاج ⁽³⁾ . أواسط رمضان 1203 / جوان 1788 ⁽⁴⁾ . وبلغت نسبة التفاوت بين الحالات 6,71 . أي ان ثروة أمين الخياطين تمثل أزيد من ستة أضعاف .

(1) انظر الملاحق ، قسم التركات .

(2) م . ش ، ع 23 .

(3) لقد سبقت الإشارة إلى جلابي الانكشاري أمين الخياطين ، في الفصل الخاص بالصناعة والصناع .

(4) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 35 ، سبق ذكره و 129 .

ويعكس استئثار هذا الأخير بنحو 40٪ من مجمل ثروة الأمناء ، مدى التباين القائم بين الثروات .

أما وسطي الثروة ضمن هذه الشريحة فقد بلغ ستة وخمسين وثمانمائة وألف ريال (1856). واحتل أمين الجيجلية المتوفى عام 1212هـ الرتبة الثانية⁽¹⁾ إذ شكلت ثروته نحو 15,50٪ من مجمل ثروة الأمناء .

وفي العشرية الأخيرة 1810-1826 ، بلغ عدد التركات ثلاث عشرة تركة تراوحت الثروة بين واحد وثمانين ريالا وهي تركة مصطفى " يولضاش " يلداش أمين الدباغين وثمانية وسبعين وثلاثمائة وخمس وعشرين ألف ريال (25378) وهي التركة المخلفة عن أعراب أمين البنائين المتوفى، عام 1238هـ .

وبلغت نسبة التفاوت بين الحدين الأدنى والاقصى 314 ، وهي تعبر عن شرح اجتماعي واضح .لقد استحوذ أمين البنائين على أزيد من نصف مجموع ثروات الأمناء ، بينما اقتسم اثنا عشر أمينا البقية الباقية ، ولقد سبقت الإشارة إليه كأحد كبار أثرياء المدينة فيما بين 1817-1826 .

وارتبط هذا الثراء المذهل بالدور الذي قام به أمين البنائين في المدينة ، حيث تبرز لنا وثائق المحكمة الشرعية أن مهامه تجاوزت حدود جماعته فهو المحقق والمدقق في كل مايتصل بالملكيات العقارية كالتأكد من صحتها ، ووضعها وما إلى ذلك.

وتوحي لنا الوثائق أن دوره كان شبيها بدوره المعمار باشى بالقاهرة . فالمنصب كان منصبا حساسا ، فهل الثراء مرده إلى النشاط الكثيف الذي كان يقوم به في المدينة ؟.

(1) المصدر السابق ، دفترالمخلفات رقم 46 ، سبق ذكره ، أوراق السجل غير مرقمة .

جدول رقم 15: مستويات ثروات أمناء الجماعات الحرفية (1).

الفترة الزمنية	عدد التركات	الحد الأدنى	المعدل الوسطي	الحد الأقصى	مجموعة الثروة
1767-1754	2	781	3814	6848	7629
1803-1787	7	734	1856	4929	12997
1826-1810	13	81	3562	25378	46314

إن مقارنة ثروات الأمناء بما خلفه الحرفيون المنتسبون إلى الجماعة نفسها ، تظهر لنا نوعا من التفاوت ، مثلما هو الحال بالنسبة لجماعة الخياطين فقد بلغت ثروة أمين الخياطين 4929 ريال، في حين كانت أضخم ثروة لأحد الخياطين في نفس الحقبة 1176 ريال.

وكانت وضعيتهم المادية أحيانا شبيهة بل مماثلة لوضعية بعض الحرفيين البسطاء . فتركة مصطفى أمين الدباغين لم تناهز واحدا وثمانين 81 ريالا وتراوحت الثروات بين ثلاثة وثلاثين ريالا وواحد وخمسين وسبعمئة ريال لقد بلغ وسطي ثروات الدباغين فيما بين 1787-1792 لما خلفه في السنة نفسها الحاج محمد الصباغ الذي قدرت تركته بأربعة وثمانين ريالا (2) .

وفي جماعة السراجين بلغت تركة أحمد بن قايد العيون السراج المتوفى عام 1223 ، ستمائة وثلاثين ومائة وألفي ريال 2136 وكانت أهم مما خلفه أمين السراجين (1331) ريال المتوفى عام 1224 / 1809-1810 (3) .

(1) أعد الجدول استنادا إلى مآرصدناه من حالات في سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر بيت المال .

(2) بيت المال دفتر المخلفات رقم 35 ، سبق ذكره

(3) المصدر السابق ، دفتر المخلفات رقم 54 .

وفي الفترة الممتدة من 1796-1806⁽¹⁾ ، خلف أمين الجيجلية المدعو مالجى 1668 ريال شوال 1212 مارس /أفريل 1798 . بينما خلف أحد الجيجلية المتوفى بعقبة الشواش ، 6801 ريالا ، 1219 / 1805 أي أربعة أضعاف ما خلفه الأمين⁽²⁾ . وفيما بين 1807-1817 فاقت تركة سليمان الجيجلي⁽³⁾ ما خلفه الحاج علي أمين جماعة 3338⁽⁴⁾ .

لكن التفاوت بدا صارخا بين ثروة الأمين و المعلمين ضمن جماعة البنائين . فبينما لم تتجاوز ثروة إثني عشر معلما 11368 ريال في الفترة الممتدة من 1205 إلى 1236 بلغت ثروة أعراب أمين 25378 ريال⁽⁵⁾ . ولاشك أن هذا الثراء المذهل الذي كان يحياه أمناء جماعة البنائين كان وراء حرص الأسر على توريث المنصب في عائلات معينة منذ النصف الأول من القرن السابع عشر . وبوجه عام يمكن القول إن الثراء لم يرتبط دائما بالمنصب كما أن أمناء التنظيمات الحرفية وحتى العرقية لم يشكلوا فئة "caste" ذات امتيازات اقتصادية ، بل شكلوا فئة ميسورة الحال نسبيا ، حيث كانوا يعيدون كل البعد على ما بلغه تجار الحرير من رفاه ونفوذ اقتصادي . وانتهى ريمون في الدراسة التي خص بها المجتمع القاهري إلى أن حالة ثروات الشيوخ أي الأمناء لا تنم على وجود فئة متميزة "محظوظة"⁽⁶⁾ . وذكر في موضع آخر "...إنه يحق لنا القول إن هذه الشريحة ذات الدخل المتوسط هي التي كانت تشرف وتسير التنظيم الحرفي ..." (7)

(1) بيت المال ، دفتر المخلقات رقم 42 ، سبق ذكره ، .

(2) نفسه .

(3) بيت المال ، دفتر المخلقات رقم 54 ، سبق ذكره ، و 35 .

(4) نفسه ، و 154 .

(5) بيت المال ، دفتر المخلقات رقم 58 ، سبق ذكره ، و 154 .

(6) RAYMOND, *Artisans* , p 584

(7) Ibid, p396.

4- توزيع الثروة ضمن المؤسسة العسكرية

يتميز توزيع الثروة بحسب الفئات أو الرتب العسكرية بتباين وتفاوت واضحين . ففئة الآغوات التي تصدرت هرم المؤسسة تصدرت كذلك هرم الثروة على مستوى المؤسسة ذاتها . فهي أغنى فئة عبر مختلف المراحل حيث كان معدلها مع أواخر القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر ستمائة وستين وسبعمائة وخمسة آلاف صايمة (5766).⁽¹⁾ . ويتجلى من دراسة مستويات الثروة في الحقبة المذكورة أعلاها ، أن المنصب كان له دور أساسي في جمع الثروة . فهناك تناسب وتناسق بين أهمية المنصب و ضخامة الثروة . إذ احتل الآغوات المرتبة الأولى ، ثم الاياباشية بسبع وسبعين وثلاثمائة وثلاثة آلاف صايمة (3377) ، ثم البلكباشية 2298 صايمة وأخيرا الاضاباشية بست وأربعين وستمائة صايمة (646) (2) . إلا أنه يبدو أن فئات المؤسسة العسكرية لم تحافظ على الوضع المادي الذي عاشته أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر ، إذ عرف الوضع تبديلا مع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر . فجماعة الاضاباشية التي احتلت الرتبة الرابعة على مستوى النظام الداخلي للمؤسسة أصبحت تحتل المرتبة الأولى على مستوى الثروة إذ بلغ وسطي الثروة ثلاثة وستين وسبعمائة ريال (763) ، بينما انخفض إلى سبعة وسبعين وثلاثمائة (377) ضمن البلكباشية .

جدول رقم 16: مستويات الثروة ضمن مؤسسة الجيش 1799-1803

الرتبة	عدد التركات	الحد الأدنى	المعدل	الحد الأقصى	مجموعة الثروة
اياباشي	1			339	
بلكباش	9	49	377	1175	3393
اوضاباشي	5	74	763	2707	4578
يلداش	122	2	78,22	1154	9544
منزول آغا	5	325	1252	2372	6260
المجموع	143				23775

المصدر ، بيت المال ، دفتر 49 .

(1) SHUVAL. *La ville d'Alger* , Op.cit, p 141 .

(2) Ibid , p 142 .

ويبدو أن هذا التفاوت الظرفي ، ارتبط بالفوضى التي ميزت المؤسسة العسكرية وقتئذ ؟ لكنه تلاشى وأضحى معدل الشريحتين متقارباً في الفترة اللاحقة 1817-1826 .

وبوجه عام يمكن القول إن مستويات الثروة ضمن فئتي " البولوكباشية والاضباشية " أصبحت متقاربة وهي على التوالي : واحد وتسعون وخمسمائة ريال (591) . بالنسبة للأولى : أربع وثمانون وأربعمائة ريال . و 484 ريالاً بالنسبة للثانية . فبينما كان التفاوت بينهما ثلاثة أضعاف ونصف مع أوائل القرن الثامن عشر ، تلاشى في النصف الأول من القرن التاسع عشر إذ لم يصبح يشكل سوى 1,22 إذ لم تعد الثروة تعكس التمايز في المناصب ، وأصبحت جماعة البولوكباشية تعيش وضعاً مادياً مماثلاً لجماعة الاوضباشية .

ويتبين مما سبق أن فئة الأغوات عاشت وضعاً مادياً ممتازاً قياساً بالشرائح الأخرى (ضمن المؤسسة نفسها) إذ تبدو أكثر ثراء من غيرها حيث وصل معدلها الوسطي فيما بين 1807-1817 إلى واحد وثمانين وسبعمائة وخمسة آلاف ريال (5781) .

جدول رقم 17: مستويات الثروة ضمن مؤسسة الجيش 1807-1817

الرتبة	عدد التركات	الحد الأدنى	المعدل	الحد الأقصى	مجموعة الثروة
آغا	3	24	5781	8672	17344
اياباشي	3	222	1853	3706	7412
بولوك باشي	13	37	723	5457	9407
اوضاباشي	08	64	537	2862	4299
يلداش	424	2	139	2533	59094
منزول آغا	23	11	1091	8148	25111

المصدر : بيت المال ، دفتر 54 .

جدول رقم 18: مستويات الثروة ضمن مؤسسة الجيش 1817-1826 (1)

الرتبة	عدد التراكات	الحد الأدنى	المعدل	الحد الأقصى	مجموعة الثروة
آغا	1			31850	31850
اياباشى	0	0	0	0	0
بولوك باشى	16	17	460	2961	7183
اوضاباشى	11	7	431	999	4450
يلداش	291	1	121	4811	35134
منزول آغا	16	3	151	536	2417

المصدر : بيت المال ، دفتر المخلقات رقم 54 .

أما في العشرية الأخيرة 1817-1826، ورغم ضآلة المعطيات حيث رصدنا حالة واحدة وهي تركة مصطفى آغا، فإنها تطلعنا بالوضع المادي الممتاز الذي كانت تعيشه هذه الفئة، حيث خلف المتوفى ثروة "ضخمة" بلغت خمسين وثمانمائة وواحد وثلاثين ألف ريال 31850، وكان أحد كبار أثرياء المدينة وقتئذ. وتمثل ثروته ثلاثة أضعاف ما خلفه أثرياء المؤسسة العسكرية ضمن مختلف الشرائح فيما بين 1817-1826، إذ استحوذ على نحو 80 ٪ من مجمل الثروة.

وعلى النقيض من ذلك يتبين مما سلف أن أفقر فئة ضمن المؤسسة العسكرية، كانت "فئة اليلداش". لقد عاش معظمهم فقرا مدقعا، وتهميشا وحرمانا. إذ كانت أفقر التراكات المرصودة خلال مختلف المراحل من نصيبهم. وظلت الفروق قائمة بين مختلف فئات المؤسسة العسكرية، ولم يطرأ على الوضع المادي لفئة اليلداش أي تحسن وهو أمر يعكسه استقرار الحد الأدنى، في أدنى مبلغ وهو ريال عبر مختلف المراحل.

(1) أثناء دراسة التركيبة السكانية أخذنا في الحسبان جل التراكات التي عالجه الناظر على مؤسسة بيت المال، لأن الهدف المتوخى كان إبراز الوزن الديموغرافي لكل عنصر سكاني. بينما لدراسة مستويات الثروة لم نأخذ في الحسبان سوى الحالات الواضحة مما حملنا على إلغاء عدد من التراكات.

أما فئة "منزول آغا"، أي فئة الجند المتقاعدين، تبدو أغنى فئة ضمن "المؤسسة العسكرية" فيما بين (1799-1803) حيث بلغ المعدل الوسطي اثنين وخمسين ومائتي وألف ريال .
ويلغ في الفترة ما بين (1807-1817) واحدا وتسعين وألف ريال (1091)، أما في العشرية الأخيرة 1817-1826 . فقد عرف المعدل الوسطي تقهقرا واضحا ، إذ هبط إلى واحد وخمسين ومائة ريال .
ويتبين من دراسة الحد الأدنى للثروات المخلفة عن عناصر الجيش دون تمييز بين الرتب أن أصعب فترة كانت عشرية 1817-1826 . إذ تراوح الحد الأدنى بين ريال واحد وسبعة عشر ريالا . وهو مؤشر أكيد على تدني المستوى المعيشي لأفراد المؤسسة العسكرية بوجه عام (1).

(1) ليس من اليسير مقارنة الوضع المادي للمؤسسة العسكرية بالجزائر بمشيله في الولايات العثمانية لعدم توفرنا على دراسات بهذا الشأن . لكن من أحدث الدراسات دراسة عن ضاحية الميدان بدمشق وانتهت الباحثة إلى أن أوضاعهم المادية كانت حسنة للغاية . انظر :

-MARINO , B. *Le faubourg du Midan à Damas à l'époque ottomane . Espace urbain, Société et Habitat* . (1742-1830), Damas, Institut Français de Damas. 1997. p183-184-185

5 - طائفة رياس البحر: الثراء بين الواقع والخيال

نكاد نقرأ في العديد من الدراسات أن "الثروة انهالت على الرياس كالمطر". يظهر بالفعل أن رياس البحر إلى غاية نهاية القرن السابع عشر عاشوا أوضاعا مادية ممتازة سيما في الفترة التي عرفت فيها البحرية الجزائرية، على حد تعبير بروديل "العصر الذهبي الأول" و "العصر الذهبي الثاني" وسنكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى عدد من الأمثلة.

يجسد الرايس علي بتشين الثراء المذهل الذي انتجه ازدهار الغزو البحري وقتئذ. ولم يسعفنا الحظ في العثور على تصفية تركته غير أن الشذرات التي وردت هنا وهناك، تسمح لنا بتسليط الضوء على الثراء المذهل الذي عاشه من خلال ما ورد في سجلات الأوقاف. يفيدنا ملخص للوقفيات بأن علي بتشين أوقف لصالح مؤسستي الحرمين الشريفين و الجامع الذي بناه تسعة عشر عقارا⁽¹⁾. بينما لم يوقف لصالح الجامع الأعظم على ما يبدو سوى نصف حانوت⁽²⁾ كما بنى حماما.

واستنادا إلى رواية "أراندا" فقد كان في حوزة علي بتشين خمسون وخمسمائة أسير، و في خدمة زوجه أزيد من عشرين عبدة مسيحية، يقمن بالأشغال المنزلية. ويتحدث الأسير "أرندا" عن "فيلا" للاستجمام خارج المدينة حيث كان يستخدم الأرقاء. ⁽³⁾ وذكر وولف، استنادا إلى فرنسيس نايت أنه كان في حوزة الرايس علي بتشين قصرين بالمدينة وعدة آلاف من الأرقاء والجواهر والأواني من الذهب والفضة وثروة طائلة⁽⁴⁾

(1) وهي كما يلي : دار و إصطبل و علوي و فندق وأربعة عشر حانوتا، فضلا عن حانوت خارج أسوار المدينة. انظر :

- بيت المال والبايليك، سجل 98، علبة 61، ميكروفيلم 13/0 و 23.

(2) التميمي، وثيقة باسم الجامع، سبق ذكره، ص 52

(3) ARANDA, Ed'. Relation de la captivité et liberté du sieur Emanuel d'Aranda esclave à Alger, Bruscelles, J Mommart, 1662. pp19-20.

(4) وولف، جون ب، الجزائر وأوربا ص 62.

وقد فسح له نفوذه الاقتصادي ، الوصول إلى السلطة بل أضحي الرجل الأول بالمدينة ⁽¹⁾. ووصفه بعضهم بالطاغية الأعظم الذي لا يحترم أحدا حتى ولو كان السلطان نفسه . ⁽²⁾

وكان الرئيس محمد القبطان الفلمنك بن عبد الله الذي يظهر أنه ، كان صاحب حظوة خاصة ، إذ نعتته الوثائق "بالوجيه" ، أحد الأثرياء هو الآخر إذ خلف ثروة بلغت خمسة وأربعمئة وسبعة وعشرين ألف دينار 27405 ، وآخر رجب 1075هـ / فبراير 1665 . ⁽³⁾

وحافظ رياس البحر طيلة القرن السابع عشر على وضعهم المادي الممتاز 1 فقد خلف الرايس مصلح الدين بن التركي ، هل كان كرغليا ؟ المتوفى قبل عام 1686م ثروة ضخمة بلغت سبعة وتسعين وثمانمئة وسبعة وثلاثين ألف دينار (73789) ، تنوعت بين الأثاث الفاخر والمصاغ المتنوع والعقار . ⁽⁴⁾

(1) تذهب بعض الروايات الى أنه كان الحاكم الفعلي للمدينة . فالراهب هيرولت الذي جاء للتفاوض قصد مفاداة الأرقاء لم يتفاوض مع الباشا الحاكم وقتئذ بل تفارض مع علي بتشين الذي وصفه بالحاكم الفعلي للمدينة

" Gouverneur et capitaine général de la mer et terre d'Alger "

- BOYER , P . " Alger en 1645 d'après les notes du R.P HERAULT " *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* , n°17, 1970, p 101

(2) KNIGHT , F . *A relation of seven years slavery under the turkes of Algier, Suffered by an English captive merchant*, London, 1640.

(3) من ممتلكاته العقارية : دار قريبة من ضريح سيدي علي الفاسي وأخرى بعقبة السلام بالرجبة القديمة . وكان من المالكين بالفحص أيضا ، إذ كان في حوزته جنتين بفحص زغارة خارج باب الوادي . واختلفتا من حيث الأهمية إذ وصفت الأولى بالكبرى والثانية بالصغرى . م ش ، ع 14/2

(4) اشتملت تركته العقارية على دارين ودويرة وجنة بفحص عين عطية وعدد من المحلات ذات الطابع التجاري " ... جميع النصف الواحد من الخمسة حوانيت والفرن والفندق والكوشة ... بحومة كجاوة ... " م ش ، ع 37.

ولا ريب أن الحالات التي ذكرناها لا تعكس واقع ثراء رياس القرن السابع عشر بوجه عام، فالبحر ابتسم للبعض دون الآخر، إلا أنها تبرز بجلاء أن الغزو البحري ظل إلى غاية نهاية القرن السابع عشر مصدرا لثراء الأساسي⁽¹⁾.
ولانتوفر على معطيات إحصائية تخص هذه الشريحة إلا مع الثمانينات من القرن الثامن عشر⁽²⁾ وهي فترة شهد فيها الغزو البحري انتعاشا ملحوظا، فهل الثروة ظلت تنهال على الرياس كالمطر؟
في الفترة ما بين 1786 إلى 1792 تراوحت ثروات الرياس⁽³⁾ ما بين رباين وسبعة وعشرين وعشرة آلاف ريال (10027). وكانت أفقر تركة للرياس أحمد قرصلي⁽⁴⁾، أما أضخمها فكانت لصاري محمد راي⁽⁵⁾. وكان هذا الأخير أحد أثرياء المدينة مثلما مرّ بنا .
وتراوحت الثروة فيما بين 1799-1803 بين إثنين وعشرين ومائة ريال (122)، وعشرة وستمئة وألفي ريال (2610). وكانت التركة الأولى لعثمان رئيس المقتول⁽⁶⁾ أما الثانية فخلفها الرئيس علي الأحرش⁽⁷⁾

(1) حول ثراء رياس البحر خلال القرن السابع عشر انظر:

- KHIARI . Développement Historique, Op.cit, pp192-202.

- SHUVAL. *La ville d'Alger* , Op.cit, pp 84-85

(2) اعتمد شوفال دفترا يغطي المرحلة ما بين 1699-1701 لكن مركز الأرشيف الوطني ببئر الخادم لا يتوفر على نسخة منه . أما دفتر رقم 10 ، في ولاية صاري مصطفى آغا بن محمد .
تعرض الدفتر الى تلف كبير بحيث يصعب استغلاله استغلالا جيدا من 1111هـ إلى 1114هـ
1700 / 1703 كما أن العطب الذي أصاب آلة قراءة المكرو فيلم ، بمركز الأرشيف الوطني جعلني للأسف الشديد أتخلى عن استغلاله .

(3) ضمن شريحة طائفة الرياس : لم نأخذ في الحسبان سوى الحالات الخاصة بالرياس إذ ألغينا تلك التي نعت فيها أصحابها بالبحري ، والمجاهد ، وشاوش الغنايم ، والوردان .

(4) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 35 ، سبق ذكره

(5) نفسه ، و 35 .

(6) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 ، سبق ذكره و 38 .

(7) نفسه ، و 42.

وفيما بين 1807-1817 تراوحت الثروة بين ثلاثة وثلاثين ريالا (33)⁽¹⁾ إلى واحد وعشرين وتسعمائة وسبعة آلاف ريال (7921) المخلفة عن الرئيس حميدو ، أوائل جويلية 1815⁽²⁾ . ولاتبدو ثروة الرئيس حميدو من الثروات الضخمة (3).

وأما في آخر عشرية 1817-1826 فقد تراوحت الثروة بين اثني عشر ريالا وهو ما خلفه الرئيس عمر الحوات (4) وثمانين ومائة وأربعة آلاف تركة الرئيس قدور قرعوش⁽⁵⁾ . وفي هذه المجموعة كان اثنا عشر ريسا دون المعدل الوسطي . ويعتبر تدني أوضاع الرياس المادية تعبيرا جليا عن ضعف وتقهر نشاط البحرية الجزائرية في هذه الحقبة.

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 58 ، سبق ذكره و 38 .

(2) نفسه ، و 35

(3) توفي الرئيس حميدو عن زوجه مريومة بنت علي ولم يخلف عقبا . ونعتقد ان تصفية التركة غيرمنتهية إذ ليست ثمة أية إشارة إلى اقتطاع المصاريف أو إلى نصيب الزوجة من الارث . ولذا يمكن الاحتمال ان قيمة التركة تفوق ذلك . واقتصر ما اشتملت عليه التركة علي أثاث البيت والملابس وهي مكونات عديدة ومتنوعة وفاخرة وقلما ورد مثيل له في باقي التركة كالبلور واللابة

(4) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54 ، سبق ذكره ، و 38 .

(5) نفسه ، و 35

6- الجماعات البرانية الفئات الأكثر حرمانا؟

تراوحت ثروات الوافدين "الدخلاء" عن المدينة في الفترة ما بين 1799-1803 بين ريالين وهي الثروة المخلفة عن جيجلي في أواسط حجة 1214⁽¹⁾/ماي 1800، وثمان وثمانين وتسعمائة وألفي ريال ، 2988 ريال وهي تركة علي الجيجلي أواخر رجب 1214 ديسمبر 1800⁽²⁾.

وفي هذه العينة تبدو جماعة القبائل أغنى العناصر الوافدة بمعدل وسطي بلغ اثني عشر وسبعمائة ريال (712 ريال)، ثم على التوالي جماعة بني عباس بخمسة وخمسين وستمائة ريال (655 ريال) وجماعة الجيجلية بسبعة عشر وثلاثماية ريال . (317 ريال) . وكانت أضخم ثروة في المجموعتين الأولى والثانية من نصيب النساء ، إذ خلفت قبائلية رميت من السطح أواخر جمادى الثانية 1215 / نوفمبر 1800 ، ما قدره سبعين وسبعمائة وألفي ريال 2770⁽³⁾ . مما جعلها تستحوذ على أزيد من نصف مجمل ثروة القبائل . وخلفت العباسية المتوفاة بالحمامات أواخر ربيع الأول 1215/ أوت 1800 ما قدره ست وستون وتسعمائة وألفا ريال (2966)⁽⁴⁾ فستأثرت هي الأخرى بأزيد من 90 ٪ من مجمل الثروة .

لكن إذا استثنينا ثراء "العنصر النسوي" ، تغدو جماعة الجيجلية أغنى العناصر . حيث خلف علي الجيجلي أضخم ثروة في هذه العينة ، قاربت ثلاثة آلاف ريال .⁽⁵⁾

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 ، سبق ذكره ، و 29.

(2) نفسه ، و 2/1 .

(3) نفسه ، و 33/1 .

(4) نفسه ، و 27/2 .

(5) لقد انتهى تال شوفال إلى أن المجموعة الأكثر ثراء 1787-1803 هي المجموعة الجيجلية إذ بلغ وسطي الثروة 287 ريالا ، ورغم هذه الوضعية المادية المتميزة التي تبدو عليها فإن المعدل كان ضعيفا مقارنة بالمعدل الوسطي لثروات المدنيين في نفس الحقبة . انظر:

- SHUVAL. *La ville d'Alger* , Op.cit, p 128 .

في حين انخفض وسطي الثروة في المجموعتين السالفتي الذكر على التوالي إلى ثلاثمائة ريال (300)، وثلاثة ريالات ومائة ريال (103)، حينئذ يمكن اعتبار العنصر العباسي أفقر الوافدين .

وفي العينة الثانية ، تصدرت جماعة البساكرة المعدل الوسطي إذ ارتفع إلى ثمانية وأربعمائة وألف ريال . بينما في العينة الثالثة 1817-1826 بلغ واحدا وثلاثين وثمانمائة ريال 831 ، وكان من نصيب الأغواطية وهو ما يلخصه جدول رقم 19..

جدول رقم 19 : وسطي ثروات البرانية "الدخلاء" (الثروة بالريال دراھم صغار)

الجماعة	1792-1787	1803-1799	1817-1807	1826-1817
الجيجليون	405	317	483	661
القبائل	27	712	231	95
البساكرة	69	غ (1)	1408	417
الاغواطية	39	غ	223	831
العباسيون	غ	655	غ	غ

6-1 تباین الثروات ضمن الجماعة الواحدة

لإبراز التباين القائم بين المنتسبين إلى الجماعة الواحدة اقتصرنا على عينة 1817-1807 تراوحت في الفترة مابين ، في جماعة البساكرة بين واحد وعشرين ريالا و12954 . وكانت بين ربالين وثمانية عشر وستمائة وثلاثة آلاف ريال (3618) عند الجيجلية ، وبين ريال واحد وثلاثة وثمانين وتسعمائة وألف

(1) غ : لا وجود لهم في هذه العينات .

1983 في جماعة القبائل ، وبين خمسين ومائة ريال(150) وإثنين وثلاثمائة ريال(302) ريال وفي جماعة الاغواطية .ويبدوالتباين أكثر حدة ضمن جماعة البساكرة إذ قاربت نسبته 618 ، حيث استأثر محمد بن الحاج محمد البسكري بـ 83,62 ٪ من مجمل ثروة البساكرة

وإذا كانت جماعة الجيجلية بوجه عام قد تمتعت بوضع اقتصادي متميز قياسا بسائر العناصر الوافدة ، فإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنها لم تتميز بالإنسجام . فالتباين بين مستويات الثروة ضمن الجماعة هام جدا . ففي عينة 1799-1803 ، تراوحت الثروات بين ريال وثمانية وثمانين وتسعمائة وألفي ريال 2988⁽¹⁾ . واستأثر علي الجيجلي وهو أثري واحد ضمن المجموعة بأزيد من 78 ٪ من مجمل الثروة . وكان جلهم دون وسطي الثروة أي 317 ريالاً ما عدا حالة واحدة .⁽²⁾ ويبدو توزيع الثروة في هذه العينة أكثر توازناً مما كان عليه الحال في العينات السابقة . فقد استحوذ الاثرياء على نحو 53 ٪ وهم على التوالي : أحمد بن يونس الجيجلي ومحمد الجيجلي ابن شريط⁽³⁾ وخدوجة بنت أحمد⁽⁴⁾ وابن عبد الله بوبالة⁽⁵⁾ وقاسم الجيجلي⁽⁶⁾

يبدو جلياً من المعطيات الإحصائية السالفة الذكر أن الجماعة الواحدة تميزت بوضعيات مختلفة ومتباينة . فالبعض عاش فقراً مدقعاً إذ اقتصر تركاتهم على ريال واحد ، وأورباين ، بينما خلف البعض الآخر تركات هامة نسبياً تنوعت بين الممتلكات العقارية والمصاغ مثلما كشفه لنا استقراء التركات

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 ، و17/1

(2) نفسه ، و57

(3) بيت المال ، دفتر 58 ، و104

(4) نفسه ، و7 .

(5) نفسه ، و .

(6) نفسه ، و80 .

كما كانت أوضاع الذين مارسوا حرفة ، أحسن من غيرهم ، فأثرى واحد في جماعة القبائل في العينة الأولى كان كواشا "القبائلي الكواش" ⁽¹⁾ ، كما أثرى بسكري حرفيا حيث استطاع البسكري السبساجي جمع ثروة لا بأس بها (1162) رايلا مقارنة بغيره من البساكرة ⁽²⁾ ، مما يؤكد المثل الشعبي القائل: "حرفة في اليد آمان من الفقر" ⁽³⁾ .

وعاش البعض الآخر ممن كانوا في خدمة الفئة الحاكمة أوضاعا مادية حسنة للغاية . ففي عينة 1817-1826 كان أثرى واحد في مجموعة القبائل في خدمة الباشا ، وهو محمد القبائلي خديم الباشا أوائل صفر 1235 / نوفمبر 1819 ⁽⁴⁾ وانعكست علاقته بالحاشية على وضعه المادي ، إذ شكلت ثروته أزيد من 40٪ من مجمل الثروة بينما اقتسم سبع وثلاثون أقل من 60٪ . واستحوذ البسكري خديم الحاج محمد بن عبد اللطيف ، جويلية 1822 ، على أزيد من 63 ٪ من مجمل الثروة المقدرة بإثنين وثمانين ومائة وثمانية آلاف ريال . (8182) ⁽⁵⁾ مما يثبت مقولة "إن المرء ينتمي إلى وضعيات أكثر مما ينتمي إلى مجموعات" ⁽⁶⁾ وبوجه عام يمكن القول إن جماعة الجيجلية تمتعت بوضع اقتصادي متميز .

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 ، و 17/1

(2) نفسه ، و 57.

(3) مثل شعبي متداول بمجتمع مدينة الجزائر

(4) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 58 ، و 87

(5) نفسه ، و 101

(6) CERUTI , La naissance d'un métier , Op.cit., p

7 - مظاهر من الحياة المادية

7 - 1 الممارسات اليومية

إن وصف الحياة اليومية وإعطاء خصائصها ومميزاتها يقتضي الولوج في الحياة الخاصة . أي دراسة ممارسات الفرد الاقتصادية والاجتماعية من حيث توظيف الثروة ، ومن حيث مظاهر البساطة والرفاه ، أي إعادة وصف الواقع المعاش لشرائح مختلفة . ولا يتأتى ذلك الا باستقراء دقيق للتركات .

ولدراسة مكونات التركة أو الثروة المخلفة عن المتوفى استندنا بوجه خاص إلى الحالات التي عرضت على الناظر على شغل الموارث المخزنية ، لما تتميز به من دقة متناهية أي دفاتر بيت المال ⁽¹⁾ . فهي جرد شامل لكل ما احتوت عليه التركة جل شأنه أو قل على خلاف التركة ، محل النزاع بين الورثة والتي عرضت على القاضي إذ تكتفي بتلخيص ذلك في العبارة التالية : " ومما خلفه الهالك المذكور موروثا عنه جميع أسباب لباسه وقش بيته من غطاء ووطاء وأواني نحاس ... " لكنها تشير بدقة إلى الممتلكات العقارية.

وتوخيا للدقة وقع الاختيار على شريحة الحرفيين في عينة 1799 - 1803 . لا تيسر طبيعة الجرد إطلاقا فرز مكونات البيت ، من أثاث ومفروشات وملابس ومواد غذائية . إذ يبدو واضحا أن الجرد تم بلا ترتيب ، ودون مراعاة أي تصنيف أو تمييز بين المكونات التي تناولها . مما يدفعنا إلى طرح مسألة في غاية الأهمية تتعلق باستغلال الفضاء المنزلي . فهل هناك فصل واضح بين المطبخ وباقي الغرف ؟ .

(1) لقد لفت محمد الهادي الشريف الانتباه إلى أهمية دفاتر بيت المال بالنسبة لتاريخ تونس

انظر :

- CHERIF, M.H. "Les documents du Bayt Al-Mal dans les archives de l'ancienne direction des Habous", *Revue d'Histoire Maghrébine* , n°39-40. 1985. pp.209-212.

(2) ضمن الجزء الخاص بالملاحق هناك مجموعة من التركات .

إذ غالبا ما تسرد محتويات التركة من ممتلكات عقارية ومحتويات البيت من أدوات مطبخية ومفروشات وأثاث وملابس دون تمييز بينها⁽¹⁾. ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي : استُهل جرد بأدوات مطبخية ومواد غذائية على النحو التالي : طباري ، اتفاتف ، قريطال ، ماکول ، برغل وإلى غاية هنا يمكن الاعتقاد أن المشرفين على الجرد استهلوه انطلاقا من المطبخ ، لكن المواصله في استقراءه لا تؤكد ذلك ، فبعد عرض الأثاث والملابس ، مطرح ، قمجة ، تفاتف ، مضربة ، حنبل ، ثمة عودة من جديد إلى ذكر المواد الغذائية مباشرة : خليع ، ثم تسرد مكونات أخرى ، تفاتف ، صندوق ، بشطولة ، خدمي ، طنجرة⁽²⁾.

7 - 1 - 1 أثاث البيت والمفروشات

اشتمل البيت الدزيري في الثمانينات من القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر على المفروشات التالية ، نوردها حسب تواترها : الحايك والزربية والمضربة والمطرح والحنبل والمخدة .

ويبدو الحايك أكثرها شيوعا وانتشارا إذ ورد في واحد وعشرين حالة ثم تليه الزربية بثمان عشرة حالة ونجدها في التركات التي فاقت سبعين ريالاً . أما المطرح فقد ورد في سبع حالات وفي التركات التي فاقت ثلاثمائة ريال .

(1) والأمر نفسه لاحظته استابلي انظر :

ESTABLET, C. "Les intérieurs Damascains au début du 18°. sous bénéfice PASCQUAL, J.P. "Les inventaires après décès : une source pour l'histoire économique et sociale de Damas au XVVe siècle", in les villes dans l'Empire Ottoman : Activités et sociétés, T.1, pp.17-39. d'inventaires". in *Les villes dans l'Empire Ottoman activités et sociétés* (dir.D.Panzac).CNRS.1994, pp15-43.

(2) غير أنه في حالات أخرى يبدو الجرد منطقيا مثلما هو الحال في جرد تركة الدباغ . إذ عرضت المكونات على النحو التالي ، مضربة ، زربية ، صندوق ، سروال ، برنوس ، حايك ، اتفاتف.

وورد الحنبل في ست حالات . كما وردت المضربة في ست حالات لكن لم ترد سوى في التراكات التي فاقت قيمتها ستمائة ريال باستثناء حالة واحدة ، وهي حالة غربية ، حالة الحوات الذي خلف ستة وعشرين ريالاً (1) . وتبدو مكونات بيت الحرفي بسيطة للغاية ، ففي معظم الحالات اقتصرت المفروشات على حايك وزربية ، وفي حالات أخرى انعدمت ، فعلى سبيل المثال اشتمل أثاث الحاج السعدي الصباغ على صندوق واحد ، وعلى مكونات لقيمة لها ، ألخصت في عبارة "تفاتف وقربطال" (2) ، بينما كانت مكونات ابراهيم الزواق (6214) هامة ومتنوعة إذ احتوت على أربع زرابي ، وثمان مضربات (3) وحايك ، وعدد هام من المخايد .

أما أنواع الأثاث الأخرى فهناك الأواني النحاسية : ابريق وليان ، سني وهناك أيضا الفانوس ، والمرآة ، والمصباح وهي قليلة جدا . فالحرفيون الذين كانوا أقل يسرا انعكس ذلك على مكونات تركاتهم إذ تميزت بالبساطة . كما يجب الانتسى أن الأمر يتعلق هنا ، بمخلفات الرجال مما لا يتيح بأخذ صورة دقيقة عن مكونات البيت ، فلا شك أن بصمة المرأة وجدت .

7 - 1 - 2 الملابس

تخبرنا دفاتر المخلفات بأنواع الملابس ومسمياتها مما يسمح بالتعرف على الأزياء الرائجة وقتذاك وهي البرنوص و البدعية و الغليلة و العمامة و السدرية و السروال و الكباية و القمجة و الفريملة و الكبوط و الشال و القفطان و الحزام و التفصيلة (4) .

(1) بيت المال ، دفتر 49 ، و 84 .

(2) و 77/2 .

(3) و 48 .

(4) حول موضوع الملابس ، انظر

-BAGHLI, O. *Chaussures traditionnelles Algériennes*, Alger, SNED, 1977.

-BEAUSSIER, M. *Dictionnaire pratique Arabe-Français*, Alger , 1887.

-DOZY, R.P.A. *Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les arabes* , Amsterdam, Jean-Muller ,1845.

وتراوحَت الثروة الموظفة في اللباس بين 4,41 ٪ إلى 38,26 ٪
وتميزت ملابس الذين كانوا أكثر يسرا وكذا الأثرياء من أهل الحرف
بالتنوع والكثرة ، ففي حالة الكساكسي ، (7192 ريال) اشتملت الثياب على
ثمانية عشر مكونا وضمت من البلغة إلى الغليظة والكبوت والكباية والحزام
والسروال والبرنوس و القمايح لكنها لم تشكل سوى 3,57 ٪ (4) .
بينما اقتصرَت مكونات اللباس في تركة الصمار المتوفى ربيع الأول
1214 ، على كباية واحدة (2) بـ 16 ريالا شكلت 26,66 ٪ من مجمل التركة
التي لم تتجاوز ستين ريالا (60) . وخلف عمار القزاز سروالا واحدا وبدعية
واحدة وبرنوسا واحدا فضلا عن قماش ملف فشكلت من مجموع تركته 4,41 ٪
(3) . وكان الحرفيون الذين وظفوا ثروة هامة في الملابس على التوالي ابن حمزة
الحرار الانكشاري 38,26 ٪ ، وحسن الخياط 35,14 ٪ وحسن السبساغي
26,80 ٪ وسي أحمد البناء 20 ٪ والحاج مصطفى الحرار 10 ٪ وبابا يوسف
القهواجي 10,68 ٪ . وما يشد الانتباه انعدام الإشارة إلى أي نوع من اللباس .
لم تكن الفروق في اللباس دائما تبعا للفروق في الثروات وهو ما تبرزه حالة
ابن حمزة الانكشاري الحرار الذي لم يكن صاحب ثروة هامة 544 ريالا لكن
متروكه من الثياب ضم ستة عشر مكونا متنوعا . وواضح أن ذلك ارتبط بطبيعة
مهنته (5) . فيما يتعلق بالأثاث والملابس يلاحظ أنه ليست هناك أية إشارة إلى
عبارة أعجمي . مما يحملنا على الاعتقاد أن الصناعة المحلية كانت المصدر
الأساسي الذي يوفر حاجات السكان ومتطلباتهم . كما يؤدي بنا إلى طرح مسألة
المؤثرات الغربية .

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 ، و 14 .

(2) نفسه ، و 7/2 .

(3) نفسه ، و 50-51 .

(4) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 ، و 50 ، 51 .

(5) نفسه ، و 7/2 .

حينما شرعنا في استقراء مكونات التركات ، لفت انتباهنا وجود المصاغ ضمن مخلفات الرجال !!! إذ ورد في ثمان تركات . واختلفت قيمته من حالة إلى أخرى ، اذ تراوحت بين 14,56 ٪ (في تركة القزادري) (1) إلى 84,54 ٪ (في تركة الحفاف) (2) .

فهل المصاغ كان أرثا من أزواجهن ؟ أم هو ممارسة اقتصادية تهدف إلى توظيف جانب من الثروة في هذا المجال ، وكيف يفسر هذا التوجه ؟ إن معظم المتوفين ممن خلفوا المصاغ ، توفوا عن أزواجهم وخلفوا عقبا ، بل ان بعضهم خلف البنات ، مثل أمين الخراطين المتوفى عن زوج و بنت والصابونجي المتوفى عن زوج وثلاث بنات .

مما يسمح بالقول ان المصاغ في هذه الحالات لم يشكل جزءا من مصاغ العائلة (الزوجة والبنات) بل يبرز الفصل الواضح بين ممتلكات أفراد العائلة الواحدة إذ كان يتم في حالات عديدة إعادة شراء المصاغ من طرفهن (3) . و يبدو أنه كان شكلا من أشكال الاستثمار ، وتعرف هذه الممارسة الاقتصادية عند الاقتصاديين "Les valeurs refuges" . وكان الاستثمار في أغلب الاحيان في نوع من المصاغ باهظ الثمن عرف "بالصارمة" ، فقد خلف التاجر السمان صارمة بيعت بتسع وخمسين وثمانمائة ريال (4) .

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 و 8/2 .

(2) نفسه ، و 63 .

(3) إذ نقرأ في تصفية تركة الحاج عبد الرحمان أمين الصفارين ابن محمد بن مهران به عرف . اواخر حجة الحرام عام 1223 هـ . 20-29 مارس 1808 . ما يلي : "...وكما أضيف الى ذلك ثمن صارمة مصوغة من الذهب قومت على البنت المذكورة بمقاديره ثلاثمائة ريال وأربعون ريالا وسبعة أثمان الريال..." الوثيقة مدرجة ضمن الملاحق انظر ، الملاحق ، قسم التركات ، وثيقة رقم 20 .

(4) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 .

سجلت استابلي Establet اندهاشها واستغرابها من الغياب الشبه الكلي للمواد الغذائية في عينة التراكبات التي تناولتها بالدراسة (1) وعلى خلافها فإن التراكبات التي تناولناها بالدراسة تكشف عن وجود المواد الغذائية .

إن المواد الغذائية المستهلكة في مجتمع مدينة الجزائر مثلما تظهرها دفاتر المخلفات هي : الخليع (2) والكسكسي والسمن و البرغل (3) والزيت ، الزيتون و العسل والقورمة (4) والدقيق والسكر والقهوة . كما وردت في التراكبات عبارتان ، "العولة" (5) و " الماكول" (6)

وردت المواد الغذائية في العينة قيد الدراسة في تسع عشرة حالة واختلفت أهميتها من جرد إلى آخر ، إذ تراوحت قيمتها بين 0,8٪ إلى 72٪ .

(1) ESTABLET . "Les intérieurs Damascains" ,Op.cit,p23.

(2) شرائح من اللحم المملح و المجفف ، تستعمل بوجه خاص في فصل الشتاء في أنواع من المأكولات .

(3) قمح يتم غليه وتجفيفه ثم طحنه .

(4) لحم يفرم ويخلط بالسمن ويحفظ كمادة غذائية لفصل الشتاء. انظر:

- BENCHENEB ,M . *Mots Turks et Persans , conservés dans le parler Algérien* , Alger, Carbonal , 1922, p 20 , 67.

- FAGNAN, *Additions aux dictionnaires Arabes* . Beyrouth , Librairie du Liban, S.D.

- BEAUSSIER, M . *Dictionnaire pratique Arabe-Français*, Alger , 1887.

(5) العولة ، Provisions ممارسة اجتماعية - اقتصادية تتمثل في تحضير مواد غذائية متنوعة بكميات هامة نسبيا ، تشمل العجائن من كسكس ومحمص و برغل وغيرها . كما تشمل أيضا اللحم المجفف المعروف "بالخليع" ، بغرض الاستهلاك في فصل الشتاء وفي الأيام الصعبة وتحضر عادة في فصل الصيف.

(6) لم نتمكن من معرفة المعنى الحقيقي للكلمة ، ولعلها تدل هي الأخرى على عدد من المواد الغذائية المحضرة من القمح أي أنواع مختلفة من العجائن .

وكانت أعلى نسبة في تركة الحمامجي الذي لم تناهز ثروته تسعة وعشرين ريالا⁽¹⁾ وفاق قيمة المواد الغذائية نسبة 20٪ في خمس حالات : ففي ثلاث حالات، كانت التراكات تخص التجار ، اثنان كانا من بائعي الخضار والفواكه "فكاد" وواحد كان "سمانا"⁽²⁾. وبلغت قيمة المواد الغذائية في تركة الجيلالي الفكاه 21,80٪، وكانت في معظمها من مادة الخل ، إذ شكلت نحو 19,54٪⁽³⁾. وبلغت في حالة التاجر السمان 19 ٪ ، وكانت في مجملها سمنا 9,47 ٪ وعسلا 8,95٪ بينما لم يشكل البرغل سوى 0,79٪ ونعتقد أنه في هاتين الحالتين ، كانت مواد الخل والسمن والعسل ،موجهة للتجارة ، واستخدم هذان التاجران فضاءهما الخاص "المنزل " كمخزن . مما يرجعنا إلى طرح مسألة استغلال -الفضاء الخاص - الفضاء العائلي والفضاء العام . أما مادتا الكسكسي والبرغل ، فكانتا للاستهلاك العائلي اليومي .

ويظهر من استقراء تركات العينة أن المواد الغذائية شكلت نسبا عالية في التراكات الفقيرة وهو ما يبرزه جليا مثال الحمامجي الذي سبقت إليه الإشارة ومثال الفكاه الذي خلف ثمانية وأربعين ريالا وشكلت فيها المواد الغذائية نحو 69٪⁽⁴⁾ وفي مثال اسماعيل الحفاف أيضا (138ريالا)، إذ شكلت المواد الغذائية مايدنو من 22٪ واقتصرت على مادتي الكسكسي والخليع .⁽⁵⁾

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49، و 50 .

(2) نفسه ، و 30 .

(3) نفسه ، 18/2

(4) نفسه ، و 7

(5) نفسه ، و 30.

مما يظهر أن ثمة حرص على توفير المواد الغذائية للاستهلاك العائلي اليومي لدى الشريحة الأكثر فقرا . فالفقر والحاجة كانا وراء هذه الممارسة أي السعي إلى ضمان الاستقرار الغذائي .

بينما نلاحظ انخفاضا واضحا لنسبة المواد الغذائية في التركات التي فاقت ألف ريال ، فالذين كانت أوضاعهم أكثر يسرا ، لم يوظفوا مالا كثيرا في المواد الغذائية مثال ذلك ، وزمام الدلال الذي بلغت ثروته (1593 ريال) لم يتجاوز ما وظفه 1,73٪⁽²⁾ وكذلك الدخاخي 0,83٪ . وعمار القزاز (1315 ريال) ، 2,29٪⁽³⁾ بل وانعدمت الإشارة إلى المواد الغذائية في حالات بعض المتوفين من الميسورين ، مثل تركة الحاج مصطفى الحرار (4468 ريال) وبابا يوسف القهواجي (1928 ريال) . "اللى في يده كل يوم عيده" مما يبرز بجلاء العلاقة بين الثروة و توفير المواد الغذائية ؟

لكن هل ثمة علاقة بين توفر المواد الغذائية بالمنزل والوضع العائلي للمتوفى ؟ لقد كان عدد من المتوفين يعيش حياة عائلية لكنهم لم يتركوا شيئا ووردت المواد الغذائية بحسب تواترها على^{المتوفى} التالي :

الخليع (18مرة) و الكسكسي (8 مرات) والسمن (7مرات) والبرغل (أربع مرات) والمحمصة (ثلاث مرات) ثم تأتي المواد الأقل استهلاكاً وهي العسل والزيت (مرتان) والدقيق أو (السميد تارة أخرى) وال فول والقورمة (مرة واحدة) والقهوة والسكر (مرة واحدة) .

ويبدو مما سبق أن مادة الخليع ، مادة أساسية ، ومستهلكة على نطاق واسع ، وعلى مستوى شرائح عديدة الفقيرة منها والميسورة الحال ، فمن ثمانية وأربعين ريالاً (48) إلى تسعة وستمئة وألف ريال (1609) .

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 و 18/2 .

(2) نفسه ، و 42/2 .

(3) نفسه ، و 30 .

وتتجلى أهمية الخليج كمادة غذائية أساسية إذا ما عرفنا أنه ورد في ثماني عشرة تركة ، وعلاوة على ذلك شكلت في أغلب الأحيان أهم مادة من حيث قيمتها في التركة . وبطبيعة الحال اختلفت كميتها من حالة إلى أخرى ، إذ تبدو أسرة الحاج أحمد الكساكسي أكثرها استهلاكاً لتلك المادة ⁽¹⁾ حيث مثلت قيمة الخليج نسبة 60٪ من مجمل المواد الغذائية ، من خليع ومحمص و كسكسي وفول (115ريالا) .

ويليه الكسكسي ثم البرغل وكان متوفرين في أفقر التركات أيضاً . أما مادتا السمن والزيت فاقتصر استعمالهما في الأسر الميسورة الحال حيث وردتا في التركات التي فاقت خمسمائة ريال ، باستثناء حالة الفكاه الذي خلف ثمانية وأربعين ريالاً ⁽²⁾ . بل كانتا من جملة المواد المستهلكة من قبل الأثرياء ، ففي تركة التاجر الكبير الحاج محمد الفروي ، وهي ضخمة ، لم ترد الإشارة سوى إلى السمن والزيت ⁽³⁾ .

أما مادة "القاورمة" فقد وردت في تركة بابا محمد الحوكي ⁽⁴⁾ ، دون غيرها . ويبدو أن تحضيرها كان عادة تركية ، إذ وردت ضمن مخلفات عدد من الأتراك ، مثل شاوش العسكر . وأما العسل فكان على ما يبدو غير مستعمل على نطاق واسع إذ ذكر في حالة واحدة.

(1) بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 49 ، و 50/51

(2) نفسه ، و 61 .

(3) نفسه ، و 12

(4) نفسه ، و 35/1

7 _ 2 الاستثمار في المجال العقاري بالفحص

ولأخذ فكرة عن أوضاع الحرفيين المادية نتوقف عند جانب من الملكية العقارية خارج المدينة . يبرز لنا سجل عبارة عن ملخص لأوقاف الحرمين بالفحص⁽¹⁾ وكذا وثيقة باسم الجامع الأعظم⁽²⁾ أن عددا من الحرفيين كان بحوزتهم عقارات وهي المعروفة بالجنانين .

فيفحص بئر الخادم كان إثنا عشر حرفيا مالكا ويفحص القادوس ثمانية ويفحص تالاوملي سبعة ويفحص تقصراين خمسة ، ويفحص بني ربيعة ثلاثة ويفحص العناصر إثنان و يفحص بير مراد رايس إثنان ويفحص بني مسوس واحد ، وبالشاية واحد ، ويفحص عين السلطان واحد.

واشتملت ممتلكاتهم في أغلب الحالات على جنة واحدة . فمن جملة إثنين وأربعين واقفا ، إثنان فقط كانا يملكان عقارين إذ ملك الحاج علي العطار ابن أحمد النجار جنتين بفحص بئر الخادم أوقفهما عام 1101هـ / لصالح الحرمين ، ومحمد الديلمي البناي ابن بلقاسم جنة ورقعة بفحص تالاوملي عام 1111 هـ / .

مما يسمح لنا بالقول ان حرفتي العطارة والبناء كانتا إبان القرن السابع عشر من الحرف التي تضمن الاستقرار المادي وتتيح مجال الاستثمار . كما يظهر أن القرن السابع عشر كان من أنسب الفترات لامتلاك الملكيات الهامة على خلاف القرن الثامن عشر إذ تبقى ظاهرة المالكين البارزين قليلة الانتشار ومقصورة على الفئة الحاكمة وهو ما يترجمه مثال الداوي مصطفى باشا .

وفيما يلي توزيع ملكية الحرفيين بالفحص

(1) سلسلة البايليك ، سجل 49.

(2) التميمي ، وثيقة باسم الجامع ، سبق ذكره ، ص 50 .

(3) سجل ، 49 ، سبق ذكره و 50 .

انظر سعيدوني .

* فحص أجنان

1117	جنة	محمد الحصار عطار
1119	جنة	المهدي الشماع بن محمد وزوجته آمنة بنت رجب
1125	جنة	المكرم مهدي الشماع
1127	رقعة	أحمد العربي القندججي ابن علي

* فحص الآبار

1170	جنة	الحاج العربي
------	-----	--------------

* فحص بني ربيعة

1182	جنة	محمد الفكاه بن الحاج أحمد
1208	جنة	أحمد أمين البرادعية ابن علي النساج به عرفة

* فحص بني مسوس

1222	جنة	محمد الخياط
------	-----	-------------

* فحص بير الخادم

1101	جنتين	الحاج علي العطار بن أحمد النجار
1110	جنة	قاسم القنداقجي بن الحاج محمد البلاغجي
1123	جنة	الحاج يحي الكواش
1153	جنة	محمد العطار بن مهدي
1153	جنة	عمر الكواش بن الكبير به عرف
	جنة	المكرم الحاج سليمان الحرار
1154	جنة	عبد الرحمن الكواش بن الحاج عمر
1157	جنة	محمد الكواش
1221	جنة	محمد الإنكشاري الحفاف
1237	جنة	علي القوقجي بن الحاج العربي
1857	الساحة	محمد المقايسي
	جنة	محمد الفكاه بن أحمد بن إبراهيم

* فحص بير مراد راييس

1114	جنة	أحمد القوقجي ابن حمود
1175	جنة	محمد النجار بن موسى

* فحص تقصراين

	جنان	رمضان الصباغ
1165	جنة	محمد الحداد بن قاسم
1165	جنة	علي البرادعي بن محمد
1200	جنة	محمد الإنكشاري القاوقجي

* فحص تلاوملي

1038	جنة	أسطة أحمد البراملي المدعو شلبي
1111	جنة ورقعة	محمد الديلمي البناي ابن بلقاسم
1154	جنة	محمد الإنكشاري البابوجي ابن علي
	جنة	أمين الخياطين
1154	جنة	الحاج أحمد بن الحاج علي المصامصري
1210	جنة	محمد أمين جماعة الحدادين
1217	جنة	المكرم إبراهيم الإنكشاري الخياط
		ابن إسماعيل خوجة

* فحص العناصر

1191	الحوش	حسين الإنكشاري الجاقماقجي
1252-1222	عناء الجنة والرقعة	محمد البناء المدعوا العارف
1194	جنة	أحمد أمين البحارين كان بن خليفة
1101	جنة	عمر الخباز
1129		الحاج علي الدباغ بن الحاج محمد بن المساعد

* فحص عين السلطان

1219	جنة	محمد المقايصي بن مصطفى
------	-----	------------------------

* فحص القادوس

1181	جنة	الحاج محمد السراج بن عبد العزيز
1787_1786	جنة	سليمان قزادري بن محمد
1791_1790	جنة	محمد الحداد
1785	جنة	المكرم الهادي الجيار
1220	جنة	حسن الإنكشاري الحلاطجي
1256	جنة	محمد الجيار بن الحاج محمد

* فحص الوشاية

1202	جنة	عبد القادر الحفاف بن حسن
------	-----	--------------------------

الفصل الثاني

اماكن الاقامة

إن تقسيم المدينة إلى أحياء مغلقة ، إلى حد ما ، هو تنظيم قديم جدا ، إذ تعود أصوله إلى العهد العباسي حيث وضع بغية حماية السكان في حالة نشوب القلاقل ، فغلق الدروب أو أبواب الحومة كان كفيلا بحمايتها . واختلفت تسمية الأحياء من مدينة إلى أخرى ، حيث نجد الحومة بتونس والحارة بالقاهرة ، ودمشق ، والمحلة بكل من حلب والموصل وبغداد (1) .

وبمدينة الجزائر استعمل مصطلحان ، تارة الحارة ، مثل "حارة الجنان" و"حارة الدواميس" وحارة السلاوي و"حارة اليهود" ، وتارة أخرى الحومة مثل حومة حوانيت بن رابحة وحومة الرحبة القديمة ؛ على أن المصطلح الأكثر شيوعا هو "الحومة" . وأقدم حومة تشير إليها وثائقنا هي حارة الجنان . إذ يطلعنا عقد تحبیس أن السيد سعيد بن أبي عبدالله أوقف داره الواقعة بحارة الجنان داخل بلد الجزائر عام 932 هـ / 1525 م (2) فهل المصطلح الشائع قبل مجيء العثمانيين هو "الحارة" ؟ ثم تليها حومة باب عزون 956 هـ / وحومة كتشاوة 972 هـ / 1564 م - 1565 م وحارة السلاوي ، وحومة باب السوق 995 هـ / 1586 م - 1587 م .

وتجدر الإشارة الى أن عبارة الحومة قد تدل أحيانا على شارع ، وهوما تطلعنا به إحدى الوثائق : " بحومة شارع باب عزون 1045 هـ / 1635 م - 1636 م (3) .

وكانت الحارة أو الحومة موجهة بخاصة للاقامة ، وكان لها بوابات عرفت بالدرب في الجزائر (4) وتحرس من قبل بوابين . وساهم هذا التنظيم في ضمان أمن المقيمين بها وراحتهم .

(1) RAYMOND , *Grandes villes* , Op. cit , p136- 137 .

(2) م . ش ، ع 86 . و 20 .

(3) المصدر السابق ، ع 10 .

(4) تشير الوثائق الى درب القصير .

وشكلت الأحياء "الحومات" وحدات إدارية أساسية بالمدينة العربية ، إذ كانت لها بنية "شبه إدارية " وكان تنظيمها يتوافق والتنظيم الذي خضعت له الأقليات الأثنية ، ومن مظاهره وجود على رأس الحومة شيخ .

وكانت له مهمات إدارية مماثلة لتلك التي يقوم بها شيوخ الجماعات " الأمناء " على مستوى الميدان المركزي للمدينة (1) غير أننا لم نجد له أثرا في الوثائق(2)

كما مارست السلطة نوعا من التسيير الإداري والمالي عن طريق شيخ الحومة بحيث كانت الحياة التي يحيها المقيمون بالحي شبيهة بالحياة في القرية مما سمح ، بوجه خاص ، بممارسة رقابة ذاتية صارمة على المستوى الاجتماعي .ومن مظاهر الحياة الاجتماعية أيضا الاحتفال بالأعياد الدينية والحفلات العائلية والأعراس وما إلى ذلك ... (3)

(1) RAYMOND , *Grandes villes* , Op. cit , p136.

(2) وأبدي تال شوفال الملاحظة نفسها وهي انعدام وجود شيخ الحومة . بينما أكد كل من ابن حموش و سفاج وجوده ، بل إن سفاج ذهب إلى حد القول إن السلطة الوحيدة التي وجدت وقتئذ تتمثل في سلطة شيخ الحومة . ويضيف قائلا "... إنه كان بمثابة همزة وصل بين السلطة والأهالي وكانت الإدارة العثمانية مترددة بشأن الدور المنوط به نظرا لتشابه مهامه بمهام أمين الجماعة ... " و الواقع أن ما ذهب إليه سفاج يفتقر إلى أي دليل مادي . فوثائقنا بأنواعها لا تشير إليه بتاتا فهل وقع في التباس بين شيخ البلد وشيخ الجماعة ، وهو غير أمين الجماعة . انظر :

SEFFADJ, Z. Les quartiers d'Alger pendant la période ottomane XVI-XIX siècle organisation urbaine et architecturale du quartier ,Hwanit sidi-Abdallah .univ de Paris sorbonne , 1995.p220.

(3) RAYMOND, A. "Pouvoir Politique, Autonomies urbaines et mouvements populaires au Caire au XVIIIe siècle", *Les Cahiers de la Méditerranée*. n°1. 1990.p6.

والتمييز بين منطقتين ، منطقة الفعاليات الاقتصادية ومنطقة الإقامة أو الأحياء لا يعني أن الأحياء انعدمت فيها النشاطات الاقتصادية . إذ نجد بالحوماوات نفسها ، مجموعة من الحوانيت مثل حوانيت الغربية وحوانيت شلبي وحوانيت بابا أحمد وسويقة سيدي محمد الشريف وسويقة عمور ، وعلى سبيل المثال نجد بحومة سيدي رمضان 25٪ من الوقفيات خصصت للنشاطات الاقتصادية .

وفضلا عن ذلك كانت كل حومة تتوفر على جل المرافق الضرورية ، من مسجد وكوشة وفرن وعين وسوق وكوشة وحمام . وضمت بعض الحوماوات ذات الكثافة السكانية العالمية أزيد من مرفق واحد ، إذ نجد على سبيل المثال لا الحصر بسويقة عمور حمامين ، عرف الأول بحمام فويطة والثاني بحمام السبوعة وكوشة ، وبحومة الرحبة القديمة وجدت كوشتان ، كوشة عبد الله الطبال وكوشة بن السمان وفندق ، وبحومة سيدي محمد الشريف⁽¹⁾ نجد فرنا وزاوية وكوشة وسويقة .

إن عدد الحوماوات كان متغيرا واختلف باختلاف أهمية المدينة إذ ضمت مدينة القاهرة نحو مائة حومة وضمت دمشق تسعا وعشرين حومة وتونس واحدا وأربعين حومة إبان القرن السادس عشر .⁽²⁾

فما عدد الحوماوات بمدينة الجزائر؟ ليس من اليسير تعدادها لتناثر الأخبار في الوثائق العائدة إلى الفترة من جهة ، ولعدم وجود خريطة تبرز الحوماوات من جهة أخرى⁽³⁾ .

لقد ذكرت " لليان مسلم " أن المدينة كانت مقسمة إلى حوالي عشرين حيا⁽⁴⁾ .

(1) البايليك سجل 13 ، سبق ذكره ، و73،72.

(2) RAYMOND , *Grandes villes* , Op. cit , p136.

(3) لقد وضع الأوروبيون خرائط عديدة بهدف إبراز الإستراتيجية العسكرية للمدينة ، فركزوا على الحصون والقلاع .

(4) القصبة ، الهندسة المعمارية وتعمير المدن ، المتحف الوطني للفنون الجميلة ، 1985 . ص22

بل إن ابن حموش الذي انطلق من الوثائق الأصلية أعطى نفسه التقدير تقريبا و هو
اثنان وعشرون (1).

ومن أحدث التقديرات ما أورده شوفال حيث ذكر أن عددها بلغ واحدا
وأربعين حومة (2). ويظهر أن أكثرها واقعية ما ذكره ريمون إذ استنادا إليه
بلغ عدد ها خمسين في الفترة مابين آواخر القرن السادس عشر وأوائل السابع
عشر (3)، وارتفع الى واحد وسبعين خلال القرن الثامن عشر (4).

ويبدو أنه لم يعرف تغييرا إبان القرن التاسع عشر حيث رصدنا أربعاً
وسبعين حومة استنادا إلى المعطيات التي خرجنا بها .

وإذا كنا نعتبر العدد الذي توصلنا إليه غير بعيد عن الحقيقة ،فإننا لم
نستطع التعرف بدقة على موقع عدد هام من الحومات التي تثبت وثائقنا
وجودها. إذ قلما يُشار إلى موقعها أو إلى دلالات عمرانية تسمح بالتعرف
عليها بصورة دقيقة . كما أن الإشارات التي وردت عرضا بخصوص مواقع عدد
منها تبقى ناقصة بل غامضة ،من ذلك مثلا تحديد حومة كوشة الوقيد على هذا
النحو: "...حومة كوشة الوقيد سند الجبل..." فلا نعرف أزيد من أن الحومة تقع
بالمدينة العليا، ومن ذلك أيضا تحديد موقع حومة بير الرمانة الذي كان أكثر
دقة من الأول إذ جاء كما يلي: "...أعلى حارة الجنان قرب القصبة القديمة ..."

وعموما يلاحظ على الموثقين أنهم اعتمدوا في تحديد مواقع الحومات
على النحو التالي : أعلى ، أسفل ، على مقربة ، غير بعيد . لذا يصعب إعادة
رسم خريطة جغرافية للحومات تتسم بالدقة .

(1) BEN HAMOUCHE . *La gestion urbaine* , Op. cit, p211.

- لعل ذلك يعود إلى اعتماد الباحث على سجل واحد وهو سجل 13.

(2) SHUVAL , T , *La ville d'Alger* .

(3) RAYMOND , *Grandes villes* , Op. cit , p137 .

(4) SEFFADJ., *Les quartiers d'Alger*, p219.

2- أسماء الحومات " الأحياء "

قبل البدء في دراسة التوزيع السكاني نتوقف عند أسماء الأحياء لأنها هي الأخرى تنير لنا بعض الجوانب ، عن طبيعة التوزيع السكاني . من خلال رزنامة الأحياء التي خرجنا بها يتبين أن الأحياء السكنية بمدينة الجزائر استمدت تسميتها إما من المنشآت العمرانية القائمة بها ، سواء كانت منشآت دينية كالمساجد والزوايا والأضرحة ، أم منشآت أخرى كالحمامات والعيون والأفران والأسواق . إذ نجد حومة كتشاوة وحومة كوشة اسكندر ، وحومة الجامع الأعظم وحومة الجامع المعلق وحومة سيدي محمد الشريف وحومة حمام المالح وحومة عين عبدالله العليج وحومة مسيد الدالية وهكذا .

كما استمدت عدة أحياء تسمياتها من نشاطات اقتصادية . وهذا يظهر في الحومات التالية حومة حوانيت سيدي عبدالله ، وحومة حوانيت بابا أحمد ، وحومة حوانيت زيان ، وحوانيت بن رابحة وحومة سوقة عمور . وعُرفت حومات أخرى بأسماء شخصيات كحومة بن فارس وبن جاور علي وحومة حمزة خوجة بيري وحومة أولاد الأغا .

وتوحي لنا تسمية الحومتين الأولى "حومة كوشة النصرى" والثانية "حارة اليهود" ⁽¹⁾ بوجود فصل واضح بين الأقليات الدينية . لكنه من الخطأ الاعتقاد أن "حومة كوشة النصرى" كانت حيا مخصصا لإقامة النصرى دون غيرهم . فمثلا هو واضح من الاسم ، اشتقت الحومة تسميتها من القرن المعد لطهي الخبز الموجه للنصرى ، ولاسيما الأسرى منهم باعتبارهم أهم عنصر من حيث العدد ، فأعضاء التمثيل الدبلوماسي والتجار النصرى كانوا قلة مقارنة بالعنصر الأول ، على خلاف اليهود الذين شكلوا إحدى الشرائح الاجتماعية والذين كانوا أهم ملة بمجتمع مدينة الجزائر .

(1) وردت العبارة في سجلات المحاكم الشرعية انظر : ع 63 ، و 26 عام 1174هـ / 1760-1761 . كما جاء ذكرها في سجلات البايليك وفي كتاب أحمد الشريف الزهار عند حديثه عن انتفاضة سكان مدينة الجزائر عام 1805 م ، ص 88 .

إن أسماء الحومات لا تعكس هوية القاطنين بها أو جهتهم أو عقيدتهم، باستثناء "حارة اليهود" (1) أو "حارة الذميين" (2) حيث وجد تمرکز كثيف لجماعة اليهود، لكنه لم يكن الموقع الوحيد مثلما سيأتي ذكره .

2_1 مدونة الحومات (مرتبة أبجديا)

- 1- حومة أولاد الأغا
- 2- حومة البطحا
- 3- حومة بن فارس (زنقة بن فارس تارة أخرى)
- 4- حومة بن جاور علي *
- 5- حومة البوزة *
- 6- حومة بير الجباح
- 7- حومة بير الرمانه *
- 8- حومة بير الزنق
- 9- حومة باب الجديد
- 10- حومة باب الجزيرة (الذيرة)
- 11- حومة باب السوق *
- 12- حومة باب عزون
- 13- حومة باب الوادي
- 14- حومة بابا أحمد (أوحومة حوانيت بابا أحمد)
- 15- حومة تبرغوئين

(1) لقد نفى ابن حموش وجود أية إشارة الى ذلك في الوثائق السالفة الذكر . وذهب إلى أن زنقة

اليهود عادة ما كانت يطلق عليها "حومة اليهود"

BEN HAMOUCHE . *La gestion urbaine*, Op.cit ,p211.

(2) لقد وردت العبارة في سجلات البايليك .

- 16-حومة الجبلية
- 17-حومة الجامع الأعظم
- 18-حومة جامع البلاط *
- 19-حومة جامع علي تتشين *
- 20-حومة جامع صفر *
- 21-حومة جامع القشاش *
- 22-حومة الجامع المعلق
- 23-حومة الحجر الأزرق
- 24-حومة الحلقاويين
- 25-حومة حمزة خوجة بيري (خوجة بيري)
- 26-حومة حمام السبوعة
- 27-حومة حمام المالح *
- 28-حومة حمام فويطة
- 29-حومة حوانيت بن رابحة *
- 30-حومة حوانيت سيدي عبدالله *
- 31-حومة الخندق
- 32-حارة الدواميس
- 33-حارة الذميين
- 34-حومة الرحبة القديمة *
- 35-حومة زنقة الصراف
- 36-حومة سباط العرص
- 37-حومة سباط القايد قاسم
- 38-حارة السلاوي
- 39-حومة سوق الكتان

* الحومات المصحوبة "بنجمة" وقع عليها الاختيار في محاولة اعادة تركيب التوزيع السكاني .

- 40-حومة سوقة عمور *
- 41-حومة سيدي بن علي
- 42-حومة سيدي بوقدور
- 43-حومة سيدي رمضان *
- 44-حومة سيدي شعيب
- 45-حومة سيدي علي الفاسي
- 46-حومة سيد محمد الشريف *
- 47-حومة سيدي هلال
- 48-حومة العزارة
- 49-حومة عين الحمرا *
- 50-حومة عين السباط
- 51-حومة عين شاه حسين
- 52-حومة عين مراد قورصو
- 53-حومة عين المزوقة
- 54-القصبة القديمة
- 55-القصبة الجديدة *
- 56-حومة القلاع
- 57-حومة القادوس
- 58-حومة قاع السور *
- 59-حومة الكباطية
- 60-حومة كتشاوة * (كجاوة)
- 61-حومة كوشة الباري
- 62-حومة كوشة بس بس
- 63-حومة كوشة بوصيع (بوزيع)

- 64-حومة كوشة بولعبة
65-حومة كوشة اسكندر *
- 66-حومة كوشة علي *
- 67-حومة كوشة النصارى
- 68-حومة كوشة الوقيد
- 69-حومة المليس
- 70-حومة مدفع جربة
- 71-حومة المرسلان
- 72-حومة مسيد الجامع الجديد
- 73-حومة مسيد الدالية
- 74-حومة مسيد الغولة .

2 - 1 - 1 شوارع المدينة "الزنقات"

إن إحدى الخصائص البارزة لطوبوغرافية المدينة ضيق الشوارع إذ أشار "هايدو" الى أن كل الطرق ضيقة بحيث لا تسمح بمرور سوى فارس واحد⁽¹⁾. *laisser passer qu'un cavalier et non deux de front* والاستثناء الوحيد هو شارع السوق الرابط بين باب الوادي وباب عزون ، وكتب "كاثكارت" عند وصفه للأزقة بأنها مظلمة وضيقة لاسيما في حي اليهود⁽²⁾

وفيما يلي مدونة بأسماء شوارع المدينة :

زنقة بوعقاشة

زنقة خوجة الخيل

سكة أولاد بن خوجة بيري

زنقة الصراف

زنقة خبز الردوم

زنقة بن فارس

زنقة بن قايد الباب

زنقة البرنوسي

زنقة البوزة

سكة الحاج أحمد الهنجيط

شارع باب عزون

(1) لقد نفى ابن حموش وجود أية إشارة الى ذلك في الوثائق السالفة الذكر . ويجزم بأن زنقة

اليهود عادة ما كانت يطلق عليها "حومة اليهود " سنعود الى معالجة الفكرة فيما بعد .

(2) وردت العبارة في سجلات البايليك .

سكة القنداقجي
زنقة الجرابة
زنقة الجنائز
زنقة الدواميس
زنقة لالا هم
زنقة الصبايحية
زنقة تيرالي
زنقة لالا خديجة العريانة
زنقة بو بنية
زنقة خسرف باشا
زنقة الفرينة
زنقة التماقين
زنقة المحتسب
زنقة العطش
زنقة اليهود
زنقة سيدي الأكل
سكة الحليب غير نافذة
عقبة السلام
زنقة المرستان
زقاق الشماعين
سكة الحاج علي داي
زنقة السباغ

3 - التوزع السكاني : في المادة والمنهج

تتوفر مدينة الجزائر على رصيد زاخر من الوثائق في غاية الأهمية مما يتيح لنا إعادة تركيب التوزع السكاني عبر حومات المدينة . ويتمثل ذلك في ثلاث مجموعات :

1 -سلسلة المحاكم الشرعية

2 - سلسلة البايليك

3 - سلسلة بيت المال

بالنسبة للمجموعة الأولى ، يتعلق الأمر بعقود التحبيس ، وعقود البيع والشراء . ولابد من الإشارة الى ضخامة عدد رسوم التحبيس مقارنة بعقود البيع والشراء.(1) و تضم المجموعة الثانية وهي سلسلة " سجلات البايليك " دفاتر عديدة تخص قضايا الوقف من إحصاءات وحسابات وما إلى ذلك (2) . أما المجموعة الثالثة ، فهي وثائق بيت المال واستفدنا بوجه خاص من دفاتر المخلفات (3) .

(1) لا تشكل عقود التحبيس مجموعة مستقلة ضمن سجلات المحاكم الشرعية ، بل هي موزعة عبر ثلاث وخمسين ومائة علبة .

(2) سجلات البايليك التي استفدنا منها هي كما يلي :

-سجل رقم 98 :سجل خاص بالأمولاك الموقوفة لصالح فقراء الحرمين الشريفين 1089هـ - 1194هـ .

سجل رقم 13 : سجل خاص بالأمولاك المحبسة لصالح الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر 1101هـ - 1272هـ .

أما السجلات التي اعتمدناها بوجه خاص في إعادة تركيب التوزع السكاني سنأتي على وصفها لاحقا .

(3) سلسلة بيت المال ، اعتمدنا الدفاتر التالية : رقم 35 ، و 49 ، و 54 ، و 58 .

ذلك أنه يرد المكان الذي يؤتى منه بالتركة " ...جيء بها من فندق كجاوة (هكذا) ، من سيدي محمد الشريف ، من الرحبة القديمة ، من زنقة بوعقاشة ، من مسيد بوعشبة ... " وهلم جرا ... ولا شك أن تنوع المادة وتكاملها يتيح لنا مستويات عديدة للتحليل . فالمجموعتان الأولى والثانية تفيدنا بمعطيات هامة ، بحيث تسمح لنا بالتعرف على المالكين وعلى هويتهم ونشاطهم . أما المجموعة الثالثة فتفيدنا بعناوين المتوفين وبالثروات المخلفة عنهم ، ورغم أهمية المعطيات التي توفرها لنا فإنها لا تسمح لنا بالتأكد من أن القاطنين كانوا بالضرورة من المالكين .

من الشائع أن التوزيع السكاني بالمدينة العربية خضع لأسس عرقية ودينية وحرفية ⁽¹⁾ ، وأن نمط تنظيم الأحياء بها يستجيب لرغبة كل مجموعة أو جماعة " *Communauté* " وحرصها على تشكيل خلية اجتماعية متماسكة ، وهي ظاهرة تبدو مميزة لمدينتي حلب ودمشق . ⁽²⁾

إن إحدى الخصائص التي ميزت مجتمع مدينة الجزائر وقتئذ ، خاصية "الكوسموبولية" أو تعدد الأجناس . فما مدى تأثير ذلك على اختيار أماكن الإقامة ؟

إن الاستقرار في موقع ما من المدينة ، حددته دون شك اعتبارات . وسؤالنا الجوهرى هو ما الاعتبارات التي حددت ذلك ؟ فهل أدت الثروة دورا في اختيار أماكن الإقامة ؟ وهذا يؤدي بنا إلى التساؤل التالي: هل يمكن الحديث عن حومات أرستقراطية ؟ وأخرى شعبية ؟ وهل يمكن الحديث عن حومات خاصة بالأثرياء ، وأخرى بالمعوزين ؟ وتعبير آخر هل خضع التوزيع السكاني بمدينة الجزائر لثنائية معينة ؟ الثراء والفقر ؟ الأتراك والحضر ؟ الحضر والبرانية ؟ ومن الأسئلة التي نحاول الإجابة عنها ما العلاقة بين الكثافة والثروة نظرا لتوفرنا على معطيات هامة ، إستنادا إلى دفاتر المخلفات . ؟ فهل الحومات الأكثر كثافة هي الحومات الأكثر فقرا ؟ وما دور الانتماء الحرفي في إقامة علاقة الجوار ؟

() RAYMOND , grandes villes arabes Op cit , p135.

() Ibid , p 136-137.

3-1 محاولة في إعادة تركيب التوزيع السكاني

إن محاولة إعادة تركيب التوزيع السكاني عبر أحياء المدينة إنطلاقاً من عقود التحبيس تعد أسلم و أنجع طريقة ، في غياب مدونة منسجمة لعقود الملكية .⁽¹⁾ ولاعتبارات يفرضها المنهج العلمي الإحصائي سنحاول في المرحلة الأولى تتبع التوزيع السكاني عبر الحومات ، من خلال دراسة سجلين هما عبارة عن جرد وملخص للأمولاك الموقوفة على الحرمين الشريفين وضعا عقب الاحتلال الفرنسي مباشرة .⁽²⁾ ويعتبران على ما يبدو أهم السجلات الخاصة بالمرجع المذكور وأشملها ، وهما يتم أحدهما الآخر .

إن ما حفزنا على القيام بهذه المحاولة ، رغم ما يمكن إبداءه من حذر وتحفظ ، اعتباران :

أولهما هو أن أوقاف الحرمين الشريفين استحوذت على ثلاثة أرباع الأملاك الموقوفة ؛ وثانيهما أن مجال الوقف لم يكن محصوراً على فئة دون الأخرى .

(1) أحب أن ألاحظ بهذا الصدد أن سجلات المحاكم الشرعية لا تخلو من عقود إثبات الملكية لكنها لا تشكل سلسلة متناسقة. إذ عادة ما تتم العملية علي النحو التالي : لا تتم معاملات البيع والشراء إلا بعد إثبات الملكية . ويستنتج من خلال استقراءنا لهذه السلسلة أن عملية التحبيس تتم في كثير من الأحيان عقب عملية الشراء مباشرة .

(2) عهدت السلطات الاستعمارية عقب الحملة مباشرة إلى مجموعة من موظفي الإدارة الجزائرية قبل 1830 إحصاء و جرد كل العقارات سواء داخل المدينة أو خارجها . وواضح أن العملية تطلبت وقتاً طويلاً لإعتبارات عدة ، لعل أهمها حالة الوثائق . فعقود المحكمة من عقود بيع وشراء وتحبيس عبارة عن لفافات . ويظهر أن الذين سهروا على العملية لم ينتهوا منها إلا في حدود 1250 إذ أن آخر تاريخ وضع على السجلين هو 1251 هـ / 1835-1836 . والسجلان في حالة جيدة . ويضم السجل الأول 110 ورقة . ويشتمل السجل الثاني على 84 و . ولم ينجز السجل الأخير إلا عقب عملية التدمير التي أقدمت عليها السلطات الاستعمارية إذ هناك تغير في تسمية المواقع حيث نجد تسميات جديدة نمر 17 ، نمر 19 [رقم] ولم نأخذها في الحسبان لأننا لم نتمكن من معرفة أسماء الحومات التي عرفت بها قبل 1830 م .

يشتمل السجل الأول على ستمائة عقد تحبيس، تتوزع على سبع عشرة حومة وهي : قاع السور و جامع صفر و حمام المالح و باب السوق و الرحبة القديمة و حوانيت بن رابحة و سوقة عمور والقصبة و سيدي محمد الشريف و بن جاور علي و كوشة بولعبة و جامع البلاط و عين مراد قورصو و كوشة اسكندر وكوشة علي و مسيد الغولة ومدفع جربة . (1)

أما السجل الثاني فيشمل ثلاثة وستين وسبعمائة عقد تتوزع على الحومات التالية : كجاوة وسيدي رمضان و جامع علي بتشين و حوانيت سيدي عبدالله و بير الرمانة و عين الحمراء والبوزة وسبع لويات . (2)

لقد تراوح عدد رسوم التحبيس حسب الحومات ما بين خمسة رسوم وثمانية وسبعين رسماً أو عقداً، فهل يمكن اعتبار عدد رسوم التحبيس دلالة عمرانية تعكس أهمية الكثافة السكانية لكل حومة ومن ثمة حجم الحومة، أو بتعبير آخر هل عدد رسوم التحبيس حسب كل حومة يعد مؤشراً على حجمها في غياب معطيات ديمغرافية دقيقة ؟

تقتصر الدراسة على عينة تشمل واحداً وعشرين حومة وهي : باب السوق وبن جاور علي و جامع البلاط و جامع علي بتشين و جامع صفر و جامع القشاش و حمام المالح و حوانيت بن رابحة و الرحبة القديمة و سيدي رمضان و سيدي محمد الشريف و عين الحمراء و قاع السور و القصبة و كجاوة و كوشة اسكندر و كوشة علي، و حوانيت سيدي عبدالله ، و بير الرمانة ، و عين الحمراء و البوزة و سبع لويات . وهي حومات نعتبرها ممثلة. وستكون الدراسة حسب كثافة الحومات و سنتناول في المرحلة الأولى توزع الشرائح الاجتماعية بما في ذلك أهل الحرف .

(1) سلسلة البايليك ، سجل 13 قديم ، 120 جديد ، علبة 19 ، ميكروفيلم 13/0 ويضم السجل عشر ومائة ورقة وهو في حالة جيدة . سأشير إليه فيما يلي على هذا النحو : البايليك ، سجل 13 .

(2) بيت المال والبايليك ، سجل 98 ، علبة 61 ، ميكروفيلم 13/0 . ويضم السجل أربعاً وثمانين ورقة وهو في حالة جيدة أيضاً . سأشير إليه فيما يلي على هذا النحو : البايليك ، سجل 98 .

لقد اعتبرنا الحومات ذات الكثافة السكانية العالية تلك التي ترواح فيها عدد رسوم التحبيس ما بين ستة وأربعين عقدا وثمانية وسبعين عقدا وهي مرتبة حسب أهميتها : حومة القصبة (78 عقدا) ، وحومة سوقة عمور (76 عقدا) ، وحومة كوشة علي (74 عقدا) وحومة سيدي محمد الشريف (60 عقدا) وحومة حوانيت سيدي عبدالله (59 عقدا) وحومة سيدي رمضان وحومة بن جاور علي (57 عقدا) وحومة جامع علي بتشين (56 عقدا) وحومة الرحبة القديمة (48 عقدا) وحومة باب السوق (46 عقدا) ، وحومة كجاوة (45 عقدا)

فما هي خصائص ومميزات النسيج الاجتماعي بهذه الحومات ،بوجه عام والحرفيين بوجه خاص . سنحاول الإجابة من خلال دراسة العينة التي وقع عليها الاختيار .

* حومة القصبة (78 عقدا) (1)

واستنادا إلى تاريخ إنشاء عدد من المرافق العمومية بالقصبة "العليا" كجامع صفر 1534 م ومسجد سيدي محمد الشريف 1543 م وجامع البلاط 1590 م وسوقة عمور 1621 م يمكن القول أنها كانت شبه عذراء أو غير أهلة بالسكان . (2)

ويتبين من استقراء السجلين أن أكثر الحومات كثافة ، حومة القصبة دون تمييز بين القديمة والجديدة . حيث أحصينا ثمانية وسبعين عقدا وهي تمثل نسبة 11.98٪ من مجموع العقود المرصودة في السجل الأول .

(1) البايليك ، سجل 98 ، و 69.

(2) BEN HAMOUCHE . *La gestion urbaine* ,Op.cit,p294.

من جملة ست وسبعين وقفية : منها خمس وعشرون للعنصر التركي بما في ذلك الجيش ، وهو ما يمثل نسبة 33٪ . لكن منذ أي تاريخ استقرا الأتراك بها ؟ يعود تاريخ أقدم المالكين من الأتراك إلى 1049 هـ / 1639-1640 م⁽¹⁾ . ومن بين العائلات التي أقامت بالقصبة نجد عائلة شيخون ، وعائلة الفروي التي امتهنت الحرف والتجارة⁽²⁾ . كما أقام بها قاضي المالكية سيدي علي بن عبدالرحمن . أما عدد الحرفين فقد بلغ ثمانية وهو ما يمثل 10,25٪ وهم : يوسف البناي بن علي (1215) والحاج محمد أمين الحدادين (1229) الحاج حسين الحداد 1217. محمد التركي القهواجي ، محمد البراملي ، ومصطفى الحرار .

* حومة سوقة عمور (76 عقدا)

تميزت حومة سوقة عمور فضلا عن كونها حيا سكنيا بنشاطها التجاري الذي استمدت منه تسميتها. ويتبين من عدد عقود التحبيس أنها كانت ذات حجم ضخم ،⁽³⁾ كما تؤكد ذلك مؤشرات عمرانية أخرى. إذ توفرت مع مطلع القرن الثامن عشر وتحديدًا عام 1704 على كوشتين وفرنين⁽⁴⁾ ووجد بها جامع عرف "بجامع خيضر باشا"⁽⁵⁾ . ومن جملة ست وسبعين عقد تحبيس نجد تسعة عقود للحرفيين أي بنسبة 11.84٪ .

وهم يتوزعون حسب الحرف كما يلي : ثلاثة عطارين ، واحد خياط و واحد كواش وواحد كباطي و واحد حفاف⁽⁶⁾ ولاشك أن هؤلاء الحرفيين اختاروا الإقامة على مقربة من مواقع نشاطاتهم .

(1) البايليك ، سجل 13 ، سبق ذكره ، و 66.

(2) لقد سبقت الإشارة إلى التاجر محمد الفروي الذي كان أحد أثرياء المدينة فيما بين 1799-1803.

(3) البايليك ، سجل 13 ، سبق ذكره ، و 44، 45 وما بعدها .

(4) البايليك ، سجل 10 ، سبق ذكره .

(5) المصدر السابق ، سجل 13 ، سبق ذكره ، و 44

(6) نفسه ، و 44

تأتي "حومة كوشة علي" في المرتبة الثالثة من حيث الكثافة السكانية ، بعد حومتي القصبة وسويقة عمور . وتبدو حومة الأرسطراطية المدنية والدينية فمن أبرز الشخصيات التي أقامت بها نذكر الداوي علي باشا الذي كانت داره تقع أسفل الجامع المعلق .⁽¹⁾ ومفتي المالكية أحمد بن مبارك "وبجواره شيخ البلد⁽²⁾ والحاج رمضان أمين التجارين والمال .⁽³⁾

و بلغ عدد الحرفيين إثني عشر حرفيا وهو ما يمثل نسبة 16,21٪ ، وهم يتوزعون على النحو التالي :

ثلاثة بابوجية وثلاثة فكاهيين و حفاف واحد ودلال واحد و بناء واحد ، وقوقجي واحد و برادعي واحد ، و واحد من أمناء التنظيمات الحرفية وهو أمين المقاييسية . ويلاحظ على تركيبة القاطنين من الحرفيين تنوعها إذ نجد تباعدا واضحا بين الحرف الممارسة . كما استقر بها الجيش الإنكشاري ، حيث أحصينا إحدى عشرة حالة أي ما يمثل نسبة 14,86 ٪ .

إن ما يميز حومة "كوشة علي" عن حومتي باب السوق و"الرحبة القديمة" إيواؤها لعناصر من مستويات مختلفة ومتباينة . فقد أقامت بها الأرسطراطية كالداوي وشيخ البلد كمانجد الحرفيين ذوي الدخل المتواضع ، البسيط .

(1) البايليك ، سجل 13 ، سبق ذكره ، و 108 .

(2) نفسه ، و 109 .

(3) نفسه ، و 110 .

* حومة سيدي محمد الشريف (1) 60 عقدا .

استمد الحي تسميته من اسم ضريح الولي الصالح سيدي محمد الشريف الدفين بالموقع (2). وتعتبر من الحومات القديمة نسبيا إذ تعود أقدم وقفية إلى 988هـ / 1580 م . وهي الحومة الرابعة من حيث الكثافة السكانية ، حيث هي أكثر كثافة إذ أحصينا بها ستين عقدا . وبالعودة إلى دفاتر المخلفات العائدة إلى الفترات اللاحقة نجدها أكثر الحوما اكتظاظ ففي ما بين 1817-1826، رصدنا خمسة عشر تركة . (3)

إن أقدم مالك بها هو يحيى بن الشريف محمد (4) . ويعد من أهم المالكين إذ اشتملت ممتلكاته على دار و تسعة محلات تجارية (حوانيت) من بينها حانوت عرف بسوق التجار . (5)

(1) لقد سبق التعريف بالولي الصالح سيدي محمد الشريف في القسم الأول ، الفصل الثالث ، المدينة المؤسسات والتسيير عند التعرض لنقابة الأشراف .

(2) سجل 13، سبق ذكره ، و 77 .

(3) أما أسماء المتوفين فهي : عساس ، ومصطفى رئيس ويلداش حوكي ويلداش ومنزول آغا ويسكري ، والحاج عمر الفكاه فضلا عن ست نساء . انظر ، بيت المال ، دفتر 54 ، أوراق مختلفة . وإنطلاقا من دراسة دفاتر عائدة إلى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر توصلت إلى نفس الملاحظة :

(3) SHUVAL, "La Ville d'Alger , Op . cit . p 391 .

(4) لا ندري إن كان من نسل الولي الصالح ؟

(5) كنا نتوقع رغبة وحرص ذرية الولي الصالح على الإقامة بالقرب من ضريح الجد . لعل العودة إلى دراسة دقيقة وشاملة لأوقاف ضريح سيدي محمد الشريف وزاويته وأوقاف فقراء الجزائرستبيننا في هذا المجال . ومن النتائج الأولية التي خرجنا بها استنادا إلى سجل ورد فيه ملخص لعدد من الوقفيات لصالح وزاوية سيدي محمد الشريف . يبدو أن عددها كان قليلا ، إذ رصد لنا السجل 8 وقفيات .

ولم يتجاوز عدد الحرفيين ثمانية أي ما يمثل 13,33٪ وهم يتوزعون علي النحو التالي: دباغين إثنين ، خياطين إثنين ، قنذاقجي واحد، حفاف واحد، وواحد كان أمينا لجماعة البنائين .

* حومة حوانيت سيدي عبدالله ⁽¹⁾ . (59 عقدا)

بلغ عدد المقيمين المالكين من أهل الحرف ثمانية ، أي بنسبة 13,55٪ وأربعة منهم كانوا أمناء للجماعات الحرفية وهم محمد أمين الحرارين بن حميدة 1153هـ / ، وأوسطا أحمد بن بلقاسم أمين الصفارين 1183هـ / والمهدي أمين جماعة الغمادين ابن أوسطا محمد الغماد والحاج علي بن حسن أمين التماقين ⁽²⁾ . وتعد الحومة الوحيدة التي عثرنا فيها على هذا العدد الهام من أمناء التنظيمات الحرفية ، أما المعلمون فهم : الحاج علي البناء بن بلعيد ومحمد البناء بن سليمان المفتاح و يوسف الحرار بن حمودة وعلي الصباغ بن مهدي ⁽³⁾ .

وهي مثلما نلاحظ صنائع متقاربة ، مما يبرز بوضوح دور الحرفة في إقامة علاقات الجوار. كما تخبرنا دفاتر المخلفات أن المتوفين من الحرفيين المقيمين بها في الفترة ما بين 1787م و 1795م مارسوا حرف البناء والصباغة والحدادة مما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه ⁽⁴⁾ .

(1) لقد خطيت حومة حوانيت سيدي عبدالله بدراسة من الطرف المعماري سفاج بعنوان :

SEFFADJ. Les quartiers d'Alger Op, cit .

(2) سجل 98 ، سبق ذكره .

(3) نفسه .

(4) بيت المال ، دفتر 35 .

* حومة بن جاور⁽¹⁾ علي (57 عقدا)

يطلعنا عقد تحبیس يعود إلى عام 1687 أن "دار بن جاور" كانت إحدى المعالم الحضریة⁽²⁾ حيث نصت الوثيقة علی ذلك كما يلي : " ...دارأعلى دار علي رئیس المدعو بن جاور علي ... " فالحومة أخذت إسم الرايس المذكور ، لما ناله من شهرة . وهي أيضا من الحومات القديمة نسبيا 1014 . ؟
أما بخصوص الحرفیین فقد أقام بها ذوي الصنائع المربحة كالعطارة و الخياطة والحدادة والقزاة والحاج محمد بن يحي أمين الزياتين 1167م .

* حومة جامع علي بتشین(56)

وهي من الحومات ذات الكثافة السكانية العالية 56 عقد لصالح الحرمين والمتوفين في الفترة ما بين 1201-1209 من بين عشرة أربع من الأتراك كما نجد ثلاثة من الحرفیین . حفاف ، حوكي ، خراز . 1222-1232 عدد من الأتراك ولاسيما من الجيش . 14 نجد 6 من الأتراك

* حومة الرحبة القديمة : (48 عقدا)

فضلا عن عدد رسوم التحبیس التي بلغ ثمانية وأربعين رسما ، هناك دلالات عمرانية أخرى تسمح باعتبارها حومة هامة ، فيها وجدت كوشة عرفت "بكوشة عبد الله الطبال ، وفرن عرف بفرن الخطيب معد لطحن القمح ، ومسجد عرف بمسجد" ابن التفاحي " (3) .

(1) معنى عبارة "جاور" انظر حماش :

(2) اخذت الحومة تسميتها من اسم احد رياس البحر .

(3) سجل 13 ، سبق ذكره ، و 30 ، 31 ، 34 .

ويكشف لنا استقرار الوقفيات أنها كانت الموقع المفضل للعنصر الأندلسي ولاسيما الأثرياء منهم . فقد أقامت بها كل من "عائلة بن عاشور" و عائلة بن عمر " و عائلة بن الطبال " و "عائلة بوضربة " . وكانت دار بوضربة ودار الخطيب من أهم المعالم بالحومة . أما باقي المعالم فهي مؤسسات دينية ومرافق عمومية ، كسيدي الجودي و سيدي الرهي ، و المحكمة الحنفية . (1) وعلى الرغم من استقرار عائلات أندلسية بارزة بها فلا يمكن اعتبارها "حومة أندلسية " . فهي حومة الطبقة الأرستقراطية المدينية والدينية معا ، إذ نجد كلاً من خطيب المسجد ، ومفتي الحنفية الحاج محمد النيار يقيمان بها. هذا الأخير الذي حدد اختياره دون شك وجود المحكمة بها . وبعد المفتي الحنفي بمثابة شيخ الإسلام .

وكانت حومة الرحبة القديمة من الحومات الراقية إلى غاية السبعينات من القرن الثامن عشر . فما نسبة الحرفيين المالكين بها ؟ وما الحرف التي وفرت لأصحابها الملكية والإقامة بها ؟ من جملة ثمانية وأربعين عقد تحبیس سبعة عقود تخص الحرفيين أي بنسبة 14.58٪ .

ويبدو أن حرفة الخياطة كانت أكثر الحرف تمثيلاً إذ رصدنا أربعة خياطين ، وحصاراً واحداً ، وحفاً واحداً ، وحمایماً واحداً ، فأزيد من نصف الحرفيين المالكين بالرحبة القديمة كانوا من الخياطين أي بنسبة 57,14٪ .

وتبين من تواريخ التحبیس ان استقرار الحرفيين بها ، يعود إلى العقد الثالث من القرن السابع عشر ، من ذلك وقفية محمد الحصار ابن سعيد القوطي 1039 هـ / 1629 - 1630م ووقفية علي الخياط بن الحاج علي 1075 هـ / 1664 - 1665م ووقفية علي الخياط ابن محمد بن الحاج عليوان 1115 هـ / 1702 - 1703م ووقفية السعيد الشريف الحمایمی ابن محمد اليعلاوي 1115 هـ / 1702 - 1703م ووقفية عبدالرحمن الخياط بن البردكيل 1153 هـ / 1740 - 1741م . (2)

(1) سجل 13 ، سبق ذكره ، و34.

(2) نفسه ، و30 - 31 .

كما يتبين أيضا أنهم اتخذوها مقرا لاقامتهم حينما كانت إحدى الحومات "الراقية" . غير انه يظهر أن "الرحبة القديمة " لم تحافظ على طابعها الأرستقراطي .

إذ كشفت لنا دراسة عناوين المتوفين أن هناك تمركزا كثيفا للجيش فمن بين تسعة متوفين في الفترة ما بين 1787م - 1795م نجد أربعة من الجيش ، أي ما يقرب من 50٪ وواحدا فقط كان من أهل الحرف 11,11٪ ، وهو حرار ولم يكن من كبار الأثرياء إذ لم تناهز ثروته 312 ريال.⁽¹⁾ كما عرفت الحومة في فترة لاحقة تنوعا في التركيبة السكانية من كريتلي الى غرانووطي إلى كرغلي إلى جيجلي .⁽²⁾

* حومة باب السوق : (46 عقدا)

تعود أول إشارة إلى حومة باب السوق إلى عام 873 هـ /لذا يمكن اعتبارها إحدى أقدم الحومات بالمدينة . وهي ذات كثافة سكانية عالية نسبيا إذ بلغ عدد رسوم التحسيس بها ستا وأربعين رسما . وإن إحدى مميزاتها البارزة طابعها الأرستقراطي . ولن نجانب الحقيقة إذا اعتبرناها مقر إقامة الطبقة الحاكمة .

فقد ملك بها عدد هام من رجالات السلطة سواء من الحكام أم من الموظفين السامين. حيث بلغ مجموع الوقفيات الخاصة بالطبقة الحاكمة والجيش معا تسع عشرة وقفية ، (منها سبع عشرة 17 وقفية للطبقة الحاكمة وملكيتان للجيش) وهوما يمثل نسبة 41,30٪ .

(1) وهم حسين يلداش ، وكيل الحرج والحاج محمد بلوك باشي واهجي عبدالله . انظر ، بيت المال دفتر 35 ، و 9 ، 121.

(2) بيت المال ، دفتر المخلفات ، رقم 54.

فمنذ النصف الأول من القرن السابع عشر اتخذتها الطبقة الحاكمة مقرا لها فقد اختار الإقامة بها الرئيس علي بتشين⁽¹⁾ و عدد من الدايات ، كالحاج محمد الدولتلي التريكي ، والداي شعبان الذي اشتهرت داره "بدار الخيل" وغدت من المعالم العمرانية بالحومة نفسها وبالمدينة أيضا (2) ، و الداى علي باشا ومصطفى باشا الذي يعد من أبرز المالكيين بها (3) . وأقام بها أيضا الموظفون السامون كإبراهيم الخزناجي بدار الإمارة ، وعبيدي آغا جماعة الصباحية .

وفضلا عن الطبقة الحاكمة فقد استقرت بها أيضا الأرستقراطية المحلية وهي العائلات البلدية من ذلك أحمد شيخ البلد بن محمد عرف ابن الفاسية قبل عام 1119هـ⁽⁴⁾ وسعيد الحمایمي أمين الحمایمية⁽⁵⁾ من أعظم الأثرياء وقتئذ . والأسر الأندلسية البارزة كأسرة بن عاشور .

أما نصيب أهل الصنائع والحرف في هذه الحومة الأرستقراطية فهو سبع ملكيات (عقود) ، أي بنسبة 15,21 ٪ .

(1) جاء في احدى الوثائق مانصه : "... أوقفت ... قامير بنت يوسف كيخية زوجة حمودة طبجي دار بزقة خوجة بيري القريبة من دار جدها القائد علي بتشين 1057 هـ ... " .

(2) اشتمل ما أوقفه الحاج محمد الدولتلي التريكي لصالح الحرمين على "دارين" وثلاث "دويرات" وغرفة وبيت .

(3) مصطفى باشا ، أحد دايات الجزائر حكم من 1798 إلى 1805 وتفيدنا سجلات المحاكم الشرعية أنه أكثر الدايات استثمارا في المجال العقاري لاسيما داخل المدينة . إذ رصدنا عدة معاملات تجارية تخص شراء المحلات التجارية .

(4) لقد سبق أن تعرضنا إلى أحمد بن الفاسية في القسم الأول ، الفصل الثالث ، عند الحديث عن مؤسسة مشيخة البلد .

(5) أشرنا الى ثروة سعيد الشريف الحمایمي العقارية وهي ثروة مذهلة في الفصل الخاص بالثروات ومستويات المعيشة .

وهم كما يلي :- علي التماق بن زيان 873⁽¹⁾ - ومصطفى الإنكشاري القزاز 1112- أحمد القزاز بن محمد 1123⁽²⁾ -الحاج علي الحرار بن الحاج إبراهيم 1131 - الحاج أحمد الخياط بن محمد 1143- أحمد الحرار التاجر الآن 1-الحاج محمد الخياط بن علي آغا 1193.

وتميزت هذه الحومة بالانسجام والتقارب بين القاطنين بها سواء فيما يتعلق " بالخاصة " أو بأصحاب الحرف . فبالنسبة للفئة الثانية وهي الفئة التي تشغل اهتمامنا، فقد تعاطى الحرفيون صنائع هامة وهي الخياطة والقزازة والحرارة. وهي نشاطات ذات صلة ببعضها البعض من جهة و هي أيضا من الصنائع المعتبرة والمريحة من جهة أخرى فهل التشابه والتقارب في الصنعة كان من عوامل الجوار؟ أم أن مستويات الثروة هي التي حددت ذلك ؟ و على ضوء دراستنا لتركيبية المالكين يمكن القول إن الإقامة بحومة باب السوق حددها عاملان اثنان ، عامل الجاه أو السلطة ، وعامل الثراء ، فهي "حومة أرستقراطية" من الطراز الأول .

* حومة سيدي رمضان (45 عقدا)

إن حومة سيدي رمضان والتي تعد إحدى أقدم الحومات لا تظهر كذلك من خلال أوقاف الحرمين إذ تعود أقدم وقفية إلى عامي 1633م-1634م .وهي وقفية حمودة الإنكشاري ابن الحاج علي . تتميز تركيبية المالكين بها بتنوع كبير فهناك العنصر الأندلسي وهومن أقدم المالكين مثل فاطمة بنت الحاج أحمد الأندلسي .وهناك العنصر التركي بما في ذلك الجيش بثلاث عشرة وقفية وهو ما يمثل نسبة 29٪ .

(1) إن أفقر ثروة في هذه الحومة وفي هذه الحقبة كان ما خلفه الرئيس حسن ، انظر :بيت المال دفتر 54 ، و 28-29 .

(2) بيت المال ، سجل 13 .

ونجد التنوع نفسه لدى فئة الحرفيين فهناك علي الصبان بن إبراهيم وبعد أقدم الحرفيين بالحومة 1108هـ وهناك بائع الخضر والفواكه مثل محمد الفكاه بن محمد وصانع الفخار مثل محمد الفخار ابن حسين وصانع الأحذية مثل مصطفى الانكشاري البابوجي 1166هـ والحاج مسعود الحداد وأخيرا أحمد السمار ابن محمد 1213هـ . وتمثل نسبة الحرفيين 17,64٪ من مجمل المقيمين المالكين .

* حومة كتشاوة (45 عقدا)

إن موقعها في المنطقة المركزية حيث تكثر الفعاليات الاقتصادية ، جعل طابع النشاط الاقتصادي يطغى عليها ، فالمحلات المخصصة للإقامة تبقى قليلة مقارنة بالمحلات ذات الطابع التجاري ، فمن جملة خمسة وأربعين وقفية⁽¹⁾، لم نرصد سوى اثني عشر عقارا خصص للإقامة أي بنسبة 22,22٪ .

وتبدو إحدى الحومات التي استقر بها العنصر التركي بوجه خاص . فمن بين اثني عشر رسما يخص الإقامة ثمانية للأتراك وهوما يمثل نسبة 66,66٪ وواحد أندلسي و واحد كان ينحدر من أسرة عريقة ضمن الارستقراطية الدينية وهو الحاج عبد الرحمن بن مبارك . كما كانت أغلب المحلات التجارية في يد الأتراك سيما في يد عناصر الجيش الإنكشاري . إذ إستحوذوا على سبعة وعشرين عقدا من بين أربعة وثلاثين عقدا . (2) وتؤكد ذلك دراسة عناوين المتوفين أيضا ، في الفترة ما بين 1787هـ-1795هـ⁽³⁾ وفي ما بين 1807هـ-1817هـ أيضا إذ كان جلهم من الأتراك وغالبيتهم من اليلداش⁽⁴⁾ .

(1) البياليك ، سجل 98 ، و 61-62-63 .

(2) البياليك ، سجل 98 ، سبق ذكره و 61-64 .

() بيت المال ، دفتر 35 ، و دفتر 54 ، من بين الأسماء نذكر اسماعيل خوجة الملح ، ومصطفى

الاعمى الاطراق و يلداش

() بيت المال دفتر 54 .

وتميزت هذه الحومة بكونها "حومة الأثرياء من الأتراك" من النصف الأول من القرن السابع عشر الى النصف الثاني من القرن الثامن عشر (حسن باشا ، الحاج محمد آغا بن السيد عبدي باشا ، عايشة بنت مصطفى الكاتب وقامير بنت الحاج مصطفى رئيس عرف مصلح الدين ، أحمد باي قسنطينة) (1) .

أما المالكيين من أهل الحرف في هذا "الموقع المتميز" فلم يتعد عددهم أربعة ، وهم عائلة ابن المليح العطار والحاج أحمد الفكاه بن محمد ومحمد القهواجي التركي وأحمد الحفاف الانكشاري ابن مصطفى ، ورغم حفاظ الحومة على التركية السكانية نفسها أي "التركية" ، فإنها لم تحافظ على المستوى الفئوي نفسه . فبينما كانت في السالف مقرا للاستقرارية التركية ، أصبحت مقرا لليلداش في الفترة ما بين 1817 - 1826 . وبوجه عام يمكن القول إن خصوصية حومة كتشاوة هي هيمنة العنصر التركي . (2)

3- 1- 2 الحومات ذات الحجم المتوسط

* حومة جامع صفر : (35 عقدا)

اشتقت الحومة تسميتها من المسجد المعروف بجامع صفر (3) أحد المساجد الحنفية . فهل استقطب المذهب الحنفي أتباعه ؟ من بين خمسة وثلاثين رسم تحبيس ، نجد إحدى عشرة وقفية للأتراك وست أي بنسبة 31,42٪ لأصحاب الحرف أي بنسبة 17.14٪ . وهم : محمد الغماد بن أحمد والحاج أحمد الدباغ بن الحاج محمد بن حمادوش ومحمد الصابونجي بن مخلوف وأحمد الصباغ بن الحاج محمد ومخلوف البناي ومحمد المقاييسي بن محمد شهر ابن الطنجي (4)

(1) البياليك ، سجل 98 ، سبق ذكره ، و 64 .

(2) استنادا إلى عناوين المتوفين ، بيت المال ، دفتر 58 ، سبق ذكره .

() بناء القايد صقرين عبد الله الذي تولى الباشوية (1589-1592) ، (1595-1596) - (1601-1603) .

(١) البياليك ، سجل 13 ، سبق ذكره ، و 24 ، 25 .

3 - 1 - 3 الحومات ذات الحجم الصغير

تراوح عدد رسوم التحبيس في الحومات التي اعتبرناها حومات ذات حجم صغير بين خمسة وتسعة وعشرين عقدا . (1)

* حومة بير الرمانة (29 عقدا) (2)

تقع بالمنطقة العليا للمدينة أي الجبل ، وجاء تحديد موقعها في وثائقنا على النحو التالي : تقع أعلى حارة الجنان وبالقرب من القصبة . من جملة تسع وعشرين وقفية لم نرصد سوى ثلاث وقفيات للحرفيين وهم :- يوسف الحرار بن محمد 1109هـ ومحمد الحرار بن موسى 1165هـ و أحمد العطار . وبلغت نسبتهم 10,34 % .

* حومة قاع السور (3) (28 عقدا)

وجدت حومة قاع السور على مقربة من "القهوة الكبيرة" ، والجامع الجديد وهو في الواقع تحديد غير دقيق . ولسنا ندري إن كانت الحومة تقع في منتهى سور المدينة ؟ ومن بين ثمانية وعشرين عقدا 28 (4) ، نجد ستة عقود كانت للعنصر التركي وهو ما يمثل نسبة 21,42 % .

(1) يتعلق الأمر بالحومات التالية : بير الرمانة 29 عقدا وقاع السور 28 عقدا وحوانيت بن رابحة 24 زنقة بن فارس 23 حمام المالح 21 جامع البلاط 20 كوشة اسكندر 19 حومة جامع القشاش 18 سبع لوبات 17 عين الحمرا 16 البوزة 10 باب الذيرة 09 مسيد الغولة 07 عين مراد قورصو 05

(2) البايليك ، سجل 98 ، سبق ذكره ، و78.

(3) قاع السور: تعني منتهى السور .

(4) البايليك ، سجل 13 ، سبق ذكره ، و22.

وكانت ثلاثة عقود لرياس البحر وخمسة للحرفيين أي بنسبة 17.85٪
وهم : الحاج خليل البلكباشي الخياط والعربي الشريف البناء ومصطفى
الإنكشاري الجاقماقجي و الحاج علي الفكاه بن قاسم الجيجلي و الحاج أحمد
السقاط (1).

وتفيدنا عناوين المتوفين أن قاع السور اتخذها في الفترة 1222-1232/
1807-1817 العنصر التركي فغالبية المتوفين من الرجال كانوا أتراكا من
جيش وموظفين ، مثلما تظهره الأسماء التالية : قور مصطفى وصالح خوجة و
خليل منزول آغا حفاف و يلداش (2) .

* حوانيت بن رابحة (28 عقدا) (3)

اشتقت الحومة تسميتها على ما يبدو من اسم مالك لمجموعة من
الحوانيت مخصصة للنشاط التجاري .ولسنا ندري إن كان من "التجار البارزين"
وتبدو حومة صغيرة حيث لم تتجاوز رسوم التحيس أربعة وعشرين عقدا (4) .
وشارك فيها أهل الصنائع والحرف بأربعة عقود أي بنسبة 16.66٪ (5)
ولا تتميز تركيبتها البشرية بخصوصية معينة فهي تركيبة متنوعة ، فهناك
العنصر التركي بما في ذلك الجيش والعناصر الوافدة الجيجلي والقبائلي . وكان
أثرى واحد من المتوفين سليمان الجيجلي .

(1) البايليك ، سجل 13 ، سبق ذكره ، و 22.

(2) بيت المال ، دفتر المخلفات ، رقم 54 .

(3) البايليك ، سجل 13 ، سبق ذكره ، و 33-34 .

(4) لكنها تبدو من خلال دفاتر المخلفات من الحومات ذات الكثافة النسبية حيث رصدنا 13 تركة
1232-1222 .

(5) بيت المال ، دفتر المخلفات ، رقم 54 ، و 105 .

* حومة حمام المالح (21 عقدا) (1)

تقع حومة حمام المالح على مقربة من باب الوادي . ومن جملة 21 رسم تحبیس لم نعثر سوى على وقفيتين لحرفيين وهما : عبد القدر الحرار وأوسطا علي المسامعي ، أي بنسبة 9.52٪ . وتجدر الإشارة الى أن هذه الحومة رغم أنها تبدو حيا سكنيا ذا حجم صغير إلا أنها تعد من الحومات الراقية . فقد اتخذتها الطبقة الأرستقراطية مقرا لها إذ أقامت بها أسرة الشويهد الشهيرة وغدت دارها من المعالم الحضريّة ، و أقام بها الأثرياء من الرياس ، كالرياس سليمان البفون الذي أصبحت داره هو الآخر معلما حضريا *Repere Urbain* وتميزت بحفاظها على طابعها الأرستقراطي عبر سنوات مديدة ، إذ ظلت مقرا للطبقة الحاكمة ، مثل الداي عبيد باشا ولموظفي الإدارة كأحمد شاوش ، و يوسف خوجة صهر الحاج علي ، وباش بونباجي ولمشاهير الرياس كعائلة طاطار ، ونلاحظ أن عائلة طاطار ظلت تقيم بها مثل طاطار المتوفى عام 1223 (2) ، وعلي رئيس التركي بن يوسف طاطار المتوفى عام 1230 ، ويوسف خوجة صهر الحاج علي طاطار رئيس وللأثرياء من التجار والحرفيين كالحرارين (3)

* حومة جامع القشاش (18 عقدا) (4)

حددت الوثائق موقعها على النحو التالي: "... بناحية باب الجزيرة وبإزاء سور البلد...". ونظرا لقربها من باب الجزيرة ، اتخذها رياس البحر مقرا لهم كأحمد رايس بن مصطفى رايس الذي تعد وقفيته أقدم الوقفيات 1093 هـ .

(1) البايليك ، سجل 13 ، و 26 .

(2) م ش ، علية 50 ، و 21 .

(3) بيت المال ، دفتر المخلفات 54 .

(4) البايليك ، سجل 98 .

أما الحرفيون فكان من نصيبهم أربع وقفيات أي أن نسبة المالكين من الحرفيين بها تمثل 22.22٪ وهم : علي الخياط صناعة أمين الخياطين ومحمد المقفولجي بن حسن وحميذة القوقجي والحاج قاسم البناء . ولا بأس أن نشير إلى البعض ممن أقاموا بها كأحمد باي قسنطينة 1766م⁽¹⁾ .

* حومة البوزة (10 عقود)

تميزت حومة البوزة الواقعة بالقرب من السوق الكبير بخاصية مميزة تمثلت في هيمنة العنصر التركي وبخاصة الجيش . وغلب عليها طابع النشاط التجاري بحكم موقعها في قلب منطقة الأسواق . فرسوم التحبيس التي لم يتجاوز عددها عشرة ، كان أزيد من نصفها (ستة عقود) عبارة عن محلات تجارية (حوانيت) . وكانت أغلب الوقفيات لعناصر الجيش (ما يمثل 70٪) .

وتؤكد ذلك أيضا دفاتر المخلفات فمن بين عشرة متوفين لم نرصد سوى واحد لم يكن تركيا . وهو ما تبينه الأسماء التالية : إهجي سليمان ، ومصطفى أودة باشي ، وقارة محمد التركي ، وبابا علي بلكباشي .

ونجد الظاهرة نفسها في فترة لاحقة فكل المتوفين بالبوزة كانوا من الجيش يلداش وواحد خوجة باشي . ورغم وجود ديوان زاوة وسوق الدلالة بزقة البوزة الا أننا لم نعثر على أي أثر لزواوي أو لدلال ..

ويشير ابن حموش إلى أن زقة البوزة هو شارع سوق الكبير وهو إحدى المواقع الثلاثة التي استقر بها اليهود .

(1) البايليك ، سجل ، 98 ، سبق ذكره .

نسبة توزع وقفیات الحرفیین حسب الحومات

22.22%	حومة جامع القشاش
20%	حومة البوزة
18,75%	حومة عين الحمرا
17.85%	حومة قاع السور
17.14%	حومة جامع صفر
16.66%	حوانيت بن رابحة
16,21%	حومة كوشة علي
15,78%	حومة كوشة أسكندر
15,21%	حومة باب السوق
14,58%	حومة الرحبة القديمة
13,55%	حومة حوانيت سيدي عبدالله
13,33%	حومة سيدي محمد الشريف
13,33%	حومة سيدي رمضان
11.84%	حومة سوقة عمور
10,52%	حومة بن جاور علي
10,34%	حومة بير الرمانه
10,25%	حومة القصبة
9.52%	حومة حمام المالح
9%	حومة كتشاوة

يتبين من دراسة توزع النسيج الاجتماعي لمجتمع المدينة من خلال أوقاف الحرمين الشريفين أن فئة الحرفيين توزعت عبر مختلف " حومات المدينة " من الجبل إلى المنطقة المركزية إلى القسم السفلي .

لكن يبدو أن أهم تجمع لهم وجد "بالمدينة العليا "أو" الجبل". وضمت حومة سوقة عمور أكبر عدد إذ بلغ عدد الحرفيين المقيمين بها اثني عشر . ثم تليها حومة كوشة علي بإحدى عشرة حالة ، ثم حوانيت سيدي عبد الله بثمان حالات . ولعل اختيار الحرفيين لسوقة عمور يعود إلى نشاطها التجاري المتميز ولم ترتبط كثافة الحرفيين دائما بكثافة الحومات ، فحومتا سيدي محمد الشريف و سيدي رمضان اللتان تميزتا بكثافة سكانية عالية كانت نسبة الحرفيين فيهما منخفضة .

ووجهت الحرفة أحيانا اختيار الجوار ، إذ شكل العطارون في حومة سوقة عمور نسبة 33,33٪ من مجمل الحرفيين المالكين بها ، وبحومة كوشة علي شكل الفكاهون والبابوجية ، نسبة 54,54٪ ، وبلغت نسبة الخياطين بالرحبة القديمة 23,52٪ . ويلاحظ أن الأثرياء من الحرفيين أقاموا بالمنطقة المركزية كالرحبة القديمة وباب السوق .

وبعد ما تتبعنا توزع الحرفيين بوجه عام ننتقل فيما يلي إلى دراسة وضع شرائح أخرى أسهمت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، يتعلق الأمر أولا بالدخلاء وثانيا بأهل الذمة أو جماعة اليهود باعتبارها أهم ملة بمجتمع مدينة الجزائر . وفي هذه المحاولة استعنا أيضا بالجرد الخاص بالأملاك الموقوفة لصالح الجامع الأعظم⁽¹⁾ .

(1) التميمي ، وثيقة باسم الجامع الأعظم، سبق ذكره.

4 - وضع الدخلاء "البرانية" في المدينة

إن ما يلفت النظر أثناء دراسة التوزيع السكاني حسب الحومات استنادا إلى أوقاف الحرمين الشريفين وكذا أوقاف الجامع الأعظم (1)، غياب العناصر الوافدة من المناطق الريفية "الدخلاء أو البرانية" ما عدا العنصر الجبجلي. لكن هل اتخذت العناصر الجبجلية حيا خاصا بها ، وبعبارة أخرى ما مدى تأثير عامل الانتماء الجهوى في خلق علاقات الجوار ؟

تسمح لنا رسوم التحبيس وكذا عقود البيع والشراء بأخذ فكرة واضحة عن توزيع الجبجلية عبر حومات المدينة ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر . فمن أقدم المالكين بالمدينة ، عبد النبي بن محمد الشريف الجبجلي الذي كان يملك دارا قرب حمام بن جاور علي عام 1069 هـ / والحاج علي الفكاه ابن قاسم الجبجلي الذي كان يملك دارا بحومة قاع السور عام 1089 هـ .

وكان الحاج قاسم الجبجلي بن سعدالله يقيم بحومة حمام المالح عام 1109 هـ / وأقام أخوه الحاج موسى الجبجلي بن سعدالله بالحومة نفسها . وكان عبد الله الجبجلي ابن ابراهيم يقيم بحومة كوشة اسكندر . أما أمين الجبجلية فكان يملك دارا بحومة بن فارس . وكان الحاج محمد المقايسي بن زغودة يملك دارا بسباط العرص.

وتجدر الملاحظة إلى أنه لم يكن من نصيب وحظ جل العناصر الجبجلية التمتع بالإقامة وحق الملكية بالمدينة . إذ كشفت لنا دراسة عناوين المتوفين أن عددا هاما من الجبجلية اتخذ المحلات التجارية محلا لإقامته ، فعلى سبيل المثال في الفترة الممتدة من سنة 1807 إلى 1817م من جملة ثلاث وثلاثين تركة ، في إثنين وعشرين حالة كانوا يقطنون بالمحلات التجارية ، بالكوش وهو ما يمثل نحو 79٪ .

(1) م ش ، ع 88 و 36 ، الوثيقة مدرجة ضمن الملاحق انظر ، قسم عقود البيع والشراء ، وثيقة رقم 32 : عقد بيع حظوظ من داريسباط العرس بين السيد الحاج محمد المقايسي صناعة أمين الجبجلية بن زغودة به عرف والسيد الحاج أحمد بن عبد اللطيف . بيت المال ، دفتر المخلفات رقم 54 ، و 14-15-40 وغيرها .

منها كوشة الحاج قاسم ، وكوشة الصبايحية وكوشة السمن ، وكوشة
الفحام وكوشة كجاوة . يبرز لنا "المثال الجيجلي" ان مقولة الاعتبارات الجهوية
والاثنية في تحديد أماكن الإقامة في المدينة العربية لا تنطبق على مختلف
المدن .

نظرة عن توزع الجيجلية عبر حومات المدينة

عبد النبي بن محمد الشريف	قرب حمام بن جاور
الحاج علي الفكاه بن قاسم	قاع السور
الحاج موسى بن سعد الله	حمام المالح
الحاج قاسم بن سعد الله	حمام المالح
عبد الله بن إبراهيم	حومة كوشة إسكندر
الحاج يوسف أمين	حومة بن جاور علي
الحاج محمد بن الحاج موسى	سباط القايد قاسم
الحاج قاسم الجيجلي بن علي	سيدي علي الفاسي
علي	زاوية القشاش
جيجلي	قاع السور
سليمان الجيجلي*	حومة بن رابحة
جيجلي	حومة سيدي عبدالله
علي الجيجلي المدعو غرمول	أعلى العين المزوقة
سعيد الجيجلي بن محمد و	أعلى العين المزوقة
والحاج محمد الجيجلي	قرب سيدي أحمد بن يوسف
محمد الشريف بن بلقاسم	القهوة الكبيرة
الحاج علي أمين الجيجلية	الرحبة القديمة .
الصافية الجيجلية	

* وهو أثرى واحد من القاطنين بثومة حوانيت بن رابحة .

لكن ما وضع العناصر الأخرى الميزابية والقبائل والبساكرة والأغواطية ؟
فهل خصص لهذه الشريحة حي خاص بها؟

يظهر أن كل جماعة سعت الى حل مشكل الإقامة بحسب ظروفها، إن بني ميزاب رغم الثراء الذي اشتهروا به لا وجود لهم في وثائقنا ، وملاحظتنا هذه لا تخص سوى المحلات السكنية . فقد ملك الميزابيون عدة عقارات ذات طابع تجاري كالحوانيت والأفران.

كما وجدنا حالات لبعض ممن امتلكوا بالفحص منذ وقت مبكر ، فعلى سبيل المثال كان في حوزة محمد بن أبي النور المصابي (كذا) ثلاث جنات بفحص تاجرارات اعلا عين الربط عام 1627-1628،⁽¹⁾ كما كان لأمين جماعة بني ميزاب نصف جنة بفحص الحراش .⁽²⁾

ولا شك أن الأثرياء من جماعة بني ميزاب قد أقاموا بالمدينة وعلى رأسهم أمين الجماعة الذي كان يحظى بتقدير خاص ، مثلما ذهبت إليه بعض المرويات . أما الباقون فكانوا يقضون لياليهم في الحوانيت و الحمامات . بينما العناصر الأغواطية والبسكرية والقبائل فقد حالت أوضاعهم المادية دون الوصول الى ما وصل إليه الجيجليين ما عدا القلة القليلة⁽³⁾ . إذ من النادر العثور على "بسكري" أو "أغواطي" من المالكين بالمدينة ، حيث رصدنا حالات تخص أثرياءهم ، حيث يخبرنا عقد تحبيس أن الحاج محمد ابن الحاج محمد البسكري أمين جماعة الفكاهيين كان يملك دارا عام 1061هـ / 1651 .⁽⁴⁾

(1) وهو ما بطلعنا به عقد بيع تم بين التاجر محمد بن أبي النور الميزابي والرئيس الشهير مراد

قورصو . انظر : م ش ، ع 37/2 .

(2) م ش ، ع 27 .

(3) حول امتلاك بعض البسكريين لعقارات داخل المدينة انظر : م ش ، ع 122 و 31 الوثيقة ضمن :

الملاحق ، قسم عقود البيع والشراء وثيقة رقم 14 : عقد شراء عبدالله الدلال ابن - البسكري . وانظر أيضا وثيقة رقم 21 : عقد بيع 3/4 دار بحومة القصبة بين عبدالله البسكري

(4) م ش ، ع 108-109 .

وفي سجلات أوقاف الحرمين لم نرصد سوى بسكري واحد أوقف ثلث دار بحومة كوشة علي⁽¹⁾. بينما ليست هناك أية اشارة إليهم في سجل أوقاف الجامع الأعظم⁽²⁾.

وكان الذين اسندت إليهم الحراسة الليلية للمدينة يقضون لياليهم عرض البويات الفاصلة بين الأحياء . كما وجدنا جل المتوفين من الأغواطية والبساكرة الذين صفيت تركاتهم أمام بيت المالجي يقيمون بالفنادق ، ويبدو أن الأغواطيين اتخذوا فندق الزيت حيث كانوا يشتغلون مقرا لاقامتهم . بينما لجأ القبائل الى أفران ومقالع الجير بباب الوادي ، كما توجهوا إلى ضاحية باب عزون⁽³⁾ . إذ كان ربض باب عزون منذ القرن السادس عشر محطة للقادمين من الفحص ومن المناطق الداخلية .

وقد ترك الأسير الإسباني "هايدو" وصفا لهذه الضاحية : "...لأنجد اليوم خارج الأسوار ، مثلما هو الحال في جهات أخرى ، سوى ضاحية تضم خمسة وعشرين مسكنا مقابلة لباب عزون وفي اتجاه الجنوب⁽⁴⁾ . واستعملت هذه المنازل وتوابعها كمراكز إيواء للفقراء والمعوزين ، وللجلايين الذين يتاجرون في بيع بالمواشي . وكانت أيضا موزعا "لإقامة الفرانين" (الذين يشتغلون في الأفران)⁽⁵⁾.

(1)البابليك ،سجل 13 ، سبق ذكره ، و109.

(2)التميمي ، وثيقة باسم الجامع الاعظم، سبق ذكره.

(3)BOYER . *La vie quotidienne* , Op.cit,p164.

(4) HAEDO."Topographie ,Op.cit,p433.

ويشير المصدر نفسه إلى أنها كانت قبل 1573تضم أزيد من خمسمائة وألف مسكن غيرأن الباشا أعرب أحمد أقدم على تدميرها لأسباب استراتيجية - أمنية بعد ما بلغت إلى مسامعه أنباء تحضير حملة إسبانية ضد مدينة تونس.

(5)DEVOULX .Topographie , Op.cit,f 141.

واستقر الغرباء هم أيضا بسيدي بتقة حيث وجدت قبة الولي الصالح ومسجد صغير ، وبيوت للفقراء والمرضى . (1) ، وبياب الوادي ، وبياب عزون وسيدي بوطويل ، وهي الأماكن نفسها التي استقر بها القبائل مثلما سلف ذكره . ولعل اختيار هذه الجماعات ، للمواقع التي أشرنا إليها ، يعود في المقام الأول إلى حرصها الشديد على ادخار كمية من المال لأنها جاءت لكسب لقمة العيش ، لذا فضلت تفادي أية مصاريف هي في غنى عنها . كما يبرز ذلك أيضا عدم اندماج عدد هام من الوافدين على المدينة والظروف المعيشية المتدنية التي كان يعيشه هؤلاء .

وباستثناء جماعة الجيجلية التي سلف الحديث عنها ، فإن العناصر الوافدة غائبة . وهم الذين ينطبق عليهم المثل الشعبي الشائع وقتئذ بمدينة الجزائر : " لا دار ولا حانوت ولا جبانة وين يموت " . (2)

أما الجربة فقد أقاموا هم أيضا بحومات مختلفة بالمدينة على الرغم من وجود موقع عرف "بزقة الجربة" منذ أوائل القرن السابع عشر و أقام به بعضهم مثل علي الجربي ابن دحمان (3) لفقد بينت دراسة عينة من عقود الملكية أنهم توزعوا بمواقع مختلفة فقد كان الحاج عمر الجربي أمين جماعة الجربة ابن قاسم يقيم بزقة بن فارس 1200هـ / 1785-1786 . (4)

(1) سيدي ابي التقى، وينطقون به بتقى و بتقة (بفتح الباء وتشديد التاء مع سكونها وفتح القاف ... صفحات ص 142 .

(2) مثل شعبي جزائري يعكس فكرة الانتساب إلى المدينة والاندماج فيها . ويعبر بالفعل عن الواقع آنذاك إذ وجدت مقابر عائلية خاصة ، حيث تخبرنا الوثائق بوجود جبانة الخزناجي وجبانة الباشا وخصصت لها أوقاف أيضا .

(3) جاء في عقد اثبات ملكية ما نصه : "...الحمد لله الذي يشهد به في من يوضع إسمه فيه اثر تاريخه شاهد بمضمونه ومعرفة المكرم علي الجربي ابن دحمان معرفة تامة معتبرة شرعا يشهد بها ويأن له مالا من ماله وملكا من جملة أملاكه جميع الثلث شياعا من جميع الدار الكاينة بزقة الجربة داخل الجزائر المحروسة بالله بتاريخ أوائل صفر الخير من عام ثلاثة وسبعين ومائة وألف من الهجرة ... "

(4) م ش ، ع 6 ، الوثيقة مدرجة ضمن الملاحق انظر قسم عقود البيع والشراء ، وثيقة رقم 27 .

5 - حارة لأهل الذمة ؟

يعد الفصل بين أهل الذمة والمسلمين فيما يتعلق بأماكن الإقامة إحدى الخصائص المميزة للمدينة العربية . فما هو الوضع بمدينة الجزائر ؟ يبدو أن اليهود أقاموا بموقعين أساسيين في العشرينات من القرن السابع عشر عرف الموقع الأول "بالملاح الأعلى" والثاني "بالملاح الأسفل" دون أي تحديد طبوغرافي لهما . (1)

وفي أواخر القرن الثامن عشر أشار "كاثكارت الأسير الأمريكي" إلى حي اليهود واصفا إياه قائلا : "...أما الطرق فهي ضيقة ومظلمة ، وهذه الحالة خصوصا في حي اليهود حيث يوجد مذبح الطائفة الذي تتصاعد منه روائح كريهة لا تطاق ، وهذا المكان وحده يكفي لأن ينبعث منه وباء الطاعون ... " (2) واستنادا إلى مجموعة من عقود الملكية يظهر أن اليهود اتخذوا ثلاثة مواقع : الموقع الأول بالقرب من الجنيينة ، حيث وجد مقر السلطة إلى غاية 1817م ، على امتداد الشارع المعروف " بسبع لويات " ، ويبدو أن هذه الزنقة هي نفسها "زنقة اليهود" . ويعد هذا الموقع أكثرها كثافة إذ تمركز بها أزيد من 67,07 ٪ من مجمل عقود ملكية اليهود حسب ابن حموش (3) .

وهذا "الموقع المتميز" يكاد يكون نفسه في مختلف المدن الجزائرية . لقد كان اليهود بمدينة تلمسان يقطنون حيا مغلقا بعيدا عن المسلمين ، خارج أسوار المدينة قبل القرن 14م . وعقب تدخل الحبر " فرايم أنكاوة " لدى سلطان تلمسان سمح لهم بالانتقال إلى مدينة تاكرارت حيث اتخذوا موقعا بجوار المشوار في شماله وشرقه حتى يكونوا تحت حماية السلطان وتحت المراقبة .

(1) BEN MANSOUR . *Alger XVI e -- XVII e siècle* , Op.cit ,p111.

(2) فيلالي عبد العزيز ، تلمسان في العهد الزياني ، أطروحة دولة ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر 1996 ج 1 . ص 199

(3) كاثكارت ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 102 .

وعقب فتح مدينة وهران عام 1792م طلب الباي محمد الكبير من يهود معسكر ومستغانم وندرومة الوفود على مدينة وهران وخصص لهم حيا للإقامة ومرد هذا إلى الحماية المباشرة التي كانت تضمنها السلطة للرعايا اليهود (1). أما التجمع الثاني فقد كان بباب الوادي نظرا لوجود معبد اليهود الكبير. ووجد الموقع الثالث بشارع البوزة على امتداد شارع السوق الكبير (2) لكن الوثائق حددتها بناحية السوق الكبير .

صحيح يمكن الحديث عن ثلاثة تجمعات أساسية لليهود ، ولكنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أهل الذمة لم يخضعوا لفصل أو عزلة تامين بل أقاموا جنبا إلى جنب مع بقية الشرائع الأخرى . "فسبع لويات " والتي تبدو حيا يهوديا لم تشكل في الواقع تجمعاً يهوديا بحتا إذ كشف استقراء سجل خاص بأوقاف الحرمين الشريفين أن شرائع أخرى أقامت بها ، والبعض الآخر تعاطى نشاطا تجاريا . إذ أحصينا بها سبعة عشر عقد ملكية أوقفها أصحابها لصالح الحرمين الشريفين (3) ولاشك أن عدد المالكين والمقيمين بها يتجاوز ذلك بكثير إذ هناك عدد من المالكين لا تبرزهم وثائق التحبيس ، لكن عقود البيع والشراء وكذا التركات تظهرهم ، كالسيد الحاج علي بن السيد أحمد الذي تخبرنا تصفية تركته أنه كان يملك حانوتا فضلا عن جزء من محل عرف "بدار اليهود" بسبع لويات (4) أما "البوزة " وهي الموقع الثالث فتبدو من دراسة عقود التحبيس وكذا من خلال دراسة عناوين المتوفين ، هيمنة العنصر التركي وبخاصة الجيش خاصية بارزة ومميزة لها وهو ما يفسر أيضا استقرار اليهود بها .

(1) تابليت ، علي. "يهود الجزائر في العهد العثماني 1516-1830" المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية عدد 11، 1995. ص 173 .

(2) BEN HAMOUCHE . *La gestion urbaine* ,Op.cit,p211.

(3) من بين المالكين بسبع لويات نذكر : السيد مصطفى باشا والسيد حسن باشا والحاج عبد الرحمن بن الحاج محمد سوسان بن شهر و السيد يوسف خوجة رفاقجي و السيد محمد الخياط بن محمد الأندلسي والسيد محمد حلاطجي و إبراهيم الإنكشاري بن سليمان خوجة و أحمد وكيل الحرمين وخديجة بنت الحاج عبد القادر وقامير بنت أحمد .

هذا كما تشير الوثائق إلى زنقة القورنيين وهي مقابلة للسوق الكبير⁽¹⁾ والسؤال الذي يطرح هو : هل كانت تجمعا خاصا باليهود الذين وفدوا من مدينة ليفورن ؟ مما سبق يمكن القول إن اليهود أقاموا بالمنطقة المركزية وتوزعوا عبر عدة مواقع .

إن توزع السكان عبر حومات المدينة لم يخضع لأسس مهنية ولا عرقية، إثنية . فالعنصر التركي أقام بالمدينة العليا "الجبل" بحومة القصبة وغيرها . ولم يخصص للدخلاء أو "البرانية" هم أيضا حي خاص بهم ، فالجيجليون سحت لهم أوضاعهم المادية امتلاك عقارات بحومات مختلفة والاستقرار بها، بل إن بعضهم أقام بالأحياء الهامة والراقية " كحارة الجنان " التي كانت تقيم بها إحدى العائلات البارزة وهي " عائلة الشويهد "

بينما اتخذ الفقراء من الدخلاء والأغراب مواقع معينة داخل المدينة وخارجها وهي المواقع الفقيرة ، مثلما هو الحال بمدينة قسنطينة ، إذ استقروا بمنطقة "طابية برانية" ⁽²⁾. كما لم يتخذ الجرابية ، الذين تميزوا باعتناقهم للمذهب الاباضي هم أيضا ، موقعا خاصا بهم في المدينة ، رغم وجود " زنقة الجرابية ".

ولم يستقر العنصر الأندلسي مثلما مرّ بنا بحي خاص به ، ⁽³⁾ بل توزع عبر عدة حومات ، بما في ذلك القصبة ، على خلاف ما وجد بتونس والمغرب . فقد استقر الأندلسيون بتونس بباب السويقة قرب رحبة الحلفاويين وكونوا بها حياً عرف بحومة الأندلسيين بمسجدها المعروف بجامع سبحان الله الذي شُيد فيما بين 1607 و 1624⁽⁴⁾

(1) م ش ، ع 16 .

(2) GUECHI, F.Z. "Artisans et métiers à Constantine en 1840 : voisinage et solidarité". Mélanges Ch .R.Ageron .Etudes réunies et préfacées par A.Temimi.Pub.de la FTERSI,Zaghouan.1996.T.I.pp.269-302

(3) لقد انتهى "ابن حموش" في محاولته إعادة توزع العنصر الاندلسي استنادا الى أوقاف الاندلسيين إلى النتيجة نفسها .

(4) RAYMOND. *Grandes Villes Arabes* , Op,cit ,p 178.

فخصوصية التوزيع السكاني بمدينة الجزائر هي انعدام الفصل الواضح بين مختلف الشرائح المقيمة بالمدينة .بينما في مدن عربية أخرى كان الفصل جليا بين الأقليات، فقد اتخذ المغاربة بمدينة القاهرة حيا خاصا عرف باسمهم "حي المغاربة". وتبين لنا دراسة مستويات الثروة أن الاعتبارات المادية حددت في المقام الأول اختيار أماكن الإقامة .فالإقامة بالقرب من الجامع الأعظم أو عين الحمرا أو من الجنينة أو بحومة باب السوق لم تكن في متناول أيّا كان .وهو ما يبدو واضحا في مثال كبار التجار و الأثرياء من أهل الحرف كالحرارين والقزازين والخياطين والحفافين.

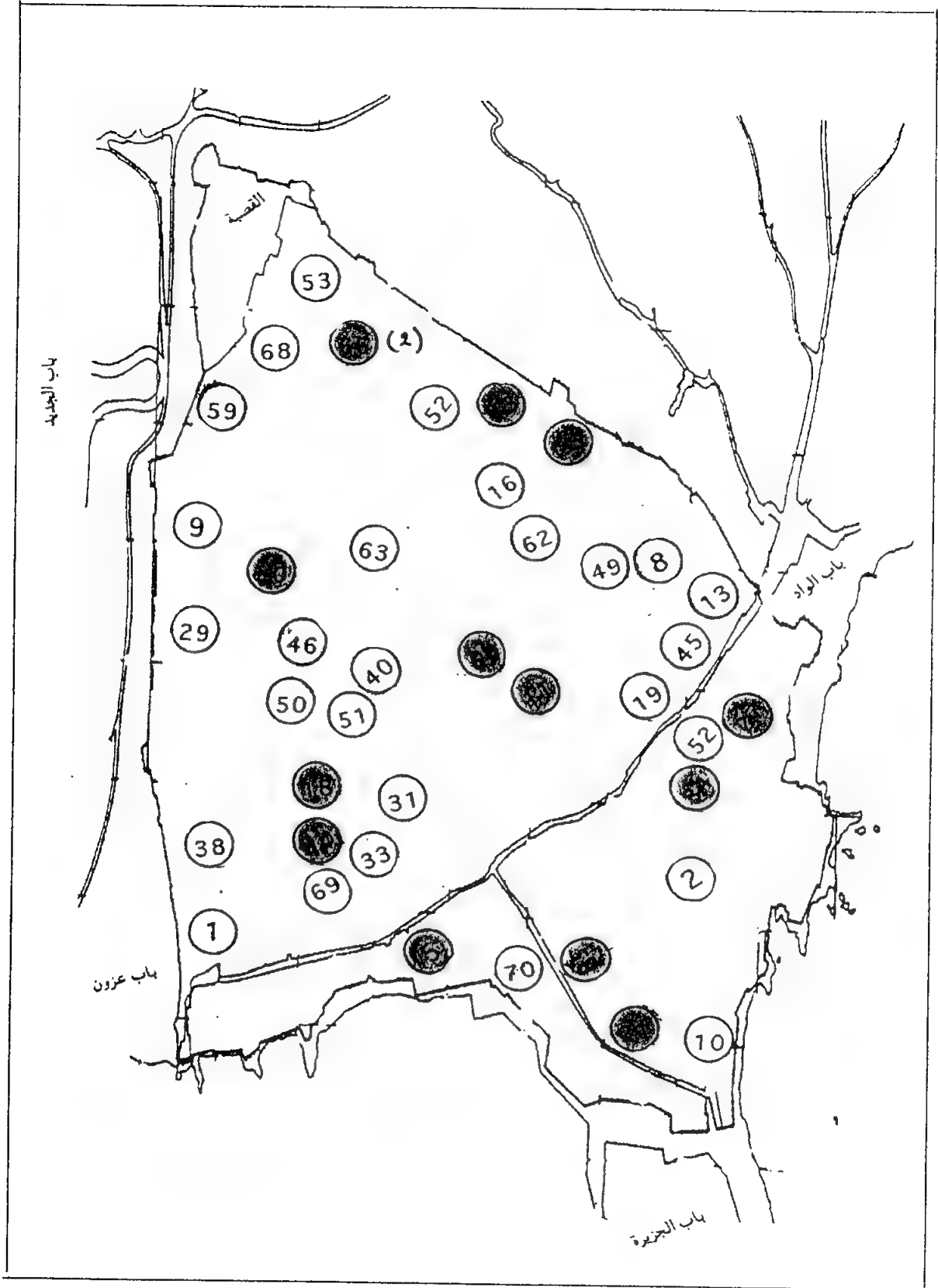
ومن الملاحظات التي يجب تسجيلها أيضا هو أنه ليس هناك أي تعارض بين الثراء والكثافة . فعدة حومات كانت ذات كثافة سكانية عالية تميزت بالطابع الأرستقراطي . وما يشد الانتباه أيضا أن الحومات الأرستقراطية ظلت محافظة على طابعها لسنوات مديدة كحومتى "باب السوق" و "حمام المالح" .هذا كما تميزت الأحياء بتنوع في تركيبتها السكانية .غير أنه يلاحظ أن الحومات المركزية ، حومة البوزة وكجاوة وجامع علي بتشين تميزت بكثافة العنصر التركي نسبيا ، لكنهم أقاموا أيضا بالمنطقة العليا فبحومة القصبة ، مثلا بلغت نسبتهم نحو 33٪ من مجمل القاطنين بها و بسيدي رمضان نحو 30٪ و بجامع صفر 31,42 ٪ . وليس هناك أي تعارض بين الكثافة السكانية والثراء فقد وجدنا حومات ذات كثافة سكانية عالية ، كانت مقر إقامة الأثرياء .كما يلاحظ أن الكثافة بمدينة الجزائر تسير نحو النقصان من الأعلى إلى الأسفل إذ تميزت منطقة الجبل بكثافة سكانية عالية جدا .

ومما سبق نخلص الى القول بأن التوزيع السكاني لم يخضع لثنائية معينة: حضر - أتراك ، حضر - برانية ، مسلمون - أهل الذمة . وإن إحدى مميزات اختيار الإقامة والجوار في مجتمع مدينة الجزائر الانسجام الكبير بين القاطنين وتكفي الإشارة إلى حومة باب السوق ، والرحبة القديمة ، و حمام المالح وكجاوة . وقد سجلت " سيمونة سيروتي " الظاهرة نفسها بالنسبة لمدينة تورينو الإيطالية⁽¹⁾ مما يسمح لنا بدحض مقولة : "...إن التوزيع الجغرافي للسكن بمدينة الجزائر يعكس بصفة تقريبية انقسام المجتمع إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة..."⁽²⁾.

(1) CERRUTI . *La naissance d'un métier* , Op . cit., pp171-172.

(2) RAYMOND . *Grandes villes* , Op . cit., p 137.

خريطة حومات المدينة (1)



(1) استندنا في هذه المحاولة على ما ورد من اشارات في سجلات المحاكم الشرعية ، ودفاتر البايليك كما ساعدنا على التأكد من موقع عدد من الحومات السيد عمر حاشي فله جزيل الشكر .
 لاعتبارات تقنية اعتمدنا الترقيم المعتمد في مدونة الحومات .
 (2) الحومات الملونة ، وقع عليها الاختبار ، في محاولة اعادة تركيب التوزيع السكاني .

الفصل الثالث

صلات المصاهرات

يؤدي الزواج دورا اجتماعيا بالغ الأهمية . ومن ثم فإن دراسة المصاهرات تسمح لنا بقياس و معرفة مكانة العلاقات العائلية بالنسبة إلى مجمل شبكة العلاقات الاجتماعية .

ولا تتأتى دراسة استراتيجية المصاهرات إلا بالعودة إلى دراسة شبكة التحالفات القائمة بمجتمع مدينة الجزائر ، أي ضمن كل الشرائح الاجتماعية .

وتمثلت خطتنا في بادية الأمر في رصد عقود الزواج والطلاق المحفوظة ضمن سجلات المحاكم الشرعية ⁽¹⁾ ، باعتبارها المصدر أو القاعدة التي ننطلق منها . ولا بد من الإشارة إلى أنها ليست مصنفة في مجموعة مستقلة ولا محفوظة ضمن مجموعة عقود الزواج أو الطلاق أو مجموعة الأحوال الشخصية، بل هي متناثرة هنا وهناك في ثنايا آلاف الوثائق ، فالمعضلة التي واجهتنا حينئذ تكمن في كون عقود الزواج لا تشكل مدونة ولا تغطي مرحلة زمنية متسلسلة.

كما لا تخص عائلات معينة مما جعل عملية الفرز شاقة ومضنية . كما جعل تتبع صلات المصاهرات في أسر بعينها عسيرة للغاية.

والمدونة التي خرجنا بها عقب المسح الشامل للرصيد ، لا تشمل سوى أربعة وثلاثين ومائة عقد زواج تغطي الفترة الممتدة من 1115هـ إلى 1271هـ / 1703 إلى 1854م . ⁽²⁾ أما مدونة عقود الطلاق فتشمل نحو مئة عقد ⁽³⁾.

(1) يتعلق الأمر بالسلسلة المحفوظة بمركز الأرشيف الوطني ، وهي رصيد هام مثلما سبقت إليه الإشارة حيث تضم ثلاثا وخمسين ومئة علبة . ورغم غزارة الرصيد ، تبقى عقود الزواج والطلاق قليلة قياسا بعقود التحبيس وعقود البيع والشراء والتركات ، وما إلى ذلك من القضايا المطروحة أمام القاضي أو الحاكم الشرعي بالمدينة .

(2) هناك مجموعة من عقود الزواج تعود إلى ما بعد 1854م لكننا لم نأخذها في الحسبان نظرا، للتغيرات التي وقعت . كما أننا ألغينا عقود الزواج الخاصة بفئة المعتوقين .

(3) م . ش ، نذكر من بين العلب ما يلي : 11 ، 15 ، 17 ، 45 ، 51 ، 57 ، 58 ، 59 ، 65 - 66 ، 67 - 80 ، 81 .

واستفدنا أيضا من عقود قليلة سبق أن نشرت . (1) وما يميز مدونتنا هو انعدام العقود العائدة إلى الفترة السابقة لعام 1703م ، ماعدا عقدا واحدا يعود إلى 1672م ، وندرتهما بالنسبة إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر .

ولعل سبب ذلك يعود إلى ما تعرضت له سجلات المحاكم الشرعية من إهمال وإتلاف بعد 1830 (2) . وتبقى العقود المرصودة قليلة إذا ما قسناها بالمدة الزمنية من جهة وبالشرائح الموجودة بمجتمع مدينة الجزائر من جهة أخرى . فضلا عن ذلك فهي لا تخص سوى الفئات التي توجهت إلى المحكمة لتسجيل العقد . وهذا دلالة على الانتماء إلى المجتمع الحضري .

وللاعتبارات المذكورة آنفا ، وتذليلا لهذه الصعوبة ، سعينا إلى الاستفادة مما ورد من معطيات تخص هذا الجانب في وثائقنا بأنواعها ، كعقود التحبيس وعقود البيع والشراء والتركات وغيرها . إذ تفيدنا التركات التي صفيت في المحكمة ، تحت إشراف القاضي ، بأخبار في غاية الدقة عن صلات المصاهرة . بحيث تسمح لنا أحيانا بتتبع ذلك عبر جيلين . وأما تلك التي صفيت أمام بيت المالجي ، ونقصد هنا دفاتر المخلفات ، فلا تسعفنا كثيرا نظرا للطريقة المعتمدة من قبل الموثقين ، إذ تكتفي في أغلب الأحيان بذكر : " .. توفي عن زوجه " ، أو " توفيت عن زوجها " .

(1) من ذلك العقود التي ضمَّنها ابن حمادوش في رحلته "لسان المقال" : ابن حمادوش الجزائري ، رحلة لسان المقال في النبأ والنسب والحال ، تحقيق وتقديم ، أبو القاسم سعد الله ، الجزائر ، شون ت ، 1983 ، ص 243 .

BRESNIER, L. J. *Chrestomatie arabe, lettres, actes*, Paris, Challamel, 1867. pp 362 et sq .

(2) حول طبيعة هذا الرصيد وما تعرض له انظر : سعيدوني : ، ناصر الدين . " نظرة حول الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في تاريخ الجزائر الحديث " ، مجلة التاريخ ، عدد 4 ، 1976 ، ص 135-157

— غطاس عائشة . " سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الإقتصادي والإجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر - العهد العثماني - " ، إنسانيات ، عدد 3 ، شتاء 1997 ، ص 69-86 .

1 - النخبة الحضرية

نقصد بالنخبة الحضرية الفئة الحاكمة والأرستقراطية بشقيها المدني والديني ، فما التحالفات التي تبحث عنها النخبة الحضرية ؟

1 - 1 الأرستقراطية المدنية

ونعني بالأرستقراطية المدنية ، الفئة الحاكمة من حكام وموظفين سامين وجيش ، والبرجوازية الحضرية التي تتشكل أساسا من رياس البحر وأعيان التجار.

وبادىء ذي بدء لابد ، من الإشارة إلى أن دراسة صلات المصاهرات ضمن الطبقة الحاكمة ليس من اليسير الخوض فيها لجملة من الاعتبارات . فكل الحكام كانوا غرباء عن البلد ، والأخبار المتعلقة بهذا الجانب من حياتهم شحيحة جدا . وما جمعناه في هذا الصدد ، ورد عرضا في مصادر شتى .

إن "خير الدين" وهو أول حاكم تصاهر مع أسرة بن القاضي⁽¹⁾ وكان القصد من ذلك استراتيجياً وهو كسب طرف معاد وخضم له وزنه . ولم يتصاهر مع الأسر الحضرية المؤثرة في اتخاذ القرار في مجتمع مدينة الجزائر التي يبدو أنه نال رضاها و تأييدها. وتصاهر ابنه حسن باشا⁽²⁾ هو الآخر مع القبيلة نفسها ليتقوى ويشد أزره بهذه المصاهرة.⁽³⁾

(1) عن علاقة خير الدين بابن القاضي انظر : غزوات عروج وخير الدين لمؤلف مجهول ، تحقيق وتقديم ، نورالدين عبد القادر ، الجزائر ، 19.

(2) حسن باشا ابن خير الدين تولى الحكم للمرة الأولى 1544-1552 ، وللمرة الثانية من 1557-1567. انظر : المدني أحمد توفيق ، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 الجزائر ، 1986 . ص27.

(3) نور الدين ، صفحات ، سبق ذكره ، ص97.

وفي إطار الاستراتيجية نفسها تزوج "علي بتشين" الرئيس الشهير⁽¹⁾ الذي كان في منزلة الحاكم إحدى بنات إمارة كوكو⁽²⁾. أما باقي الحكام فلا نعرف عنهم سوى أخبار ناقصة، من الأمثلة عن ذلك: زواج الحاج حسين باشا ميزومورطو⁽³⁾ بأمنية بنت السيد أحمد الشريف⁽⁴⁾، وزواج الداى شعبان بنفيسة بنت السيد محمد بن عبد المؤمن⁽⁵⁾.

بينما حرص البعض الآخر على تقوية السند السياسي، فقد صاهر الحاج حسين باشا الحاج حسن باشا⁽⁶⁾ وزواج الداى علي باشا ببنت الحاج مصطفى بن الشيخ بن مالك⁽⁷⁾.

(1) لقد سلف التعريف بالرئيس علي بتشين، في فصل الثروات ومستويات المعيشة. وحول الرئيس علي بتشين انظر:

BOYER (P), " Alger en 1645 d'après les notes du R.P HERAULT " *Revue de l'Occident .Musulman et de la Méditerranée* , n°17, 1970. p 101

ARANDA (E.d') , *Relation de la Captivité et liberté du Sieur émanuel* ,Bruxelles, Mommart , ed 1662 .

(2)ARANDA *Relation de la Captivité* , Op.cit., pp 39-40 .

(3) حكم الداى الحاج حسين ميزو مورطو من 1683-1688.

(4) م . ش ، ع 37 .

(5) وهو ما أفادتنا به وثيقة تحبيس جنة لصالح الحرمين الشريفين جاء فيها : "... الحمد لله بعد أن حبست الحرة الأصيلة الحسبية الجليلة نفيسة بنت المرحوم المنعمس في رحمة الحي القيوم، العالم العلامة التحرير الفهامة سيدي محمد بن عبد المؤمن برد الله ضريحه ... " م ش ، علية 4 و 17 ويشير كونزاليس في كتابه مشاهير مسلمي مدينة الجزائر إلى محمد بن عبد المؤمن قاضي المالكية المتوفي عام 1001. ص 17.

(6) وهو ما جاء في رسالة موجهة إلى المجلس الأعلى للإدارة بالجزائر مؤرخة بـ 13 جويلية 1842 -A.O.M ,F80 , 1084

(7) الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره، ص 64 .

وواضح أن هذه الصلات تندرج ضمن ما يمكن تسميته بسياسة الحكام الدينية الرامية إلى التقرب من إحدى الشرائح الاجتماعية التي لها وزنها. ورغم الانسجام الذي يلاحظ في سياسة المصاهرة ضمن الخاصة، فهناك من خرج عن هذا الإطار تماما، فقد تزوج أحد أبرز الدايات، الذي طال عهده. وهو الداوي محمد باشا المجاهد⁽¹⁾ إحدى العلجيات وتبقى هذه الحالة من الحالات الشاذة⁽²⁾.

وحرص الموظفون السامون وهم بوجه عام الوزراء حرصا شديدا على توطيد علاقاتهم ضمن الشريحة نفسها.

فقد تزوج بابا حسن⁽³⁾ حينما كان وزيرا ببنت الداوي الحاج محمد التريكي⁽⁴⁾ أول دايات الجزائر⁽⁵⁾ وتزوج حسن أوزن وزير الداوي محمد بكداش ببنت هذا الأخير⁽⁶⁾. بينما حرص البعض الآخر على تقوية السند السياسي إذ تزوج الحاج حسن باشا بنت الحاج حسين باشا⁽⁷⁾.

(1) كان سيدي محمد بن مالك على قيد الحياة عام 1159 هـ / ، ويعرفه كونزاليس على النحو " .. الأستاذ ، الأبر ، الفقيه المعتبر الذي في صيته غير مشارك الشيخ سيدي محمد بن مالك . . " ص 23.

(2) حكم الداوي محمد بن عثمان باشا أطول مدة 1766-1791.

(3) إن هذا الزواج الشاذ لم يدم سوى ليلة واحدة ، فحسب رواية الزهار فقد طلقها قائلا : " إنني تزوجت لكي لا أموت أعزب وأحشر شيطاننا ... " الزهار ، مذكرات ، سبق ذكره ، ص 81 .

(4) آل الحكم إلى بابا حسن عقب وفاة صهره الحاج محمد التريكي غير أن ولايته لم تدم أزيد من سنة واحدة .

(5) نور الدين عبد القادر ، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي ، قسنطينة ، ص 109 .

(6) ابن ميمون ، التحفة المرضية ، سبق ذكره ، ص 144 .

ونجد مصاهرات لدى الجيل الثاني مثال ذلك زواج زهيرة بنت عبيد بن عبيد باشا بالسيد محمد بن الخزناجي ، م ش ، ع 59 و 1 .

كما نجد مصاهرات في الاتجاه الآخر ، فقد كانت فاطمة بنت أحمد باشا زوجا لأحد اليلداش ،مما سمح له باكتساب مكانة اجتماعية مميزة ،مثلما يوحى به اللقب التفخيمي الذي صاحب اسمه : " . . . المعظم محمد يلداش بن عبد الله زوجه الولية فاطمة بنت أحمد باشا . . . " (1) كما ارتبط أحد الخوجات المدعو حسن خوجة بسلطانة (2) بنت عبدي باشا ، (3) وتزوج حسن باشا حينما كان موظفا ساميا (أي قبل توليه منصب الداى) بينت حسن الخزناجي (4) .

وصاهر الحاج عثمان بن السيد علي وكان أخا لحسين "الخرناجي" 1194 عبدالرحمان كاتب دار الإمارة بن السيد علي بن السمان . (5) وارتبط السيد حسن وزير المالية في عهد الداى حسين باشا ،بحنيقة إبنت هذا الأخير (6) وصاهر محمد خوجة دفتر دار ، بدار الإمارة بمصطفى خوجة ،وصاهر حسن كاتب دار الإمارة قدور شيخ البلد (7) . وشكلت طائفة الرياس إحدى الشرائع ذات المنزلة الاجتماعية المتميزة ، إذ تمتعت بالثراء المذهل وبالجاه العريض ؛ وسنكتفي في هذا المقام بذكر أمثلة عن الصلات التي أقامتها هذه الأخيرة.

(1) م ش ، ع 50

(2) البايليك ، سجل رقم 13 ، سبق ذكره ، و 88 .

(3) وهو الداى كرد عبدي باشا حكم (1724 - 1732) .

(4) وهذا قبل أن يصبح دايا ؟ انظر : الزهار ، مذكرات ، ص 141 . وجاء في رسم تحببس رقعة من الارض ، ما نصه : " . . . المعظم السيد حسن باشا وعلى زوجه السيدة فاطمة بنت المرحوم السيد حسن الخزناجي . . . " م ش ، ع 1/37 .

(5) BENCHENEB, S. " Un contrat de mariage Algérois du début du XVIII siècle" *Annales de l'institut d'etudes orientales*, T13, 1955, p117.

(7) وهو ما يطلعنا به رسم التحببس : " . . . السيد حسن كاتب بدار الامارة في التاريخ ابن السيد محمد ابو الضياف حبس ووقف جميع الجنة بفحص عين الزنبوجة خارج باب الجديد ... يرجع الحبس المذكور على زوجه الولية دومة بنت السيد قدور شيخ البلد م ش ، ع 2/42 و 47 .

لقد صاهر رياس البحر الفئة الحاكمة، إذ تزوج مصلح الدين رئيس⁽¹⁾ نفيسة بنت الباشا إبراهيم، المدعو عرباجي⁽²⁾ و تزوج القبطان محمد رئيس الفلمنك، أحد الرياس البارزين وقتئذ، آمنة بنت مراد آغا⁽³⁾ و صاهر الرياس علي بتشين أمير كوكو مثلما مرّ بنا⁽⁴⁾ و تزوج يوسف رئيس بن علي فاطمة بنت السيد عبد الرحمان محتسب⁽⁵⁾ و صاهر بكير القبطان خوجة الديوان⁽⁶⁾ و أقام بعضهم مصاهرات مع رجال الدين والعلماء فأحمد رئيس قايد المرسى بن محمد التركي كان زوجا لإحدى بنات أسرة بالأميين، التي تولت الإفتاء⁽⁷⁾ و تزوج الرئيس علي بن يوسف بمريومة بنت السيد محمود قاضي الحنفية⁽⁸⁾ و تزوج الرئيس حميدو بمريومة بنت علي⁽⁹⁾ لكننا نجهل من يكون والدها. ونجد أيضا في الاتجاه الآخر، حرص موظفي الإدارة المركزية على ربط صلات مصاهرة معها، فقد تزوج عثمان يلداش نبتاجيي بدار الإمارة فاطمة بنت علي رئيس⁽¹⁾.

(1) الباشا إبراهيم تولى السلطة مرتين لفترة وجيزة: 1655-1656، ومن 1658-1659. وتمرد في عهده الجند وأعلنوا قيام نظام جديد وهو عهد الآغوات أو الجمهورية العسكرية 1659-1671.

(2) م ش، ع 39 و 13.

(3) المصدر السابق، ع 14/2 و 32. يطلعنا بذلك تصفية التركة. "بعد أن توفي وصار إلى عفو الله وغفرانه المعظم الوجيه القبطان محمد رئيس الفليمك بن عبد الله عن زوجته الحرة الزكية آمنة بنت مراد آغا وكان صاحب حظوة خاصة وكان من الملاك العقاريين البارزين بالفحص وسبقت الإشارة إليه في فصل الثروات ومستويات المعيشة، (4) انظر أدناه.

(5) م ش، ع 5/2 و 14.

(6) المصدر السابق، ع 11

(7) انظر الملاحق، قسم عقود، الزواج والطلاق، وثيقة رقم 7.

(8) بيت المال، دفتر المخلفات رقم 54، و 80.

(9) م ش، ع 80/81 و 33.

وتزوج أحد أفراد عائلة سفينجة ، وهي عائلة تولت القضاء الحنفي ، بأخت
الرايس حميدو . (1)

كما أقيمت مصاهرات مع أهل الحرف ، إذ تزوج محمود الحفاف موني بنت
الرايس حسن بن زرمان ؛ (2) وغني عن الذكر أن رياس البحر أقاموا صلات
مصاهرة ضمن الشريحة نفسها ، فقد تزوج القبطان محمد شلبي بن يوسف
كيخية آمنة بنت مراد قورصو ، (3) كما تزوج السيد علي رئيس قايد المرسى
ميمي بنت عثمان رئيس . (4) وتزوج حسن رئيس بن عبدالله بخديجة بنت عثمان
رئيس (5) .

أما الأثرياء من التجار أو أعيان التجار فالأخبار بشأنهم قليلة ، فعائلة
ابن الطالب وهي من أقدم العائلات التجارية (6) اختارت مصاهرات بعيدة جدا إذ
كان محمد بن عبد الرحمن بن الطالب متزوجا إحدى بنات الشام وهي قمورة بنت
السيد الحاج حسن الشامي (7) وفي فترة لاحقة نجد أحد الأبناء هو الآخر
متزوجا مغربية (8) .

(1) م ش ، ع 50 . و يخبرنا بذلك أحد عقود التحبيس ، إذ أوقف الرايس حميدو حانوتا بباب
الواد على بنات أخته زوجة سفينجة .

(2) م ش ، ع 41 . وثيقة تحبيس مؤرخة عام 1233 هـ /

(3) المصدر السابق ، ع 37/1

(4) المصدر السابق ، ع 36 و 21 .

(5) المصدر السابق ، ع 2/18 و 53 . إذ تخبرنا إحدى الوثائق أن خديجة بنت عثمان رئيس

حبست جنة بفحص خنيس على بعلها حسن رئيس بن عبد الله عام 1164 هـ / .

(6) غطاس عائشة : «التجار الجزائريون من خلال سجلات القنصلية الفرنسية 1686 - 1830»

المجلة التاريخية المغربية ، عدد 61 - 62 ، 1991 ، ص 129 .

(7) م ش ، ع 25

(8) نقرأ في عقد بيع إرث ما نصه : "...وتوفي السيد الحاج محمد بن الطالب المالك المذكور عن

زوجه شاشة المغربية . . . وأولاده منها وهم الحاج عبد الكريم والحاج أحمد وعبد الرحمن 1208 .

م ش ، ع 41 .

كما أن عائلة بوشمايم وهي إحدى العائلات التجارية البارزة والتي تعاطت الحرارة يبدو أنها فضلت المصاهرة مع الأسر المستغانية . فأمينة بنت الحاج أحمد بوشمايم ، كانت متزوجة حريبا مستغانميا⁽¹⁾ ، " فعائلة بوشمايم والتي يبدو أنها كانت هي الأخرى من الغرب الجزائري فضلت الاعتبار الجهوي " .

1 - 1 - 1 المصاهرات ضمن مؤسسة مشيخة البلد

تعد مؤسسة مشيخة البلد ، إحدى المؤسسات المدنية الهامة التي يتركز عليها تسيير المدينة وإدارتها ولايتولاها سوى الأعيان . لقد تصاهرت عائلة ابن الطبال التي تولت المشيخة وعائلة الشيخ أحمد التمتام التي تولت هي الأخرى نفس المهمة وفي فترة متزامنة . فقد وجدنا ، على سبيل المثال ، السيدة خدوجة أختا ، وبنتا ، وزوجة في مؤسسة مشيخة البلد في الحقبة الزمنية نفسها ، وهو ما يكشفه لنا نص الوثيقة: "... الحمد لله حضر شهيداه لدى الحرة الأصلية السيدة خدوجة بنت المرحوم السيد محمد بن الطبال به شهر واشهدتهما على نفسها بمحضر شقيقها المعظم الأجل الزكي الأفضل السيد محمد شيخ البلد في التاريخ ... أنها وهبت من ابنها الشاب الأنجب والخير الأنسب السيد محمد شيخ البلد في التاريخ ابن المرحوم السيد الحاج أحمد شيخ البلد كان ... " .⁽²⁾

وسعت الأرستقراطية المدنية إلى الارتكاز على الأرستقراطية الدينية عن طريق المصاهرات ، من ذلك زواج أحمد ابن شيخ البلد بسيدة تنحدر من عائلة عريقة ، وهي عائلة سيدي محمد الشريف " الزهار " .⁽³⁾

(1) م ش ، ع 59

(2) المصدر السابق ، ع 71-72 و 48 ، وانظر الملاحق ، قسم عقود مختلفة ، وثيقة رقم 3 ص 205 .

(3) نشر نص العقد كاملا في : غطاس عائشة . " الصداق في مجتمع مدينة الجزائر 1672 - 1854 من خلال سجلات المحاكم " إنسانيات ، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية ، مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية ، وهران ، عدد 3 ، 1997 ص 47-67 .

هذا كما يتجلى من خلال الحالات التي وجدناها أن مؤسسة مشيخة البلد كانت محل تنافس بين الأسر ذات النفوذ وموظفي الإدارة المركزية ، فقد سعى كل طرف إلى ربط مصاهرات بالأسر التي تقلدتها . إذ أقامت أسرة ابن المرباط الأندلسية التي تمتعت بالحظوة والثروة صلات مصاهرة مع إحدى الأسر من التي تولت مشيخة البلد . إذ تزوج حميدة بن المرباط بدومة بنت السيد قدور شيخ البلد . وتزوجها بعد طلاقها منه حسن كاتب دار الإمارة ، فالأطراف ذات المصلحة المشتركة حريصة على الحفاظ عليها .

"إن النخبة الحضرية " *L'elite urbaine* " حرصت على توجيه مصاهرات ضمن الفئة نفسها ، من أجل توطيد العلاقة والحفاظ على المصالح المشتركة . وتبين لنا شبكة المصاهرات التي أقيمت بين العائلات ذات النفوذ - السلطوي - مدى حرصها الشديد على إبقاء تلك المؤسسة حكرا على أسر معينة فالأرستقراطية المدنية كانت شديدة الحرص على الاستئثار بهذه الهيئة باعتبارها أداة سلطوية .

1 - 2 الأرستقراطية الدينية - الأشراف والعلماء

ليس من اليسير في هذه الحقبة - التي نخصها بالدراسة - التمييز بين رجال الدين والعلماء . ففي ثقافة العصري كاد يكون للعلم والدين مدلول واحد . فما الصلات التي تبحث عنها العائلات الدينية البارزة لاسيما تلك التي تولت القضاء والإفتاء؟ فهل تصاهرت فيما بينها؟ أم اختارت دوائر أخرى غير شريحتها؟ وهل شكل العلماء فئة متميزة انفردت بسلوكات اجتماعية خاصة؟ إن "عائلة ابن مبارك" ⁽¹⁾ إحدى العائلات التي تولت الإفتاء المالكي ، تصاهرت و "عائلة المانجلاتي" . وكانت هي الأخرى متولية للقضاء والافتاء

(1) سيدي علي بن مبارك ذو الكرمات والمعارف دفين القلعية قبره مشهور وقبلة للزوار . انظر

- GONZALEZ . *Essai chronologique* , Op.cit., p 7.

المالكي ، فالسيد أحمد بن العلامة محمد بن مبارك مفتي المالكية⁽¹⁾
كانت زوجه السيدة نفوسة بنت العالم سيدي محمد المانجلاتي .⁽²⁾

كما صاهرت أسرة سيدي ابن مبارك أسرة الزهار، وهي كذلك إحدى
الأسر العريقة ذات النسب الشريف وتولت نقابة الأشراف بمدينة الجزائر. فهذا
"....الشاب الأجل الخير الأكمل أبي الحسن السيد علي بن الشيخ...الحاج
محمد نجل الولي الصالح ، القطب الناصح سيدي علي بن مبارك...مخطوته
وكريمته السيدة فاطمة بنت السيد الحاج محمد الشريف الزهار...".⁽³⁾

كما صاهرت أسرة المرتضى⁽⁴⁾ التي تولت الإفتاء المالكي ونقابة
الأشراف، عائلة المقرئ، فبالرحمان بن أبي العباس السيد أحمد المرتضى تزوج
رقية"... خطب في بيت مروءة لا تنكر وحضرة حسب ونسب هي من نار على
علم أظهر...". وعن طريق تلك الصلة أصبحت عائلة قدورة التي توارثت
الإفتاء المالكي هي الأخرى ، مصاهرة لعائلة المرتضى فقد كان أحمد ابن
عثمان سيدي سعيد قدورة خالا لعبد الرحمان⁽⁵⁾.

(1) تولت عائلة المنجلاتي القضاء والافتاء المالكي بمدينة الجزائر، من بين الأسماء نجد : عمر
ابن محمد بن عبدالرحمن المنجلاتي ويعرفه بعضهم كما يلي : "... فقيه كبير ، مشارك في كثير من
العلوم من أهل بجاية ، قاضي المالكية المتوفى 1693م ، ومحمد بن أحمد بن عمر المانجلاتي
أديب ولغوي وفقيه ، نشأ وتعلم بمدينة الجزائر وله تصانيف . وعلي بن محمد المانجلاتي مفتي
المالكية الذي عاصر الداوي حسين . انظر : م ش ع 1/37 و 44 و ع 1/42 وغيرها .
(2) الوثيقة مدرجة ضمن الملاحق قسم عقود التحبيس ، وثيقة رقم 22، عقد تحبيس دار أحمد ابن
سيدي محمد بن المبارك ، ص 29 .

(3) BENCHENEB . " Un contrat de mariage " .Op.cit.,p 110

(4) إن الأخبار عن عائلة المرتضى شحيحة جدا . فقد تولى عبد الرحمن بن أحمد المرتضى الإفتاء
المالكي عدة مرات - 1118 - 1121 : المرة الثانية 1128 - 1134 : المرة الثالثة 1135 هـ
انظر : نور الدين عبد القادر ، صفحات ، سبق ذكره ، ص 183 وانظر :
DELPHIN ، " Histoire des pachas d'Alger " Journal Asiatique , 1922, pp.170-

(5) سعد الله ، رحلة ابن حمادوش ، سبق ذكره ، ص 239 .

وصاهرت عائلة المرتضى عائلة السنوسي فرقية بنت السيد عبد الرحمن المرتضى كانت زوجة لعلي بن السنوسي⁽¹⁾. وأقامت العائلات التركية الدينية هي الأخرى مصاهرات في الإتجاه نفسه فإمام جامع صفر عام 1189هـ/ السيد بكير الشريف الحسني كان صهرا للحاج مصطفى مفتي الحنفية⁽²⁾. وكان مصطفى افاندي إمام جامع صفر ، صهرا للحاج محمد بن عمر به شهر⁽³⁾. وبمجتمع مدينة قسنطينة ، نجد الممارسات نفسها سائدة ، حيث صاهرت عائلة الفكون⁽⁴⁾ ، عائلة الغربي ، وهي من العائلات التي تولت الإفتاء بقسنطينة ، ويذكر سعدالله أن كل من عائلة الفكون وابن باديس صاهرتا أسرة دينية بارزة دون أن يسميها ، وصاهرت عائلة بن نعمون عائلة عبد اللطيف المسيح⁽⁵⁾ .

= (6) عائلة دينية بارزة تولت الإفتاء المالكي بالجامع الأعظم لما يزيد عن قرن . كما تولت النظر على أوقافه أيضا . ويعد سعيد ، الذي يبدو أنه جاء من جربة ، مؤسس أسرة قدورة .

(1) م ، ش ، ع 140 و 45 .

(2) المصدر السابق ، ع 88 و 28 . الوثيقة مرفقة ضمن الملاحق .

(3) المصدر السابق ، ع 88 .

(4) من عائلة الفكون القسنطينية نذكر : عبد الكريم بن محمد بن عبدالكريم أديب ونحوي كان عالم المغرب الأوسط في عصره المتوفى عام 1663 الذي تولى إمارة ركب الحج . ومحمد بن عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم من فقهاء المالكية تولى إمارة ركب الحج هو الآخر بعد والده . عن أسرة الفكون انظر :

- سعد الله ، أبو القاسم : شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون ، داعية السلفية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت . 1986 .

- سعد الله ، أبو القاسم ، «مجتمع قسنطينة ، سبق ذكره .

(5) سعدالله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، الجزء الأول ، ص 296 .

هذا وانفتح العلماء على شرائح أخرى من المجتمع ، كالجيش وأصحاب الحرف ، إذ صاهرت عائلة ابن العنابي التي توارثت الإفتاء الحنفي ، إحدى الأسر التركية فقد كانت زوجة حسين بن محمد العنابي (1) تنتمي إلى أسرة تركية ذات منزلة مثلما توحى لنا بذلك شتى الصفات التي نعتت بها ، حيث جاء في الوثيقة ما نصه : "...آمنة بنت بيرم الولية الحرة الزكية الحسبية الأصلية الكريمة الجليلة بعلمها الشيخ الفقيه العالم العلامة النبيه مفتي الإسلام السيد حسين" (2).

واختار بعض العلماء ، الأثرياء من الحرفيين لقد تزوج السيد محمد ابن السيد عبد الله بن ميمون خديجة بنت يوسف الحرار (3).

وارتبط جنود الجيش الانكشاري مع العلماء ورجال الدين؛ بل تصاهر بعضهم وأعلى هيئة في المؤسسة الدينية ، فأحد اليلداش وهو حسين عرف بوشحمة كانت زوجته مريومة بنت السيد محمود قاضي الحنفية . (4)

(1) وهو حسين بن محمد العنابي ، غير أن الوثيقة وهي مؤرخة بـ 1148هـ لاتنعتة بالعنابي تولى الإفتاء الحنفي وهو الجد الأكبر لمحمود بن محمد العنابي . وعن أسرة ابن العنابي يقول الدكتور سعدالله : ... أسرة جزائرية عريقة في العلم والوظائف الرسمية والفقهاء الحنفي . . . « لمزيد من المعلومات انظر : سعدالله أبو القاسم : المفتي الجزائري ابن العنابي - رائد التجديد الإسلامي - الجزائر ، 1977.

(2) م ش ع 88/89 .

(3) المصدر السابق ، ع 7/1 و 12 تصفه الوثيقة بالفقيه النبيه الخير النزيه . فهل يتعلق الأمر بأبي عبد الله محمد بن ميمون ، صاحب التحفة المرضية في الدولة البكداشية ؟ 1123 - . ومهما يكن من أمر فإن شخصية ابن ميمون كانت معاصرة للداي محمد بكداش وصهره اوزن حسين " وقد كانا على قيد الحياة 1122هـ / 1710 : التحفة ، سبق ذكره ، ص 12.

(4) المصدر السابق ، ع 11 و 41 و 51 . لسنا ندري أيهما ، فقد كان محمود بن أحمد قاضيا 1731-1750 وكان محمود ابن عيواض قاضيا عام 1764 . حول القضاة الأحناف بمدينة الجزائر انظر : غطاس ، القضاة الأحناف ... سبق ذكره ، ص 373 .

ونشير في السياق نفسه إلى زواج مصطفى أودة باشي بن عبد الرحمن بعائشة بنت الحاج محمد النيار مفتي الحنفية بن الحاج مصطفى⁽¹⁾. وفي الحالتين نلاحظ أن دائرة الانتماء العرقي هي التي حددت الاختيار .

وصاهر الأتراك الأسر الدينية المحلية ، فقد تزوجت آمنة بنت السيد علي الزناكي-به عرف ، نجل الشيخ البركة سيدي أحمد بن يوسف - بأحمد التركي⁽²⁾ لكن هل انفتح العلماء على أصحاب الحرف دون مراعاة لأي تمييز معياري للحرف، حرف جليلة /وحرف رذيلة ؟ أم اقتضت صلات المصاهرة على أصحاب الحرف المعتبرة ؟. لقد صاهر أمين الجيارين أسرة المرتضى، إحدى الأسر الدينية التي تولت نقابة الأشراف، كما سبقت الإشارة إليه، إذ تزوج إبراهيم بن مصطفى أمين الجيارين بخدوجة بنت سي عبد الرحمن نقيب الأشراف⁽³⁾ وكان أحد صانعي الشواشي ، صهرا للعالم الفقيه الأجل الخير الأشمل السيد حميدة بن الحاج عيسى .⁽⁴⁾ وصاهر أحد الخياطين ، عائلة ابن التفاحي التي تولت الإفتاء المالكي⁽⁵⁾. ويلاحظ بوجه عام أن الأرستقراطية الدينية انفتحت على الصنائع التي كانت محل اعتبار من جهة كصناعة الجير التي مارستها الأسر الدينية نفسها ، -فقد تولت أسرة التواتي أمانة الجيارين - والصنائع المعتبرة والمريحة كالحرارة والخياطة من جهة أخرى .

(1) تولى محمد النيار الافتاء الحنفي خلفا لحسين بن رجب شاوش في المرة الأولى بقي نحو ست سنوات أما الولاية الثانية فكانت وجيزة جدا وهذا في عهد الداوي دالي إبراهيم . حول الموضوع انظر : نور الدين عبد القادر ، صفحات ، سبق ذكره ، ص 276 .

وانظر الملاحق ، قسم التركات ، وثيقة رقم 8 ، تصفية تركة الحاج محمد النيار، ص 70 .
غطاس ، سجلات المحاكم الشرعية . . . ص 75.

(2) م ش ، ع 90-91 و 2 . جاء في الوثيقة : " ... آمنة بنت السيد علي الزناكي به عرف نجل الشيخ البركة سيدي أحمد بن يوسف ... أشهدتهما على نفسها أنها سلمت لزوجها المكرم أحمد التركي "... جميع باقي صداقها حاله وكالبيه ... لتحبيب عشرتها قصدت بذلك وجه الله العظيم "

(3) المصدر السابق ، ع 20 ، و 50

(4) المصدر السابق ، ع 5 و 23 . وانظر نص الوثيقة ضمن الملاحق قسم عقود التحبيس .

(5) المصدر السابق ، ع 79 .

وفيما يلي نحاول رسم شبكة المصاهرات ضمن عائلة الزهار باعتبارها إحدى الأسر الشريفة والعريقة .

1 - 2 - 1 عائلة الشريف الزهار

من أقدم الأخبار المتوفرة بين أيدينا عن المصاهرات التي أقامتها هذه الأخيرة ، زواج السيد مهدي نجل سيدي محمد الشريف ⁽¹⁾ بطومة بنت السيد محمد الحرار ، وهوما يطلعنا به عقد زواج تم بين بنت هذا الأخير ومحمد ابن أحمد شيخ البلد عام 1186هـ/ ⁽²⁾. وتزوج محمد نجل سيدي محمد الشريف ، طامة بنت الحاج علال المسطول ، إحدى العائلات الحرفية كما مرّ بنا ⁽³⁾. وارتبط مهدي بإحدى بنات عائلة جكيكن التي لا تتوفر لدينا بشأنها أخبار وافية. ⁽⁴⁾

وفي الاتجاه الآخر، ما الأطراف التي سعت إلى ربط صلات القرابة مع عائلة الزهار عن طريق المصاهرة ؟ . لقد ربطت الأرستقراطية الدينية هي الأخرى علاقات معها، حيث تزوج السيد علي بن الشيخ الفقيه الحاج المعتمر السيد الحاج محمد ، نجل الولي الصالح سيدي علي بن مبارك فاطمة بنت الحاج محمد الشريف الزهار ⁽⁵⁾.

(1) كان والده على قيد الحياة عام 1727 . ولا يرد في الوثيقة ذكر لمنصب نقيب الأشراف ويبدو أن المنصب كان في هذه الأثناء في عائلة المرتضى .

(2) لقد سبق وأن نشرنا النص الكامل لعقد الزواج انظر:

— غطاس ، " الصداق " ، سبق ذكره ، ص 38 .

(3) م . ش . ع 16 .

(4) من الأخبار عن عائلة جكيكن أنها إحدى العائلات الحرفية تعاطت حرفة الحرارة . كما تخبرنا إحدى الوثائق أنها تولت الحسبة . ولا زالت موجودة إلى يومنا هذا بمدينة الجزائر .

(5) BENCHENEB. "Un contrat de Mariage " Op.cit., 110 - 111

وتزوج أحمد شيخ البلد إحدى بنات الزهار.⁽¹⁾ وتقرّب الحرفيون-هم أيضا- من عائلة الشريف الزهار ، فالعربي القزاز شاوش مكة والمدينة ، كانت زوجته عائشة بنت زروق الشريف الزهار⁽²⁾.

وواضح أن دوائر المصاهرات خرجت عن إطار النسب الشريف ، ووجهت إلى إقامة علاقات مع أصحاب الجاه والثروة ، أي "أصحاب الحسب" ولاسيما مع الحرارين. ويترجم مثال المصاهرة ضمن عائلة الزهار حقيقة استراتيجية المصاهرات التي كانت تبحث عنها الأسر الشريفة ، والتي لم تخرج عن دائرتي الحسب والنسب ، إذ أن الثروة تركز على الشرف وكل منهما يركز على الآخر.

مما سبق يمكن القول إن المصاهرات ضمن الخاصة، أو الطبقة الأرستقراطية بشقيها الديني والمديني، بمجتمع مدينة الجزائر، تميزت بخاصيتين بارزتين الأولى هي ندرة الزواج داخل الأسرة *"Mariage endogamique"*

والثانية هي الابتعاد أو تجنب الزواج الغريب أو الشاذ " كالزواج بالعلاجيات⁽³⁾ والمعتقدات والإسلاميات (اليهوديات اللواتي اعتنقن الإسلام). فالزواج بالعلاجيات اللواتي اعتنقن الإسلام ، عرفه مجتمع مدينة الجزائر، إلا أنه كان نادرا ومقصورا على شرائح معينة كرياس البحر وبعض الموظفين الإداريين⁽⁴⁾، في حين ظلت على ما يبدو الأرستقراطية المدنية - المحلية محافظة على سلوكات مميزة. وإذا كانت العائلات ذات النفوذ بقسنطينة، قد تميزت ، هي الأخرى ، بانفتاحها على المحيط مثلما هو حال عائلة الحنانشة : " . . . تميزت بالانفتاح التام على المحيط وذلك بانعدام الزواج داخل العائلة ..."⁽⁵⁾، وهي ميزة تشترك فيها مع مجتمع مدينة الجزائر.

(1) غطاس ، "الصدّاق " ، سبق ذكره ، ص 38 .

(2) م ش ، ع 129 .

(3) كما عثرنا على عدة حالات لزواج الرياس الأعلاج بنساء جزائريات .

(4) لقد تزوج أحد الرياس وكان قايد المرسى ، بإحدى أسيرات القصر نالت حريتها، وهي معتقة

حفصة العلجية الداوي حسن باشا عام 1212 . المصدر السابق ، ع 90-91 .

فإن الاختلاف هام من حيث تفاوت الانتماء الاجتماعي مثلما بينته قشي:
"...تفاوت المصاهرات من حيث الانتماء الاجتماعي الذي وسع عائلة بن صاولة
الذوادية من أجواء الصحراء من جهة ومعتوقات الباي من جهة أخرى ... " (1)

= (5) قشي ، فاطمة الزهراء " الزواج بقسنطينة خلال القرن الثامن عشر " إنسانيات ، عدد 4 ،
1998 ، ص 14 .
(1) نفسه .

2 - الجماعات الحرفية

يؤدي الزواج دورا اجتماعيا بالغاً مثلما سبقت الإشارة إليه، لذا فإن سؤالنا الأساسي في هذا الصدد ، يكمن في معرفة مدى أهمية المكانة التي تحتلها الحرفة أو المهنة في التعريف بهوية الأشخاص وفي بناء التحالفات ، وهل انفرد الحرفيون بسلوكات اجتماعية لها خصوصيتها ومميزاتها لاسيما أن بعض الباحثين اليوم يرى في صلات المصاهرة أحد العناصر التي تسمح بالكشف عن هوية متميزة للحرفة .

Les alliances matrimoniales... des éléments qui peuvent reveler une forte identité du métier (1)

بلغت عقود الزواج الخاصة بأهل الحرف بلغت واحدا وثلاثين عقدا . وهي تتوزع حسب الحرف كما يلي :

الحجارة ثمانية عقود	القزازه عقدان	بايع الفواكه عقد واحد
البناء ثلاثة عقود	الشبارلية عقد واحد	الجلاب عقد واحد
الحياكة ثلاثة عقود	الغرابلية عقد واحد	العطارة عقد واحد
الدباغة ثلاثة عقود	السراجة عقد واحد	الخيطة عقد واحد
الدلالة عقدان	المقفلوجية عقد واحد	الحفافة عقد واحد
النجارة عقدان	الصباولجية عقد واحد	

غير أن مجموعة العقود المختلفة التي استندنا إليها ، لا تيسر تتبع استراتيجيات المصاهرات لسكوتها ، في حالات عديدة ، عن وضعية الزوجة الاجتماعية كمهنة الوالد .

(1) CERUTI . la naissance d'un métier , Op.cit., p

ونذكر على سبيل المثال الشاب الطيب بن محمد البلاغجي بن سي هني الذي تزوج راضية بنت محمد عام 1186هـ ، وكذلك حال الشاب علي الحوكي الذي تزوج راضية بنت أحمد عام 1192هـ . واسماعيل بن السعدي الكواش الذي تزوج فاطمة بنت عمر عام 1247هـ. أما عقود الطلاق فما يميزها هو السكوت عن مهنة والد الزوجة في حالات كثيرة .⁽¹⁾

وإذا كانت الأمثلة السالفة الذكر ، وغيرها كثير ، لا يتيح التعرف على الوضعية الاجتماعية للزوجة ، فإن سكوت الوثائق عن ذكر أية ألقاب مهنية أو إدارية له دلالة ، إذ يؤكد أن الزواج تم خارج نطاق عالم أهل الحرف .

2 - 1 ضمن الجماعة

تفيدنا الوثائق بأنواعها ، كعقود الزواج والطلاق ، و عقود التحبيس ، وغيرها أن ممارسة الحرفة و جهة طبيعة اختيار المصاهرات، فحالات الزواج ضمن الجماعة نفسها كثيرة .

لقد نسج الحرارون مصاهرات في إطار جماعة الحرارين نفسها والأمثلة على ذلك عديدة وهوما سنتناوله بشيء من التفصيل . ونجد الممارسة نفسها لدى جماعتي العطارين والخياطين ، فعلى سبيل المثال صاهر الشاب حسن العطار ابن الحاج حمودة المعظم أحمد العطار.⁽³⁾ وصاهر حسن الخياط ، الحاج أحمد الخياط بن إبراهيم الأندلسي .⁽⁴⁾

(1) انظر الملاحق ، قسم عقود الزواج و الطلاق . وثيقة رقم 3 .

(2) وهذا ما يطلعنا به عقد تحبيس الحاج أحمد الخياط صناعة ابن إبراهيم الأندلسي للدار الكاينة بسوق الكتان..... على ولديه محمد وخديجة وعلى أولاد ابنتها عزيزة زوجة السيد حسن الخياط . م ش ، ع 129 .

(3) م ش ع 47 / 1 و 53 .

(4) المصدر السابق ، ع 122 .

2 - 2 بين الجماعات الحرفية

لم تنحصر المصاهرات في إطار الجماعة الواحدة بل تجاوزتها، حيث أقيمت بين الأسر الحرفية رغم التباعد الكبير أحيانا بين النشاطات الممارسة، وتستفيض سجلات المحاكم الشرعية بالأمثلة في هذا الصدد.

فمن ذلك زواج عبدالرزاق الخياط ابن محمد بمريومة بنت السيد علي الفلكاجي، ومن ذلك أيضا زواج علي الحرار بن الحاج علي الحرار بآسيا بنت الحاج محمد الدباغ بن حمادوش⁽¹⁾ وزواج عبد الرزاق بن حمادوش، بزهرة بنت محمد الصفار⁽²⁾.

وزواج أحمد الحرار بن الحاج محمد بعويشة بنت حمادوش. وزواج ابنة هذا الأخير بحسن يلداش القهواجي⁽³⁾. وزواج الحاج علي المكاحلي بالحاجة فاطمة بنت الحاج محمد بن حمادوش⁽⁴⁾. وصاهر الحاج محمد الحوكي الحاج عبدالرحمان بن مهران أمين الصفارين، وصاهر أمين الدباغين أمين السمارين وصاهر علي الحلواجي ابن مسعود المعظم أوسطا محمد الحرار⁽⁵⁾.

وتصاهر محمد العطار عرف بوشامة وجماعتين؛ فابنته فاطمة زوجّها خيضر يولدش التركي الحوكي، أما ابنته خدوجة فقد زوجّها محمد القزاز بن واضح الذي ينتسب إلى أسرة دينية⁽⁶⁾. وكانت الحاجة فاطمة بنت الحاج محمد بن حمادوش زوجة للحاج علي المكاحلي⁽⁷⁾.

(1) ويتعلق الأمر بأخت صاحب الرحلة. انظر: ابن حمادوش، رحلة لسان المقال، سبق ذكره، ص 243.

(2) المرجع السابق، ص 242

(3) م ش، ع 126 و 33.

(4) المصدر السابق، ع 51.

(5) المصدر السابق، ع 42 / 1 و 4.

(6) انظر الملاحق، قسم التركات، وثيقة رقم 12، تصفية تركة الحاج محمد العطار.

(7) م ش ع 51.

وكان أمين المقفولوجية محمد الانكشاري مصاهرا لأمين الحدادين⁽¹⁾ إن العينة قيد الدراسة تبين بوضوح أن المصاهرات لم تأخذ اتجاهها أحاديا ونعني به عالم الحرفيين ، بل نجد انفتاحا وتنوعا في الاختيارات . إذ تزوج بعضهم بنات رجال الحرفة الواحدة والبعض الآخر تزوج بنات رجال الحرف الأخرى ، إلا أن الاتجاه الغالب هو إقامة مصاهرات خارج إطار الانتماء الحرفي .

أما خارج هذا الإطار فقد وجدنا حالات لزواج يمكن نعتة بالزواج "الشاذ" أو "الغريب" ، حيث تزوج أمين الصفارين ، معتقته سعادة 1237هـ⁽²⁾ ، واسماعيل الإنكشاري القزاز إحدى العلجيات⁽³⁾ وحمدان الفكاه ابن الرئيس مسعودة معتقة السعدي⁽⁴⁾ .

2 - 3 أمناء التنظيمات الحرفية

نظرا للدور الذي يلعبه الأمناء على مستوى التنظيمات الحرفية بوجه خاص وعلى مستوى الحياة الاقتصادية للمدينة بوجه عام ، فالبحت عن المصاهرات التي أقامها هؤلاء يكتسي أهمية بالغة .

لكننا سنتعرض للموضوع بحذر شديد لأن الزواج في الواقع يتم في سن مبكر أي قبل الارتقاء إلى رتبة الأمين . كما أننا لم نعثر على أي عقد زواج أو طلاق يخص الأمناء . فمن جملة أربعة عشر حالة أشارت إلى اسم الزوجة ووظيفة والدها ، في أربع حالات تمت المصاهرات في إطار الانتماء الحرفي الواسع .

لقد كان أمين البنائين متزوجا بزهرة بنت النجار ، وكان أمين المقفولوجية محمد الانكشاري متزوجا بينت أمين الحدادين⁽⁵⁾

(1) م . ش ، ع 9 .

(2) المصدر السابق ، ع 59 .

(3) انظر الملاحق ، قسم عقود الزواج والطلاق ، وثيقة رقم 10 .

(4) م . ش ، ع 53 و 5 .

(5) المصدر السابق ، ع 9 .

وكان سي خليل أمين القنداقجية متزوجا بخدوجة بنت الحاج محمد الحداد
(1) وكان أمين جماعة الخياطين حسين الانكشاري بن محمد متزوجا بآسيا بنت
السيد علي أمين العطارين (2) .

البناء ————— < النجارة ، الحدادة ————— < المقفولجية ،
القنداقجية ————— < الحدادة ، الخياطة ————— < العطارة

بينما فضل بعضهم الشراء والجاه على الانتماء الحرفي ، فقد تزوج أمين
الخياطين جلابي الإنكشاري من إحدى بنات رياس البحر (3) .
وتزوج أمين الحدادين ببنت القايد العربي بن كانون (4) وتزوج أمين الصفارين
برقية بنت حسن خوجة (5) .
وتبين لنا الحالات السالفة الذكر أن الزواج يلعب دورا اجتماعيا بالغنا ،
فهو *Le Mariage en jeu social* (6) أما بالنسبة لباقي الأمناء فإننا نجهل الاعتبارات
التي روعيت في اختيار المصاهرات لسكوت الوثائق عن وظيفة والد الزوجة أو
حرفته.

(1) المصدر السابق ، ع 99-100 و 66 .

(2) المصدر السابق ، ع 2/24 .

(3) المصدر السابق ، ع 140 و 35 .

(4) المصدر السابق ، ع 9 .

(5) المصدر السابق ، ع 27 .

(6) حول المصاهرات في بلاد المغرب انظر:

- BENSALAM , L. "Introduction à l'analyse de la parenté et de l'alliance dans les sociétés arabo-musulmanes", in Hassab wa nassab, parenté, Alliance et patrimoine en Tunisie, sous la direction de ferchiou, Paris, CRNS. 1992.pp. 79-103.

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ، عبد الرزاق بن كرشال أمين التجار كانت زوجته خدوجة بنت افتح . والحاج محمد أمين الخياطين كانت زوجته الولية نفيسة بنت الحاج محمد و علي أمين السكاكيرة كانت زوجته دومة بنت مصطفى . (1)

2 - 4 جماعة الحرارين واستراتيجية المصاهرات

السؤال الذي يتبادر للذهن هو لماذا وقع اختيارنا على جماعة الحرارين ؟ لقد حدد الاختيار عاملان اثنان : العامل الأول مرتبط بالوضعية الاجتماعية ، بل المادية الممتازة للجماعة ، إذ تعد جماعة الحرارين أثرى جماعة لا على مستوى العالم الحرفي فحسب بل تجاوزته . أما العامل الثاني فيتمثل في الأهمية العددية للحرارين في مدونة عقود الزواج ، فمن بين واحد وثلاثين عقد زواج يخص الحرفيين ، أحصينا سبع حالات ، وهو أهم عدد يخص الجماعات الحرفية . كما أن أهم عدد من التركات المرصودة وهذا في مختلف الفترات كان يخص الحرارين . كما كان حضورهم هاما في سجلات المحاكم الشرعية . ففي أي اتجاه سعى الحرارون إلى نسج المصاهرات ؟ . وهل هناك استمرارية وتواصل في ربطها مع العائلات نفسها لسنوات مديدة؟ وهل بنيت على مرجعية معينة ؟

2 - 4 - 1 ضمن جماعة الحرارين

لقد نسج الحرارون صلات مصاهرة في إطار جماعة الحرارين نفسها ، والأمثلة على ذلك عديدة .

(1) انظر : الملاحق ، قسم التركات ، وثيقة رقم 17 ، ورقم 20 و رقم 21 ،

إذ تزوج العربي الحرار بن أحمد الدلال الولية دومة بنت رابح الحرار⁽¹⁾، وكذلك عبد الرزاق الحرار تزوج دومة بنت علي الحرار⁽²⁾ و يوسف الحرار تزوج نفوسة بنت الهادي الحرار .⁽³⁾

2 - 4 - 2 ضمن الجماعات الحرفية

ولم ينغلق الحرارون على أنفسهم بل أقاموا مصاهرات مع جماعات حرفية أخرى ؛ فعلي الحرار بن الحاج علي الحرار صاهر الحاج محمد الدباغ بن حمادوش [آسيا بنت]⁽⁴⁾ و صاهر أحمد الحرار بن الحاج محمد العائلة نفسها .⁽⁵⁾ [عويشة بنت حمادوش زوجة الحاج محمد الحرار]

2 - 4 - 3 ضمن الأرستقراطية الدينية والمدينية.

يطلعنا عقد زواج مؤرخ بـ 1200 هـ / 1785 م أن الحاج أحمد الحرار تزوج مريومة بنت السيد محمد بن واضح⁽⁶⁾.
كما يخبرنا عقد آخر يعود إلى عام 1210 هـ أن حرارا آخر، وهو محمد الحرار ، تزوج فاطمة بنت السيد بن واضح " الشيخ البركة"⁽⁷⁾. ويعد صداقها أهم صداق في هذه الحقبة من حيث مبلغه النقدي ومكوناته أيضا .
لكننا نجهل العلاقة التي تربط محمد الحرار بأحمد الحرار ، فهل يتعلق الأمر بالعائلة نفسها؟

(1) م ش ، ع 74-75 و 46 توفي عام 1225 هـ .

(2) المصدر السابق ، ع 109-110 .

(3) المصدر السابق ، ع 26 و 27 1211 .

(4) ابن حمادوش ، رحلة لسان المقال ، سبق ذكره ، ص 242 .

(5) م ش ، ع 5/1 و 1 .

(6) المصدر السابق ، ع 17 و 57 .

(7) المصدر السابق ، ع 59 . وانظر الملاحق ، عقود الزواج والطلاق .

فإذا كان الامر كذلك فإن هناك استمرارية في اختيار العائلات عبر جيلين فهناك عائلة بن واضح ، وعائلة ابن حمدوش مرجعية في إقامة المصاهرات .

وتصاهر الحرارون مع الفئات الثرية لاسيما فئة كبارالتجار فقد صاهر الحاج عبدالرحمن الشرشالي الحرارالذي يعد أثري واحد في الفترة الممتدة ما بين إحدى العائلات الثرية وهي عائلة البربري إذ تزوج مريومة بنت سي محمد البربري⁽¹⁾ وتزوجت أخت الحاج عمراًمين الحرارين بقدور البربري.⁽²⁾

كما صاهر الحرارون موظفي الإدارة المركزية ، فتزوج إبراهيم الحرارترجمان بدار الإمارة ، عزيزة بنت شاوش العسكر.⁽³⁾ وتزوج حمود الحرار عايشة بنت المعظم الحاج مصطفى بن فاضيل⁽⁴⁾. وتزوج الحاج محمد الحرار بن الامين -به شهر -عزيزة بنت الحاج أحمد شيخ البلد⁽⁵⁾. وتكاد تنفرد جماعة الحرارين بسلوكات وممارسات اجتماعية متميزة عن غيرها من الجماعات الحرفية . إذ ما يميز المصاهرات، عند الحرارين ،هي الاستمرارية والمرجعية في اختيار أسر معينة عبر جيلين على الأقل ، كاختيار بعض الحرارين لعائلة ابن واضح الدينية وعائلة ابن حمادوش التي احترفت العلم والصنائع في آن واحد ،وعائلة البربري .

و يمكن القول إن الحرارين اختاروا مصاهرات في اتجاهين : الأول الانتماء الحرفي الضيق (داخل الجماعة نفسها) بهدف تحقيق النفوذ والهيمنة الاقتصادية ، والثاني الانتماء الأرستقراطي الديني والمديني ، الحسب والنسب.

(1) م ش ، ع 84-85-86 .

لقد مر بنا أن الأسر الشريفة سعت الى نسج علاقات مع أصحاب الثروة حيث صاهرت عائلة الشريف الزهار الحرارين إذ تزوج السيد مهدي نجل سيدي محمد الشريف طومة بنت السيد محمد الحرار .تزوجت مريومة أخت الحاج عمر أمين الحرارين بقدور البربري . ع 39 ، و (33) .

(2) م ش . ع 39 و 33.

(3) المصدر السابق ، ع 132-133.

(4) المصدر السابق ، ع

(5) انظر الملاحق

لقد فسحت الثروة المجال للحرفيين لاسيما لفئة الحرارين من الارتقاء إلى الطبقة الأرستقراطية عن طريق المصاهرة. لقد مرّ بنا أن الحرارين تصاهروا مع الأسر الدينية العريقة كأسرة " الزهار " ، وابن واضح ، وابن فاضيل ومع الأسر الثرية كأسرة " البربري . "

ويمكن القول إن المصاهرات أقيمت وفق استراتيجية تصبو إلى تحقيق التكامل بين السلطتين الاقتصادية والسياسية - الدينية من أجل التفرد بالنفوذ والسلطة . واللافت للانتباه أن الجماعات الحرفية الهامة كالعطارين والخياطين ، رغم انفتاحها على المحيط ، أي على شرائح المجتمع المختلفة، مثلها مثل الجماعات الأخرى إلا أنها سعت إلى التميّز عن غيرها بحرصها هي الأخرى على توجيه مصاهراتها وفق استراتيجية الحسب والنسب ، لكن رغم سعيها ، لم تصل إلى مستوى "تميز" جماعة الحرارين .على ضوء ماسبق يمكن القول إن المصاهرات التي أقامها الحرفيون أخذت ثلاثة اتجاهات:

الأول : في إطار الجماعة نفسها .

الثاني: خارج إطار الجماعة وضمن الجماعات الحرفية .

الثالث :خارج الشريحة الاجتماعية .

أما المصاهرات التي أقامتها الشرائح الاجتماعية الأخرى من المجتمع ولاسيما العناصر الوافدة والتي كانت تعتبر "برانية" سنكتفي ، في الواقع ، بإعطاء أمثلة ، نستهلها بالعنصر الجيجلي نظرا لأهميته العددية . فمن جملة إحدى عشرة حالة رصدناها ، حالة واحدة كانت في إطار الجماعة ، وهي حالة الحاج رابح الجيجلي الذي كان زوجا لصفية بنت أحمد الجيجلي .⁽¹⁾

أما الحالات الأخرى فتوحي لنا الأسماء أنها كانت خارج الانتماء الجهوي ، فقد توفي الحاج أحمد الجيجلي بن قاسم عن زوجته موني بنت عبدالله⁽²⁾ وتوفي الحاج العربي الجيجلي عن زوجته عايشة بنت الجقماقجي⁽³⁾ وتوفي سعدالله الجيجلي عن زوجته آمنة بنت محمد⁽⁴⁾ لكن العناصر الأخرى الوافدة لا نعرف عنها الشيء الكثير ما عدا إشارات وردت عرضا .

فقد تزوج عبد القادر البسكري أمين الفلكاجية إسلامية (أي يهودية اعتنقت الإسلام)⁽⁵⁾ وتعتبر هذه الحالة من الحالات الشاذة . بينما يبدو من خلال حالات عديدة أن العناصر الوافدة وجدت في الزواج بالمعتقدات حلا . فقد رصدنا عددا من العناصر البسكرية تزوجوا المعتقدات ومثال ذلك سعيد البسكري "خديم بفركاطة السيد بن عمر" كانت زوجته معتقة .⁽⁶⁾ والحاج سليمان البسكري كانت زوجته مسعودة معتقة إبراهيم شاوش .⁽⁷⁾

(1) م ش ، ع 37/2 و 37-16 .

(2) المصدر السابق ، ع 15 .

(3) المصدر السابق ، ع 15 و ع 19 أنظر الملاحق : رسوم التحبيس وثيقة رقم 20 ، ص 27

عقد تحبيس جنة السيد العربي امين الجيجلية .

(4) المصدر السابق ، ع 51 و 76 .

(5) بيت المال ، دفتر المخلفات دفتر 54 ، و 92 .

(6) انظر الملاحق ، قسم عقود الزواج والطلاق : وثيقة رقم 5 ، عقد طلاق سعيد البسكري .

(7) المصدر السابق ، ع 80-81 و 101 .

ومن الأمثلة على الزواج بالمعتقدات نشيراً أيضاً إلى زواج أيوب بن صالح الميزابي بمعتقة حسن باشا ، وزواج معلم حمام دار سرکاجي بسعادة معتقة إبراهيم التركي⁽¹⁾ ، وزواج عبدالسلام الكواش بن عبدالسلام الزعطوشي بفطيمة معتقة مصطفى قايد الفحص⁽²⁾ و زواج عامر بن عيسى الأغواطي بعافية معتقة السيد ابراهيم خزناجي⁽³⁾ . والظاهر أن الزواج بالمعتقدات السود كان مقصوراً على العناصر الوافدة التي كانت تعيش أوضاعاً مادية صعبة للغاية .

وينبغي الإشارة إلى أنها أقامت أيضاً مصاهرات خارج المعايير الانتمائية، أي خارج إطار الانتماء الاجتماعي ، فسعيد الحمال بن السيد معمر المزيّتي تصاهر والشريحة التي تصدرت الهرم الاجتماعي ، فقد كانت زوجه عائشة بنت السيد حسن التركي⁽⁴⁾ . وهذا المزيّتي أحمد بن علي الكيال بالرجبة، صاهر إحدى العائلات الشريفة والتي كانت بدورها على صلة بعائلة بن واضح الدينية⁽⁵⁾ . كما انفتح الجيش على العناصر التي اعتبرت برانية ، مثال ذلك زواج حسن الإنكشاري البجاقجي بالزهرة بنت عياد الجربي⁽⁶⁾ . وزواج علي الجربي بن محمد بصوم بنفوسة بنت محمد خوجة⁽⁷⁾ . ولعل الأمر يتعلق في الحالتين بمصاهرات بين الكراغلة والعنصر الجربي .

(1) انظر الملاحق ، قسم عقود الزواج والطلاق ، وثيقة رقم 11 ، عقد طلاق ، ص 181 .

(2) م ش ، ع 80-81 .

(3) المصدر السابق ، و 29 .

(4) المصدر السابق ، ع 15 و 33 .

(5) جاء في عقد الزواج ما نصه : " ... أحمد بن علي كيال بالرجبة المزيّتي ... مخطوبته الزهرة بنت السيد أحمد الشريف ... حجر السيد الحاج حميدة بن رئيس محمد بن واضح ... " م ش ، ع 1/52 و 17 .

(6) م ش ، ع 57 ، جاء في نص الوثيقة ما يلي: "...المكرم السيد علي التركي البجاقجي صناعة منزول آغا بن خليل من أملاكه جلسة الحانوت لمعدة للصنعة المذكورة ... إلى أن باعها من ابنه الشاب حسن الإنكشاري البجاقجي ولم تخرج عنه إلى أن توفي عن زوجه الولية الزهرة بنت عياد الجربي وعصبه شقيقه محمد الإنكشاري المقلولجي ... 1197 / 1782 "

(7) م ش ، ع 1/6 - عقد بيع يعود إلى عام 1180 هـ .

إن هذه الحالات التي يمكن وصفها بالزواج الغريب أو الشاذ قد وجدت غير أنها تبقى قليلة . وهي على قلتها تعتبر أحد مظاهر الاندماج الاجتماعي. الظاهرة نفسها لاحظها عبد الرحمن عبدالرحيم بمدينة القاهرة بحيث لم ينغلق أفراد الجالية المغربية على أنفسهم بل اندمجوا اجتماعيا مع فئات المجتمع المصري وأصبحت ظاهرة الزواج بين المغاربة من مصريات وشاميات منتشرة . بينما فضلت بعض الأسر الرأسمالية كأسرة الشرايبي الزواج داخل الأسرة الواحدة.(1)

ومجمل القول إن الاتجاه السائد في مجتمع مدينة الجزائر هو الزواج خارج نطاق العائلة "قالزواج بينت العم" نادر . *Mariage Endogamique* " وإن استراتيجية المصاهرات في مجتمع مدينة الجزائر لم يحددها ولم يوجهها عامل القرابة بل حددتها عوامل أخرى ولعل أهمها ، الانتماء الفشوي . فقد حرصت الأسر ذات النفوذ على توطيد وربط علاقات طبقية بهدف الحفاظ على المصالح المشتركة . فثمة تقارب بين الأرستقراطية المدنية نفسها من جهة ، وبين الأرستقراطية المدنية والدينية من جهة أخرى .

إن إحدى الخصائص المميزة للأرستقراطية المحلية هي المصاهرات الفئوية *Endogamie de Caste* التي تجمع بين الشرف الموروث ومكانة العلم أوجاهه وسلطة الثروة وحظوة السلطة ونفوذها .

فالتداخل بين هذه العوامل الثلاثة ضمن الأطراف أو الأسر المتصاهرة ، صار قاعدة وركيزة اجتماعية جعلت مصالح تلك الأسر وامتيازاتها بمنأى عن أي تعسف أو تهديد .

(1) عبد الرحمن عبدالرحيم ، المغاربة في مصر ، ص 114 .

يتكون الصداق من مبلغ نقدي ورد ذكره في جل العقود التي درسناها بالعملة المعروفة " بالدينار الخمسيني "،⁽¹⁾ وتراوح ما بين أربعة دنانير⁽²⁾ ومائتين وألف دينار⁽³⁾. وتمثل حالات الحد الأدنى والأقصى نسبة ضئيلة . إذ لم نرصد سوى حالة واحدة وفريدة لأضخم صداق وبلغ "مائتين وألف دينار" أما صداق "ألف دينار" فلا يمثل سوى نسبة 3,22٪. بينما يمثل صداق أربعمائة دينار نسبة 45,16٪ ثم يليه صداق ثلاثمائة دينار بنسبة 24,12٪ ويمثل الصداق دون "مائة دينار" نسبة ضئيلة لم تتجاوز 5,78٪.

وعلي سبيل المقارنة نجد الصداق في مجتمع مدينة قسنطينة في الفترة الممتدة من 1787م إلى 1800م تراوح ما بين ريالين وأربعة آلاف ريال⁽⁴⁾ فالتفاوت بين الحد الأدنى والأقصى صارخ ، وهو أهم مما هو عليه في مجتمع مدينة الجزائر.

واشتمل الصداق على مكونات أخرى كالصوف والأفراد والقفطان والغليظة والحايك والحزام والجوهر والإماء . فبعضها كان للإسهام في تأثيث البيت الزوجي والبعض الآخر شكل جزءا من جهاز العروسة . وتكاد هذه الممارسة تكون الوحيدة الشائعة وقتئذ بمجتمع مدينة الجزائر . فكل الزوجات استفدن من مهر اشتمل على مبلغ نقدي ، وعلى مكونات ماعدا في حالتين⁽⁵⁾

(1) عملة جزائرية أصبحت متداولة منذ العشرينات من القرن السادس عشر. حول الموضوع انظر : MERROUCHE, L. " Les fluctuations de la monnaie dans l'Algérie ottomane" *Revue d'histoire Maghrébine* , 1996.

(2) م ش ، ع 78 .

(3) المصدر السابق ، ع 83 و 17 .

(4) GUECHI, FZ. " Le çadaq à Constantine a la fin du XVIII Siècle "in *Histoire des femmes au Magureb*, Textes réunis par D. LARGUÉCHE, Tunis ,C.P.U. 2000, p117.

(5) تخص هذه الملاحظة المدونة التي خرجنا بها بعد المسح الشامل لسجلات المحكمة الشرعية .

فالحالة الأولى نصت على مبلغ نقدي محدد لكنه اتفق على أن يكون تسديده بالجمع بين النقدي والعيني ، إذ نص العقد على ذلك كما يلي : "صداق مبارك قدره عشرون دينار دفع لها في شطر الصداق فرس أنشئ صفرة (كذا) اللون بعشرة دنانير..." ويتعلق الأمر بسيدة مطلقة ولها ابن⁽¹⁾ .

ويفهم من النسبة التي صاحبت اسم العاقد عليها : "الزروق بن عبدون الحسناوي نسباً " أنه لم يكن من "البلدية" . أما الحالة الثانية فقد نصت على مبلغ نقدي وآخر عيني : "ستين ريال بوجو ..وعجمي ومسوكية.." (2) " دون إشارات أخرى (3) . تبدو هذه الممارسة غريبة في مجتمع حضري ، ولا شك أن الأمر يتعلق في الحالتين بالوافدين على المدينة .

4 - 1 - 1 المكونات بحسب تواترها

ونستعرض فيما يلي مكونات الصداق حسب تواترها : يعد القفطان أحد المكونات الأساسية للصداق . إذ نص عليه ثلاثة وثمانون عقداً ، أي بنسبة قاربت 70٪ ، ويعد بذلك أكثر الأزياء رواجاً وشيوعاً . فالنساء وقتذاك على اختلاف مستوياتهن كن يرتدين زي القفطان الذي كان يصنع من أقمشة متنوعة ، ولاسيما من " الكمخة " في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وكان متداولاً لدى فئات مختلفة (4) .

أما بنات الطبقة الأرستقراطية فقد ارتدين دون غيرهن القفطان "المذهب" أي المطروز بخيط الذهب واختلفت أسعار القفطان المصنوع من الكمخة من فئة إلى أخرى . إذ تراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر ديناراً .

(1) م ش ، ع 28/1

(2) "العجمي" لفظ عامي يقصد به في بعض جهات الوطن ولد البقر من الذكور الذي تجاوز السنة من عمره . أما المسوكية فكذلك لفظ عامي ويقصد به ولد البقر من الإناث .

(3) م ش ، ع 79.

(4) يلاحظ أن القفطان هو اللباس التقليدي الذي ظلت المرأة "الديزيرية" ترتديه خلال كل هذه الفترة فالتغير الذي طرأ يتمثل في نوع القماش المستخدم وما يشد الانتباه أن الكمخة ظلت مستخدمة .

وسعره يتماشى والمبلغ النقدي للصدّاق ، فقفطان خمسة عشر دينارا نجده في صدّاق ألف دينار و قفطان إثنتى عشر دينارا نجده في صدّاق ستمائة دينار وقفطان ثمانية دنانير في صدّاق أربعمائة دينار ، ودون ذلك كسّنة وأربعة وثلاثة دنانير، فنجدها في صدّاق ثلاثمائة دينار⁽¹⁾.

ويلي القفطان ، الصوف إذ ورد ذكر في ست وعشرين حالة . وتراوح كميتها ما بين قنطار واحد وستة "قناطير" . ولم ينص سوى صدّاق واحد على كمية ستة "قناطير" .⁽²⁾

واللافت للانتباه أننا كثيرا ما وجدنا كمية الصوف مطابقة لعدد الأفراد "إذ حصرنا حالات عديدة في هذا الصدد . حيث نقرأ مثلاً : "ثلاثة قناطير صوف" و"ثلاثة أفراد" و"فردين" و"قنطارين صوف" و"فرد" و"قنطار صوف" .

إن التناسق في العدد الذي حرصت عليه الأسر الحضرية في الواقع هو ممارسة اجتماعية مرتبطة باعتقادات . وإلى يومنا هذا هناك حرص على أن تكون مكونات جهاز العروسة فردية .⁽³⁾

واشترط في الصدّاق "الأفراد" ، لكن العبارة يكتنفها الغموض وليس من اليسير إعطاء معناها الحقيقي لاسيما وأنها وردت في وثائقنا غير مقرونة بأية عبارة تُيسّر فهمها⁽⁴⁾.

(1) انظر م ش ، ع 53 ، 81،59

(2) يتعلق الأمر بصدّاق الزهرا بنت السيد المهدي نجل سيدي محمد الشريف .

(3) إن الله وتر ويحب الوتر .

(4) جاءت عبارة أفراد مقرونة بعبارة "ستيني" في عقد واحد وهو عقد زواج رقية بنت المقرّي وعبارة ستيني هي الأخرى غامضة . غير أنه استنادا إلى قانون على الأسواق يبدو أن هناك نوعا من القماش كان يعرف "بالستيني" .

مما أدى إلى تباين آراء الباحثين بشأنها⁽¹⁾ . وورد شرط "الفرد" في إثنين وعشرين حالة . كما اشترطت العائلات "الذيرية" في صداق بناتهن توفير الإماء . بل وأن تكون الأمة : " من رقيق السودان الصالحة للخدمة " لتشرف على راحة بناتهن ولتسهر على تحقيق رغباتهن ومطالبهن ولتقوم مقامهن في الأشغال المنزلية⁽²⁾ .

وجاء شرط الإماء في أربع عشرة حالة . ولم نجد الممارسة التي كانت سائدة في المجتمع القسنطيني والمتمثلة في تفضيل بعض النساء للخدم من جنس ذكر "... كما تميزت الزيجات بتفضيل خديم ذكر على الأمة ، ست من بين ثلاثة وخمسين اشترطن خديما ذكرا بدلا عن الأمة ولم يرد أي تفسير لهذا الاختيار .

(1) فسّر بعضهم العبارة على أنها نوع من الحلّي الخاص باليد من بينهم سعد الدين بن شنب وهو أول من تناول بالدراسة عقد زواج يعود الى القرن الثامن عشر . كما ذهب المذهب نفسه د . سعد الله أثناء تعليقه على عقد زواج رقية بنت المقرّي . لكننا نستبعد ذلك فالوثائق التي تعرضت للمصاغ تتميز بالدقة و لم تشر إلى عبارة "أفراد" ولو مرة واحدة بينما وجدنا عبارة "مسايس ذهب" وفي عقد تحبّيس يعود الي عام 1139 هـ / 1126 م جاءت عبارة أربع فردات مسايس وست فردات مقفول ، الوثيقة منشورة في مقالنا بعنوان : "إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني" ، المجلة التاريخية المغاربية ، العددان 85-86 ، ماي 1997 .

وجاء في وثيقة أخرى ما يلي : " زويجة رديف ، ست فردات مقفول مع زويجة ونائيس " م ش ، ع 80-81 و 65 . وعليه يمكن القول أن الأمر لا يتعلق بالمصاغ . كما جاء ذكر عبارة فرد وجمعت [بالأفراد] وفي وثائقنا بمعنى الثور وما زالت إلى يومنا متداولة . ووردت عبارة " فرد " في تصفية التركات على هذا النحو " ... بعد النداء على كل حاجة منها فردا فردا " ويفهم مما سبق أن عبارة "الفرد" كانت ترمز إلى شيء متعارف عليه ، شيء على جري العادة . وفي الريف الجزائري وتحديدا بمنطقة الوسط كان يشترط في مهر العروسة ما عرف "بالتباع" وهو عبارة عن هدايا إلزامية تقدم لأقرب أفراد العروسة الأم و الخالة و الجدة . ويختلف العدد من حالة إلى أخرى وقد يصل إلى ثلاثة أو أزيد .

(2) كشف استقراء دفاتر المخلقات وجود عنصر العبيد بمدينة الجزائر . وسبقت الإشارة إلى أهمية العنصر النسوي فيه . انظر القسم الأول ، الفصل الأول : التركيبة السكانية . هذا كما صادفتنا حالات كثيرة لسيدات قمن بعثق الاماء ، ولعل دراسة لتلك العقود ستسمح بالكشف عن جوانب هامة .

ونرجح أن العائلة بها إماء وعليه فالخديم الذكر يكون دوره خارج البيت وتوفير مطالبه ... " (1) وكان هذا الشرط أكثر تواترا من الجواهر .

فمن هن اللواتي حظين بذلك ؟ لقد كن من أسر ذات حسب ونسب ، فأربع سيدات ينتمين إلي أسرتين دينيتين ، أسرة "سيدي محمد الشريف الزهار" وأسرة "بن واضح" ، وواحدة من أسرة علم وجاه ، أسرة "المقري" وأخرى من فئة ثرية وهي فئة "رياس البحر" . بينما وجدنا حالة واحدة قد تبدو غريبة ، حالة بنت أحد الحرفيين ، وهي فاطمة بنت الحاج أحمد الدباغ التي تزوجها ابن عمها عبد الرزاق بن حمادوش (2).

فهل يعود ذلك لكون الزوجة بنت العم فاشتراط تمتعها بأمة حتى لا تبدو في مرتبة أدنى من مرتبة النساء_الأخريات ؟ أما أن حرفة الدباغة كانت من النشاطات الحرفية المربحة في أوائل القرن الثامن عشر ؟

وحرصت الأسر ذات الجاه والمكانة "الأرستقراطية" على التمييز عن غيرها من الشرائح الاجتماعية والظهور بمظهر الأبهة والرخاء والرفاهية فاشتترط في صداق بناتها المصاغ لاسيما الجواهر ، وتراوحت كميته بين نصف أوقية وأربع أواق (3) ، باستثناء حالة واحدة نصت على حلي خاص باليد "أربع فردات مساييس" Bracelets (4) ولعل السؤال الذي يهمنا في هذا المقام هو من هن اللواتي استفدنا من الجواهر وبإية كمية ؟

(1) قشي ، فاطمة الزهراء ، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الهجري رسالة دكتوراة في التاريخ . تونس ، 1998 . الجزء الثاني ، ص 310 .
وحول الصداق بمدينة تلمسان انظر :

DIB-MAROUF, C. *Fonctions de la dot dans la cité Algérienne- le cas d'une ville moyenne: Tlemcen et son "Hawz"*, Alger, OPU, 1984.

(2) ابن حمادوش ، رحلة لسان المقال ، سبق ذكره ، ص 241.

(3) : من الأوزان القديمة . وهي تتوافق وتسمية الأونصة :

(4) م ش ، ع 59

لقد أحصينا تسع نساء كان من نصيبهن الجوهر وهن :

رقية بنت السيد محمد المقرئ	أربع أواقي	1087 ⁽¹⁾
فاطمة بنت الحاج محمد الدباغ	أوقيتان	1125
آسيا بنت إبراهيم	نصف أوقية	
خديجة بنت السيد الحاج محمد بن شامة	أوقية	1175
زهرة بنت سيدي المهدي نجل سيدي محمد الشريف	أوقيتان	1186 ⁽²⁾
مريومة بنت السيد محمد بن واضح	أوقيتان	1200
دومة بنت علي	أوقيتان	1206
فاطمة بنت السيد محمد بن واضح	أوقيتان	1211

وإذا جئنا إلى التعرف عليهن نجد أربعاً منهن ينتمين إلى أسرتين دينيتين، بارزتين ، واحدة إلى أسرة سيدي محمد الشريف ⁽³⁾ ، واثنين إلى أسرة بن واضح وواحدة إلى أسرة المقرئ. وكانت واحدة من بنات "رياس البحر" ، وأخرى بنت حرفي كان "دباغاً" . بينما لم ترشدنا وثائقنا إلى سبيل التعرف عن الأخريات . إلا أننا نرجح أنهن كنّ من الطبقة الأرستقراطية كالزهراء بنت السيد حسن التي كان من نصيبها أغلى صداق ، من حيث مبلغه النقدي ، ومكوناته كما أن عبارة "السيد" التي صاحبت اسم والدها لها دلالتها، والذي ارتبط بها كان من الموظفين الساميين برتبة "شاوش العسكر" . وكذا الأمر بالنسبة لخديجة بنت السيد الحاج محمد بوشامة التي تزوجها محمد بن عيسى بن واضح الذي ينحدر من أسرة دينية مثلما أسلفنا . وهكذا نرى أن الجوهر كإحدى مكونات الصداق انحصر في الأسر ذات الحسب والنسب .

(1) ابن حمادوش ، رحلة لسان المقال ، سبق ذكره ، ص 243 .

(2) م . ش ، ع 59 و 103 .

(3) المصدر السابق ، ع 17 و 90 .

وتجدر الملاحظة إلى أن الأزواج الذين قدموا الجواهر ، هم أيضا ينتمون إلى عائلات ذات ثروة ونفوذ وسلطة . لكن الجواهر يختفي من مكونات الصداق مع آواخر القرن الثامن عشر⁽¹⁾ ، فهل أضحي من الغلاء بحيث لم يعد في المستطاع توفيره ؟

وأما الحزام والغليلة والحايك فقد وردت في حالات قليلة ، فالحزام ورد في أربع حالات ، والغليلة والحايك في حالتين ليس الا⁽²⁾ ، فهي مكونات إقتصرت على بنات الخاصة .

ويتبين مما سبق أنه نادراً أن اجتمعت تلك المكونات في صداق واحد ، بل ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بأهمية المبلغ النقدي للصداق ، بحيث كلما كان هذا الأخير معتبراً ، كانت المكونات كذلك .

4 - 2 الصداق : الإعتبارات المحددة له

قيمة الصداق : ما الإعتبارات التي حددت قيمة الصداق ؟ فهل حدده الانتماء الفئوي للزوجة أم للزوج ؟ أم لهما معا ؟ أم حددته وضعية المخطوبة بكر ، أم ثيب⁽⁴⁾ متوفى عنها أم ثيب مطلقة ؟ إن عقود الزواج التي رصدناها - وإن كانت لا تخص فئة بعينها ، إذ عثرنا على عقود تخص بنات الطبقة الأرستقراطية أو "الخاصة" وأخرى تخص بنات "العامة" ، ورغم قلة عددها - تتيح لنا معرفة المهور المتداولة على مستوى مختلف الشرائح ، فمن الصداق المتداول في البيوتات الكبيرة إلى صداق المعتقدات .

(1) هذه الملاحظة تخص المدونة التي خرجنا بها بعد المسح الشامل لسجلات المحاكم الشرعية .

(2) انظر الملاحق ، قسم عقود الزواج والطلاق ، وثيقة رقم 2 : عقد زواج محمد بن الحاج أحمد

(3) انظر م ش ، ع 28/1 ؛ ع 17 ؛ ع 46/2 ؛ ع 84-85 .

(4) يعرف الفقهاء الثيب كما يلي : " الثيب من النساء التي تزوجت وفارقت زوجها بأي وجه كان

بعد أن مسها " . أما ابن الأثير فيعرفها بمن ليست ب بكر .

وسمح لنا حصولنا على عدة حالات في السنة الواحدة بالوقوف عند الفروق الموجودة . ففي عام 1186هـ / (1) وجدنا صداقين في غاية الأهمية . فالصداق الأول ، وهو معتبر . إذ بلغ ألف دينار كما اشتمل على مكونات هامة من حيث عددها وطبيعتها ، بينما لم يتعد الصداق الثاني ثلاثمائة دينار ، ولم تشمل مكوناته سوى قفطان واحد . يتعلق الأمر في الحالة الأولى بصداق إحدى بنات الأسر العريقة في مجتمع مدينة الجزائر وهي "زهرة بنت سيدي محمد الشريف" أما زوجها فهو أحمد بن محمد وكان هو الآخر من أسرة عريقة إذ كان والده وقتئذ على رأس إحدى المؤسسات الهامة بالمدينة وهي مشيخة البلد .

أما في الحالة الثانية فلا نعرف عن صاحبها سوى أنها "بكر" ، راضية بنت محمد البكر (2) على خلاف الزوج وهو الشاب الطيب بن محمد البلاغجي ابن سي هني . فهو ينتسب إلى أسرة "هني" المستغانمية التي تعاطت نشاطا حرفيا متواضعا ، وهو "صناعة البلغة" (3) .

كما أن تواضع المبلغ النقدي هو الآخر أحد المؤشرات إذ يسمح لنا بالقول بأن المخطوبة كانت من أسرة متواضعة .

والتفاوت بين هاتين الحالتين يفوق ثلاثة أضعاف وتعكس الحالتان بجلاء التفاوت الموجود بين فئتين متميزتين ، فئة الأرستقراطية بشقيها الديني والمديني التي كانت تعيش في رخاء ورفاهية وفئة الحرفيين متوسطي الحال .

وعشرنا على حالتين أخريين تعودان إلى عام 1207 هـ / 1792 م تراوح فيهما الصداق بين ثلاثمائة و أربعمئة دينار خمسينية العدد . (4) ونجهل تماما في كلتا الحالتين وضعية الزوجتين ، فلا نملك أية معطيات بشأنهما ، ما عدا الأسماء التي لا ترشدنا إلى شيء .

(1) م ش ، ع 84-85

(2) المصدر السابق ، ع 83 ، و 96

(3) المصدر السابق ، ع 16/1

(4) م ش ، ع 14/1

لكن الأخبار بشأن الأزواج تفيدنا أنه في الحالة الأولى كان الزوج من فئة اليلداش، أما في الحالة الثانية فكان من الحرفيين، وعلى وجه التحديد، من باعة الخضر والفواكه (فكاه)، و التفاوت بين الحالتين طفيف.

كما رصدنا صداقين يعودان إلى 1210 هـ / 1795⁽¹⁾. ويخبرنا العقدان بمعطيات دقيقة عن الانتماء الفئوي للأسرتين المتصاهرتين. فالأول يخص زواج إحدى بنات الأسر الدينية وهي أسرة "بن واضح" من أحد الأثرياء وهو محمد الحرار. و أما الثاني فيخص زواج بنت أحد موظفي الإدارة العثمانية، إذ كان والدها يشغل منصب "باش سايس"، بأحد الحرفيين وهو حمدان الشبارلي⁽²⁾.

وبينما بلغ المبلغ النقدي في الصداق الأول ستمائة دينار فقد انخفض في الثاني إلى أربعمئة دينار. وأحصينا خلال عام 1233 هـ / 1817 م. أكبر عدد من الحالات وهو تسع حالات⁽³⁾. ولا تكمن الأهمية فيما رصدناه من حالات فحسب بل في طبيعتها أيضا. إذ تلقي الضوء على صداق مختلف فئات النساء من بكر إلى أرملة إلى مطلقة إلى معتقة.

تراوحر صداق البكر بين ثلاثمائة و ثمانمائة دينار، أما المعدل فقد بلغ أربعين وأربعمئة دينار أي أن أربع حالات كانت دون المعدل وحالة واحدة قاربت ضعف المعدل.

أما أعلى صداق فقد كان من نصيب إحدى بنات الأثرياء وهي "فاطمة بنت علي رئيس" التي تزوجها عثمان يلداش النبتاجي بدار الإمارة⁽⁴⁾. بينما تراوح صداق الأرملة ما بين مائتي دينار و ستمائة دينار، في حين انخفض صداق المطلقة إلى مئة دينار⁽⁵⁾.

(1) إ.م. ش، العلب التالية : 44 : 80-81 : 130-131

(2) المصدر السابق، ع 90-91

(3) المصدر السابق، ع 44

(4) م ش، ع 16/1

(5) المصدر السابق، ع 14/1

4 - 3 الصداق دلالة عن الإنتماء الفئوي ؟

هل يمكن تصنيف أنواع الأصدقاء المتداولة في مجتمع مدينة الجزائر حسب الشرائح الاجتماعية ؟ إن محاولة مثل هذه ليست هينة ، إلا أنه يمكن القول إن الصداق الضخم نالته بنات الطبقة الأرستقراطية .

فأهم صداق في مدونتنا نالته بنت أحد العلماء وهي : "رقية بنت الشيخ الإمام، العالم العلامة الهمام ، سليل الأعلام ، أبي عبد الله محمد المقرئ.. " . وكان صداق "الألف دينار" من نصيب أربع سيدات ، إثنان كانتا تنتميان إلي عائلة الشريف الزهار، الأولى فاطمة بنت الحاج محمد عام 1139 / 1726 والثانية زهرة بنت السيد المهدي عام 1186 / 1772⁽¹⁾. أما الثالثة والرابعة فلا نعرف سوى أنهما من أسر ذات حسب ونسب نُعت والد السيدة عزيزة بشتى الصفات : " المعظم ... الخلاصة المرتضي الفاضل السيد الحاج عثمان ... " بينما اقتصر في الحالة الثالثة على ذكر والد السيدة " الزهرة " " بالسيد حسن " (2) .

إلا أنه من المؤكد أنها كانت من عائلة ذات حسب ونسب فعبارة السيد لها دلالتها ، ولعل شهرة والدها أغنت عن أي تعريف . فهل كان من التجار الأثرياء أم من الموظفين السامين ؟

أما في الفئة الغنية فقد تراوح الصداق ما بين ستمائة و ثمانمائة دينار. وضمن هذه الشريحة نجد من ينتمي إلى طائفة الرياس ، فإحدى الزوجات كانت بنت أحد رياس البحر وهو "علي رئيس" كما نجد في حالة أخرى زوجا من موظفي البحرية وهو "قايد المرسى " كما شكل " الحرارون الأثرياء " ضمنها نسبة 33٪ .

(1) م ش ، العلب التالية : 44 - 46 - 80 - 81 - 131 - 130 .

(2) م ش ، ع 83

ونتوقف فيما يلي عند صداق بنات الخاصة من خلال بعض الأمثلة ونبدأها
بأضخم صداق صاد فنا وهو الذي نالته رقية بنت الشيخ أبي عبد الله محمد
المقري ، واشتمل على المكونات التالية :

- قفطانان (1) : واحد موبر والثاني أطلس (2)

- أربع أواق جوهر .

- أربع أفراد ستيني .

- أربع قناطير صوف .

أما صداق ألف دينار الذي نالته الزهرا بنت السيد المهدي نجل سيدي
محمد الشريف الزهار . فقد اشتمل على مايلي :

- وقيتان جوهر

- قفطانان : واحد كمخة وواحد مذهب .

- غليلتان (3)

- حزامان

- أربع أفراد

- ستة قناطير صوف

- أمة من رقيق السودان

(1) لباس نسوي . حول هذا الموضوع انظر : طيبان شريفة ، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد

العثماني ، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية ، جامعة الجزائر ، 1991 .

(2) أنواع من الأقمشة الثمينة أضحت غير مستعملة على ما يبدو في القرن الثامن عشر والتاسع

عشر ، حيث استبدلت بالقטיפه ثم بالكمخة .

(3) الغليلة ، لباس نسوي ، انظر طيبان ، ملابس المرأة ، سبق ذكره .

بينما اشتمل صداق ألف دينار الذي نالته الزهرا بنت السيد حسن عام 1234 على قفطان وحزام و خمسة قناطر صوف ووقيتين ونصف جوهر وأمة (1) في حين لم تتعد مكونات صداق ثلاثمائة دينار في السنة نفسها قفطانا واحدا وفردا واحدا .

ويعد صداق "أربعمائة دينار" الأكثر تداولاً . ويختلف صداق الأربعمائة دينار المتداول في الفترة الممتدة من 1171 هـ / 1757 م الى حدود 1210 هـ / 1795 م عن المتداول في مرحلة لاحقة . ففي المرحلة الأولى كان معمولاً به لدى الفئة الثرية ، فأسماء العائلات المتصاهرة ، وكذا ما اشتمل عليه من مكونات "كالأفراد" و"الصوف" و"الجوهر" و"الإماء" تبين أنه كان معمولاً به لدى الفئة الثرية كعائلة "بن واضح" . غير أنه مع أوائل القرن التاسع عشر تقلصت مكوناته ، وكادت تقتصر على القفطان في أغلب الحالات ، وفي حالات نادرة على الصوف والأفراد .

وعلى الرغم من افتقارنا الى معطيات كافية بخصوص "الزوجات" ، فإن أسماء الأزواج والألقاب المهنية التي صاحبتهما تسمح لنا بالقول أنهم كانوا ينتمون بوجه عام الى ما يمكن تسميته "بالفئة الميسورة الحال" . إذ رصدنا خمسة عشر زوجاً من الحرفيين ممن مارسوا الحرارة والقزازه والخياطة والحفافة والدلالة والسراجة والصباولجية .

4 - 3 - 1 صداق الحرفيين

تراوح الصداق ، الذي قدمه الحرفيون ، ما بين مائتين وستمائة دينار . ولا بد من الإشارة الى أن الحرف الممثلة في مدونتنا هي ست عشرة حرفة ، وهي الحياكة والبناء و النجارة والعطارة ، و السراجة والغرابلية والدلالة والحفافة والقهواجية والجواجية ، والشبارلية ، والقزازه ، والحرارة وهي أكثر الحرف تمثيلاً .

(1) م ش ، ع 84 - 85 - 86 .

إن صفاق ستمائة دينار هوأضحف صفاق في المآتمع الحرفي قءمه
أصحاب الحرف المعتبرة والمريضة وهم الحرارون في المقام الأول ثم يليهم
الطارون .

ويتبين من استقراءنا لقيمة الصفاق أن ما قدمه الحرارون يءنو من صفاق
الأرستقراطية ، إذ اشتمل على المكونات نفسها لكنها اختلفت من حيث الكم
.ونعطي فيما يلي مثالا عن ذلك من خلال الصفاق الذي قدمه السيد محمد
الحرار ابن الحاج العربي لفاطمة بنت السيدمحمد بن واضح اوائل
شعبان 1211هـ / أوائل فبراير 1797م⁽¹⁾ .

-ستمائة دينار

-قفطان واحد كمخة

-غليلة كمخة

-حزام حرير

-3 أفراد

-3 قناطر صوف

- وقيتان جوهر

- أمة واحدة من رقيق السودان⁽²⁾

(1) النص الكامل لعقد الزواج ضمن الملاحق ، قسم عقود الزواج والطلاق ، وثيقة رقم 6.

(2) حُدد سعر الأمة في نص العقد باربعةين ديناراً سلطانية .

كما قدمه أيضا عطار وهو محمد العطار بن السيد محمد بن التفاحي الذي كان ينتمي الى عائلة دينية بارزة . (1)

أما أيسر صداق وهو مائتا دينار فلم نرصد سوى حالتين ، وهو ما قدمه أحمد الفحصي النجار لزوجته حليمة الشيب المطلقة . (2) وما قدمه أيضا الدباغ ابن مصطفى لزوجته الشيب المتوفى عنها . (3) فهل وضع الزوجة هو الذي حدد ذلك ؟ لعلنا نجد الإجابة عنه في قيمة الصداق الذي قدمه محمد الحرار الطويل لسيدة شيب متوفى عنها (4) إذ بلغ ستمائة دينار أي ما يعادل ثلاثة أضعاف ما قدمه كل من النجار والدباغ . وكان مبلغ الصداق الذي قدمه الحرارون ستمائة دينار مهما كانت وضعية الزوجة .

إن دراسة الأصدقة المتداولة في مجتمع مدينة الجزائر تبين أن الحرفيين شكلوا "طبقة وسطى" ميسورة الحال ، مع تفاوت واضح بين الحرف نفسها الحرارة / النجارة والبناء ، وهو تفاوت بدا جليا في دراسة مستويات الثروة مثلما مرّ بنا . وهكذا يعد الصداق مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً يعكس بجلاء الفئوية . وفي هذا الصدد كتبت "سيمونة سيروتي" : "... إن أظهر دليل على تقدير الثراء هو مقدار الصداق ..." (5)

ويدفع المهر أو الصداق حسب ما بينه الفقهاء على أقساط واشتروطوا أن يكون الأجل معلوما (6) . وجاء في القوانين الفقهية للفقهاء الأندلسي "ابن جزي" ما نصه : "يجوز أن يكون الصداق نقدا أو كاليا إلى أجل معلوم تبلغه أعمار الزوجين - عادة .

(1) م ش ، ع 17 و 79

(2) المصدر السابق ، ع 80-80 و 35

(3) المصدر السابق

(4) المصدر السابق ، ع 71 و 56 .

(5) CERUTI. *La naissance d'un métier* , Op.cit, p

(6) ابن جزي ، القوانين الفقهية ، نشره ابن حمادة اللزام الشريف ومحمد الأمين الكتبي ، تونس

1926 . ص 197

وقيل أبعد أجله أربعون سنة ⁽¹⁾ . فما الممارسات السائدة وقتئذ في مجتمع مدينة الجزائر ؟

لقد نصت عقود الزواج على أسلوبين : أسلوب يقضي بدفعه على ثلاثة أقساط ، وآخر يقضي بتقديمه على قسطين . وهو ما تنص عليه وثائقنا كمايلي :

- "صداق قدره بين نقد محضر ، وحال منظر ، وكالي مؤخر ألف دينار..."

- "صداق مبارك ميمون قدره مابين نقد محضر وكالي مؤخر ... "

"فالنقد" أو "النقد المحضر" يمثل الجزء الأول من الصداق ويقدم قبل البناء أي قبل الدخول أو إتمام الزواج ، وله طابع فوري وإلزامي و هو يمثل عادة نصف المبلغ . وهو مايرد في نص العقد بصيغة "... تعد من ذلك قبل البناء بها وإرخاء الستر عليها شطر الدنانير ⁽²⁾ .

ولا يلزم الزوج بتوفير المكونات الأخرى اللهم في حالات بنات الأثرياء ، حينما يكون الصداق ضخما ، كصداق رقية بنت السيد محمد المقرري و فاطمة بنت الحاج محمد الشريف الزهار وغيرهما ، إذ اشترط تقديم نصف المبلغ النقدي ونصف المكونات من جوهر وقفطان وصوف وأمة . فهل يعادل ذلك مايعرف اليوم "بالتبق" ⁽³⁾ ؟ . أما بخصوص الأسلوب الثاني أي تقديم الصداق على ثلاثة أقساط ، فهناك النقد ، والحال ، والكالي . إذ يقدم القسطن قبل إتمام الزواج لكن ليس دفعة واحدة . فالأول فوري والثاني على مدى قريب ، وكلاهما يقدم قبل "البناء" أي قبل إتمام الزواج . غير أنه يبدو أن الأزواج لم يلتزموا دائما بذلك ولو تعلق الأمر ببنات الطبقة الأرستقراطية الحاكمة ، فقد جاء في تصفية تركة مصلح الدين الرئيس بن التركي الذي كان زوجا للسيدة مريم بنت الباشا إبراهيم المدعو عرياجي 1098 هـ / 1686 أن "الحال" هو أيضا لا يقدم دوما قبل البناء .

(1) الجزيري ، عيد الرحمن ، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ، دار إحياء التراث العربي ،

الطبعة السابعة ، 1986

(2) تعني عبارة شطر الدنانير ، نصف المبلغ المالي .

(3) ويلفظ كذلك في لهجة حاضرة مدينة الجزائر .

أما الثالث ، أي الكالي وهو بقية الصداق فيقدم بعد الزواج على مدى بعيد نسبيا ويحدد أجله في نص العقد وهو ما يسمى في المشرق العربي "المؤخر" .
ويبدو من خلال دراستنا لعقود الزواج أن هذه الممارسة كانت سارية عندما يكون الصداق ضخما ، تيسيرا للزوج .⁽¹⁾

لكن الممارسة الأكثر انتشارا ، في مجتمع مدينة الجزائر، هي الأولى ، أي تقديم الصداق على قسطين : "النقد " أو "النقد المحضر" وهو الدفع الفوري الذي يتم قبل البناء مثلما أشرنا إليه أعلاه ثم "الكالي" أو "الدفع المؤجل" وهو بقية الصداق الذي يحدد أجله في نص العقد . وفي جل الحالات التي وجدناها تراوحت المدة بين سنتين وست سنوات ، غير أن الاتجاه الغالب كان أربع سنوات ولا يحدد الأجل بست أعوام إلا حينما يكون المهر باهظا . وتكشف لنا تصفية تركات المتوفين من الرجال أن المدة الزمنية المتفق عليها في نص العقد لم يتقيد بها الرجال إذ تفيض الوثائق بالحالات التي اقتطع فيها باقي الصداق من التركات⁽²⁾ .

ونخلص مما سبق الى أن الصداق تحكمت فيه عوامل عدة أبرزها الانتماء الاجتماعي ، فالمهور المعتبرة كانت محصورة في الطبقة الارستقراطية . ولم يرتبط غلاء المهر بالوضعية الاجتماعية للزوجة فحسب بل بوضعية الزوج أيضا ، فجل الذين قدموا صداقا معتبرا كانوا من الارستقراطية المدنية منها والدينية كشاوش العسكر وابن شيخ البلد ، ومن البرجوازية أيضا وهذا ما يبرز بجلاء لدى فئة الحرارين . مما يؤدي بنا إلى اعتبار الصداق إحدى الدلالات الاجتماعية التي تعكس الانتماء الفئوي .

(1) حول الصداق في الغرب الإسلامي والممارسات السائدة فيه ، هناك دراسة مستمدة من فتاوي

الونشريسي

ROGER IDRIS, H. "Le mariage en Occident Musulman", *studies Islamica*, T 32,

1970, pp. 157-167.

(2) وهو ما تبرزه تصفية التركات .

الخاتمة

لقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى القاء أضواء هامة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي من خلال معالجة أحد أهم أشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي بمجتمع مدينة الجزائر . وانطلقنا من المجتمع في شموليته إذ شهدت التركيبة السكانية ، في الفترة مجال الدراسة ، تغيرات واضحة وهذا رغم حفاظها على طابعها الكوسموبولي . فتركيبة العنصر التركي تنوعت مشاربها ، بينما تضاعف شأن عنصر الأعلاج أما العنصر الأندلسي فيبدو مندمجا إذ قلما ترد "صفة الأندلسي" في الوثائق ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

كما يظهر أن المدينة استقطبت العناصر النازحة من المناطق الداخلية ، بل اكتسبت جاذبية خاصة ، أكثر فأكثر مع أواخر القرن الثامن عشر إذ شهدت سيلا من النازحين . واشتدت الهجرة نحوها خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر مثلما بينته المعطيات الإحصائية .

أما الوضع الديموغرافي الذي ميّز مجتمع المدينة فيمكن القول إنه ابتداء من الأربعينات أصبحت وتيرة النمو بطيئة جدا ، لأسباب متعددة لعل أعظمها ، كارثة وباء الطاعون . فمن الأوبئة التي أصابت المدينة إبان القرن الثامن عشر وباء عام 1740 ، وباء عامي 1752-1753 ، ثم وباء 1756 . لكن أخطرها كان وباء "عشر سنوات" 1787 أو "الوباء الكبير" . فضلا عن آفة وباء الطاعون التي أزهدت أعدادا مهولة ، تعرضت المدينة لهزات أرضية عنيفة ، كان أكثرها ضراوة في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، زلزال عام 1716م الذي أودى بعد مهول من الضحايا ، ثم أعقبته زلازل أخرى في أعوام 1723 و 1724 و 1755 و 1760م ورغم الهدوء النسبي الذي ميّز المدينة ما بين 1800 - 1816 فإن عدد السكان تقهقر بضراوة نتيجة الوباء الذي اشتدت وطأته وطالت مدته : سبع سنوات 1816-1822 . فوتيرة تعاقب الأزمات حددت وتيرة النمو الديموغرافي بحيث أصبح تجدد الأجيال لا يمكن تحقيقه إلا بمعدل مرتفع جدا للمواليد . ونجم عن تعدد الكوارث وشدتها تراجع ملموس في عدد السكان وانعكس ذلك جليا على وسطي الأولاد في الأسرة الواحدة .

أما على المستوى التنظيمي للمدينة فقد أظهرت الدراسة أن المدينة تمتعت بمؤسسات تنظيمية وتبيرية في غاية الأهمية وكان لها بالغ الاثر في ضبط سير الحياة اليومية ، بما في ذلك التنظيمات الحرفية .

وإذا بدا التسيير السياسي والإداري للمدينة تحت الرقابة الكلية للدولة بحيث خضعت المؤسسات الإدارية مباشرة للسلطة . ففي الواقع المؤسساتي والعملي هناك عدة مستويات من السلطة : السلطة السياسية و السلطة الدينية - والسلطة التجارية - وهي أشكال تنظيمية ومؤسسية . كما برزت المساهمة المحلية فيها بجلاء فالعنصر المحلي بما في ذلك الاندلسي أسهم إسهاما فعليا في تسيير المدينة . وخضع التسيير لاشراف مجموعة واسعة من الموظفين الحضريين بمهام معينة ومحددة ، مما يفند الرأي القائل إن إحدى خصائص المدينة العربية ندرة الموظفين الحضريين ، وكذا مقولة "الفوضى العارمة" التي روجتها الدراسات الغربية ، والتي تفتقر إلى أي سند تاريخي .

وعلى ضوء المعطيات الإحصائية المتعلقة بالبنية الحرفية نلاحظ أن المدينة اشتملت على أغلب ماتحتاج إليه من منتجات ، وخدمات مختلفة . ورغم صعوبة التمييز بين الجماعات التي عنت بالإنجاز وتلك التي عنت بالتسويق لأن بعضها قام بالعملين معا ، إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من الجماعات الحرفية المتخصصة وذلك من حيث وظيفتها ، جماعات متخصصة في الإنتاج وجماعات متخصصة في الخدمات و أخرى متخصصة في التسويق . وخرجنا بقائمة للحرف شملت تسعا وتسعين حرفة مما يؤدي بنا إلى مراجعة عدد ثلاث وثلاثين حرفة المتداول في مؤلفات عديدة. والعدد رغم أهميته لا يعد مسحاً شاملاً للحرف وإنما يتعلق الأمر بأصحاب الحرف الذين تظهرهم سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر بيت المال .

وأتاح لنا الدراسة التوصل إلى أن مبدأ توريث الحرفة في الأسرة الواحدة لم يكن ثابتاً بل تميزت الاختيارات الحرفية في الأسرة الواحدة بنزعتين بارزتين : أولهما الحرفة أو الصنعة تكاد تكون متوارثة في كل الأسر الحرفية التي تولت أمانة الصنعة .

فلا شك أن الوصول إلى أعلى سلم في هرم التنظيم الحرفي يعود إلى اكتساب مهارة ودراية وتقاليد حرفية ،لذا حرصت تلك الأسر على العمل على استمراريتها على امتداد عدة أجيال في الأسرة الواحدة .وهي ظاهرة بارزة في الحرف المعتبرة والمريحة كالعطارة والحرارة والقزاة والصفارة والدباغة ،ثانيهما تنوع الاختيارات المهنية ، بل نلاحظ تباينا كبيرا بين النشاطات الممارسة في الأسرة الواحدة من حيث موقعها الجغرافي ومن حيث طبيعتها . فإحدى مميزات المجتمع الحرفي هي الحفاظ على التقاليد الموروثة في صناعة معينة مع تفتحها على صنائع أخرى .

ومن الملامح التي تبدو بارزة في التنظيم الحرفي الدقة في تقسيم العمل . فالجماعة الواحدة تفرعت إلى عدة جماعات وهو ما نلاحظه في التنظيمات الحرفية التي عنيت بالخدمات بوجه خاص .

وعن طبيعة العلاقة بين التنظيمين الاجتماعيين ، الجماعات الحرفية والطرق الصوفية لابد من التأكيد على الفروق القائمة بين التنظيمات الحرفية المغربية ومثيلاتها المشرقية لاسيما وأنه لم يتم بعد العثور على كتاب واحد يتعلق "بالفتوة" . وما عرفته مدينة الجزائر كان شبيها بما كان سائدا في المغرب الأقصى ولاسيما في النمط الفاسي حيث كانت كل حرفة أو صناعة تحتفي بولي لكن الجماعات الحرفية بوجه عام لم تصطبغ بالصبغة الدينية.ورغم ماتمعت به الطرق الصوفية من قوة ونفوذ في بلادالمغرب فإنه لم يحدث أي تداخل بينهما مما يفسر دون شك عدم مصادفتنا لأية خلافات أو صراعات بين السلطة والتنظيمات .

وتميزت البنية التنظيمية للجماعة بدقة ،إذخضع تسييرالجماعة إلى تنظيم داخلي محكم ،فهناك أمين الأمناء ، والأمين والشاوش والخوجة والكاهية والصايجي أو العداد والرفقاء .وانفرد تنظيم البنائين بمنصب الكاهية الذي يقوم مقام نائب الأمين مما يبرز مظهرا من تأثر التنظيمات الحرفية الجزائرية بالنمط الشرقي.

وكان أمين الجماعة هو المتكلم باسم الجماعة من ناحية ، وملزم بتطبيق مبدأ المساواة بين أعضاء جماعته . وله مهمات اقتصادية ، اجتماعية متعددة . ورغم أننا عثرنا على قرار تعيين انعدمت فيها الإشارة إلى أعضاء الجماعة إلا أننا نميل إلى الاعتقاد أن الحرفيين كانوا يساهمون في تعيين أمناء التنظيمات الحرفية وهي ممارسة كانت سائدة خلال القرن السابع عشر . وما يؤكد الطابع الانتخابي لمنصب أمانة الجماعة الذي حافظت عليه تنظيمات حرفية عديدة إذ لم يتحول بوجه عام إلى منصب وراثي محض تتولاه في كل حرفة أسرة معينة .

كما وجدت ضمن كل جماعة ، "هيئة كبار الحرفة من المعلمين" ، تتمثل مهمتها في معاضدة الأمين في تسيير شؤون الجماعة عرفوا " بالرفقاء " ويقوم هؤلاء بدور "اللجنة المديرة" للجماعة. وكانت الجماعات تستند إلى تقاليد راسخة وهي العرف ، فملاحم التنظيم الحرفي بمدينة^{الجزائر} لا تختلف كثيرا عما كان ساريا في المجتمعات العربية وقتئذ .

وكانت الجماعة بالفعل إطار عمل وإطار لحياة اجتماعية بجميع أجهزة الالتحام والاندماج الضروريين شعارها في ذلك التكافل والتضامن والتآزر ، ولا "ضرر ولا ضرار".

أما عن طبيعة العلاقة بين السلطة والتنظيمات الحرفية فإننا نستشف من خلال الاتفاقات التي وقفنا ،رقابه السلطة الدائمة ، وتدخلها الواضح في قضايا التسعير وغيرها فقد كانت إحدى المسائل ذات الأولوية ولاسيما تحديد الحد الأقصى للأسعار وكان ذلك أحد الإجراءات الأساسية لتفادي حدوث أزمات التمويل بالمدينة . وإلى غاية منتصف القرن التاسع عشر فإن أسعار مختلف البضائع ومواد الاستهلاك وأسعار الخدمات كانت محددة ومراقبة من طرف أعلى السلطات باعتبارها من قضايا السلطة الهامة .

كما يلاحظ أن رقابة التنظيمات الحرفية خضعت لعدة مستويات من السلطة، فهناك رقابة السلطة السياسية ، وهناك السلطة الدينية التي كانت

بمثابة وصية على شؤون الحرف ، والسلطة المحلية ، شيوخ البلد وأخيرا سلطة أمين الأمناء وأمين الجماعة.

كما كشفت لنا الاتفاقات على أن هناك تكاملا وتعاوناً بينهما وأن مجال التفاوض بين أرباب الحرف والسلطة كان قائما فالجماعات كانت تحتكم إلى الداي أحيانا ، دون المرور ، بأية وساطة .

وخضعت التنظيمات الحرفية إلى نظام جبائي ميزته الثنائية ، إذ أصبح شيخ البلد ملتزما على عدد من الجماعات الحرفية منذ الستينات من القرن السابع عشر ، لكن مجال الالتزام لم يتسع إلى عدد كبير من الجماعات ، إلا مع أوائل القرن التاسع عشر ، وهذا كان مؤشرا على تضؤل الدور الاقتصادي لأمين الجماعة .

أما عن التوجهات الاقتصادية للمدينة يمكن التأكيد على أن صناعة الحرارة كانت أكثر فروع الإنتاج إزدهارا ورواجا ويفسر ذلك بالتحويلات التي شهدتها المبادلات التجارية الدولية ابتداء من القرن السابع عشر حيث حلت مادة الحرير، محل بضائع . بينما كانت الصنائع الأخرى بعيدة عن المكانة التي احتلتها الحرارة فالدباغة لم تبلغ ما بلغت مثيلتها بمجتمع مدينة قسنطينة ، إذ احتلت المرتبة السادسة . كما أبرزت المعطيات الإحصائية التي خرجنا بها أن هناك تفوقا واضحا للنشاط التجاري ولحرف الخدمات بالمدينة، وهي صورة عن التوجهات الاقتصادية للمدينة رغم أنها تبقى ربما ناقصة ؟.

وأظهرت الدراسة إسهام جل الشرائح الاجتماعية في الحياة الحرفية بالمدينة وفي شتى المجالات الانتاج والتسويق والخدمات . غير أنه يلاحظ أن ثمة نوعا من الانغلاق الحرفي ، فالصنائع "الراقية " كادت تكون مقصورة على حضر المدينة "البلدية" على خلاف ما ذهب إليه "كولفين" وغيره . كما أسهم العنصر التركيبي بما في ذلك الجيش في أوجه من النشاط الحرفي . أما حرف الخدمات المتواضعة فقد تركت للعناصر الوافدة . وانطلاقا من دراسة المخلفات يمكن القول إن الثروات تميزت بفروق حادة بل إن ظاهرة التفاوت الصارخ بين مستويات الثروة مست مختلف الشرائح الاجتماعية .

كما ميّزت سائر أوجه الفعاليات الاقتصادية بمجتمع مدينة الجزائر . إذ عكس الحد الأدنى للثروات ، انتشار الفاقة ، والفقر المدقع لدى شرائح واسعة بما في ذلك الجيش وهي خاصية ميّزت مختلف المراحل . كما أن ظاهرة الثراء المذهل في الحقبة قيد الدراسة كانت محصورة للغاية .

وتميّزت أوضاع الحرفيين المادية ، وهي الشريحة محل اهتمامنا ، بفروق جلية ، حيث اتسمت الثروات المخلفة عن أهل الصنائع والحرف هي الأخرى بتفاوت حاد . كما أبرزت الدراسة التناقضات الجدية داخل البنية الاقتصادية بين كبار التجار أو "برجوازية التجار" والحرفيين . فظاهرة التفوق الاقتصادي لتجار الحرير هي إحدى مميزات الوضع الاقتصادي . فهل يمكن الحديث عن بداية تشكل رأسمالية ، قمعت بفعل الصدمة الاستعمارية ؟

لقد كشفت لنا الدراسة أن التفاوت تفاقم بشكل حاد فيما بين 1799-1803 بوجه خاص . فتعرض مجتمع المدينة إلى هزة عنيفة عكستها أحداث 1805 بمدينة الجزائر والمناطق الداخلية أيضا . وفي ختام حديثنا عن مستويات الثروة ، لا بد من الملاحظة أن ظاهرة الفقر والتهميش لم تقتصر على شريحة دون الأخرى . وهو ما يبرزه الحد الأدنى للثروة المخلفة عن المتوفين . إن أفقر ثروة و قدرها ريان نجدها ، ضمن المؤسسة العسكرية في فئة اليلداس ، كما نجدها ضمن طائفة رياس البحر بل وضمن العناصر الوافدة أيضا حتى يصعب أحيانا تحديد الفئات الدنيا .

واستنادا إلى دراسة توزع النسيج الاجتماعي لمجتمع المدينة يمكن القول إن فئة الحرفيين توزعت عبر مختلف " حومات المدينة " من الجبل إلى المنطقة المركزية إلى القسم السفلي . غير أنه يبدو أن أهم تجمع لهم وجد " بالمدينة العليا " أو " الجبل " . وحددت الاعتبارات المادية في المقام الأول اختيار أماكن الإقامة . فالإقامة بالقرب من الجامع الأعظم أو عين الحمرا أو من الجنيّة أو بحومة باب السوق لم تكن في متناول أي كان ، وهو ما يبدو واضحا في مثال كبار التجار والأثرياء من أهل الحرف كالحرارين والقزازين والخياطين والحفافين .

ومالفت انتباهنا أثناء دراسة التوزيع السكاني حسب الحومات ، غياب العناصر الوافدة من المناطق الريفية " الدخلاء أو البرانية " - رغم الدور الذي لعبته في المجال الاقتصادي والاجتماعي - ما عدا العنصر الجيجلي الذي كان مالكا ومقيما بالمدينة ، بينما عاشت العناصر الميزابية والقبائل والبسكرة والأغواطية أوضاعا أقل استقرارا وثباتا ، فالبعض أقام بالفنادق وبالبعض الآخر اتخذ المحلات التجارية مقرا للإقامة . وإذا لم ينعدم دور الانتماء الحرفي في إقامة علاقة الجوار فإنه لم يكن دائما محددا لها ؟

ولم يخضع التوزيع السكاني لثنائية معينة : حضر - أترك ، حضر - برانية ، مسلمون - أهل الذمة . ولم يعكس التوزيع الجغرافي للسكن انقسام المجتمع إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة.

إن استراتيجية المصاهرات في مجتمع مدينة الجزائر لم يحددها عامل القرابة، إذ أن ظاهرة الزواج بينت العم " نادرة ، بل حددتها عوامل أخرى ولعل أهمها ، الانتماء الفئوي. فأحدى الخصائص المميزة للأرستقراطية المحلية هي المصاهرات الفئوية التي تجمع بين الشرف الموروث ومكانة أو جاه العلم وسلطة الثروة وحظوة ونفوذ السلطة . فالتداخل بين هذه العوامل ضمن الأطراف المتصاهرة ، قاعدة وركيزة اجتماعية جعلت مصالحها وامتيازاتها بمنأى عن أي تعسف أو تهديد .

وأظهرت الدراسة أن شريحة الحرارين انفردت بسلوكات وممارسات اجتماعية متميزة عن غيرها من الجماعات الحرفية . إذ اختار هؤلاء مصاهرات وفق اتجاهين : أولهما الانتماء الحرفي الضيق (داخل الجماعة نفسها) بهدف تحقيق النفوذ والهيمنة الاقتصادية ، وثانيهما الانتماء الأرستقراطي الديني والمديني ، الحسب والنسب. كما بينت دراسة الأصدقاء المتداولة في مجتمع مدينة الجزائر أن فئة الحرفيين شكلت "طبقة وسطى" ميسورة الحال ، مع تفاوت واضح بين الحرف نفسها . وهو تفاوت بدا جليا في دراسة مستويات الثروة مما يسمح بالقول إن الصداق مؤشر اجتماعي واقتصادي يعكس بجلاء الفئوية.

وصفوة القول ، رغم أننا لم نلمس وزنا سياسيا حقيقيا للتنظيمات الحرفية ! فلا بد من إعاءة النظر في بعض المقولات على نحو "...لم يكن التنظيم الحرفي تعبيرا عن قوة التنظيمات الحرفية السياسية بل كان في واقع الأمر تحت الرقابة الشديدة لسلطة البايليك ، كما كان محل استغلال من طرف السلطة التي استندت في ذلك على وساطة الأمين، لتحقيق رغبات وطلبات البلاط وحاشيته فوريا وبابخس ثمن..."

تلك هي بعض السمات الأساسية لطبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية بمجتمع مدينة الجزائر. ومن الطبيعي أن تظل مسائل بحاجة إلى دراسة. ونأمل أن تفتح هذه المساهمة، مسارات جديدة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، تتناول أشكالا أخرى من التنظيم الاجتماعي وجوانب مثل الأسعار والعملية وغيرها من المسائل. ولا بد هنا من التذكير بالمقولة المشهورة : "ما لا يدرك كله لا يترك جله" .

والله ولي التوفيق

الملاحق

ملحق رقم 2: الورقة الأولى من دفتر المخلفات رقم 49 .

[illegible]

مخلوقات خاصه و افلاک البلیه خاصه
و له ارواح غیبی و اولی الامر

روح افزای ابراهیم	۷
سهم مردم علی الحائری	۶
علی بن خلیل مشربی	۱۳
برهان مشربی	۴۱
برهان مشربی	۱۸
روح افزای ابراهیم	۵۲
روح افزای ابراهیم	۵۴
روح افزای ابراهیم	۱۶
روح افزای ابراهیم	۲۵
روح افزای ابراهیم	۶۵

علیہ محمد البو جانی	۱۱
سسر وال محمد حاجہ	۲
حرام دھما دار احمد ارشد	۲

۸۲۵
 ۸۲۶
 ۸۲۷
 ۸۲۸
 ۸۲۹
 ۸۳۰
 ۸۳۱
 ۸۳۲
 ۸۳۳
 ۸۳۴
 ۸۳۵
 ۸۳۶
 ۸۳۷
 ۸۳۸
 ۸۳۹
 ۸۴۰
 ۸۴۱
 ۸۴۲
 ۸۴۳
 ۸۴۴
 ۸۴۵
 ۸۴۶
 ۸۴۷
 ۸۴۸
 ۸۴۹
 ۸۵۰
 ۸۵۱
 ۸۵۲
 ۸۵۳
 ۸۵۴
 ۸۵۵
 ۸۵۶
 ۸۵۷
 ۸۵۸
 ۸۵۹
 ۸۶۰
 ۸۶۱
 ۸۶۲
 ۸۶۳
 ۸۶۴
 ۸۶۵
 ۸۶۶
 ۸۶۷
 ۸۶۸
 ۸۶۹
 ۸۷۰
 ۸۷۱
 ۸۷۲
 ۸۷۳
 ۸۷۴
 ۸۷۵
 ۸۷۶
 ۸۷۷
 ۸۷۸
 ۸۷۹
 ۸۸۰
 ۸۸۱
 ۸۸۲
 ۸۸۳
 ۸۸۴
 ۸۸۵
 ۸۸۶
 ۸۸۷
 ۸۸۸
 ۸۸۹
 ۸۹۰
 ۸۹۱
 ۸۹۲
 ۸۹۳
 ۸۹۴
 ۸۹۵
 ۸۹۶
 ۸۹۷
 ۸۹۸
 ۸۹۹
 ۹۰۰
 ۹۰۱
 ۹۰۲
 ۹۰۳
 ۹۰۴
 ۹۰۵
 ۹۰۶
 ۹۰۷
 ۹۰۸
 ۹۰۹
 ۹۱۰
 ۹۱۱
 ۹۱۲
 ۹۱۳
 ۹۱۴
 ۹۱۵
 ۹۱۶
 ۹۱۷
 ۹۱۸
 ۹۱۹
 ۹۲۰
 ۹۲۱
 ۹۲۲
 ۹۲۳
 ۹۲۴
 ۹۲۵
 ۹۲۶
 ۹۲۷
 ۹۲۸
 ۹۲۹
 ۹۳۰
 ۹۳۱
 ۹۳۲
 ۹۳۳
 ۹۳۴
 ۹۳۵
 ۹۳۶
 ۹۳۷
 ۹۳۸
 ۹۳۹
 ۹۴۰
 ۹۴۱
 ۹۴۲
 ۹۴۳
 ۹۴۴
 ۹۴۵
 ۹۴۶
 ۹۴۷
 ۹۴۸
 ۹۴۹
 ۹۵۰
 ۹۵۱
 ۹۵۲
 ۹۵۳
 ۹۵۴
 ۹۵۵
 ۹۵۶
 ۹۵۷
 ۹۵۸
 ۹۵۹
 ۹۶۰
 ۹۶۱
 ۹۶۲
 ۹۶۳
 ۹۶۴
 ۹۶۵
 ۹۶۶
 ۹۶۷
 ۹۶۸
 ۹۶۹
 ۹۷۰
 ۹۷۱
 ۹۷۲
 ۹۷۳
 ۹۷۴
 ۹۷۵
 ۹۷۶
 ۹۷۷
 ۹۷۸
 ۹۷۹
 ۹۸۰
 ۹۸۱
 ۹۸۲
 ۹۸۳
 ۹۸۴
 ۹۸۵
 ۹۸۶
 ۹۸۷
 ۹۸۸
 ۹۸۹
 ۹۹۰
 ۹۹۱
 ۹۹۲
 ۹۹۳
 ۹۹۴
 ۹۹۵
 ۹۹۶
 ۹۹۷
 ۹۹۸
 ۹۹۹
 ۱۰۰۰

سورۃ الاحقاف
سورۃ الاحقاف
کتابہ نظامی

١٥
 ١٢٣٤٥

۹۶
 ۱۳۵
 ۳۲
 ۱۰۷۸

اول ۱۰۰ ۶۴ ۵۲ ۴۰ ۲۸ ۱۶ ۸ ۴ ۲ ۱

$$\begin{array}{r} 100 \\ 424 \\ \hline 21102 \end{array}$$

۱۵ : ۳۱
 ۲۰ : ۵
 ۱۸ : ۳۷
 ۳ : ۱۳

إمام الحرمين

مسودہ

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 $\frac{1}{4} \times \frac{1}{4} = \frac{1}{16}$
 $\frac{1}{16} \times \frac{1}{16} = \frac{1}{256}$

ملحق رقم 3 : قاموس الحرف .

- البابوجي : صانع الأحذية المصنوعة من النعل الأصفر وبائعها
البجاقجي : السكاكين : صانع السكاكين وبائعها .
البحار : من يشتغل بالفلاحة بالفحص .
البرادعي : صانع البرادع أو الرحال .
البراملي : البراميلي ، صانع البراميل .
البشماقجي : صانع حذاء البشماق وبائعها
البلاغجي : صانع البلغ (ج بلغة) وبائعها
التماق : صانع الحذاء الرجالي الطويل وبائعها .
الجماقجي : صانع الأسلحة وبائعها .
الجواج : بائع البيض والدجاج .
الحجام : الحلاق والمزين والمصاص
الحرار : ناسج الحرير وبائعها .
الحائك : ناسج الصوف وبائعها .
الحجار : قاطع الحجر .
الحصار : مظفر الحصائر وبائعها .
الحلاطجي : المُطَرِّز على الجلد
الحفاف : الحلاق
الحلفاجي : صانع أدوات شتى من مادة الحلفاء وبائعها
الحلواجي : صانع الحلويات وبائعها
الحمّار : بائع الدواب ومؤجرها
الحمال : حامل البضائع
الحوات : بائع السمك

الحمائسي : اسم معلم الحمام (من له النظارة على الحمامات)
الخرائط : اسم لمن يخرط العود أو الخشب .
الدباغ : بائع الجلود المدبوغة.
الداخني : بائع الدخان
السكاكري : بائع السكر.
السمان : بائع السمن والزبدة والعسل .
السفاج : صانع الفطائر المقلية .
الشماع : صانع الشمع وبائعه
الشواشي : صانع لباس الرأس الشاشية أو القلنوسة
الصباولجي : صانع خيط القنب .
الصفار : صانع الأواني النحاسية .
العطار : بائع العطر ومواد أخرى من سكر وأرز وغيرها.
الفرآن : العامل في الأفران .
الفكاه : الفاكهاني ، بائع الفواكه .
القنداقجي : صانع الخشب الموجه لصناعة الأسلحة "القنداق"
القوقجي : القاوقجي ، صانع القلنوسة الطويلة وبائعها.
المقفولجي : الاسكافي .
المقاييسي : صانع الحلبي من مادة القرن .

رسالة بني ميزاب إلى الحاكم العام الفرنسي *

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد أخبركم في شأن عادة أمين بني مزاب وجماعته كانوا سابقا في السالف عن التاريخ أتوا إلينا بالجزائر طائفة السبنيول وارانادوا أخذ بلدة الجزائر ، وصلوا ودخلوا ببرج مولاي احسن ولم يقدرُوا على إخراجِهِ من البرج المذكور ، وخرجوا إليه جماعة بني مزاب وحدهم ومع إتفاقهم ، ولبسوا لباس النساء ، وبعد [دخلهم] للبرج المذكور ، ووقع الفتن، بيننا وبينهم ، وخرجوا وانقلبوا ومن أجل شيعتنا التي عملنها مع العسكر وسلطان الجزائر طلب منا لنأخذ منه المال ولم نقبلوا ولا نطلب منه سوى الحرم والإحترام ، وكما أنه طلبنا البيع والشراء في صنعتنا وكذلك لا يتصرف فينا أحد لا يقتل ولا يحبس ولا يتعذب ولا غير ذلك حتى إذ حكموا احد من جماعتنا فانهم يأتوا به إلى أميننا وهو يتصرف به كيف يشاء ومن جملة الشروط ولا يدخل أحد لدار السلطان من سوى أمينهم ، ومن جملة ذلك أن جميع الحمامات كلهم بيد بني مزاب من قديم الزمان والفواكه وعلى صنايعهم مهما كانوا وعادة الأميين، يأخذ عاداته من الجماعة سواء كان حانوتا أو حمام أو غيره من بني مزاب الذي هنا أو في عنابة أو في وهران كلهم بيده ولا يتعرضوا له احد في حكمه ولا يدخل أحدا لدار السلطان من غيره ، والذي يدخل غير إذنه تلزمه العقوبة الشديدة من الأميين المذكور ، هذه العادة القديمة المعلومة ، والطريقة السالفة المفهومة ، وكانت له أيضا عادة عوايده على دار السلطان والقياد ؟

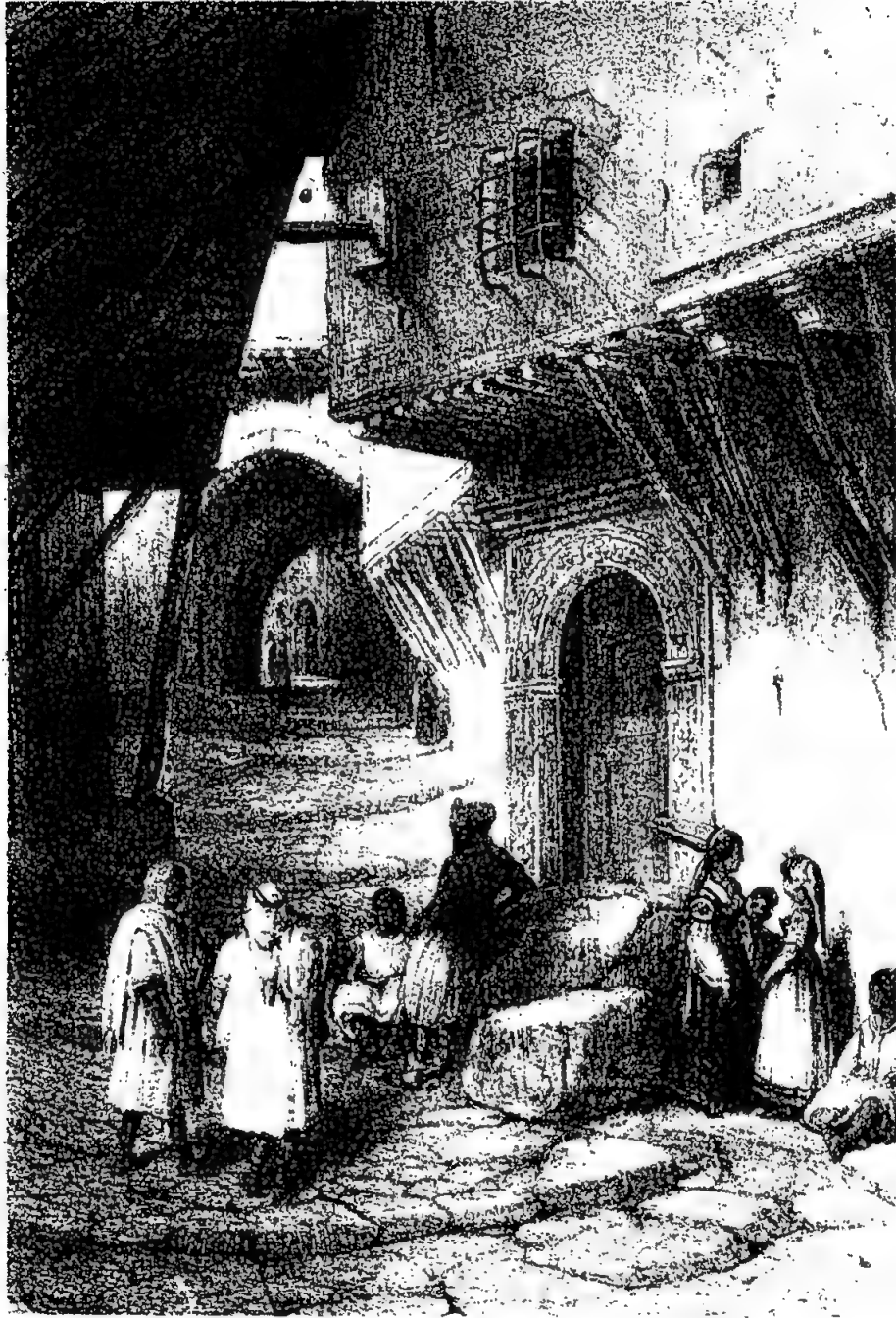
* حافظنا على النص الأصلي للرسالة كما جاء . وواضح أن لغة الرسالة غير سليمة بل تغلب عليها اللغة الدارجة . بعد دخلهم ، (بعد دخولهم) لم نقبلوا ، لم نقبل ولا يدخل أحدا ، (ولا يدخل أحد)

الحمامات كلهم ، (الحمامات كلها) .

المصدر : A.O.M . F 80 , 556.

وكذلك الخلفاء وهذا مافي ذهننا ، أخبرناكم وعرفناكم به بشهادة السيد علي الحفاف وأيضا بشهادة السيد حسن كان حضر لديهم با حمد أمين جماعة بني مزاب وبشهادة معلم سعيد بن اعمر ، وبشهادة الحاج سالم معتوق جعفر وبشهادة الحاج محمد أمين البساكرة ، كله بذهنهم ومعرفتهم وبشهادة المكرم علي أمين الكواشين وبشهادة محمد بن مصطفى التلمساني ، وبشهادة السيد إسماعيل ابن الشاوش ، وبشهادة المكرم بابا عيسى ابن الحاج يوسف وكذلك بشهادة إبراهيم بن باكير ، وكان سابقا مفوضا يخطي ويحبس وكذلك يؤدب بالزجر وينفي من كان ظالما ولا يتعرض له أحد ولا يقاس بما يقاس به غيره ، وكذلك يأخذ عادته من جميع الصناعات لكن عن حق لا عن باطل والحال كما ؟ من أرباب البلاد إن كان الأمر كما ذكر فنحن على حق وإن كان خلاف لهذا فانظر في التفتار الذي كان بدار السلطان .

وتنظر جميع شروطنا الموفورة دخله
وتنظر على ما كنا سابقا وعلى ماران الآن
بتاريخ الثالث والعشرون من صفر الذي
من عام 1251 وعليكم السلام
وبشهادة السيد محمد السكاكري .



الببليوگرافيا

I - الوثائق الأصلية

I - 1 سلسلة سجلات المحاكم الشرعية:

وهي رصيد هام إذ يحوي ثلاثا وخمسين ومائة علبة . وهي تخص في معظمها مدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها وبعض المدن الأخرى كالبليدة 105- 104] والمدينة ومليانة [علبة 34] . تغطي سجلات المحاكم الشرعية فترة زمنية معتبرة حيث تمتد من النصف الأول من القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ولكي نستفيد من هذا المنجم الخام . قمنا بمسح شامل لسلسلة : ويمكن تصنيف طبيعة وثائق الرصيد حسب أهميتها على النحو التالي :

- رسوم التحبيس

- عقود البيع والشراء

- مرافعات إلى المجلس العلمي

- عقود المعاوضة

- عقود الزواج

- الهبات .

وتشكل رسوم التحبيس و عقود البيع والشراء والمرافعات إلى المجلس العلمي ، ضمن هذه السلسلة ، حيزا هاما لكن عقود الزواج والهبات تبقى قليلة قياسا بما ذكر .

I - 2 دفاتر بيت المال :

دفتر رقم 10: من صفر 1111 هـ إلى ذي الحجة 1114 هـ / جويلية 1699 إلى ماي 1703 . 150 ورقة

دفتر رقم 035: يغطي الفترة الممتدة من نهاية شهر ذي الحجة عام 1200 هـ إلى شهر ربيع الأول عام 1207 هـ / من منتصف شهر أكتوبر 1786 إلى نوفمبر 1792. وهو يشمل 209 ورقة .

دفتر رقم 42: يمتد من 1207-1210 أوراق السجل غير مرقمة .

دفتر رقم 49: من أوائل صفر 1214 هـ إلى آخر ذي الحجة 1217 / جويلية 1799 إلى افريل 1803 وهو يشمل 90 ورقة .

دفتر رقم 46: يمتد من 1214 - 1221 وهو يشمل 102 ورقة .

دفتر رقم 54: يمتد من أوائل قعدة الحرام 1221 الى آخر حجة 1232 .

جانفي 1807 إلى أوائل نوفمبر 1817 وهو يضم 149 ورقة .

دفتر رقم 58: من غرة محرم 1233 هـ إلى أوائل قعدة 1241 هـ . من 11 نوفمبر 1817 إلى جوان 1826 وهو يشمل 192 ورقة .

لقد صُنفت وفُهرست هذه الدفاتر عدة مرات ، من بينها التصنيف والفهرس الذي وضعه الدكتور عبد الجليل التميمي . ويعتبر من الاوائل الذين ابرزوا ونوهوا بأهمية هذا الرصيد . واعتمدنا آخر تصنيف وضعه مركز الارشيف الوطني إذ يقتصر الترقيم على رقم واحد . ففي السابق لطلب دفتر رقم 49 يجب طلبه بالكيفية التالية : علبة رقم 4-5 : الرقم القديم 6 الرقم الجديد 184 حسب التصنيف الذي وضعه الاستاذ يلس .

I - 3 سلسلة البايليك

رقم العلبة	رقم السجل	عنوان السجل
13	77 / 3	سجل خاص بالأمولاك المحبوسة لصالح الحرمين الخاصة بالجزائر العاصمة من جنات وحوانيت وديار 1166هـ - 1169هـ .
13	13/44	سجل مقيد فيه مجموعة من الأحباس الخاصة بالعديد من الجوامع والمساجد 972هـ- 1249هـ
13	76/8	سجل مقيد فيه الأملاك المحبوسة للحرمين الشريفين من حوانيت وغيرها 1180هـ- 1183هـ.
13	75/2	سجل مقيد فيه الأملاك الموقوفة من حوانيت وأحواش وجنات وفنادق 1205هـ.
14	81/8	بيان لعقود الأملاك المحبوسة على المسجد الأعظم 1846م .
19	08/122	سجل خاص بالأمولاك المحبوسة من أراضي وأحواش لصالح الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر وضواحيها 1066هـ- 1233هـ .
13	75 / 2	حوانيت وأحواش وجنات وفنادق

13	77 / 3	حوانيت وأحواش وجنات وفنادق لصالح الحرمين الشريفين .
16	100/19	سجل مقيد فيه الاملاك الموقوفة لصالح المؤسسات الدينية . 950هـ - 1260هـ
18	101/2	الاملاك المحبسة لصالح المساجد 1101هـ - 1242هـ
91	؟	ديار وكوشات الحرمين 1246/1242
13	98/11	سجل قيد فيه الأقباس الموجودة لصالح الحرمين الشريفين وبعض المساجد 1253/955

I - 4 سلسلة بيت المال والبايليك

رقم العلبة	رقم السجل	عنوان السجل
9	49 / 148	سجل مقيد فيه أملاك الموقوفة من حوانيت ومخازن حمامات وديار وعيون .
11	56 / 6	سجل خاص بتقييد الأملاك وكرائها ، منها الحوانيت الحمامات والديار .
14	86 / 2	ذكر أوقاف مسجد حسن باشا باب عزون منها (الحمامات ، الحوانيت ، العلويات ، الغرف والكوشات) .
15	غير موجود / 91	سجل مقيد فيه الأملاك المحبسة لصالح الحرمين الشريفين (حمامات، ديار، كوشات)
18	109 / 44	يتضمن الأملاك المحبوسة لصالح المساجد الموجودة بالجزائر العاصمة وهي عبارة عن ديار ، حمامات حوانيت . . .)

أخذنا في الحسبان تصنيف مركز الأرشيف .

II - الوثائق الفرنسية

1 - أرشيف ماوراء البحار اكس آن بروفانس

*SERIE F 80

- 9 et 10 :Commission d'Afrique .1833-1834 .

- 556:Corporation des berranis1850-1856

557:dossier Concernant les Corporation des berranis : Beni - Mezab Kabail , Nègres et biskris 1832-1841 . Rapport au Conseil d'Administration .

933 Impôts Arabes Mémoires et projets 1838-1849 Rapport Warnier .

1082:Rapports généraux sur le beit el mal et les corporations musulmanes .

1085:Séquestres 1838 à 1847 .

- 2

*SERIE A 1 CONSULAT GENERAL DE FRANCE A ALGER 1685-1832.

III- المخطوطات

1 - بالعربية

مجهول : قانون الجزائر ، مخطوط النسخة الأولى رقم 1607 والنسخة الثانية رقم 1378 . المكتبة الوطنية الجزائر .

2 - بالفرنسية

Copie du registre manuscrit des arrêtés du Gouvernement général de l'Algérie , 1830-1834. n°50120 B.N. Alger.

DEVOULX .A. Topographie d'Alger , Alger , 1850 , 847 f , Ms n° 3213. B.N. Alger.

IV - المصادر

1 - باللغة العربية

- ابن حمادوش الجزائري : رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة " لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب ، تحقيق وتقديم سعد الله أبو القاسم ، الجزائر .
- ابن خلدون ، عبد الرحمن : المقدمة : تاريخ العلامة ابن خلدون ، الدار التونسية للنشر - المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 .
- ابن عبدون ، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب ، اعتنى بتحقيقه ودراسته الأستاذ ليثي بروثنسال ، القاهرة ، مطبعة المعهد العلمي للآثار الشرقية ، 1955 .
- بفايفر ، سيمون ، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر ، تقديم وتعريب الدكتور أبو العيد دودو ، الجزائر ، ش، و، ن، ت ، 1974 .
- الزياني ، أبو القاسم : الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا . حققه وعلق عليه عبد الكريم الفيلاي ، دار نشر المعرفة ، الرباط ، 1991 .
- العنتري ، محمد الصالح : مجاعات قسنطينة ، تحقيق وتقديم رايح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1394 هـ / 1974 م .
- المجيلدي ، أحمد سعيد : كتاب التسيير في أحكام التسعير ، تقديم وتحقيق موسى لقبال ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981 .

خوجة ، حمدان بن عثمان : المرأة (لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر) ، تعريب وتقديم العربي الزبيري ، الجزائر ، ش ، و ، ن ، ت ، 1982 .

الزهار الحاج أحمد الشريف ، مذكرات نقيب أشرف الجزائر تحقيق وتقديم أحمد توفيق المدني ، الجزائر ، ش ، و ، ن ، ت ، 1974 .

الزياتي ، الحسن بن محمد الوزان (ليون الافريقي) : وصف افريقيا ، ترجمة حميدة ، عبد الرحمن ، مراجعة : عبد الواحد ، علي ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية 1399هـ / 1979 م .

- ARANDA, Ed'. *Relation de la captivité et liberté du sieur Emanuel d'Aranda esclave à Alger*, Bruscelles, J Mommart ,1662.
- ARVIEUX , Ch.de. *Mémmoire du chevalier* , mis en ordre par le P.Labat , Paris , delesoine , 1735 , 6 volumes .
- BERTHEZENE, B.P . *Dix huit mois à Alger ou récit des événements qui s'y sont passés*, Montpellier , 1834 .
- BOUTIN, C . *Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger*, Pub. par G. Esquer, Paris, Champion, 1927 .
- BREVES , le sieur de . *Relation des voyages de S . deBREVES tant en Grèce, terre Sainte et Egypte ,royaumes de Tunis et d'Alger*, Paris ,Casse , 1682 .
- BROUGHTON, E . *Six years résidence in Algiers* , London ,1839.
- COLLECTION DES ACTES DU GOUVERNEMENT *depuis l'occupation d'Alger jusqu'au 1 oct . 1834* Alger . Imp . du Gouvernement . 1834.
- COMMISSION D'AFRIQUE, *Procès-verbaux et rapports de la Commission d'Afrique*, Paris, Imp Royale, 1834. Vol . 2.
- DAPPER,O . *Description de l'Afrique contenant les noms et la situation . . . Avec des cartes des états des provinces et des villes* , traduite de flamand, Amsterdam , wolfgang , 1686. 1830 .

DEPÔT GENERAL DE LA GUERRE . *Aperçu historique, statistique et topographique sur l'Etat d'Alger à l'usage de l'armée expéditionnaire d'Afrique* , 3è Ed, Paris, Picquet, 1830.

DESFONTAINES . *Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger* , publiés par Dureau Delamalle , Paris , Gide , 1838 .

GENTY DEBUSSY, M.P. *De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger*, 2T, 2 Ed, Paris 1839.

HAEDO ,F.D . *Histoire des rois d'Alger , Epitôme de los Reys de Argel*, Valladolid, 1612, traduite et annotée par H. de Grammont , Alger ,Adolphe Jourdan, 1881.

JUCHEREAU, A. *Considérations statisiques, historiques et politiques sur la régence d'Alger*, Paris, Delaunay ,1831

KNIGHT , F . *A relation of seven years slavery under the turkes of Algier, Suffered byan English captive merchant*, London, 1640.

LAUGIER DE TASSY . *Histoire du Royaume d'Alger avec l'état présent de son gouvernement , de ses forces de terre et de mer et de ses revenus , police , justice , politique et commerce* , Amsterdam,1725 .

LEON ,Jean dit l'Africain . *Description de l'Afrique* , nouvelle édition traduite del'italien par A . Epaulard , Paris , Adrien , 2 tomes , (tome second) .

LEROY . *Etat général et particulier du royaume et de la ville d'Alger , de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer , des revenus , justice , police .* la Haye , Vandoele , 1700 .

MERLE, J.T . *Anectodes Historiques et politiques pour servir à l'histoire de la conquête d'Alger en 1830* , Paris , G.ADENTU, 1831.

MORGAN ,J . *Histoire des Etats barbaresques qui exercent la piraterie contenant l'origine des révolutions et l'état présent des royaumes d'Alger , de Tunis , de Tripoli et de Maroc* . Traduit de l'anglais , Tome 2, Paris . MDCCLVII.

PANANTI. *Relation d'un séjour à Alger contenant des observations sur l'état actuel de cette régence*, Trad, de l'Anglais .Paris,1830.

PELLISSIER, de R . *Annales Algériennes*, , Alger,Anselin et Gautier,3 T, 1836.

PERROT, A.M . *Alger , esquisse topographique et historique du Royaume et de la ville*, Paris , Ladvocat, 1830.

PICHON ,Le baron. *Alger sous la domination française, son état présent et son avenir*, Paris, Barrois, 1833.

RENAUDOT. *Tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs* Paris, Mongie Aîné, 1830.

.

ROQUEVILLE. *Relation des mœurs et du gouvernement des Turcs d'Alger*, Paris, 1675

- ROZET, M. *Voyage dans la Régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique du Nord*, 3T, Paris, Bertrand, 1833.
- SHALER, W. *Esquisse de l'Etat d'Alger*, traduit de l'anglais et enrichi par M. Bianchi, Paris, Ladvocat 1830.
- SHAW, Dr T. *Voyages dans la régence d'Alger*, Traduit de l'Anglais par J. Mac Carty, 2eme Ed, Tunis, éditions BOUSLAMA, 1980.
- TACHRIFAT, *recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger*, Traduit par DEVOULX, Alger, Imp du Gouvernement, 1852.
- TOCCHI, E. *Notice sur les poids et mesures d'Alger*, Marseille, 1830.
- VALLIERE, C.Ph. *Mémoire sur Alger 1781*, publié par L. chaillou. Toulon, Imp-nouvele 1974 ..
- VENTURE DE PARADIS. *Alger au XVIII siècle*., Tunis, éditions BOUSLAMA.
- VENTURE DE PARADIS. *Tunis et Alger au XVIII siècle*. Paris, Sindbad, 1983.

V _ الأطروحات

1 _ باللغة العربية

ابن خروف ، عمر . العلاقات الجزائرية التونسية في عهد الدايات 1671-1830 .
دكتوراة دولة في التاريخ ، دمشق ، 1996 .

طيان، شريفة. ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني ، رسالة لنيل
شهادة الماجستير في الآثار الاسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر ، 1991 .

فيلاي عبد العزيز. تلمسان في العهد الزياني ، دكتوراة دولة في التاريخ ، معهد
التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1996 .

قدور عبد المجيد. هجرة الأندلسين إلى المغرب الأوسط ونتائجها الحضارية
خلال القرنين 16-17 - ماجستير - معهد الحضارة الإسلامية جامعة الأمير عبد
القادر .

قشي، فاطمة الزهراء . قسنطينة المدينة والمجتمع . في النصف الأول من القرن
الثالث عشر هجري . من آواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر
رسالة دكتوراه دولة في التاريخ . جامعة تونس الأولى : 1998 .

الواليش، فتيحة. الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن
عشر، رسالة ماجستير، في التاريخ الحديث، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر
1994 .

- AMINE , M. Commerce extérieur et commerçants d'Alger à la fin de l'époque ottomane(1792-1830), Thèse de Doctorat, Univ. Aix-Marseille, 1991.
- BEN HAMOUCHE, N . "La gestion urbaine de Dar Es-Sultan . Alger 1516-1830, Essai de ressourcement, Thèse de Doctorat, Paris .VII, I.F.V.2T.1993.
- BENSLIMANE , A. Pouvoir et société dans l'Algérie précoloniale, Paris V, 1972.
- BLILI TEMIME, L. Structure et vie de famille à Tunis, thèse 3ème cycle, Univ de Tunis.
- FERCHIOU, S. Techniques et société . Paris , Inst d'Ehnologie,1971.
- HANNA N, Les Maisons Moyennes du Caire et leurs habitants aux 17ème et 18ème siècles, thèse, Aix.En provence, 1988.
- HENNIA, A. Propriété et stratégies sociales à Tunis à l'époque moderne, Thèse de Doctorat d'Etat en Histoire, Univ. de Tunis, 1995.
- HOLSINGER, D.CH. Migration, Commerce and Community the Mizabis in nineteenth century , Evanston 1979.
- KHIARI, F . Développement Historique et contradictions de la formation Sociale du pachalik d'Alger de 1570 à 1670 . Une approche Socio - économique à partir de documents internes et inédits . Diplôme de Doctorat , Paris VII, 1990 .
- PENNEC, P. Les transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste, Tunis , 1964 .

SAIDOUNI, N. Le monde rural Algérois de 1792 à 1830, Thèse de Doctorat d'Etat, Aix-En-Provence, 1988.

SEFFADJ, Z. Les quartiers d'Alger pendant la période ottomane XVI-XIX siècle organisation urbaine et architecturale du quartier ,Hwanit sidi-Abdallah .univ de Paris sorbonne , 1995.

SHUVAL, T. La Ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle: population et cadre urbain, Thèse de Doctorat, Univ. Aix-Marseille, 1994. 447p .

VI _ الدراسات المنشورة باللغة العربية

1 _ المراجع

- ابن منظور. لسان العرب ،المحيط ، معجم لغوي علمي ، إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب ، بيروت . 4 ج .
- التر ، عزيز سامح . الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية ، د. محمود علي عامر ، دار النهضة العربية، بيروت . 1989 .
- بالحميسي مولاي . الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر . 1981 .
- بالحميسي ، مولاي . مدينة الجزائر من خلال مياهاها من القرن 16 إلى القرن 19، الجزائر ، م ، و ، ن ، 1998 .
- التميمي ،عبد الجليل ، وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر ، منشورات المجلة التاريخية المغربية ، تونس ، 1980 .
- التميمي ،عبد الجليل ، الحياة الاقتصادية للولايات العثمانية ومصادر وثائقها في العهد العثماني (جمع وتقديم) الجزء الأول والثاني ، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العثمانية ، زغوان ، 1986 .
- التميمي ،عبد الجليل ، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني ، (جمع وتقديم) ، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العثمانية ، زغوان ، 1988 .

الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن . عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، 4ج ،
القاهرة ، 1904م

الجيلالي عبد الرحمن . تاريخ الجزائر العام ، ط5 ، دارالثقافة ، بيروت ، 5 أجزاء ،
1403هـ / 1983 .

الحفناوي ، أبو القاسم محمد . تعريف الخلف برجال السلف ، مؤسسة - رسالة
المكتبة العتيقة ، تونس 1402هـ 1982م .

خالد زيادة ، الصور التقليدية للمجتمع المدني في سجلات محكمة طرابلس
الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر . الجامعة اللبنانية
طرابلس 1983 .

الدوري ، عبد العزيز . مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ط4 ، دارالطليلة ،
بيروت ، 1984 .

الزيري ، محمد العربي : التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الشركة الوطنية
للنشر والتوزيع ، الجزائر . 1972 .

سعد الله ، أبو القاسم . تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر
الهجري (16-20)

سعد الله ، أبو القاسم . المفتي الجزائري ابن العنابي -رائد التجديد الإسلامي -
1775-1850 ، الجزائر ، ش ، و ، ن ، ت ، 1977 .

سعد الله ، أبو القاسم : شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون ، داعية السلفية ، دار
الغرب الإسلامي ، بيروت . 1986 .

- سعد الله ، فوزي . يهود الجزائر : هؤلاء المجهولون ، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع ، الجزائر 1996.
- سعيدوني، ناصر الدين . دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984.
- سعيدوني، ناصر الدين . دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء الثاني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.
- سعيدوني ، ناصر الدين . من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الاسلامي، بيروت، دار الغرب الاسلامي، 1999.
- سعيدوني ، ناصر الدين . النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. 1979.
- سعيدوني، ناصر الدين، ورقات جزائرية ، دار الغرب الاسلامي، 2000 .
- شليبي م . م ، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي. دار النهضة العربية بيروت 1983.
- شليبي م . م . أحكام الموارث بين الفقه والقانون . دار النهضة العربية ، بيروت 1983.
- فارس ، محمد خير . تاريخ الجزائر الحديث ، من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي ، مكتبة دار الشرق ، ط 2 بيروت ، 1979.
- القلقشندی، أبو العباس أحمد بن علي . صبح الاعشا في صناعة الانشا ، القاهرة، 1922م .

- قنان ، جمال . نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث ، 1500-1830
- كلاس ناظم ، بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ الدكتور نور الدين حاطوم . دمشق ، 1990 .
- كوثراني ، وجيه . السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، مركز الدراسات، بيروت ، 1988.
- لقبال ، موسى . الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي ، نشأتها وتطورها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1971 .
- الماوردي ، أبو الحسن علي ، الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، ط 2 ، 1966.
- المدني ، أحمد توفيق : محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986.
- يوسف جميل نعيصة ،مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين 1186-1256هـ/ 1772-1840هـ، في جزئين ، الطبعة الأولى ، دمشق 1986.

2 - المقالات

آبار، ميشال . " الجزائر في القرن السابع عشر لرحالة إسكتلندي " ترجمة حنفي بن عيسى، الثقافة، عدد 3، 1971، ص 41-45 .

أحمد، إبراهيم خليل . " الأمراض والأوبئة وانعكاساتها على مجتمع الموصل ابان العهد العثماني "، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 18-17، 1998، ص ص 19-26 .

أمين، محمد . "الطاعون بمدينة الجزائر : أثره على الديمغرافيا والأنشطة الإقتصادية خلال القرن الثامن عشر"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية العدد 18-17، 1998، ص ص 27-39.

بالحميسي، مولاي. " الشرطة في الجزائر أيام الأتراك"، مجلة الشرطة، عدد19، 1982، ص 3-7 .

بالحميسي، مولاي . الثورة ضد الأتراك " عدد 3، 1971 .
بالحميسي، مولاي . "المؤرخيون الفرنسيون والجزائر في العصر العثماني " الأصاله، عدد 15-14، 1973، ص 71-79 .

بديرة، المازري . "حياة اللهو وخدمات الخمارات والمقاهي والفنادق في الجزائر في أوائل القرن الثامن عشر " منشور في أعمال ملتقى الحياة الإجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جزآن زغوان 1988 ص 97-102.

بوعباد، محمود. "رحلة مصري يزور الجزائر في القرن 9هـ/15م " مجلة الأصاله العدد 26 / 1975

تابليت، علي . "يهود الجزائر في العهد العثماني 1516-1830" المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية عدد11، 1995. ص 167-185 .

التميمي، عبد الجليل. "أسس العثمينة الادارية بالإيالات المغاربية " المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية عدد21، 2000. ص 197-224.

التميمي ، عبد الجليل . " أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى سليم الاول سنة 1519 " *المجلة التاريخية المغربية* ، عدد 6 ، 1976 ، ص 116 - 120 .

التميمي ، عبد الجليل . " آليات تطوير الدراسات العثمانية " : الوضع والآفاق (1974-1998) *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية* .

التميمي ، عبد الجليل . "حول الدفاتر التركية والعربية بالجزائر " *الأصالة* ، العدد 14 - 15 ، 1973 ، ص 35 - 41 .

التميمي ، عبد الجليل . " الخلفية الدينية للصراع الاسباني - العثماني على الايلات المغربية في القرن السادس عشر " ، *المجلة التاريخية المغربية* ، عدد 10-11 ، يناير 1978 .

التميمي ، عبد الجليل . " دور السادات الأشراف في الدولة العثمانية " *المجلة التاريخية المغربية* ، العددان 91-92 ماي 1998 .

التميمي عبد الجليل . " الدراسات العربية المهمة بالتاريخ العثماني " . *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية* العدد 13-14 ، 1996 ، ص ص 279-284 .

التميمي ، عبد الجليل . " رسالة من مسلمي غرناطة الى السلطان سليمان القانوني ، سنة 1541 ، *المجلة التاريخية المغربية* ، عدد 3 ، 1975 ، ص 37-47 .

الجميل ، قاسم خلف - " الأوبئة والأمراض في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني (التوازن - السيادة - الشرعية) " . *المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية* العدد 17-18 ، 1998 ، ص 165-178 .

الحجي ناصر حياة . " أسواق القاهرة في القرنين الثامن والتاسع للهجرة/الرابع عشر والخامس عشر للميلاد " ، *بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ نورالدين حاطوم* ، تحرير ناظم كلاس ، دمشق ، دارشمال للطباعة والنشر ، 1992 . ص 113 .

الحداد ،محمد . " صورة الوباء في الوعي الإسلامي من خلال المخطوطات التونسية " ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد 17-18 ، 1998 ، ص 179-202 .

حليمي ، عبد القادر . " القروض والنقود في مدينة الجزائر أثناء العهد التركي " ، الأصاله ، عدد 7 ، 1972 ص 73-79 .

حماش ، خليفة . " أهمية المصطلحات التركية في دراسة التاريخ والحضارة الإسلامية " تحية تقدير للأستاذ خليل الساحلي أوغلو 1997 . ص 141-167 .

حماش ، خليفة . " كشف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر وتونس " المجلة التاريخية للدراسات العثمانية ، 1990 ص 286-448 .

دودو ،أبو العيد . " المؤرخون الألمان والجزائر " ، الأصاله عدد 14-15 1973 ص 117-123 .

رافق ،عبدالكريم . " سجلات التركات (المخلفات) كمصدر للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي ، مثال من دمشق 1791-1795م ، " منشور في بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ الدكتور نوالدين حاطوم ، تحرير ناظم كلاس ، دمشق ، دار شمال للطباعة والنشر ، 1992 . ص 174-194 .

رافق ،عبدالكريم . "مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني " دراسات تاريخية ، العدد الرابع ، 1981 ، ص 30-53 .

رؤوف ، عبدالسلام . " الملامح الاجتماعية لنظام الاصناف في العراق إبان العصر العثماني " الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، الجزءان الأول والثاني ، زغوان . 1986 .

الزواري، علي . " الوافدون على مدينة صفاقس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر : أصولهم وتوزيعهم داخل المدينة وعلاقاتهم الإجتماعية والإقتصادية " منشور في أعمال الملتقى الحياة الإجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني جزآن ، زغوان 1988 .

الساحلي خليل أوغلي . "سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الإقتصادي والإجتماعي " المجلة التاريخية المغربية عدد 25-3/1 ص1974.

الساحلي ، خليل أوغلي . " كتب الحساب كشاهد على ماكان يستعمل في وقتها من نقود وأوزان وأكيال ومقاييس " المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية .

الساحلي ، خليل أوغلي. " من سجلات محاكم الشرع في بورصة : مغاربة في تركيا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر " المجلة التاريخية المغربية عدد 1 1974 ص 47-59 .

الساحلي أوغلو خليل . "نسبة عدد سكان المدن إلى مجموع عدد السكان في بعض الولايات العربية في الحكم العثماني" . المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية .العدد الأول والثاني 1990، ص 131-163.

سعد الله أبو القاسم . " دفتر محكمة المدية الجزائر أواخر العهد العثماني 1821-1839 " . الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، الجزءان الأول والثاني ، زغوان . 1986 .

سعد الله أبو القاسم . "مجتمع قسنطينة في كتاب منشور الهداية للفكون القرن 17 عشر". منشور في أعمال الملتقى الحياة الإجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني . جزآن ، زغوان 1988، ص

سعيدوني، ناصر الدين . " الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي في الجزائر أثناء العهد العثماني " ، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 39-40 ، 1985 ص 445-431 .

سعيدوني ، ناصر الدين . "الخزينة الجزائرية 1800-1830" ، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 3 ، 1975 .

سعيدوني، ناصر الدين . " فحص مدينة الجزائر ،نوعية الحياة الإقتصادية والإجتماعية عشية الإحتلال " *مجلة الدراسات التاريخية*، العدد 1، 1985 ، ص 100-91 .

سعيدوني ،ناصر الدين . " الكتابة التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر " ، *الثقافة*، عدد 45 ، 1978 ، ص 45-25 .

سعيدوني ،ناصر الدين . "مخطوط قانون على أسواق مدينة الجزائر " لعبدالله محمد بن الحاج الشويحات ، *حوليات جامعة الجزائر* ، ص 126-117 .

سعيدوني ،ناصر الدين . " من المظاهر الاثرية المندثرة بفحص مدينة الجزائر في العهد العثماني " ، *بحوث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى الأستاذ نورالدين حاطوم*، تحرير ناظم كلاس، دمشق دارشمال للطباعة والنشر، 1992 . ص 173-157 .

سعيدوني ،ناصر الدين . " موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري " ، *المجلة التاريخية المغربية* ، عدد 58-57 ، 1990 . 173-157 .

سعيدوني ،ناصر الدين . " نظرة حول الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في تاريخ الجزائر الحديث " ، *مجلة التاريخ* ، عدد 4 ، 1976 ، ص 157-135 .

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم . " الحياة الإجتماعية في مدينة القاهرة إبان العصر العثماني (1517-1798) من خلال وثائق المحاكم الشرعية " . منشور في *أعمال الملتقى الحياة الإجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني* . جزآن ، زغوان 1988 . ص 499-477 .

عبد الرحيم عبد الرحمن . " القضاء في مصر العثمانية 1517-1798، بحث منشور في كتاب " بحوث في التاريخ الحديث " جامعة عين شمس 1976. ص 171- 178

عبد الودود ،محمد يوسف . "طوائف الحرف والصناعات أو طوائف الأصناف في حماة في القرن السادس عشر " ، مقتطف من مجلة الحوليات الأثرية. مجلة 19 بلا تاريخ .

علي ، فهمي . " الدلالات الإجتماعية لأحكام المحاكم الشرعية في العهد العثماني دراسة في المنهج منشور في أعمال ملتقى الحياة الإجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني . جزآن ، زغوان ، 1988 ص 579-586.

غانم ، محمد . " ظاهرة الزلزال في الاسطوغرافيا الجزائرية التقليدية " إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الإجتماعية،مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية ، وهران ، عدد 3 ص 47-67

غطاس عائشة . " إسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني " . المجلة التاريخية المغربية عدد 85-86 1997. ص 99-131.

غطاس ، عائشة . "أوضاع الجزائر المعاشية والصحية آواخر العهد العثماني: المجاعات والآوبئة 1787-1830 " . المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 17/18، 1998. ص 361-370.

غطاس ، عائشة . " التجار الجزائريون من خلال سجلات القنصلية الفرنسية 1830- 168 " المجلة التاريخية المغربية عدد 61-62 ، 1991. ص 127-136.

غطاس، عائشة . " رصد بيبليوغرافي لمصادر الجزائر في العهد العثماني الواردة في المجلة الإفريقية " القسم الأول ،مجلة الدراسات التاريخية، عدد 1988 ص 181-188.

غطاس عائشة . " سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الإقتصادي والإجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر - العهد العثماني - " إنسانيا ، عدد 3 شتاء 1997 ، ص 69-86 .

غطاس عائشة . "القضاة الأحناف بمدينة الجزائر من 1560-1850 " ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد 17/18 ، 1998 . ص 371-377 .

غطاس عائشة . "الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني" الثقافة ، عدد 1983-76 ص ص 121-130 .

غطاس عائشة . "الصدّاق في مجتمع مدينة الجزائر 1672-1854 من خلال سجلات المحاكم " إنسانيات ، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الإجتماعية ، مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية ، وهران ، عدد 3 ، 1997 . ص 47-67 .

الصباغ ليلي . " ملاحظات حول دراسة الإقتصاد العربي في العصر العثماني " الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، الجزء الأول والثاني ، زغوان . 1986 ، ص 98-133 .

الصباغ ، ليلي . " الوجود المغربي في المشرق المتوسط في العصر الحديث " المجلة التاريخية المغربية ، العدد 7-8 ص 75-78 ، يناير 1977 .

ضاهر ، مسعود . " السلطة والتملك في جبل لبنان أيام الحكم العثماني : نموذج الأمير أمين أرسلان " الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، الجزء الأول والثاني ، زغوان . 1986 ، ص 157-196 .

طونا فكري " نظرة خاطفة حول الوثائق العثمانية الموجودة بالمركز الوطني للدراسات التاريخية " مجلة التاريخ ، عدد 19 ، 1985 .

الطبيبي أمين ، " لمحة عن الحياة الإقتصادية في المغرب الأوسط في القرن العاشر الهجري السادس عشر الملاذي من خلال رحلتي ، الحسن بن محمد الوزاني ، وعلي بن محمد التيمقراطي " ، الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني ، الجزء الأول والثاني ، زغوان . 1986 ، ص 98-133 .

فروة محمد . " النظام النقدي في تونس في القرنين الثامن والتاسع عشر " ، مدخل لدراسة أحد مؤشرات إقتصاد الأيالة التونسية (1740-1891) المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد 1 و 2 ، 1990 ، ص 213-233 .

قاسم أحمد . "أحباس العثمانيين الأوائل بتونس وجمعية الأوقاف والإنزال " في الحياة الاقتصادية للولايات العربية في العهد العثماني ، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، زغوان ، 1986 ، ص 243-300 .

قشي فاطمة الزهراء . " الحياة الفكرية بقسنطينة خلال العهد العثماني - مساهمة عائلة الفقون أو عرض كتاب النوازل " المجلة التاريخية المغربية عدد 57-58 ، 1990 ، ص 319-338 .

قشي فاطمة الزهراء . " الزواج بقسنطينة خلال القرن الثامن عشر " إنسانيات ، عدد 4 ، 1998 ، ص 5-22 .

القفصي عبد الحكيم . نظرة حول بعض الحرفيين المهنيين الأندلسيين والأتراك بالأيالة التونسية أثناء القرن التاسع عشر من خلال خزينة الوثائق التونسية . أعمال ملتقى الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني . جزآن ، زغوان 1988 ، ص 599-612 .

كوثراني، وجيه . " العلماء وطرق الصوفية والتنظيم الحرفي . معطيات من تاريخ السلطة والمجتمع في ولاية سورية " ، أعمال ملتقى الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني . جزآن ، زغوان ، ص 619-630 .

مكي محمود علي . " كتاب أحكام السوق عمر الأندلسي " ، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية مجلد 4 العدد 1-2، 1957

موساوي القشاعي ، فلة . " الوضعية الديمغرافية والصحية بالأرياف القسنطينية نهاية العهد العثماني (1771-1837) " المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد 17-18 ص 443-448 .

VII _ الدراسات المنشورة باللغة الفرنسية

1- Ouvrages

ADDI, L . *De l'Algerie précoloniale à l'Algerie coloniale : économie et société* , Alger, Enal, 1985 .

ALAZARD, M et AUTRES . , *Initiation à l'Algerie* , Paris, Adrien Maisonneuve, 1957.

AMAT, Ch . *Le M'zab et les Mozabites*, Paris, Challamel et cie éditeurs, 1888 .

BACHROUCH, T. *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIe siècle*, Tunis , Pub . de l'Univ, 1984 .

BAER, G . *Egyptian guilds in modern times* , Jerusalem, the Israel oriental society , 1964.

BAGHLI, O. *Chaussures traditionnelles Algériennes*, Alger, SNED, 1977.

BEAUSSIER, M . *Dictionnaire pratique Arabe-Français*, Alger , 1887.

BEL, A . *Les industriels Indigènes de l'Algerie* , Alger , jourdan , 1913 .

BEL, A et RICARD ,P. *Le travail de la laine à Tlemcen* , Alger , jourdan , 1913 .

BEL, M . *les Arts indigènes féminins en Algérie* , Alger, Fontana, 1939 .

BELHAMISSI, M . *Histoire de la marine Algérienne (1516-1830)*, Alger, E.n.a.l., 2e Ed. 1986 .

BELHAMISSI, M . *Marine et marins d'Alger (1518-1830) , 3 tomes , Alger , Bibliothèque Nationale , 1996.*

BENCHENEB ,M . *Mots Turks et Persans , conservés dans le parler Algérien , Alger , Carbonal , 1922 .*

BEN MANSOUR , A . *Alger XVI e -- XVII e siècle , Journal de Jean - Baptiste Gramayé " évêque d'Afrique " , Paris , Cerf , 1998.*

BERBRUGGER, A . *Un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'au 1859 in Exploration Scientifique de l'Algerie , T2 , Paris, Imprimerie royale, Paris 1847. pp201- 247 .*

BERQUE, J . *L'intérieur du Maghreb XV - XIX e siècles, Paris , Gallimard . 1978 .*

BERQUE, J . *Maghreb : histoire et société, Paris, S.N.E.D., Duculot , 1974.*

BIRABEN, J.N . *Les hommes et la peste en France et dans les pays Européens et Méditerranéens, Paris , 1975 .*

BLOCH, M . *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien, Paris, Colin, 1980 .*

BONNAFONT, . *Géographie médicale d'Alger et ses environs, Alger, Brachat et Bastide, 1839 .*

BONTEMS, C . *Manuel des institutions Algériennes de la domination Turque à l'indépendance, T. 1. "La domination Turque et le régime militaire", Paris, Ed Cujas, 1976.*

BOUHDIBA, A . et CHEVALLIER, D .(dir), *La ville arabe dans l'Islam .Tunis, C.E.R.E.S. , Paris,C.N.R.S , 1982.*

BOUTEFNOUCHET, M. *La famille Algérienne, évolution et caractéristiques récentes*, Alger, SNED, 1980.

BOYER, P . *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française*, Paris, Hachette , 1966 .

BOYER, P . *L'évolution de l'Algérie Médiane : Ancien département d'Alger de 1830 à 1956*, Paris, 1960.

BRAHIMI, D . *Opinions et regards des Européens sur le Maghreb aux XVIIe et XVIIIe siècles*, Alger, SNED, 1978.

BRAUDEL, F . *Ecrits sur l'histoire*, Champs-Flammarion, Paris , 1969.

BRAUDEL, F . *Civilisation matérielle économie capitaliste 15-18 siècles*, Paris, A.Colin , 1979.

BRAUDEL, F , *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2T , Paris , A.Colin , Ed 1966.

BRESNIER, L. J. *Chrestomatie arabe*, lettres, actes, Paris, Challamel, 1867

BRUNSCHVIG, R . *La berbérie Orientale sous les Hafsides*, des origines à la fin du XVe siècle, Paris, Vol. 2. 1947.

BUSSON , de J. *Contributions à l'étude des habous publics algériens*. Alger, Gt Général de l'Algérie , 1950.

BUSSON , de J. *Les waqfs dans l'islam contemporain*, Paris, Paul Gauthner, 2 vol , 1953-1954.

BUSSY, R . *De l'idiome d'Alger*, Dictionnaire Arabe-Français .

CATTENOZ, H.G . *Table de concordances*, Casablanca , 1954 .

CERRUTI, S . *La ville et les métiers -naissance d'un langage corporatif* -Turin au XVIIe siècle, Paris, Ed. EHESS, 1987 .

CHERIF, M.H . *Pouvoir et société dans la Tunisie de Husayn Bin'Ali (1705-1740)*, Pub . de l'Univ de Tunis, Vol. 2. T. 1. 1984, T. 2, 1986.

CHEVALLIER, D .(Sous la dir). *Les Arabes et l'histoire créatrice*, Paris, Presses Universitaires de Sorbonne , 1995.

CHOURAQUI, A . *La saga des Juifs en Afrique du Nord*, Paris, Hachette, 1972.

CORVISIER , A. *Sources et méthodes en histoire sociale*, Paris, S.E.D.E.S. 1980.

DAKHLIA, J . *Le divan des Rois : le politique et le religieux dans l'Islam* .,collection historique, Paris ,Aubier . 1998.

DAUMAS, C.E. *Mœurs et coutumes de l'Algérie*, Tell , Kalyie Sahara ,Paris. , Hachette 1853 . 2e ed.1864.

DAUMAS, C.E. *Mœurs et coutumes de l'Algérie*, Paris, Sindbad.1983.

DEGUILHEM,R . *Le waqf dans l'espace Islamique*, outil de pouvoir socio-économique, Préf, A. Raymond, Damas, IFEA 1995.

DELBIEU, M. *L'industrie du cuir à Constantine*, Constantine,Ed. Braham, 1924.

DESJOBERT, A. *La question d'Alger* ,Politique ,colonisation , Commerce . . Paris . 1837.

DERMENGHEM, E. *La vie des saints Musulmans* , Paris , Sindbad , 1981.

DESPARMET, J. *L'arabe dialectal d'après la méthode directe*.

DESPARMET, J. *Coutumes, institutions, croyances des Indigènes de l'Algérie*,T1. Alger, Carbondal, 1939.

DEVOULX , A. *Notice sur les corporations religieuses d'Alger*, Alger, Jourdan, 1912.

DHINA ,A . *Les états de l'occident musulman aux XIII - XIV et XV siècles* . Institutions Gouvernementales et administratives , Alger , O PU, ENAL , 1984.

DIB-MAROUF, C. *Fonctions de la dot dans la cité Algérienne- le cas d'une ville moyenne: Tlemcen et son "Hawz"*, Alger, OPU, 1984.

DICTIONNAIRE universel théorique et pratique du commerce et de la navigation Paris ,1859.

DOZY, R.P.A. *Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les arabes*, Amsterdam, Jean-Muller ,1845.

EISENBETH, M. *Les juifs en Algérie*, esquisse historique depuis les origines jusqu'à nos jours.

EUDEL, M. *l'orfèvrerie algérienne et Tunisienne*, Alger, Jourdan, 1902.

EUDEL, M. *Dictionnaire des bijoux de l'Afrique du Nord*, Paris, Ernest Leroux, 1906 .

FAGNAN, *Additions aux dictionnaires Arabes* . Beyrouth , Librairie du Liban, S.D.

FERCHIOU, S. (dir), *Hasab wa Nasab*, Parenté, Alliance et Patrimoine en Tunisie, (préf. F. Heritier). Paris, CNRS, 1992.

FEY , H. L. *Histoire d'Oran*, avant, pendant et après la colonisation espagnole, Oran, A. Perrier .

GAÏD, M. *L'Algérie sous les Turcs*, Alger, Ed, Mimouni, 1991.

GARDET, L. *La cité Musulmane.*, vie sociale et politique , Paris , J .Vrin , 1969.

GAUDEFROY _ DEMOMBYNES, M. *les institutions musulmanes.*, Paris, 1921

GIBB and BOWN, *The islamic society and the west , islamic society in the 18 th Century* ,Part II , London , New York , Oxford ,1957.

GOLVIN , L. *Palais et demeures d'Alger à la période ottomane*, Aix-En-Provence, 1988.

GOLVIN, L. *Aspects de l'artisanat en Afrique/ du nord*, Paris, PUF, 1957.

GONZALES , J . *Essai chronologique sur les musulmans célèbres de la ville d'Alger*, Alger , Victor Pézé, 1886.

GRAMMONT, H.D. *Histoire d'Alger sous la domination turque*, Paris, Ernest Leroux, 1887.

HANOTEAU, A. LETOURNEUX, A. *Les Coutumes Kabyles*, Alger, BERTI Editions, SD.

IBN ABDUN ,*Traité sur la vie urbaine et les corps de métiers* , Trad Lévi Provençal, Paris, Maisonneuve, 1947.

ICHEBOUDENE, L. Alger, *Histoire et capitale de destin national*, Alger, Casbah Editions, 1997.

JULIEN, Ch.A. *Histoire de l'Afrique du Nord*, Tunisie Algérie - Maroc -de la Conquête arabe à 1830,T2, Paris , Payot ,1969.

KLEIN ,H. *Feuillets d'El Djezaïr*, Alger, Chaix, 1937. (7 fascicules 1910-1914 réunis en 1 vol).

LAMARQUE ,L. *Recherche historique sur la médecine dans la régence d'Alger* , Alger , 1951.

LAROUÏ, A. *Histoire du Maghreb, Essai de synthèse*, Paris, Maspero, 1976, Vol.2.

LEGENDRE ,M. *Survivance des mesures traditionnelles en Tunisie* , Paris , P.U.F , 1958,p 37.

LEON ,P . *Histoire économique et sociale du Monde -Inerties et révolutions 1730-1840* T3, Paris, Armand Colin ,1978 .

LESBET,DJ. *La Casbah d'Alger* , Gestion urbaine et vide social , Alger , OPU,1985.

LESPES ,R. *Alger, esquisse de géographie urbaine* Alger, Carbonel, 1925.

LESPES, R. *Alger, etude de géographie et d'histoire urbaines* ,1[°]Ed, Paris, Alcan, 1930.

LETOURNEAU, R. *Les villes Musulmanes de l'Afrique du Nord*, 1957.

LEVI PROVENCAL : *Documents arabes inédits sur la vie sociale et économique en occident Musulman au Moyen-Age*.

MACHUEL, L. *Manuel de l'arabisant* , ou recueil de pièces Arabes, Alger. 1877.

MANTRAN, R. *Histoire de l'empire Ottoman*, Paris,1989.

MARCHIKA , J . *La peste en afrique Septentrionale* , histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830 , Alger , Carbonnel , 1927 .

MARINO, B. *Le faubourg du Midan à Damas à l'époque Ottomane*. Espace urbain, "société et habitat (1762-1830), Damas, Inst. Français de Damas" 1997.

MASSIGNON (L), *Enquête sur les corporations musulmanes d'artisans et de commerçants au Maroc*. Revue du Monde Musulman ,LVIII, 1924.

MASSIGNON (L), *Opera - Minora* , 3T , Paris , P.U.F , 1969.

MINISTÈRE DE LA GUERRE, *Tableau de la situation des établissements français en Algérie en 1837*. Paris, 1838.

NICOLAS DE NICOLAY, *Dans l'empire de Soliman le magnifique*, Présenté et . par Marie Christ. Gomez et S. Yerasimos, Paris, C.N.R.S,1989.

PANZAC, D. *La peste dans l'empire ottoman* .louvain , 1985.

PANZAC,D. *La population de l'empire ottoman cinquante ans (1941-1990) de publications et de recherches* , Aix-En-Provence. I.R.E.M.A.M.1993.

PENNEC , P. *Les transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste* , Tunis , 1964 .

RAYMOND ,A.*Artisans et commerçants au Caire au XVIII siècle* , 2 T , Damas , l'Institut Français , 1973-1974.

RAYMOND, A.*Grandes villes Arabes à l'époque ottomane* , Paris, Sindbad, 1986.

RAYNAUD , L. *Hygiène et pathologie nord-Africaines - Assistance Médicale* , T1, Paris , Masson et Cie , 1922.

RAYNAUD , L. *Marches et origines des grandes épidémies de l'Afrique du Nord* , Bougie , 1901.

SAUVAGET (J), *Alep, Essai sur le développement ville syrienne, des origines au milieu du XIX siècle*, Paris, Genthener, 2^ovol, 1941.

SERGENT , Ed. *Histoire d'un marais Algérien*, Alger , Inst Pasteur , 1947.

SHUVAL, T. *La Ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle: population et cadre urbain*, Paris , C.N.R.S. Ed, 1998.

TEMIMI ,A . *Sommaire des registres Arabes et Turcs d'Alger* , Publication de la revue d'histoire Maghrébine , Tunis, 1979.

VALENCI , L . *Le Maghreb avant la prise d'Alger* , Paris , Flammarion , 1969.

ZEYS,E. *Recueil d'actes judiciaires Arabes*, Alger, 1886.

2 - ARTICLES

ABRIBAT, J. " Notes sur la hisba ", *Revue Tunisienne*, 1960 pp. 5 - 38 .

ADAM, A. "Quelques réflexions sur la sociologie musulmane ",pp.17-21.

ALAZARD, M, J. "L'Algerie Arts", Initiation à l'Algerie, Paris, Adrien Maisonneuve, 1957,pp351-358.

AMINE, M. "Moyens et aspects techniques de l'activité commerciale à Alger " *Revue d'Histoire Maghrébine*, n° 75-76 , 1994 .

ARIE, R. "Traduction annotée et commentée des traités de hisba d'In Abd al Raùf" *Hesperis Tamuda*, 1960.

ARNOULET, F. " Structure urbaine et essai démographique de Tripoli de barbarie, de Tunis et Alger au XVIII Siècle", *Arab Historical Review For Ottoman Studies*, n° 9-10, 1994, pp17-22.

AUMERAT, A F. "la propriété urbaine et le bureau de bienfaisance musulman", *Revue Africaine*, 1897, pp168-179.

BABES, L. "Questions à propos du mariage préférentiel. La stratégie matrimoniale d'une famille de l'aristocratie locale du constantinois au XIX siècle", université d'Oran, *urasc*, 88, 10p.

BACHROUCH, T. "Niveaux de fortune et stratification sociale dans la région du cap bon en 1867", *cahiers de Tunisie*, T.XXXII, n°129-130, 3/4, pp267-307.

BAER, G. "The administrative economic and social functions of turkish guilds", *Inter-na Journal of Middle East Studies*, Vol n°1Janv, 1970.

BAER, G. "Monopolies and restrictive practices of Turkish guilds", Journal of Economic and social History of the Orient XIII, part, 1970, pp 145-165.

BAER, G. "The structure of Turkish guilds and its significance for Ottoman social history", the Israël Academy of sciences and humanities Proceedings, IV, 10, 1970, pp176-190.

BARGAOUI, S. "céder un bien : acte économique ou geste symbolique", in hasab wa nassab, parenté, alliance et patrimoine en tunisie, (dir.s.ferchiou), CNRS, Paris, 1992, pp.19-215.

BARKAN, O.L. "quelques observations sur l'organisation économique et sociale des villes ottomanes, des XVIe et XVIIe siècles", Recueil de la société Jean Bodin, T.VII, 1955, Bruxelles, pp.289-311.

BASSET, H. "Les rites du travail de la laine à Rabat", Hespéris, 1922, T. II. 1/2 trim, pp.139-160.

BEHRNAUER, W. "Mémoire sur les institutions de police chez les Arabes, les persans et les turcs", Journal Asiatique, T16, 1860.

BELIN, M. Essais sur l'histoire économique de la Turquie", journal Asiatique, 1864.

BELHAMISSI, M. "Un paradis Féminin : Les terrasses du vieilager ". non publié

BELHAMISSI, M. "Femmes d'Alger autrefois" . non publié

BELHAMISSI, M. "Le fahs d'Alger XVIème - XIXème siècles". non publié

BELHAMISSI, M. "L'Algérie terre d'asile, de tolérance et de négoce" Extrait de l'annuaire NERGES 1997 .

BEN ACHOUR, M.A. "Cadre urbain, habitat et structures sociales à Tunis dans la deuxième moitié du XIXe siècle", *Les cahiers de Tunisie*, T.XXXIV.1986.3/4 trim. n°137/138. pp.267-307.

BEN ACHOUR, M.A. "Le habous ou Waqf :l'institution juridique et la pratique Tunisoise", *in hasab wa nasab*, Parenté, Alliance et patrimoine en Tunisie, sous dir de S. Ferchiou, CNRS. Paris. 1992.

BENCHENEB, M. "La vie civile Musulmane à Alger vers 1900", *Extrait des Annales des études Orientales*, T1, nouvelle serie, 1963, pp 7-38 .

BENCHENEB, M. "Origine du mot chéchia, *Revue Africaine*, 1907, p55-56

BENCHENEB, S. "Un Acte de vente à Alger " 1648, *Revue Africaine* ,1945, pp 287-290.

BENCHENEB, S. "Un contrat de Mariage Algérois au début du XVIIIesiècle" *Annales de l'Institut des Etudes Orientales*, 1955, pp 98-117.

BEN HAMOUCHE, M. "De Grenade à Alger ou la politique urbaine ottomane face au problème Andalou., *Arab Historical, Review For Ottoman Studies* n° 11-12 , 1995 pp 31-47 .

BEN HAMOUCHE, M. "Les quartiers résidentiels et les organisations populaires à Alger à l'époque ottomane", *Mélanges Ch. R. Ageron*. Etudes réunies et préfacées par A. Temimi, FTERSI, Zaghouan, 1996,T.2.PP.515-530.

BENSALEM , L. "Introduction à l'analyse de la parenté et de l'alliance dans les sociétés arabo-musulmanes", *in Haab wa nasab*, parenté, Alliance et patrimoine en Tunisie, sous dir de ferchiou, Paris, CRNS. 1992.PP. 79-103.

BERBRUGGER, A. "Les anciens établissements religieux musulmans de Constantine", *revue Africaine*, n°12.PP.121-133.

BERQUE, J."Cadis de Kairouan d'après un manuscrit Tunisien", *revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*, n °13-14, 1973.pp 97-108.

BERQUE, J."En lisant les Nawazil de Mazouna", *Studia Islamica*. 1970.pp. 31-39.

BERQUE, J. " Esquisse d'une histoire de la seigneurie Algérienne". *Revue de la Méditerranée*.1949.P64 .

BOYER, P." Alger en 1645 d'après les notes du du R.P.Herault " *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*, n ° 17, 1974 .pp 19-41 .

BOYER, P. "Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger". *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*. pp1-49 .

BOYER, P." Des Pachas triennaux à la révolution de Ali Khodja Dey " *Revue Historique* , 1970, pp90-124.

BOYER , P." Intoduction à une histoire interieure de la Régence d'Alger " *Revue Historique* , 1966, pp297-316.

BOYER, P. "Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger". *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*.1970.n°spécial.pp.79-94.

BRUNSCHVIG, R. " Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des Deys et des Beys jusqu'au milieu du XIXe siècle". *Studia Islamica* . 1965.XXIII. pp.27-70.

BRUNSCHVIG, R. " Métiers vils en Islam",*Studia Islamica*, 1962.XVI. pp41-60.

BRUNSCHVIG, R. "Urbanisme médiéval et droit musulman", *Revue des Études Islamiques*, 1947, pp.127-155.

BUSSON, G. "Les waqfs dans l'Islam contemporain", *Revue des Études Islamiques*, 1950-52.

BUSSON, G. "Vicissitudes des fondations pieuses dans le monde musulman", *Afrique-Asie*, 1954-55.

BUTHAUD, E. "Le gardiennage des souks de Tunis", *Ibla*, 5, 1942, pp 257.

CAHEN, A.B. "Les Juifs dans l'Afrique septentrionale". R.N.M.S.A.C. 1867, pp.102-208.

CAHEN, C. "Mouvements et Organisations populaires dans les villes de l'Asie Musulmane au moyen âge : Milices et Associations de Foutouwwa ", *Recueil de la société Jean Bodin*, Bruxelles, T.VII, 1955, pp.273-286.

CAHEN, C. "Ya-t-il eu des Corporations Professionnelles dans le monde musulman classique? *The Islamic City*, Oxford, 1970, pp.51-63.

CANAR, M. "Une description de la côte barbaresque au XVIIIe siècle par un officier de la marine Russe", *Revue Africaine* , 1921, pp.375-378.

CHENTOUF, T. "Les hommes des religion en Algérie au XIXe siècle: permanence et renouvellement", *Cahiers de la Méditerranée*, Dec.1988 n°37, pp.275-287.

CHENTOUF, T. "Les tentatives économiques du Bey Mohamed El-Kebir à la fin du XVIIIe siècle en Afrique du Nord", *Les Cahiers de Tunisie*, 1981, n°117-118, pp 159-175.

CHENTOUF, T. "Quelques sources et problèmes de l'histoire de la structure familiale en Algérie(XIXe-XXe)", Cahiers de recherches Helléniques, Athènes. 1985.pp.579-585.

CHENTOUF, T."Structures sociales et choix matrimoniaux de l'aristocratie locale dans la région deTlemcen au milieu du XIXe siècle".Cahiers de la Méditerranée, Actes des journées d'études de Bendor. 8-9/3/1980.

CHERIF, M.H. "Les documents du Bayt Al-Mal dans les archives de l'ancienne direction des Habous", *Revue d'Histoire Maghrébine* ,n°39-40. 1985.pp.209-212.

CHERIF, M.H. "Les sources Européennes de l'histoire moderne du Maghreb", *Revue d'Histoire Maghrébine*, n°31-32.1983.pp 149-152.

CHERIF, M.H. "Introduction de la piastre Espagnole"Ryal" dans la régence de Tunis au début du XVIIe siècle", Cahiers de Tunisie, 1968.pp. 45-53.

CHERIF, Zahar. "Sidi Brahim: patron des marins repose au port d'Alger", *Alger Revue*. 1956.pp.44-46.

BROUGHTON, E."La vie d'un consul auprès de la Régence d'Alger 1806-1812, Londres 1842".*Revue africaine*, 1924 . pp261-286 .

COLOMBE, M."L'Algérie turque, in initiation à l'Algérie, Paris, Adrien Maisonneuve", 1957.pp99-123.

COLOMBE, M. "Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger", *Revue africaine*,1943 pp116-181.

COLVIN, L." les arts populaires en Algérie" in initiation à l'Algérie ,Paris, Adrien Maisonneuve . pp311-324 .

CRESTI, F. "Situation et Transformation urbaines d'Alger au XVI^e siècle d'après les descriptions littéraires et l'iconographie de la ville" *Sciences Sociales, Panorama*, n° 10, 1983, pp. 59-93.

CRESTI, F. "Quelques observations et hypothèses sur la population et la structure sociale d'Alger à la période Turque", *Cahiers de Tunisie*, 1986, n° 137-138, pp. 151-161

CUISENIER, J. "Endogamie et exogamie dans le mariage Arabe". *L'homme, Revue d'anthropologie sociale*, 1962, pp. 22.

DALLONI, M. "Le problème de l'alimentation en eau potable de la ville d'Alger" *Bulletin de la société de géographie d'Alger*, 1928.

DELPHIN, "Le fort bab Azzoun" *Revue Africaine*, 1904, p. 191.

DELPHIN, "Histoire des pachas d'Alger" *Journal Asiatique*, 1922, pp. 170-224.

DENY, J. "Les registres de solde des janissaires conservés à la bibliothèque nationale d'Alger" *Revue Africaine*, 1920, pp. 19-46, 212-260.

DENY, J. "Documents Turcs inédits relatifs à l'Algérie des années 1754 à 1829", *Journal Asiatique*, série 3, 1914, pp. 708-709.

DENY, J. "A propos du fonds arabe-turc des Archives du gouvernement général". *Revue Africaine*, 1921, pp. 375-378.

DENY, J. "Chansons des Janissaires turcs d'Alger" *Mélanges René Basset*, Paris 1925, pp. 33-175.

DEVOULX, A. "Alger étude Archéologique et topographique sur cette ville", *Revue Africaine*, 1875-1878, pp. 112-120.

DEVOULX, A."La première révolte des janissaires à Alger", *Revue Africaine*, 1871.pp.1-6.

DEVOULX, A."Le registre des prises maritimes", *Revue Africaine*, 1871, pp.70-79;149-160;184-201;285-299;362-374;447-457.

EISENBETH, M." Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque Turque", 1516-1830. *Revue Africaine*, T.96 .pp.114-187; 343-384.

ELISSEEFF, N." Corporations de Damas sous Nur-al Dîn , *Arabica*, T3, 1956.pp 61-79.

EMERIT, M."ALger à la fin du XVIIIe siècle", *Revue d'Histoire Maghrébine.*, n°4.1975.

EMERIT, M. " Alger en1800 d'après les mémoires inédits de la Maye",*Revue d'Histoire Maghrébine*, 1974.pp.171-176 .

EMERIT, M." La situation économique de la régence d'Alger en1830", *Information Historique*, n°2.1952.pp.169-172.

EMERIT, M. "Le voyage de la condamine à Alger en 1731", *Revue Africaine*, 1954, pp.354-387.

EMERIT, M."L'essai d'une marine marchande Barbaresque au XVIIIe siècle", *Cahiers deTunisie*, n°11, 1955, pp.363-370.

EMERIT, M."Les quartiers Commerçants d'Alger à l'époque turque" *Algeria* Fev. 1952, pp8-13.

EMERIT, M. "Un astronome Français à Alger en 1729." *Revue Africaine*, 1905, pp 249-256.

ESTABLET, C, PASCUAL, J.P, " Famille et démographie autour de 1700 : quelques données nouvelles " Actes du sixième congrès international . Histoire économique de l'empire Ottoman , 1995 , pp428.

ESTABLET, C. "Les intérieurs Damasains au début du 18°. sous bénéfice d'inventaires". in Les villes dans l'empire ottoman : activités et sociétés, (dir.D.Panzac). CNRS. 1994. pp15-43.

EUDEL, M. "Lorfèvrerie Algérienne : la sermah", *Revue Africaine.*, 1899. n°43. pp14-16 .

FERAUD, CH.L. "Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805", *Revue Africaine* , T18, PP299-315.

FERAUD, CH.L. "Les corporations de métiers à Constantine avant 1830", *Revue Africaine*, 1872, PP. 451-454.

FILLALI ,K , "La boulangerie Algérienne à l'époque du Beylik " *Revue d'Histoire Maghrébine* , n° 89-90, 1998, pp237-238.

GAUDEFROY, D. "Melanges sur quelques ouvrages de la Hisba" , *Journal Asiatique*, 1938. pp

GAVRILOV, M. " Les corps de métiers en Asie Centrale et leurs statuts (rissala)", *Revue des Études Islamiques*, 1928. pp.211-221.

GOITEIN, S.D. "Artisans en Méditerranée Orientale au haut moyen age, *Annales*, XIX, 1964. pp.847-868.

GOLVIN, L. "Alger à la période Ottomane (rythmes de vie)", *Les Cahiers de Tunisie*, 1986.n° 137-138.n°spécial.pp.165-174.

GOLVIN, L. "Dix ans de recherche universitaire sur le monde Arabe et Musulman", *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*, 1982. I.n°33.

GOLVIN, L. "Les legs des Ottomans dans le domaine artistique en Afrique du Nord". *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*. 1985.I.n°39.pp.201-226.

GRONKE, M. "La rédaction des actes privés dans le monde Musulmane Médiéval théorie et pratique", *Studia Islamica*,1984.LIX.PP.159-174.

GUECHI, F.Z. "Artisans et métiers à Constantine en 1840 : voisinage et solidarité".*Mélanges Ch .R.Ageron .Etudes réunies et préfacées par A.Temimi.Pub.de la FTESI,Zaghouan.1996.T.I.pp.269-302.*

GUECHI, F.Z. "Udul et Qudat de Constantine à l'époque Ottomane". Communication au Colloque,Religion et société au Maghreb.C.E.R.E.S. Tunis.26-29/05/1994.16P. (sous presse).

HAEDO, D.D."Topographie et histoire générale d'Alger", *Revue Africaine*, 1870-1871.

HOEXTER, M. "Le contrat de quasi aliénation des awqaf à Alger à la fin de la domination Turque : étude de deux documents d'anà".*Bulletin of the school of oriental and African studies.University of London* 47, 1984.pp 243-259.

HOEXTER, M. "La Shurta à Alger à l'époque Ottomane,*Studia .Islamica*,56,1982. pp120-123.

HOEXTER, M. "Taxation des corporations professionnelles d'Alger à l'époque Turque". *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*. 1983. pp.19-40.

HOLSINGER, D.C. "Migration , commerce and community : The mizabis in eighteenth- and nineteenth- century Algeria", *The Journal of African History* ,Vol 21, 1980, pp.61-75.

INALCIK, H. "Capital Formation in the Ottoman ", *Journal of Economic history* XIX .mars 1969.

JOHANSEN, B. " Le jugement comme preuve religieuse dans le droit Islamique Hanéfite", *Studia Islamica.*, LXXII, pp 5-17.

KADDACHE, M. "La casbah sous les Turcs", *Documents Algériens* ,1951- 1952.

KEHL, L. Oran et l'Oranie avant la colonisation française, *Bulletin de la société de géographie d'Oran*, T 63, 1942, P52.

KHIARI , F . " L'organisation marchande de la ville d'Alger de 1570-1670 " *Arab Historical Review For Ottoman Studies* , n° 9-10 , 1994 , pp.137-152.

KLEIN, H. "Les rues de l'ancien et du nouvel Alger", *feuillets d'El Djazair*, pp.5-41.

LECUYER, E. "Les métiers constantinois à l'époque des beys, *IBLA*. XIII, pp341-357.

LESPEL, R. "Les variations de la population d'Alger avant 1830. *Armée d'Afrique*, n° 112 Janv.1925, pp.26-30..

LESPEL, R. "Quelques documents sur la corporation des Mozabites dans les premiers temps de la conquête(1830-1838)", *Revue Africaine*, 1925, pp.197-218.

LEWIS, B. "The Islamic guilds", *E.H.K.* Vol.8.n°1.1937, pp.20-37.

MAINZ, E. "Les juifs d'Alger sous la domination Turque", *Journal Asiatique* ,1952, pp197-217.

MANTRAN, R. "La description des côtes de l'Algérie dans le Kitab-i behriye de peri Reis", *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée* , .1973, pp.159-168 .

MANTRAN, R. "La police des Marchés de Stamboul au début du XVIe siècle", *Les Cahiers de Tunisie*.,n°14,1956. pp213-219 .

MANTRAN, R. "Règlements fiscaux Ottomans .*La province de Bassora* .J.E.S.M.O. TX.1967, PP.224-277.

MARCAIS, E. "La conception de la ville", *Revue d'Alger*, n°2.1945.

MARCAIS, G. "Considération sur la ville Musulmane et le Muhtasib". *Recueil de la société Jean Bodin*, Vol.6,1954.

MARCAIS, G. "Les broderies Turques d'Alger", *Ars Islamica*., Vol.IV. 1945.

MARTY, G. "Les Algériens à Tunis" Institut des belles Arabes . 3 et 4 trim 1948, pp301-334.

MASSIGNON, L. "Les corps des métiers et la cité Islamique", *Revue Internationale de sociologie*, 28. 1920, pp.473- 489.

MASSIGNON, L. " La futuwwa ou pacte d'honneur artisanal " entre les travailleurs Musulmans au Moyen -Age " in *Opera - Minora* , T1 ,pp171-198.

MASSIGNON, L. " Métiers vils en Islam " ,*Studia Islamica* . ,

MASSIGNON, L." Shadd ou Rabt Al -Mihzam" *Encyclopédie de l'Islam* , T IV, Paris, Klincksieck , 1964.pp254-255.

MASSIGNON, L. "Sinf " *Encyclopédie de l'Islam* , T IV, Paris , Klincksieck , 1964, pp455-456.

MERCIER, E. "Constantine avant la conquête française 1837. Notice sur cette ville à l'époque du dernier Bey", *Recueil des Notices et Mémoires de la société Achréologiques du dept de Constantine*, 1878. pp. 43-96.

MERROUCHE, L. "Les Berranis à l'époque Turque et au début de la période coloniale" in *Travaux* , Alger, 1979.

MERROUCHE, L." Les fluctuations de la monnaie dans l'Algerie ottomane", pp.609-630.

MESLEM, L."Formation et évolution de la Médina ", in *la Casbah* , collectif , OREF - GAM , 1985.

METIN,A. "les mots turcs dans le dialecte Arabe du Maroc" , pp.33-51.

M'HAMSADJI, N. "Usages et rites alimentaires d'une contrée rurale de l'Algérie", *Annales de l'Institut des Études Orientales*,TXIV, PP. 257-329.

MILLIOT, L. "Recueil de délibérations des Djem'a du M'zab", *Revue des études Islamiques*, 2,1930, pp.183.

NOUSHI, A. " Observations sur les villes dans le Maghreb précolonial " , Actes du IV congrés international d'Histoire et Civilisation du Maghreb., 1981,n°23, pp3-21.

PARET, R. "Quand l'Algérie se savait pas qu'elle était Algérienne", Preuves, n°188,1966, pp.68-79.

PANZAC, D. "Alexandrie Peste et Croissance Urbaines XVII-XIX siècles", *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*, 46,1987, pp.81-89 .

PASCQUAL, J.P. "Les inventaires après décès : une source pour l'histoire économique et sociale de Damas au XVVe siècle", in les villes dans l'Empire Ottoman : Activités et sociétés, T.1,pp.17-39.

PASQUALI, E. "Alger son histoire et son urbanisme", E.O.M.1.fasc.23 juillet 1952.

PASQUALI, E. "L'évolution de la rue Musulmane, Documents Algériens ,Janv.1955.

PAUTY , E. " Villes spontanées et villes créées en Islam " , Annales de l'institut d'Etudes Orientales , TIX , 1951, pp51-75 .

PIESSE, L. "Voyages au Ziban" Bulletin de la société de géographie d'Alger, T5, 1885, pp.88-102.

RAYMOND, A. "Le centre d'Alger en 1830", *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*, 31, 1981, pp73-81.

RAYMOND, A. "Une liste des corporations de métiers au Caire en 1801", *Arabica*, IV, 1957, pp.150-162.

RAYMOND, A. "Pouvoir Politique, Autonomies urbaines et mouvements populaires au Caire au XVe siècle", *Les Cahiers de la Méditerranée*, n°1, 1990, pp.1-17.

RAYMOND, A. "Tunisiens et Maghrébins au Caire au XVIIIe siècle". *Cahiers de Tunisie*, 1959 pp.26-27.

RAYMOND, A. "Les caractéristiques d'une ville Arabe "Moyenne" au XVIIIe siècle: le cas de Constantine", *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*, n°44, 1978, pp.134-147.

RAYMOND, A. "Signes Urbains et études de la population des grandes villes Arabes à l'époque Ottomane", *Bulletin d'études Orientales* 27, 1974, pp.183-193 .

RICHE, R. "Note et documents sur la corporation des bijoutiers à Constantine avant 1830", *Revue Africaine*, 1961, pp.177-181.

ROGER IDRIS, H. "Le mariage en Occident Musulman ", *Studia Islamica* , T 32, 1970, pp. 157-167.

SACERDOTI, A. "La mission à Alger du Consul de Venise Nicolas de Rosalem 1753-1754 ", *Revue Africaine*, 1952. pp. 64-104.

SAÏDOUNI, N. "Les Archives Algériennes relatives aux Waqfs et leur utilisation dans l'Histoire économique et sociale de l'Algérie ottomane", *Acte du sixième Congrès international Histoire économique et Sociale de l'empire ottoman et de la Turquie 1326-1960*, Aix-En-Provence, 1992, pp.59-65 .

SAYME, J. "Quatre portes du vieil Alger", *Revue* , Juillet-Sept. 1956, pp. 18-23.

SAUVAGET, J. "Esquisse d'une histoire de la ville de Damas", *Revue des Etudes Islamiques* , IV, 1934, pp.421-480.

SENI, N. "Ville Ottomane et législation sur la présence en ville des femmes et des minorités ethniques-religieuses", *Les Cahiers de Tunisie*, 1986, 3/4^e Trim .n°137-138, pp.325-334.

SOUFI, F. "Famille, femmes, histoire, notes pour une recherche. . .". *Insaniyat, Revue Algérienne d'Anthropologie et de science sociale*, CRASC, Oran, n°4, 1998.

SPEZIALE, S. "La longue trêve épidémiologique : La Tunisie entre 1705 et 1784" *Arab Historical Review For Ottoman Studies* n 17-18, 1998 .pp95-101.

STAMBOULI, F. et ZGHAL, A "La vie urbaine dans le Maghreb précolonial", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 11, 1972, PP.191-213.

TABLEAU DES ETABLISSEMENTS FRANCAIS, " Etablissements Musulmans de piété et de bienfaisance", 1830-1837 pp220-226.

TALBI, M. "quelques données sur la vie sociale en Occident Musulman ". d'après un traité de hisba du xv siècle . *Arabica* . n°1 . 1954 . 64667 .

TENGOUR, O. "Questions autour des habous, des médersas et des ulémas", *Cahiers du Gremamo*, 25-26 Oct.1985, Univ.Paris VII.Ed. A.U. P.A.Gremamo, PP.19-31.

TENGOUR, O. "Salah - Bey et la cité de l'oubli", *Insaniyat, Revue Algérienne d'Anthropologie et de sciences sociale*, CRASC, Oran, 1997. n°3, pp.71-91.

TOMICHE, N. " La situation des Artisans et petits commerçants en Egypte de la fin du XVIII e siècle jusqu 'au milieu du XIXe . *Studia Islamica* n°12.pp79-98.

TOUATI, H. "Artisans Tlemcèniens XIXe-XXe :la marche des tisserands vers le prolétariat". *Cahiers de la Méditerranée*, Actes des journées d'études de Bendor, 1981.

TOUATI, H. "Note sur l'organisation des corporations de métiers à Alger à l'époque ottomane au XVIIe et XVIIIe siècle", *Les Cahiers de Tunisie*, 1986, T, 34. 3/4°trim, n°137-138, PP.197-205.

TURKI, A.M. "L'idée de justice dans la pensée politique Musulmane : l'interprétation d'Ibn Hazm de Cordoue (456/1063)", *Studia Islamica* . 1988, T XVIII, PP.5-26.

TYAN, E. "Le notariat et le régime de la preuve par écrit dans la pratique du droit Musulman", *Annales de l'École Française de Droit de Beyrouth*, 1954, n°2.

VADJA, G. "Corps des métiers en Turquie", *Revue des Études Islamiques*, 1934. pp79-89.

VALENSI, L. "Calamités démographiques en Tunisie et en Méditerranée Orientale au XVIIIe siècle", *Annales E.S.C*, 6.1969. pp1540-1561.

VATIN, J.C . "L'Algérie en 1830 . Essai d'interprétation des recherches Historiques sous l'angle de la science politique " *Revue Algérienne des sciences juridiques*, Vol 44, 1970, pp 978-1058.

VIDAL, J.J . " Le commerce du blé en Majorque et Afrique du Nord au XVI et XVII siècles " *Actes du 1° Congrès d'Histoire et civilisation du Maghreb* , T2 , pp129-145.

YACONO, X. "La régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de 1833-1834", *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*, n°1-2, 1966, pp229-249; 227-247.

YACONO, X. "Peut-on évaluer la population de l'Algérie vers 1830", *Revue Africaine* , 1954, pp.277-307.

WATBLED ,F "Pachas et pachas -Deys " *Revue Africaine*, 1873 , pp 438-443.

WEILLER , H. " L'Algérie d'aujourd'hui , peuplement et démographie " in , *Initiation à l'Algerie* , pp 141

" Les dirigeants de l'Algérie pendant la période Turque 1515-1830" , Extrait de l'Encyclopedie Turque , publié par la Revue d'Histoire et civilisation du Maghreb , n° 6-7, 1969 , pp 38-41.

الفهرس

المقدمة

القسم الأول : مجتمع المدينة	ص 1
الفصل الأول : التركيبة السكانية	ص 2
1 - كوسموبولية التركيبة	ص 3
1 - 1 - الحضرة أو "البلدية"	ص 4
1 - 2 - العنصر التركيبي	ص 7
1 - 2 - 1 - العنصر الكرنتلي	ص 11
1 - 2 - 2 - العنصر الغرناؤوطي "الألباني"	ص 12
1 - 3 - الكراغلة	ص 15
1 - 4 - الأعلاج	ص 17
1 - 5 - الوافدون : "الدخلاء" أو "البرانية"	ص 19
1 - 5 - 1 - الجيجليون	ص 22
1 - 5 - 2 - القبائل	ص 22
1 - 5 - 3 - بنوميزاب	ص 23
1 - 5 - 4 - البساكرة	ص 24
1 - 5 - 5 - الأغواطيون	ص 25
1 - 5 - 6 - العباسيون بنوعباس	ص 26
1 - 5 - 7 - القبالة	ص 26

1 - 5 - 8 الغرباء	ص 27
1 - 6 المغاربة	ص 29
1 - 7 العبيد	ص 32
1 - 8 أهل الذمة : اليهود	ص 36
2 - التنظيم الاجتماعي	ص 40
2 - 2 تنظيم الجراحة - الاستثناء -	ص 46
2 - 3 طائفة اليهود	ص 48

الفصل الثاني :الوضع الديموغرافي

1 - ملاحظات عامة	ص 54
2 - وطأة الكوارث الطبيعية	ص 56
2 - 1 المجاعات والأوبئة والصراع من أجل البقاء	ص 56
2 - 1 - 1 المجاعات	ص 56
2 - 1 - 2 وباء الطاعون	ص 61
2 - 2 الزلازل	ص 67
3 - قراءة في تعداد سكان المدينة	ص 70
4 - من أجل إعادة النظر في البنية الديموغرافية	ص 70
4 - 1 معطيات جديدة	ص 72
4 - 1 - 1 البنية الديموغرافية من خلال دفاتر المخلفات	ص 73
4 - 1 - 1 - 1 غلبة العنصر المحلي	ص 73
4 - 1 - 1 - 2 الوافدون على المدينة و وزنهم الديموغرافي	ص 74
4 - 1 - 2 عدد الوفيات ما بين سنوات 1817 و 1826 من خلال دفاتر	
المخلفات	ص 79
4 - 1 - 3 التركيبة العائلية	ص 82

82 ص 4 - 1 - 3 - 1 - حجم الأسرة
85 ص 4 - 1 - 3 - 2 - قراءة في وسطي (معدل) الأولاد
87 ص 4 - 1 - 4 - تعدد الزوجات : مجتمع تعددي؟
89 ص 4 - 1 - 4 - عدد الزوجات في المجتمع الحرفي

الفصل الثالث : المؤسسات والتسيير ص 92

94 ص 1 - السلطات المدنية
95 ص 1 - 1 مؤسسة مشيخة البلد: ثنائية التسيير
105 ص 1 - 2 الموظفون الحضريون والنظام العام
105 ص 1 - 2 - 1 الشرطة
106 ص 1 - 1 - 2 - 1 المحتسب
110 ص 1 - 1 - 2 - 2 المزوار
113 ص 1 - 2 - 2 الخدمات العمومية
113 ص 1 - 2 - 2 - 1 نظافة المدينة
114 ص 1 - 2 - 2 - 2 تزويد المدينة بالمياه
118 ص 2 - السلطات الدينية
118 ص 2 - 1 جهاز القضاء : ثنائية النظام
121 ص 2 - 1 - 1 الهيئة الدينية العليا : المجلس العلمي
124 ص 2 - 2 مؤسسة بيت المال
129 ص 2 - 3 مؤسسة الأوقاف
134 ص 2 - 4 نقابة الأشراف

القسم الثاني : ملامح التنظيم الحرفي ص 142

الفصل الأول : وصف عام ص 144

144 ص	1 - مصطلح وتعريف
147 ص	2 - مشكل العدد
152 ص	2 - 1 قائمة الحرف
157 ص	3 - وراثية الحرفة
1 ص	3 - 1 عائلات حرفية
164 ص	4 - الاختيارات الحرفية في الأسرة الواحدة
169 ص	5 - محافظة على الموروث
168 ص	6 - الدقة المتناهية في تقسيم العمل
169 ص	7 - حرف جليلة - حرف وضيفة
172 ص	8 - الجماعات الحرفية والطرق الصوفية
174 ص	8 - 1 ممارسات وإعتقادات جزائرية

الفصل الثاني: البنية التنظيمية

181 ص	1 - بنية الحرفة
181 ص	1 - 1 أمين الأمناء
183 ص	1 - 1 - 1 عائلة الشويهد
187 ص	1 - 2 - 2 عائلة ابن عمار
188 ص	1 - 2 - 1 الأمين
191 ص	1 - 2 - 1 ظروف التعيين
195 ص	1 - 2 - 1 حفل الشد
198 ص	1 - 2 - 2 عهد الأمين
200 ص	1 - 2 - 3 وراثية الأمانة
201 ص	1 - 2 - 3 أمانة جماعة البنائين
202 ص	1 - 2 - 4 مهمات الأمين
203 ص	1 - 3 المعلم و الأوسطا

22 - 5	حرف الخدمات : انغلاق حرفي ؟	ص 304
2 - 5 - 1	مجالات الاحتكار	ص 304
2 - 5 - 2	الحرف والخدمات المتواضعة	ص 306
2 - 5 - 3	القبائل والعمل بالفحص	ص 312
2 - 6	المرأة والنشاط الحرفي	ص 315

القسم الرابع :الحياة اليومية ص 321

الفصل الأول :الثروات ومستويات المعيشة ص 322

1 -	مستويات الثروة	ص 323
1 - 1	حدة التفاوت بين الثروات	ص 323
1-1-1	التفاوت ضمن أهل الصنائع والحرف	ص 325
1-1-1-2	التفاوت ضمن الجماعة الحرفية الواحدة	ص 327
2 -	كبار الأثرياء	ص 329
2 - 1	الهيمنة الاقتصادية للتجار الكبار	ص 336
3 -	وسطى ثروات الحرفيين	ص 337
3 - 1	أمناء التنظيمات الحرفية : فئة متميزة اقتصاديا ؟	ص 342
4 -	توزيع الثروة ضمن المؤسسة العسكرية	ص 346
5 -	طائفة رياس البحر : الثراء بين الواقع والخيال	ص 350
6 -	الجماعات البرانية الفئات الأكثر حرمانا ؟	ص 354
6 - 1	تباين الثروات ضمن الجماعة الواحدة	ص 355
7 -	مظاهر من الحياة المادية	ص 358
7 - 1	الممارسات اليومية	ص 358
7-1-1	آثاث البيت والمفروشات	ص 359
7-1-2	الملابس	ص 360

362 ص 7-1-3 المصاغ
363 ص 7-1-4 المواد الغذائية
367 ص 7-2 الاستثمار في المجال العقاري بالفحص

الفصل الثاني : أماكن الإقامة ص 372

373 ص	1 - الحومات وعددها
377 ص	2 - أسماء الحومات " الأحياء "
378 ص	2 - 1 مدونة الحومات (مرتبة أبجديا)
382 ص	2 - 1 - 1 شوارع المدينة "الزناقات"
384 ص	3 - التوزع السكاني : في المادة والمنهج
386 ص	3 - 1 محاولة في إعادة تركيب التوزع السكاني
388 ص	3 - 1 - 1 الحومات ذات الكثافة العالية
399 ص	3 - 1 - 2 الحومات ذات الحجم المتوسط
400 ص	3 - 1 - 3 الحومات ذات الحجم الصغير
407 ص	4 - وضع الدخلاء "البرانية" في المدينة
412 ص	5 - حارة لأهل الذمة؟

الفصل الثالث : صلات المصاهرات ص 417

420 ص	1 - النخبة الحضرية
420 ص	1 - 1 الأرستقراطية المدنية
426 ص	1 - 1 - 1 المصاهرات ضمن مؤسسة مشيخة البلد
427 ص	1 - 2 الأرستقراطية الدينية - الأشراف و العلماء
432 ص	1 - 2 - 1 عائلة الشريف الزهار
335 ص	2 - الجماعات الحرفية

436 ص	2 - 1 ضمن الجماعة
437 ص	2 - 2 بين الجماعات الحرفية
438 ص	2 - 3 أمناء التنظيمات الحرفية
440 ص	2 - 4 جماعة الحرارين واستراتيجية المصاهرات
440 ص	2 - 4 - 1 جماعة الحرارين
442 ص	2 - 4 - 2 ضمن الجماعات الحرفية
441 ص	2 - 4 - 3 ضمن الأرستقراطية الدينية والمدنية
444 ص	3 - الوافدون : الدخلاء
447 ص	4 - الصداق
448 ص	4 - 1 المكونات
449 ص	4 - 1 - 1 المكونات بحسب تواترها
453 ص	4 - 2 الصداق : الإعتبارات المحددة له
456 ص	4 - 3 الصداق دلالة عن الإنتماء الفئوي؟
458 ص	4 - 3 - 1 الصداق في فئة الحرفيين
463 ص	الخاتمة
472 ص	الملاحق
478 ص	الببليوغرافيا
537 ص	الفهرس

